

دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر



تراث

محمد حسين هيكل

المقالات الصحفية ١٩٠٨-١٩٥٥
في القضية الوطنية

إشراف ودراسة

د. أحمد زكريا الشلق

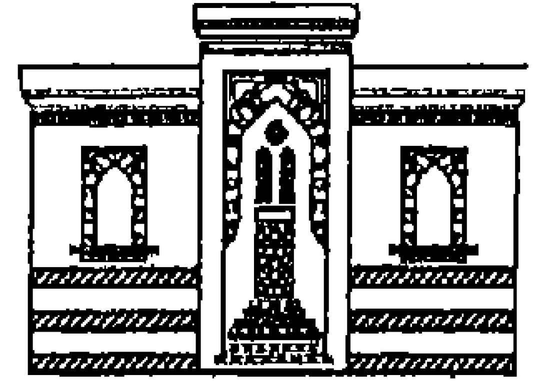
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م)

تراث

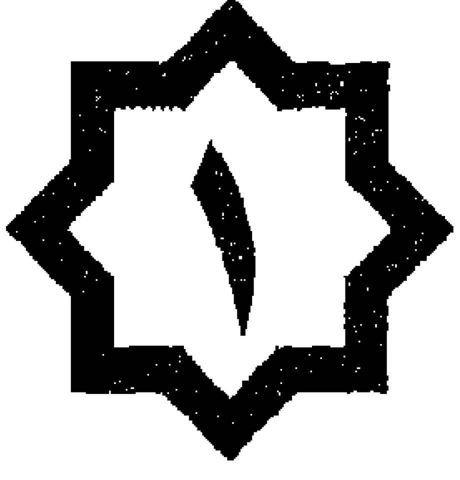
محمد حسين هيكل

المقالات الصحفية ١٩٠٨-١٩٥٥

في القضية الوطنية



الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر



تراث محمد حسين هيكل

المقالات الصحفية ١٩٠٨ - ١٩٥٥

فى القضية الوطنية

إشراف ودراسة
د. أحمد زكريا الشلّق

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

تراث محمد حسين هيكل: المقالات الصحفية ١٩٠٨ - ١٩٥٥
في القضية الوطنية/ إشراف ودراسة أحمد زكريا
الشلق. ـ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، مركز
تاريخ مصر المعاصر ، 2008.
مج 1 ؛ 29 سم.
تدمك 4 - 0589 - 18 - 977
١ - مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ الاحتلال
البريطاني (١٨٨٢ - ١٩٥٦).
٢ - هيكل، محمد حسين، ١٨٨٨ - ١٩٥٦.
أ - الشلق، أحمد زكريا (دارس) ب - العنوان

٩٦٢,٠٤

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٨/١٩١٧٠

I.S.B.N. 977 - 18 - 0589 - 4

إشراف ودراسة

أ . د . أحمد زكريا الشِّلق

فريق البحث

د . مصطفى الغريب محمد   منى أحــمـــد إبراهيم

سـهـيـر مـحـمـد أحـمـد

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يعد نشر تراث الدكتور محمد حسين هيكل (١٨٨٨ ـ ١٩٥٦) من المقالات الصحفية استكمالاً لمشروع أخذته دار الكتب المصرية مع عاتقها ، شرعت فيه منذ سنوات ، تنشر بموجبه تراث كبار المفكرين والمثقفين المصريين الذين لعبوا أدوارا مهمة فى تحديث الفكر السياسى والاجتماعى لمصر المعاصرة ، وفى مقدمتهم طه حسين ومحمد حسين هيكل وعباس العقاد ولطفى السيد وغيرهم . . ولما كان لهؤلاء جميعا مؤلفات معروفة ومنشورة ، فإن لهم آلاف المقالات والدراسات والأحاديث التى لا تزال موجودة فى بطون الصحف والدوريات ، لم يقدر لها أن تنشر بالرغم من قيمتها التاريخية الكبيرة ، التى ربما تفوق ما نشر لهم من «مؤلفات» ومن هنا جاءت فكرة تصنيفها ونشرها فى مجموعات ، حتى لا يطويها النسيان ، ولتكون متاحة للدارسين والقارئين جميعاً .

وقد نشر مركز تاريخ مصر المعاصر بدار الكتب والوثائق القومية مجلدات ستة من مقالات طه حسين الصحفية بالفعل بين عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ تحت إشراف الأستاذ الدكتور رءوف عباس ، وهاهى تنشر سلسلة من المقالات الصحفية للدكتور محمد حسين هيكل والتى نشرت خلال الفترة (١٩٠٨ ـ ١٩٥٥) بعد أن عهدت اللجنة العلمية للمركز ومقررها الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق إلى كاتب هذه السطور بالإشراف على هذه السلسلة التى ستنشر أجزاؤها تباعا بمشيئة الله . . . وقد تبين لنا أن تراث الدكتور هيكل الذى يضم مقالاته السياسية بشأن القضية الوطنية المصرية سوف يشكل الأجزاء الثلاثة الأولى لكثرتها ، أما مقالاته التى تتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، ومقالاته التى كتبها عن العروبة وقضية فلسطين فسوف تشملها الأجزاء التالية .

ونود الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للثقافة فى ظل أمينه العام الأستاذ الدكتور جابر عصفور قد نشر ستة أجزاء تضم مقالات للدكتور هيكل جمعها وأعدها للنشر نجله الأستاذ أحمد هيكل المحامى ، ضمت فى معظمها مقالاته التى لم تنشر فى الأدب والفن ، وفى الاصلاح الاجتماعى والثقافى فضلا عن مقالات فى السياسة والديمقراطية ودور مصر فى الحياة الدولية ، بالإضافة إلى بعض الخواطر والذكريات . . . . وقد نشرها المجلس بين عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ ونحن بصدد جمع مقالات مشروعنا ، ولما كنا نخشى أن نكرر نشر مقالات تضمها الأجزاء المشار إليها ، فإننا حصلنا على قوائمها من الأستاذ أحمد هيكل واستبعدنا بعض المقالات التى ضمتها هذه القوائم حتى لا نكرر نشره دون

نشره دون ضرورة ، خاصة بعض المقالات السياسية ، ومن هنا نرى التأكيد على أن مشروعنا يتناول نشر المقالات السياسية بشكل أساسى ، وأنه لا يتضمن مقالات سبق نشرها . ونود الإشارة إلى أن بعض المقالات لم يوقعها الدكتور هيكل باسمه فى افتتاحيات «السياسة» وقد آثرنا نشرها كما هى مقدرين أنها من إنشائه لتعبيرها عن أفكاره وأسلوبه الخاص .

وقد آثرنا أن نقدم للأجزاء الثلاثة الأولى بدراسة واحدة ، مستفيضة قليلا ، تتناول دور هيكل السياسى وكتاباته بشأن القضية الوطنية المصرية لأنها تشكل موضوعا واحد ورأينا كذلك أن من الأفضل نشر هذه المقالات فى سياقها الزمنى ، بحكم أنها تتناول موضوعا واحدا ، ولم نشأ أن نقسمها إلى مراحل أو موضوعات جزئية لاختلاف وجهات النظر وتباين أحجام الأجزاء . وقد زودنا الأجزاء بفهارس توضيحية تتضمن عنوان كل مقال وتاريخ ومكان نشره فضلاً عن الكشافات لتكون عونا للباحثين والدارسين .

ولا يسعنى إلا أن أزجى التحية والشكر لأصحاب الفضل الأول فى نشر تراث هؤلاء الرواد ، ممن تعهدوا المشروع بالرعاية والتعضيد وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور جابر عصفور والأستاذ الدكتور صلاح فضل ، عند رئاستهما لدار الكتب والوثائق القومية ، وللأستاذ الدكتور محمد صابر عرب الرئيس الحالى للدار والمؤرخ المرموق ، ومن الواجب كذلك تقديم الشكر للأستاذ الدكتور رءوف عباس ، والأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق اللذين أشرفا على اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر ، وعلى يديهما خرج المشروع إلى النور ، كما أقدم خالص الشكر للأستاذ الدكتور محمد حلة الرئيس السابق للإدارة المركزية للمراكز العلمية بالدار ، وكذلك للأستاذ الدكتور السيد فليفل الرئيس الحالى للإدارة لجهودهما المقدرة فى دعم المشروع . . .

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر لفريق البحث الذى قام بجمع وتصوير وترتيب ومراجعة المقالات وإعدادها للنشر بصبر وعناية حتى خرجت على هذه الصورة .

والله ولى التوفيق

المشرف

أ . د أحمد زكريا الشلّق

مقرر اللجنة العلمية بمركز تاريخ مصر المعاصر

القاهرة ، إبريل ٢٠٠٨

الدكتور محمد حسين هيكل سياسياً

دراسة

د . أحمد زكريا الشِّلق

الدكتور محمد حسين هيكل سياسياً

" . . فأما إذا انقضت الحوادث وتعاقب الجيل بعد الجيل ، و لم يتناول التدوين ما حدث من شئون الوطن فى جوانب حياته المختلفة تدويناً ينظمه ويبوبه ، بل بقى مبعثراً فى بطون الصحف التى عرضت هذه الحوادث إبان وقوعها ، فقد يتعذر على شباب اليوم و أبناء الغد تصوير سياسة ثابتة وقد يبقى التقليد ويبقى الارتجال يطبعان اتجاهات الأجيال التى تأتى من بعدنا و لا شئ أضر من التقليد ومن الارتجال . ."

الجزء الأول من المذكرات .

أود أن أشير فى بداية هذه الدراسة إلى عدد من الملاحظات التى أراها مهمة ، تأتى فى مقدمتها أننا أمام شخصية تاريخية بكل المقاييس ، شخصية مركبة على جانب كبير من الثراء والعطاء ، متعددة الأبعاد والأدوار ، شغل صاحبها حيزاً مهماً من تاريخ الوطن ونهضته : محامياً ، وكاتباً صحفياً ، وسياسياً ووزيراً ، ومبدعاً وناقداً وأستاذاً جامعياً ، أى أنه شغل مناصب مهمة فى الصحافة والأحزاب والوزارات . . مارس السياسة كتابة ونشاطاً عملياً لأكثر من عقود أربعة مهمة من تاريخ مصر المعاصرة ، وباتت كتاباته تشكل شهادة نابضة عن هذا العصر ، بحكم ما شارك فيه بنصيب وافر ، وما شهده عن قرب من وقائع السياسة المصرية وأحداثها . . ومن ثم فإن الحكم على هذا الموقف أو ذاك للدكتور هيكل ينبغى أن يأخذ فى حسبانه تعدد الأدوار والمواقع ، أخذه بعامل الزمن وتطور الأفكار . . كما أننا لا نفاضل بين أدواره جميعاً ، أو بينه وبين مجايليه ، ذلك أن هيكل حالة خاصة ، لها تميزها واختلافها وتنوعها وثرائها . .

وثانى هذه الملاحظات أننا لن نقدم ترجمة أو سيرة حياة للدكتور هيكل ، كما هو دأبنا عندما ندرس آثار شخصية من شخصيات تاريخنا الوطنى ، فقد أغنانا الرجل عن ذلك بكتابة مذكراته السياسية(١) ، التى تمثل قطعة رفيعة من الأدب السياسى ، لم يقدم فيها مجرد سيرته الذاتية ، وإنما يربطها ، بتضافر فذٍ مع مسيرة الوطن السياسية ، لتكون شهادة " دور ورأى" لما عرفه عن قرب أو شارك فيه من الوقائع والأحداث خلال هذه العقود الأربعة (١٩١٢-١٩٥٢) .

ومن هذه الملاحظات كذلك أن الدكتور هيكل وهو يكتب ذكرياته أو شهادته التى آثر أن يسميها مذكرات ذكر أنه كان "يستمليها من الذاكرة ، إلا قليلاً رجعت فيه إلى الصحف لمزيد من الدقة فى التأريخ للحوادث أو فى تصوير ما غشى عليه الزمن بحجاب جعلنى لا أطمئن إلى ما بقى فى الذاكرة من صورته" . فهو إذن يريد أن يطمئن إلى صحة ودقة ما يقوله بالعودة إلى الصحف التى باتت تشكل مرجعاً ومصدراً للأحداث . .

وإذ يحاول الدكتور هيكل أن يبدد أى شبهة اتهام قد توجه إلى شهادته بأنها تدافع عن السياسة التى ناصرها ، خاصة وأنه كان فى غير الجانب الذى عليه الجمهور ، أى أنه كان فى جانب أحزاب الأقلية أو أحزاب الصفوة (حزب الأمة وحزب الأحرار الدستوريين) ، التى نشأت فى مقابل الأحزاب الجماهيرية (الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل ، وحزب الوفد الذى ضم صفوف الأمة كلها زمناً) . . إذ يحاول ذلك يصرح أن هذا لم يمنعه ، وهو يدون مذكراته ، "من أن يقف موقف المؤرخ ما استطاع ، فلا يتعصب لرأى لذاته ، كما يحلل المواقف المختلفة مبيناً وجهة نظر كل فريق ، لاعتقاده أن الرأى قد ينطوى على جانب من الصواب وجانب من الحق ، الذى يحتاج تبيّنه إلى جهد عسير . ." بالرغم من أن أحداً لا ينكر عليه أن يتبنى سياسة حزبية معينة وأن يدافع عنها ، مادام أنه يكتب "شهادة" لتكون مادة للمؤرخ تعينه على أن يرسم الصورة الصحيحة لهذه المرحلة من تاريخ مصر المعاصرة . .

* * *

- ١ -

ولسنا نرى بأساً من أن نلقى ببعض الضوء على مجمل سيرة الدكتور محمد حسين هيكل السياسية ، لأنها سوف تجلو مواقفه وآراءه السياسية ، وخاصة ما يتصل منها بالقضية الوطنية وكتاباته عنها ، ونعنى بالقضية الوطنية هنا مواجهة الاحتلال العسكرى والسياسى البريطانى لمصر ، وكذلك التخلص من كافة أشكال النفوذ الأجنبى من وادى النيل وتحقيق الجلاء والاستقلال الوطنى ، وهو ما تبدأ به هذه المجلدات – التى تضم تراث الدكتور هيكل من المقالات الصحفية – مع وضع هذه المواقف والآراء فى إطارها من تطور القضية الوطنية ذاتها .

أول ما يتبادر إلى الذهن مسألة تكوين وعيه السياسي والوطني ، والواقع أن هذه المسألة ساهم فيها المناخ العام للوطن ، كما ساهمت فيها نشأته وأصوله الاجتماعية ، ومن ثم تعليمه وثقافته . . فقد تفتح وعيه وتنّبه حسه الوطني في عهد الاحتلال البريطاني الذي أخذ يرسي قواعده في مصر بسياسة تنبئ عن بقائه إلى ما شاء الله ، في الوقت الذي بدأت تبرز فيه موجة جديدة و "شابة" من موجات الحركة الوطنية المصرية ، جيل جديد من الشباب في طليعته طلاب وخريجوا مدرسة الحقوق الخديوية ، تتلقى دعماً مادياً وأدبياً من خديوي مصر الشاب عباس حلمي الثاني الذي تولى عام ١٨٩٢ مصمماً على أن يكون حاكماً حقيقياً لمصر ، وليس خاضعاً لإرادة اللورد كرومر المعتمد السياسي البريطاني في مصر ، الذي ترصّده مصطنعاً معه عدة أزمات انتزعت منه تصميمه وإرادته . . ومع ذلك ثبت أن مصر خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد نفضت عن كاهلها آثار إنكسار الثورة الوطنية ، وراحت ، بتلك الموجة من بنيها ، تتلمس سبيلاً آخر للخلاص من المحتل بأساليب مقاومة جديدة ، فشهدت ما يمكن أن نسميه صحوة وطنية أو انبعاثاً لروح وطنية جديدة ، أبرزت تياراً وطنياً واحداً قبل أن تدركه رياح الحزبية فيتفرق شيعاً وأحزاباً ، ولتشهد البلاد أول تجربة حزبية حقيقية في تاريخها عام ١٩٠٧ - وفتانا لما يبلغ العشرين - تتبلور واقعياً في حزبين رئيسيين ، أولهما الحزب الوطني ، الأكبر شعبية والذي قاده مصطفى كامل ومحمد فريد وأضرابهما ، وحزب الأمة من تلاميذ محمد عبده الذي ضم صفوة الأعيان والمثقفين الذي عبر عنه لطفي السيد وصحبه . .

وتتواكب مسيرة هيكل مع هذه التطورات ، فقد ولد عام ١٨٨٨ في أسرة من أعيان الريف المصريين (في كفر غنام بمركز السنبلاوين بالدقهلية) الذين أخذت طبقتهم ترث ما كان للطبقة التركية القديمة من ثراء ونفوذ ، وبعد أن أتم حفظ القرآن في كتاب القرية دفعته أسرته إلى القاهرة ، فحصل على الإبتدائية من مدرسة الجمالية عام ١٩٠١ ، ثم التحق بالمدرسة الخديوية التي حصل منها على البكالوريا عام ١٩٠٥ ، ولم يكن متحمساً لدراسة القانون ، حيث كان أميل لدراسة الهندسة أو الأدب لكنه بمشورة من أحمد لطفي السيد - الذي كان قريباً له - دخل مدرسة الحقوق الخديوية وحصل على شهادتها عام ١٩٠٩ ، حيث كانت دراسة القانون تؤهل صاحبها لإرتقاء أعلى مناصب الدولة ، فضلاً عن الإشتغال بالسياسة ، وبطبيعة الحال بالقضية الوطنية ، بالإضافة إلى الاشتغال بالمحاماة التي تتيح حرية الدفاع عن قضية الوطن .

وفى الوقت الذى كانت فيه مصر تموج بحركة وطنية متوهجة وبنشاط حزبى يحتشد لمواجهة الاحتلال البريطانى ومقاومته ، أزمع هيكل (الذى كان يجرب قلمه فى الكتابة بصحيفة حزب الأمة آنذاك) على السفر إلى باريس لاستكمال دراسته العليا فى السوربون ، فى موضوع يتصل اتصالاً وثيقاً بالاقتصاد السياسى والتاريخ الوطنى ، فأعد دراسته للدكتوراه بين عامى ١٩٠٩ و ١٩١٢ فى موضوع حمل عنوان "دين مصر العام"(٢) ولا تخفى دلالة الموضوع فى تكوينه الفكرى والوطنى والسياسى فقد ذكر أنه عرف حياة مصر فى نصف القرن الأخير واطلع على أسرار مركزها الحاضر ، وكان لدراسته أثر كبير فى اتجاهه إلى التفكير فى سياسة بلاده ، وازدياد إحاطته بالعوامل التى أدت بها إلى الوضع الذى صارت إليه تحت نير الإحتلال البريطانى ، كما عرف كيف أن للسياسة الدولية أثرها الكبير فى حياة الأمم . . . (٣) المهم أن هيكل حصل على الدكتوراه فى الرابعة والعشرين من عمره ، وكان أول من حمل لقب دكتور فى القانون بمصر .

ولما كان هيكل أحد تلاميذ لطفى السيد ، الذى كان مرشداً له ، فإنه بطبيعة الحال كان يميل إلى حزب الأمة واتجاهاته السياسية ، بحكم النشأة والأصول الاجتماعية ، بل بحكم طبيعته السياسية الهادئة ، العقلانية والمعتدلة ، لذلك اختص صحيفة حزب الأمة "الجريدة" بكتاباته ، حيث ظل يوافيها بمقالاته خلال فترة طلب العلم فى باريس ، وقد كتب مقالات عديدة انتصر فيها لدعوة قاسم أمين إلى تحرير المراة وتعليمها ، كما كتب مقالات فى الأدب والنقد والتاريخ ، جمع عدداً منها فيما بعد فى كتابه " فى أوقات الفراغ" الذى أهداه لأستاذه لطفى السيد ، وكذلك نشر على صفحاتها قصته "زينب" التى يعتبرها الكثير من مؤرخى الأدب أول قصة مصرية مكتملة بالمعنى الحديث . كما كتب هيكل مقالات فى السياسة مؤيداً مبادئ حزب الأمة واتجاهاته ومواقفه السياسية خاصة ما اتصل منها بالدعوة إلى الديمقراطية وحرية الفكر ، والدعوة إلى القومية المصرية وإنكار الجامعة الإسلامية . . مع ملاحظة أن مقالاته فى الأدب والاجتماع كانت هى الغالبة خلال هذه الفترة .

والمعروف أن هيكل تولى رئاسة تحرير "الجريدة" فى الفترة التى احتجب فيها لطفى السيد فى خريف عام ١٩١١ على إثر استنكار أعيان حزب الأمة - مولى الجريدة - والرأى العام لمقالاته السياسية التى حملت عنوان "سياسة المنافع لا سياسة العواطف" والتى

اتهم بسببها بمناوأة الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية وصاحبة السيادة على مصر ، بل لقد اتهم بالإلحاد ! ، وكان قد كتب هذه المقالات بعد أن رأى تعاطف المصريين مع الدولة واكتتابهم لها أثناء مقاومتها لاحتلال الإيطاليين لطرابلس الغرب . وقد أيّد هيكل أفكار لطفى السيد وإن بأسلوب غير مباشر واستطاع إنقاذ الجريدة من سخط الرأى العام (٤) مما يدل على نجاح الشاب ، الذى لم يتجاوز الثالثة والعشرين ، فى إدارة دفة الجريدة بمهارة ، والأهم من ذلك أن هذه المسئولية ، بل وتجربة هيكل فى الجريدة برمتها ، كانت تشكل تدريباً عملياً مهماً على خوض معارك السياسة وتحمل مسئولية مواجهة الرأى العام ، وهو ما سيؤهله فى المستقبل لتولى رئاسة تحرير صحيفة "السياسة" التى ستنطق بلسان حال حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد .

والواقع أن هيكل رغم صلته الوطيدة بحزب الأمة وإيمانه بمبادئه واتجاهه السياسى ، لم يشأ أن ينضم رسمياً إليه ، ربما لاقتناعه خلال هذه الفترة من حياته بأن العمل الحزبى لا يصلح إلا فى الأمم الحرة المستقلة المتمتعة بالحكم النيابى ، ولم تكن مصر كذلك ، لكنه لم يلبث أن اقتنع بأهمية العمل الحزبى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى عندما سرت فى مصر موجة تأليف وفد وطنى للدفاع عن قضيتها ، فشارك هيكل فى تأسيس الحزب الديمقراطى فى أواخر عام ١٩١٨ . . .

ومن المهم أن نشير إلى أن تكوين هيكل جمع بين ثقافتين أولهما : الثقافة العربية والإسلامية ، التى شكلت قاعدة الأولى ، حيث تعلم القرآن وعلوم اللغة وقرأ كتابات الجاحظ والميدانى والمبرد والأصفهانى وغيرها من كتب التراث بالإضافة إلى كتابات محمد عبده ورشيد رضا ، وثانيهما : الثقافة الغربية حيث درس وقرأ بلغتيها الإنجليزية والفرنسية ، فقد تلقى تعليمه فى مصر بالإنجليزية وقرأ بها - بتوجيه من لطفى السيد - مؤلفات لستيوارت مل وهربرت سبنسر وتوماس كارلايل وغيرهم . . وفى باريس أتقن الفرنسية ودرس بها وكتب أطروحته ، كما انفتح على ثقافتها وأدبها فقرأ لهيبوليت تين وبيير لوتى وأناتول فرانس ، ودرس كتابات جان جاك روسو وألف عنه كتاباً معروفاً . . وقد أشار هيكل إلى أنه وجد بنفسه ميلاً أكثر إلى الفرنسية وأنه "أكثر إلفاً لآدابها ولصور التفكير فيها حتى يحسب الكثيرون أنه لا يعرف لغة أجنبية غيرها . ."(٥) لقد عاش فى باريس تجربة حياة كاملة وحافلة ، وفتحت أمامه مدينة النور ألواناً جديدة من الحياة تفسح أمام النظر آفاق التفكير وتزيد الإنسان إيماناً بحرية العقيدة والرأى ، وبأن التعصب ذميم

وأن أول واجب للإنسان أن يديم البحث عن الحقيقة ، فى الوقت الذى كانت فيه مصر قد استوت لاستقبال "الموجة الغربية" بعد اتصال استمر طوال القرن التاسع عشر ، فانتقل فيها التطور إلى مرحلة يضطلع بها الجيل الجديد ، وهى مرحلة تطوير الحياة المصرية على نمط جديد يمزج بين العقليتين المصرية والغربية . .

ومن المعروف أن هيكل كتب فصول قصة زينب خلال فترة دراسته فى باريس فاستغرق كتابتها نحو عام ، كما دون يوميات عن الفترة ١٩٠٩-١٩١١ قدر لها أن تنشر بعد وفاته بوقت طويل[٦] ، فبالرغم من أنها أول ما كتب إلا أنها كانت من أحدث ما نشر له ، حيث لم يشأ نشرها فى حياته ، بينما نشر مذكرات فى السياسة المصرية فى جزئين خلال حياته وأعد الجزء الثالث ونشرت الفصول التى أتمها منه عام ١٩٧٨ أى بعد رحيله ، وربما كان لطابعها الشخصى والوجدانى أثر فى عدم اهتمامه بنشرها فى حياته . .

* * *

- ٢ -

بدأ هيكل حياته العملية بالاشتغال بالمحاماه بعد أن كان قد تدرب على ممارستها فى مكتب الأستاذ أحمد بك مصطفى بالقاهرة فى سبتمبر ١٩١١ أى خلال إجازاته بالقاهرة ، وبعد عودته من باريس حاملاً الدكتوراه ، افتتح مكتباً بالمنصورة فى ديسمبر عام ١٩١٢ ، وإن لم يصرفه ذلك عن قراءاته فى الأدب والفلسفة والتاريخ والسياسة ، فضلاً عن استئنافه الكتابة فى صحيفة "الجريدة" حتى نشبت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الحماية البريطانية على مصر ، وأخضعت الصحف للأحكام العسكرية وفرضت الرقابة على المطبوعات مما أدى إلى تعطيل الصحف ، واحتجبت "الجريدة" فى آخر يونيو عام ١٩١٥ .

وقد شهدت هذه السنوات التى عمل فيها هيكل بالمحاماة إنتدابه من قبل الجامعة المصرية لكى يحاضر فى مدرسة الحقوق إلى جانب عمله فى المحاماة فكان يسافر كل أربعاء من المنصورة إلى القاهرة للتدريس ليعود إليها فى نهاية الأسبوع ، ويذكر الدكتور حسين فوزى النجار أن هيكل كان يلذ له أن يتصل بالشباب فى حلقات الدرس ، ويعتقد أن هيكل لو لم تجذبه الصحافة والسياسة لكان أقرب عمل إلى نفسه أن يكون أستاذاً فى الجامعة ، وأنه كان يفضل منصب مدير الجامعة على منصب الوزارة [٧] .

بعد أن تعطلت "الجريدة" إثر تشديد الرقابة لجأ هيكل ولفيف من الكتاب الشباب ، على رأسهم كلا من مصطفى عبدالرازق وطه حسين ومنصور فهمى ومحمود عزمى ، إلى الكتابة فى جريدة "السفور" التى كان يصدرها عبدالحميد حمدى وكانت جريدة أسبوعية أدبية اجتماعية ، لا شأن لها بالسياسة التى كان يتحدث هؤلاء فى شأنها دون الكتابة فيها ، وما لبثت أن صارت منتدى لهؤلاء الكتاب الذى سموا أنفسهم "جماعة السفور" وبشكل عام أصبحت "السفور" امتداداً لمدرسة "الجريدة" من حيث تدرب كتابها الشباب على صناعة الكلمة ، فأتموا فيها ما بدأوه فى الجريدة من رسالة التجديد فى الأدب والنقد والقضايا الاجتماعية . . وللدكتور هيكل مقالات كثيرة فى السفور ، كان من أبرزها مساجلة مع طه حسين فى موضوع عن "الحرب والحضارة" . . كما نشر عدة فصول فلسفية عن "القدرية والجبرية" فى مجلة "المقتطف" عام ١٩١٧ ، كذلك شرع يؤلف كتابه "جان جاك روسو : حياته وكتبه" الذى بدأ نشره عام ١٩٢١ .

وما إن تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها ويتكون الوفد المصرى ويزمع السفر إلى باريس للمطالبة بحق تقرير المصير لمصر والسودان أمام مؤتمر السلام ، يتساءل هيكل هل رسم الوفد خطة للعمل إذا ما جانبه التوفيق فى تحقيق ما أراد لمصر من استقلال وسيادة؟ ويعبر عن قلقه هذا لأستاذه لطفى السيد سائلاً إياه عن مدى اقتناع الوفد بحظه من النجاح ، لكنه يفهم من إجابة أستاذه أن الوفد ليس واثقاً من نجاحه ولا يؤمن بأن الحلفاء مقتنعون بمبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وأنهم إذا ما خذلوا الوفد فإنه سيدع لرشدى باشا وعدلى باشا أن يفاوضا إنجلترا لتنظيم علاقتها بمصر فى حدود الحماية وفى حدود الاعتراف لمصر باستقلال ذاتى يهيئ لها حكماً دستورياً . . ويستنتج هيكل من ذلك أن الوفد لم يضع فى حسبانه أن الثورة أو النضال الشعبى يحقق للبلاد استقلالها وسيادتها كاملين[٨] .

وبالرغم مما رواه الدكتور هيكل بشأن تأليف الوفد ومهمته ، فإنه وأصدقاءه من جماعة السفور ، عقدوا اجتماعاً وقرروا أن يطلبوا تمثيلهم فى هيئة الوفد ، أسوة بالحزب الوطنى ، ولكن سعد زغلول اعترض بأنهم ليسوا حزباً سياسياً ، فقرر أعضاء الجماعة تأليف حزب سياسى أسموه "الحزب الديمقراطى المصرى" وتوالت اجتماعاتهم بدار آل عبدالرازق وبإدارة جريدة السفور حيث أتموا وضع مبادئ الحزب وقانونه وهيكله التنظيمى ، واتفقوا على أن تكون رئاسة مجلس إدارة الحزب دورية ، وكان أول حزب سياسى يقيمه المثقفون

المصريون ، حيث كانت غالبيتهم ممن درسوا فى فرنسا ، ومن الكتاب والمشتغلين بشئون الفكر والثقافة فى الصحافة والجامعة ، وكما هو واضح من إسمه كان الهدف الأسمى من تأليفه تحقيق الديمقراطية الحقيقية فى مصر ، فضلاً عن تحقيق إستقلال مصر داخلياً وخارجياً ، ولما لم تكن للحزب صحيفة تنطق باسمه ، فقد نشر برنامجه فى صحيفة "النظام" فى ٩ سبتمبر ١٩١٩ ، كما كان الحزب ينطوى على فريقين "متآلفين" فريق يؤمن بالاشتراكية وتوجيه الإقتصاد على رأسه عزيز ميرهم وفريق يؤمن بالليبرالية السياسية والاقتصادية وكان على رأسه الدكتور هيكل .

ولم يقدر لهذا الحزب أن يعمر إلا سنوات قليلة فانتهى نشاطه فى أواخر عام ١٩٢٢ ليس فقط لإنطوائه على تناقض أيديولوجى واجتماعى ، ولكن لطبيعة مؤسسيه الشبابية ، حيث لم يضم زعماء سياسيين كبار ، ثم إنه تعرض لما تعرضت له الأمة المصرية من انقسام بين أنصار لسعد زغلول وأنصار لعدلى يكن ، وكان نصيب العدليين من الحزب الديمقراطى كبيراً ، فكان الدكتور هيكل ومصطفى عبدالرازق ودسوقى أباظة ومحمود عزمى وغيرهم من أنصار عدلى ، بينما كان عزيز ميرهم وعدد آخر أشد ميلاً للوفد . . لذلك لم يلبث الحزب أن انفرط عقده وفقد شخصيته المستقلة ، وكان أحد الروافد التى صبت فى حزب الأحرار الدستوريين الذى تألف فى اكتوبر عام ١٩٢٢ (٩) .

والحاصل أن هيكل عندما رأى انقسام الأمة بين مؤيدين لسعد زغلول ، وهم الكثرة ، ومؤيدين لعدلى يكن وهم القلة ، وأن هذا الانقسام أثر بدوره على الحزب الديمقراطى ، الذى انقسم هو الآخر بين هذا الفريق وذاك ، أنشأ يكتب مقالات فى الأهرام يحذر فيها من خطورة الإنقسام وما يجنيه على القضية الوطنية للبلاد وجعل يوضح أن تنابذ الزعماء بتهم الخيانة الوطنية يضر بسمعة مصر أبلغ الضرر ، وراح ينبه إلى أنها فى حاجة إلى جهد سعد حاجتها إلى جهد عدلى ، وكان يرى أن سعد رجل الثورة قادها بقوة وحكمة ، وكان عدلى فى محادثات الوفد مع ملنر فى انجلترا مثال الحكمة والأناة والحنكة فى المفاوضة ، إلا أن الإنقسام اشتد حدة حين صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بجهود ثروت وعدلى ، ذلك التصريح الذى وصفه سعد زغلول بأنه نكبة وطنية كبرى وأنه إعلان عن استقلال مزيف ، وانتهى كل رجاء فى عودة الوفاق عندما نفت السلطات البريطانية سعداً وبعض رفاقه إلى جزيرة سيشل كما هو معروف .

تطورت الأمور فى مصر فى أعقاب التصريح البريطانى ، ذلك التصريح الذى رأى فيه جماعة عدلى يكن فائدة للبلاد ، التى أتيحت أمامها فرصة إعداد دستور حديث ينظِّم السلطات وينشئ حياة نيابية ، وبالفعل شكلت وزارة عبد الخالق ثروت لجنة من كبار أساطين القانون والعلماء والسياسيين وذوى الرأى فى البلاد لإعداد مشروع الدستور ، ولم يقبل أنصار سعد أن يشاركوا فيها بطبيعة الحال ، خاصة وأن أنصار عدلى كانت لهم الأغلبية فى هذه اللجنة ، وإلى جانب هذه اللجنة تألفت هيئة تقوم بأعمال أمانتها العامة ، كان الدكتور هيكل أحد أعضائها البارزين ، وقدم فى مذكراته شهادة مهمة عن عمل لجنة الدستور التى مارست عملها خلال الفترة من إبريل حتى أكتوبر ١٩٢٢ ، ولم يقدر للدستور أن يصدر إلا فى عهد وزارة نسيم باشا (فى إبريل ١٩٢٣) ليعرف باسم العام الذى صدر فيه .

وحالما أتمت لجنة الدستور عملها جمع أنصار عدلى يكن صفوفهم وألفوا حزباً حمل اسم الدستور هو "حزب الأحرار الدستوريين" وأعلنوا عن قيامه فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ وعهدوا برئاسته إلى عدلى يكن ، كما أصدروا صحيفته الشهيرة "السياسة" التى عهدوا برئاسة تحريرها إلى الدكتور هيكل الذى كان قد شارك لطفى السيد فى إعداد خطاب الاحتفال بإعلان قيام الحزب ، وبذلك بدأ مرحلة جديدة من حياته هى مرحلة الصحافة والسياسة الحزبية . .

وكان من أسباب إعلان الحزب العمل على سرعة إصدار الدستور وتنفيذه ، ولذلك لم يتوان عن متابعة أخبار الدستور والدفاع ضد ما يوجه لمشروعه من انتقادات بمنطق أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان . .

وعندما تعرض المشروع للتعديل وصدر الدستور بالفعل فى إبريل ١٩٢٣ ، اجتمع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين وأصدر قراراً بالترحيب بالدستور وشكر الملك على إصداره ، لكن صحيفة الحزب ورئيس تحريرها تجاهل موقف الحزب وقراره وكتب هيكل سلسلة مقالات افتتاحية قارن فيها بين مشروع لجنة الثلاثين وبين الدستور الذى صدر بالفعل ، خلص منها إلى أن التعديلات التى لحقت بالدستور قد مست أقدس الحقوق والحريات التى قررها المشروع ، كحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، كذلك انتقد تناول

التعديل حقوق الملك فى السلطة التنفيذية التى هى فى الواقع سلطة الوزارة لأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، حيث أن هؤلاء مسئولون أمام مجلس النواب ، ورأى كذلك أن نص الدستور على أن يعين الملك خُمس أعضاء مجلس الشيوخ وكذلك رئيسه ، يضعف سلطة المجلس ويجعله مجرد هيئة تشريفية (١٠) .

والواقع أن هيكل منذ توليه مسئولية رئاسة تحرير "السياسة" وقف يساند الحزب ويدافع عن مبادئه ومواقفه السياسية ، ويرد عنه اتهامات خصومه بأنه جاء ليكون تكأة لتنفيذ سياسة المندوب السامى البريطانى . . وقد أدت الصراعات الحزبية ، سواء من جانب هيكل وصحيفة السياسة وحزب الأحرار ، أو من جانب الوفد وغيره من الأحزاب ، أدت بهم جميعاً إلى تبنى سياسة حزبية ضيقة ، والدفاع عن مصالح الأحزاب وتجاوز المبادئ السياسية القومية ، فقد دافع الدكتور هيكل عن وزارة أحمد زيور الثانية (مارس ١٩٢٥- يونيو ١٩٢٦) عندما أجرت الانتخابات وأعلنت كذباً أنها فازت بالأغلبية ، لأن حزب الأحرار أصبح مشاركاً للوزارة فى الحكم ، ومن ثم أيد هيكل سياسة هذه الوزارة ودافع عنها ضد خصومها من الوفديين الذين رأوا أنهم أصحاب الأغلبية التى يجب أن تتولى الحكم ، وكان واقع نتيجة الانتخابات يقتضى ذلك بالفعل لفوز الوفد فى أغلبية الدوائر . .

وقد مضى هيكل يدافع عن هذه الوزارة ، بالرغم من عدم رضاه عن ائتلاف حزبه مع حزب الاتحاد فيها ، لأنه كان يرى أن النظام الحزبى يقتضى ذلك ، ولم يجد غضاضة فى تأييد قرار الوزارة بحل مجلس النواب الجديد بعد ساعات من انعقاده على أثر انتخاب الأعضاء لسعد زغلول لرئاسته ، مما يدل على فوز الوفد بالأغلبية ، فأيد هيكل هذا الإجراء رغم مخالفته للدستور . . كما أيد الوزارة عندما استصدرت مرسوماً بوقف جميع عمليات الانتخاب إلى أن يتم إعداد قانون جديد يضمن لها الحصول على الأغلبية فى الانتخابات التالية .

وعندما أطاحت أزمة كتاب على عبدالرازق "الإسلام وأصول الحكم" بوزارة الاتحاديين والدستوريين وانسحب منها الأحرار الدستوريون ، وتهيأت الظروف لاقترابهم من الوفد والاتجاه نحو مشاركته فى وزارات إئتلافية شهدتها مصر خلال الفترة (يونيو ١٩٢٦- يونيو ١٩٢٨) كان أساس هذا الاتجاه اعتبار حل الوزارة لمجلس النواب باطلاً والسعى لعودة هذا المجلس إلى الانعقاد ، مما يعنى اعتراف الأحرار الدستوريين بمجلس أقروا

ببطلانه واشتركوا مع زيور باشا فى حله فى مارس ١٩٢٦ . . وعندما رضخت الوزارة لمطالب الأحزاب المؤتلفة (الوفد والأحرار والحزب الوطنى) وبدأت الحملة الانتخابية لهذه الأحزاب لخوض الانتخابات لتأليف مجلس نواب جديد ، أيد هيكل الإئتلاف بكل قوة ، ورشح نفسه فى دائرة الجمالية ، وصرح بأنه سيظل مؤيداً للإئتلاف دون النظر إلى نتيجة الانتخابات ، وبالفعل ظل على موقفه هذا رغم عدم فوزه فى دائرته .

وعندما تألفت وزارة عدلى يكن الإئتلافية (يونيو ١٩٢٦- إبريل ١٩٢٧) دأب هيكل على الدفاع عنها ضد خصومها ، كما كان ينتقدها فيما تقصر فيه ويطالبها بالاصلاح ، واتخذ نفس الموقف مع وزارة ثروت الإئتلافية (إبريل ١٩٢٧- مارس ١٩٢٨) ، غير أن الإئتلاف بدأ يتعرض للإهتزاز من جراء اشتداد مناقشات نواب الوفد وصحفه ، الأمر الذى دفع هيكل إلى أن يطلب من مدير صحيفة "السياسة" (الدكتور حافظ عفيفى) أن يقنع الحزب بأن تكشف "السياسة" عما يدور بهذا الشأن ، لكن عفيفى طلب إليه التريث حتى لا يأتى إنهيار الإئتلاف من جانب الأحرار الدستوريين ، ولما فاض الكيل بهيكل كتب مقاله الشهير "نريد إئتلافاً خالصاً وأساس الإئتلاف الخالص الصراحة" الذى كان مواجهة صريحة لأزمة الإئتلاف كشفت عن هشاشته وضعفه ، زاد من تفاقم الأزمة أن صحف الوفد راحت تفند المشروع الذى أسفرت عنه مفاوضات ثروت مع تشمبرلين بطريقة مثيرة للعواطف ، عندئذ رد عليها هيكل مؤكداً أن الوزارة لم ترتبط بالمشروع ، وأنه أكسب مصر خطوات جديدة لم تحرزها فى مشروعات المفاوضات السابقة . .

تراشقت صحيفتا الحزبين -الوفد والدستوريين- بالمقالات النقدية العنيفة التى زادت من ضعف الإئتلاف حتى أوشك على الإنهيار ، حتى أن هيكل رأى عدم الاستمرار فيه عقب استقالة ثروت وتكليف النحاس بتشكيل الوزارة الجديدة التى لم تكمل فى الحكم أربعة شهور (مارس - يونيو ١٩٢٨) ، وبالرغم من أنه رأى عدم اشتراك حزبه فيها إلا أن الحزب قرر المشاركة بوزيرين ، ومن ثم أصبح واجباً عليه كرئيس لتحرير صحيفة الحزب أن يؤيد سياسة الحزب والوزارة ، ومع ذلك لم يتغير اقتناعه بعدم جدوى الائتلاف ، ولذلك لم يلبث أن أنشأ مقالات تفيض بالنقد الصريح لنشاط الوزارة وأقوال وزرائها ، حتى اتهم الأحرار الدستوريون بالعمل على هدم الإئتلاف ، فى حين أن صحف الوفد لم تدخر وسعاً فى ذلك أيضًا منذ عهد وزارة ثروت ، حتى تصدع الإئتلاف بالفعل إثر إنسحاب الوزيرين الدستوريين ومن تبعهم من الوزارة .

وعندما تألفت وزارة محمد محمود باشا (يونيو ١٩٢٨- أكتوبر ١٩٢٩) والتى كانت أغلبيتها من الأحرار الدستوريين ومشايعيهم ، استصدرت قراراً بإيقاف العمل ببعض مواد الدستور وبتعطيل البرلمان بمجلسيه لمدة ثلاث سنوات ، وكان البرلمان يضم أغلبية كبيرة من الوفدين ، وحكمت البلاد بقبضة قوية ، مبررة مسلكها بأن الأغلبية الوفدية أفسدت الحياة النيابية وجعلتها أداة طغيان واستبداد مما حال دون تنفيذ أية سياسة إصلاحية ، وراحت صحيفة "السياسة" تروج لهذه السياسة وتطمئن الناس على الدستور وتبسِّط المسألة وتصفها بأنها ليست "سوى تسريح جماعة من النواب والشيوخ" ، وأن هذا الإجراء حق للملك وأن ما حدث كان صيانة للدستور !!

وقد أيد الدكتور هيكل هذه السياسة التى روجت لها هيئة تحرير صحيفة الحزب ، باستثناء محمود عزمى وتوفيق دياب اللذين انسحبا من هيئة تحريرها واختصما الحزب والوزارة بسبب ذلك ، والمعروف أن هيكل كتب بأن مصر جميعاً تؤيد هذه السياسة التى لم يكَن هناك بُد من اتباعها لإصلاح حياة البلاد وتقويم الخلق السياسى فيها ليتسنى للحكومة تنفيذ سياسة إنشائية سليمة وحتى يوضع نظام للإنتخاب يجعل الحياة النيابية ممثلة للبلاد تمثيلاً صحيحاً(١١) .

وعندما أعاد محمد محمود العمل بقانون المطبوعات الذى كان قد صدر عام ١٨٨١ ليجيز تعطيل الصحف وإلغائها إدارياً ، وهو الأمر الذى أدى إلى إلغاء تراخيص نحو مائة صحيفة ، فضلاً عن إنذار وتعطيل عدد آخر ، أخذ الدكتور هيكل يبرر هذا العمل معتبراً إياه نوعاً من أنواع العلاج الذى تلجأ إليه الحكومات أحياناً ، وطالب الحكومة بالإسراع فى وضع تشريع ينظم حرية الصحافة ويشدد على العقوبات التى تسن للجرائم الصحفية ، خاصة بعد اشتداد حملات الصحف الوفدية على الوزارة ، رغم تعارض ذلك مع ما كان يؤمن به هيكل من حرية الرأى ، الأمر الذى يفهم منه أنه كان يغلب مصلحة الحزب والدفاع عن سياسته ، حتى لو تعارضت مع آرائه أو ما يقتنع به(١٢) .

وعندما سقطت وزارة "اليد الحديدية" وكلف عدلى يكن بتأليف وزارة محايدة تجرى الانتخابات وتعيد الحياة النيابية ، قرر حزب الأحرار الدستوريين عدم خوض معركة الانتخابات لإحساسه بأنه سيتعرض لسقوط مدوٍ . . وقد ذكر الدكتور هيكل فى تبرير موقف الحزب بأنه كان سيخوض الانتخابات على أساس المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات محمد محمود – هندرسن ولكن الحزب أراد ألا يقيم عقبة فى سبيل حصول

الوفد على أكثر مما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين . . وعموماً تطورت الأحداث بما أدى فى النهاية إلى فوز الوفد فى الانتخابات وتولى مصطفى النحاس الحكم عندما ألف وزارته الثانية (أول يناير - ١٩يونيو ١٩٣٠) تلك الوزارة التى عارضها الأحرار الدستوريون من خلال صحيفة السياسة ، حيث لم يكن لهم نواب فى البرلمان . ولم تلبث الوزارة أن اصطدمت بالقصر فى أكثر من مسألة مما دفع رئيسها إلى الاستقالة ولم تكن قد سلخت فى الحكم أكثر من ستة أشهر .

على أثر هذه التطورات عهد الملك فؤاد إلى إسماعيل صدقى بتأليف الوزارة ليبدأ عهده(١٩٣٠-١٩٣٤) الذى ألغى فيه دستور ١٩٢٣ وألف دستوراً جديداً عام ١٩٣٠ أتاح للملك وللحكومة سلطات أوسع على حساب البرلمان ، مما اعتبر انتكاسة لما كانت سلطة الأمة قد أحرزته فى الدستور الملغى ، وبالرغم من أن حزب الأحرار الدستوريين أيد هذه الوزارة فور تأليفها إلا أنه لم يلبث أن سارع إلى سحب هذا التأييد بمجرد إلغاء الوزارة لدستور ١٩٢٣ ، وحدث تقارب بينه وبين حزب الوفد ، سرعان ما صار ائتلافاً لمعارضة الوزارة والنظام الذى وضعته ، ودخل الائتلاف فى صراع قوى مع الوزارة ، التى لم تدخر وسعاً فى مطاردة المعارضة ، حتى لقد أغلقت صحيفة "السياسة" وصادرت "السياسة الأسبوعية" وطاردت أى صحيفة تنطق باسم الأحرار الدستوريين ، الأمر الذى جعل الدكتور هيكل يتوصل إلى فكرة جديدة لمقاومة الوزارة تمثلت فى تأليف كتاب شاركه فى وضعه كل من إبراهيم عبدالقادر المازنى ومحمد عبدالله عنان ، وصدر هذا الكتاب تحت عنوان "السياسة المصرية والإنقلاب الدستورى" ولم يترك الكتاب صغيرة ولا كبيرة من أخطاء الوزارة إلا أحصاها . . فورد به سرد لعلاقة صدقى بالدستوريين منذ البداية ، وفضح سياسة الحكومة الإدارية ، وتحدث عن محاكمتها للعمد والمشايخ المعارضين وعجزها عن تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية ، وعن تحقيق الأمن للبلاد . . . . . إلخ .

وفى أواخر مارس ١٩٣١ وضع الإئتلاف ميثاقاً بين الحزبين الكبيرين ، الوفد والدستوريين ، سمى "عهد الله والوطن" اتفق فيه الحزبان على مقاطعة الانتخابات والسعى إلى إعادة النظام الدستورى لتتولى الأغلبية الحكم ، كما خططا للقيام بجولات فى أنحاء البلاد لعقد مؤتمرات شعبية تفضح سياسة الحكومة ، غير أن هذه كانت بالمرصاد لكل ذلك ، فتدخلت أجهزتها لمنع تحركات المعارضة بالقوة ، على نحو ما صور الدكتور هيكل تصويراً درامياً مثيراً فى مذكراته(١٣) .

والواقع أن وزارة صدقى عجزت عن الاستمرار بسبب عنف المعارضة واتساعها ، وبسبب تدخلات القصر المتكررة فى شئون الحكم ، فسقطت الوزارة لتعقبها وزارة ضعيفة برئاسة عبدالفتاح باشا يحيى فى سبتمبر ١٩٣٣ ، كانت بشكل ما استمراراً لعهد صدقى ونظامه ، فعارضها الدستوريون وأثاروا فى وجهها قضية تتعلق بعدم نزاهة الحكم مما عجل باستقالتها فى نوفمبر ١٩٣٤ ، لتعقبها وزارة توفيق نسيم باشا التى كانت ميالة للوفد ، فلقيت هجوماً مستمراً من الدستوريين ، الذين دأبوا على التحريض لاستمرار ثورة الطلبة ، فى الوقت الذى اتجهت فيه مساعى هؤلاء نحو التوفيق بين الزعماء السياسيين ، مما أدى فى النهاية إلى تأليف "الجبهة الوطنية " التى نجحت فى إستعادة دستور ١٩٢٣ وتأليف وفد من جميع الزعماء لمفاوضة الإنجليز لحل القضية الوطنية ، فقدمت الوزارة استقالتها فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ لتخلى الطريق أمام وزارة قومية تتولى المفاوضات مع الجانب البريطانى ، وعهد إلى على ماهر باشا بتأليف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، وفى عهدها تألفت هيئة المفاوضات ، وأجريت الانتخابات التى فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة ، ليشكل رئيسه وزارة جديدة فى ٩ مايو ١٩٣٦ ، فلم يعد للأحرار الدستوريين من أمل سوى المعارضة السافرة لحلفاء الأمس ، بالرغم من أن رئيسهم محمد محمود باشا شارك فى هيئة المفاوضات تحت رئاسة النحاس باشا .

* * *

والمعروف أنه عند إجراء الانتخابات فى إبريل ١٩٣٦ رشح الدكتور هيكل نفسه لعضوية مجلس النواب فى دائرة تمى الأمديد التى تقع فيها بلدته كفر غنام ، وقد أورد فى مذكراته أن الانتخابات لم تجر فى جو من الحرية والنزاهة مما حال دون فوزه هو وكبار رجال حزبه ، (لم ينجح من الأحرار الدستوريين سوى ١٥ مرشحاً من ٤٢) . وكان على رئيس الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا أن يتولى زعامة المعارضة فى مجلس النواب . أما بالنسبة لانتخابات مجلس الشيوخ فلم ينجح دستورى واحد ، مما حدا بالقصر والوزارة إلى مجاملة الحزب فى تعيينات المجلس ، حيث عين تسعة من رجاله ، كان الدكتور هيكل أحدهم ، بل كان الناطق الرئيسى باسم الحزب فى مجلس الشيوخ منذ بداية مايو ١٩٣٦ .

وقد سجل هيكل فى معارضته للوزارة فى مجلس الشيوخ مواقف كثيرة يأتى فى بدايتها مهاجمته إياها لإتجاهها إلى جعل وظائف الديوان الملكى والخاصة الملكية خاضعة

لإشراف الوزارة ، متهماً إياها بأنها تستهدف تنظيم السلطة الملكية تنظيماً يجعل القصر تابعاً للوزارة ، وتعديل النظام الملكى من أساسه بجعل سلطات الملك وحقوقه داخلين فى نطاق المسئولية الوزارية ، ووصف هيكل ذلك بأنه عمل غير دستورى لأن سلطة الملك مستقلة وأنه حر فى تعيين موظفى ديوانه .... (١٤) والواقع أن هذا الموقف من الدكتور هيكل يدل على اتخاذ حزب الأحرار جانب القصر فى صراعه مع الوفد الذى كان يتصدى لتدخلات القصر فى شئون الحكم والإدارة .

غير أن ثمة مواقف للدكتور هيكل فى المجلس كانت على جانب كبير من الأهمية حين طالب بضرورة إتمام التشريع الدستورى باستكمال القوانين الناقصة التى أشار إليها الدستور ، كما لفت نظر المجلس إلى الفرق بين الأسئلة والإقتراحات ، كذلك قدم مشروعاً بقانون لإلغاء المحاكم المختلطة ، وإن كان الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية قد طلب إرجاء ذلك حتى يتم توقيع اتفاق إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ... كما طالب هيكل الوزارة بالكف عن سياسة توظيف الأجانب إلا فى حالات استثنائية ...

وعموماً كان هيكل يُقاطع دائماً ويحاصر من جانب شيوخ الوفد الذين كانوا يطالبون دائماً بإرجاء ملاحظاته ومقترحاته ، وإن كانت لجنة المالية قد وافقت على اقتراحه بشأن مراجعة سياسة توظيف الأجانب .. وعموماً سجلت مضابط مجلس الشيوخ كيف كان هيكل يحاصر الحكومة بالأسئلة والإستجوابات والإقتراحات بشأن الكثير من موضوعات الميزانية ، وتعميم التعليم الإلزامى فى أنحاء البلاد ، كما قدم استجواباً مهماً إلى رئيس الوزارة عن سياسة حكومته إزاء الوضع القائم فى فلسطين آنذاك (ثورة ١٩٣٦ وتداعياتها) . ولم يكن بوسع هيكل ، رغم نشاطه الجم فى مجلس الشيوخ أن يكون مؤثراً وحده حيث لم يلق دعماً من جانب شيوخ حزبه الآخرين فى المجلس لإدارة دفة معارضة أكثر فعالية(١٥) .

وعموماً فقد اتسمت معارضته بالحيدة والنزاهة واستهداف المصلحة العامة وليس مجرد معارضة الحكومة التى لم يكن يتوانى عن تقدير الكثير من أعمالها . ولم يقيض للوفد فى صراعه مع القصر أن ينتصر بعد توالى الأزمات بينهما ، خاصة تلك التى أثيرت بشأن قسم يمين الولاء للملك ، وفرق ذوى القمصان الزرقاء التى أنشأها الوفد ، وفشل الحزب فى إنشاء وزارة للقصر ، كما كان الحزب الكبير يعانى من صراع داخلى أفضى إلى خروج حزب جديد من صلبه وهو حزب الهيئة السعدية ، وقد مهدت العوامل السابقة

للإنقلاب السياسى الذى أطاح بوزارة النحاس وتكليف زعيم الأحرار الدستوريين محمد محمود بتأليف الوزارة فى آخر ديسمبر ١٩٣٧ .

* * *

- ٣ -

قبل أن نتحدث عن هيكل وزيراً نود الإشارة إلى أن حياة الدكتور هيكل العامة مرت بمراحل متعددة كانت أولها مرحلة اشتغاله بالمحاماة وانتدابه للتدريس بالجامعة الأهلية والتى بدأت عام ١٩١٢ ثم أعقبتها مرحلة تفرغه للإشتغال بالصحافة منذ تولى رئاسة تحرير "السياسة" عام ١٩٢٢ ، يلى ذلك مرحلة ثالثة تتمثل فى اشتغاله بالحياة النيابية منذ عام ١٩٣٦ ، وقد تداخلت معها مرحلة توليه المناصب الوزارية (١٩٣٧-١٩٤٥) ليعود إلى رئاسة مجلس الشيوخ ١٩٤٥-١٩٥٠ .. وخلال هذه المراحل جميعاً لم يتوقف هيكل عن الكتابة والتأليف كما هو معروف . . .

ومع تأليف محمد محمود وزارته الثانية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ بدأ عهد جديد فى حياة الدكتور محمد حسين هيكل ومسيرته السياسية ، وهو العهد الذى امتد حتى ١٥ يناير ١٩٤٥ وشغل فيه عدة مناصب وزارية هى : وزير دولة بوزارة الداخلية ، فوزيراً للمعارف العمومية فى عدة وزارات ، ثم جمع إليها وزارة الشئون الاجتماعية فى وزارة أحمد ماهر الأولى (٨أكتوبر ١٩٤٤- ١٥ يناير ١٩٤٥) ويلاحظ أن هذه الوزارات جميعاً كانت مناوئة للوفد ، وقد سميت بوزارات الائتلاف اللاوفدية والتى كان عمادها حزبا الأحرار الدستورين والهيئة السعدية بشكل أساسى ، ولم يقطع سياقها التاريخى سوى عهد وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ الشهيرة .

والواقع أن هيكل خلال عهد وزارة محمد محمود الثانية (٣٠ديسمبر ١٩٣٧-٢٧إبريل ١٩٣٨) التى شغل فيها منصب وزير دولة بوزارة الداخلية استطاع أن يدافع عن سياسة الوزارة وأن يشرح أهدافها واتجاهاتها من خلال تقليد جديد وضعه آنذاك يتمثل فى عقد مؤتمر صحفى أسبوعى يتولى فيه هذه المهمة وربما كان أهم دور له خلال عهد هذه الوزارة هو تنظيم الحملة الانتخابية لها والتى سبقت الانتخابات البرلمانية التى جرت فى إبريل ١٩٣٨ . تلك الانتخابات التى جاءت نتيجتها لتكسب الوزارة الشرعية المطلوبة ، عندما حصلت على أغلبية نسبية أتاحت لها الاستمرار فى الحكم بعد إعادة تشكيلها .

وقد شارك الدكتور هيكل فى وزارتى محمد محمود التاليتين (٢٧إبريل ١٩٣٨-١٨ أغسطس ١٩٣٩) وزيراً للمعارف ، ويلاحظ أن هذا العهد الذى استغرق نحو ستة عشر شهراً ، انقضى معظمه فى صراع بين الوزارة وبين على ماهر رئيس الديوان الملكى ، وبينها وبين خصومها من الوفديين ، مما دفعها إلى تدعيم نفسها بالهيئة السعدية التى شاركتها الحكم ، ومع ذلك أتيح للوزارة أن تقوم ببعض الإصلاحات المالية المتعلقة بالضرائب ، والبدء فى مهمة تطوير الجيش المصرى مما اعتبر خطوة نحو إقامة جيش وطنى لينهض بعبء الدفاع عن مصر بعد إتمام الإنسحاب البريطانى من المناطق التى وردت فى معاهدة ١٩٣٦ .

وقد روى الدكتور هيكل فى مذكراته الكثير عن نشاطه فى وزارة المعارف ، ففى عهده صدرت قرارات إنشاء جامعة الإسكندرية ، وكانت نواتها بالفعل إنشاء كليتى الآداب والحقوق اللتين أصبحتا نواة للجامعة الجديدة التى حملت إسم جامعة فاروق الأول آنذاك ، كما تبنت الوزارة تطبيق نظام اللامركزية فى التعليم بإنشاء المناطق التعليمية ، والتوسع فى التعليم الالزامى ، وإنشاء المكتبات المدرسية ، وتمصير مناصب الإدارة العليا ، كما اهتمت الوزارة بشئون التعليم الحر (الخاص) من خلال إشرافها الكامل على مدارسه ، وخاصة المدارس الأجنبية ، وبسط الرقابة على مناهجها بحيث تتسق مع الأهداف القومية وتدريس اللغة العربية والثقافة القومية لتلاميذها المصريين ، كذلك شهد عهده الدعوة إلى تفرغ أساتذة الجامعة للبحث العلمى وضرورة تقديمهم إنتاجاً علمياً مبتكراً عند التقدم للترقية . . وعموماً سعى الدكتور هيكل قدر طاقته لإحلال العناصر الوطنية محل العناصر الأجنبية فى مؤسسات وزارة المعارف ، وكان ذلك خطوة مهمة لتوجيه الفكر المصرى توجيهاً قومياً خالصاً بعد أن ظل لفترة طويلة خاضعاً لتأثير الفكر الغربى[١٦] .

وعندما شغل منصب وزير الشئون الاجتماعية - إلى جانب المعارف - فى وزارة أحمد ماهر الأولى (أكتوبر ١٩٤٤- يناير ١٩٤٥) سعى إلى حل مشاكل العمال التى تفاقمت خلال فترة نهاية الحرب العالمية الثانية خاصة ما يتعلق منها بتدنى الأجور وازدياد ساعات العمل ، كما سعى لتدارك المشكلة التى ستنجم عن تعطيل آلاف العمال المصريين بعد إغلاق المنشآت الحربية البريطانية فور انتهاء الحرب ، واستطاع الإستعانة بممثلى اتحاد الصناعات والغرف التجارية المصرية لشراء المنشأت المذكورة للحكومة المصرية[١٧] .

* * *

لقد كان عدلى يكن أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين منذ تأليفه فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٢٢ وحتى استقال من الرئاسة فى ١٧ يناير ١٩٢٤ لعزوفه عن المشاركة فى الخصومات الحزبية ، بعد أن استطاع إقناع عبد العزيز فهمى بتولى الرئاسة خلفاً له ، فكان فهمى ثانى رئيس للحزب الذى ظل بلا رئيس طوال عام ١٩٢٤ ، واستمرت فترة رئاسته من ٤ يناير ١٩٢٥ حتى استقال فى ٤ مارس ١٩٢٦ بعد أن اختلف مع قادة الحزب بشأن الإئتلاف مع الوفد ، ومنذ استقالته ظلت رئاسة الحزب شاغرة حتى انتخب محمد محمود رئيساً له فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩(بعد أن كان قد أصبح رئيساً للوزراء فى يونيو ١٩٢٨) وقد انتهت رئاسته للحزب بوفاته فى ٣١ يناير ١٩٤١ ، حيث برزت مشكلة الرئاسة من جديد ، حتى قبلها عبد العزيز فهمى مرة ثانية فى بداية فبراير مشترطاً أن يكون ذلك لمدة عام يتمكن الحزب خلاله من اختيار رئيس له .

وقد عين عبد العزيز فهمى رئيس الحزب نائباً له هو أحمد خشبة ، الأمر الذى أثار الدكتور هيكل وأصدقاءه وخلق أزمة لم تنتهى إلا باستقالة خشبة وتولية هيكل منصب نائب رئيس الحزب ، وبينما اعتكف الرئيس لمرضه ، تنافس هيكل وخشبه للفوز برئاسة الحزب ، إلى أن استطاع هيكل الفوز بها وانتخب بالفعل رئيساً للحزب فى ١٠ يناير ١٩٤٣ ، فكان بذلك الرئيس الخامس للحزب (عبد العزيز فهمى تولاها لفترتين) كما كان آخر رئيس له ، حيث ألغت ثورة يوليو الأحزاب جميعاً فى يناير ١٩٥٣ . معنى هذا أن هيكل تولى رئاسة حزب الأحرار الدستوريين عشر سنوات كاملة وكانت من السنوات الخطيرة فى تاريخ مصر وحركتها السياسية ، خرجت منها البلاد من أتون حرب عالمية لتندفع فى طريق الثورة التى أجهزت على أحزاب التجربة الليبرالية برمتها كما هو معروف . . .

وسنلاحظ أن اسم هيكل كان مطروحاً ليتولى رئاسة الوزارة على إثر استقالة وزارة حسين سرى الثانية (يوليو ١٩٤١ - فبراير ١٩٤٢) والتى كان قوامها حزبا الأحرار والهيئة السعدية ، وكان هيكل يشغل فيها وزارة المعارف . . فعندما سأل السفير البريطانى سرى باشا عمن يقترحه خليفة له ، رشح كلاً من الدكتور هيكل وبهى الدين بركات والدكتور أحمد ماهر ، غير أن السفير استبعدهم جميعاً ، مؤثراً مواجهة الملك باستدعاء الوفد ، الذى

كان يهاجم الوزارة بعنف وهو فى المعارضة ، ليتولى الحكم فى ظل تقدم الألمان بقيادة روميل إلى العلمين وحرج موقف الإنجليز فى الحرب ، وكانت وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ . . وهكذا لم تدرك هيكل رئاسة الوزارة رغم أنه لم يكن أقل كفاءة ومقدرة ممن تولوها خلال هذه الفترة ، ولم يشغل طوال العقد الذى تولى فيه رئاسة الحزب سوى منصبين وزاريين معاً (المعارف والشئون الإجتماعية) فى وزارة أحمد ماهر الأولى ، حتى أجريت الإنتخابات البرلمانية وآثر هيكل أن يكون رئيساً لمجلس الشيوخ وهو المنصب الذى شغله خلال الفترة (١٩٤٥ - ١٩٥٠) على نحو ما ذكرنا .

* * *

وفى مجلس الشيوخ تجلت مواهب هيكل القانونية ، فقد ظلت روح رجل القانون تسود نواحى كثيرة ، فتبرز فى كتابة افتتاحيات "السياسة" وتلم به وهو يشرّع لوزارة المعارف نظمها التعليمية الجديدة ، كذلك برزت فى كمالها حين أصبح على رأس أكبر هيئة تشريعية لمصر ، كما توهجت حين رأس وفد مصر فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وكذلك فى اجتماعات المؤتمر البرلمانى الدولى[١٨] .

وخلال رئاسته للمجلس استطاع هيكل أن يخلع رداء الحزبية وأن يكون عادلاً بين القوى السياسية الممثلة فى المجلس ، كما لم يتجاوز عن نصوص اللائحة أو التقاليد والأعراف البرلمانية ، فعندما اتخذت وزارة صدقى عام ١٩٤٦ عدة قرارات إدارية تعطل بموجبها عدداً من الصحف الوفدية بحجة مقاومة الشيوعية ووقاية النظام الإجتماعى ، وقدم صبرى أبو علم مشروع قرار ببطلان هذه القرارات ، لم يكترث هيكل لتحالف حزبه مع وزارة صدقى وألقى بياناً أشار فيه إلى عدم أحقية الوزارة فيما سلكته بشأن الصحف دون تشريع من البرلمان يسوغ لها ذلك ، فأنصف بذلك المعارضة فى موقفها ، من منطلق حرصه على تطبيق أحكام الدستور ، حتى لقد شهدت المعارضة بنزاهة رئيس مجلس الشيوخ ، الذى كان حريصاً على إرساء التفاهم بين الحكومة والمعارضة فى المسائل القومية العامة .

وبالرغم من هذا الدور المشهود للدكتور هيكل فقد قدم استقالته من رئاسة مجلس الشيوخ فى يونيو ١٩٥٠ قبل أن يكمل فترته الثالثة وذلك على إثر الأزمة المشهورة التى أثارتها استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة ، تلك الإستقالة التى قدم مصطفى مرعى إلى رئيس الوزراء مصطفى النحاس سؤالاً عن سببها ، وكان تقرير ديوان

المحاسبة قد ورد به أن كريم ثابت المستشار الصحفى للملك تقاضى خمسة آلاف جنيه من مستشفى المواساة كعمولة دون وجه حق ، كما وردت بالتقرير مخالفات مالية تتعلق بالأموال التى أنفقت فى حملة فلسطين ، وزاد من تفاقم الأمور أن الدكتور بيومى مدكور ذكر فى المجلس أن الوزارة طلبت رفع العبارة المتعلقة بكريم ثابت من التقرير فأبى رئيس ديوان المحاسبة ذلك وقدم استقالته ، وحول مصطفى مرعى السؤال إلى استجواب للوزارة ، وأدار مع مدكور المناقشة التاريخية التى فضحت تصرفات رجل الحاشية ولجنة شراء الأسلحة للجيش ، وسط مقاطعة فؤاد سراج الدين وزير الداخلية ، مما حدا بمدكور أن يطلب تشكيل لجنة تحقيق ، الأمر الذى أغضب القصر والوزارة من نواب المعارضة ومن رئيس مجلس الشيوخ . حتى لقد ذكر فؤاد سراج الدين وزير الداخلية أن "منبر رئاسة الشيوخ قد اهتز اهتزازاً عنيفاً لفرط ما خولفت تقاليد المجلس ولائحته الداخلية" . .

ولم يكن القصر راضياً عما دار داخل مجلس الشيوخ ، ولا عن رئيسه ، فلم يقبل الملك استقالة كريم ثابت عندما قدمها ، كما لم يدع الدكتور هيكل لتناول الغداء عند دعوته للوزراء ورئيس مجلس النواب كما جرت العادة ، ما جعل هيكل يفكر فى الإستقالة ، خاصة وقد هاجمته صحيفة البلاغ الوفدية متهمة إياه بأنه ترك المناقشة تدور فى إطار غير دستورى ، بينما أراد رئيس مجلس الشيوخ أن يتيح للمعارضة حقها فى إثارة الأسئلة والإستجوابات دون تستر على فضائح القصر أو دفاع الوزارة الوفدية عنه ، ولم تلبث الوزارة - التى كانت تمر بشهر عسل مع القصر - أن أصدرت عدة مراسيم فى يونيو ١٩٥٠ تقضى بإخراج الذين عينوا شيوخاً بالمجلس بموجب مرسوم كان قد صدر عام ١٩٤٥ ولم يكن من حق الحكومة اتخاذ هذا الإجراء ، ذلك أن إسقاط العضوية أصبح من حق المجلس نفسه بعد صدور المرسوم ، وكان المبعدون من المعارضة ومن الدستوريين بطبيعة الحال ، كما تم تعيين زكى العرابى رئيساً لمجلس الشيوخ ، فاجتمع قادة المعارضة وقدموا مشروع قانون بعدم دستورية هذه المراسيم ، لكنهم قوطعوا من رئيس المجلس ، فلم يروا بدا من الإنسحاب ، وعندما أرسلوا طلباً لتسجيل ذلك فى مضبطة الجلسة تجاهل الرئيس طلبهم . وقد اعترف الدكتور هيكل فى نوع من نقد الذات بأنهم لم يكونوا أكثر جرأة ، وأنه شخصياً لم يتخذ موقفاً إيجابياً يدفع الآخرين إلى مشاركته فيه ، وأنه كان يجب عليه أن يبادر بالإستقالة من رئاسة المجلس احتجاجاً على هذا الإعتداء الصارخ على الدستور(١٩) .

وعموماً ، استأنف هيكل دوره فى مجلس الشيوخ بعد فترة انقطاع لعدة جلسات ، فعاود نشاطه البرلمانى بهمة واقتدار من خلال تقديم مقترحات بشأن بعض القوانين التى تتعلق بحرية الصحافة ، وقانون الإنتخاب ، وبعض قضايا السياسة الخارجية لمصر ، فضلاً عن مناقشة مشروع الميزانية ولفت نظر الحكومة إلى ضرورة اللجوء إلى البرلمان عند فرض أية ضرائب أو رسوم جمركية جديدة مما كشف عن كفاءة ومقدرة فى تحمل مسئولية النيابة .

* * *

وثمة دور مهم للدكتور هيكل قام به من خلال عضويته فى الإتحاد البرلمانى الدولى ، تلك العضوية التى ارتبطت برئاسته لمجلس الشيوخ حيث صار رئيساً للشعبة المصرية به ، مما أتاح له أن يسهم بنشاط جيد خلال مؤتمرات الإتحاد السنوية ، وكان هذا الإتحاد قد تأسس قبيل الحرب العالمية الثانية ثم توقف نشاطه خلالها ، وعندما استؤنف فى خريف ١٩٤٥ بدأ هيكل يمارس دوره كممثل لمصر ، فاعترض على اقتراح بريطانى بإدماج الإتحاد فى محيط هيئة الأمم المتحدة وطلب استمرار الإتحاد حفاظاً على طابعه الخاص لما للنواب من سلطة التشريع مما يتنافى مع الإقتراح الذى يرمى إلى أن يصبح الإتحاد معهداً استشارياً ملحقاً بالأمم المتحدة .

وعندما عقد المؤتمر جلساته بالقاهرة فى إبريل ١٩٤٧ واختير هيكل رئيساً له قدم اقتراحات مهمة منها أن يكون للعلاقات الإقتصادية مركز مهم فى جدول أعماله ، ومنها ضرورة تدوين المبادئ الكبرى للأخلاق الدولية ، وطالب بضرورة الإسراع فى إنشاء القوة المسلحة لتوضع تحت تصرف مجلس الأمن ، وألا تحتكر الدول الكبرى دراسة المسائل الحيوية لجميع الأمم والبت فيها على اعتبار أن هذا ليس من الديمقراطية فى شئ .

وفى اجتماع المؤتمر بباريس فى سبتمبر ١٩٤٧ ، والمؤتمرات التالية ، طالب هيكل بإعادة النظر فى المعاهدات المعقودة بين طرفين غير متكافئين وأن تكون فى مقدمة المسائل التى تتناولها مؤتمرات الإتحاد لإقرار السلام الدولى نظراً لما تنطوى عليه من ظلم يؤدى إلى ما يسود العالم من اضطراب فى العلاقات الدولية . . . كما حمل مؤتمر عام ١٩٤٨ على اتخاذ قرار باستنكار استخدام القوات المسلحة لدولة ما فى أراضى دولة أخرى إلا فى حالة اتخاذ تدابير مطابقة لميثاق الأمم المتحدة ، وسجل بذلك نجاحاً لوفد مصر البرلمانى برئاسته .

وبالرغم من تخلى هيكل عن رئاسة الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية بعد إقالته من رئاسة مجلس الشيوخ ، إلا أنه ظل مشاركاً فى أعمال الإتحاد باعتباره عضواً فى لجنته التنفيذية(٢٠) .

* * *

كانت السنوات القليلة السابقة على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ قد مهدت أزماتها الطريق إلى الثورة وبدا واضحاً خلال وزارة الوفد الأخيرة وما أعقبها أن النظام ينهار ، وسرعان ما أجهزت عليه حركة الضباط المباغتة والناجحة ، وقد اتفق العديد من قادة الأحزاب على إعلان تهنئتهم للواء محمد نجيب وتأييدهم للحركة المباركة ، وكان هيكل ضمن هؤلاء بطبيعة الحال . ولم تكن نية الضباط الأحرار تجاه الأحزاب السياسية قد اتضحت بعد إلى أن أصدر القائد العام نداءه للأحزاب لكى تطهر صفوفها وأن تعلن برامج محدودة المعالم ، وكان من نتيجة ذلك أن وقعت صراعات داخل الأحزاب بشأن التطهير مما أظهر سلبياتها للرأى العام ، ومع ذلك اتهمت قيادة الثورة الأحزاب بأنها لم تأخذ نداء التطهير مأخذ الجد ، ويلاحظ أن حزب الأحرار الدستوريين لم يقع فى المحظور الذى وقعت فيه الأحزاب الأخرى بفضل حكمة رئيسه وقادته ، بينما تراشق رجال الأحزاب الأخرى بالإتهامات وإدانة بعضهم البعض ، أما الدستوريون فقد أصدروا بياناً للرأى العام تضمن برنامجهم الجديد ، وتأييدهم للحركة المباركة وربط البيان بين أهداف الحركة المتعلقة بإزالة الفساد وتطهير أداة الحكم وبين دور حزبهم ومعاركه بشأن نزاهة الحكم منذ عام ١٩٣٤ وحتى عريضتهم للملك عام ١٩٥٠ التى كشفت عن تدهور الأوضاع فى مصر وطالبته باتخاذ خطوة لإنقاذ البلاد من الخطر آنذاك ، كما طلب البيان إلى الحكومة أن تتولى بنفسها تطهير الأحزاب بما تمتلكه من سلطة التشريع والتنفيذ والقضاء .

وبالرغم من أن بيان الحزب يسم عهد ما قبل الثورة بالفساد ، إلا أنه تناسى أن رجاله كانوا من كبار السياسيين فى ذلك العهد سواء كانوا فى الحكم أو المعارضة . . ويلاحظ أن الحزب تعرض لأزمة داخلية أظهرت خلافات حادة بين بعض قادته ، وبين هؤلاء وبين فريق من شباب الحزب ، خلال غيبة الدكتور هيكل ، ومع ذلك لم تؤد هذه الخلافات إلى تمزق الحزب كما حدث للوفد وللهيئة السعدية . . وعندما قامت قيادة الثورة باعتقال عدد من الشخصيات الحزبية ، لم يكن هيكل من بينها بحكم نزاهته ومكانته الأدبية ، وقد

أعقب ذلك عودة الصراع بين جماعتى الحزب من الشيوخ و الشباب ، وطرحت مسألة تنحية الدكتور هيكل ، كما طرحت أسماء أحمد خشبة وأحمد علوبة وحفنى محمود لخلافته ، غير أن دسوقى أباظة عالج الموقف بقدر من الحكمة حال دون ذلك . وفى أعقاب ذلك أصدر سليمان حافظ وزير الداخلية فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ قانوناً جديداً لتنظيم الأحزاب السياسية يجعلها خاضعة لوزارة الداخلية ، واستجابة لذلك أرسل هيكل إلى وزير الداخلية كتاباً يتضمن إخطار إنشاء الحزب الجديد ، متضمناً أسماء المؤسسين والبرنامج .

والملاحظ أن هيكل بدأ يتوجس من اتجاه قيادة الثورة بعد أن تكررت إنذاراتها للأحزاب بالحل إذا لم تأخذ مسألة التطهير بجدية ، ومع ذلك لم يعترض على إجراءاتها ، إلا عندما اعترض وزير الداخلية على وجود اسم دسوقى أباظة ضمن قائمة مؤسسى الحزب الجديد ، ثم تقديمه للمحاكمة ، عندئذ هاجم هيكل - مع أحمد علوبة - قانون تنظيم الأحزاب فى قاعة المحكمة علناً متهماً إياه بمنافاة الحريات العامة التى كفلها الدستور . . لقد بدا لهيكل من خلال اعتراض وزير الداخلية وتحامله على الأحرار الدستوريين وموافقة قيادة الثورة على ذلك ، أن النظام الجديد يستهدف التخلص من الأحزاب ، وليس تطهيرها ، وهو ما تحقق بالفعل يوم ١٧ يناير ١٩٥٣ عندما أعلنت قيادة الثورة قرارها بإلغاء الأحزاب ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب ، لينتهى بذلك دور حزب الأحرار ودور الدكتور هيكل السياسى ، الذى أكده صدور قرار آخر من قيادة الثورة صدر فى ١٥ إبريل ١٩٥٤ بحرمان كل من سبق أن تولى الوزارة خلال السنوات العشر السابقة على قيام الثورة ، وكان منتمياً إلى الوفد أو الدستوريين أو السعديين ، من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية لمدة عشر سنوات ، وكان الدكتور هيكل ممن شملهم هذا القرار بطبيعة الحال[٢١] ، فعكف خلال السنوات التالية من حياته على استكمال مؤلفاته ودراساته التى خلدت إسمه وجعلته من قادة التجديد فى الفكر المصرى المعاصر حتى لقى ربه فى ٨ ديسمبر ١٩٥٦ بعد حياة حافلة جمعت بين الزعامة السياسية والقيادة الفكرية وترك لنا تراثاً سياسياً وفكرياً جديراً بالدراسة وحسن التقدير باعتباره جزءاً من ضمير الأمة وتراث نهضتها .

- ٤ -

هيكل والقضية الوطنية :

لقد كانت قضية تحرير الوطن من الإحتلال البريطانى ، سياسياً وعسكرياً ، هى الشغل الشاغل لجميع المصريين على اختلاف اتجاهاتهم وطبقاتهم ، خاصة بعد أن أفاقوا من صدمة الاحتلال وانبعثت فيهم روح وطنية جديدة دفعت بهم إلى حركة وطنية تستهدف إجلاء المحتل والتخلص من جميع أشكال النفوذ الأجنبى ، وتحقيق استقلال الوطن وحريته .

وكان الدكتور محمد حسين هيكل من طليعة شباب ذلك الجيل الذى تفتح وعيه على واقع الاحتلال البريطانى لمصر ، فساهم فى بعث الروح الوطنية من خلال كتاباته المبكرة فى صحيفة "الجريدة" الناطقة بلسان حزب الأمة ، التى كان يوافيها بمقالاته بين الحين والآخر ، خاصة بعد أن نضج تفكيره واستقام له الرأى على هدى وبصيره وأصبح له فى أحداث عصره رأى وموقف . ولعلنا لا نبالغ إن قلنا إن اختياره لدراسة القانون فى مدرسة الحقوق الخديوية كان بتأثير ذلك الشعور الوطنى ، خاصة وأنه أصبحت لمصر قضية وطنية ، تقتضى الإشتغال بالسياسة . . وعندما اختار أن يستكمل دراسته للقانون فى باريس ووصلها عشية احتفال الفرنسيين بعيد الحرية فى يوليو عام ١٩٠٩ ، ورأى كيف يحتفل الفرنسيون بذلك العيد ، تأثر بذلك أيما تأثر ، وأثار إعجابه ولع الفرنسيين بالحرية . . وجعل يبحث فى تاريخ جذور ضياع وطنه عندما اختار لدراسته للدكتوراه موضوعاً يتصل بذلك اتصالاً وثيقاً وهو موضوع "دين مصر العام" الذى درس فيه كيف تغلغل النفوذ الأجنبى لمصر من خلال استدانتها حتى فقدت حريتها وإرادتها وانتهت إلى الاحتلال البريطانى . .

وهكذا كانت القضية الوطنية بداية تفتح وعيه ، ومجال دراسته وشغله الشاغل منذ بدايات شبابه ، وعندما عاد إلى مصر واصل الكتابة فى موضوعاتها فى إطار رؤية حزب الأمة ، الذى آمن بواقعيته السياسية وبأسلوبه المعتدل والمتدرج فى تحقيق نهضة الوطن ورقيه ومن ثم زوال الاحتلال ورحيله . . وعندما قامت الحرب العالمية الأولى كان هيكل يرى ضرورة أن تقف مصر على الحياد ، حتى لقد اختلف مع أستاذه لطفى السيد الذى كان يرى مؤازرة بريطانيا ، وأنشأ يكتب فى الجريدة من المقالات ما يؤيد اتجاهه ويفند

دعوى بريطانيا من أنها دخلت الحرب ضد ألمانيا التى أخلّت بالمعاهدات الدولية ، فأوضح أن السبب الحقيقى فى دخول الحرب إقتصادى بحت . .

وعندما وضعت الحرب أوزارها رأينا هيكل يمضى مع فريق من أصدقائه فى تأليف الحزب الديمقراطى المصرى ، على إثر ظهور الوفد واتجاهه إلى تمثيل مصر فى مؤتمر باريس للمطالبة باستقلال مصر ، وعندما حالت السلطات البريطانية بين ممثلى الوفد والسفر إلى باريس ، انتقد هيكل هذا الموقف واعتبره برهاناً على كذب البريطانيين ، كما شارك مع مجموعة من المحامين فى الإحتجاج على ذلك لدى السلطان فؤاد ، وطالب بالتحرك والوقوف بجانب الأمة فى محنتها (٢٢) .

وعندما انفجرت أحداث الثورة الوطنية عام ١٩١٩ وتصدت لها السلطات البريطانية بالرصاص عبر هيكل عن غضبه وقرر الإضراب عن العمل مع أقرانه من المحامين احتجاجاً عن تصرف الإنجليز ، كما استنكر موقف مستشارى محكمة الإستئناف الأهلية لمواجهتهم حركة المحامين ومحاربتها ، مشيراً إلى أن المستشارين رأوا أن يدوسوا عواطف البلاد تحت أقدامهم طمعاً فى مراكز أعلى بدلاً من أن يشاركوا فى الإضراب(٢٣) . . وعندما سمحت السلطات البريطانية لزعماء الوفد بالسفر إلى باريس ، ذهب هيكل يؤيد اتجاه الوفد ونشر الدعوة داخل البلاد لبذل المال لمعاونته على الدعاية للقضية الوطنية فى أوربا ، ولما فوجئ الوفد باعتراف الرئيس ويلسون رئيس الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر ، رغم إعلانه السابق بشأن حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وصف هيكل ذلك الموقف بالغدر والتنكر للمبادئ ووصف السياسة البريطانية بالمكر والخداع ، كما اشترك هيكل فى الدعوة إلى مقاطعة لجنة ملنر التى أرسلتها بريطانيا إلى مصر للتحقيق فى أسباب الثورة ووضع نظام لحكم البلاد فى ظل الحماية . . وفى صحيفة الأهرام خلال عام ١٩٢٠ كتب هيكل عدداً من المقالات يدعو إلى ذلك ، وإلى أن تقبل بريطانيا يد الوفد الممتدة إلى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام ولبريطانيا مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الإستقلال وأضاف أنه ليس ثمة اعتدال أكثر من هذا ، وأن بريطانيا إذا رفضت هذه اليد فلن يكون ذلك إلا أصدق دليل على إصرارها على إذلال المصريين واستعبادهم (٢٤) .

وفى تلك الظروف وقع الخلاف فى صفوف الوفد وانقسمت البلاد إلى "سعديين" هم الكثرة و"عدليين" هم القلة ، فوقف هيكل موقفاً متوازناً ، لا يتحمس لعدلى ولا يؤيد

ما يثيره الوفد من اضطراب ، فيكتب فى "الأهرام" منبهاً الناس إلى ما يجره هذا الخلاف من جناية على القضية الوطنية ، ودعا إلى الحرص على وحدة الأمة وقدسيتها . . وعندما ألف عدلى يكن "وزارة الثقة" التى شرعت فى إجراء مفاوضات رسمية مع الحكومة البريطانية ، للوصول إلى اتفاق يضمن استقلال مصر الذى وضعته الوزارة على رأس برنامجها ، جعل هيكل يحث الأمة على مساندة الوزارة وتعضيدها فى المفاوضات ، منبهاً إلى أهمية هذا التعضيد فى تقوية حجة المفاوض المصرى . . كما انتقد تشدد الجانب البريطانى الذى ترأسه كيرزن فى المفاوضات التى جرت فى يوليو عام ١٩٢١ وعندما قطع عدلى المفاوضات أمام تشبت الإنجليز بموقفهم تجاه القضية الوطنية ، أشاد به هيكل وانتقد الحكومة البريطانية متهماً إياها بسوء النية تجاه مصر . . ويبلغ بهيكل الغضب مداه عندما قدم البريطانيون تبليغاً إلى السلطان فى ديسمبر ١٩٢١ ادعوا فيه أحقية بلادهم فى حكم مصر ، فدعا هيكل إلى عدم التفاوض مع البريطانيين مرة أخرى بعد أن اتضحت نواياهم خلال مفاوضاتهم مع عدلى ، وفى بلاغهم للسلطان ، ووصف من يتصل بهم من المصريين بأنه يتنازل عن مصريته ، بل أكثر من هذا دعا بنى وطنه إلى خلع رداء المدنية الغربية المادية التى استعبدت أرواحهم وأذلتها . .

والواقع أن هيكل ، رغم غضبه وانفعاله ، كان من أنصار المفاوضة ، شأن معظم السياسيين المصريين ، فعندما اشترط عبد الخالق ثروت الدخول فى مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية عند قبوله تشكيل الوزارة ، أثنى عليه هيكل وأيد اتجاهه ، لإعتقاده بأن التفاوض هو أقرب السبل لتحقيق الأمانى الوطنية فى ظل تلك الظروف .

لقد نجح عدلى وثروت فى حث الحكومة البريطانية على إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذى رحب به هيكل وأيده واعتبر أنه رد إلى مصر بعض حقوقها ، فقد اعترف بانتهاء الحماية ، كما اعترفت بريطانيا باستقلال مصر وسيادتها وما ترتب على ذلك من اعتراف الدول بها ، فضلاً عن ما نتج عنه من حق مصر فى التمتع بحياة دستورية وبرلمانية . . وكان هيكل يدرك أن التصريح لا يحقق استقلال مصر كاملاً ، نظراً لما تضمنه من تحفظات رأت بريطانيا أن تحتفظ بها لمفاوضات تالية ، فكتب أن قيمة التصريح لا تكمن فى مدى تحقيقه للأمانى الوطنية ، وإنما فى الخطوة التى خطتها مصر نحو أهدافها قياساً إلى موقفها منذ أعلنت الحماية البريطانية عليها فى ديسمبر عام ١٩١٤ وإلى موقف

بريطانيا خلال مفاوضاتها مع كل من سعد وعدلى ، فلم يكن هيكل راضياً تمام الرضا عما جاء فى التصريح لكنه كان يأمل أن تنفذ بريطانيا ما جاء به تنفيذاً فعلياً وكذلك إلغاء الأحكام العرفية المقيدة لحرية البلاد(٢٥) .

وعندما احتجت الصحف البريطانية على لجنة إعداد الدستور (الذى صدر عام ١٩٢٣) واتهمتها بأنها خرجت عن تصريح ٢٨ فبراير حين نصت على أن السودان جزء من المملكة المصرية ، وطالبت تلك الصحف برفع ذلك من نصوص الدستور على اعتبار أن مسألة السودان ضمن التحفظات البريطانية ، رد هيكل عليها مؤكداً أن ما فعلته لجنة الدستور لا يتعارض مع التصريح ، وأن ما حدث هو إثبات رسمى من جانب مصر للأمر الواقع يقابل الإحتفاظ رسمياً من جانب بريطانيا بمسألة السودان . . وعندما اغتيل السردار "لى ستاك" وقدم المندوب السامى البريطانى إنذاره الشهير إلى سعد زغلول الذى تضمن سحب الجيش المصرى من السودان ، ضمن المطالب الأخرى ، هاجم هيكل موقف الحكومة البريطانية وكتب أنه يجب عليها أن تعطى الحكومة المصرية الفرصة كى تثبت عدم صلتها بالحادث ، لا أن تعتبرها مسئولة عما وقع دون تحقيق . .

وفى أواسط عام ١٩٢٧ حدثت أزمة الجيش عندما اقترحت اللجنة الحربية بمجلس النواب تشكيل لجنة لفحص ميزانية وزارة الحربية ، وانتهى تقرير اللجنة إلى إبداء ملاحظات تتعلق بإصلاح الجيش وترقيته وكذلك إلغاء منصب السردار ، وتطوير تسليح الجيش والمدرسة الحربية . . إلخ الأمر الذى أثار ثائرة المندوب السامى البريطانى واعترض عليه معتبراً أن موضوع الجيش من الموضوعات المتحفظ عليها فى تصريح ٢٨ فبراير ومن ثم يجب أن تبقى أموره حتى تحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، فما كان من الدكتور هيكل إلا أن تصدى له مؤكداً أن المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا بين عامى ١٩٢٠ و١٩٢٤ لم يرد فيها ما يمنع مصر من التصرف فى شئون جيشها ، وأن موضوع الجيش لم يرد له ذكر فى تصريح فبراير ، ومن ثم فإن الجيش يدخل فى إطار الإعتراف باستقلال مصر وسيادتها . . وعندما قدم المندوب السامى مذكرة إلى ثروت باشا رئيس الوزراء تضمنت عدداً من الإجراءات تستهدف استمرار الإشراف البريطانى الكامل على الجيش المصرى ، وقرنها بتحريك بعض السفن الحربية البريطانية إلى المياه المصرية على سبيل التهديد ، هاجم هيكل هذا الموقف واعتبره ذريعة بريطانية للإعتداء على استقلال البلاد وتغيير نظام الحكم فيها (٢٦) .

انتهت مفاوضات محمد محمود مع هندرسن فى أغسطس عام ١٩٢٩ إلى مشروع اتفاق بين حكومته والحكومة البريطانية روجت له صحيفة السياسة ورأت أن الإستقلال هو أساسه وأن إحباطه سيكون جناية على مصر ، وكانت المقترحات الواردة بالمشروع تتضمن دفعاً للقضية الوطنية خطوة على الأمام ، كالنص على انتهاء الإحتلال العسكرى لمصر ، وتجمع القوات البريطانية من أنحاء البلاد وتركيزها فى منطقة القناة ، كما أصبحت مصر وحدها مسئولة عن حماية الأجانب والأقليات ، مع طرح إمكانية تعديل المعاهدة بعد فترة من الزمن . . إلخ كل ذلك دفع الدكتور هيكل إلى الدفاع عن المشروع والترويج له واعتباره خطوة إلى الأمام فى شأن قضية مصر الوطنية ، غير أن الأمور تطورت بالشكل الذى أدى إلى استقالة وزارة محمد محمود لخلافها مع الملك ، ومعارضة الوفد المستمرة لها ، فضلاً عن وعى الحكومة البريطانية بحقيقة مركز محمد محمود الذى لم يكن حكمه يستند إلى برلمان يصدق على مشروع المعاهدة .

وحين صرح السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانى فى نوفمبر ١٩٣٥ بأن حكومته تنصح بعدم إعادة دستور ١٩٢٣ أو دستور ١٩٣٠ ، لعدم جدارة المصريين للحكم الدستورى ، رد هيكل على هذا التصريح معتبراً إياه تدخلاً فى شئون مصر ورجوعاً بها عن تصريح فبراير الذى أتاح لمصر الحرية فى وضع دستورها ، ودعا إلى مقاومة هذا الوضع الشاذ بكل قوة ، كما أبدى تعاطفه مع انتفاضة الطلبة التى انفجرت على إثر هذا التصريح ، تلك الإنتفاضة التى أفضت ، مع ضغط الأحداث ، إلى تشكيل جبهة وطنية ضمت مختلف الزعماء السياسيين لتطالب الملك بإعادة دستور ١٩٢٣ وتطالب المندوب السامى البريطانى بإجراء مفاوضات جديدة على أساس المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات النحاس مع هندرسن ، ولما تشكلت لجنة لتحرير كتابين بهذا المعنى ، كان هيكل أحد أعضاء هذه اللجنة .

وعندما تشكل وفد المفاوضات مع بريطانيا بالفعل تحت رئاسة مصطفى النحاس فى فبراير ١٩٣٦ والتى شارك فيها محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين ، أبدى هذا تشدده عند معالجة المسألة العسكرية فى المفاوضات ، ولكنه وقَّع فى النهاية على المعاهدة وأصبح على حزبه أن يعلن رأيه فيها ، وبدا واضحاً أن ثمة خلاف داخل الحزب بشأن قبول المعاهدة ، وأن محمد محمود مارس ضغطاً على من يرفضون المعاهدة من رجال الحزب

لقبولها ما دام قد وقعها ، ويؤكد ذلك ابتعاد الدكتور هيكل عن رئاسة تحرير "السياسة" التى كانت تعبر عن تشاؤم الحزب من المفاوضات ، لأن الإنجليز كانوا يتقدمون بمطالب لا يمكن أن يقبلها المصريون . والمعروف أن محمد محمود أثناء سير المفاوضات كان على اتصال بكل من عبد العزيز فهمى والدكتور هيكل ومحمود عبد الرازق ليطلعهم على آرائه فى المسألة العسكرية ، وأنهم كانوا يؤيدونه فى اعتراضاته وتشدده ، وأنهم طلبوا إليه الموافقة على المسألة العسكرية - بناء على اقتراح عبد العزيز فهمى - إذا ما وافق المفاوض البريطانى على إلغاء الإمتيازات تماماً وأن ينص على ذلك فى صلب المعاهدة (٢٧) .

وقد كتب الدكتور هيكل مقالاً مهماً فى "السياسة" فى ٢٦ يوليو ١٩٣٦ أوضح فيه رأيه فى شأن الإتفاق العسكرى بين مصر وبريطانيا كما ورد فى المعاهدة ، ذهب فيه إلى أن هذا الإتفاق فيه مساس باستقلال مصر وسيادتها ،وأوضح أن مشروعات المفاوضات السابقة بين عامى ١٩٢٠ و١٩٣٠ تحدثت عن محالفة بين مصر وبريطانيا وأنها تنص على ماتلتزم به مصر تجاه حليفتها وهو أن تقدم التسهيلات المتعلقة بالموانى والمطارات وطرق المواصلات داخل حدودها وذلك فى حالتين : حالة الحرب ، وحالة خطر الحرب الداهم ، أما الإتفاق الأخير فقد أضيفت حالة جديدة تتيح لبريطانيا إرسال ما تشاء من قوات إلى مصر . . وهذه الحالة هى حالة الإستعجال الناشئة عن مشكلة دولية متوقعة ، وهذه الحالات التى ينشأ عنها توقع الإستعجال كثيرة لا تدخل فى حصر . . كما أن هذه الحالة الجديدة ليست مؤقتة بالمدة التى يمكن بعدهاالتفاوض لإعادة النظر فى المعاهدة!

كذلك انتقد هيكل نص المعاهدة على تعهد مصر بإنشاء الطرق الحربية كما تتعهد بصيانتها لتكون صالحة للأغراض الحربية مع ما يعنيه ذلك من تكاليف باهظة فضلاً عن أنه يضيع استقلال مصر وسيادتها ويجعلها فى مركز دون الدول المحمية ، كذلك رأى هيكل أن النصوص التى وردت بشأن الطيران تجعل الإحتلال الجوى لمصر مشروعاً لكونها نصت على تعهد مصر بإنشاء المطارات البرية والمائية . . وقد انتقد هيكل كذلك مشكلة بناء الثكنات ومدى الأراضى التى يتدرب فيها الجنود البريطانيون ، وأن تقوم مصر ببناءالثكنات مع إشراف بريطانيا على التنفيذ . . والخلاصة أن هيكل رأى فى الإتفاق العسكرى مساساً باستقلال مصر وسيادتها ، ومع ذلك قبلها بشكل عام ، كما قبلتها معظم القوى السياسية فى مصر آنذاك على اعتبار أنها خطوة نحو الإستقلال .

وفى مجلس الشيوخ انبرى الدكتور هيكل يحلل المعاهدة على أنها "صلح على الإحتلال والإستقلال معاً" وانتقد المفاوضين المصريين لعدم التوفيق فى بحث المشروعات المعروضة عليهم ، والأهم من ذلك أنه تحدث عن حق مصر فى إقامة جيش وطنى وتساءل : "كيف يتم ذلك ومن يمده بالأسلحة؟ إنها انجلترا لكن المفاوض المصرى لم يحتط إذا لم تنفذ بريطانيا ذلك . ." وأضاف أن المعاهدة لم تترك لمصر خياراً فى خوض غمار الحرب أو الوقوف على الحياد . . وعموماً انتهى هيكل من تحليله للمعاهدة إلى أنها لا تحقق الإستقلال التام ، ولا تجعل مصر تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة - الدمينون - ثم ذكر فى النهاية "إذ كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل فى الحركة بركة ، إذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلاً يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر"(٢٨) .

وعند مناقشة مشروع ميزانية عام ٣٧ - ١٩٣٨ فى مجلس الشيوخ طالب الدكتور هيكل بوضع سياسة دفاع عن مصر طويلة المدى معروفة الغاية مقررة الوسائل ، وقصد بالدفاع الناحيتين الحربية والسياسة معاً . . وطرح تساؤلات كثيرة بهذا الشأن الأمر الذى أثار مسألة الجيش والدفاع عن مصر بعد المعاهدة ، حتى لقد شغلت تلك المسألة حيزاً كبيراً من اهتمام وزارات محمد محمود (٣٧ - ١٩٣٩) كما هو معروف (٢٩) .

وعندما بدأت الجيوش البريطانية تحرز انتصارات واضحة على جبهات القتال خلال الحرب العالمية الثانية تشجع الأحرار الدستوريون والسعديون بذلك وطالبوا بتعضيد بريطانيا ، وحتى تولى الوفد السلطة فى فبراير ١٩٤٢ ظل حزب الأحرار على ولائه للحليفة والمحالفة وإن كان هذا لم يمنعه من الإشتراك فى الإحتجاج لدى السفير البريطانى لتدخله فى شئون مصر الداخلية خلال حادث ٤ فبراير بما لا يتفق وأصول المعاهدة ولا السيادة المصرية التى ينبغى أن تكون موضع احترام الحليفة ، وقد أشار الدكتور هيكل فى خطبة له بدار الحزب فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٢ إلى موقف مصر بعد الحرب فذكر "إن المبادئ العظيمة التى قررها ميثاق الأطلنطى وخطب الرئيس روزفلت تدعونا للتفكير فيما عسى أن يكون نصيبنا من التبعة ، وما عسى أن يكون نصيب الشعب من المتاع بالنتائج العظيمة التى تقررها فى صراحة".(٣٠) . . وهكذا دعا مواطنيه إلى التفكير فيما عسى أن يكون نصيب مصر بعد الحرب بعدما لاقته من عناء خلال سنواتها وما قدمته لحليفتها من تضحيات .

وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٣ اشترك حزب الأحرار ورئيسه مع قادة الأحزاب المعارضة للوفد آنذاك فى تقديم مذكرة لقادة الحلفاء بمناسبة اجتماعهم فى القاهرة ، وقد صيغت هذه المذكرة بأسلوب الدكتور هيكل (ووجدت مسوداتها بين أوراقه الخاصة) ، حيث تحدثت عن تضامن مصر مع الحلفاء وكيف ساهمت فى الجهود التى أدت إلى انتصاراتهم ، وأن مصر لا يخالجها شك فى أن يسلم لها بالإستقلال التام والسيادة الكاملة على جميع أراضيها تسليماً مطلقاً ، وأنها على يقين بأن بريطانيا العظمى ستكون أول المبادرين بالتسليم بأن القيود التى أوجدتها معاهدة ١٩٣٦ يجب أن تزول ، ذلك أن القيود العسكرية الواردة فيها إنما جاءت وليدة لضرورات خطر العدوان الذى كان كامناً إذ ذاك والذى انتفى وجوده الآن تماماً ، ولهذا أصبح لزاماً أن تجلو عن مصر بعد نهاية الحرب جميع القوات الأجنبية التى بأراضيها أيا كانت جنسياتها ، وأن تستعيد الرقابة المطلقة على قناة السويس ، وتقرر وحدتها هى والسودان حقيقة وحكماً . ." (٣١) .

وقد أورد أحد التقارير البريطانية فى يناير ١٩٤٤ أن هناك اتفاقاً بين زعماء جبهة المعارضة لحكومة الوفد على كتابة نداء مطول يحمل على الحكومة وعلى الإنجليز معاً حملة شديدة ، وأورد التقرير كذلك أنهم عهدوا إلى الدكتور هيكل بكتابته فأعده بالفعل فى ٢٦ يناير ١٩٤٤ وطبع النداء ووقعه رؤساء الأحزاب المعارضة ، وقد ورد به : " . . . نحن إذن أمام السياسة البريطانية وجهاً لوجه وليس ثمة سياسة لمصر إلا سياسة الجهاد والنضال وعلى هذا تتجه جهود الأحزاب المعارضة إلى تحقيق الأغراض الوطنية الآتية :

١- رفع القيود السياسية والعسكرية التى ينوء بها استقلال مصر وكيانها كدولة ذات سيادة .

٢- تعديل المعاهدة المصرية الإنجليزية تعديلاً جوهرياً يتفق مع مبادئ ميثاق الأطلنطى .

٣- منع التدخل البريطانى فى شئون مصر ورد حقوقها إليها والمبادرة بإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح المعتقلين . ."

وتوالت نداءات الجبهة ، التى كان هيكل أبرز من صاغوها ، تهاجم السياسة الإستعمارية لبريطانيا ، وتدخلها فى شئون مصر الداخلية ، وتصفها بأنها مزقت المعاهدة وأهدرت كرامة مصر واستقلالها ، وردتها إلى نظام شر من نظام الحماية ، وأهابت النداءات

بالمصريين أن يقوموا بواجبهم فى الذود عن استقلال الوطن . . وربما نفسر تشدد الحزب تجاه الإنجليز ، بعد أن كان مؤيداً لدعم جهودهم كحلفاء خلال المراحل الأولى من الحرب ، بطول بقاء وزارة ٤ فبراير فى الحكم لفترة لم يتوقعها حزب الأحرار ورئيسه .

وعندما أقيلت وزارة النحاس فى أكتوبر ١٩٤٤ واشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة التى خلفتها وهى وزارة الدكتور أحمد ماهر ، سئل الدكتور هيكل عن رأيه فى تعديل المعاهدة فرد بأن حزبه سجل رأيه فى ذلك وأن البنود التى يجب أن يشملها التعديل هى البنود الخاصة بالجلاء والسودان وقناة السويس والمسألة العسكرية "ومازلنا عند موقفنا لا نحيد عنه . ." وعندما تولى النقراشى رئاسة الوزارة التالية أيده حزب الأحرار عندما ذكر فى مجلس الشيوخ فى أغسطس ١٩٤٥ أن مصر قبلت المعاهدة لا على أنها تحقيق كامل للأهداف الوطنية ، بل لإستيفاء ما بقى فيها غير محقق ، وهذا تبرير لإنهاء القيود التى أحاطت باستقلال البلاد وتحقيق مطالبها فى الجلاء ووحدة وادى النيل . وفى سبتمبر ١٩٤٥أعد الدكتور هيكل مذكرة تفصيلية باسم حزب الأحرار للمطالبة بتحقيق الأهداف الوطنية جميعاً ، وفى مقدمتها الجلاء وضمان استقلال وادى النيل ، ثم رفعها إلى رئيس الوزراء(٣٢) .

وفى ديسمبر ١٩٤٥ طلبت وزارة النقراشى من الخارجية البريطانية الدخول فى مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ فردت الخارجية بأن أسس المعاهدة سليمة فى جوهرها وأن سياسة الحكومة البريطانية هى تدعيم التعاون الوثيق الذى حققته مصر وبريطانيا أثناء الحرب . . إلخ فاعتبر هذا الرد صدمة للرأى العام المصرى الذى تجلى رد الفعل عنده فى شكل مظاهرات اندلعت فى أنحاء البلاد تطالب بالجلاء وإزالة الوجود البريطانى ، ووصف هيكل ، الذى كان حزبه شريكاً فى الوزارة ، أسلوب النقراشى بأنه كان مجاملاً ، وعندما سئل عن رأيه فى عرض المسألة المصرية على مجلس الأمن دون اللجوء إلى المفاوضات ، أجاب بأن هناك بنداً خاصاً بعرض الخلاف بين أمتين للمفاوضات المباشرة ، وإذا لم ينته إلى نتائج مرضية يلجأ إلى التحكيم "وأنه إذا فشلت المفاوضات فإن مصر ستلجأ إلى مجلس الأمن" . والثابت أن وزراء حزب الكتلة الوفدية والحزب الوطنى استقالوا من الوزارة كرد فعل لموقف الوزارة من التصريح البريطانى ، بينما لم يفعل الدستوريون ذلك ، ومع هذا قدم النقراشى استقالة وزارته نتيجة ردود الأفعال والإضطرابات التى أثارتها مسألة المفاوضات ، وانسحاب الحزبين المشار إليهما منها .

وعندما تولى إسماعيل صدقى الوزارة عام ١٩٤٦ وشارك فيها الدستوريون أيضاً ، ثم أجرى مفاوضاته مع بيفن التى انتهت إلى مشروع معاهدة ، أيده الأحرار الدستوريون ، بعد أن كان الدكتور هيكل قد اشترك فى المفاوضات فى مرحلتها الأولى بالقاهرة ، وكان المشروع قد تضمن مسألة خطرة تربط مصر بنطاق الأحلاف العسكرية من خلال إنشاء لجنة مشتركة من الدول الكبرى تتولى ملء الفراغ العسكرى فى الشرق الأوسط . . إلخ .

والمعروف أن أكثر من نصف أعضاء وفد المفاوضات انسحبوا منها بعد أن رفضوا الأسس التى قامت عليها ، كما لم يوافق معظم أعضاء حزب الأحرار الدستوريين على المشروع الذى انتهت إليه المفاوضات ، مما دعا الدكتور هيكل إلى العمل على حملهم على الموافقة حتى كان له ما أراد ، ولم ير هيكل داعياً لما يقول به البعض آنئذ من عرض قضية مصر على مجلس الأمن ، ولعل هذا الموقف من جانبه ، وهو موقف لم يكن يعبر عن آمال الرأى العام ، كان سبباً فى إلقاء قنبلتين على سيارته لدى وصولها إلى منزله مساء الثالث من ديسمبر ١٩٤٦ (٣٣) .

وعندما بدأت مؤشرات سقوط وزارة صدقى تظهر للعيان ألقى الدكتور هيكل خطاباً كشف فيه عن تحفظات الحزب على مشروع المعاهدة ، وأضاف أنهم شكلوا لجنة خلال سير المفاوضات قدمت تقريراً يتضمن عدداً من الملاحظات لم يأخذ بها واضعوا المشروع فى صورته النهائية ، وربما كان الذى دفع هيكل إلى ذلك الموقف الجديد هو تحسبه لما قد يطرأ على المسرح السياسى من تغيير .

وقد شهدت هذه الفترة محاولات الحكومة البريطانية فرض وصايتها على السودان وتشجيع انفصاله عن مصر ، غير أن الدكتور هيكل ، الذى كان يؤمن بحق السودان فى تقرير مصيره ونظام حكمه ، ويرى أن ذلك لا يتنافى مع إيمانه بوحدة وادى النيل ، استنكر تصريحات الحاكم العام للسودان "هدلستون" بشأن وعد بريطانيا للسودانيين بتقرير مصيرهم ، وأوضح أن مصر لا تريد أن يفرض على السودان أى نوع من أنواع الحكم وإنما تريد أن تعاون أهله فى الوصول إلى حكم أنفسهم بأنفسهم إذا أرادوا مختارين الإرتباط مع نظام الحكم فى مصر ، أما إذا آثروا البقاء فى نظامهم الداخلى على وجه آخر فلهم ذلك ، على أن يظل أمر الدفاع والسياسة الخارجية لمصر والسودان فى يد حكومة القاهرة ، وأوضح هيكل أن مصر لا تقصد من ذلك سوى بقاء سلامتها وسلامة السودان

بمأمن ضد أى عبث . . وعندما طلب الحاكم العام للسودان إنهاء خدمة قاضى القضاة بالسودان (وكان مصرياً) أدان هيكل هذا الموقف كما أدان الحكومة البريطانية لدعوتها للإنفصاليين من أهل السودان وتشجيعها لهم ، واستئثارها بتوجيه السودانيين إلى المصير الذى تريده(٣٤) .

وعندما شرع النقراشى فى إجراء اتصالات مع السفير البريطانى بالقاهرة "رونالد كامبل" بشأن الوصول إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا ، لم يصلا إلى اتفاق فى الآراء حتى أن السفير كتب أن "النقراشى أوضح له المتاعب التى يلقاها من جانب زملائه الأحرار الدستوريين ، وبالذات من الدكتور هيكل ، الذى كان يبدى عناداً وتشدداً كبيراً" ومن ثم لم يستطع الجانبان الوصول إلى تسوية ، الأمر الذى رأى معه رئيس الوزراء المصرى فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ أن لا مناص من عرض القضية على مجلس الأمن ، لينتقل بها من نطاق الثنائية إلى المحافل الدولية . . وكانت مسألة الإحتكام إلى مجلس الأمن قد طرحت وتناقلتها الألسن ، حتى أن هيكل صرح فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٦ بضرورة لجوء الحكومة المصرية إلى طريق آخر غير المفاوضات لتحقيق الأهداف القومية ، وحدد هذا الطريق بهيئة الأمم المتحدة .

وقد سبق اتجاه القضية الوطنية تلك الوجهة حملة صادقة ضد بقاء القوات البريطانية فى مصر ، شنها الدكتور هيكل حين ترأس وفد مصر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث كان رئيساً لمجلس الشيوخ ، فطالب بأن ينص فى ميثاق الأمم المتحدة بأن يكون التحالف الملزم لأحد الطرفين باطلاً لأن أغلب المفاوضات التى تجرى لعقد المحالفات تتم تحت ضغط صريح أو ضمنى بالقوات المسلحة أو الإحتلال العسكرى ، وأعلن باسم وفد مصر أن احتلال قوات أجنبية لبلد تتمتع بعضوية هيئة الأمم المتحدة يعتبر تهديداً كبيراً لسيادة ذلك العضو . . (٣٥) .

وعندما طلب إلى هيكل أن يشارك فى وفد مصر إلى مجلس الأمن الذى ترأسه النقراشى اعتذر مكتفياً بمشاركة اثنين من أقطاب حزبه ، الذى كان شريكاً فى الحكم ، وعندما طلب إليه أن يرسل برقية إلى رئيس مجلس الأمن تأييداً للنقراشى ، أبدى دهشته لكونه رئيس حزب مشارك فى الوزارة وللحزب عضوان فى وفد مصر إلى المجلس ، واعتبر ذلك مظاهرة جوفاء ، ولكنه لم يلبث أن استجاب لوساطة دسوقى أباظة ولأن رئيس الحزب الوطنى فعل ذلك ، فكتبها هيكل وهو مقتنع بأنها لن تقدم ولن تؤخر . .

وكما هو معروف ، فشلت مسألة عرض القضية المصرية على مجلس الأمن بسبب نجاح المندوب البريطانى فى حشد الكتلة الإستعمارية داخل المجلس ضد مطالب وفد مصر ، الأمر الذى دفع الدكتور هيكل إلى إلقاء خطبة فى دار الحزب ذكر فيها أن طلب الحق وحده لا يكفى ، بل يجب أن نؤمن بما نطلب وإن من الإيمان أن نستعد للتضحية ، وتحدث عن المؤمنين الأوائل وكيف حوربوا وحاربوا . . ثم أضاف إن المفاوضة مع وجود الإحتلال لا يترك للدولة المحتلة الحرية الكافية فى أن تعقد معها معاهدة كما ينبغى أن تكون المعاهدة . وما لبث وزير الدفاع – اللواء أحمد عطية – الذى كان دستورياً ، أن رد على تهديد الإنجليز بالعودة إلى الثكنات التى أخلوها فى القاهرة والإسكندرية "بأننا لن نتخلى عن شبر واحد من هذه الثكنات التى تسلمناها وسندافع عنها حتى آخر قطرة من دمائنا . ." (٣٦) .

ومع تولى وزارة الوفد الأخيرة الحكم فى يناير ١٩٥٠ بدأ حديث المفاوضات يتردد من جديد ، وشرعت الوزارة فى استئناف المفاوضات التى جرت بالفعل فى الفترة من مارس ١٩٥٠ حتى نوفمبر ١٩٥١ ، استنكر هيكل إحاطة الوزارة المفاوضات بالسرية واعتبر أن القضية الوطنية معلقة لانجاح فيها لمفاوضة أو مباحثة . . وكان هيكل قد صرح بأن الحكومة لم تنفذ وعدها بإلغاء المعاهدة ، وطالبها بالإستعداد لما سينجم عن ذلك من آثار ، وأضاف أنه إذا كان المقصود من إلغائها النص على ذلك فى معاهدة جديدة ، فهذا أمر طبيعى ، أما إذا حدث الإلغاء من جانب مصر وحدها وتمسكت إنجلترا بها فستبقى الأمور كما هى . . والواقع أنه بالرغم من أن شتى الإتجاهات الوطنية ، بما فيها حزب الأحرار ، قد نددت بالمعاهدة وأعلنت بطلانها وطالب بعضها بإلغائها ، إلا أن أحداً غير الوفد بشعبيته الطاغية ، لم يستطع اتخاذ هذه الخطوة ، فألغت وزارته معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ وذلك فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، وقد أيدتها الأحزاب المعارضة تأييداً قوياً ، وأعلن الدكتور هيكل تأييده غير المتحفظ للحكومة فى قرارها ، وجمع مجلس إدارة الحزب فى ١٤ أكتوبر ليصدر نداء للأمة لتوحيد صفوفها لتأييد هذا الإلغاء ودعم موقف الحكومة ، ولم يمنعه هذا الموقف الوطنى من انتقاد الحكومة لأنها لم تنظم خطواتها العملية لمواجهة النتائج التى ستترتب على هذا الإلغاء . .

وهكذا لعب هيكل دوره فى السياسة المصرية ، كاتباً صحفياً وزعيماً حزبياً ، ووزيراً وبرلمانياً كفؤا ، وكانت القضية الوطنية وتحقيق مطالب الوطن فى الحرية والإستقلال نصب عينيه دائماً ومحور نشاطه ، وكان مخلصاً لخدمتها ، سواء كان فى الحكم أو فى المعارضة ، وكان كمعظم الزعماء الوطنيين من أبناء جيله ، يؤمن بأن المفاوضات مع الإنجليز هى الأسلوب الواقعى والعملى لحل القضية الوطنية ، ومع اختلاف مواقفه من هذه المفاوضات حسبما تمليه المواقف الحزبية ، فإنها لم تختلف بشأن الهدف الأسمى وهو استقلال مصر وسيادتها وزوال الإحتلال البريطانى سياسياً وعسكرياً وانتهاء الإمتيازات الأجنبية ، بل وجميع أشكال النفوذ الأجنبى من الوطن ، واستعادة العلاقات بين مصر والسودان فى إطار وحدة وادى النيل مثلما كانت قبيل اتفاقيتى الحكم الثنائى لعام ١٨٩٩ .

ونحن نميل إلى الإعتقاد ، مع شفيق غربال ، بأن هيكل كان راضياً كل الرضى عما أحرزه فى الصحافة والسياسة ، والدليل على ذلك أن عمله فيهما كان العمل الذى عنى به حقاً فى مذكراته التى اختار لها عنوان "مذكرات فى السياسة المصرية" ، كما كان يمتلك وعياً بالتاريخ وتقديراً لحكمه ، ومن هنا ترك له ، ولنا ، إلى جانب هذه المذكرات ، تراثاً كبيراً من المقالات والوثائق التى تمثل مصدراً مهماً ، ليس لدراسة تاريخه ودوره فحسب ، وإنما لدراسة تاريخ مصر المعاصر فى مرحلة من أخصب وأهم مراحله .

والله المستعان ،،،

د . أحمد زكريا الشِّلق
كلية الآداب - جامعة عين شمس

الهوامش والمصادر

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ثلاثة أجزاء ، الجزءان الأول والثاني مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، والجزء الثالث دار المعارف ١٩٧٨ .

(٢) وقد ترجمها لجله الأستاذ أحمد هيكل المحامي ونشرها المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة ، ١٩٩٨ .

(٣) محمد حسين هيكل : مذكرات الشباب ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٦ ص ٥٣ .

(٤) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول ، ص ٥١ .

(٥)محمد حسين هيكل : شرق وغرب ، نقلاً عن كتاب مصطفى الغريب : محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية ١٨٨٨ - ١٩٥٦ ، سلسلة تاريخ المصريين الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، عام ٢٠٠٣ ، ص ٢٨ .

(٦) نشرت "مذكرات الشباب" عن المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة عام ٢٠٠٦ . .

(٧) حسين فوزي النجار : الدكتور هيكل ١٨٨٨ - ١٩٥٦ مقال بكتاب تذكاري بعنوان الدكتور محمد حسين هيكل ، إشراف أحمد لطفي السيد مطبعة مصر ١٩٥٨ ، ص ١٦ .

(٨) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول ، ص ٨٤ - ٨٥ .

(٩) راجع أحمد زكريا الشلق : الحزب الوطني الديمقراطي ، سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ .

(١٠) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(١١) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ - ٢٨١ .

(١٢) مصطفى الغريب : محمد حسين هيكل ، ص ٧٤ - ٧٧ .

(١٣) هيكل ، مذكرات ، جـ ١ ، ص ٣٣٠ - ٣٣٥ .

(١٤) راجع مقالات هيكل في البلاغ والسياسة الأسبوعية في أكتوبر ١٩٣٧ .

(١٥) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، مصطفى الغريب : محمد حسين هيكل ص ١٩٤ - ١٩٩ .

(١٦) مصطفى الغريب ، المرجع السابق ، ص ٣١٤ - ٣١٦ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(١٨) حسين فوزي النجار ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(١٩) راجع هيكل ، مذكرات ، جـ ٣ ، ص ١٩٦ - ٢٠٥ ، وكذلك أحمد زكريا الشلق ، المرجع السابق ، ص ٣١١ - ٣١٥ .

(٢٠) حول دور هيكل في الإتحاد البرلماني الدولي انظر : مصطفى الغريب ، المرجع السابق ص ٢٣٧ - ٢٤٢ .

(٢١) أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار ، ص ٤٦٦ - ٤٧٤ .

(٢٢) مصطفى الغريب : المرجع السابق ، ص ٣٤٠ .

(٢٣) مصطفى الغريب : المرجع السابق ص ٣٣٠ - ٣٤١ .

(٢٤) راجع مقالات هيكل في صحيفة الأهرام عام ١٩٢٠ .

(٢٥) مقالات هيكل بالأهرام في مارس وإبريل ١٩٢٢ .

(٢٦) راجع مقالات هيكل في السياسة بين ٢٦ مايو وأول يونيو ١٩٢٧ .

(٢٧) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار ص ١٩٤ - ١٩٦ .

(٢٨) راجع خطبة هيكل في مجلس الشيوخ ، جلسة ١٨ نوفمبر ١٩٣٦ ، وكذلك نقده للمعاهدة في مذكرات ، جـ ١ ، ص ٤١٥ .

(٢٩) راجع مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٣١ مايو ١٩٣٧ .
(٣٠) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار ، ص ٢١١ .
(٣١) المرجع السابق ، ص ٢١١ - ٢١٢ وكان زعماء المعارضة هم رؤساء الأحزاب الآتية : الأحرار الدستوريين والسعديين والكتلة الوفدية والحزب الوطنى .
(٣٢) راجع صحيفة السياسة فى ١٧ أغسطس ١٩٤٥ وكذلك ١٠ سبتمبر ١٩٤٥ .
(٣٣) مصطفى الغريب ، المرجع السابق ص ٣٨٠ - ٣٨١ .
(٣٤) صحيفة السياسة ١٠ ، ١٢ ديسمبر ١٩٤٦ ، ٢ يناير ١٩٤٧ .
(٣٥) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .
(٣٦) المرجع السابق ، ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

المقالات السياسية

القضية الوطنية (١)

د. محمد حسين هيكل

مصر الحاضرة(*)

رغمًا عما يسلم به الناس جميعًا من مركزنا الاستثنائى يظهر لى أن هذه الاستثنائية قد بلغت اليوم ما لم تبلغه من قبل وأصبحت فى حال غير حالها من خمس سنين بل من سنتين وصارت السلطة عندنا متنازعة بين أيدٍ كثيرة جدًا قوية كلها تتجاذب فى نواح مختلفة ولا تسلم فى مسألة واحدة بنتيجة متفق عليها جميعًا . وذلك موقف محال أن يستمر بل هو مؤد حتمًا إما لتفريق أجزاء ما تتنازع من أجله تلك القوى والقضاء عليه قضاء أخيرًا . وإما الإذعان واحدتها والانحناء تحت حكم الآخرين .

كنا من سنين مضت لا نعرف إلا الحكومة ولا نقدس إلا الحكام ولا نعرف سوى طاعتهم دون مناقشة ولا خلاف بيننا وبينهم شكرناهم أو ظلمونا صبرنا على بليتنا وانتظرنا حلمهم وكرمهم وأن ننال من رضاهم عنا ما يزيل كربتنا ويفرج مصابنا . وبقينا على هذا زمنًا ليس بالقليل . . . فلما طال من جانبنا الصبر على غير جدوى بدأنا الأنين والشكوى ثم قمنا نسألهم ما يعملون وكونت لنا الأيام رأيًا معهم قد لا يسمعونه ولكنهم يخشونه ويحسبون حسابه وكلما مر يوم زاد فيه قوة وضخامة وزاد من جانبهم احترام وبهذا أملنا أن نصل إلى رجاء كل أمم الأرض من الخير .

غير أن هؤلاء الحكام لم يكونوا من سعة الصدور بحيث يصبرون على هذا أن ينمو ويكبر وظنوا فيه مهدداً لوجودهم فقاموا يرصدون له الأرصاد ويقيمون فى وجهه ما عندهم من قوة ولم يكفهم ذلك بل هم يتهددون ويتوعدون فى كل حين ويدعون علينا دعاوى قد تصدق وقد لا تصدق ويبنون فوقها تخويفاتهم وتهديداتهم ويرسلون علينا من أجلها شواظ سخطهم وغضبهم .

ومن جديد وعيدهم وإرهابهم خطبة طويلة للسير جراى وزير الخارجية الإنكليزية يعزر فيها وينذر وقد استفزه الغضب كأن لم يبق أمامه إلا أن ينهال بانتقامه على مصر . تلك البلد المودعة فى أيديهم كما يقول والتى يعملون فيها لمصالح أصحابها ولمصالح الأجانب إذ يرى أن بقاء إنكلترا أصبح ضروريًا اليوم أكثر منه فى كل زمان وأن ليس لحكومة جلالة الملك ما دام الهياج الذى يزعمونه قائمًا فى مصر إلا أن توقف كل خير كانت توصله لنا

* الجريدة : ٢٥/٦/١٩١٠ .

كما يقول إن ليس من وراء انسحاب إنكلترا من مصر إلا العار . وقد يكون له فى ذلك حق بعد أن رأى نتيجة عملهم فى مصر بعد ثمان وعشرين عامًا .

ليس التهديد ببقاء إنكلترا بالشىء الجديد فلقد عرفناه قبل اليوم وقال به المعتمد القديم اللورد كرومر فى آخر تقاريره . كلا بل لقد كان هو أكثر استبدادا فصرح بأن الاحتلال لمصر دائم وأن لا سبيل إلى الأمل أن يزول . كما خطب بذلك فى خطبة وداعه ونادى به من بعد أكثر من مرة . فإذا كان وزير الخارجية يعيد اليوم بعض ما خوفنا به من قبل فليس أثر ذلك عندنا إلا كأثره الأول وما هو ليوقف من دورة الفلك وما تجرى به الموجودات والأفراد والأمم معها أن إلى حياتها وحريتها أو إلى حتفها وحفرتها . كما أن دعوتنا إلى الهمود والرضى عن الاحتلال وأعماله دعوة إلى محال لأن للمصريين نفوسًا بشرية كما للأمم الأخرى فهم كغيرهم بالطبع لا يرضون أن يكونوا محكومين مهما يكن حاكمهم .

لقد عرفنا شعبنا المصرى قبل اليوم وإلى اليوم شعبًا سلمياً يصل به هدوه إلى حدود الاستكانة ولا تضرب لذلك مثلاً فحسبنا أن نقرره ونرضى على أنفسنا تقريره . ولا نظن إنكلترا نفسها أحرارها ومحافظيها تطالبنا بأكثر من هذا فإنهم هم يقولون أن اليوم الذى نقدر فيه أن نمسك أمرنا بيدنا من دونهم ومن دون غيرهم يكونون قد أدوا واجبهم ولم يبق إلا أن يتركونا وشأننا . وهم يقررون بذلك الواقع الذى لا يكون إنكارهم له إلا محاولة لا طعم لها إذ فى ذلك اليوم لا يقدرون على الاستمرار عندنا مع ما تحيطنا به الظروف من يقظة أمم الشرق وما يتهدد إنكلترا نفسها من بعض جاراتها من أمم أوربا كما يكون مركزنا الجغرافى مسعدًا يومئذ لنا مثلما هو الآن شقاء لنا .

وإنا فى ذلك الوقت الحاضر لا نرى مصلحة لإنكلترا مطلقاً إذا صح ما تقول وتعيد وتكرر من أنها تسعى بنا نحو حكم أنفسنا فى أن تعلن تهديدها ووعيدها فهى بذلك إنما تجعل بينها وبين الرأى العام المصرى شدة لا تتفق مع شىء من أقوالها . أما إن كان ما نسمعه منها ليس إلا تهدئة للخواطر فإنا نجد فى إنذارها وتخويفها خطأ آخر قد يكون أشد من خطئها الأول من جهتها هى أى من الجهة الإنكليزية . النتيجة أن لن ينتج ذلك كله إلا حذرًا وعدم ثقة فى النفوس يكون من ورائه أن تخفق فى كل ما تريد شر إخفاق .

وما نحسب الأمة المصرية التى سارت ببطء جدًا حتى وصلت إلى ما هى فيه اليوم من التمسك ببعض حقوقها والمطالبة بقليل من البعض الآخر مذعنة لإنكلترا فيما تطلبه منها من الرضى عن كل عملها .

محمد حسين هيكل

المسألة المصرية(*)

-١-

يظن كثير من الناس حتى اليوم أن مسألتنا خلقت فجأة على الزمان أو أن حالنا الحاضرة جاءت نتيجة حكم الإنكليز . ويعتقد آخرون أن سببها يرجع إلى أيام إسماعيل . والقليلون جدًا يردونها فى التاريخ إلى ما وراء ذلك ويصلونها بمدة محمد على التى تعد مبدأ للحياة المصرية الحاضرة - هؤلاء جميعا حتى الأخيرون منهم مقصرون فى استقصائهم . إن موقفنا الحاضر ليس هو ابن الأمس ولا عملاً من أعمال الاحتلال ولا هو من صنع يد محمد على ولكنه نتيجة محتومة لعملنا نحن ولعمل الوجود كله القرون الطوال .

وجود الأمم لا تخلقه الصدف . وليست تكفى حادثة من الحوادث لترفع أمة أو لتخفض أخرى . ولكن هناك تفاعلاً مستمرًا بين مكونات كل أمة وبين الحوادث التى تصيبها أو تصيب غيرها . وجودها هى يؤثر فى الحوادث نفيًا أو إثباتا أكثر مما يتأثر بها لأنه يضطر كل حادثة أن تدخل فى سلك ما قبلها أوتأخذ بذلك شكلاً مخصوصًا .

ليس الحاضر - وهو الفترة القصيرة من عمر الأمة التى يشغلها جيلاً مخصوصاً - إلا لحظة متناهية فى الصغر إلى جانب الماضى الطويل المتناهى فى القدم . وللقبور على خط الأمة أثر أكبر كثيرًا مما للمنازل والقصور .

من أجل أن تسود إنكلترا على البحار سيادة مطلقة يجب أن يجئ نابليون وترفعه الحوادث التى هى من صنع يد الأمة الفرنساوية ليكون ملكًا على فرنسا ثم على أوربا . ثم أن ينهزم فى واقعتى الطرف الأغر وواترلو ويموت منفيًا فى جزيرة القديسة هيلانة . بعد ذلك تسود إنكلترا على البحار . سلسلة حوادث نتيجة لما قبلها ولتركيب الأمتين الاجتماعى وتركيب أوربا بالذات وتملك إنكلترا مستعمرات بعيدة وحاجتها المطلقة لها- ونتيجة لما بعدها من عظمة التجارة الإنكليزية عظمة لا نظير لها اليوم .

من أجل أن يدخل الإنكليز مصر لزمت حوادث أكثر مما قدمنا . لزم أولا وجود الفاتحين من الأتراك مستعمرين . ثم أن يهدد نابليون إنكلترا بمصر . ثم أن يأتى محمد على

* الجريدة : ١٩١١/٩/٩ .

ويريد الخروج على تركيا . ثم أن تستمر المظالم على الناس وتبلغ أقصى حدودها فى عهد إسماعيل حتى يحس بها الفلاح . ثم يجئ توفيق باشا بعد عهد أبيه وما حمله أبوه للبلاد من الديون الفادحة . ثم يخرج عليه الثائرون وتتبعهم الأمة .

كلا بل أرد سبب حالنا الحاضرة إلى ما قبل دخول الأتراك سنة ١٥١٧ . أرده إلى أيام تغلب العرب علينا . كما أؤكد وجود أثر للفراعنة الأقدمين أنفسهم ولو إلى حد محدود . كذلك ظاهر أن حال الأمم الأخرى المحيطة بنا وتغيرها من زمان إلى آخر ألبس وجودنا ثوبًا غير الذى كنا نلبسه لو جاءت الحوادث على شكل آخر أو لو أن قوانا الاجتماعية كانت ذاهبة فى اتجاه آخر .

إذا صح هذا وهو على ما أعتقد صحيح يكون من قصر النظر جداً أن نعتقد أن حالنا الحاضرة يكفى لمداواتها أن نعرف أعراض المرض الظاهرة الذى تنامى . بل يلزم من أجل أن نصل إلى شيء جدى يكون مبدأ للعلاج النافع أن ندرس كل هذه الأسباب القديمة ونلم بها حتى يكون سعينا منتجًا وذا قيمة .

من الخطأ حسبان النظريات المجردة كافية لتغيير وجود كل الأمم على السواء . الظروف الاجتماعية تشكل كل نظرية فى التطبيق بشكل مخصوص وتجعل نتائجها فى بلد مخالفة كل المخالفة لنتائجها فى آخر لأنها هى مختلفة فى البلدين . على هذا يجب أن يراعى دائما حال الأمة لغتها ومعتقداتها وعاداتها ومركزها الاقتصادى وتفكيرها العام ليمكن الحكم بصلاحية نظرية من النظريات فيها وما لو كان من اللازم لنجحها مواساتها وممالأتها أو مفاجأتها بها وجهًا لوجه كما يلاحظ جعل المستقبل حافظًا لكل ما يمكن وجوده بلا ضرر من مميزات الأمة الحاضرة والماضية .

أشد الأعراض التى تدل على مرضنا ظهورًا وجود الإنكليز عندنا . هذا عرض تراه كل عين مهما كانت جاهلة أو مهما كانت بلهاء . وعرض له بذاته ضرر مباشر ولكنه عرض . ومن أجل أن يزول حقًا يجب العمل لإزالة أسبابه .

كنت أحادث مرة ولدًا إنكليزيًا فى لندره عمره اثنتا عشرة سنة واستدرجنى للكلام عن موقفنا الحاضر . فلما رأى شديد تغيظى من وجود إنكلترا عندنا قال لى بكل هدوء ولم تطلبون خروجنا ما دامت ستخلفنا عليكم دولة أخرى . ازددت تغيظًا . ولكنى ذكرت حين راجعنى سكونى أن هذا الولد الصغير فى رأسه خيال من حقيقة حالنا غائب عن بال الكثيرين منا .

وجود إنكلترا فى مصر ليس صدفة ولا غلطة من غلطات الأيام بل هو أثر لازم لمركزنا الوجودى وحالنا الاجتماعية . وليست قوتنا نحن هى التى جعلت إنكلترا تعد فى الماضى بمغادرة بلادنا ولكنها الحوادث العامة التى تعمل فى الوجود كله وتؤثر علينا نحن مع الوجود هى التى دعت لذلك . فلما سكنت هذه الحوادث أو جاءت أخرى ألغت أثرها لم يبق من نصير لضعفنا وقال الإنكليز بأنهم باقون دائمًا . وهم يقولون ذلك حتى تجئ حوادث أخرى تدعوهم لأن يعدوا وعودهم الأولى أو تظهر من حالنا نحن قوة جديدة تجعل الحوادث التى صرنا من أكبر المساعدات لنا .

مسألتنا السياسية متعلقة بحالنا الاجتماعية ومتأثرة معها بماضينا الطويل . وهى كذلك متأثرة إلى حد ما بالحوادث العامة المحيطة بنا . نحن لا سلطان لنا إلى اليوم على الحوادث العامة ولكن لنا من غير شك سلطان على اجتماعنا . فمن أجل أن نغيره لجهة الأحسن يجب أن نبحث كل دقيقة فى أمورنا الاجتماعية والاقتصادية بشىء من الدقة العلمية وأكثر ما يمكن من حرية الفكر مع التعمق والتمعن فيه وليس بنافع أن نكتفى بالتكلم عن ظاهر حالنا بألفاظ فخمة ضخمة . يكفى ما فعلنا من ذلك إلى اليوم وما نقلنا إلى الناس من النظريات الكريمة التى قامت بها الثورة الفرنساوية وبعض الشىء الذى علمناهم من تفكير القرن الثامن عشر فى أوربا لننظر فى أمورنا بعين علمية عاقلة وفكر هادىء منتج .

النظريات وحدها لا تكفى . وهى أقل ما يكون فائدة إذا بنيت على أساس من الافتيات على العلم كما يفعل بعض الكتاب أو أكثرهم عندنا . ولكن المفيد أن نعنى بالواقع والممكن أن نجعل للحوادث الأهمية التى لها باعتبارها سلسلة ناتجة عن القديم ومتأثرة بوجودنا الذى هو أيضًا نتيجة عن القديم وأن نعمل لكسب هذه الحوادث لنا بدل أن نقلبها أو نذرها تتغلب علينا .

محمد حسين هيكل

المسألة المصرية(*)

-٢-

لكل أمة تكونت على التاريخ وأخذت من الوجود وأعطت وانثنت تحت الحوادث مرة وثنتها تحتها أخرى وحدة ذات مظاهر ابتدأت أصولها فى الماضى القديم وبقيت يبين أثرها فى كل عنصر من مكونات الأمة وكل عمل من أعمالها . وبمقدار بروز هذه الوحدة للعيان وقوتها على تحويل الحوادث بالشكل الذى يوافقها ويفيدها تكون عظمة الأمة . وبالمقدار الذى يسعى به الأفراد لحفظ كيان وحدتهم الاجتماعية وتقويتها تكون خدمتهم لأمتهم خدمة ذات قيمة .

هى هاته الوحدة ذات السلطان على الحوادث تصرفها لجهة أو لأخرى وتصبغها بصبغتها وتعطيها من الأهمية على قدر ما لها هى من القوة . .

ومن أجل أن تمسك أمة بيدها تصريف الحوادث يجب قبل كل شىء أن تكون واقفة على حقيقة هذه الحوادث وقيمتها ومبلغ ما تحدث من الأثر فى بنائها الاجتماعى . أما إن هى تناست ذلك وقدرت لكل مسألة تقديرًا تقليديًا ظانة أن ما أنتجته حادثة عند جارتها تنتجه عندها هى فقد ضل طريقها فى الفهم . وما لا يمكنك أن تفهمه لا يمكنك أن تأخذه إليك أو تنتفع من ورائه إلا إن عملت ذلك صدفة عمياء ، والصدفة لا قياس لها .

من أشد ما يؤسف له أن ذلك طريق الكثيرين منا فى تقدير الحوادث وكأنهم نسوا أن لنا نحن بناء يختلف عن بناء غيرنا من الأمم : نسوا أن لنا موقعًا فى الوجود مخصوصًا وماضيًا يعمل فى حاضرنا ولغة لا تزال رغمًا عن عمرها الطويل فى دور التكوين وعادات وأخلاقًا ونظامًا فكريًا خاصًا بنا . نسوا ذلك وحسبوا أنه ما دامت المسألة المعينة أنتجت كذا فى إنكلترا أو ألمانيا أو العجم أو اليابان فلابد أن تنتج الشىء بعينه فى مصر أو أن دواء معينا نجح فى علاج مرض اجتماعى فى واحدة من هذه الممالك لابد ينجح فى مداواة مرض شبيه به عندنا .

---

* الجريدة : ١٩١١/٩/١٤

أخذ المثل عن غيرنا أمر يحتمه العقل . ولكن الحمق الأكبر أن يعمينا ألم ما نحن فيه عن وجودنا الخاص فنركن لمجرد الصياح طالبين أن نكون مثلهم ومعتقدين أن ذلك يجعلنا مثلهم .

يجب قبل كل شيء أن نحس بوجودنا وأن نقف على حقيقة حالنا ونعلم أن مصر لا تنحصر فى غرفة محرر ولا فى حدود القاهرة ولكنها تمتد من البحر الأبيض إلى السودان وأن ذلك كله يسكنه أقوام مصريون وفيه الثروة المصرية وله طابع مخصوص أعطاه إياه ماضيه والحوادث التى أصابته .

لكنا تهاونا فى أمر وحدتنا إلى حد غير متصور . تركناها ظاهرة بالمقدار الضئيل الذى ترغمها عليه الطبيعة . لم نعن أن تكون لنا من مكوناتنا الاجتماعية ولا من وجودنا السياسى ـ بالمقدار الذى بيدنا – صورة يعرفها كل منا ويجعل همه الاحتفاظ بها والمحافظة على شرفها وكأن سرنا أن يبقى كل ذلك شائعًا لا حدود له أو كأنا ما علمنا أن إحساسات الوطنية والهيام بالبلد الذى نقطن تكون فى مثل هذه الظروف شائعة هى الأخرى ليس لها فى النفس من قرار ـ تكون أقرب للخيال الطائر فى الهواء منها إلى الحقيقة الملموسة .

كل بلد دخلها العرب واستولت على عرشها المدنية العربية كونت لنفسها وحدة وتاريخًا خاصًا إلا نحن . رضينا أن نندمج فى السلطان العام وجعلنا نفتخر بفتوح الأمراء ودواوين الشعراء وأفكار الكتاب ممن ظلهم لواء المدنية العربية مع أن مصرنا نحن ليس لها منهم إلا نصيب قليل . رضينا أن نبقى هكذا على الشيوع فى حين تكونت للأندلس ولغيرها وحدة خاصة بهم وجمع لهم أدب مستقل وعرف عنهم ذوق مخصوص : قد يكون ذلك لأنا ألصق بالأمة الفاتحة فكنا أسهل اندماجًا فيها ولكنا من جهة أخرى نمتاز بإقليم مختلف وطبيعة أخرى بالمرة وروح خاصة فى الذوق والفكر فلم لم يكن ذلك سببًا فى إنشاء وحدتنا .

دخل الأتراك بلادنا . ولولا أن الفتح التركى ليس من شأنه حتى اليوم أن يبث نفسه فى أجزاء الأمة التى يحتل لكان سرعان ما فنينا فيه . والشاهد العدل على ما أقول أن كثيرين ممن لم تر عيونهم غير أرض مصر كانوا إلى عهد قريب ينتمون إلى طائفة الذوات أى الطائفة التى تحتقر الفلاحين لأنها تتصل هى ببعض الأتراك . ولولا ضعف هذه الطائفة اليوم لما كان هذا الأثر إلا باقيًا .

جاء الإنجليز فلم يعدموا طائفة تمت إليهم بصلة لا أعرفها وتقلد منهم كل ما استطاعت أن تقلد . عدت فيهم محتلين لهم من الحق فى احتلالهم ما لأبناء العرب الذين لا يعرفون أى جد لهم فى الماضى البعيد ولد فى بلاد العرب ولا أى جد أقرب وعى أول وجود السكسونيين فى بلاد الإنكليز ومن هم أشد تعلقا بمصر وحبالها ألف مرة منهم .

غير أن كثيرين ممن تأبى ذلك نفوسهم دفعهم الألم لمرأى محتل لبلادهم متغلب عليهم أن يستصرخوا غيرهم من الأمم . فلما أن صمت فرنسا أذنها باتفاق سنة ١٩٠٤ بعد أن طال نداوءها وتسميتها أفخم الأسماء والانتماء إليها فيما عندنا من علم أو فن نرى جماعة منا يفكرون فى ألمانيا ومعونتها . وكأنما نسوا أن عصرنا عصر المصلحة والتعاوض قبل كل شىء . ولكننى أعذرهم لأن كل متألم يستغيث إلا فى النادر .

ولو أنا عقلنا حقيقة مصلحتنا لجعلنا لكلمة مصر معنى قائما بذاته أولاً ثم مفتقرًا لغيره بمقدار ما تدعو إليه الحاجة الطبيعية . ولكننا نسينا ذلك وبقى اختلاف الكثيرين منا دائرًا حوال أى دولة فى الحاضر أو الماضى نمت إليها بإخلاصنا لها إخلاص العبيد . وما أحسب إنسانا فى عصرنا هذا عنده ولو القليل من النخوة والشرف يرضى مهما بلغ من أمره أن يكون عبدًا .

أنا أعذر المتألمين منا عن ألمهم ولكن أدعوهم لبحث حالنا بشىء من الدقة أكثر مما يفعلون إنهم رأوا النتيجة الأخيرة لحالنا فهالهم مرآها وصاحوا مذعورين وغاب عنهم أن ما رأوا نتيجة مرض كمين يجب العمل لمداواته وضعف فى قوى الحياة هم مطالبون بإزالته لترجع تلك القوى إلى عملها وتأخذ الأمة من بعد ذلك بأسباب القوة .

أوقعتنا حوادث الماضى تحت أحمال ما أنَّ منه آباؤنا وما نئن منه اليوم وأعطى اجتماعنا المصرى صبغة مخصوصة يراها كل من أراد أن يفتح عينه نحوها . ويكفى الإنسان أن يتعرف ما يدور فى القاهرة ومجالسها وأن يتحول فى الأرياف فيرى ويسمع حديث الخاصة من أهلها ليبين مجسمًا أمامه شكلنا الحاضر وشديد اتصاله بالماضى . يكفيه ذلك ليتحصل لنفسه صورة من حالنا تطابق الواقع غير محاطة بالخيالات والأوهام وليرى أعظم الخطأ فى إرسال كثير من القول على عواهنه وأن اجتماعًا كهذا يجب له شىء غير الذى يجب لغيره . يجب له ما يلائم طباعه وما يصلح من عوجه .

إذا كان الكثير من أخلاقنا وعاداتنا وأمورنا المادية معتلا - إذا كانت وحدتنا مشوبة بكثير من الفساد فما يكون كل شغلنا فى أن نندب حظها أو نتمنى لها ما عند أرقى الأمم إذ الأسف والأمانى لا تجدى شيئا وإنما النافع أن ندرس هذه العلل حقيقة ونفحصها بالدقة التى يفحص بها الطبيب مريضه لنستطيع أن نقدم لها علاجًا ونقوى بذلك بنيان وحدتنا .

وإذا كانت حكومتنا أصبحت هى الأخرى لا تلائم الأمة وجعلت الحوادث علاقاتهما الحاضرة غير ما يجب أن نكون فليس ذلك لينسينا أن الحكومة الممكنة ليست هى التى تنتزع من الخيال أو نطلب تطبيقاً لأحدث النظريات التى ظهرت فى أعرق أمم الأرض حرية ولكنها الحكومة التى تلائم طبع الأمة وتسير مع رغبات المفكرين فيها .

من أجل أن يصل كاتب إلى أعماق نفس أمته أو القسم ذى القيمة منها ليس يكفى أن يقرر نظريات كريمة ذات بريق فهى مهما راقت العين لا تترك أثرًا محددًا فى النفس بل يجب أن يدق منها على أوتارها الحساسة على مكوناتها الحقيقية التى تقيم وحدتها- ومن أجل أن يخدمها حقيقة يجب أن يعمل لتقوية هذه الوحدة بنفى الفساد عن مكوناتها .

محمد حسين هيكل

المسألة المصرية(*)

-٣-

وجود الأمة السياسى نتيجة عن حالها الاجتماعية ولكنه على الرغم من ذلك ذو أثر فى هذه الحال . هو يعطيها الثوب الذى تلبس والذى تظهر به إما قوية عزيزة أو ضئيلة غير ذات قيمة .

ولما بعثت الحوادث بمحمد على إلى مصر ورفعته ولياً عليها بعمل العلماء والناس الناقمين يومئذ على المماليك وحكمهم وجد هذا الرجل الداهية قوى الأمة مستعدة لخدمته فاستّخدمها لأغراضه وأعطت حكومته وجه مصر شكلاً جديدًا . وتغير هذا الشكل من بعد موته ومجئ عباس الأول وسعيد وازداد تغيرا فى عهد إسماعيل . الذى سهل ذلك كله أن محمد على قضى باستغلاله لكل قوى الأمة على كثير من مكوناتها وأضعف إلى حد كبير مقومات وحدتها فراحت من بعده فى ذهول لم تفق منه إلا بعد أن أثقل صدرها دينها الكبير وظلم حكامها . هنالك قامت بثورة سنه ١٨٨١ التى لم تكن مجرد حركة عسكرية كما ظن بعضهم بل التى أقول مع السير أوكلن كلفن إنها كانت حركة مصرية ضد أحكام الترك الاستبدادية .

أثر الاجتماع المصرى فى كل هذه الحوادث وتأثر بها ولكنه خرج أخيرًا منصورًا بدستور سنة ١٨٨٢ . فلما انتهت الثورة ودخل الاحتلال الإنكليزى البلاد وترك للورد دفرن تنظيم أحوالها ألغى ذلك كله وعوضنا به بالمجالس الاستشارية التى مثلت فيها الحكومة على شكل قوى يغلب شكل تمثيل الأمة أحيانًا . وبقى النظام على هذا حتى حدث التغيير الذى حدث أخيرًا فيما يتعلق بمجالس المديريات .

دخل الاحتلال البلاد وأقام هذه النظامات ولكنه لم يتركها تعامل حكومتها وجهاً لوجه . واستشعر أقوام بشديد تداخله فى الأمور فقاموا يطالبون إنكلترا بالجلاء . أمام هذه الحركة احتال الإنكليز لأنفسهم بإلقاء الوعود مرة وتسويف تنفيذها أخرى حتى تم لهم الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ فأسكتوا به فرنسا وفى الوقت عينه حصلوا على موافقة ألمانيا وإيطاليا والنمسا واستطاع عميدهم أن يقول يومئذ أن ذلك نظم موقفهم فى مصر فى حين أنه كان من قبل غير منتظم .

---

* الجريدة : ١٩١١/٩/٢١

على الرغم من كل هذه الحوادث بقى جماعة المطالبين بالجلاء المعجل الصارفين كل همهم لذلك على طريقتهم وإن كانوا قد خففوا من حدتهم إلى حد ما . ولست أدرى إن كان هذا التخفيف نتيجة قانون الصحافة أو نتيجة تقوية إنكلترا لمركزها بهذا الاتفاق وبرفض الحكومة العثمانية الجديدة النظر فى المسألة المصرية واعتبار بعض أعضاء المبعوثان لحالنا كأنها مرضية . بأى تفسير نفسر هذا التخفيف وإلى أى سلطة نعزوه فإنه ما من مصرى يود دون استقلال بلاده استقلالاً كاملاً أو يرى خروج إنكلترا ممكنًا غدًا ولا يدفع كل إنكليزى يمثل السلطة خارج البلاد . وإذا كان الكثيرون من المتمصرين يطلبون ذلك وينادون به فما أظن مصرياً صميمًا يكون أقل حبا لبلاده منهم

كان من أثر دخول الإنكليز كما قدمنا أن لم يدعوا لنا التصرف فى أمورنا . ورغماً عن إلحاح الأمة طالبة إشراكها فى الحكم إن لم يكن من المستطاع أن تحكم نفسها بنفسها كلا فقد رد كلامها مرات بأنها لم تصلح بعد لذلك .

سخط الناس على هذه المعاملة الجافة وأحسوا حقيقة بقيمة فقد دستور سنة ١٨٨٢ وزاد تسخطهم أن الآخذين أزمة الأمور بيدهم والذين كانوا سببًا فى ضياع كل أثر جدى لما قيدت به السلطة الشرعية نفسها فى عهد إسماعيل وما أقيدناها به نحن فى عهد توفيق اكتفوا عن كل حجة تقنع الأمة بقولهم لها إنا نعمل لمصلحة البلاد واستبدادنا مقرون بالخير .

ولو بلغ بنا الأمر أن نسلم بحسن نية الاحتلال أو حسن نية السلطتين معًا فإنا لانستطيع أن ننكر على المتظنين فى هذه النية عقيدته وقد أصبح طبيعيًا فى عصرنا أن يسئ الإنسان الظن بمن يرغمه على أى عمل مهما كان من حسن قصد المستبد ومهما كان يريد أن يثيبه رغم أنفه .

على أنه مهما يكن سلطان الحكومة اليوم كبيراً فإنى شديد الثقة باقتراب تغيير الحال تغييرًا جديًا . ويزيدنى ثقة وجهة الفكرة العامة فى البلد وتاريخ السنين الأخيرة لمجلس شورى القوانين وتطور كل المسائل فى دور جديد .

الأمة اليوم أقلية فى الرأى إلى جانب الحكومة . ومهما كانت الأقلية غير نافذة الكلمة من طبعها فوجودها وإحساسها بذلك الوجود يكفيان للتأثير فى رأى الأغلبية مهما كان من قوته . مابالك لو أن الفرق بينهما ليس كبيرًا وكانت الأغلبية تحتال لإسكات

خصمها بالرجوع إلى مثل قانون الصحافة أو قانون النفى الإدارى أو قانون الاتفاقات الجنائية .

مع هذا فلا نكتفى بذلك عن نداء الأمة لتعمل بنفسها لتغيير الحال . ولو أن هاته القوى والمجهودات التى تصرف فى الصياح واستصراخ محبى العدل لنصرتنا كانت مصروفة كلها أوصرف القسم الأكبر منها لإصلاح حالنا لكنا غير مانحن اليوم . وإنا لنملك من أمرنا كثيرًا لانزال نلجأ فيه إلى الحكومة فى حين أنا نقدر على القيام به وحدنا ناسين أن كل فرصة عملت لتضييق سلطان السلطة وتوسيع دائرة عملنا كسب كبير لنا خصوصا فى مثل حالنا الحاضرة . وإذا كانت الحاجة تلجئنا كل يوم للاعتماد على أنفسنا والثقة بها وتضعف عندنا التكالب الذى كان دأبنا على أبواب الحكومة بدليل ما نشاهد من الجمعيات والأعمال والمدارس التى تقام بأيدينا ومن أموالنا وتحت إدارتنا فقد جاء الوقت الواجب أن نعمل فيه ذلك وما سواه من مصالحنا ومرافقنا لا لأن الحاجة ترغمنا عليه ولكن لأن عقلنا يهدينا لنفعه وعظيم ثمرته .

لو كنا أبعد مما نحن اليوم نظراً . لو كان العقلاء منا يحسون بأنهم مطالبون بسد النقص الذى يتركه تقصير الحكومة والرغائب إلى أكبر حد ممكن لما كان أكبر آمالنا فى السياسة واقفًا عند حدود الآمال والرغائب بل لعملنا فى دائرتنا لجعل الأمة تحس أنها مسئولة عما عندها من الخطأ مما يتعلق بالحكومة . ولكن الكثيرين دلفوا إلى الرأى العام بنغمة عذبة على مسمعه نغمة تحميل الحكومة لكل مسئولية مهما كانت متعلقة بشخص الأمة فزادوا بذلك فى الضرر الكبير الذى توصله لنا الحكومة بنية حسنة أو سيئة حين تختص بالأمر دوننا . والواقع أنه مادامت الأمة لا تأخذ بيدها نصيبًا جديًا من العمل وتتحمل بذلك جزء يناسبه من المسئولية فكل مجهود يصرف لتعليمها حكم نفسها بنفسها ضائع فى الهواء .

إن مسئولية الحكومة من هذه الجهة هى الأخرى كبيرة جداً . إذ كيف يؤمل لطفل يمنع عن الحركة حين يريدها أن يقدر يومًا على المشى . هو لاشك متى ترك ليمشى سيقع مرة ومرة ومرة ولكنه يصل لابد أخيرًا لأن يمشى .أما إن بلغ بنا تدليله أن نحمله دائمًا على أكتافنا أو فى عربة مزخرفة فهو سيبقى أبدًا مقعدًا .

كذلك مهما كان من حسن نية الحكومة بنا : مهما هى عملت من المشروعات الهائلة لدى مصر والسودان ومهما أجهدت نفسها فى تنظيم المالية . مهما سنت من القوانين لحفظ الأمن ومهما ساعدت الكتاتيب لنشر التعليم . . . فما دامت الأمة لاتحس على نفسها بمسئولية حقيقية تحرك ضميرها من حين لآخر فكل أعضائها المفكرة مشلولة من جهة السياسة الجدية إلا قليلاً .

وأثر ذلك عليها لايمكن بشكل ما أن يكون حسنًا لأن مقياس قوة الأمة إنما يكون بمقدار حركة مكوناتها ولاسبيل لذلك من غير أن يكون لها من حرية التصرف فى الأمور حظ كبير .

إذن فمن أجل أن تثبت الحكومة حسن نيتها يجب أن تترك للأمة حملاً تنوء به اليوم هو حمل حكم الأمة . وفى الوقت عينه يجب أن تعمل الأمة لإرسال الحركة فى كل مكوناتها لتأخذ بيدها أمر حكم نفسها حين لايكون للحكومة يومئذ إلا أن تعطيه . ويومئذ يكون التوازن بين الحاكم والمحكوم ذا أثر طيب فى وجود الأمة الاجتماعى بلاشك كما يكون أثر عملها هى فيما يختص بالحكومة محددًا لحياة هذه الأخيرة ولاختصاصها .

محمد حسين هيكل

حالنا الحاضرة(*)

(١)

قليل من غير المصريين بل من المصريين أنفسهم من يقدر مركز مصر الحاضر تقديراً صحيحًا . والسبب فى خطأ الأكثرين إنهم ينظرون لهذا المركز من إحدى جهاته من غير تقدير لسائرها . ينظرون من الجهة التى تهم أشخاصهم ويحكمون عليه بمقدار ماتوحى لهم إحساساتهم المتأثرة بهذه المصلحة . ويبالغون لأنفسهم فى التصوير حتى ليصلوا غالباً إلى خطأ يكاد يكون غير معقول .

وليس أظهر للدلالة على مانقول من أنه يوجد فى مصر طائفتان تذهبان مذاهب متضادة فى تقدير هذه الحال . فواحدة مدفوعة بطبيعة مركزها إلى المبالغة فى إعلان المبادئ العامة التى قام بها كبار الكتاب فى مختلف الأمم لأن أفراد هذه الطائفة لايزالون بعيدين عن التخصيص والتدقيق ولم تفتح لهم حياتهم بعد الطريق للنظر والملاحظة الدقيقة فى الأجزاء الخاصة من جهات حياة الأمة .

وطائفة أخرى بقيت حياتها محصورة فى دائرة ضيقة من دوائر هاته الحياة وترى دائماً أن أقوم السبل لها أن تبقى تعمل فيما اختصت به لايضايقها فيه أحد ولاينازعها فيه منازع فتضحى من أجل ذلك هذه المبادئ العامة وترى الاستسلام أحسن مايكون .

وكلا الشخصين يعذر لأنهما جميعاً لم يرسلا بنظرهما إلى مختلف جهات الحياة فى الأمة ونسيا بذلك أن حكمهما قاصر غير عام ومثل هذا النظر لايمكن الأخذ به لأن جهات الحياة فى الأمة مرتبطة كلها ببعضها متفاعلة تتأثر واحدتها بالأخرى ويجب من أجل أن ترسم لها خطة تتبع أن يكون الإنسان واسع النظر يستطيع أن يجمع تحت حكمه مقدار قيم القوى السالبة والموجبة التى تؤثر على هاته الحياة ليمكنه أن يصل أخيراً لتغليب جهة النفع أو بكلمة أخرى لتغليب جهة القوى الموجبة .

---

* الجريدة : ١٩١٢/٩/٥

مصر بلاد تابعة للدولة العلية ومحتلة احتلالاً عسكريًا وإداريًا بإنكلترا واحتلالاً حاليًا بالمالية الاوربية . وغرضها الأعلى أن تصل أخيراً للاستقلال أى أن تتخلص من كل تابعية واحتلال . هذا مفهوم وهو ما لاينكره علينا أحد لا الأتراك ولا الإنكليز ولا الماليون لكنهم جميعاً يقولون لها : على أنا سنبقى عندك نساعدك على حالك - حتى تستطيعى أنت أن تقيمى لنفسك حياة مستقلة . وإلا فما دمت كما أنت اليوم لاتقدرين على ذلك فسنبقى وسوف نبقى . وهذا الكلام مفهوم أيضاً . هو ضد ما نسميه العدالة والمبادئ الكريمة وكل ماتريد ولكنه الكلام الطبيعى الذى يصدر فى مثل هذا الموقف . ولم أسلم أن أحداً منا أعطى خادمه مايساويه بنفسه وإن لم يحرم عليه السعى إن سعى .

إذن فنحن المكلفون بالسعى . والعاقل هو من إذا عمل شيئًا أراد بعمله نتيجة نافعة وهذه النظرية حقيقية فيما يتعلق بالأمم أكثر منها فيما يتعلق بالأفراد أى إنه إذا صح لإنسان أن يعمل عملاً يشفى به غله أو يوجب لنفسه سرورًا مع إن هذا العمل غير منتج فى ذاته فذلك لا يجوز للأمة وخصوصاً لأمة تحتاج لوازم الحياة الأولى .

فإذا أردنا أن نعمل يجب أن نسد أولا الفراغ الموجود فى حياتنا القومية . وإنى أقرر هنا ما قررته قبل اليوم أن هذا الفراغ موجود فى كل جهات حياتنا . فإن زراعتنا نفسها التى ربما كانت أرقى ما عندنا هى متأخرة تأخراً بليغاً . وباقى أبواب الحياة الاقتصادية عندنا إن الصناعة أو التجارة أو غيرهما لا نملك منه إلا قسما صغيراً . كما أن جهة حياتنا الاجتماعية بما يدخل فى ذلك مما يخص العائلة والحالة الأخلاقية وكذلك الجهة الأدبية - كل ذلك ناقص نقصاً جوهرياً أحرى بنا أن نوجه هممنا لتكميله وإحسانه .

هنالك تسقط هذه الحواجز الحاضرة حواجز التابعية والاحتلال من نفسها تسقط طوعًا أو كرهًا . تسقط لتقوم على أساسها أمة حاكمة لنفسها ذات حياة كاملة تدخل بها فى معترك الوجود وتستطيع أن تبقى بها عزيزة مكرمة . وإلا فإنى أتساءل عن السبب الذى من أجله عندنا اليوم احتلال مالى واحتلال عسكرى وتابعية سياسية . هل جاء ذلك بمحض الصدفة؟ أنا أفهم أن ذلك من شأنه أن يبعث الضجر إلى النفس بل وربما بعث إليها اليأس وهذه حال مؤلمة . ولكن من العقل أن لايترك الإنسان نفسه تذهب حسرات كما لا يدفعها إلى تهيج قد يقضى عليها .

ولو تدبر المصريون حالهم لعلموا أن ليس لهم إلا أن يعملوا بأنفسهم هذا العمل القوى البرىء أريد به إصلاح أمورهم وإدخال القوة إلى جهات حياتهم وبعث معنى الحرية الصحيح إلى نفوسهم غير مكتفين بما تزينه لهم خيالاتهم . والعاقل من إذا عمل سأل نفسه لم يعمل ماذا يريد وهل يقدر وكيف يقدر .

محمد حسين هيكل

حالنا الحاضرة(*)

٢

مصر بلاد تابعة للدولة العلية ومحتلة احتلالاً عسكريًا وإدارياً بإنكلترا واحتلالاً ماليا بأوروبا . فما هو سبب هذا المركز؟

طالما قررنا فى العام الماضى أن مركزنا هذا لم تخلقه الصدفة ولا هو حدث فجأة بل هو مركز جاء نتيجة لازمة لأحوال وظروف عامة أو خاصة بالأمة المصرية . وما خلقته الظروف فإنما تمحوه ظروف أخرى مقابلة للأولى تلغى عملها وتقوم فى محلها .

فهل الاحتلال الإنكليزى مثلاً كان مبنياً على مجرد ضعف الأمة المصرية الحربى فإذا هى قويت حربياً يمكنها التغلب عليه؟ المعروف لنا جميعاً أنه لما وقف إسماعيل باشا على هوة الإفلاس سنة ١٨٧٦ ابتدأت أوروبا تتداخل بأشكال سلمية فى الإدارة المصرية حتى أن الوزارة الأولى التى تألفت بناء على خطاب إسماعيل لنوبار بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ كان فيها أوربيان . السير ريفرس ولسن والمسيو دبلنيير . وحتى أنه لما سقطت هذه الوزارة كان من جملة ما عده شريف باشا سبباً لسقوطها أنها جاءت باثنين وأربعين مهندساً أوربياً فى حين كانت مصر قادرة على تقديمهم . كما أنا جميعاً نعلم إنها أوربا التى دعت الباب العالى لخلع الخديو الأسبق سنة ١٨٧٩ . وأنها أوربا التى أعطت الحركة العرابية اتجاهها . ثم بغلطة سياسية من فرنسا انفردت إنكلترا بالعمل واحتلت مصر سنة ١٨٨٢ .

هذا هو تاريخ الاحتلال ومنه يرى القارئ أن هناك أسباباً مالية وسياسية خلقت حركة سنة ١٨٨٢ . وإنها أسباب سياسية سهلت لإنكلترا الانفراد بالعمل فى وادى النيل . ومن الخطأ إذن اعتبار الاحتلال الإنكليزى مجرد قوة حربية جاءت مصر لأن ذلك يكون أخذاً بالظاهر وتعامياً عما سواه .

على أنه لو صح تناسى كل الأسباب التى دعت للاحتلال واعتبر الاحتلال قائماً بذاته فهل فى إمكان الأمة المصرية اليوم مناوأته والتغلب عليه؟ المصرى ليس بالشخص الجبان كما يريد أن يقول بعض الكتاب من الإنكليز وغير الإنكليز . وقد ظهرت قوته فى

* الجريدة : ١٩١٢/٩/٨

مواقف شتى وخصوصا فى أيام محمد على باشا إذ ظهر بمظهر أدهش أوربا وأدهش العالم أجمع واضطرها للتألب عليه وسحقه فى واقعة نافارين ولقسره على البقاء تحت سلطة تركيا بعد أن قهرها وكان على قيد شبر من القسطنطينية . ولكن المصرى ككل رجل آخر يريد قائداً ماهراً يأخذ بزمامه ويوجهه إلى مواضع النصر . ولانقدر مع الأسف أن نقول أن حالنا اليوم تساعد على الاعتقاد بأن عندنا وبين أظهرنا مثل ذلك القائد كما أنه إن وجد فليست عندنا المعدات التى نتقدم له بها وليس عندنا متسع من الوقت والمكان الذى نعدها فيه ونحن تحت رقابة دولة خارجية قوية يهمها أن يعم الهدوء فى البلاد وتسود السكينة .

نتجاوز عن كل هذا الذى قدمنا ونقدر أن بين المصريين من يقودهم وأن عندهم العدة . فهل مع ذلك يستطيعون مكافحة إنكلترا؟ كلنا نعلم أن أقل اضطراب عندنا يحدث صدى سيئاً فى أوربا يقطع عنا العون المالى الذى هو حياتنا فى الوقت الحاضر . وليس فى أوربا اليوم دولة تهتم بنا اهتماماً خاصاً يدفعها لإمدادنا بقوتها . وإذ ذاك فالوسيلة الوحيدة التى نضمن بها نجاحنا هى أن يمدنا اللّٰه بقوة من عنده . فهل نحن لهذا المدد فى حالنا الحاضرة ضامنون؟

إذا كان هذا وكانت كل التقديرات الفعلية تظهر لنا أنا لانستطيع اليوم أن نقوم بحركة عنيفة وننجح فيها فلاشك بعد ذلك أن القول بهذا المذهب ضرب من الخروج عن العقل . وإنما يدفع القائلين به نوع من اليأس من حالهم وضجر وتململ من مركز مصر الحالى الذى هو بحق مركز غير محمود .

وإنما ينفعنا أن نسعى بأنفسنا لخير أنفسنا . باب الإصلاح واسع لمن أراد العمل فيه . وربما كانت فى العالم وسائل نافعة تؤدى إلى الغاية غير الوسائل الضيقة . وإن لم تؤد إليها فهى لاشك تجهزها .

وإذا لم يكن فى مصر اليوم قائد يمشى بها إلى ساحة الحرب فإن فيها قواداً ينظرون فى حالها الاجتماعية والاقتصادية . وإذا كانوا إلى اليوم لم يظهروا كفاءة عالية نضمن معها كبير فائدة ننتظرها منهم فإنهم على كل حال هم ماعندنا ونحن مضطرون لأن نرضى بهم حتى تستطيع الأمة أن تخرج أحسن منهم .

ولا يغضب سادتنا القادة فإنى أتقدم إليهم بالدليل القائد الماهر هو من يلم فى نظرته بكل ما فى الموقعة ليتمكن من معرفة مواضع القوة والضعف من جنسه . يعرف ذلك بدقة حسابية يتمكن معها من حسن القيادة . هذا هو القائد الماهر فهل فيهم من هو على علم بالأمور المصرية فيما يتعلق بالحكومة وبالأمة؟ .

كان يسرنى أن أجيب «نعم» . ولكنى آسف أنى لا أستطيع . ولا أحسب أحداً منهم قادراً أن يقدم نفسه ليقول أنا ذلك الشخص . وإذا كنت لا أنكر أن بين قوادنا من يقام له وزن فإن أسفى كبير أن هؤلاء يجاهد الآخرون من الأدعياء لإغراقهم فى لجتهم .

ولست أدعى أنى على علم بكل حالنا الحاضرة . ولكنى أظن أن ما أعرف موزوناً بميزان العقل يؤدى إلى الحكم الذى قدمت والذى أعتقد أنه ستحقق الأيام صوابه .

محمد حسين هيكل

أثر أحاديث الوزراء(*)

نشرت الصحف أخيرًا حديث معالى ثروت باشا عن الموقف السياسى الحاضر وأشارت إلى موافقة معالى عدلى باشا ودولة رشدى باشا على ما جاء فى هذا الحديث . ونحن لانخفى على الأمة أنا نرى فى الجو سحباً تعكر صفاءه من أول أن رأينا الحديث الذى خاطب به معالى عدلى باشا يكن طلبة المدارس الذين قابلوه . وقد تعرض للرد على الوزراء جماعة من الكتاب كانوا يقدمون لهم دائمًا بالاعتراف بالفضل وبحسن النية وبسمو المكانة وبغير ذلك من الصفات ثم يعيبون عليهم عملهم .

وإنا لانرى فى مثل الموقف الذى نحن فيه اليوم شيئاً اسمه حسن النية أو سوءها فى العمل للصالح العام بل هناك تنفيذ لخطة أقرتها الأمة أو خروج على هذه الخطة والخارج شأنه شأن الضابط فى الميدان يعمل برأيه مخالفاً أمر القيادة العليا ومعتقداً صواب هذا الرأى فيكون من جراء عمله أن يوقع الخلل بالصفوف ويجر إلى الفشل حتى ولو كان العمل مجيداً لذاته . وقد رأينا آثار أعمال الوزراء تتجلى فى الصحف الإنكليزية بمظهر يطمع القوم فى بدء ضعف الحركة المصرية وفى دبيب الفشل إليها . ومهما يكن ذلك غير صحيح فإنه يعطى خصومنا قوة أدبية على قوتهم المادية . ويزيد على ذلك فى المجهودات الواجب على الأمة القيام بها للوصول إلى غايتها العليا غاية الاستقلال التام .

فى عدد « الأهرام» الذى نقرأ فيه نداء سعد زغلول باشا للأمة المصرية يهيب بأبناء وطنه أن اثبتوا على التمسك بحقكم فى الاستقلال التام فهو أمضى سلاح فى أيديكم وأقوى حجة لكم - نقرأ أيضا مقالة منقولة عن جريدة الديلى نيوز الإنكليزية خاصة بلجنة ملنر جاء فيها (فقد علمت أن الوطنيين يقابلون أعضاء اللجنة مقابلات فردية يتبادل فيها الفريقان الآراء والأفكار مبادلة مفيدة . . . . . والمصريون ينفرون من لفظة الحماية ولكنها تمثل حقيقة موقفنا كحماة الشعب المصرى من اعتداء أجنبى . وقد ورد ذكر اللفظة فى جميع المعاهدات فلا سبيل إلى التخلص منها ولكنى علمت أن أعضاء اللجنة يسعون لتدبير معاهدة يتفق عليها مع المصريين تنص على معاملتهم كأمة ويمكن أن يجرى فيها على قاعدة قانون الهند (الجديد) مع الوعد بالتوسع إذا نجحت التجربة . . . . وشفعت الديلى نيوز هذا التلغراف بتلغراف آخر من مكاتب السنترال نيوز من القاهرة قال

* الأهرام : ١٩٢٠/١/١٨

فيه«إن لجنة ملنر تعمل عملها بمقابلات خصوصية وقد علمت أنها أخذت تدنو من قاعدة المفاوضات» فبالله ماذا يكون من شأن الشعب الإنكليزى وحكومته حين يرون أن المفاوضات جارية مع الوزراء الذين كانوا مع حركة مارس وأبريل وأن مصر ستعامل على قاعدة قانون الهند مع التوسع إذا نجحت التجربة؟ أتراهم بعد ذلك يضنون بالثبات شهوراً أخرى يرسلون فى خلالها القوات والحاميات ويسمعون فيها تقريع أنصار الحرية على أمل أن تكون مصر لهم بصفة نهائية . أم تراهم يتراجعون إلى الوراء خطوة بعد أخرى كما كان شأن اللجنة حين قابلتها الأمة بالمقاطعة التامة؟ لاشك أن رجالا ذوى مكانة أمثال رشدى وثروت وعدلى يحيون بكلماتهم عظيم الأمل فى نفس الشعب الإنجليزى كما أنهم كانوا يضيفون قوة إلى قوة الشعب المصرى لو أنهم نطقوا بمثل مانطق به أمراء البيت العلوى أو نادوا بمثل ما نادى به سعد زغلول .

إن الساعة رهيبة والموقف حرج والإنكليز لا يحكموننا ولايحكمون غيرنا بمدافعهم وبسيوفهم . لكن بضعف نفوس المحكومين وذلهم . ولقد انسحب الإنكليز من جزيرة صغيرة من جزر الأرخبيل بعد احتلالهم إياها بالسيف والنار لأن أهل هذه الجزيرة لم يقبلوا حكم الإنكليز وأصروا على أن لايقبلوه وكان ذلك بمقاطعة كل مخلوق وكل شئ إنكليزى . ونحن والحمد لله لسنا بحاجة إلى إنكلترا فى مادة من مواد حياتنا حتى نقبل لهم فينا حكمًا ماداموا يأبون علينا أن نكون أحرارًا فلا أقل من أن نفعل فعل الضعيف فنقاطعهم ونقاطعهم مقاطعة تامة . ونقاطعهم دائماً فمهما جاءت به هذه المقاطعة فإنا فى بلادنا وبين خيراتها المتدفقة لاشك أطول أناة وصبرًا .

لذلك نرجو سادتنا الوزراء السابقين وقد رأوا آثار مقابلاتهم وأحاديثهم التى لاتزال مكتومة غير معروفة للأمة أن يحتذوا بأمثال فضيلة الأستاذ مفتى الديار حين نشر على الناس حديثه وأن يبينوا لنا هل كانوا قد وقفوا من زائرهم ومحادثيهم موقف فضيلته حتى تطمئن الأمة على أن الخطة التى رسمتها الأمة تنفذ بإخلاص من جميع أبنائها . وكفى إيهامًا وغموضًا سمح لمكاتب الدايلى نيوز أن يقول أن الاتفاقية المنوى عملها بين إنكلترا ومصر هى كتلك الاتفاقيات التى عقدتها إنكلترا سابقا مع راجات الهند ولانظن أحداً يعتقد أن الأمة حين طلبها هذه الصراحة من دولة الرئيس الأسبق وزملائه ألا تريد أن يقف أبناؤها جميعاً معلنين جهارًا نهارًا أنهم فى صفها صف المقاطعة حتى تعترف إنكلترا

باستقلال مصر وتبلغ هذا الاعتراف للدول التى وقعت معاهدة الصلح أو وافقت عليها . بعد ذلك وبعد أن تكون حكومتنا المستقلة المسؤولة أمام هيئتنا النيابية التى تمثل الشعب تمثيلاً صحيحًا وعن طريق وزير خارجيتنا ومعتمدينا يمكن أن نتفاوض فى الاتفاق الذى يصح أو لا يصح عمله مع إنكلترا وربما كان الوزراء المتفاوضون اليوم من غير صفة خاصة مع لجنة معينة المهمة من قبل الحكومة الإنكليزية ولا يسمح بها التضامن الوزارى أن تخرج عن مهمتها إلا بقرار جديد يعلن من وزير خارجية إنكلترا بناء على أمر حكومة جلالة الملك . ربما كانوا هم الذين يتفاوضون يومئذ ولهم الصفة القانونية التى لا يناقشهم أحد فيها .

أما إلى ذلك اليوم فيجب على كل مصرى أن يبقى مع أمته ولعل اللّه بعد ذلك محدث أمره وناصر كلمة الحق على جبروت الباطل .

محمد حسين هيكل

نيات الإنكليز ومقاصدهم(*)

لسنا ندعى أن فى استطاعتنا معرفة حقيقة نيات الإنكليز ولكننا نظن أن فى مقدورنا أن نعرف اتجاه هذه النيات . وأما صعوبة معرفة مايرمى إليه الإنكليز فترجع إلى ماعرفوا به من زمن بعيد من الدقة فى المخادعة السياسية ومن القول بشئ مع قصد شئ آخر ومن أخذ الأشياء على غير ظاهرها كما أنك ترى رجال السياسة منهم يقولون شيئاً وتقول الصحافة المعتبرة لسان حال هؤلاء الرجال أنفسهم شيئا آخر . ثم هم لا يكرهون شيئاً أكثر من كراهتهم الصراحة فى السياسة . ولا أدل على ذلك من فشل الرئيس ولسن فى جعله مفاوضات الصلح علنية كما كان قد ذكر فى مبادئه .

على أن من الممكن دائمًا أن نعرف اتجاه النيات الإنكليزية فى كل مسألة معينة . وذلك أن الإنكليز قوم عباد مصلحة ودينهم السياسى أن الغاية تبرر الواسطة . وفكرة المصلحة عندهم هى المتسلطة على كل شئ . على نظاماتهم السياسية والاقتصادية والتعليمية . بل على المبادئ الفلسفية التى يقررها كبار كتابهم وفلاسفتهم . فهم يخضعون كل شئ فى الوجود لفكرة المصلحة . فالعاطفة والخلق والحق والعدل كلها فى نظرهم ألفاظ لامدلول لها فى ذاتها إلا بمقدار ماتخدم المصلحة . ويجب تكييفها على الطريقة التى تلائم المصلحة ويجب إكراهها على قبول مافيه المصلحة . فإن هى خرجت عن ذلك كانت مهما بلغ من جمالها خصمًا لدوداً تجب محاربته .

إذن ماهى المصلحة الإنكليزية بالنسبة للمسألة المصرية؟ يجب لحل هذه المسألة أن ننظر إلى ما تتكلفه إنكلترا فى الاحتفاظ بمركزها فى مصر وإلى ماتجنيه منها . ومتى وقفنا على الحال التى نتأكد فيها أن ماتجنيه يعادل أضعاف ماتتكلفه يكون ذلك هو المركز الذى تتخذه إنكلترا نهائياً فى مصر . ويجب لذلك أن ننظر إلى كل العوامل التى هى بطبيعتها أو بعمل إنكلترا نفسها بما يساعد إنكلترا كما يجب أن ننظر إلى كل العوامل المضادة لإنكلترا والتى لايرد الإنكليز تكبد التكاليف لمعارضتها . ومبلغ قوة كل هذه العوامل .

لانزاع فى أنه إذا استطاعت إنكلترا أن تبتلع مصر وتضمها إليها لقمة سائغة فلن يردها عن ذلك أحد ولن يثنيها عنه ثان . ولكن العوامل الدولية والمصالح العالمية المشتبكة فى مصر حالت دون ذلك فنزلت إنكلترا إلى الدرجة الثانية بعد الضم وهى درجة الحماية

---

* الأهرام : ١٩٢٠/٢/١٩

على اعتبار أن المصالح الدولية لايتنافى وجودها مع هذه الحماية . ولما كانت سياستها سياسة فرص كما قدمنا لم تنتظر أن يكون العالم فى سلام وطمأنينة لتستطيع كل دولة أن تنافسها على انفراد بل انتهزت فرصة الحرب وانشغال الدول بها وإيقاف الهيئة النيابية المصرية عن العمل وأعلنت هذه الحماية من تلقاء نفسها معتمدة على وداعة الشعب المصرى وسكينته مقتنعة أنه يوم يخرج من الحرب منهوكًا كما تخرج كل شعوب أوربا يود يومئذ الإخلاد إلى السكينة والقناعة بما تم والرضا من الغنيمة بالإياب وفعلاً خرجت شعوب أوربا كلها منهوكة لايفكر كل شعب منها إلا فى نفسه ولايهتم بأكثر من الاطمئنان إلى العيش فى طلب السلم ولذلك لم تناقش إنكلترا فيما فعلته من إعلان الحماية على مصر بل قبلت الأمل الذى وقع على علاته . ولكن الشعب المصرى الوديع خيب ظن الإنكليز فيه وقام كله رجلاً واحدًا محتجًا على هذه الحماية طالبًا الاستقلال التام .

وملأ هذا الشعب المجيد العالم كله بمطلبه وبالتظلم من الظلم الذى أوقعه العالم به . ففتح بعض أولئك المنهوكين عيونهم وهنالك سمعوا ورأوا هذا الشعب الوديع المعروف بالجد والمثابرة يثور ثائره لأنه احتقر واعتبر كمية مهملة وأضيف رغم مجده التاريخى ورغم معونته الحلفاء فى قضيتهم بكل قوته إلى الشعوب المتأخرة المتبربرة . كيف هذا . ولكن الإنكليز أعلنوا الأمم أن المصريين راضون عن الحماية . وتزايد دوى الصوت المصرى وهديره حتى انضم إليه هذا البعض ممن فتحوا أعينهم وبقى الباقون فى سباتهم لشدة ما أصابهم من الجهد والإعياء أثناء الحرب . أى أن كل من سمع الصوت المصرى وتبينه انضم إلى مصر لأنهم رأوها حقا وباخلاص تريد أن تكون من الشعوب الحرة العاملة لسعادة العالم .

رأى الإنكليز هذا ورأوا أن مركزهم المبنى على التحكم والجور ابتدأ يفتضح وذلك ليس فى مصلحتهم طبعًا . فبدأوا يفكرون فى طريقة تنجيهم من حكم العالم خصوصاً وهم يعلمون أنه إذا كان الذين استيقظوا فى جهات العالم المختلفة وانضموا لمصر لازال عددهم قليلاً فإن هذه اليقظة سرعان ما ستعم العالم وأنه سيضم كل واحد صوته إلى صوت المصريين فيصبح مركزهم أدق وأكثر حرجًا . لذلك رأوا المصريون ينفرون من اعتبارهم تحت الحماية الإنكليزية . قالوا فلنبحث عن كلمة غير كلمة الحماية علها ترضى المصريين . كذلك قال السير فالنتين شيرول وكذلك يفكر عدد غير قليل من الإنكليز .

ومعنى هذا عندهم أنا نحن الإنكليز يجب أن نمكر بالمصريين ونلعب بعقولهم فيكونون تحت الحماية بالفعل وإن لم تكن عنواناً للفصول التى تكتب عن مصر فى كتب الجغرافيا والقانون الدولى .

وهذه الفكرة هى نية الإنكليز الظاهرة لنا إلى الآن . فإنك لاتقرأ صحيفة من صحائفهم إلا تجدها موضوعة فيها بشكل من الأشكال . بل إن الأخبار التى تصلنا عن الساسة الإنكليز الذين يريدون حل المسألة على صورة ودية بين إنكلترا ومصر لاتخلو من مثل هذه الروح وإن كانت مخففة ومموهة بكل الألوان السياسية الجذابة الجميلة .

نخرج مما تقدم بفكرة لانزاع فيها . تلك هى أن مجهوداتنا نحن المصريين هى التى نبهت ذهن من استيقظ لسياسة العالم من أهل الأمم الأخرى إلى الظلم الذى حل بنا وأن هذه المجهودات أيضاً هى التى أظهرت للإنكليز أنهم لايستطيعون حكمنا على كره منا إلا إذا استمر حكم السيف والنار وهذا ما لا قبل لهم به . وهى هذه المجهودات التى نقلت حالتنا السياسية من بلاغ اللورد اللنبى بشدته وجبروته إلى بلاغ اللورد ملنر بزخرفه وتزويقه . وهى هذه المجهودات كلها التى غيرت عقيدة اللورد كرزون فينا وجعلته بعد أن كان يقرر أن حركتنا حركة همجية قائمة على السلب والنهب يعود فيعترف أنا قوم راقون أصحاب تاريخ مجيد وآداب عالية . وهى هذه المجهودات التى نقلت الإنكليز من القول بالحماية ولو بقوة السيف إلى الاتفاق الودى الذى يوفق بين أمانى المصريين ومصالح الإنكليز وحقوق الأجانب .

ولكن هذه المجهودات لم تصل بعد إلى الغاية التى وجهتها الأمة لها ويظهر أنا ربما نضطر للاستمرار زمناً غير قليل للالتجاء إلى مجهودات أخرى . فإن الإنكليز كما قدمنا يريدون المكر بنا فيجب علينا أن نكون على تمام الحيطة والحذر حتى لايضحك الناس من بساطتنا السياسية يوم نظن نحن أن قد بلغنا قمة الغاية المرجوة .

ولا أدل على قصدهم المكر من سيرهم فى هذا الوقت العصيب بكل نشاط وجد فى مسألة مشروع رى السودان . فلو أنهم قوم على شئ من حسن النية وسلامة القصد لأوقفوا كل عمل قد يكون فيه أخذ ورد فيما يتعلق بمصالح مصر حتى يتم الاتفاق بينهم وبينها إن أمكن . وبعد ذلك وعلى نور الاتفاق الذى يتم يمكن بحث مايجوز ومالا يجوز القيام به من أعمال .

كذلك جعلهم اللجنة المنتدبة لفحص المشروع المذكور إنكليزية الصبغة تدل على نيتهم وعلى عدم إخلاص طويتهم فيما يقولون به من إمكان الاتفاق بينهم وبيننا .

ويدل على قصدهم المكر أيضاً تمويه جرائدهم على المصريين بما يفهم منه الإرهاب والتخويف مع علم الإنكليز أنفسهم أن المصريين إذا كانوا قد اطمأنوا اليوم إلى الحياة الهادئة نوعاً ما فما ذلك إلا لأنهم يقولون أن الأولى بعد بلاغ اللورد ملنر ورسالة معالى سعد زغلول باشا وأقوال من يقابلهم اللورد وما ينقلونه من الأحاديث عنه وميله إلى الاتفاق أن تنتظر الأمة مهما كان عندها من سوء الظن – وسوء الظن فطنة – حتى نرى إلى أى حد يكون المكر . فان أخطأ ظنها هذه المرة وصدق الإنكليز وعدهم قبلت صداقتهم وإلا فهى عند موقفها وعند مطلبها الذى لاتنزل عنه مهما اقتضى الوصول اليه– مطلب الاستقلال التام .

يدل على قصد المكر أيضاً تناقض الأقوال والأفعال . فكم قرأنا فى عدد واحد من أى جريدة من الجرائد المصرية نقد الكتاب الإنكليز أنفسهم تزايد عدد الموظفين الإنكليز فى مصر وتعيين عدد كبير من هؤلاء الموظفين فى المصالح المختلفة . وكم قرأنا أنهم يريدون بقاء مركز مصر المالى ثابتاً ثم رأينا أوراق البنكنوت تتزايد ملايين وملايين ولاضمان لها إلا سندات الحرب الإنكليزية . وكم نقرأ فى الجرائد والمجلات الإنكليزية المقالات المطولة عن إفلاس أورباً وعن توقع الخراب لأمم كثيرة فى القريب العاجل . وكم رأينا من مثل هذه المتناقضات بين القول والعمل مما يزعزع أركان الطمأنينة الثابتة .

ولكن هذه النيات لايمكن إلا أن تزيد المصريين يقظة وحرصاً على التمسك باستقلالهم وبمصالحهم الحيوية التى يمكن أن تمس هذا الاستقلال الذى ينتظرونه قريباً والذى هم على يقين من أن مجهوداتهم وحوادث العالم العامة ستؤدى إليه حتمًا مما يطمئن الناس فيه على هذه النيات الحسنة . أما الألفاظ المعسولة وحدها فلا يمكن أن تغير عقيدة أحد أو أن تصرف الأمة قيد أنملة عن عقيدتها .

محمد حسين هيكل المحامى

بأى روح نبحث المعاهدة(*)

فى أوائل الاسبوع القادم يصل إلينا حضرات مندوبى الوفد يحملون مشروع المعاهدة التى حصلت المناقشة بشأنها بين ممثلى مصر ومندوبى الحكومة الإنكليزية ويحملون إلينا كذلك تفاصيل ماقابلوه من يوم مغادرتهم مصر إلى يومنا الحاضر ويفصلون لنا بنوع خاص الأميال التى أبدتها لجنة ملنر أثناء المناقشة والمباحثة فتتسع لنا بذلك دائرة العلم وينفسح أمامنا مجال الحكم . وإذا كان الرأى العام والصحافة معه يستحقان كل حمد وإعجاب على ما أبدياه من الحزم فى مقابلة الأخبار التى جاءت عن المعاهدة نقلاً عن التيمس ومكاتبى الجرائد المصرية وبالأخص صديقنا مكاتب الأهرام فإنا ننتظر منهما هذا الحزم مضاعفاً بعد وصول حضرات مندوبى الوفد وعرضهم مالديهم من المعلومات على من يريد الوقوف عليها وإبداء الرأى فيها .

والحزم يومئذ ألزم لنا منه اليوم ألف مرة . فحزم اليوم صبر وثبات وعدم تسرع فى إبداء الرأى قبل الوقوف على الخبر اليقين . أما حزم الغد فأناة وتفكير طويلين دقيقين شاملين لمجموع المشروع ولتفاصيله منصبين على شكله وموضوعه معنيين بالألفاظ عنايتهما بالمعانى . ولايقولن أحد أن هذا رأى مبدأى يعقبه استشارة جمعية وطنية لها الحق فى القبول أو الرفض فلا يستحق كل هذا الاهتمام . فإنما هذا الرأى طريق وخطة ترسم لممثلى الأمة فإن رأوا ما يشجعهم على قبول السير فى سبيلهم إلى غايته كان من الصعب بعد ذلك – ما لم تطرأ ظروف استثنائية – خاصة أن نرفض ما قاموا بعمله . وهذه إنكلترا وفرنسا وإيطاليا بل ألمانيا وغيرها من الأمم أمامنا قام مندوبوها أمام مؤتمر الصلح بالدفاع عن مصالحها وعملوا كل جهدهم وليكونوا على اتصال دائم بأميال الرأى العام فى بلادهم وغيروا اتجاهاتهم حسب هذه الأميال فكانت النتيجة أن وافقت مجالس هذه البلاد النيابية كلها على المعاهدة على ما بها من إخفاق بعض آمال لهذه الأمم كانت ترجو أن تحققها ولكن تضارب مصالح البعض منها مع البعض الأخر لم يسمح لها أن تتحقق .

ولم يفشل الرئيس ولسن فى كسب مصادقة مجلس الشيوخ على المعاهدة التى وقعها إلا لأنه أبى أن يكون دائم الاتصال بالأحزاب المختلفة فى أمريكا واقتصر على حزبه هو

---

* الأهرام : ١٩٢٠/٩/٢

حتى لامه على ذلك الكتاب السياسيون غير مرة فلم يرعوى وكانت النتيجة أن رفضت المعاهدة .

فعودة مندوبي الوفد إلى البلاد بعد غيابهم عنها الشهور العديدة لقصد الاتصال بما عليه الرأى العام المصرى وبميله الخاص نحو الاتفاق الذى حصلت المناقشة فيه بين الوفد ولجنة ملنر - يجب أن يقابل من الأمة مع الترحيب بالحزم ومع السرور بالروية والأناة . والأعضاء المحترمون لاشك سيقدمون لكل الهيآت معلومات وافية ومفصلة عما يريدون أخذ رأيهم فيه ويمهلونهم الكفاية من الوقت لتكوين الرأى الناضج الذى يعبر عن دخيلة نفس صاحبه ودخيلة نفس عدد عظيم من المصريين معه .

وإنا نعتقد أن النتيجة التى وصل إليها البحث بين الوفد ولجنة ملنر إنما أمكن الوصول إليها بعد أن اقتنع الطرفان أن الإخلاص وحسن الإرادة والمودة وقصد العدل هى وحدها الوسيلة لحل المشكلة بين مصر وبريطانيا . ولقد قامت مصر عند ما تألف الوفد تطالب بحقها على هذه الطريقة فلم تسمح ظروف الوقت بالسير على نهجها وحلت المشادة محل الملاينة والقوة محل المودة والإرهاب محل حسن الإرادة ففشلت كل هذه السياسات وثبت أنها سياسات خرقاء لاتؤدى إلى نتيجة ولاتوصل لحل . وأخيرًا عاد الطرفان إلى نقطة البداية التى أردنا أن يصدر عنها فأمكن أن يسيرا فى الطريق شوطاً طويلاً . وإذا كان معالى رئيس الوفد يخبرنا إنه لم يصل إلى كل الغاية التى وكل فى الوصول إليها فلاشك فى أنه قطع أشقه إليها . وإنا نعتقد أنه متى أظهرت الأمة المصرية ماينتظر منها من حزم وثبات فى الموقف الذى تقفه بعد أيام وبرهنت على أنها مع تشبثها بحقها فهى إنما تبحث مع إنكلترا فى ذلك بروح المسالمة وحب الوصول لأعدل الحلول التى ترضى الطرفين وأنها ترجو أن تنتصر البلدين جميعًا على شهواتهما لتسيرا دائماً صديقتين كما انتصرتا على العدو المشترك بتبادل الإخلاص فيما بينهما . نقول إنا نعتقد أنه متى أظهرت الأمة المصرية ذلك فإن إنكلترا التى أعلنت فى معاملتها لمصر روح الوداد ستستمر حتما فى هذا الطريق وستجيب مصر إلى مطالبها العادلة كما إن مصر متى اقتنعت بمصالح إنكلترا الحيوية التى لاسبيل للاستغناء عنها فهى الأخرى لاترفض بعد اعتراف إنجلترا باستقلالها أن تتعاهد معها على صيانة هذه المصالح بالطريقة التى يرتضيها الطرفان .

فروح المودة والإخلاص هى إذن الروح التى يجب أن ننظر بها للمعاهدة . لقد طالبنا العالم وإنكلترا بحقنا الطبيعى فى الاستقلال بناء على أنا اشتركنا مع الحلفاء فى قضية العدل التى حاربوا من أجلها . وأخيرًا لم يسع إنكلترا إلا الاعتراف بحقنا فيما نطلب ولكنها رأت أن تطلب منا كأمة صديقة أن نسمح لها بالمحافظة على مصالحها من غير مساس بهذا الاستقلال . وعرضت علينا مانراه لازماً للمحافظة على هذه المصالح . فعلينا أن نبحث بإخلاص فى قيمة هذه المصالح وفيما إذا كانت محافظة إنكلترا عليها لاتمس استقلالنا . وأن نبحث ذلك بحث أمة صديقة . فإذا أبدت إنكلترا ماننتظره منها من روح التسامح والعدالة كان ذلك مايطلبه العالم منها بالنسبة لأمة أعانتها فى حرب الحياة والموت . ولا نظن إنكلترا فاعلة غير ذلك .

فالحزم والثبات والمودة والإخلاص صفات واجبة كلها لمن يريد النظر فى المعاهدة حين وقوفه على التفاصيل الخاصة بها . أما إذا كون إنسان رأيه فجاء غير ناضج ومبنياً على عقيدة سابقة فإنه فى اعتقادنا يكون قد ضل سواء السبيل . . وسواء كان هذا الاندفاع فى تحبيذ الاتفاق أو رده فإنه يضر أكثر مما ينفع . ويضر حتى ولو كان مصيباً فى اتجاهه .

نقول يضر حتى ولو كان مصيباً فى اتجاهه لأن المعاهدة تحتوى تفاصيل شتى ونقطاً فى غاية الدقة وعبارات تستوقف النظر سواء لصالح مصر أو ضدها فالعقيدة المكونة للاتفاق أو عليه تحول دون الوقوف عند هذه الدقائق وبحثها بالاستيفاء الذى تستوجبه وقد تضيع لمصر أو عليها حقوقاً فى إضاعتها الجريمة التى لا تغتفر . أما النظر الحازم بروح المودة فيتضمن كل حق لنا وكل مسالمة مع من يمد لنا يد السلم مادام هذا الحق لايمس بشيء .

ومتى تذرعنا بالحزم والثبات والمودة فلن يكون إلا أن نصل إلى حقنا كاملاً ويكون العالم لنا فى الوصول إليه نعم المعين ونعم النصير .

محمد حسين هيكل

ما يطلب اليوم من الأمة
بشأن الاتفاق(*)

ينشر الوفد اليوم بياناً بالطريقة التى سيتبعها فى استشارة الأمة ومعه مشروع الاتفاق الذى أرسل به أخيراً لورد ملنر إلى هيئة الوفد المحترمة فى لندره . ولا نعلم إلى الآن بطريق القطع ما إذا كان نص المشروع هو الذى سينشر أو أن اللجنة ستكتفى بإرسال ملخص منه للصحف . على أنا نعتقد أن نشر نص المشروع أصوب كثيرًا لأن الأمة تريد أن تقف على حقيقة المسائل حتى تقدر كل شئ قدره وحتى تكون أميالها مبنية على أساس متين . واعتقادنا هذا يحملنا على الظن بانه سيتفق حتمًا مع ما تفعله هيئة الوفد ولجنته فى مصر .

وطريقة الاستشارة كما فهمنا من بيان معالى رئيس الوفد ومن تصريحات بعض أعضائه ستكون خاصة بالهيئات المكونة والجماعات صاحبة الرأى . على أن ذلك ليس معناه حرمان من سوى هذه الهيئات والجماعات من إبداء رأيه فإن مرسلى الوفد يريدون لاشك الاطلاع على أميال جميع العناصر المكونة للأمة جماعية وفردية حتى يتكون عندهم رأى صحيح بميل الأمة وما إذا كانت مستعدة لتلقى مشروع الاتفاق مع إنكلترا بالقبول أو أنها تظن كل مشروع من هذا القبيل غير متفق مع أمنيتها فهى ترفضه من أساسه . فإذا رأوا الأمة ميالة للقبول سافروا لإنجاز مهمتهم بعد أن تتخذ الحكومتان المصرية والإنكليزية الإجراءات اللازمة بهذا الشأن وإلا أوقفوا المفاوضة مع إنكلترا .

فالمطلوب اليوم إذن من الأمة ليس هو القطع برأى فى النقط المعروضة عليها ولكن بإظهار الميل للاتفاق أو لعدم الاتفاق . وفى حالة ما إذا كانت لاترى ما يمنع الاتفاق مع إنكلترا فهل هى ميالة أن تقبل مشروع لجنة ملنر كما هو أو إنها تريد إدخال تعديلات عليه . وماهو الأساس من هذه التعديلات الذى يعتبر شرطاً لازماً لا يمكن الاتفاق بدونه وماهو الثانوى الذى يمكن الأخذ والرد فيه . وهل عند ذوى الرأى ملاحظات فى التفصيلات يرونها لازمة حتى يحلها الوفد محل الاعتبار إذا وصل لتحرير المعاهدة . وهل لديهم مسائل أخرى لم ينص عليها المشروع المعروض يريدون أن تفصل المعاهدة فيها

---

* الأهرام : ١٩٢٠/٩/١١

ويعتبرون من الخطأ تأخيرها . وإظهار الميل هذا يكون بما تبديه الهيئات والجماعات والأفراد من الملاحظات فى قراراتهم التى يتخذونها أو تقاريرهم التى يضعونها أو مقالاتهم التى يكتبونها فى الصحف أو فى مناقشاتهم مع أفراد المرسلين من الوفد . ومتى تكونت عند المرسلين عدة من هذه القرارات والتقارير والمقالات والأحاديث والخطابات الخاصة استطاعوا أن يعرفوا ميل الأمة وأن يقدروا الطريق الذى يسيرون عليه والخطة التى يتبعونها لإتمام مهمتهم .

يكون على ذلك مثل فاحش الخطأ الظن أنه يطلب اليوم من الأمة أن تبدى رأيها فى مشروع اتفاق معروض عليها لتقول فيه قولها الأخير فذلك إنما يكون حين يتم تحرير الاتفاق وتوقيعه بين الحكومتين المصرية والإنكليزية وعرضه فى مصر على الجمعية الوطنية التى تنتخب بعد وضع قانونها لإبداء رأى نهائي فى المعاهدة ولوضع قانون نظامى لمصر وفى إنكلترا على البرلمان الإنكليزى . أما إلى ذلك اليوم فالمسألة المطروحة هى معرفة اتجاه آراء الأمة وأميالها بشأن الاتفاق وأساساته .

وإنما دعا الوفد لسلوك هذا المسلك الذى لم تر لجنة ملنر محلاً لسلوكه فى إنكلترا أن هيئة البرلمان هناك مكونة حاضرة وأن اللجنة تستطيع أن تقف على رأى أغلبية أعضاء البرلمان بالوقوف على رأى رؤساء الأحزاب وقادة الرأى فيه . فمتى آنست منهم موافقة سارت فى طريقها إلى النهاية . أما فى مصر فالجمعية الوطنية لم تنتخب بعد والهيئات المنتخبة لاتمثل الأمة فى أمورها السياسية لأن قانون تكوينها كان يمنع ذلك عليها فلا سبيل لمعرفة أميال الأمة إلا بانتهاج الطريق الذى انتهجه الوفد الذى تعتبره الأمة صاحب القول الأخير فى الاستمرار فى المفاوضات إلى حين وضع القواعد الرسمية لها وإلى حين انتخاب الجمعية الوطنية التى تمثل الأمة تمثيلاً قانونيًا ويومئذ تنتقل كل سلطة ليدها ويكون القول الفصل لها .

ربما قيل أنه إذا صح أن يطلب من الأمة إبداء ميلها إلا أنه يجب على الأمة أن تبدى هذا الميل بقبول مشروع اللورد ملنر كله أو رفضه كله ولكنها تعتبر هذا الاعتراض غير وجيه لأن المشروع فضلاً عن إشارته إلى بعض المسائل وإلى حلها إجمالاً فإن فيه مسائل تعتبر رئيسية ومسائل دون الرئيسية . كما أن هناك تفاصيل شتى لم يذكر عنها المشروع شيئاً وربما اعتبرتها الأمة من الأهمية بمكان عظيم . كذلك ربما يصح قبول شرط مع تقييده

أو تعديله . فقسر الأمة على أن تقول إنى قبلت إطلاقاً أو رفضت إطلاقًا قسر لامحل له خصوصاً وأن المسألة ليست مسألة تحكم منتصر فى مغلوب ولكنها مداولة بين أمتين كانتا بالأمس جارتين فى حرب ضروس تناصران مبدأ واحدًا فمن إهانة إحدى الأمتين الزعم بأنها تملى شروطها على الأخرى ولو كانت العدالة تقتضى تعديل هذه الشروط وتحويرها اعتماداً على قوتها وعلى عدم تكافؤ الأخرى وإياها فى القوة . ومادامت الأمتان قد بدأتا بحل المشكلة بطريق المودة والمجاملة وقبلتا أساس استقلال مصر التام مع ضمانة مصر المستقلة للمصالح الإنكليزية عندها فلن يكون عدم النجاح فى الوصول إلى حل إلا نتيجة شهوة طرف من الطرفين . ونحسب التغلب على الشهوات أول ماتقضى به الحكمة . ومادامت المجاملة والمودة هى القائمة بين الطرفين ومادام القائمون بالمفاوضة حكمان ومادامت فكرة العدالة هى الأساس والعالم شهيد على مايجرى فمحال أن يرفض طلب عادل وصعب أن لايصل الطرفان إلى حل المسألة .

متى تقرر ذلك كان من واجب كل هيئة وكل جماعة يعرض عليها المشروع بل كان من واجب كل مصرى أن يفكر طويلاً وأن يحلل تحليلاً دقيقًا كل بند من بنود المشروع وكل فقرة من فقراته وكل لفظ ذى مدلول خاص من الألفاظ الموجودة فيه وأن يبحث الملحقات التى ستضم للمشروع كاتفاقية السودان وكالنظام الجديد الخاص بالمحاكم المختلطة وأن ينظر إذا لم يكن المشروع قد ترك شيئاً يصح النص عليه وأن يثبت التعديلات التى يراها وأن يبين ما كان منها جوهريًا لاسبيل لتركه وما كان محلاً للمناقشة وأن يضع كل ملاحظاته حتى تتكون لدى اللجنة الحجج اللازمة التى تعرف منها ماتريد الأمة لنفسها .

ويومئذ يكون الوفد قوياً برأى الأمة فى كل مايريد . وإنى على يقين أن ما أظهرته الأمة دائماً من التماسك والقوة والإيمان بحقها وحبها الوصول إليه بالطرق العادلة وإباءها التنازل عنه أو السكوت عليه - ضمين أن يصل بنا إلى مانرجوه . ولانحسب إنكلترا تتردد فى السير إلى نهاية الطريق الذى بدأت سلوكه بمعونة الوفد المصرى الحكيم فإنها تعلم علم اليقين أن كسب صداقة الأمم غنم تسعى إليه كل أمة حكيمة وإن محالاً أن تحكم أمة على غير رغبتها .

محمد حسين هيكل

قواعد الاتفاق(*)

تنشر الصحف اليوم مايصل إليها من الآراء بشان مشروع الاتفاق سواء لمن يقبلونه أو لمن يرفضونه حتى يتبين ميل الأمة وحتى يزن الوفد المركز الذى أصبحنا فيه ويقدر ما إذا كان للاستمرار فى العمل مع الإنكليز محل . وقد رأينا قوماً أسرعوا القول برفض المشروع منهم أصحاب السمو الأمراء الذين نشروا بلاغهم فى الصحف كما رأينا قوماً تهافتوا على القبول تهافتاً . ونحن نرى فى الرفض أو فى القبول على هذه الصفة تسرعاً بما يكاد يكون طيشاً لايصدر إلا عن شاب فى حماس الشباب أو عن رجل انفعالى سريع التأثر سريع إلى الحكم ولكنه سريع أيضاً إلى بعض الحكم الذى أصدره فحكمه لذلك ليس حجة يقتدى بها أحد .

ليس مطلوبا اليوم من الأمة أن تبدى حكمها قاطعاً فى شرائط وبنود ونصوص اتفاق تم عقده بين مصر وإنكلترا فإن ذلك لم يحصل بعد ولكن المطلوب منها أن تقول إذا كانت لاترى مانعاً من استمرار الوفد فى سبيل إتمام الاتفاق على القواعد التى حررتها لجنة اللورد ملنر بعد المناقشات والمفاوضات التى حصلت بينهما لتعرض نتيجة ذلك على جمعية وطنية منتخبة من الأمة على قواعد ديمقراطية متينة ولكل من يبدى الميل إلى الاستمرار حتى إتمام العقد أن يحتفظ برأيه النهائى إلى يوم الانتخابات فيسعى بعد درس المعاهدة لانتخاب من يمثل رأيه . وحينئذ تكون كلمة الجمعية الوطنية هى العليا وهى الأخيرة .

نحن لاننازع مطلقاً فى أن بعض القواعد التى وردت فى مشروع الاتفاق لاتتفق مع آمال الأمة ورغائبها . ولا ننازع أيضاً فى أن من الواجب تخفيف هذه القواعد إذا استحالت إزالتها . ومن الواجب كذلك إضافة بعض نصوص لمصلحة مصر يصعب قبول المعاهدة بدونها . ولا ننازع فى أن لكل مصرى بعد تحرير العقد بين الحكومتين المصرية والإنكليزية أن لايقر المعاهدة إذا لم يجد رغائبه محققة فيها . ولكننا نعتقد أن القول بعدم استمرار الوفد لإتمام الاتفاق المراد عقده مع تبيان الرغائب التى ترجو الأمة تحقيقها فى المحالفة الودية التى تعقد بيننا وبين الإنكليز قول لايصدر إلا ممن لايهتم كثيراً بمصالح مجموع الأمة اعتماداً على أن مركزه ومصالحه الذاتية مضمونة مكفولة أو لأن مصالحه تافهة لاتستحق العناية .

---

* الأهرام : ١٩٢٠/٩/٢٥

وإنه يعتقد أن فى مقدور الوفد تحقيق رغائب الأمة مادام حائزًا لثقتها وما دامت الأمة متضامنة قوية فى تضامنها مؤمنة بحقها مصممة أن تصل إليه فليس بعزيز على رجال تلتف حولهم ملايين سكان القطر معضدين ومناصرين ويريدون معهم الاتفاق والتحالف مع إنكلترا على أساس استقلالهم التام وضمان المصالح التى لاتمس هذا الاستقلال التام وليس بعزيز عليهم أن يزيلوا من نفس إنكلترا هذا الحذر وأن يفهموها حال تحرير المعاهدة بأن النخوة المصرية تأبى فكرة الدسيسة أو الشر لمن كان صريحًا مخلصًا وأنه لذلك لامحل للقيود التى يمكن وضعها بدافع هذا الحذر كما أنه لامفر من وضع النصوص التى تزيل كل لبس وإبهام . فإذا تحققت رغائب الأمة على هذا النحو كان الأمل كبيراً جداً فى قبول الجمعية الوطنية المنتخبة على قواعد ديمقراطية صحيحة للمعاهدة التى توقع بين الحكومتين .

ويجب أن نفهم أن قيمة الاتفاق الذى يتم بين مصر وإنكلترا ليس فقط فى الشروط أن توضع فيه ولكن فى تنفيذ تلك الشروط . وأول خطوة من خطوات هذا التنفيذ هو تحرير المعاهدة . فليس هناك من ينكر أن من بين القواعد التى عرضت على الأمة قواعد مرسلة وأخرى مبهمة وغيرها موضوعة فى قالب يحتمل أكثر من معنى واحد . وهذه القواعد المرسلة والمبهمة ونحوها يمكن عند التحرير أن توضع بطريقة تجعل القيود التى وردت على استقلالنا الكامل طفيفة لاتمسه فى شئ كما يمكن أن تحور كذلك فتكون حملاً ثقيلاً ينوء به الاستقلال . خذ مثلاً ما إذا اتفق على أن تكون النقطة العسكرية على مسافة شرقى قناة السويس بحيث لايمس حياد القناة الدولى وما إذا كانت هذه النقطة معسكرًا داخل البلاد . وخذ مثلاً أيضا مسألة تعليق التنفيذ على مصادقة الدول وعما إذا كانت روسيا وهى إحدى الدول صاحبة الامتياز أن تدخل ضمن هذا الشرط وما إذا كنا نبقى فى حالتنا المبهمة لمجرد شهوة أو مصلحة دولة لاعلاقة لها بالاتفاق . فالتحرير الذى هو أول خطوات التنفيذ يجب أن يكون موضع عناية كبرى ويجب مع ثقة الأمة التامة بالوفد أن تبدى إليه رغائبها حتى يضعها موضع النظر فى هذه الخطوة الخطيرة الأولى .

وإذا تم الاتفاق وقبلته الجمعية الوطنية ودخل فى دور التنفيذ كان تنفيذه رهن إرادة مصر أكثر من أن يكون رهن إرادة أى أمة سواها . لأن مصر المستقلة التى تعرف كيف تحترم عهودها وعقودها تعرف أيضا كيف تحترم حقوقها ولا تتسامح فى شئ منها وتصونها الصيانة الواجبة . وتعرف أكثر من هذا وذلك أن بين الصديقين أو الحليفين حقوقاً وواجبات غير مكتوبة ولكنها واجبة الاحترام من الطرفين وإنها كانت قد استطاعت فى الماضى حين لم يكن سلطان الشعب إلا وهمًا يتقدم به الحكام حين الحاجة إليه ويهملونه بل ويدوسونه إذا اقتضت مصالحهم ذلك . إذا كانت قد استطاعت يومئذ بأن تناضل السنين الطوال عن حقوقها رغم مركز محفوف بالمخاطر لم يكن لها ذنب فى وجوده فإنها غدًا وهى الدولة الديمقراطية التى يعلو فيها سلطان الشعب على كل سلطان ستكون أشد ما يكون احتفاظًا بأداء ما عليها واقتضاء مالها ومجاملة الصديق الودود المجامل .

على ذلك فليسر الوفد معززًا بقوة اللّه وبقوة الشعب وبثقة الأمة التامة فى طريقه وليعمل حين تحرير المعاهدة على تحقيق الرغائب التى تقدمها الأمة إليه . وغداً تقرر الجمعية الوطنية المنتخبة انتخاباً عاماً من كل طبقات الأمة قيمة ما عمل وتعطى قرارها النهائى شاكرة للوفد على كل حال جهاده وإخلاصه . وإنا لعلى تمام الثقة أن تبادل الإخلاص بين ممثلى الأمتين الإنكليزية والمصرية كفيل أن يصل إلى حل ترضاه الأمتان .

محمد حسين هيكل

الانتخابات المقبلة(*)

- ٦ -

الاتفاق المصرى الإنكليزى

إن الذين يقطعون برأى فى الاتفاق المراد عقده بين مصر وإنكلترا سواء كان هذا الرأى بالقبول أو بالرفض يتقدمون الحوادث بشكل يبعث إما على الظنة وإما على القطع بأنهم لا يعلمون مايريدون . وهم أكثر من هذا يعبثون برأى الأمة عبثاً يجعلها فى حل من أن لاترتاح إليهم وأن ترى وراء كل سطر مما خطته أيديهم غاية ليس من شأنها هى أن تفتش عنها لأن رأيها الذى تحتفظ به إلى النهاية أعلى وأسمى بكثير من أن يعنى بالغايات الخاصة . ولن يكون من وراء عبثهم هذا إلا أن يعود عليهم آخر الأمر وبالاً ونكالاً .

وإنا لا ندرى حقيقة ما الذى يقصد به من الحملة الحاضرة بين طرفين من أبناء هذه الأمة . فماذا يريد من يقول أنى أرفض الاتفاق . وماذا يريد من يقول أنى أقبله؟ أين هذا الاتفاق؟ هل هى تلك القواعد والأساسات التى عرضت على الأمة فى شهر سبتمبر الماضى؟ ولكن الأمة أبدت عن هذه الأساسات ميولها وغاياتها . وها نحن فوق ذلك نسمع أن الدول الأجنبية ذوات المصالح فى الامتيازات وفى الدين تعارض الفقرات التى جاءت فى القواعد المذكورة خاصة بالامتيازات وبالدين . وفضلاً عن هذا وذاك فإن الوفد القائم بالمفاوضة لم يقبل العودة إليها من غير أن يطرح تحفظات الأمة وغاياتها ورغباتها موضع البحث . فإذا صح أن ستؤدى المفاوضة إلى اتفاق فسيكون اتفاقًا جديدًا فيه روح من قواعد ملنر التى عرضت فى سبتمبر وفيه تحفظات الأمة المصرية وفيه أميال وآراء الأمم ذوات المصالح . ويومئذ يحرر هذا الاتفاق بصفة نهائية تمضى من كل من الحكومتين المصرية والإنكليزية . يومئذ تنتخب الأمة جمعيتها الوطنية لتبدى رأيها فى هذا الاتفاق الجديد قبولاً أو رفضًا .

أما إن أدت المفاوضة إلى غير اتفاق أو رفضت الجمعية الوطنية الاتفاق بعد عرضه عليها ودرسها إياه فإن مركزنا يكون ثابتاً لم يتزعزع ولم يتغير . وأما إن قبلته الجمعية فيومئذ يكون البحث فى دور التنفيذ .

---

* الأهرام : ١٩٢٠/١١/٥

فإذا كان ذلك هو ما لابد أن سيكون فما معنى هذه الضجة وتلك الجلبة القائمة اليوم بين كتابنا الأفاضل . ألا فليعلموا أن وحدة الأمة لا يمكن أن يمسها كل هذا الصياح والعويل . والأمة اليوم فى طمأنينتها العظيمة تنظر إلى المستقبل بنفس راضية مطمئنة لأنها تعلم أن تصريف المستقبل بيدها هى لا بيد بعض أفراد لو اتبعتهم لما اهتدت اهتداءها حين اتباعها فطرتها القوية السليمة السائرة فى الطريق المعتدل الذى اختطته هى لنفسها بيد القدر . وليعلموا أنها تذرهم اليوم وما يكتبون لأنها فى ساعة هدنة لا هم لها فيها إلا أن تستريح استعداداً لساعة العمل وأن تمضى وقت راحتها هذا باسمة ساخرة من كل الهذيانات التى تدور حولها . ثم فليعلموا أنه متى حانت ساعة العمل فلن تكون الأمة إلا قلباً واحدًا تمر به كرات الحياة فما كان منها قوياً صالحاً استعاد دورته وما كان فاسداً ضعيفاً انتبذ نبذ النواة . ويومئذ تعلو كلمة الحق ناطقة بإرادة الأمة . والأمة لا تنطق عن الهوى .

على ذلك فخير للكاتبين أن لايكثروا من اللغط فيما لاجدوى له ولا فائدة وأن يتجهوا بنفوسهم صوب المستقبل يفتشون فيه عما يمكن أن يكون وليكونوا بذلك طلائع للأمة يبينون لها بقدر ما يصل إليه مجهود كل منهم ومجهودهم مجتمعاً ماقد يغشى الجو من السحب أو يكون فى الأرض من مفاوز ومخاطر فذلك هو الحمل الملقى على عاتقهم . صحيح أنه يحتاج مجهودًا عظيمًا لايحتاجه ولايحتاج جزء منه هذا النضال القلمى الذى لايرمى لغاية ولا يمكن أن يصيب غرضًا . ولكن هذا المجهود العظيم واقع على أكتافهم ولايفيد تنصلهم منه إلا التنصل من خدمة الأمة والسعى وراء مصالحهم الخاصة فى الوقت الذى يجب أن تفنى فيه كل مصلحة فى جنب مصلحة الوطن .

نقول خير أن يمدوا بنظرهم للمستقبل . وليس ما نشر كل ما تصل إليه أبحاثهم وتفكيراتهم فقد يكون فى ذلك إشغال للأمة بأشياء لم يأت الوقت بعد لتأخذ فيها رأيًا . ولكن المحتوم أن يقلبوا كل مسألة يصلون إليها على مختلف وجوهها وأن يدرسوها درساً دقيقاً نافعاً مبنياً على البحث والتمحيص لا على مجرد السفسطة السطحية التى قد تدفع إليها دوافع ساعة فإذا راجع الإنسان نفسه وزاد فى التفكير والبحث رأى الحق فى الرجوع إلى غير هذا الرأى ثم تأخذه الأنفة الكاذبة أن يعود عما نشره فيستمر بعد ذلك فى مناصرة الضلال على علم فيكون من الخاسرين .

وما أكثر مواضع البحث لمن أراده وما أدق كل موضع منها . إنا نعرف جميعاً أن سيكون على جمعيتنا الوطنية صاحبة القول الفصل فى الاتفاق المصرى الإنكليزى الذى لم يحدد بعد أن تضع دستور البلاد ونظام الحكم فيها فهل فكر أحد من سادتنا الكتاب - ولو لنفسه - فيما يجب أن يكون هذا النظام وذلك الدستور ووضع تفصيلات ذلك أمام نظره وبحثها وقلبها وقارن ما يريده بما وضع من الأنظمة فى غير هذه البلاد فى المائة سنة الماضية ونتائج هذه الأنظمة وما صلح منها وما أفلس وسبب الصلاحية وسبب الإفلاس ووازن بين تلك الأمم وبين مصر وجاهد ليستنتج لنفسه رأيًا حرًا إذا جاءت الساعة لم يكن كل ما عنده أقوال ليست أكثر من الأقوال التى تثيرها المعارضة الحاضرة قيمة ووزنًا .

ثم هل تراهم ألقوا نظرة على الحال الاقتصادية الحاضرة فى البلاد وما يخفيه السكون الظاهر من فوران قد يخشى منه لما يظهر اليوم من أعلامه ومظاهره وأجهدوا أنفسهم ولو بعض الإجهاد للبحث فى علاج هذا الحال حتى لايكون فى تركها ما يعرض البلاد إلى المجاعة أو إلى الخطر .

أم تراهم فكروا فى النظم العلمية ومايجب لها وما هى صلتها أو عدم صلتها بالنظم الحكومية والزمنية .

أم تراهم قلبوا غير ذلك من المسائل الكثيرة التى يستوعب البحث فيها لامقالات تنشر ولكن أياماً طوالا تقضى فى دراسة مجلدات وبحث إحصائيات وتفكير دقيق عميق .

بل تراهم تركوا ذلك كله وانبروا فى ميدان المهاترة الصحفية وكل منهم يريد أن يكون المبرز فى الطعن على أخيه والنيل من ابن أمته .

كلا ياسادتنا الكتاب الأفاضل . ليس هذا هو الذى تطلبه الأمة منكم وليس هذا هو الذى ينادى به فى كل صدر مخلص صوت الضمير الذى يعرف الواجب ويقدره . وليست الساعة ساعة تقاذف بالأحجار على سبيل المزاح أو على سبيل اجتلاب النظر فنحن فى ساعة أحرج من كل ساعة مرت بنا من قرن مضى . وإنما الساعة ساعة إخلاص ورفعة نفس وتضحية فى مصلحة الوطن . والوطن لا يطلب منكم أكثر من أن تضحوا مجهود أيام عصيبة يمر بها من حياة طيبة طويلة الغم بها عليكم لتنظروا نظرة دقيقة فى مصالحه

الكثيرة وأن لا تضيعوا وقتكم فى التطلع لقيادته السياسية العليا التى ترتب نظامًا تطرحه بعد الفراغ منه عليكم وعلى البلاد جميعًا لتقبله أو لترفضه . ويومئذ يكون لكم ان تقدروا عن علم وبصيرة مايحويه هذا النظام .

محمد حسين هيكل

الأمة لا تعرف خلافًا(*)

هل هناك بين العاملين لحل المسألة المصرية فى أوربا خلاف؟ إن الأمة لاتعرف . ولايجب أن تعرف بل تنكر هذا الخلاف وترمى بالأثم كل من يحاول نشر وجوده . ذلك بأن هؤلاء العاملين ليسوا إلا كلمة الأمة وصوتها . ووجودهم السياسى مستمد من إرادتها وبإرادتها . وإرادتها واحدة لا يتطرق إليها وهن والخلاف أساس للوهن لذلك فهو لايمكن أن يكون .

وإنا لنعجب لقوم قالوا وأذاعوا وأشهدوا على أنفسهم إنهم قصروا أنفسهم ووجودهم وحياتهم لخدمة هذه الأمة فى حياتها السياسية ووقفوا مجهوداتهم على تحرى النفع وحسن القيام بهذه الخدمة ثم نراهم بالأمس ونراهم اليوم يتقدمون بأقلامهم فيسطرون مالايمكن أن يتفق وخدمة الأمة فى شئ . أتراهم نسوا ما أقسموا به عليه بالأمس أم أنهم لايقدرون مايصلح أمر الأمة ومايفسده .

أظهرت مذكرات ما بعد الحرب أن المارشالين العظيمين هند نبرج ولودندرف كانا على خلاف فى الرأى إبان الحرب وفى أحرج أوقاته حين التقهقر الألمانى الأخير . مع ذلك فلم يقف أحد فى العالم ولا الأمة الألمانية نفسها على هذا الخلاف فى تلك الأيام العصيبة . بل كانوا يقولون دائماً ما قالوه من قبل« يجب أن لانغسل ملابسنا القذرة أمام خصومنا» واختلف المستر إسكوث أيام كان رئيساً للوزارة الإنكليزية مع المستر لويد جورج خلافًا أدى إلى استقالة الأول وتحمل الثانى أعباء الرئاسة وحصل ذلك الخلاف فى وقت كانت كفة الحرب فيه شديدة التراجح ومع ذلك لم تحفل الأمة الإنكليزية بهذا الحادث ولاجعلته صحافتها مثارًا لأخذ ورد واستنتاج ومهاترة مع إنها كانت واقفة على ماجريات الحوادث والأحوال وقوفًا لايجرأ أحد من كتابنا السياسيين اليوم أن يدعى أنه واقف بمقداره على مايدور الآن فى أوروبا بشأن المسألة المصرية . وحدث مثل هذه الخلافات إبان الحرب بين مراكز القيادة ثم مر وانقضى من غير أن تشاع عنه كلمة أو يظهر له خبر . ذلك لأن وحدة الأمة المقدسة يجب أن تكون فوق المناقشات والاشخاص ولأن القائمين بالرئاسة السياسية أو الحربية أو غيرها فى كل بلد من البلاد يعلمون تمام العلم أن أشخاصهم الزائلة

---

* الأهرام : ١٩٢٠/١١/١٨

لايمكن أن تحل محل الاعتبار أمام شخصية الأمة الخالدة وأن كل خلاف يقع بين الأفراد - ومحال أن لايقع خلاف - يجب أن يبقى مكتوماً وأن يسوى وأن تخرج الوحدة المقدسة ظافرة دائماً ظفرًا يسمح لها بتخطى كل الصعوبات واجتياز أشد الشدائد .

ولقد كانت الوحدة القومية المصرية فى هذين العامين مثلاً من الأمثال الفذة فى التاريخ . فكم جاهدت قوى عنيفة للفت فى عضدها . وكم وقفت فى وجهها حوادث تندك أمامها آمال الأم دكًا . وكم لاقت من سخط العالم مرة ومن سخريته أخرى والسخرية أشد مرارة من السخط . ومع ذلك خرجت من كل موقف ظافرة عظيمة عالية الرأس حتى تطاولت نحوها الأعناق وحدقت الأنظار إجلالاً وإعجابًا . ذلك بأن هذه الوحدة قائمة حول الإيمان بالمبادئ لاحول عبادة الشخصيات . فعنت أمام قوتها الوجوه وخضعت لسلطانها القلوب وصار كل كبير وكل صغير فى البلاد يريد أن يستحق احترامها يفتش فى خبايا نفسه ويقلبها ليظهرها أمام الملأ متفقة مع هذا الإيمان القومى العظيم الذى شمل الأمة بأسرها .

وهذه الوحدة المقدسة بإيمانها القومى لايمكن أن تعرف خلافًا بين الأشخاص . وهى بالأخص لاتريد أن تعرف خلافًا بين العاملين . فإن هؤلاء العاملين إنما ينفذون إرادة الأمة ومشيئتها . ومشيئتها واحدة وإرادتها صادقة ثابتة . فإذا صح أن وقع بينهم خلاف فلا يمكن أن يكون متعلقاً بهذه الإرادة لأنها فوق متناول أى فرد فى الأمة ولأنها لا تعرف الخضوع . وإنما قد يتعلق الخلاف بمسائل فرعية يجب أن يبقى أمر مناقشتها والبحث فيها وتصفيتها بما يتفق مع إرادة الأمة بين العاملين أنفسهم . وإنا جميعًا نعرف أن العاملين فى قضيتنا أكبر نفساً وأرجح عقلاً من أن تغلب النزعة الشخصية فيهم على الواجب المقدس الذى أخذوا على عاتقهم شرف تحمل تبعته . لهذا لايمكن أن نصدق وجود خلاف ذى شأن يمكن أن يجنى على وحدة الأمة المقدسة . ولايمكن لهذا أيضًا أن نؤمن بوحى هذه السحب التى يثيرها بعضهم فى جو الأمة الصافى البديع التشابه والتمساك يريدون به أن يخلقوا من لاشئ أوهاماً وأشباحاً ومادام ذلك فليس من شأننا نحن الأمة أن نعرف هل كان هناك خلاف فى المسائل الفرعية لابد ينتهى بحل يتفق مع غايتنا لأنا لانريد أن نستبد بهؤلاء العاملين فى الجزئيات استبدادًا يسلبهم شخصيتهم .

وإنما الذى نستبد فيه الاستبداد كله وننكره عليه حتى من يتنصل منه فذلك إيماننا القومى بالاستقلال . وإن وجد هذا المتنصل فخير له وأبقى أن يلزم عقر داره حتى تبعث الحوادث إلى نفسه هذا الإيمان سواء بوحى المصلحة أو بوحى غيره .

هذا رأينا . ولهذا نكرر أن الأمة لا تعرف ولا يجب أن تعرف بل تنكر ماقد يشاع من خلاف بين العاملين وترمى بالإثم من يحاول نشر مثل هذه الإشاعات المجرمة .

محمد حسين هيكل

الأمة والقادة (*)

لما تكون الوفد المصرى فى الظروف التى نعرفها جميعاً للمطالبة باستقلال البلاد نيابة عن أهل البلاد وجد التعضيد والموافقة من المصريين جميعاً ووجد العطف من الوزارة التى كانت فى منصب الحكم إبان تكوينه .

ثم ظلت العلاقات بين هذه الوزارة المستقيلة وبين الوفد ولاتزال إلى اليوم . وبقى الوفد فى أوربا ينشر قضيتنا العادلة على رؤوس الملأ فى جميع أنحاء العالم حتى عم الشعور جميع المهتمين بمسائل الإنسانية أنا إنما نطالب بحق وأن حقنا يجب عدلاً أن يرد إلينا . وجاء لورد ملنر ولجنته إلى مصر وعندهم شئ من الظن بأن حركة النشر التى قام بها الوفد هى حركة فردية فجائية تسببت عن الضغط الشديد الذى رزح العالم بأسره مدة الحرب تحت أثقاله . لكنهم مالبثوا أن أيقنوا بخطأ ظنهم . وحتى جماعة الذين تقابل اللورد ملنر معهم وخرجوا بذلك عن قرار المقاطعة الإجماعى لم يكونوا إلا ليزيدوه إيماناً واقتناعًا بما أظهرته له المقاطعة كما تبين للأمة من حديث الأربعة المندوبين الذين حضروا فى شهر سبتمبر .

وسافرت لجنة ملنر مقتنعة بأن لا سبيل لحل المسألة المصرية إلا بالاتفاق مع المصريين . فلما شعر الوفد بذلك استدعى أحد أعضاء الوزارة التى شاركته شعوره يوم أن تألف . وسافر عدلى باشا وكان له حظ غير قليل من الاشتراك فى المفاوضات التى دارت بين الوفد ولجنة ملنر . وانتهت هذه المفاوضات بمذكرة ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠ عرضها الوفد على الأمة فى سبتمبر للنظر فيما إذا كانت تصلح أساساً للمفاوضات الرسمية . وقد تبين الوفد بعد ذلك أن أغلبية الأمة ترى إمكان قبول المذكرة أساساً للمفاوضات على شرط إدخال تعديلات أساسية عليها هى التحفظات التى قدمها الوفد للجنة لورد ملنر والتى حصل تبادل المذكرتين بشأنها .

قيل لنا بعد ذلك أن الوفد اختلف فى النظر مع عدلى يكن باشا من حيث قبول وصول المفاوضات الرسمية مع التصميم على إدخال التحفظات فى خلالها والانسحاب

* الأهرام : ١٩٢١/١/١٩

من هذه المفاوضات إذا لم تقبل التحفظات أو عدم قبول دخول هذه المفاوضات الرسمية إلا إذا حصل تصريح من الجهة الإنكليزية بإدماج التحفظات ضمن قواعد مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ مع اتفاق الطرفين جميعاً على وجوب إدماج التحفظات فى صلب الاتفاق النهائى الذى يعرض علينا نحن الأمة للموافقة عليه أو لرفضه . فلما بلغنا ذلك قلنا خلاف داخلى لاشأن لنا نحن الأمة فيه . لقد تولى الوفد القيادة وأدخل فى التوكيل الذى أخذه أنه صاحب الحق المطلق فى أن يضم إليه من شاء للتضامن فى العمل على الوصول لاستقلال البلاد . فإذا اختلف بعض أعضائه مع البعض الآخر فى الرأى أو اختلفوا مع غيرهم ممن يعملون معهم فإن الخلاف فى طبائع بنى آدم . ونحن لانعرف إلا أن لنا مطلبًا لانقبل به بديلاً بل ولانقبل أن ننظر فى إمكان قبول سواه . والخلاف الذى قيل بوجوده خاصاً بموعد الدخول فى المفاوضات الرسمية - خلاف دقيق يحتاج لتقليب جانب من الرأى على الجانب الآخر فى بحث الظروف وفى تقريرها ووزنًا لكل كلمة ولكل حرف يقال . فيجب أن يترك بين القادة يحلونه كما شاءوا . وهم أعقل وأحكم وأحزم من الإقدام على أى عمل يكون فيه شئ من اللعب بحقوق الأمة كما أنهم يعلمون أن الأمة لاتهتم بالوسائل وإنما تهتم بالنتائج . وإنها هى صاحبة الحكم المطلق على هذه النتائج . فإذا عرضت أمامها لم يكن لها أن تتساءل هل جاءت باللين والملاطفة أو بالقوة والصلابة وإنما يكون وزنها إياها بمقدار ماتنيلها هذه النتائج إياه من آمالها فى الاستقلال .

ولكنا مع الأسف رأينا ولانزال نرى هوة خلاف بين أشخاص مهما اعترفنا لهم بالفضل والمكانة والإخلاص فهم ليسوا من القيادة فى شىء . وخلاف فى مسائل عرضية وشكلية لاعلاقة لها بالجوهر . وإنا إذا كنا على تمام اليقين أن هذا الخلاف لايغير من نفس الأمة شيئًا ولاينزلها قيد شعرة عن أملها فإنا نرى فيه مع الأسف ما يشغل الأمة من ناحية وما يشغل القادة أنفسهم من ناحية أخرى . وما أشدنا اليوم احتياجًا إلى إبعاد الأمة عن ظل من شغلها وقادتنا أشد للطمأنينة والتفرغ إلى عملهم احتياجًا .

وما كنا لنريد بذلك أن ينكسر قلم أو يقف فكر عن النظر فى مصلحة البلاد وإنما نريد أن يجعل كل منا تفكيره فى الدائرة التى تخصصت له . وإذا كان القادة الذين يملكون من المعلومات الخاصة مايمكنهم من الحكم على خلاف فى الرأى مع إنهم جميعاً أشد مايكون لقضية البلاد إخلاصًا فجدير بنا ونحن أقل منهم امتلاكًا لهذه المعلومات أن نقف

فى معاقلنا من غير أن نندفع إلى الامام أو نتخاذل إلى الوراء حتى تجئ الساعة الحاسمة التى لايبقى فيها للتردد موضع فيضطر القادة أنفسهم إلى الاتفاق على الرأى الذى يرونه لمصلحة البلاد .

وإن هذه الساعة لقريبة . فقد علمنا أن لورد ملنر قدم تقريره . وعلمنا أنه أشار بوجوب الاتفاق بين إنكلترا ومصر اتفاقًا يقبله كل فريق باختياره . وعلمنا أن الوزارة الإنكليزية قبلت مقترحات ملنر . ولكنا لم نقف بعد على تفاصيل التقرير ولاعلى صيغة قرار الوزارة الإنكليزية ولا على الاجراءات التى يراد اتخاذها لإنفاذ هذا القرار . كلا ولم يقف على ذلك الوفد نفسه ولا أحد من الذين عاونوه واشتغلوا معه . فلننتظر إذن حتى نرى قرار هيأتنا المحترمة إزاء ما سيكون . فإذا دخلوا فى المفاوضات الرسمية فلننتظر أيضا ماسيعرض علينا . ويومئذ يكون لنا أن نفكر أحراراً فيما يجب علينا أن نعمله .

محمد حسين هيكل

قواعد المفاوضة الرسمية(*)

لما دعت لجنة اللورد ملنر هيئة الوفد المصرى فى العام الماضى للبحث فى تقدير علاقات مصر ببريطانيا أرسل الوفد من جانبه عددا من أعضائه للتأكد من نيات الحكومة البريطانية ومن أن البحث فى العلاقات التى تكون بين الأمتين يجب أن تقوم على أساس استقلال مصر فلما استوثق الموفدون من هذه النقطة ومن حسن إرادة اللجنة الإنكليزية بدأت المناقشات بين الهيأتين - لا فى استقلال مصر لوجوب أن يكون دائماً خارجاً عن كل مناقشة - ولكن فى الضمانات التى تطلبها إنكلترا للمحافظة على مصالحها ولضمان حقوق الأجانب فى مصر . ولعلنا جميعاً نذكر أنا كنا - ولا نزال - نعتقد أن مناقشات يومئذ كانت ذات صفة رسمية وأنا غضبنا أشد الغضب حين أرسل مكاتب المقطم فى لندن يقول أن مايدور بين اللجنة والوفد لم يكن مفاوضات ولكنه محادثات غير رسمية .

انتهى ذلك الدور التمهيدى بمذكرة ١٨ أغسطس التى قدمها اللورد ملنر وعرضها رجال الوفد على الأمة وأعطوا عنها التفاسير فى شهر سبتمبر الماضى وبالتحفظات التى استخلصها الوفد من الآراء والأفكار التى أبديت حين عرض المشروع وبوقوف المناقشات بين الوفد واللجنة . ثم تلا ذلك تقرير اللورد ملنر الذى شرح فيه للإنكليز مركز مصر ودافع فيه أمام الإنكليز عن مذكرة ١٨ أغسطس وأشار فيه إلى التحفظات التى أبداها الوفد وإلى رده بإمكان إيجاد الحل أثناء المفاوضات الرسمية بين الحكومتين الإنكليزية والمصرية . ولما كان التحفظ المتقدم فى التحفظات المصرية هو الخاص بإلغاء الحماية فقد أرسلت الحكومة الإنكليزية بلاغاً إلى عظمة سلطان مصر بأنها ترى استبدال هذه الحماية كما صرحت لمعتمدها فى مصر أن يشير تبليغه بلاغ حكومته إلى استعدادها التقدم بإلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية الخاصة بترتيب علاقة جديدة تبعث على رضى الجانبين . وكان من نتيجة بلاغ الحكومة الإنكليزية أن تألفت الوزارة الحالية وأن أعلنت بياناً تاريخيًّا أخذت فيه على مسؤوليتها أن يكون الاتفاق الذى يحدد علاقة إنكلترا بمصر بحيث لايجعل محلاً للشك فى استقلال مصر وأن يشار فى وضعه على ما أرادته الأمة صاحبة القول الفصل فى أمره . وبكلمة أخرى صاحبة القول الفصل فى تقرير مصيرها .

---

* الأهرام : ١٩٢١/٣/٢٦

هذه الوقائع التى لايجهلها أحد من المصريين تبين طريق التطور الذى سارت فيه المسألة المصرية من يوم أن قبل المصريون الاتفاق مع إنكلترا مادام هذا الاتفاق لايمس استقلالهم . وتدل صريح الدلالة على أن التحديد الأخير الذى جاء فى مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ وتحفظات الوفد المصرى عليها هو أقل ما كانت تفكر الوزارة فيه كقواعد الاتفاق بين إنكلترا ومصر . نقول أقل ما كانت تفكر الوزارة فيه ونصر على ذلك لأن الوزارة التى ستعمل بما رسمته إرادة الأمة والتى تعلم أن الأمة لاتفهم حالاً لاستقلالها ممكنة الاحتمال إلا بتحقيق التحفظات والتى تريد أن لايكون للشك فى استقلال مصر محل والتى تريد ذلك صادقة مخلصة كما نعلم عن يقين وإيمان . لا يمكن أن يكون تفكيرها حينما وضعت بيانها إلا على ذلك النحو الذى أشرنا إليه . ولما كانت إنكلترا من غير شك قد وقفت على بيان الوزارة وفهمت مراميه وهى تعلم من جانبها أن الوزارة الحالية جادة تمام الجد فيما تريد من تحقيق إرادة الأمة فإن لنا كبير الأمل أن يحقق رجاء الوزارة على حسب مايرضى البلاد .

ولقد يقول البعض : إذا كان هذا صحيحًا أى إذا كانت الوزارة تفكر على هذا النحو فلم لم تعلنه فى بيانها صراحة . لأنه إذا كانت الوزارة تفكر على النحو الذى بيناه كان معنى ذلك أنها تطمع فى الوصول لأكثر من هذا الأمل الذى كان أمام نظرها . تطمع بأن تصل فى وضع التفاصيل إلى أكثر مما يستفاد من مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ معدلة بالتحفظات . فإذا هى صرحت بأكثر مما ورد فى بيانها ولقيت من الأمة التأييد الذى لقيته كان ذلك قيدًا يتمسك به الطرف الثانى عليها بما يضعف من حجتها مهما كان من الظروف المحيطة ما يبرر هذه الحجة ومما ينادى بأحقية المفوض المصرى فى مطلبه الجديد .

ثم إن التحفظات وقواعد مذكرة ١٨ أغسطس نفسها هى كلها قواعد عامة تحتاج أخذًا وردًا وإمعان نظر فى وضع التفصيلات . والتفصيلات عندنا أهم بكثير من المبادىء الأساسية . وطريقة وضعها هى التى إما أن تثقلنا بقيد جديد أو تفك عنا قيدًا ربما كان من غير الصعب ترتيبه على القواعد العامة . فإشارة الوزارة إلى تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضة ستكون على أساس إلغاء الحماية وإلى أن ذلك يسهل مأمورية المفوض المصرى هى إشارة سياسية غاية فى الحكمة إلى أن الأدوار التى سبقت هذا التصريح البريطانى

والتى أدت إليه لايمكن نسيانها على شرط أن يكون ما يوضع على نورها من القواعد بحيث لايجعل محلاً للشك فى استقلال مصر .

إذن فأولى قواعد المفاوضة الرسمية على مانستنتجه من بيان الوزارة هى مذكرة ١٨ أغسطس والتحفظات الواردة عليها . ولكن ليس معنى ذلك طبعاً أن المفوضين المصريين سيملون شروطهم فى هذا الشأن على الحكومة البريطانية كما أن الحكومة البريطانية لاتطمع من جانبها فى إملاء أى شرط على المفوضين المصريين ولكن معناه أن هذه هى القواعد من الجانب المصرى وعلى أساسها تقدم مصر لإنكلترا ضماناتها وتناقشها فيما تعطيه من هذه الضمانات . ولعل الجانب الإنكليزى لايكون بعيدًا هو الآخر عن أن يفهم أن وجهة النظر هذه هى الوجهة الحقة .

ومتى صح أن هذه هى قواعد المفاوضات فى مسألتنا السياسية من الجانب المصرى كان من واجب الأمة أن تعضد الوزارة والمفوضين الرسميين فى السير لتحقيق هذه القواعد من غير أن تهمل مراقبة ما يجرى هنالك أثناء المفاوضات . والتعضيد واجب لأنه هو وحده الذى يقوى حجة المفوض المصرى حين إدلائه بها . فهو مادام شاعرًا بأن الأمة من ورائه ترجو غاية معينة وأنها تساعده وتعضده للوصول إلى هذه الغاية كان أكثر شعور بالمسئولية الملقاة على عاتقه وكان فى الوقت عينه أكثر ثباتاً وأكثر إقداماً حين مواجهة ما قد يقوم فى وجهه من العقبات . كذلك فإن الطرف الآخر متى شعر بأن الأمة المصرية تعضد مفوضيها فيما يطلبونه وأنها تعضدهم لغاية معينة وغرض محدد لم يكن له إلا أن يتنازل إلى أقصى الحدود التى يستطيع النزول إليها ونحن على ثقة من أن الإنكليز سيتنازلون عن أطماع كثيرة تقدموا بها من قبل متى شعروا أن المفوضين الذين أمامهم ينطقون حقًا باسم المطالب التى تجول فى حنايا فؤاد الشعب فلا يطمئن له بال إلا بتحقيقها .

أما ضرورة مداومة المراقبة فلأن ادعاء العصمة هو من مطل الغرور . فيجب أن يكون الشعب دائم السهر على ماجريات مايقع حتى يمد مفاوضيه بقوة من روحه وحتى يرشدهم دائماً إلى حقيقة أمانيه وآماله . وهذا هو مادعانا ويدعونا للاعتقاد بعدم أفضلية دخول الوفد المصرى فى المفاوضات فى دورها الأول حينما تكون النزعات ولاتزال مبهمة والخلاف فى وجهة النظر للأشياء ولايزال عظيما . أما متى تحددت النزعات وتقاربت

وجهة النظر ووضعت القواعد التى يبنى عليها الاتفاق بشىء من التحديد والتفصيل فإن الوفد يكون يومئذ فى حل من المداخلة إذا هو رأى لذلك محلاً كما يكون فى حل من البقاء فى موقفه الحيادى إذا استوجب صالح مصر وقوفه كذلك .

بالتعضيد وبالمراقبة يمكن إذن مساعدة الوزارة الحالية فى سلوك السبيل التى ترجو سلوكه وفى الوصول إلى اتفاق لايجعل محلاً للشك فى استقلال مصر . فإن رأت إنجلترا أن كسب صداقة مصر توازى تحقيق مطالب الشعب المصرى تحقيقًا كاملاً صح للوزارة أن تقدم للجمعية الوطنية الاتفاق الذى تجىء به . أما إن لعبت إنجلترا دور مماطلة كما يزعم بعضهم فإنا على ثقة من أن مفوضينا أصح عزيمة من الدكتور ولسن وأنهم إذا عقدوا النية على مغادرة لندرا فلن ينفع رجاء فى صدهم إلا أن يكون ذلك بإجابة مطالبهم .

والآن فما دامت الأمة مجمعة على أن المفاوضة على القاعدة التى شرحناها تحقق أمل البلاد فلن يكون نابذ بخلاف إلا صاحب غاية ومأرب . وما أتعس الغاية والمآرب يتقدم بهما صاحبهما أمام غاية وطنه ومأربه فى ساعة دقيقة كساعتنا الحاضرة التى تحتاج كل اتحاد وكل عزم وكل ثبات وكل إخلاص .

محمد حسين هيكل

المصالح البريطانية(*)

للإنكليز قاعدة وضعوها أساساً للمفاوضات معنا ومع غيرنا من الأمم التى يريدون أن يكون لهم فيها مركز ممتاز . هذه القاعدة هى استقلال الأمة مع المحافظة على المصالح البريطانية ورعاية حقوق الأجانب . على هذه القاعدة سارت المفاوضات البريطانية الأرلندية وعلى أساسها تم انتخاب فيصل ملكًا على عرش العراق . ولكن هذه القاعدة تطبق مع كل أمة حسب مطمع بريطانيا فيها من جهة وحسب صلابة عود هذه الأمة ومتانة موقفها ومبلغ إصرار أهلها على مطلبهم واستعدادهم للتضحية فى سبيلة من الجهة الأخرى .

والواقع أن هذه القاعدة السياسية ذات معنى واضح . فإنما يريد الإنجليز أن يقولوا لكل أمة من تلك الأمم إنك لن تستطيعى التغلب على جيوشى وأساطيلى ومقدرة رجالى بالقوة . ولما كانت غايتى أن أحقق مصالحى فى مختلف جهات العالم فلا يهمنى حكمك ولا حكم غيرك مادامت هذه المصالح مضمونة ولاخوف عليها . وخير لى أن أوفر نفقات الحكم ومجهود أبنائى فى هذا الوقت الذى أثقلت فيه نفقات الحرب وديونها كاهلى وجعلتنى فى حاجة لعمل أبنائى المبعثرين فى كل جهات المعمورة . فإن اتفقتم معى على ضمان مصالحى تركتكم وشأنكم تقيمون من الأنظمة الحرة مايضمن تقدمكم ورقيكم وقوتكم وبلوغكم من ذلك كله مايسرنى لأنى رسول المدنية والرقى والتقدم فى هذا العصر . وإلا فحكمكم بالقوة من يسير ما أستطيعه .

هذا معنى قاعدة ضمان المصالح البريطانية فيما بين بريطانيا وغيرها من الأمم . أما فيما بين الساسة البريطانيين أنفسهم فلها إلى جانب ذلك معنى آخر . ذلك أن الحرب نفخت فى أمم العالم جمعاء من روح الحياة الحرة ما لن تنزل عنه أمة عاش أهلها مدى الحرب . وإذا ظل القلق والاضطراب مستحوذين على الأمم المتصلة بالامبراطورية البريطانية فقد يؤدى ذلك إلى الإضرار بها إضرارًا لايمكن تقدير مداه فى الوقت الحاضر . كما أن الأمم التى تبقى متوترة الأعصاب متجهة صوب خطر منتظر يحل بها الإعياء آخر الأمر مهما كان من قوتها ومن ثباتها . فللإنكليز إذن مصلحة فى انتهاء هذا القلق السائد على

---

* الأهرام : ١٩٢١/٩/١٤

علاقاتهم مع غيرهم حتى تطمئن أمتهم وحتى يرد إليها السلام من نعمة الطمأنينة والسكون والقوة ما زعزعته الحرب ورجته .

والظاهر أن الإنكليز فى مفاوضتهم مع الوفد الرسمى المصرى يشعرون بأن عود المصريين الذى كان صلباً متيناً باتحادهم فيما مضى قد لان وعصفت به ريح الشقاق بسبب مايرى فى الأمة من انقسام ظاهر فعمدوا إلى تكبير شأن مصالحهم فى مصر وتشبثوا اليوم بما لم يكونوا يتشبثون به بالأمس . على أن المصريين من جانبهم قد تغير فى نفسيتهم من جهة الإنكليز على أثر هذا العنت تغيرًا كبيرًا . فقد كان أهم مادعاهم إلى توجيه إرادتهم للاتفاق مع الإنكليز عندما عرض عليهم مشروع ملنر فى العام الماضى أن أكد لهم رجال الوفد حسن نية الإنكليز وإخلاصهم القصد فى الاتفاق معهم . لكنهم يرون اليوم أن الإنكليز يغالون فى التشبث بمسائل ليست جوهرية مطلقًا كمسألة القوة الإنكليزية التى تكون فى الأرض المصرية . وقد بلغ تشبث الإنكليز فى هذه النقطة حد سوء النية وصرف أذهان كثيرين عن التفكير فى الاتفاق لأنهم رأوه تفكيرًا عقيمًا فى أمر لن يتم .

وزادهم إمعانًا فى اعتقادهم أنهم رأوا الإنكليز وهم المتسلطون على جبل طارق ومالطه وقبرص وفلسطين وعدن لايكتفون بما طلبه لورد ملنر فى العام الماضى من وجود نقطة عسكرية لهم شرقى قناة السويس بل يريدون أن تكون لهم قوات عسكرية داخل البلاد . ولعل أشد الإنكليز تشبثًا بمصالح إنكلترا يعذرون هؤلاء المصريين فى تشككهم فى حسن نية الإنكليز فهم معنا يوقنون أن الاتفاق على أساس استقلال مصر مع وجود هذه القوات البريطانية داخل الحدود المصرية يعتبر سخرية سخيفة نادرة المثال فى تاريخ الأمم .

وكثيرون من المصريين ينتظرون الأسبوع الأول من شهر أكتوبر بفارغ الصبر وبشئ من القلق . وهم مع عظيم ثقتهم بمهارة دولة عدلى يكن باشا السياسى وشدة حرصه على تحقيق مطالب البلاد أشد ثقة بأنفسهم وببلادهم ويزيدهم إيمانًا أن المفاوضات إذا انقطعت فسيكون الإنكليز هم سبب انقطاعها وعليهم إذن تقع كل نتائج هذا الانقطاع لأنهم يكونون قد نكثوا عهدهم معنا أن نضمن من مصالحهم التى لا تحتمل نزاعاً مالا يتعارض مع استقلالنا التام ولايمسه .

وإذا كان الإنكليز يحسبون اليوم أنهم كسبوا عضداً كان منضماً لنا هو عضد الأجانب فقد أخطأوا لأن الأجانب لايزالون معنا يقولون بحقنا فى تقرير مصيرنا وتحقيق استقلالنا . كما أننا مهما قدرنا عطف الأجانب على قضيتنا ووثقنا به فإنما اعتمادنا فى العمل لنيل استقلالنا على أنفسنا . لذلك فإنا نصارح الإنكليز بأنه مهما يكن ميلنا لعيش السلم والطمأنينة عظيما فإن إيماننا باستقلالنا أكثر وأعظم . ومهما بلغ من مهارتهم فى مطاولتنا ومماطلتنا فإنما هم يزيدوننا بذلك قوة على قوتنا وهم يزيدون الذين يشكون فى حسن نيتهم اقتناعاً ويجعلون ظنهم ذلك إيماناً محققاً .

وقد يكون لنا أن نفضى للإنكليز بأنا لانجزع كثيراً لليوم الذى يرفضون فيه يد صداقة مدتها حكومة عظمة السلطان لهم . لا . فإذا كنا اليوم نريد أن نتعاون وإياهم على حفظ التوازن فى الشرق لمصلحة السلام العام فقد يكون من مصلحة أمم أخرى أن يختل هذا التوازن وأن يعم العالم الاضطراب والقدر وحده يعلم فى أى الجانبين لمصر مصلحة أكبر .

محمد حسين هيكل

– ٢ –

اللجنة الإنكليزية(*)

تضج الصحف بأمر اللجنة الإنكليزية القادمة ويحيطها بعضهم بسياج من الإجلال والإكبار لم يكن فى نظر أحد من المصريين بالنسبة للجنة ملنر ممثلة الحكومة الإنكليزية والأغلبية البرلمانية الإنكليزية ويصل بعضهم من ذلك إلى الظن بأن بيد هذه اللجنة أمر المسألة المصرية وأن فى مقدورها حلها وعقدها وأنها قديرة على إلغاء الأوامر السلطانية الصادرة بتشكيل الوزارة وبتعيين المفوضين وأن فى جعبتها قانون الجمعية الوطنية وانتخابها وأنها ستنشر هذا القانون ضحى حضورها فينتشر فى البلاد مابين عشية وضحاها ثم يدع الناس للانتخاب بأمر اللجنة وتتكون الجمعية الوطنية باسم اللجنة وتنتخب المفوضين المصريين باسم اللجنة .

وهم باطل . إن اللجنة القادمة لاشأن لها فى إدارة الأمور الداخلية والخارجية فى بلادها أكثر مما للحزب الشيوعى المتطرف – إن كان هناك حزب شيوعى متطرف – فى مصر . وهى بعيدة كل البعد عن أن تمثل أى عنصر حكومى فى إنكلترا . وتلك الأسئلة التى ألقاها أعضاؤها فى البرلمان لم يقابلها البرلمان بأكثر من ضحكة السخرية المرة رغم ما أثارته فى مصر من ضجة وما استنزفت من أموال واستدعت من تناحر وتطاحن . وليس منظوراً أن يكبر حزب أصحابها فى مستقبل قريب – عشرين سنة – فيحتل ناصية البرلمان وليكون صاحب أثر ولو قليل فى الحكم . وما نظن أحدًا ممن لهم بعض الدراية فى نظام الحكومة والأحزاب الإنكليزية يستطيع مناقشة شىء مما تقدم بإخلاص وبحسن نية .

وإذا كان ذلك فعلام الضجة؟ لسنا نعبأ كثيراً بما يعد للجنة ولغير اللجنة من الاستقبالات فإن مارزح الناس تحته طول مدة الحرب ومارزحت وترزح مصر تحته إلى اليوم من ضياع استقلالها ومايبعثه ذلك إلى النفوس من الحزن والهم يجعل الناس يطيرون إلى كل معنى من معانى الفرح ويكبرون من شأنه لأى مناسبة ولغير مناسبة . ولسنا فى ذلك بخارجين على مثل أكثر أمم الغرب تقدمًا وحضارة . فإن الحرب ماكادت تضع أوزارها حتى تهافت الناس من كل الطبقات رجالاً ونساء على المسيرات يريدون أن يستوفوا قسطًا

---

* الأهرام : ١٩٢١/٩/٢٠

يعوضهم عما فاتهم منها مدى خمس سنوات متوالية . فكنت ترى الثاكل ومن فقدت أخاها ومن توفى أبوه ومن مات عدد من عائلته وكلهم يهرعون إلى المراقص وأماكن اللهو وبهم من الظمأ إليها مالا يصد عنه حزن ومالا يطفئه غير السرور الجم المتهوس . فإذا أقام المصريون الاحتفالات فليس ذلك إلا من نوع اندفاع النفس وراء شهوة طبعت فيها ثم حرمت منها . وإنما نريد أن نعرف علام الضجة حول لجنة هذا مركزها وذلك أثرها إن أمكن أن يكون لها أثر فى القضية المصرية .

نحن لا نجد لسؤالنا هذا جوابًا فى صحف مصر . فهل نجد له جواباً على لسان اللجنة القادمة؟ لقد نشرت هذه اللجنة برنامجاً أذاعه روتر تقول فيه أنها لاتريد التدخل فى شئون مصر الداخلية . ولسنا ننكر أن اللجنة قد احتاطت لنفسها احتياطاً حسناً يحفظ عليها كرامتها وكرامة النواب الإنكليز . فما كانت اللجنة لتستطيع ولو أرادت أن تتدخل فى شؤون مصر الداخلية . فذلك من حق عظمة السلطان وحكومته ومن حق الأمة يوم يتحقق بالفعل سلطان الأمة . وماكان لسواهم أن يتدخل فى هذه الشئون إلا بضعفهم وبمقدار ذلك الضعف . ولايزال النواب الإنكليز يشعرون بأن أصحاب الحق فى أمور مصر ممن ذكرناهم على جانب من القوة يمتنعون به عن التنازل عن حقهم لأى سبب من الأسباب .

وأما ما أذاعه برنامج اللجنة من أنها ستنظر فيما يمكن من عقد اتفاق منتج بين إنكلترا ومصر فقد صدر عن هيئة غير مختصة وصدر بعد الأوان . إن الذين يعنون بالقضية المصرية جميعًا يعلمون ماتقبله مصر وما ترفضه إذا أريد أن يحصل بينها وبين الإنكليز إتفاق . وقد أبدت الهيئات المختلفة آراءها من سنة مضت ووقف أولو الأمر فى إنكلترا على هذه الآراء فإذا كانوا يريدون اتفاقًا تقبله مصر فليكن قائماً على أساس آراء الأمة المقدرة بما كانت عليه الأمة يومئذ من حسن النية . وليس يهم الأمة من يتم هذا الاتفاق على يده . فليس فى الأمة رجل واحد ولكن فيها رجالاً يستطيعون اليوم الاتفاق بما يرضيها ويستطيعون هم وأمثالهم غدًا قيادتها من سبيل الرقى إلى المكان الكريم اللائق بها بين الأمم الحرة .

على ذلك كله ترى أن اللجنة القادمة لجنة لا تملك أكثر من ترويج الدعوة المصرية على الطريق التى تراها هى موافقة لمصالح إنكلترا . وقد قدمت لنا أنها تريد الوقوف على

وسائل هذه الدعوة وقوفًا صحيحًا وفرضت لإمكان ذلك رفع الأحكام العرفية وانتخاب جمعية وطنية .

ليس فى مقدور اللجنة أن ترفع هذه الأحكام وأن تتم ذلك الانتخاب مع مخالفتنا لرأى الذين يقولون بعقد الجمعية الوطنية فى سلطان الحماية . ولكنا نريد أن نعرف كيف تستطيع أن تقف على ماتريد الوقوف عليه والأحكام العرفية قائمة والجمعية الوطنية لم تعقد؟

إن كان ذلك بالمظاهرات والتلغرافات والعرائض تقدم من كل جانب من جانبى السعديين والعدليين تنشر فيها الشكاة فما أسخفها وسيلة وليس لهؤلاء الناس باعترافهم حق التدخل فى أمور مصر الداخلية ثم ما أمسها بكرامة أمة تناضل الإنكليز عن استقلالها المغصوب . وأما إن كان ببيان ما يطلب المصريون فالمصريون يطلبون استقلالهم كاملاً غير منقوص .

وقد شرحوا ذلك مرارًا وتكرارًا أمام العالم كله . وكان يكفى أن ترسل المذكرات التى أذاعها الوفد وأذاعتها النشرات الخاصة التى نشرتها الأحزاب والهيئات والأفراد إلى أعضاء اللجنة وهم فى لندره . وأما إن كان ذلك لكسب عطف حزب العمال فبرنامج حزب العمال وبرامج حزب الأحرار هو الاستقلال الذاتى بالنسبة لمصر . إذن ماذا؟

الحقيقة التى يعلمها علام ما فى الصدور أن هذه اللجنة إنما جاءت إلى مصر إجابة لشهوات البعض أولاً ولمصلحة إنكلترا قبل ذلك لأنها علمت أن فى مصر خلافاً ففكرت فى أن تزيد نار الخلاف استعاراً . ولكنا ننتظر من حكمة القادة ومن حكمة الأمة أن يجعلوا من هبوط طلائع الخصم وسيلة للاتحاد لاوسيلة لزيادة التفريق . ولن يكون ذلك إلا إذا اتفقت كلمتنا على أن لايقف هؤلاء الأعضاء من قضيتنا إلا على ماوقف عليه المستر فولك وسواه ممن أرادوا الدفاع عن القضية .

وليعلم المصريون جميعاً أن ليس فى مقدار هذه اللجنة أن تغير من سير قضية مصر شيئاً . ومايعنينا من عملهم إلا أثره فى قضية مصر فإذا كان لأحد أن ينزل من سماء أمانيه فى الاستقلال ليبسط للجنة ظلاماته الخاصة فليوقن بأن اللجنة لاتملك له نفعاً ولا ضراً . بل لو أن ما أنفق وما سينفق بسبب حضور اللجنة أنفق فى عمل الخير أو إزالة السوء أو رفع الضر لوصلنا إلى خير كبير . ولكن شيئاً من ذلك لم يكن . فحسبنا اللّه ونعم الوكيل .

محمد حسين هيكل المحامى

ماذا عملت لجنة المستر سوان(*)

لما حضر حضرات النواب الإنكليز الذين يطوفون فى مصر الآن قلنا أن زيارتهم بلادنا لن يكون لها أى أثر لأنهم أقلية فى أقلية البرلمان الإنكليزى . لكنا مع ذلك انتظرنا أن يقوموا بأعمال وأن يلقوا آراء وأفكارًا ذات شأن تطمعنا نحن المصريين فى معونتهم الصحيحة لنا بعد عودتهم إلى البرلمان . ولهذا طالبناهم كعمال وكاشتراكيين وكنصراء مخلصين لقضية الحق والعدل والقواعد الديمقراطية الصحيحة أن يغيروا من برنامجهم - برنامج ضمان مصالح بريطانيا وحقوق الأجانب - وأن ينادوا بحق مصر المطلق فى استقلالها وبحريتها فى التعاقد مع من تشاء من الأمم بما يتفق مع مصلحتها وبما يحفظ السلام العام فى العالم وبما يساعد على اليسر والرخاء والسعادة العامة .

طالبناهم بهذا لأن هذا فى برامج الأحزاب الاشتراكية على اختلاف نزعاتها . ولقد انتظرنا منهم أن يقولوا صريحاً مايعتقدون . ولكنا نأسف أن نقول أنهم فى كل ماقرأناه من خطبهم لم يصرحوا بشئ منه ولا بما يشبهه . بل يصح لنا أن نقول أنهم لم يصرحوا بشئ مطلقًا .

لقد جاءت هذه اللجنة إلى مصر وصرحت أنها ترمى بمجيئها إلى أمرين : فأما أولهما فالصلات التى تتعاقد عليها مصر وإنكلترا . وأما الثانى فالنظر فى أن يكون المفوضون ممثلين لرأى البلاد وأن ينتخبوا وأن يتم الانتخاب فى جو حر ليست فيه الأحكام العسكرية .

ولا جدال فى أن المسألة الأولى أهم كثيرًا من المسألة الثانية . لأنها مسألة الموضوع والثانية مسألة الشكل . ومهما صح استيفاء الشكل فإن الموضوع يبقى معلقاً مالم يصل فيه الفريقان إلى نقطة اتفاق بينهما .

فماذا عمل أعضاء اللجنة بالنسبة للموضوع . تحت نظرى الآن خطب وليمة شبرد . وتحت نظرى أيضاً وصف حفلة المنصورة . وقد قرأت ماتم فى بورسعيد وراجعت ماقيل قبل ذلك . ولست أجد فى ذلك كله شيئاً خاصًا بالموضوع . فلم يخبرنا حضرات النواب هل

---

* الأهرام : ١٩٢١/١٠/٦

هم عدلوا عن التمسك بالضمانات لمخالفتها مخالفة قطعية لكل المبادئ الاشتراكية ولأنها ليست - على أى صورة توهمناها - إلا تحكم القوة فى الحق واستغلال أصحاب الأموال من حملة الأسهم للمصريين كافة . أم أنهم لايزالون متمسكين بها حرصاً على حل القضية المصرية حلاً يرضاه الإنكليز ويصبر عليه المصريون .

وإذا كانوا متمسكين بمبدأ الضمانات . أفلا يقولون لنا ما الذى يرونه عادلاً - أو بالأحرى أقل فداحة فى ظلمه مما سواه . ما الذى تقبله ذممهم الاشتراكية من غير أن تثور غاضبة لمبدئها الشريف . هل هم يرون ضرورة وجود نقطة عسكرية كما رأت لجنة لورد ملنر رغم وجود إنكلترا فى جبل طارق وفى مالطة وفى قبرص وفى فلسطين وفى عدن . وهل هم يرون أن تحمى النقطة العسكرية المواصلات الإمبراطورية وهل يرون ضرورة وجود مستشار مالى لحماية حملة الأسهم من الإنكليز وغيرهم ، وهل يقرون وجوده ولو أدى للتدخل فى مالية مصر عن طريق الاستشارة . وهل يرون التحاق مصر بإنكلترا فى كل الحروب أو يرون أن تنضم مصر للاشتراكية التى لاتريد الحروب وهل . . . . .

لم يقولوا لنا شيئاً من هذا وهم فى الواقع لايستطيعون أن يقولوه لأن كل مسألة من هذه المسائل تحتاج بحثاً ودرساً وعناية خاصة ومعارف تاريخية ومالية وجغرافية خاصة ليست لحضرات أعضاء البرلمان الذين حضروا إلى مصر ، ولو سألتهم ماهى الامتيازات أم كيف كان صندوق الدين أم ما قاعدة النسب فى الجنسية وهل تتفق مع تاريخ الجنسية المصرية لقالوا بكل صراحة هذه مسائل لاتعنينا لأنها مسائل خاصة بكم ونحن لم ننتخب لها وإنما انتخبنا لنصرة مبدئنا الاقتصادى فى بلادنا .

ثم هم لايستطيعون أن يقولوه لأنهم إنكليز والإنكليزى متعلق بسياسة حكومته الخارجية . فمادامت الحكومة قد وضعت قاعدة لحل المسألة المصرية فالاشتراكى والفوضوى والعامل والحر والمحافظ يرى رأى الحكومة حتى لايعين أجنبيًا مهما كان محقًا على إنكليزى وإن كان مبطلاً . وهذا هو المبدأ الوطنى القوى المعروف : انصر أخاك ظالمًا أو مظلوماً .

ولا يستطيعون أن يقولوه لأن كبرياءهم الإمبراطورية تأباه ولو آمنت قلوبهم به . ألا ترى أنهم وهم فى إنكلترا ويريدون الحضور إلى مصر قد نشروا على العالم أنهم لايقصدون التدخل فى أمور مصر الداخلية فلما كانوا فى الإسكندرية كرروا هذه العبارة ولكنهم لما آمنوا أن دار الحماية دارهم وأن السلطة العسكرية التى منعت زيارة طنطا سلطتهم وأن القوة الظاهرة فى مصر قوتهم رجعوا يقولون - وهذا نص خطبة الماجور بارنس - لم يعيبون علينا أن نتدخل فى أموركم الداخلية ونحن نتدخل فيها من أربعين سنة ماضية . آمنت باللّه . الاشتراكية التى اعتنقها الإنكليز الخمسة المحترمون أعضاء البرلمان ليست إلا اشتراكية إنكليزية ذابت عند حدود الجزر البريطانية وأصبح أنصارنا الذين حضروا بناء على طلب بعضنا ولمعونتنا فى قضيتنا يقولون أنهم يتدخلون فى أمورنا الداخلية بعد ماصرحوا بأن ذلك ليس من شأنهم . ويقولون أنهم يتدخلون كما كان يتدخل كرومر وغورست وملنر وكل الاستعماريين من أربعين سنة ماضية . وقد يقولون غدًا فى برلمانهم مثل هذا القول أو ماهو أشنع وأبشع .

هذا شأنهم فى جوهر قضيتنا . فماذا عملوا ليحققوا مازعموه من ضرورة اختيار الشعب للمفاوضين فى جو حر ليست فيه الأحكام العسكرية : أنهم لم يعملوا أكثر من زيارتهم للأهرام ومن الذهاب إلى بورسعيد وإلى المنصورة حيث أقيمت لهم ولائم غاية فى الفخامة . وحيث خطبوا يشكرون على عظيم مالقوا من الحفاوة ويثنون الثناء الجميل على من يسر لهم زيارة أرض الفراعنة التى يحلم أكثر الأوربيين بها ولايستطيع الحضور إليها . وفى نفس هذا الوقت تصلنا التلغرافات منبئة بأن عدلى باشا ولورد كرزن سيبدآن المفاوضات فى هذه الأيام .

ألا يصح لنا بعد ذلك كله أن نقول أن لجنة المستر سوان إنما مثلت فى مصر كوميديا إنكليزية مصرية فيها من المضحكات مايذكر بقول أبى الطيب : ولكنه ضحك كالبكا : أنا لست أشك لحظة فى أن اللجنة البرلمانية كانت أكثر حرصاً على تعضيد القضية المصرية قبل أن تحضر من إنكلترا منها اليوم . لأنها اليوم رأت أن الإمبراطورية البريطانية العظيمة وتحكمها فى مصر هى التى سمحت لهم وتسمح لأمثالهم بمثل هذه الزيارات الفخمة الممتعة على حساب الغير . أما قبل اليوم فلم يكونوا يشعرون بذلك .

ولاتقل لى أنهم قوم أصحاب مبادئ . فالاشتراكى الذى يقول بالضمانات قد وطأ مبدأة بمنسمه والاشتراكى الذى لايعنى فى مصر بعمال مصر وإنما يعنى بالزيارات والولائم قد أطرح الاشتراكية جانباً . ومن أنكر مبدأه فقد أنكر كل شئ .

إذا أراد المصريون أن يحققوا أملهم فليوفروا أموال العزائم والولائم فقد يحتاجونها فى غير الولائم والعزائم وليتكلوا على أنفسهم فإنما يعين القدر المتوكل على نفسه .

محمد حسين هيكل المحامى

مصر وإنجلترا

قوة الحق وحق القوة(*)

«إن حكومة جلالته قدمت إلى عدلى باشا مشروع اتفاق لعقد معاهدة بين الإمبراطورية البريطانية ومصر وكانت حكومة جلالته على استعداد لأن توصى جلالة الملك ومجلس النواب بقبوله ولكنها علمت بمزيد الأسف أن ذلك المشروع لم يحزه ولا لديه . ومما زاد أسفها أنها تعتبر اقتراحاتها هذه سخية فى جوهرها واسعة النطاق فى نتائجها ولأنها لاتستطيع أن تبقى محلا لأى أمل فى إعادة النظر فى المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات» .

مذكرة الفيكونت اللنبى إلى عظمة السلطان

هذه هى العبارة التى صدرت بها مذكرة إنكلترا إلى مصر . وهى صريحة فى أن كل أمل فى إعادة النظر فى المبدأ الذى يريد الإنكليز الصدور عنه لتحديد العلاقات بين البلدين إن هو إلا سراب يتعزى به المكلوم برهة ثم لايلبث أن ينقطع مما هو رجع إلى مواجهة الواقع . وهذا المبدأ هو حكم إنكلترا لمصر من الداخل وفى الخارج مع إعطاء مصر الحق فى التكلم باسمها لاحتمال صفات هذا الحكم .

وقد علمتنا الظروف أن سياسة إنكلترا الخارجية معتبرة فى نظر الإنكليز أهم أجزاء السياسة الحكومية . ولكبير أهميتها لايمكن إدخال التعديلات عليها إلا إذا استحكمت حلقات الظروف ولم يبق للتعديل من محيص . وهل لنا عبرة فيما اتبعوه معنا مدى سنين الاحتلال فقد تغيرت الوزارات من يد المحافظين إلى يد الأحرار غيرمرة ومع ذلك ظلت السياسة المرسومة لمصر واحدة لاتتغير وظل لورد كرومر منفذاً لهذه السياسة رغم تعاقب الوزارات . بل لقد بلغ امتداد أطماع السياسة الإنكليزية فى مصر أبعد مداه أيام وزارة الأحرار .

وإنما بقيت إنكلترا على سياستها فى مصر مدة الاحتلال لأنها رأتنا عن حقنا نيامًا ورأت فكرة الاستقلال عندنا معدومة أو تكاد . نعم لقد كنا جميعاً ولاهم لنا إلا الكلام عن إصلاحاتنا الداخلية وكنا نحسب أن القوة هى صاحبة الحق فى كل شئ . فلا سبيل

---

* الأهرام : ١٩٢٢/١/٦

لإصلاح إلا بمغاصبتها مغاصبة صورية ثم بملاينتها ثم بالسخط منها وبكلمة أخرى كنا نظن أن لاسبيل لنا للحصول على شئ من حقنا إلا بمخادعة الإنكليز . وأين نحن منهم فى المخاتلة والخديعة . لذلك ثبتت أقدامهم عندنا كل هذا الزمان .

لكنا تنبهنا أخيراً إلى حقنا واستيقظنا من سبات كاد يقضى علينا وأقنعنا الإنكليز بأن حمايتهم كانت ضرورة حربية لم نرضَ عنها يومًا من الأيام . وقد اقتنعوا وطلبوا إلى حكومتنا أن تفاوضهم وجدوا الجد كله للعب دور اللين ابتغاء التفريق . فلما حسبوا أن التفريق وقع خيل إليهم أن مصر أصبحت على أبواب سباتها القديم بعد ما أنهكتها الجهود . فرمونا بمشروع كرزن . وبمذكره اللنبى . وقالوا لنا إما قبول هذا المشروع وتفسيره وإما أن نصليكم من نيراننا عذابًا لا طاقه لكم به فلما رفضنا أن نذل لهم أخذونا بالقسوة والشدة والعنف غير حاسبين لكرامة الإنسانية حسابًا . ولم يتركوا موضعًا لوخزنا فى ضمائرنا وفى أرواحنا إلا بالغوا فى إيصال الألم لنا منه .

على أن الألم أصبح ولاسبيل له إلى نفوسنا . لقد صرنا نعلم أن للحق قوة تغالب كل قوة على الأرض وتغلبها كما نعلم أن القوة لن تتزحزح عن مركزها طائعة مختارة . بل هى تلعب مع صاحب الحق كل أدوار العتو والقسوة كى يسام ويمل ويستنيم . وهنالك يملقه صاحب القوة ليزيده إمعانًا من نومه . لكن درسنا فى هذا الشأن كان بالغًا فى القسوة . لقد رأت عيوننا آيات الحرب وإن لم نشهدها . وسنرى من مثل هذه الآيات كثيراً ما دمنا لم ننل استقلالنا . وإن لم نعمل بكل الوسائل المشروعة لنيله . رتبت القوة لنفسها علينا حقوقًا تحتاج من حقنا الواضح مضاعفة قوته لجهادها . وقد تكفى لحظة من غفلة الحق لتقدم للقوة أساسًا للبقاء ليصعب نزعه . لذلك لن يكون منا تهاون أو تقصير .

وخير وجه مشروع لجهاد القوة ابتعاد الحق عنها وتقززه منها . يكفى القوة الظالمة شعاع بسيط من نور الحق ليهديها سبيل الظلم والعسف وليمهد لها خنق الحق فى مهده . أما إن تجنب الحق القوة فابتعد عنها ولم يعرها يد معاونة فإنها ترتبك من غير شك فى دياجير ظلمها وتضطرب فيما يحيط بها من حالك السواد . وهل رأيت الظالمين أمعنوا فى ظلمهم إلا بعد ما استعانوا بالمستضعفين من أصحاب الحق . أليسوا هم الراجات الهنود هم الذين يحكمون إنكلترا فى الهند . ألم يكن الخوارج فى كل أمة هم الذين مكنوا لعدوها فيها . ألم تسمع فى التاريخ بأم خانها الحظ من الحرب وحسب ذوو الغلب أن قد

يمكن لهم فيها إلى الأبد فلم يلبث إلا أشهراً حتى رضى المنتصر من الغنيمة بالإياب . ذلك بأن الحق قوة وسلطانًا تعجز القوة دونهما مادام أصحاب الحق فى يقظة وماداموا على حقهم حراصًا .

ولن يجد الإنكليز منا موضعا لغفلة عن حقنا إلا إذا رضينا بمفاوضتهم بعد الذى رأيناه منهم . وكيف بنا نفاوضهم بعدما أهانونا وبعد ما انتهكوا حرماتنا وبعد ما كشفوا من الاستهانة بالإنسانية عن أنياب كواشر . ثم كيف نفاوضهم وقد أوصدوا بيدهم وبعملهم كل باب للمفاوضة .

هذه طريقنا فى الجهاد لن يكون منا من يتصل بالإنكليز إلا نازل عن مصريته لابس لوطنه ثوب الغدر . لن يعرض أحد منا للإنكليز بخير ولابشر . بل ولنلبس حقنا ردائنا . لنخلع هذه المدنية الغربية المادية الشرهة للدم شرهها للمال .

ولنرجع إلى شرقيتنا المتقشفة الزاهدة إنما هى المادة الكثيفة الثقيلة أغرق بها الغرب أرواحنا الشرقية الطاهرة فأذلها واستعبدها . بلى إن كسرة من قديد فى ملكوت الحرية خير من هذه الطنافس وتلك الصنوف من الطعام فى حكم المذلة . أليس يعجبك هذا الراعى متابعًا قطيعه وسط الجرداء تكفيه لقمة بلغة يوم ثم هو يتمتع بكل ما خلق اللهفى سمائه وجوه وأرضه على ضعف حاله . ألست تراه خيرا من هذا العيش جعله الترف نيراً وجعله هم الحياة غماً وتعسا . فإن لم يكن لنوال حقنا طريق إلا هذا فالويل لمن لم يسلكه .

إنما فى نفوسنا تستكن قوة حقنا . وقد استنامت هذه النفوس فى الماضى فركبتها القوة ورتبت عليها من باطلها حقا . أما اليوم فقد استيقظ فى نفوسنا حقنا بالغاً أشده وقوته . وهو بعد اليوم لن يغفل ولن يستنيم .

محمد حسين هيكل

الوثائق الجديدة(*)

صمتت السياسة الإنكليزية من يوم أن نشر تبليغ لورد اللنبى إلى عظمة السلطان عن أن تبدى رأيًا فى مظاهر الاستياء التى بعثت بها الطبقات المسئولة من كل جانب وكأنما أرادنا الإنكليز على أن نفهم أن ما فى مذكرتهم تنزيل لا محل لنسخه ولا لتحويره . وجعلت السلطة المنفذة فى مصر تبطش ذات اليمين وذات اليسار بكل ماتسميه أنواع الوطنية المتطرفة تنفيذاً لما حواه ذلك التبليغ من التهديد والوعيد . وبقى المصريون عند ماتقضى به كرامة أمتهم وشرف وطنهم من إنكار التبليغ ومشروع كرزن لم يثنهم تهديد ولم يفل من عزائمهم وعيد ولم يعتور إرادتهم ما كانت تنتظره السياسة الإنكليزية من الوهن تبنى عليه حكم البلاد لمستقبل لا يعلم مداه إلا الله .

وكان أهم مظاهر ذلك الإنكار لسياسة الاعتصاب والعسف التى أعلنتها إنكلترا ما أعلنه المصريون من جانبهم من ضرورة عدم تعاون أحد أبناء مصر مع غاصبى حقوق بلاده المقدسة . وهذه السياسة السلمية السلبية هى التى دفعت المصريين جميعًا ليعلنوا عدم الرضا عن تأليف وزارة فى جو تلك السياسة الظالمة . فلما شاع أمر المخابرات الدائرة بين الإنكليز ومعالى ثروت باشا لتأليف الوزارة وما اشترطه معاليه لقبول هذه المسئولية العظيمة – قابل المصريون جميعًا هذا الخبر بشديد التحفظ سواء فى ذلك أنصار الوزارة الماضية وخصومها . بل لقد نأسف أن نقول أن هؤلاء الخصوم وجدوا من هذا الظرف المبهم فرصة للطعن على مصرى صميم كثروت باشا الذى كان من أكبر أنصار الحركة الوطنية ووصلوا من مطاعنهم إلى تنفير الشباب المرتعش الإحساس من ناحيته . أما أنصار الوزارة الماضية فظلوا محتفظين بما أبدوه يوم نشرت الوثائق الثلاث المشهورة من ضرورة عدم تأليف وزارة فى جو مشروع كرزن وتبليغ اللنبى مصرين على ضرورة عدم التعاون مع الإنكليز مالم تتغير سياستهم معنا منتظرين مايترتب على غضبة الأمة وثباتها من تغير فى السياسة .

ومع ماشعر به ثروت باشا من حذر الرأى العام إزاء شروطه فإنه ظل من جانبه عاملاً على كتمانها متوقعًا بعدما أقنع بها الإنكليز المقيمين فى مصر أن تقتنع بها هيئة الحكومة الإنكليزية وتقرها ويومئذ تنشر على الناس ليحكموا له أو عليه .

---

* الأهرام : ١٩٢٢/١/٣١

لكن الحكومة الإنكليزية تلكأت كثيراً ثم نشرت اليوم بلاغاً رسمياً تقول فيه أنها استدعت ممثلها فى مصر للتفاهم معه بشأن الموقف الحاضر فى القطر المصرى وأنها لاتزال مستعدة لرفع الحماية المعلنة على مصر فى سنة ١٩١٤ إذا هى حصلت على الشروط الآتية التى تعدها حيوية لمصلحة مصر ولمصلحة الإمبراطورية على السواء وهى :

أولا – أن تؤمن المواصلات الإمبراطورية التى تعد مصر جوهرية لها .

ثانيا – أن تحتفظ بريطانيا العظمى بالحق والسلطة بأن تقدم للجاليات الأجنبية الضمانات التى تتوقعها الحكومات التابعة لها هذه الجاليات من بريطانيا العظمى فى الظروف الحاضرة .

ثالثًا – أن تجعل مصر فى مأمن من كل اعتداء أجنبى أو تداخل كذلك بالذات أو بالواسطة» .

اطلعنا على هذا البلاغ فى جرائد الظهر ثم رأينا منشورة معه فى جرائد المساء التى ظهرت بالأمس الشروط التى طالب بها ثروت باشا ليمكن له تأليف وزارة ترضى الرأى العام المصرى . وقد يصح لنا أن نستنتج من نشر هذه الشروط فى نفس اليوم الذى نشر فيه البلاغ الإنكليزى أن نشرها كان برضى من معالى ثروت باشا .

ولسنا نستطيع أن نقطع إذا كان هذا البلاغ الذى نشرته الحكومة الإنكليزية يعتبر رفضاً لشروط ثروت باشا أو أنها لاتزال معلقة إلى أن يقدم لورد اللنبى إلى حكومته المعلومات الوافية ويبدى لها رأيه عن الحالة الحاضرة هنا . ولكنا بعد نشر هذه الشروط نقول أنها شروط سياسى مصرى محنك مخلص لبلاده يريد بالفعل أن يصل إلى حل المسألة المصرية حلاً مرضياً . ذلك بأنها أقل شروط يمكن اشتراطها للمحافظة على كرامة مصر من غير أى مساس بشرف بريطانيا العظمى وكرامتها . فلو أنها نقصت شرطاً واحداً لقلنا أن ثروت باشا قد تهاون فى حق بلاده على غير ما نعهده فيه . وإن هى زادت على ماهى اليوم فقد كنا نحن نسر لذلك أكبر السرر . ولكن الإنكليز قد كانوا يجدون فيها مالا تحتمله الأنفة البريطانية .

ولسنا نريد اليوم أن ندخل فى تفاصيل تلك الشروط بأكثر من أن نقول أن إرادة الأمة حينما عرض عليها مشروع ملنر ظاهرة فيها إلى حد كبير . فهى ترمى إلى تحقيق كل

تحفظات الأمة على المشروع المذكور قبل الدخول فى أى مفاوضة مع الإنكليز . ويكفى أن يكون أهم التحفظات ويقصد به إلغاء الحماية إلغاءً صريحًا قبل الدخول فى أى مفاوضة فى مقدمة الشروط المذكورة .

وإنا نحسب أن هذه الشروط تخرجنا تمامًا من ذلك الموقف الذى وضعنا فيه المشروع الإنكليزى والتبليغ الأخير . وقد كان من شأنها أن تسهل عودة الثقة بإمكان نجاح مفاوضة من جديد .

لكن ربما قيل أننا قد سئمنا المفاوضات ومللنا الأخذ والرد . وقد يكون ذلك صحيحاً بعد الذى سامنا إياه الإنكليز مدى السنتين الأخيرتين من مطل وتسويف وكسب لتافه الظروف كحادثة الإسكندرية وما إليها . وقد نميل إلى الاعتقاد بأن الإنكليز لو قبلوا هذه الشروط فلن يكون قبولهم إياها دليلاً قاطعاً على صدق إرادتهم حل المسألة وإنه قد يكون الغرض من ذلك كسب الوقت . وقد نكون مؤمنين بضرورة انسحاب العساكر الإنكليزية مدى المفاوضات . لكن هذه الشروط كانت فى متناول يد الهيئات البرلمانية بعد تكوينها . وهى يومئذ صاحبة الكلمة النافذة فيما يجب قبل المفاوضة ومايصلح لما بعدها . وهذا وحده هو الذى يبيح لنا القول بأن هذه الشروط كان يمكن بعد قبولها أن تؤلف وزارة مصرية . لكنا نكرر أنها أقل شروط ممكن تصورها لتأليف الوزارة . وكل مصرى يعد مجازفًا ملقياً بلاده فى الدرك الأسفل إذا هو قبل الوزارة دون تحقيق هذه الشروط .

على أن ما علمناه من اقتناع عظمة السلطان بها يجعلنا مطمئنين على أنه لو وجدت نفوس أكثر حباً للمراكز الوزارية منها لبلادها فإنها لن تجد من لدن عظمته أذنًا صاغية .

محمد حسين هيكل

حقيقة موقفنا(*)

(١)

يجب قبل أن نبدأ البحث فى موقفنا السياسى الحاضر أن نوضح للقارئ وجهة نظرنا حتى نكون وإياه على اتصال فكرى مستمر وحتى تكون مناقشة المسائل محصورة فى دائرة معينة . وإنما يدعونا لهذه المقدمة أنا نرى أنفسنا فى أحيان كثيرة وجهاً لوجه مع بعض من يزعمون أنهم أخصامنا السياسيون ومن يصفون أنفسهم بمطلق التطرف أو بتمام الاعتدال فاذا تبادلنا الحديث لم يطل بنا الأخذ والرد قبل أن نتفق على معظم أوجه الخلاف إنما كان فى وجهة النظر لا فى تقدير الأمور .

وأول ما أبديه خاصاً بوجهة نظرى أن ذهنى لايعرف التعصب . بل كل فكرة تلقى إلى وكل مسألة تطرح على يصح أن تكون عندى موضعاً للجدل ويصح أن تكون ذات أثر فى تكوين رأيى إذا أنا اقتنعت بها . لكن هذا الأثر لايتعدى بطبيعة الحال حد الدائرة التى اقتنعت فيها . وإذا كنت لا أعرف التعصب للأفكار فأنا لا أعرف التعصب للأشخاص من باب أولى . بل إن هذا التعصب ليؤذى الموضع الحساس من ذهنى لأن معناه فناء شخصية المتعصب فيمن يتعصب له . وأنا أشد الناس إجلالاً للشخصية الإنسانية أن ينالها الفناء .

وأنا أفرق بين الغاية والوسيلة . الغاية هى أقصى مدى ما تريد . هى النصر النهائى على ما كان يسميه الحلفاء . وأما الوسيلة لهذه الغاية فكل عمل أدى إليها . إن تقهقر الحلفاء أول الحرب لم يثنهم عن غايتهم . بل هم نظروا فى الوسائل التى يوقفون بها هذا التقهقر فلما أوقفوه فى معركة المارن بمهارة قوادهم وقوة إيمان جنودهم ظلوا أربع سنين تباعاً بعد ذلك يدبرون المسائل لهذه الغاية فأمعنوا فى نشر الدعوة ثم ألبوا الأمم المختلفة واتفقوا مع أمريكا وحصروا ألمانيا وهاجموا تركيا فى غاليبولى وما إلى ذلك مما سواه حتى ضعضعوا القوة المعنوية فى النفس وحتى أثاروا ثائرة البحارة والضباط الألمان وحتى اضطروا الألمان لعقد الهدنة والتوقيع على معاهدة فرساى . ويومئذ أدركوا غايتهم من الحرب وبدأوا يفكرون فى غايتهم من السلم بعد ماحسبوا أنه مد ظله على الوجود .

---

* الأهرام : ١٩٢٢/٣/١٣

غايتنا نحن جميعا الاستقلال التام . ووسيلتنا إليه حقنا فيه وعدم معاونة الإنكليز على سلب هذا الحق . ذلك مافعلناه سنة ١٩١٩ حينما استقالت وزارة رشدى باشا الأولى وأضرب المحامون والموظفون وعمال المواصلات إلى زمن أقنع الإنجليز إقناعاً صريحاً بأنهم لايستطيعون حكم البلد بسلام إلا بمعاونة المصريين إياهم فى الحكم . وذلك ما فعلناه حينما حضرت لجنة ملنر لتنظيم الحماية على مصر فقاطعناها ولم نتقدم إليها زرافات ووحدانًا حتى ولا بعد مانشرت بلاغها المطوى على الحنكة السياسية والدهاء واللين . وهذا مافعلناه لما قطعت إنكلترا المفاوضة مع الوفد الرسمى وأرادت كما جاء فى المذكرة المفسرة لمشروع كرزون أن تتداخل لحماية العرش وللهيمنة على ماتدعيه من أعمال التعمير والتحضير التى قامت بها مدى سنى الاحتلال . وفى أثناء هذا الوقت كله كان الإنجليز يشعرون تمام الشعور أن خطة عدم المعاونة معهم على إذلال البلاد قد أصبحت الظاهرات الاجتماعية للقطر المصرى لاتلبث أن تبدو كلما دعت إليها مصلحة الوطن .

لكنهم مع هذا الشعور كانوا لايفتأون ينادون باسم الجبروت والقوة يريدون أن يثبتوا لنا أنهم لايعبأون بعدم معاونتنا إياهم وأنهم قديرون على حكم البلاد وحدهم . فلما طال بهم هذا الادعاء وأعيتهم الحيل ورأوا أن استمرار المهاجمة على غير طائل قد أدخل الوهن إلى نفوسهم دون أن يضعفنا - رأوا إن يغيروا خطة النضال معنا فبدأوا خطتهم الجديدة بإعلان التصريح لمصر مشفوعاً بالخطاب الذى رفعه لورد اللنبى إلى عظمة السلطان .

من السخرية قطعاً أن يقال أن مصادقة البرلمان على هذا التصريح تحقق لنا غايتنا فنحن جميعاً نفهم تمام الفهم معنى الاستقلال الذى ننشده . نحن جميعاً نفهم أنه مادامت هناك مسائل محتفظ بها بيد إنكلترا ومادامت تؤيد احتفاظها بهذه المسائل بقوة الجيش فسيكون استقلالنا حلماً لا حقيقياً ولم يدر بخلد الإنجليز أنفسهم أن يقولوا غير هذا فقد أعلن خطاب اللورد اللنبى إلى عظمة السلطان أن هذا التصريح الذى سيعرض على البرلمان يكفل خلق جو ملائم لعقد اتفاق بين البلدين مصر وإنكلترا وأن هذا الاتفاق يحل المسألة المصرية حلاً نهائياً دائماً .

وبديهى أن ما نرمى إليه من استقلالنا إنما نريد به حل المسألة المصرية حلاً دولياً نهائياً دائمًا فما لم نصل إلى هذا الحل النهائى الدائم فنحن لانزال فى الطريق إليه نرسم الخطط وننظر فى الوسائل ونقرر خير سبيل للسير . وإذن فالموقعة السياسية الحاسمة بيننا وبين الإنكليز لم تقع بعد حتى تعلن نتيجتها .

إذا كان ذلك كان الواجب الذى نبحث فيه ليس هو قيمة تحقيق التصريح الإنكليزى – بعد إقرار البرلمان إياه – لأمانينا ، فلم يقل الإنكليز ولم يقل أحد أن هذا التصريح حققها . وإنما الذى يجب البحث فيه بدقة وروية وإمعان وفوق ذلك بتمام الذمة والإخلاص هو الموقف الذى يوقفنا فيه هذا التصريح بإزاء الإنكليز . هل هو موقفنا يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ حينما أعلنت الحماية أو هو موقفنا يوم ١٣ فبراير سنة ١٩١٨ الذى قدم فيه سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهمى مطالب الوفد المصرى للسير رجنالد ونجت أو هو موقفنا يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ حينما رفضت لجنة ملنر قبول التحفظات من الوفد . أو هو موقفنا يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ لما نشر مشروع كرزن والمذكرة المفسرة . هل موقفنا حسب هذا التصريح هو كموقفنا فى الأيام المذكورة أو هو خير أو شر منها .

كذلك يجب أن نبحث بذمة ودقة حال الإنكليز المعنوية فى هذه الظروف وحالهم المعنوية اليوم ونقارنها بحالنا نحن أيضاً . وبعد ذلك ننظر بمثل هذه الذمة والدقة ما يجب عمله بعد تحديد الموقف على نحو ما سبق شرحه . وإنا بعد ذلك سنرى رأى العين أننا بالسداد والحكمة وقوة العزم سنصل حتمًا إلى غايتنا من الاستقلال التام لاتشوبه شائبة .

تلك ستكون وجهة نظرنا من بحث الموقف السياسى الحاضر . وسنتوخى فى بحثنا الذمة والدقة وهذه عبارة نقولها ونكررها لأ نا مع شئ كثير من الأسف قد رأينا كتابًا من المعروفين ومن كبار العلماء يذهبون إلى أن بحث المسألة المصرية شأنه شأن غيره من الأبحاث الفرعية يمكن أن يسار فيه على طريقة حزبية لا تعتد كثيراً بما يوجبه الضمير وتعنى بهدم الخصم الحزبى قبل عنايتها بتنوير الرأى العام المحتاج إلى النور يضئ سبيله فيسير فيها على هدى وبينة من أمره . وسيرى القارئ بعد ختام أبحاثنا أننا اليوم أقوى موقفاً مما كنا فى أى يوم سبق وأن خير خطة لنا فى المستقبل ستكون هى عين خطتنا . وذلك بعدم معاونة الإنكليز على حكمنا وإذلالنا . لكنها ستنتقل فى المستقبل من أن تكون خطة سلبية بحتة كما كانت فى الماضى لتكون خطة إيجابية تحتاج إرادة أقوى وعملاً أكثر . وكما هيأت لنا خطة الماضى موقفنا الحاضر فستصل بنا خطة المستقبل لغايتنا ننالها كاملة .

لست بسبيل شرح ذلك الآن . لكنى أقرر من اليوم أنى مؤمن تمام الإيمان بأن هذه الخطة تصل بنا إلى استقلالنا ومؤمن أيضًا بأنها ستتبع . لذلك لا يداخلنى أى شك فى أن استقلالنا سيتم وسيتم قريبًا . وهو سيتم بمجهود الأمة لا بمجهود أفراد منها . ويومئذ تتم فيها كلمة الديمقراطية .

محمد حسين هيكل

حقيقة موقفنا(*)

– ٢ –

لما أعلنت إنكلترا الحماية على مصر سنة ١٩١٤ وأسند عرش السلطنة إلى المغفور له السلطان حسين كامل صرحت بأنها تأخذ بإعلان الحماية ما كان لتركيا من الحقوق على مصر وديعة فى يدها وأنها تعمل بالاشتراك مع الحكومة المصرية للتدرج بالشعب المصرى فى طريق الحكم الذاتى حتى إذا تم نضجه واستطاع حكم نفسه بنفسه كان كل واجبها حمايته من اعتداء الدول الأجنبية على بلاده . وكلنا نفهم معنى هذا التعبير فى السياسة الإنكليزية التى ظلت فى مصر من سنة ١٨٨٢ تعمل للتدرج بالشعب المصرى فى طريق الحكم الذاتى فقد هدمت الهيئات النيابية وأحلت محلها مجلس الشورى ثم الجمعية التشريعية . وحصرت دائرة التعليم العالى من غير أن تزيد فى مقدار التعليم الأولى . وأدخلت إلى نفس المصريين الاعتقاد بحاجتهم لها أو على الأقل بعدم استطاعتهم إمساك مقاليد الحكم بيدهم مادامت العساكر الإنكليزية فى مصر . وزعزعت اعتقادهم بقوة الحق لتحل محله الإيمان بحق القوة .

ولما أظهرت الحرب ما للشعوب المظلومة من قوة كان لها الأثر الأكبر فى انتصار الحلفاء أراد الإنكليز أن لا يواجهوا الحقيقة الواقعة وحسبوا أنهم يستطيعون بالمماطلة وبالتسويف أن يزدردوا الأمم التى يخفق علمها فى بلادهم أو الداخلة فى دائرة نفوذهم لما كانت فيه قبل الحرب من خمول فلم تقبل أن يسافر الوفد المصرى إلى باريس على الرغم من أن مطالبه التى أبداها للسير ريجنالد ونجت فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ كانت مطالب متواضعة أساسها اتفاق مصر مع إنكلترا اتفاقًا لا يضير إنكلترا ولكنه يمكن مصر من التقدم فى ظل السلام على أن تطرح هذا الاتفاق على مؤتمر السلام لإقراره ولاعتباره اتفاقًا دوليًا . ولم تكتف الحكومة الإنكليزية بحبس المصريين فى حدود بلادهم بل اعتقلت جماعة من كبرائهم وصرح لورد كرزون فى مجلس اللوردات بأن حكومة جلالة الملك لايمكنها أن تسمح بالكلام خارج دائرة الحماية ولم يمض على هذا التصريح زمن طويل حتى اعترفت دول الوسط بالحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

---

* الأهرام : ١٩٢٢/٣/٢٠ .

ثم أوفدت الحكومة الإنكليزية لجنة برياسة لورد ملنر لوضع النظام الذى يصلح لمصر تحت الحماية . وأعلنت الأحزاب كلها فى ذلك الحين سياستها بالنسبة لمصر . وكان برنامج حزب الأحرار هو ذلك البرنامج القديم الذى يرى التدرج للشعب المصرى فى طريق الحكم الذاتى .

لكن مماطلة الإنكليز كانت لفائدة المصريين الذين كانوا يخرجون بعد كل صدمة تواجههم بها إنكلترا أكثر قوة وأشد بحقهم إيماناً . فقد أدى حبس الوفد داخل حدود مصر واعتقال الباشاوات الأربعة إلى قيامة الشعب كله معلناً بطريقة لاتقبل الشك تضامنه أفرادًا وجماعات وهيئات فى المطالبة باستقلال البلاد وأدى ما صدح به لورد كرزن رداً على هذه القيامة من إمكان الاعتماد إلى الموظفين المصريين لحكم البلاد إلى إضراب الموظفين إضرابًا أثبت للإنكليز بالدليل المحسوس أن الموظفين المصريين فى جانب أمتهم وليسوا فى جانب خصمها كما ثبت لهم أنهم لايستطيعون حكم البلاد من غير معونة هؤلاء الموظفين وأدى إقرار معاهدة فرساى للحماية البريطانية على مصر إلى تخلى المصريين عن الاعتماد على الغير واعتمادهم على أنفسهم مع إعلانهم حقهم للملأ حتى يكون إحساس العالم وفى صفهم . وأدى حضور لجنة ملنر لتنظيم الحماية على مصر لمقاطعتها مقاطعة أقنعتها قبل أن تبرح الديار أن اعتماد إنكلترا على المصريين لحكم المصريين ضرب من الهذيان وأن الاعتراف بمصر دولة مستقلة أمر لامفر منه . لكن عز عليها كما لايزال عزيزًا على كل إنكليزى أن تتخلى إنكلترا عن مصر نهائيًا فلوحت فى أفق مصر السياسى باسم الاستقلال الذى ينشده المصريون جميعًا وأضافت إليه الاتفاق بين إنكلترا ومصر على مايضمن المصالح البريطانية فى مصر وما يرعى حقوق الأجانب . ولما عادت إلى بلادها وفاوضت الوفد المصرى انتهت إلى وضع صيغة المشروع الذى عرض على مصر فى سبتمر سنة ١٩٢٠ .

لكنها أرادات أن تجعل استقلال مصر معلقًا على تقديم مصر ضمانات لحقوق الأجانب وللمصالح البريطانية فى مصر . ومع أن المصريين كانوا قد شعروا فى ذلك الحين تمام الشعور بقوتهم المعنوية وبانضمام الشعور العام لهم على طريقة لاتبقى محلاً للشك فى تسليم إنكلترا بحقهم فإنهم ظهروا حين عرض مشروع ملنر بمظهرهم الحقيقى . أنهم لايريدون الاعتداء على حق الأجانب ولايريدون معاونة أحد على إنكلترا . وإنما جل

غرضهم بعد استعادة استقلالهم أن يمدوا يدهم لمصافحة كل يد تعمل على سلام الإنسانية ورقيها . لذلك أقبلوا على مشروع الاتفاق الذى وضعته لجنة لورد ملنر يفحصونه ويعدلون فيه ليصلح أساساً للمفاوضة بين الأمتين . وقد شجعهم على الإقدام فى بحثهم ماعلموا من أن إنكلترا ستسحب جنودها من مصر وأن استقلالهم سيكون استقلالاً حقيقياً إن ورد عليه بعض المساس فلأجل معلوم .

وانتهى بهم فحصهم إلى تقديم التحفظات التى عرضها الوفد المصرى على لجنة لورد ملنر وأهمها إلغاء الحماية قبل الدخول من جانب الأمة فى المفاوضة . لكن اللجنة كانت قد نسيت أو تناست ما قوبلت به فى مصر مما أقنعها بضرورة الاعتراف بحقوق مصر كاملة وحسبت أن اندفاع المصريين لفحص المشروع معناه إمعانهم الرغبة فى الاتفاق مع الإنكليز كى تنتهى مسألتهم على أى شكل من الأشكال . وهذا خطأ أساسه عدم فهم الغربى للشرقى فهما صحيحاً . وقد أدى هذا الخطأ إلى رفض اللجنة قبول التحفظات وإدماجها فى المشروع ليكون أساساً للمفاوضة . وترتب على هذا الرفض أن نفض الوفد المصرى يده من معاونة اللجنة والحكومة الإنكليزية على حل المسألة المصرية .

اشتركت الأمة كلها مع الوفد فى موقفه الشريف وقررت أنها لم تتزحزح عن موقفها الأول الذى فرضته لإمكان الدخول فى المفاوضة وهو إعلان استقلالها إعلاناً دولياً . أما الإنكليز فتزحزحوا عن مركزهم الأول . فقد كان وزراؤهم يقولون بملء فمهم فى مجلس النواب الإنكليزى أن حمايتهم على مصر لن تزول وأنهم ندبوا لجنة ملنر لوضع نظام مصر تحت الحماية . فلما أيقنوا أن الحماية يجب أن تزول وفاقاً لإرادة الشعب المصرى أبلغوا صاحب العظمة سلطان مصر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ أن نظام الحماية ليس علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى وأن الحكومة الإنكليزية ترغب الشروع فى تبادل الآراء فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر (للوصول اذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى) .

ليس من شك فى أن هذا القرار الذى وضعته الحكومة الإنكليزية إعلان لانتصار النظرية المصرية على طريقة جعلت الحماية على مصر فى مركز سئ . وليس من شك فى أن المصريين شعروا بهذا الانتصار . وقد ترتب على شعورهم هذا أن اندفعوا يتسابقون

لتحقيق استقلال البلاد حتى ترك بعضهم الموقف الحصين الذى وقفت فيه الأمة والذى ترتب عليه انتصارها . أريد موقف عدم الدخول من جانب الأمة فى مفاوضة مع الإنكليز قبل أن ترفع الحماية وكلنا يذكر تلك الشحناء العنيفة التى كانت فى العام الماضى وقد خيل للإنكليز أن فى مقدورهم الاستفادة من هذا الموقف بإذكاء نيران الخلاف بكل الوسائل وقد فعلوا . ولكنهم فى هذه المرة أيضا كانوا على خطأ . فقد حسبوا أن هذا التسابق يكون لمصلحتهم على حساب الأمة ولم يفقهوا أن غاية المصريين محددة فى أذهانهم تحديداً صحيحاً لن يطمئن لهم بال أو يهدأ لهم خاطر حتى يحققوها كاملة وهم لم يدركوا ذلك إلا متأخراً بعد مادفعوا بمشروع كرزون إلى دولة عدلى يكن باشا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وبعد ما قطع عدلى باشا المفاوضة وأعلنهم أن مشروعهم لا يبشر بالوصول إلى أى اتفاق .

هنا استشاط الإنكليز غيظًا . إنهم دهاة الأرض فى السياسة - فهل يغلبهم إيمان أمة فتية . فقذفوا بالمذكرة التفسيرية التى أبلغت إلى عظمة السلطان فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ وفيها مايأتى من المتناقضات (وأول هذه الضمانات ورأيها وهو وجود جنود بريطانية فى مصر وحكومة جلالة الملك لايمكنها أن تتخلى عن هذا الضمان ولا أن تنقص منه- على أنها تعيد القول وتؤكده بأن مطالبها فى هذا الصدد لايقصد بها استمرار حماية لافعلاً ولا حكمًا بل بالعكس ان أمنيتها القلبية الخالصة هى أن تتمتع مصر بحقوق وطنية ويكون لها بين الأمم مقام دولة متمتعة بحق السيادة على أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإمبراطورية البريطانية - ففيما يتعلق بالحاضر لايمكن لحكومة جلالته تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية واشتراكها - إذا كان الشعب المصرى يستسلم إلى أمانيه الوطنية مهما كانت هذه الأمانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها دون أن يكترث اكتراثاً كافيًا بالحقائق التى تستحكم فى الحياة الدولية فإن تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمى لايصيبه التأخير فقط بل يتعرض للخطر تعرضاً تاما - وإذ الأمر كذلك فإن حكومة جلالة الملك مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتها الخاصة أيضًا تستمر بلا تردد ، على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينة على مصالحها - ورغبتها أن تستكمل العمل الذى بدىء به فى عهد اللورد كرومر لا أن تبدأه من جديد - ولكنها ترى من الواجب الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة على السواء - وسبيل التقدم الوحيد

للشعب المصرى يقوم على تآزره مع الإمبراطورية البريطانية لاعلى تنافرهما . وحكومة جلالته رغبتها فى هذا التآزر مستعدة فيما يتعلق بها إلى البحث فى أى طريقة تعرض عليها لأجل تنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها . على أنها مع هذا لايسعها تعديل المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التى تشتمل عليها .

وهذه الفقرة التى نقلناها من مذكرة ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ واضحة الدلالة على أن الحكومة الإنكليزية قد وقفت موقف الارتباك أمام انقطاع المفاوضات الإنكليزية المصرية . فهى قد اعترفت ببلاغ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ بأن الحماية علاقة غير موجبة للرضى وليس فى مقدورها الرجوع عن هذا الاعتراف . وهى قد أرادت أن تستدرج الوفد الرسمى فكان جواب رئيسه أنه لو قبل مايريده الإنكليز لما بر بوعده فى برنامجه للأمة ولما أرضى أمانيها . فلجأت إزاء هذا الارتباك إلى التهديد والوعيد من غير أن تقفل باب الأمل فى المستقبل .

وقد رأى حزب دولة عدلى يكن باشا أن الخلاف الذى وقع فى صفوف الأمة المصرية بسبب النزاع على المفاوضة قد أدى إلى فوضى يخشى إذا طال أجلها أن تهوى بالبلاد وأن تضعف قوتها المعنوية العظيمة الكامنة فى نفسها . ورأى من جانب آخر أن الإنكليز بتحتيمهم الضمانات التى فرضوها على الصيغ التى فرضوها بها يجعلون استقلال البلاد وهمًا لاحقيقة له . ورأوا من جهة ثالثة أن الإنكليز فى مركز مضعضع مضطرب بالنسبة للمسألة المصرية . ثم رأوا أخيراً ان هذا التضعضع والارتباك لايمكن أن يصل بإنكلترا إلى حد الانهزام من الميدان السياسى المصرى . ففكروا فى خير الوسائل للاستفادة من هذا الظرف . ولهذا لعبوا الدور الأخير الذى انتهى بالتصريح بالخطاب المرفوع من لورد اللنبى إلى عظمة السلطان فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ومن إنكار المحسوس إنكار أنهم نجحوا فى لعبهم خير نجاح لاعتمادهم فيه على تماسك الأمة . وهذا ما أظهرته الوثائق الست والثلاثون التى نشرت فى كتاب إنكلترا الأبيض على ماسنبينه فى مقالنا التالى .

محمد حسين هيكل

حقيقة موقفنا(*)

- ٣ -

تشبث الإنكليز بحمايتهم التى ضربوها على مصر ووصلوا إلى إقرار معظم الدول إياهم عليها . وحسبوا أن الحركة التى تناولت القطر من أقصاه إلى أقصاه فى سنة ١٩١٩ لم تكن إلا حركة وقتية سرعان ماتزول ووطنوا أنفسهم على ذلك وأرسلوا لجنة لورد ملنر لتضع النظام الدستورى الذى يصلح لمصر فى ظل الحماية لكن اللجنة المذكورة لم تلبث أن حلت مصر حتى أيقنت أن تصور الحكومة الإنجليزية للحركة المصرية غير صحيح وأنه لامفر من الاعتراف للمصريين باستقلالهم فرسمت سياسة جديدة غير سياسة الحماية الشاملة لإدارة البلاد فى الداخل وإعدام شخصيتها فى الخارج . ومرمى هذه السياسة الاعتراف باستقلال مصر مقابل تقديم مصر لإنكلترا مايلزم من ضمان مصالحها وإحلالها محل الدول صاحبة الامتيازات - أو بالأحرى محل جميع الدول - فى حماية المصالح الأجنبية فى مصر . وحلت هذه السياسة لدى الحكومة الإنكليزية محل القبول فعملت على تنفيذها . لكنها أفرطت فى طلب ضمان مصالحها وأظهرت أنها غير مستعدة لأن تترك مصر تتمتع بالفعل باستقلالها فأفلست هذه السياسة الجديدة إفلاس سياسة الحماية وانقطعت المفاوضة الرسمية . هنالك لم يكن بد من سياسة جديدة تسير عليها إنكلترا فى مصر .

فبعد تردد وبعد تقرير السياسيين المصريين عدم معاونة الإنكليز على حكم مصر لم يكن بد لإنكلترا من أن تخطو خطوة جديدة ولو على سبيل التجربة . هذه الخطوة الجديدة هى السياسة التى أعلنت فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وفى الخطاب الذى رفعه لورد اللنبى إلى عظمة السلطان فى ذلك التاريخ . وهذه الخطوة الجديدة هى التى أقرها البرلمان الإنكليزى فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ وترتب عليها أن أعلن العرش المصرى استقلال مصر على ملأ من العالم وأن اتخذ صاحبه لقب الجلالة ملك مصر . وترتب على هذا الإعلان تبليغ الأمر للدول التى أقرته شهيداً لقبول الممثلين السياسيين المصريين فى بلادهم المختلفة .

---

* الأهرام : ١٩٢٢/٣/٢٧

والآن يصح لنا بعد ما أثبتنا تراجع إنكلترا فى ميادين السياسة أمام ثبات المصريين أن نتساءل ماحقيقة هذه الوثائق الجديدة .

وإنى لأرجو قبل أن أبدأ البحث أن أثبت هنا أمراً يجعل له بعض المتعرضين للسياسة من الخطر مالا يستحقه . ذلك هو الواقع اليوم . فليس من ينكر أننا فى حال من الفوضى والاضطراب لا يحمدها . وليس من ينكر أن القوانين والإجراءات الاستثنائية هى القاعدة فى الحياة العمومية الحاضرة وليس من ينكر أن أقدس الحقوق وأعز الحريات تمتهن كثيراً وهى عرضة للامتهان فى كل حين . وليس من ينكر أن الإجراءات التى اتخذت من يوم قيام الحركة الوطنية إلى اليوم فيها كثير يجب الرجوع فيه بل التفكير عنه . ولكن ذلك كله تافه وقليل إلى جنب ما كسبناه من جهادنا وهو أكثر تفاهة إلى جنب الغاية التى ننشدها إلى جنب استقلالنا التام وحريتنا الكاملة .

لما قامت الثورة الفرنساوية ضد الظلم والاضطهاد وضد امتيازات الأشراف ورجال الدين كان مرمى غاياتها الحرية والإخاء والمساواة . وهى لم تنتظر طويلاً حتى حققت هذه المرامى بوضع «حقوق الانسان» أفتحسب أن الحرية والإخاء والمساواة عمت فرنسا بعد ذلك . كلا . فقد تآمرت أوروبا ضد فرنسا . وساد فى نفوس الفرنسيين خوف من بعضهم البعض وشك فى بعضهم البعض . وأدى ذلك إلى مايذهل الخيال قبل أن يصل إلى تصور ما ارتكب فى ذلك الحين من الفظائع . لكن هذه العاصفة مرت ومرت بعدها عاصفة أشد منها قسوة حين سخر نابليون الأمة لأحلامه ورجع الناس إلى «حقوق الإنسان» التى تقررت أول الثورة والتى امتهنت حتى وطأتها المناسم إلى أن تنفس الناس نسيم الحرية فى ظل النظام والسلام .

فما هو واقع فى مصر الآن من فوضى الأفكار وتبادل عدم الثقة وأخذ الناس بالشدة واستمرار الأحكام العرفية كل ذلك لاينسينا تراجع إنكلترا أمامنا وهو كذلك لايثنينا عن السير إلى غايتنا . ونحن ننظر لتقدير حقيقة الموقف إلى ماوصلنا إليه مما كان مغصوباً منا وما لايزال واجباً علينا أن نصل إليه .

لقد وصلنا إلى أن اعترفت إنكلترا باستقلالنا وكانت قد غصبته وبسيادتنا وكانت تتداخل فيها داخل بلادنا كما كانت قد محتها أمام الدول وحلت محلنا فيها . ولو أنها اقتصرت على هذا الاعتراف لحق لنا أن نقول أننا بلغنا غايتنا وأن المسألة المصرية انحلت

نهائيًا . لكن إنكلترا أرادت أن تبقى الخيط بيننا وبينها متصلاً على أمل أن تكون علاقتنا بها أضيق رابطة من علاقة الصداقة الدولية الصحيحة . وسنرجع لبحث ذلك فى مقال آخر .

وقد ترتب على الاعتراف باستقلالنا وبسيادتنا وبإعلاننا إياهما أن اعترفت بها الدول التى كانت قد أقرت الحماية من قبل . وكنا نود لو أننا اطلعنا على نصوص التبليغ المصرى والردود الدولية حتى تطمئن نفوسنا فى هذا الباب تماماً وإن كنا نعلم مما نشر عن ذلك خاصاً بفرنسا أن التبليغ من جانب الحكومة المصرية كان قاصراً على إعلان استقلال مصر استقلالاً غير مقيد بأى قيد وأن فرنسا أثبتت ذلك كما هو وهذا مانريده .

ترتب على هذا الاعتراف أيضاً أن أقر جلالة ملك مصر فى أمره الكريم الصادر بتأليف الوزارة حق البلاد فى التمتع بنظام دستورى يكون البرلمان معه صاحب الإشراف والرقابة فى السياسة والإدارة على حكومة البلاد المسؤولة أمامه وأن لاتبقى فى مراكزها إلا إذا كانت حائزة لثقته . ومانشك فى أن القانون الذى يقرر هذه الحقوق سيحضر عما قريب لعرضه على الجمعية الوطنية التى تنتخب لفحصه ووضع صيغته النهائية وإقرارها .

والحكم الدستورى من المطالب التى بدأت مصر جهادها للحصول عليها من سنة ١٨٨١ والتى حصلت عليها بالفعل فى تلك السنة ثم حالت القوة الإنكليزية المسلحة دون تنفيذها لكن هذه القوة المسلحة قد أقرتنا اليوم على حقنا كما اعترفت باستقلالنا بعد ما علمت أن لامحيص من الخضوع لمطالبنا .

ترتب على الاعتراف باستقلالنا وبحق الأمة المطلق فى الإشراف على الحكم أن تكون علاقاتنا كلها سواء فيما بيننا وبين أنفسنا أو بيننا وبين الدول الأخرى خاضعة لرقابة الأمة ولرأيها . فالسفير المصرى فى أى بلد من بلاد العالم إنما يعمل لتحقيق إرادة الأمة التى أوفدته حكومتها والتى تراقب كل حركاته وأعماله .

هذه وغيرها حقوق كسبناها بمثابرتنا وصبرنا واتحادنا فى العمل لخير الوطن ولا يقلل من قيمتها أنها لاتزال إلى الآن حبراً على ورق . فهى لم تقرر إلا من أيام قلائل . ونحن الذين وصلنا بقوتنا ووحدتنا وثباتنا لإقرارها بعدما كانت منكورة وبعدما كانت إنكلترا القوية هى التى تنكرها . نحن الذين قمنا نكره المنتصر فى الحرب العظمى على تنفيذ

المبادئ التى عجز الرئيس ولسون على تنفيذها . نحن لن نعجز عن أن نجعل هذه الحقوق التى تقررت حقائق تشهدها أعيننا . ومانشك فى أن الحكومة الحاضرة - ورجالها كلهم قد شاركوا الأمة نهضتها من أول قيامها بها - ستكون أول عون وساعد فى تنفيذ هذه الحقوق كاملة وستدفع بالأمة للإسراع فى هذا السبيل .

ولاسبيل إلى تنفيذ هذه الحقوق إلا بدوام اليقظة من جانب الأمة . لكن اليقظة ليست الفوضى واليقظة ليست سوء الظن واليقظة ليست بذر بذور الشقاق . تلك يقظة أثيمة لاتجر إلى خير ولاتقدم البلد خطوة ولكن اليقظة هى دقة مراقبة تنفيذ النظام . النظام الدقيق هو الكفيل بكل شئ . هو الكفيل بتحقيق ماوصلنا إليه وبرد ما أصابنا من مظالم فى سبيل هذا الوصول .

يومئذ تضطر إنكلترا إلى التراجع خطوة أخرى . خطوة يقترن فيها الاعتراف المكتوب بالعمل النافذ . ويومئذ يظهر حقنا من خلال النظام أكثر وضوحاً وأشد تلألؤاً من ظهوره من خلال الفوضى . وهل أول بشائر هذا النظام الذى يقمع اضطراب الأفكار هو الانتخاب للهيئة النائبة عن الأمة الآخذة بيدها كل سلطتها وكل سلطانها .

محمد حسين هيكل

حقيقة موقفنا(*)

- ٤ -

تراجع الإنكليز فى خططهم السياسية المصرية من خط الحماية إلى خط تنظيم العلاقات بيننا إلى هذا الخط الأخير . الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع الاحتفاظ بالحال الحاضرة فى تولى أمور المواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى وفى حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات والسودان . وإنكلترا قد احتفظت بهذه الأمور إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بشأنها بين الحكومتين الإنكليزية والمصرية كما أنها احتفظت بالأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى أن تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات يقر الإجراءت التى اتخذت باسم السلطة العسكرية ويكون نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر .

هذا هو الخط الأخير الذى تراجعت إليه السياسة الإنكليزية فى مصر . وهو كما بينا فى مقالاتنا السابقة قد رد لمصر حقوقاً مما كانت تجاهد لنيله . ومن الإفراط فى الحذر السخيف عدم إظهار الاغتباط بكسب هذه الحقوق . لكن الذى يجب النظر فيه بدقة وإمعان أيضاً هو ما إذا كانت إنكلترا قد خسرت شيئاً جدياً فى هذا التراجع . وما إذا كانت إنكلترا بسياستها الجديدة قد مهدت السبيل لإيجاد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ولوضع الأساس لحل المسألة المصرية حلاً نهائيًا مرضيًا .

يسرف فى الخطأ من يعتقد أن إعادة حقوق مصر إليها فيه أى خسارة لإنكلترا . فما ادعى الإنكليز يومًا أن مصر من ممتلكاتهم . ولا ادعوا أن لهم فيها حقوقًا ليست لغيرهم . بل هم قد قالوا صراحة فى إعلان الحماية أن إنكلترا تأخذ وديعة فى يدها للشعب المصرى ما كان لتركيا من الحقوق على مصر وتتعهد بعنايتها ما قام به الإنكليز من الإصلاح مدى سنى الاحتلال . ورد الوديعة لصاحبها ليس فيه أى خسارة ولو طمع الوديع فى التهامها ولو لم يردها إلا بقوة صاحبها . والتعهد بالعناية واجب يعتبر انتهاؤه كسباً لا خسارة . إذن لم يصب الإنكليز فى تراجعهم أى خسارة إيجابية . بل هم على العكس من ذلك قد

---

* الأهرام : ١٩٢٢/٤/٤

خلقوا مدى هذه السنين الثلاث التى تم فيها التراجع شيئًا اسمه المواصلات الإمبراطورية والمصالح البريطانية جعلوه معقلاً لهم فى مصر تبقى فيه جنودهم تحافظ على هذه المصالح والمواصلات وتحمى الأجانب والأقليات إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة ملك إنكلترا والحكومة المصرية .

لم تخسر إنكلترا إذن بهذا التراجع . فهل مهدت السبيل لإيجاد حالة تسود فيها الثقة ولوضع الأساس لحل المسألة المصرية حلاً نهائياً مرضياً .

إننى قوى الإيمان بأن المسألة المصرية ستحل قريباً بمجهودات المصريين حلاً نهائياً مرضياً ولكنى أخشى أن تكون إنكلترا قد وضعت من العراقيل فى السبيل التى تزعم أنها مهدتها مايمنع أن يسود من الثقة مقدار واف للاتفاق معنا اتفاقًا نهائياً وأن تكون بذلك قد هيأت لحل المسألة سبلاً أخرى .

يذكر المصريون والإنكليز جميعاً أن فرصة للاتفاق كانت قد تهيأت بعد ماعرض مشروع ملنر على الأمة وبعد ما أبدت الأمة من التحفظات عليه . فى ذلك الحين سادت الثقة واعتقد أهل الأرض جميعاً أن المسألة المصرية أصبحت على أبواب الحل . ولو أن الإنكليز أظهروا من المرونة فى ذلك الحين ماتقتضيه المهارة السياسية وقبلوا تحفظ إلغاء الحماية التى قمتم اليوم بإقراره وأدمجوا باقى التحفظات التى لم تكن تتنافى مع المصالح البريطانية لما جنوا على الثقة التى وجدت فى ذلك لظرف بين البلدين ولتم الاتفاق وانحلت المسألة المصرية وتمهدت مسائل الشرق كلها ولكن الإنكليز تصلبوا يومئذ وأخذتهم العزة بالإثم فزعزعوا الثقة ثم وصلوا إلى إضاعتها تماماً حينما قدموا مشروع كرزن للوفد المصرى وشفعوه بالمذكرة التى رفعها إلى العرش فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ وأمعنوا بعد إضاعتها فى إبعادها بما اتخذوه من التدابير الاستثنائية بما أبدوه من عسف قال عنه لورد اللنبى فى مراسلاته لحكومته أنه نذير سوء ختام الحكم البريطانى الشريف فى مصر .

كان من الواجب لاستعادة الثقة التى يريدها الإنكليز والتى ضاعت بسبب هذه الإجراءات التعسة أن لاتظهر إنكلترا بمظهر المتردد المضطرب إزاء مصر . وكان عليها لذلك أن تقدم على إنهاء الحماية إقدام البطل الذى يحتمل كل نتائج أعماله بشجاعة وعزم أكيد . لكننا رأيناها مع شئ كثير من الأسف مثال التردد والاضطراب فى (التصريح لمصر) الذى وضعته عنوانًا لسياستها المستقبلة . ورأيناها مترددة مضطربة لغير سبب تبرره الظروف .

أتريد مثلاً على هذا التردد . خذ الأحكام العرفية فلعلها أبشع صورة للاعتداء المسلح من أمة على أمة أخرى . وهى اليوم أكثر بشاعة بعدما اعترفت إنكلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

يقول التصريح (حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤) وتقول مذكرة ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ فى تبرير ذلك أن قانون التضمينات ضرورى لحماية الحكومة المصرية والسلطات البريطانية فى مصر . ولسنا ندرى كيف يحمى قانون التضمينات أياً كان نوعه الحكومة المصرية مع أن الحكومة المصرية كانت طول مدة الأحكام العرفية تحت سلطان قوة قاهرة فهى ليست مسئولة قانوناً عن أى تضمينات بسبب أعمال ارتكبتها هيئة سواها . بل ولسنا ندرى كيف تسأل الحكومة المصرية قانوناً مع أن إعلان الأحكام العرفية قد جعل لقائد قوات جلالة الملك فى مصر كل سلطة وكل سلطان . وبمقتضى هذه السلطة أبيح للحكومة المصرية أن تستمر فى أعمالها المدنية بما لا يتنافى مع أوامر الحكم العرفى . على ذلك يكون القول بإصدار قانون التضمينات لحماية الحكومة المصرية قول لامحل له .

وأما حماية قانون التضمينات للسلطات البريطانية فى مصر فأمر لا نفهمه أيضًا . لأن معاهدات فرساى وسان جرمان وغيرهما قد حمت الحكومة البريطانية من كل تضمينات يطلبها الأعداء . ووحدة القيادة وضرورات الحرب تحميها من كل مطالبة من جهة الحلفاء فلم يبق إلا أصحاب الامتيازات المحايدون الذين كانوا فى مصر إبان الحرب . وهؤلاء لايمكنهم مقاضاة هيئة إنجليزية فى مصر بل يجب عليهم مقاضاة الحكومة الإنكليزية لأن كل الهيئات الإنكليزية الرسمية تعمل باسم الحكومة . ومادام الأمر قد وصل إلى هذا المقام فهى الحكومة الإنكليزية التى تتفق مع تلك الدول . ومن فاحش الظلم أن نبقى نحن تحت رهبة الأحكام العرفية إلى أن يتم مثل هذا الاتفاق الدولى ومن المستحيل أن يتوهم الإنكليز إمكان النظر فى أمر الاتفاق معهم قبل إلغاء هذه الأحكام إلغاءً صريحًا .

هذا مثل من أمثلة تردد السياسة الإنكليزية واضطرابها فى التصريح الأخير . وإليك مثلا ثانياً :

يقول التصريح : (. . . تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى - أ : تأمين مواصلات الامبراطورية الخ . . . وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ماهى عليه الآن) .

نحن جميعاً نعلم أن الحماية البريطانية ضربت على مصر بعد رفع الأحكام العرفية . وأن الحماية انتهت بإقرار إنكلترا ولم تنته بعد الأحكام العرفية وأن الأحكام العرفية تلغى بإقرار إنكلترا متى صدر قانون التضمينات . هب أن قانون التضمينات صدر غدًا . فما معنى الاحتفاظ بصورة مطلقة لتبقى الحال فيما يتعلق بالأمور المحتفظ بها على ماهى عليه الآن . ماهى هذه (الحال الآن (Statu quo) وماحدودها هل هى حدود ما قبل الحرب . أم هى حدود مشروع كرزن . أم هى حدود مذكرة ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ . إبهام وتردد واضطراب لا تطمئن له النفس ولا يسرع بها إلى تبادل الثقة لحل المسألة المصرية حلا نهائيًا مرضيًا .

مثل ثالث من أمثلة التردد واضطراب ما يختص بعلاقاتنا الخارجية مع باقى الدول . نحن باعتراف إنكلترا دولة مستقلة ذات سيادة . ولنا لذلك وزير خارجية من واجبه أن يعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر . ومن واجبه أيضاً بل ومن واجبه قبل ذلك أن يعمل لدخول مصر فى هيئة عصبة الأمم حتى تستفيد من كل شروط عهد العصبة وحتى تحتمل مسؤولية العمل لحفظ السلام فى العالم . . . ومع ذلك نرى إنكلترا فى تبليغها انتهاء الحماية للدول تقول أن مركز مصر لم يتغير من جهة علاقاتها الدولية . إذن فلم انتهت الحماية . ولم أعلنت مصر استقلالها . ولم أعيد منصب وزير الخارجية . ولم اتصلنا بدول العالم؟ إبهام وتردد واضطراب تخلقه إنكلترا فى الوقت الذى تريد أن تخلق فيه بيننا وبينها جو ثقة متبادلة .

هذه أمثال عامة من صور الإبهام والتردد الواضحة فى سياسة إنكلترا الأخيرة . ولو أننا أردنا أن نكشف عما سوى ذلك من صور التردد التى يحويها التصريح والخطاب الذى رفع به إلى صاحب عرش مصر لطال بنا الشرح . وما كانت سياسة الإبهام والتردد لتخلق جوثقة متبادلة . بل هى أدعى لإيجاد الشك فى النفوس ولو لم يكن لهذا الشك موضع .

لذلك أن تهيىء إنكلترا بذلك جو تخوف وحذر يكون سيئ العاقبة بالنسبة للسياسة المصرية والسياسة الشرقية عامة . فأما إن كانت تريد حقيقة أن تخلق جو الثقة فليكن ذلك بالصراحة التامة فى إنفاذ ما جاء فى تصريحها تنفيذاً فعلياً وإلغاء الأحكام العرفية لأن قانون التضمينات معناه اعتبار ما تم فى مصر إنما تم بقوة قاهرة هى ظروف الحرب واحتلال البلاد عسكرياً وبأن (الحال الآن (Statu quo) معناها حال ما قبل الحرب . يومئذ يصح أن تخلق هذه الصراحة شيئًا من الطمأنينة فى النفوس وتمهد السبيل إلى عود الثقة . ويومئذ يمكن أن تحل المسألة المصرية حلاً نهائياً مرضياً عن طريق الاتفاق بين حكومتى مصر وإنكلترا .

أما اذا ظلت سياسة الإبهام فستحل المسألة المصرية مع مسائل الشرق على طريق آخر .

محمد حسين هيكل

الحكومة الحاضرة
بين المصريين والإنكليز(*)

من يوم أن صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والحكومة المصرية بين عاملين لايفتآن يناوآنها : فمعارضة من جانب بعض الهيئات المصرية أساسها الظاهر شدة الحرص على حقوق البلاد . ومشادة من جانب الإنكليز مرماها إعداد العدة للاستفادة على حساب مصر فى المفاوضات المقبلة وقبل المفاوضات المقبلة . وتلك المعارضة وهذه المشادة لايفتآن يتحديانها بغية الوصول إلى أغراضهم المستترة . والحكومة بينهما تجتاز المأزق والأزمات مضطربة أحيانًا وصلبة أحيانًا أخرى تريد التخطى من الفوضى الحالية إلى النظام الدستورى الذى يسن فى الوقت الحاضر .

وإنا لنسائل أنفسنا : هل من مصلحة المصريين أو من مصلحة الإنكليز أن يظلا فى تحديهما للحكومة الحاضرة . وبكلمة أخرى هل يحسن أن تتخلى وزارة ثروت باشا عن مسؤولية الحكم قبل أن تقدم حسابًا للبرلمان المصرى عن عملها . وإذا هى تخلت فماذا يكون بعد تخليها .

طرحت هذا السؤال الأخير على شاب من جنود المعارضة فأجابنى بسذاجة الشباب وحماسه وإخلاصه : إما أن تجئ وزارة تحقق استقلال البلاد الصحيح أو نبقى بغير وزارة إلى أن يعترف لنا الإنكليز بحقنا كاملاً . أما هذا الاستقلال النظرى المقيد بالأحكام العرفية والمحاكم العسكرية والتحفظات الإنكليزية ونفى الزعماء وقمع المعارضة وتقييد الحرية فليس فى شئ من أمانينا التى نريد تحقيقها .

كذلك قال أخونا الشاب . أما الجرائد الإنكليزية فتقول أن اعتراف إنكلترا باستقلال مصر قد أدى إلى وقوف تيار ترقى الموظفين الإنكليز فيجب تعويضهم من غير التجاء إلى مثل ذلك الإبطاء الذى تحتمى حكومة ثروت باشا وراءه وتقول ان اعتراف إنكلترا باستقلال مصر لم يقطع حوادث القتل الفردية . وهذا دليل على عجز حكومة ثروت باشا عن حفظ الأمن . وتقول كثيراً غير هذا مما نطلع عليه فى الصحف ومما لانطلع عليه ويبقى سرًا مكتوماً بين الوكالة البريطانية والحكومة الإنكليزية .

---

* الأهرام : ١٩٢٢/٦/٢٢

والحق أن الحكومة الحاضرة لاتسطيع اليوم أن تحقق أمانى البلاد كاملة ولا أن تجيب مطالب الإنكليز . ولكن الحق أيضاً أن أية حكومة سواها لاتستطيع اليوم أن تحقق أمانى البلاد كاملة ولا أن تجيب مطالب الإنجليز . لأن تحقيق أمانى البلاد يقتضى حل المسائل المحتفظ بها وذلك لن يكون قبل انعقاد البرلمان . ولأن إجابة مطالب الإنكليز تقتضى تحميل الأمة عهودًا لا تملك حكومة مصرية فرضها على مصر بغير موافقة الأمة ممثلة فى البرلمان . فهذه الفترة التى نجتازها قبل انعقاد البرلمان فترة انتظار يجب أن تقتصر على تنفيذ الحقوق التى اعترفت بها الدول لمصر بعد تصريح ٢٨ فبراير من غير مساس بحقوق مصر المعلقة ومن غير إثارة لعوامل خلاف جديدة بين مصر وإنكلترا .

وتنفيذ الحقوق التى كسبتها مصر يقتضى قيام حكومة مصرية لتحضير الدستور المصرى ولمراقبة سير الأمور فى الداخل وللاتصال بالدول الأخرى فى الخارج . كذلك فإن المحافظة على الحال الحاضرة فى الأمور المعلقة يقتضى قيام حكومة تكون سداً بين مطامع الإنكليز واندفاع الشعب المصرى يريد تحقيق مطالبه على حال من السرعة قد لايتفق مع مقتضى النظام .

وقد أخذت وزارة ثروت باشا مسؤولية هذا العمل الخطير . ولن يدعى أحد أنها حكومة معصومة من الخطأ ولن يذهب أحد إلى تبرير كل مايتم من الأعمال التى تقع مخالفة لقواعد الحرية العامة بأكثر من أن للظروف الاستثنائية تدابير استثنائية . وكما أن الظروف الاستثنائية يحصل فيها تخبط واضطراب فإن التدابير الاستثنائية التى تتخذ بشئ غير قليل من العجلة لاتخلو من قسط من الخطأ والاندفاع .

ولما كانت وزارة ثروت باشا قد سارت فى سبيلها شوطاً غير قليل فليس من مصلحة المصريين ولا من مصلحة الإنكليز أن تغير بوزارة أخرى قبل أن تؤدى حسابًا عن أعمالها للبرلمان ليفصل فيها على مقتضى قواعد الدستور - وإلى يوم الحساب يحسن أن تترك لها الفرصة للقيام بالعمل الذى احتملت مسؤوليته الثقيلة لتصل إلى التقدم للبرلمان فى أقرب وقت ممكن .

لكن الفريقين لايفتآن يناوآنها بشتى الوسائل ويزرعون فى النفوس الحقد عليها وعدم الاطمئنان لها . فقد أمعن الإنكليز بعد تصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢ فى إثارة هواجس المصريين بأعمالهم البعيدة عن الدلالة على حسن النية . فهم قد أثاروا مسألة السودان

ومسألة السودان محتفظ بها وهم قد حملوا الحكومة المصرية وزر مايقع مخلاً بالأمن . الأمن اليوم ليس أكثر اختلالاً مما كان قبل ٢٨ فبراير الماضى ثم لما تقبض الحكومة على كل نواصى الأمور لما يحتاجه ذلك من الزمن والبحث . وقد تداخلت صحافتهم فى مناقشة تمثيل الأقليات فى البرلمان وهى مسألة داخلية لاشأن لهم فيها إلا إرادة التفريق بين عناصر الأمة . وهم يعملون على تنفير الرأى العام البريطانى من المصريين ويضعون عقداً دولية فى مقابل ما احتفظ به فى المسألة المصرية فهذا كله لايدعو إلى طمانينة المصريين إلى مستقبل يراد تنظيمه بالاتفاق بين مصر وإنكلترا . وليس من شأنه أن يدع للحكومة المصرية السكينة اللازمة لمعاونتها على الوصول إلى حسن القيام بما هو مطلوب منها لتقريب الزمن الذى يلتقى فيه المصريون والإنكليز للمفاوضة

على أن العدل يقتضى أن نذكر أيضاً أن المعارضة المصرية وقد أرادت أن تستفيد من لعب السياسة الإنكليزية لترويج دعوتها ضد الوزارة فيسرت للإنكليز ولوج أبواب ما كان ليسهل عليهم ولوجها لولا هذه المعارضة . فقد كرس عدد غير قليل من المعارضين جهودهم للنيل من الوزارة وتبغيضها لنفوس السذج لأسباب لاتمس القضية المصرية فأطمعوا الإنكليز فينا إذ أوهموهم أن مابيننا من خلاف من شأنه أن يؤدى بنا لمساومتهم كى يعاونوا بعضنا على الوصول لمناصب الحكم - وهذا هدمًا لمساومة الحكومة الحاضرة فى مسألة التعويضات للموظفين الإنكليز طمعًا فى الوصول آخر الأمر إلى التعامل مع حكومة كالحكومة التى أعقبت وزارة رشدى باشا الثانية فى سنة ١٩١٩ والتى بعثرت أموال الأمة بدرًا لتسكت عددًا من الأصوات المطالبة بحقوق الأمة .

إذن فما دام الإنكليز مقيمين فى مصر على الرغم من إرادة المصريين فلن تقدر حكومة مصرية على إرضاء مطمع الأمة . وإذا صح أن جاءت وزارة واستطاعت تسكين المعارضة فلن يكون ذلك إلا بمخدرات مؤقتة لاتفيد شيئًا ثم تكون هذه الوزراة التى تجئ قبل البرلمان وسيلة تخلى بها الوزارة الحاضرة نفسها من مسؤولية الأعمال التى قامت بها والأعمال التى أخذت على عاتقها إتمامها .

ولو أن البلاد بقيت بلا وزارة كما يود البعض إذن لعادت الفوضى ولسالت دماء يستطيع البرلمان حقنها يوم يمسك بيده ناصية الأمور .

فـالبـرلمان إذن هو الأمل الوحـيـد لحل الأزمـة الحـاليـة . وإلى يوم تكوينه لن تكون الحكومة المصرية إلا ضحية بين مطامع الإنكليز ومطالب الشعب المصرى . وضحية لازمة حتى لايلتقيان فيكون ملتقاهما داميًا أليمًا هادمًا مابقى من أمل فى حل المسألة المصرية حلاً سلمياً لمصلحة المصريين والإنكليز جميعًا .

أفلا يجدر بالإنكليز إذن أن يخففوا من غلوائهم وبالأمة أن تستعجل تشكيل البرلمان وأن ينتظر الطرفان هذه الفرصة من غير أن يباعدوا فى مسافة الخلف فيبعدوا كل أمل فى الاتفاق .

أما الوزارة فلا نخالها إلا منتظرة انعقاد البرلمان بفارغ الصبر حتى لاتطول بها مواقف التضحية التى لامناص منها – ويومئذ تواجه الهيأة المصرية المنظمة المسئولة حكومة إنكلترا من غير أن يكون تحت خطر فى تلاقيهما ومن غير أن تسيل دماء .

محمد حسين هيكل

الدستور والسودان(*)

نشرت مجلة النيرايست - على ما ورد فى تلغرافاتنا الخصوصية- مقالاً أشارت فيه إلى عمل لجنة الدستور وأثنت عليه ولكنها لم تطق صبرًا على المادة المتعلقة بالسودان فقالت أن المصريين يجعلون للنصوص شأنًا عظيما وأن اللجنة خرجت على تصريح ٢٨ فبراير الذى جعل السودان من المسائل المحتفظ بها فوضعت هذا النص وخيل إليها أنها بذلك قد جعلت مصر مستأثرة بشؤون السودان وأن هذا وهم يجدر أن يزيله أعضاء اللجنة من مخيلتهم .

كذلك تقول المجلة الإنكليزية تقول أن لجنة الدستور لم تضع دستورها فى حدود تصريح ٢٨ فبراير وأنها أعطت لنفسها حرية قد لا يكون من السهل تحقيق آثارها فى الواقع . وهى فى ذلك إنما تريد أن تقول أن نصوص الدساتير لا تقيد الحياة الدولية وإنما تقيدها المعاهدات على شريطة أن تستند إلى القوة .

ولسنا نلوم مجلة النيرايست فهى إنكليزية تريد مصلحة إنكلترا ، وهى ترى هذه المصلحة فى عدم فرض أى قيد يمكن أن يكون ذا أثر فيما يقع بين مصر وإنكلترا من المفاوضات فى المستقبل ولكنها يجب أن تعلم أن أعضاء لجنة الدستور كانوا ينظرون لمصلحة مصر كما تنظر هى لمصلحة إنكلترا وأنهم أرادوا أن يقيدوا المفوض المصرى حتى لا يكون الاتفاق الذى يوقعه مؤدياً إلى فصل السودان عن مصر وحتى تقوم مصر بحفظ سيادتها وحقوقها عليه ورعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه .

وليس ذلك خيالاً ولا وهمًا . فإن النيرايست لابد تعلم أن السودان كان ولا يزال جزءاً من مصر وتعلم أن النيل الذى يفيض الحياة على مصر منابعه فى السودان . وتعلم أن الجيش المصرى والمالية المصرية هى القوى العاملة فى السودان . وأن اتفاق سنة ١٨٩٩ الذى اعترفت إنكلترا ببطلانه بدليل أنها تشبثت بمصادقة تركيا عليه فى معاهدة سيفر لا ينتج لو أنه كان صحيحا إلا إشراك إنكلترا فى إدارة السودان لمصلحة مصر على نحو ما بينه حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس لجنة الدستور فى البحث القانونى المتين الذى نشرته جريدة الأهرام فى شهر أبريل الماضى . فمن التجنى الذى لا مبرر له أن

---

* السياسة : ١٩٢٢/١١/٣

تقول أن لجنة الدستور كانت تجرى وراء الخيال حين قررت أن السودان جزء من المملكة المصرية .

أما أن لجنة الدستور تخطت تصريح ٢٨ فبراير فذلك أغرب ما فى مقال تلك المجلة إن تصريح ٢٨ فبراير بطبيعته وباعتراف الحكومة الإنكليزية اعترافًا متكررًا فى تلغرافها للمستعمرات المستقلة وفى تبليغها للدول هو عمل انفرادى قامت به إنكلترا لما قطع دولة عدلى باشا المفاوضات معها بسبب عدم الوصول إلى اتفاق فى المسائل المحتفظ بها وبكلمة أخرى هو اعتراف من إنكلترا بجزء من الحقوق التى طالبت بها مصر وتعليق الاعتراف بالباقى على اتفاق يتم بين البلدين . وقد أرادت مصر دائمًا أن لا يكون هذا الاتفاق ماسًا باستقلالها . وكانت إرادتها هذه هى السبب فى فشل محادثات لورد ملنر وفى قطع المفاوضات الرسمية فإذا كان هذا التصريح عملاً انفراديًا فيما احتفظت به انكلترا وكان أساس هذا الاحتفاظ هو عدم التمكن من الاتفاق على النقط الاربعة فى العام الماضى فمن العنت أن يقال أن المصريين تخطو التصريح المذكور فإنما يتخطى الإنسان شيئًا تم الاتفاق عليه .

ويزيد قول تلك المجلة غرابة أنها تأخذ على المصريين ما تبيحه للحكومة الإنكليزية . فقد صرح مستر لويد جورج فى البرلمان الإنكليزى غير مرة أن إنكلترا لا تنوى التخلى عن السودان ولا أن تعرض الأموال البريطانية التى تستغل فيه لأى خطر . وكذلك صرح غيره من الوزراء ورجال الحكومة . وكانت تصريحاتهم كلها لاحقة لتصريح ٢٨ فبراير . فهل يقال أيضًا أنهم كانوا فى ذلك عشاق ألفاظ وأنهم لو راجعوا أنفسهم للاموها على ما صرحت به .

إنما نصت لجنة الدستور فى مشروعها على أن السودان جزء من المملكة المصرية لأن ذلك هو الواقع بالفعل وهو ما يقرره التاريخ . فقد كان السودان كلما انسلخ عن مصر أعيد إليها بحرب كالحرب التى وقعت بين شمال الولايات المتحدة وجنوبها والتى كان يراد بها استقلال الجنوب عن الشمال وقد قرأ الساسة والمؤرخون جميعًا حجة المصريين فى حروبهم الماضية لاستعادة السودان وقالوا أنها محقة فى اعتبار السودان حياة مصر وهذه الحجة هى التى أملت النص على لجنة الدستور إذ رأت أنه لا يمكن فصل السودان عن مصر من غير تعريضها لأكبر الخطر فوجدت من المحتوم ان تقيد المفاوض المصرى لكى لا يوقع اتفاقًا يسلخ السودان عن مصر .

ولا يعترض على لجنة الدستور بأنها وضعت نصًا يبقى خياليًا ما دامت الجنود البريطانية فى السودان وما دام الحكم بأيدى الإنكليز . كلا إن النيرايست تعلم أن الرجل الذى يعرف أن له حقًا مهضومًا لا ينفك يلحف فى المطالبة به حتى يصل إليه كاملاً . فإذا هو نزل عنه يومًا فقد يعض عليه بعد ذلك بنان الحسرة والندم زمنًا ثم يجىء عليه النسيان ويضيع الحق زمانًا طويلاً .

وهذا هو ما دعا لجنة الدستور للنص على أن السودان جزء من المملكة المصرية كما كان قبل اتفاق سنة ١٨٩٩ وكما كان بعده . وهو نص لا يمنع الاتفاق بين مصر وبريطانيا وهى فى ذلك إنما قررت الحق لذاته .

محمد حسين هيكل

مصر ومؤتمر لوزان(*)

«اننا نرحب بدخول مصر فى هذا المؤتمر ولكن على شرط أن تدعى إليه بالطريقة التى تدعى بها الدول الأخرى وأن تدخله بصفتها دولة مستقلة حرة الرأى تدافع عن حقوقها التى هضمتها معاهدة سيڤر وليعترف لها فى معاهدة دولية بكل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السيادة» .

عدلى باشا

فى يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ نشر صاحب الجلالة الملك إعلانًا باستقلال مصر معنونًا «إلى شعبنا الكريم» جاء فيه ما نصه «ونعلن على ملأ العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال» وعلى أثر هذا الإعلان جاءت رسائل الملوك ورؤساء الجمهوريات تهنئ جلالته باستقلال مصر وتتمنى للشعب المصرى كامل سعادة كما بعثت وزارات الخارجية فى الدول المختلفة اعترافها بهذا الاستقلال لوزارة الخارجية المصرية .

من ذلك اليوم أصبحت علاقات مصر الدولية علاقات دولة مستقلة . ومن ذلك اليوم اعتبرت الهيئات المسئولة من المصريين أن مجهودات الأمة قد بدأت تتوج بالنجاح ومن ذلك اليوم أصرت هذه الهيئات على الدفاع عن هذا الاستقلال وعلى السعى لاستكماله لكى يصبح استقلالاً فعليًا صحيحًا .

ومما يقضى به السعى لاستكمال هذا الاستقلال الدفاع عن الحقوق التى هضمتها معاهدة سيفر . فقد كان مما ورد فى تلك المعاهدة اعتراف تركيا بالحماية البريطانية على مصر وباتفاقية السودان التى تمت فى سنة ١٨٩٩ وبحلول إنكلترا محل تركيا فى معاهدة سنة ١٨٨٨ الخاصة بحيدة قناة السويس واستبقاء الجزية التى كانت مضروبة على مصر لتدفع من ديون تركيا لبنوك روتشيلد . وقد سقطت أكثر هذه المسائل بسبب إعلان استقلال مصر واعتراف الدول به وبسبب سقوط معاهدة سيفر . فسقطت الحماية وما يتبعها . وسقط إقرار تركيا لاتفاقية السودان وأصبح انتقال حقوق تركيا الخاصة بحيدة قناة السويس محلاً للنظر وأصبحت مصر غير مطالبة بأن تدفع جزية لأية دولة لأن دفع الجزية يتنافى تنافيًا صريحًا مع الاستقلال .

---

* السياسة : ١٩٢٢/١١/٦

هذه الحقوق وغيرها مما يجب الوصول إليه كى يعترف لمصر فى معاهدة دولية بالحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السيادة إنما يتولى الدفاع عنها مفوضون مصريون ينوبون عن مصر المستقلة ويكون لهم تمام الحرية فى إبداء الرأى لا يقيدهم أى ارتباط تريد دولة أخرى أن تفرضه عليهم وهؤلاء المفوضون إنما يعينهم جلالة الملك للنيابة عن الحكومة المصرية . ونرجو كما سبق لنا القول أن يكونوا ممثلين للأحزاب المصرية المختلفة ويجب ألا ينفذ الاتفاق الذى يمضونه إلا إذا أقره البرلمان المصرى .

ولسنا نخشى إذ نقول ذلك ما قد ترد به الجرائد الإنكليزية من أن هذا يتخطى تصريح ٢٨ فبراير فإن تصريح ٢٨ فبراير لا يربط مصر فى شىء من حيث الحقوق التى احتفظت إنكلترا لنفسها بها ولا نعتمد فى هذا الرأى على شىء من عندنا وإنما نعتمد على ما جاء فى الخطاب الذى بعث به مستر لويد جورج إلى وزراء المستعمرات المستقلة فقد جاء فيه ما نصه : «وبما أن المفاوضات الأخيرة بقيت جميعها بدون ثمرة تقرر الشروع فى إلغاء الحماية بتصريح انفرادى من جانبنا مرسلة إليكم صورته» : أما فيما يتعلق بالمسائل المحتفظ بها فقد ورد فى هذا الخطاب ما نصه : «وهذا التصريح – ولو أنه يعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة – يبين المركز الذى ندعيه فى مصر حيال الدول الأخرى جميعها» . فهذا المركز الذى تدعيه إنكلترا فى مصر حيال الدول الأخرى لا يجد فرصة لحله أنسب من فرصة تجمع مصر وإنكلترا والدول الأخرى .

كذلك لا نفهم ما يقال من أن بعض الدول ترى ضرورة انتداب المفوض المصرى من جمعية وطنية . فإنما يكون مثل ذلك فى حكومة كحكومة أنقرة خرجت على الحكومة القائمة وأخذت بيدها مقاليد الأمر وتريد أن تستند إلى نظام استثنائى حتى يقرر النظام العادى . أما نحن فى مصر فعندنا حكومة معترف بها من الشعب كله وهى حكومة جلالة الملك . وسواء كان سواد الكتاب راضيًا عنها أو ساخطًا عليها فأمر بقائها وعدم بقائها متعلق بإرادة جلالة الملك وجلالة الملك هو الحاكم الشرعى للبلاد وهو الذى يتفق مع شعبه على طريقة الحكم بما يرضى الأمة ويحفظ عليها أمنها وطمأنينتها . فالقول بعدم قبول دولة للمفوض الذى يرسل به جلالته تداخل فى نظام الحكم فى مصر تأنف كل دولة مستقلة من أن تقبله .

نقول هذا ونحن نعلم أن ما قيل عن ذلك – على فرض صحته ـ لا يؤدى إلى نتيجة عملية مطلقًا . فإن الدول المدعوة إلى المؤتمر قد اعترفت باستقلال مصر وهنأت جلالة الملك به . وهى جميعًا دول متمدينة لا نرى محلاً للتداخل فى نظم الحكم التى تكون فى غيرها فلا يعقل مع هذا أن تكون مثل تلك الفكرة موضع مناقشة عندها بحال من الأحوال .

لذلك كله ترانا ننتظر انعقاد مؤتمر لوزان وننتظر أن نرى مصر ممثلة فيه كما ننتظر أن تطرح كافة المسائل المعلقة من شؤون المسألة المصرية وإنا لعلى يقين من أنها ستنظر بروح العدل والإنصاف وأن المعاهدة التى ستوضع ستعترف لمصر بكل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السيادة .

محمد حسين هيكل

سياسة الجلاء وتطبيقها فى مصر(*)

تبدى الصحافة الإنكليزية فى هذه الأيام نشاطًا كبيرًا فى الدعوة إلى وجوب جلاء بريطانيا عن العراق وعن فلسطين معتمدة على أن الخزانة البريطانية تنفق على هذه البلاد من الأموال ما يثقل كاهل دافعى الضرائب الإنكليزية . وأكثر الصحف نشاطًا فى بث الدعوة صحف المحافظين كالديل ميل والمورننج بوست والديلى إكسبرس وهى الصحف التى تمثل كبار الأغنياء الذين يدفعون معظم الضرائب . وقد أبدى المستر بونارلو رئيس الحكومة البريطانية فى أحاديثه وخطبه ما يدل على ميله للأخذ بهذه الفكرة وفى ذلك ما يدعو للظن بأن السياسة الإنكليزية ستحذو حذو السياسة الفرنسية فى تخليها عن كيلكية وفى ترك الأمم التى انتدبت لها تقر مصيرها بنفسها حرة بعيدة عن كل تأثير أجنبى عليها .

هذه السياسة الدافعة لتخلى الأمم الأوربية الكبرى عما كانت تدعيه من حق تمدين الأمم نصف المتمدينة بطريق الانتداب والأمم غير المتمدينة بطريق الاستعمار وارتكازها على ضرورة الاقتصاد فى النفقات حتى لا يحمل دافع الضرائب الأوربى نفقات تمدين غيره صريحة فى الدلالة على فساد الدعاوى القديمة . دعاوى تعليم الشرق وتمدينه صراحتها فى الدلالة على أن الغاية التى تقصد إليها الأمم الأوربية من الاستيلاء على غيرها من الأمم إنما هى غاية استعمارية بحتة يقصد بها استغلال الأمم الغنية لحساب المستعمرين . وسياسة هذه غايتها أصبحت لا تستطيع البقاء فى العالم بعد أن فهمت الشعوب ما طرأ على أثر الحرب العالمية الكبرى أن أقوى العوامل لنجاحها فى نيل حريتها هو ارادتها هذه الحرية وإجماعها على ذلك إجماعًا صحيحًا .

على أن أشد ما تعجب له أن تلهج الصحف الإنجليزية بضرورة جلاء البريطانيين عن العراق وعن فلسطين وأن لا تطالب بالجلاء عن مصر . لقد ادعى الإنكليز أربعين سنة تباعًا أنهم يريدون تمدين المصريين وتعليمهم . فلما اعترفوا باستقلال مصر وسيادتها وحقها فى إدارة شؤونها كان ذلك اعترافًا منهم بأن دعواهم القديمة لم يبق لها محل وقد كان الواجب على أثر هذا الاعتراف أن يعلن الإنكليز استعدادهم للجلاء عن مصر حتى لا يكلفوا

---

* السياسة : ١٩٢٢/١١/٨

خزائنهم نفقات لا محل لها وحتى لا يثقلوا كاهل دافعى الضرائب الإنكليز . لكنا رأيناهم مع تخليهم عن كل مسئولية كانوا يدعونها ومع اعترافهم بحق الشعب المصرى فى وضع قواعد الحكم الداخلية بالاتفاق مع ملك البلاد يحتفظون بمركز استثنائى يكلفهم نفقات غير قليلة كما يعرض مركزهم فى الشرق لمتاعب هم فى غنى عنها . ويكفى تخليهم عن مصر للانتهاء منها .

لقد أعلنت مصر فى كل الأزمنة أنها تريد أن تعيش عيش سلام ومودة مع كل أمم العالم . وأعلنت تكرارًا أنها لا تأبى الاتفاق مع إنكلترا اتفاقًا صريحًا خالصًا من شوائب المساومات سليمًا من الأغراض المستترة مبنيًا على الصداقة المتبادلة ما دام هذا الإتفاق لا يمس استقلالها ولا يعطل مظهرًا من مظاهره . ورغم أنها لم تعود الدقة فى حفظ الوعد من جانب إنكلترا فإنها كانت تنظر إلى كل ما تقدمه من دلائل التقرب بعين الرضى وترى فيه فألاً للنجاح . وكانت مصر لا تزال تنتظر أن تتبوأ مكانها تحت الشمس دولة مستقلة عاملة على حفظ عهودها لحفظ السلام فى العالم .

فإذا كانت إنكلترا صادقة الرغبة فى عقد اتفاق ودى مع مصر وكانت تفكر اليوم فى الجلاء عن البلاد التى تخلت عن دعوى تمدينها فإن مصر أول بلد يجب أن تتبع هذه السياسة معه . وليس على بريطانيا أى حرج فى اتباعها فهى على ثقة من أن حلفاءها لا يريدون فض التحالف للاعتداء على مصر . وخصومها لا يستطيعون هذا الاعتداء والمصريون أحرص على موالاة أوربا وإنكلترا وهم يريدون اليوم كما أرادوا فى الماضى أن يتم الاتفاق بينهم وبينها .

ولو أن إنكلترا شرعت فى تنفيذ هذه السياسة لقضت على كل ما يشاع عن أطماعها ولجعلت أكثر أهل مصر إمعانًا فى سوء الظن بها يرجعون إلى أنفسهم وينزلون عن سوء ظنهم ويتقدمون نحو الاتفاق بقلب مطمئن وعزم أكيد .

أما إذا هى نفذت سياسة الجلاء فى بعض الأنحاء المنتدبة فيها أو التى تم الاتفاق معها لا لشىء إلا للتفادى من الأموال التى تنفق عليها ثم ظلت محتفظة بقواتها فى مصر على الصورة الحاصلة الآن فإننا نخشى أن يذهب الناس إلى أن : إنكلترا باقية فى مصر لأنها تستغلها كما نخشى أن يثير ذلك فى نفوس الكثيرين ريبًا وشكوكًا ليس من شأنها

أن تسهل الوصول إلى اتفاق يحرص الإنكليز قبل المصريين على الوصول إليه . وفى ذلك ما فيه من تعقيد الأمور ومن الزيادة فى المشاكل الدولية عامة ومشاكل الشرق بنوع خاص .

وإنا لنود أن تنتهى هذه المشاكل وأن يفرغ الإنكليز من مصاعبهم الدولية فالشعب البريطانى شعب مثال فى النشاط والإنتاج . وهو بلا شك أكثر إنتاجًا وأكثر نشاطًا كلما كان أكثر طمأنينة وأكثر اقتصادًا . فهل ترانا نعلم عما قريب أن السياسة البريطانية خطت خطوة جديدة فى سبيل الاتفاق فشرعت فى الجلاء عن مصر وأسكتت بذلك كل معارضة لها وكل شك فى حسن نيتها .

محمد حسين هيكل

الأحكام العرفية(*)

«لا نجد مبررًا لبقاء الأحكام العرفية الأجنبية التى هى معطلة من غير شك لمظهر السيادة الداخلية . ورجاؤنا أن تتخلص البلاد على وجه السرعة من هذا النظام المكروه . كما نرجو أن تزول آثاره التى مست بحرية الأفراد فإن حزب الأحرار الدستوريين يمقت أن يبقى للمساس بحرية الأفراد أثر على الإطلاق»

عدلى باشا

أعلنت إنكلترا الأحكام العرفية فى مصر على أثر إعلان الحرب فى سنة ١٩١٤ لتتمكن من إنفاذ خططها الحربية من غير أن يقف القانون العادى عائقًا فى سبيلها . فلما تمت الهدنة انتظر الناس أن تزول الأحكام العرفية وطالبوا بذلك ملحين . لكن ما وقع يومئذ من الخلاف بين الشعب المصرى والحكومة الإنكليزية ومن تمسك الحكومة الإنكليزية بالحماية البريطانية لمصر تمسكًا لا هوادة فيه ورفض الشعب المصرى إياها رفضًا باتًا واعتبارها عملاً انفراديًا باطلاً لا يقيده فى شىء ، وما ترتب على هذا الخلاف من تهديد قائد الجيوش البريطانية لأعضاء الوفد المصرى ومن اعتقال الباشاوات الأربعة ومن قيام ثورة مارس سنة ١٩١٩ - كل ذلك كان من شأنه أن يؤخر رفع تلك الأحكام العرفية . على أن المصريين ما فتئوا يطلبون رفعها من ذلك الحين . وكانت الوزارات المصرية التى تألفت فى تلك الأيام تقدم فى تصريحات رؤسائها مسألة السعى لرفع الأحكام العرفية عربونًا للأمة على أنها تريد العمل لمصلحتها وأنها تريد أن تعود بها إلى النظام العادى نظام الحرية القانونية الضامنة للطمأنينة وللسلام .

لكن الإنكليز تشبثوا ببقاء هذه الأحكام العرفية كأنما هى الوسيلة الوحيدة لحفظ مركزهم فى مصر . وبالرغم من أنهم كانوا يكاشفون بعض رؤساء الوزارات بأن ليس ثمت ما يمنعهم من رفعها فقد بقيت إلى أن أعلنت مصر استقلالها وإلى أن اعترفت الدول به وهى لا تزال إلى اليوم باقية تطبق قواعدها وتنعقد محاكمها وتنفذ أحكامها وتعلو سلطتها كل سلطة مدنية .

---

* السياسة : ١٩٢٢/١١/١٠

ولا نستطيع أن نفهم كيف تظل هذه الأحكام قائمة مطبقة بعد إذ اعترفت إنكلترا نفسها بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، كيف يمكن التوفيق بين محاكمة المصريين أمام محكمة إنكليزية ـ وخضوع المصريين لقوانين وأوامر تصدرها السلطة الإنكليزية ـ وتعرض المصريين لإجراءات رجال العسكرية الإنكليزية - وبين سيادة مصر داخل حدود بلادها سيادة تامة كانت إنكلترا أول من اعترف بها .

لقد صرح الإنكليز أنفسهم مرارًا - فى ٢٨ فبراير وقبل ٢٨ فبراير - بأن كل ما يرجونه أن يصدر قانون يحمى السلطة الإنكليزية من أن تطالب بتضمينات عن التصرفات التى حصلت فى الماضى تحت سلطان الأحكام العرفية . ولسنا نقدر مدى ما يريده الإنكليز بهذا القانون ولكنا لا نستطيع أن نفهم أن انتظار الإنكليز لصدوره يترتب عليه أن يبقى المصريون تحت نير السلطة العسكرية تراقبهم وتحاسبهم على أعمال منها ما يبيحه القانون العام ومنها ما نصبت المحاكم العادية للفصل فى أمره . وإنما الذى نفهمه أن يتدبر الإنكليز بأنفسهم فى حماية مصالحهم من غير أن تتعطل سيادة مصر الداخلية ومن غير أن تعطل الحرية الشخصية .

لقد طال بالبلاد القلق وطال بها الانتظار وإنما قلقها راجع لبقاء نظام الأحكام العرفية المكروه . وإنا لعلى يقين من أن انتهاء هذه الأحكام وعود البلاد لنظام القانون العادى يقضى على كل أسباب القلق ويضمن سيرها سيرًا طبيعيًا منتظمًا .

إن الحرية إذا أطلقت للناس فى حدود القانون نظمت نفسها وتغلبت على كل عوامل الفوضى والارتباك التى تنمو وتقوى فى جو الضغط والتحكم . وليس ما نشهده اليوم من عوامل الفساد المنتشرة فى جو البلاد إلا نتيجة لذلك النظام الاستثنائى الذى نعانيه من ثمان سنوات ماضية . فإذا زال هذا النظام زالت نتائجه من فوضى وقلق واضطراب وعاد الناس إلى حمى الحرية والنظام وانتشر فى جو البلاد الطمأنينة والهدوء .

وليس أيسر لمن أراد دليل ذلك من أن يبحث أسباب القلق والفوضى فى وقتنا الحاضر . إن الأزمات المالية التى مرت بالبلاد فى هذه السنين الأخيرة لم تخلف وراءها أكثر من الشكوى ومن الدعوة إلى تحسين الأحوال . لكن بقاء الأحكام العرفية وما ترتب عليها من الآثار الماسة بالحرية ذلك هو سبب القلق والاضطراب وذلك هو الحصن الذى

يلجأ إليه كل من أراد أن يروج فى البلاد سوءاً أو أن ينشر فى جوها فساداً وشراً . وذلك هو الذى يغل يد الذين يريدون العمل لخير البلاد عن التقدم للعمل مخافة أن يقال أنهم قوم ينتهزون الفرص . وذلك هو ما يضعف حجة صاحب الحجة القوية لأن خصمه بعيد عن الميدان ولا يستطيع عليه رداً .

وذلك هو ما يفسح المجال لعوامل الفساد ولأعوان الانقسام يحتمون وراء أسماء الذين وقع بهم قضاء الأحكام العرفية وينفثون بعد ذلك من أقلامهم حميماً وسموماً وذلك كله هو سبب تزعزع الثقة وهو سبب القلق والفوضى .

يجب إذن أن ترفع الاحكام العرفية الأجنبية حتى تتم للبلاد سيادتها الداخلية ويجب أن تزول آثارها التى مست بحرية الأفراد حتى يعمل المصريون جميعاً داخل بلادهم فترتب الحرية نفسها ثم ينتصر الخير على الشر لا محالة .

محمد حسين هيكل

١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨(*)

من أربع سنوات مضت . ذهب معالى سعد زغلول باشا ومعه زميلاه المرحوم على شعراوى باشا وأستاذنا عبدالعزيز فهمى بك إلى دار الحماية البريطانية حيث يقيم ممثل إنكلترا صاحبة الحول والطول والمنتصرة فى أكبر حرب شهدها العالم يطالبون بالذهاب إلى أوربا ليعلنوا حق مصر فى الاستقلال . ولم يكونوا يعتمدون فى طلبهم على إعانة مصر للحلفاء معونة انتهت بنصرهم فحسب بل كانت حجتهم أن الحرية حق طبيعى للأمم وأن لكل أمة الحق فى تقرير مصيرها على نحو ما ورد فى شروط الهدنة وأن المصريين مجمعون على تحقيق استقلال بلادهم إجماعًا صحيحًا .

وكان هؤلاء الثلاثة المتقدمون ينوبون أيضا عن زملائهم محمد باشا محمود وأحمد بك لطفى السيد ومحمد بك على وعبداللطيف بك المكباتى الذين اتفقوا وإياهم فألفوا الوفد المصرى للمطالبة باستقلال مصر وهؤلاء جميعًا لم يكونوا إلا معبرين عن إرادة الأمة المصرية التى نادت باستقلالها وعملت له من زمان طويل والتى لم تفتأ منذ أضاعت عليها معاهدة لندرة فى سنة ١٨٤٠ ثمرة انتصاراتها تسعى لهذا الاستقلال تريد تحقيقه بكل الوسائل .

قوبل طلب الوفد المصرى بالرفض وحبس المصريون داخل حدود بلادهم بالرغم من أن الحكومة المصرية كانت تشاركهم الرأى فى ذلك الوقت تمام المشاركة فلما احتج الوفد المصرى على هذا التصرف نفت السلطة الإنكليزية من بين أعضائه سعد زغلول باشا وإسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا إلى مالطه . هنالك قامت الأمة قومتها التى أسمعت بها العالم أنها لن ترضى باستقلالها بديلاً وأنها لن تتراجع دون مطمحها الأسمى . فأخلت السلطة الإنكليزية سبيل المعتقلين الأربعة وخلت بين المصريين والسفر إلى أوربا يذيعون قضيتهم ويدافعون عن حقوقهم . فخيل إلينا أن قد تقرر مصيرنا وأن قد استقلت البلاد . ثم إذ أنا وقد فجأنا اعتراف الدكتور ولسن بالحماية على مصر بينما وفدنا لا يزال فى عرض البحر فى طريقه إلى أوربا .

---

* السياسة : ١٩٢٢/١١/١٣

أفترانا تولانا اليأس حين علمنا أن نصير حرية الشعوب خذلنا ؛ كلا . لم يكن إلا الليل انسلخ عنه النهار حتى أصبحنا وكلنا إيمان بأن اعتراف الدكتور ولسن واعتراف الدول كلها لن يغير شيئًا من عزيمتنا . إننا أمة تريد الاستقلال ومن أراد شيئًا قدر عليه وتريده بجهود أبنائها لا اعتمادًا على غيرها . لذلك يجب أن تصل إليه . وأن تصل إليه تامًا . والاستقلال التام معناه يومئذ ومعناه اليوم أن نتولى نحن بيدنا أمورنا داخل بلادنا وخارجها . داخل بلادنا عن طريق وزارة مصرية حائزة لثقة البرلمان المصرى . وخارجها عن طريق السفراء والقناصل المصريين الذين يصلون بيننا وبين الدول الأخرى .

لذلك لم تزعجنا معاهدة فرساى واعتراف ألمانيا فيها بالحماية البريطانية على مصر . ولم تزعجنا معاهدة سان جرمان واعتراف النمسا فيها بالحماية البريطانية على مصر . ولم يزعجنا ما أتى بعد ذلك من المعاهدات ولا ما أكده رجال الحكومة البريطانية من تمسكهم بحماية مصر . بل بقينا ونفسنا مطمئنة بحقنا وقلبنا ممتلئ إيمانًا بأن العالم لابد سيعترف لنا باستقلالنا وأن هذا الاستقلال سيتحقق فعليًا تامًا كما نريده .

ولم يطل بنا انتظار مقدمات هذا الاعتراف فقد أقرت دول العالم الكبرى حماية إنكلترا على مصر فى سنة ١٩١٩ . وفى سنة ١٩١٩ اعترفت لجنة ملنر بأنها مستعدة للمناقشة مع المصريين خارج دائرة الحماية . وفى سنة ١٩٢٠ تناقشت اللجنة مع الوفد المصرى على أساس استقلال مصر وضمان مصالح بريطانيا وحقوق الأجانب وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٠ اعترفت الحكومة البريطانية رسميًا بأن الحماية علاقة غير موجبة للرضى بين إنكلترا ومصر . وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أنهت إنكلترا الحماية واعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . ولما أعلن مليك البلاد استقلالها على ملأ من العالم اعترف العالم كله به .

هذه الخطى الواسعة التى خطوناها فى طريقنا تبدأ من ذلك اليوم المشهود : ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . وهى خطى لم يكن فى مقدور قوة فى العالم أن تحول دونها لأنها مظهر لإرادة الأمة للوصول إلى استقلال بلادها وإجماعها على ذلك إجماعًا صحيحًا . فإذا نحن ذكرنا يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ فإنما نذكر تاريخ النفير الذى تحركت الأمة المصرية بعده كتلة واحدة تقصد غاية معينة وهى لن تطمئن إلى موقف قبل أن تبلغ هذه الغاية .

على أن ما بقى دون غايتنا ليس بالأمر اليسير . إنه تحقيق حرية البلاد بالفعل ، إنه تنفيذ حكم العالم باستقلالنا وليس تنفيذ الحكم أيسر من الوصول إليه .

لكنا لا يخالجنا أى شك فى نجاح سعى الأمة إلى غايتها . وليست تخيفنا الفوضى المنتشرة اليوم . فما هى إلا انتشار الجيش المنتصر فى السهل الذى كسبه . فإذا أذن النفير لجمع الصفوف رأيت الجميع سراعًا إلى مواقعهم وهم أحسن ما يكونون عدة وأهبة . لذلك غدًا يتكاتف الناس حول برنامج معين لمؤتمر لوزان وغدًا يؤذن نفير الدستور لتنفيذ أول مظهر من مظاهر الاعتراف باستقلالنا فإذا انتظم البرلمان انتظمت وراءه صفوف الأمة وتابعت حركتها إلى الغاية التى قصدت إلى تحقيقها من يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨م . وإنها لبالغة هذه الغاية عما قريب .

محمد حسين هيكل

بين سيفر ولوزان لماذا تتردد إنكلترا في دعوة مصر إلى المؤتمر(*)

تفيد الأنباء كلها سواء منها ما جاءنا من مراسلينا فى أوربا ومانقف عليه فى مصر أن الإنكليز وحدهم هم الذين يترددون فى دعوة مصر للمؤتمر القادم . وتفيدنا هذه الأنباء أيضًا أن الحلفاء لم يتفقوا على خطة يتبعونها فى مؤتمر لوزان وأنهم يريدون الاجتماع فى باريس قبل انعقاد المؤتمر لتبادل الرأى فى وضع خطة ينتهجونها جميعًا . لكن اجتماعهم فى باريس لايعدو المحادثات وتبادل الرأى بمعنى أنه ليس ضروريًا أن تصل هذه المحادثات إلى الاتفاق على نتيجة معينة ولا أن يرتبط بها أحد أثناء المؤتمر .

وإنما أريد أن يكون اجتماع باريس للمحادثة ولتبادل الرأى دون تقرير الخطة لأن هناك خلافًا جوهرياً فى وجهة النظر بين إنكلترا من جهة وبين حلفائها والأتراك من جهة أخرى فيما يتعلق بقيمة معاهدة سيفر . فالأتراك يرون أن انتصارهم فى الأناضول قد قضى على هذه المعاهدة قضاء مبرماً وهم لذلك يرون واجباً طرح كافة المسائل التى طرحت فى سيفر من جديد . والفرنساويون والإيطاليون لايرون فى ذلك من بأس ويميلون إلى تعضيده وتأييده . أما إنكلترا فتريد أن تعتبر معاهدة سيفر قائمة بين الدول الموقعة عليها عدا الأتراك واليونان الذين لم يحترموها والذين ذهبوا لفض أوجه الخلاف التى بينهم بحد الحسام . فالمعاهدة إنما يعاد النظر فيها بالنسبة لهم وحدهم وينظر فيها لتسوية المسائل التى شهر الأتراك الحرب بسببها .

وإذا كانت هذه وجهة النظر الإنكليزية فإن الإنكليز يرون أن ماورد فى معاهدة سيفر خاصاً بمصر لايصح التعرض له بل يعتبر تصريح ٢٨فبراير سنة١٩٢٢ واردًا على هذه المعاهدة . وهم لاينسون عندما يفكرون فى هذا الشأن ماورد فى الخطاب الذى أبلغت به الحكومة الإنكليزية الدول اعترافها باستقلال مصر من أن إنكلترا مصممة فيما يتعلق بها على التمسك بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر وأنها تعتبر أى تداخل من الدول فى أمر هذه العلاقات عملاً غير ودى . ولذلك نرى إيطاليا وفرنسا مع عطفهما على مصر وميلهما

* السياسة : ١٩٢٢/١١/١٥

لقبولها فى مؤتمر لوزان لاتريدان العمل فى ذلك من غير اتفاق مع إنكلترا ولاتريدان التحكم فى الأمر إلا إذا وجدتا مايبرر هذا التحكم .

والظاهر أنما زاد الإنكليز تردداً وعدم ميل إلى قبول مصر فى مؤتمر لوزان مايقال من أن تركيا تريد مع الاعتراف باستقلال مصر أن تتنازل عما كان لها من الحقوق فى وادى النيل للشعب المصرى مباشرة . ومن شأن ذلك أن يجعل المركز الذى ادعاه الإنكليز لأنفسهم فى مصر من ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢كدولة حامية تتخاطب مع الدول باسم مصر وتتصرف فى شؤون مصر بهذه الصفة - مركزًا غير قانونى بالرغم من إقرار الدول إياه فى معاهدات فرساى وسان جرمان . وهذا مايريد الإنكليز تحاشيه بكل الوسائل .

وقد يقال من جهة أخرى أن إنكلترا لاتميل إلى دخول مصر مؤتمر لوزان لأنها تعلم أن مصر هى مركز الدائرة من دول الشرق بدليل تحرك تلك الدول جميعاً لما تحركت مصر فى سنة ١٩١٩ فإذا دخلت مصر المؤتمر وطالبت بحقوقها فيه لقيت تأييداً من كل أمم الشرق يصعب معه رفض مطالبها من غير أن تتعرض إنكلترا لمصاعب فى الهند وفى غير الهند .

لذلك كله تتلكأ إنكلترا ولاتبت برأى فى قبول مصر . وربما لها أن مصلحتها تتحقق إذا نجحت نهائياً فى إقصائنا عن مؤتمر لوزان كما نجحت سنة ١٩١٩ فى إقصائنا عن مؤتمر فرساى . لكنا نعتقد نجاحها فى ذلك بعيداً كما أنه إن حصل فإنه يهيئ للمستقبل مصاعب لايستطيع أحد تقدير مداها ولايسهل بعد ارتكاب هذا الخطأ الأساسى خطأ إبعاد مصر عن المؤتمر تلافيها .

لانعتقد نجاحها لأن النظرية الأساسية التى تبنى عليها معارضتها نظرية الاحتفاظ بمعاهدة سيفر فيما عدا علاقات تركيا واليونان نظرية خاطئة قانوناً كما أنها لاتلقى تعضيد الدول فى الواقع . وهى خاطئة قانوناً لأن الدول التى وقعت معاهدة سيفر اشترطت لنفاذها أن تقرها ثلاث دول كبرى وهذا لم يحصل بل حصل عكس ذلك حيث تخلى الفرنسيون عن انتدابهم فى كيليكية وحيث اضطر الإنكليز لإنهاء حمايتهم على مصر والاعتراف باستقلالها . فما دام إقرارها الذى هو شرط نفاذها لم يحصل ومادامت الدول التى وقعتها قد اعترفت بعدم صلاحها حين تخلت عن بعض أجزائها ومادامت تركيا -

وهى الدولة التى كانت المعاهدة موضوعة بعد معاهدتى فرساى وسان جرمان لترتيب العلاقات الدولية معها – قد نقضتها فإنها قد تحطمت كلها من وجهة القانون الدولى وأصبح واجبًا إعادة النظر فى كل جزء من أجزائها .

ربما قيل أن إنكلترا لا تقصد باستبقاء معاهدة سيفر فيما عدا العلاقات التركية اليونانية أن تعترف لها بقيمة قانونية خاصة ولكنها تريد أن تقرها الدول من جديد فتصحح بذلك بطلانها . لكن هذه الدول لاتملك اليوم إقرارها . فقد كان لبعضها فى الماضى أن تتعاقد باسم سواها ثم أصبحت غير مالكة لذلك اليوم . خذ مثلاً تركيا فقد كان لها أن تقر اتفاق سنة ١٨٩٩ الخاص بالسودان على اعتبار أن مصر كانت لاتملك التعاقد وقت توقيعها إياه وأن تركيا هى التى كانت تنوب فى ذلك عنها . هذا الإقرار من جانب تركيا لاتفاق سنة ١٨٩٩ فى معاهدة سيفر ربما كانت له قيمة قانونية مادام قد اقترن باعتراف تركيا بالحماية البريطانية على مصر . لكنه اليوم وبعد سقوط معاهدة سيفر لاقيمة له ولا تملك تركيا تصحيح بطلان هذا الاتفاق حتى ولو أقرت معاهدة سيفر من جديد . ذلك بأن مصر اليوم دولة مستقلة تملك التعاقد مع كافة الدول عن نفسها . فالعقود التى عقدت لحسابها قبل استقلالها ثم تبين أنها باطلة لايمكن تصحيحها اليوم إلا إذا رضيت هى هذا التصحيح مثل ذلك فى القانون الدولى كمثل القاصر الذى يعقد لحسابه عقد يقضى ببطلانه ثم يبلغ رشده . ليس لأحد سواه أن يقبل تصحيحه أو يرفض هذا التصحيح فى حكم القانون المدنى .

كذلك الشأن فى مسألة قناة السويس . فقد نزلت تركيا لإنكلترا عما كان لها من حق الدفاع عنها عند عجز مصر عن القيام بهذا الدفاع والآن بطل هذا التنازل ببطلان معاهدة سيفر . فمصر وحدها هى التى تملك قبول التنازل والتى تملك الاتفاق فى هذه المسألة الدولية .

وليس يطعن على شئ من ذلك أن تركيا لم تعترف بعد رسميًا باستقلال مصر . فإن مصر قد أعلنت هذا الاستقلال . وقد اعترفت الدول به واعترفت إنكلترا قبل كل دولة أخرى فنحن الآن فى علاقاتنا الدولية كمن يبلغ الثامنة عشر من العمر يصبح رشيداً أراد ذلك وصيه أو لم يرده .

ومتى كانت النظرية القانونية التى ترتكز عليها إنكلترا حينما تتردد فى قبول مصر فى مؤتمر لوزان نظرية غير صحيحة فلاينتظر أن تكلل المجهودات التى قد تبذلها إنكلترا فى سبيل هذه المعارضة بالنجاح . على إنا لو فرضنا جدلاً ووجدت إنكلترا من حليفتيها عضداً يعينها على تنفيذ النظرية القديمة نظرية تحكيم القوة فى الحق واعتبار الباطل حقاً بالقوة فإنا نخشى أن تهيئ الدول للمستقبل بذلك مصاعب لايستطيع أحد اليوم تقدير مداها ولا يسهل فى المستقبل ملافاتها .

ذلك بأن شعوب الشرق جميعاً قد أدركت تمام الإدراك مبلغ قوتها الحيوية كما أدركت أن حياة الهون والذلة التى صبرت عليها زمناًما حياة لاتليق بالإنسان . وهى وإن لم تكن حتى اليوم قد فكرت فى محاربة أوربا بوسائلها الهمجية فإنها قد وجدت فى قوى الإنسان النفسية مايستطيع التغلب على تلك الوسائل . وليست فكرة عدم المعاونة ولافكر الدفاع السلبى ولافكرة الاحتماء فى الزهادة بعيداً عن موبقات المدنية الغربية إلا بعض هذه القوى التى تظهر وتنمو والتى ستعمل عملها فى الانقلاب العالمى المقبل . فإذا بقيت أوربا متخذة طريقة الاستئثار بكل شئ وضغط الشرقيين فى أضيق حدود المعيشة الإنسانية ازدادت هذه القوى الكفاحية بالضغط ثم لم يكن لأحد أن يقدر ما قد ينتجه هذا الضغط من النتائج .

ومصر هى مركز الدائرة من الشرق كما تقدم . لذلك نخشى إذا وجهت بوادر هذا الضغط إليها أن يعجل ذلك بوقوع كل النتائج التى نخشاها .

وإنا لانزال نرجو فى حكمة دول الحلفاء أن تتلافى مانخشاه من اليوم كما نرجو أن تصل إيطاليا مهد قوانين العالم الأولى وفرنسا نصيرة الحرية إلى إقناع حليفتهما إنجلترا التى أعلنت وتعلن أنها تحرص على صداقة مصر أن لاتحيط هذه الصداقة بالريب والشكوك وأن تتعاون وإياهما تعاوناً صحيحاً على تحقيق السلام فى الشرق وفى العالم كله .

محمد حسين هيكل

الدستور والمؤتمر(*)

أفادنا مكاتبنا بلوزان أمس أن إنكلترا طلبت قبول مصر بالمؤتمر . وإنا نعلم أن الحكومة المصرية طلبت من إنكلترا وفرنسا وإيطاليا أن تمثل مصر فى المؤتمر كدولة مستقلة مستها معاهدة سيفر . لذلك قلنا قبل اليوم ونقول اليوم أن مصر يجب أن تدعى إلى المؤتمر بالطريقة التى تدعى بها الدول الأخرى وأن تدخله بصفتها دولة مستقلة حرة الرأى تدافع عن حقوقها التى هضمتها معاهدة سيفر وليعترف لها فى معاهدة دولية بكل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السيادة .

كذلك قلنا قبل اليوم وكذلك نقول اليوم . ومتى دعيت الحكومة المصرية على هذه الصورة كان عليها أن تعمل فى اختيار المفوضين الرسميين ليتثنى تمثيل الهيئات السياسية المنظمة المختلفة الموجودة فى البلاد . فإن مؤتمر لوزان لايفصل بالنسبة لمصر فى مسألة حزبية ولكنه يفصل فى مسائل متعلقة بالقضية القومية التى لاخلاف فيها بين برامج الأحزاب المختلفة .

وإنا إنما نريد أن نصل من مؤتمر لوزان لحل كل مايمكن حله من المسائل المعلقة فى الشوون المصرية . فهناك مسألة قناة السويس ومسألة الجزية ومسألة الامتيازات ومسألة علاقات مصر الدولية المختلفة . ولو استطعنا هناك أن ننتهى من كل المسائل التى احتفظت بها إنكلترا لكان خيراً ولكان هذا كل مانرجو . على أنا لانقبل بحال أن يكون الاتفاق الذى يعقد فى لوزان أو فى غير لوزان ماساً باستقلال مصر أو معطلاً لمظهر من مظاهره . كما نرى واجباً أن لاتؤثر هذه الاتفاقات فى علاقات مصر الدولية إلا إذا أجازها البرلمان المصرى .

وإنا بهذه المناسبة نرى واجبًا أن نلفت نظر الحكومة إلى أنها يجب عليها قبل أن يسافر وفدها الرسمى إلى مؤتمر لوزان أن تفرغ من الدستور وأن تصدره وأن تأمر بتنفيذه . فليس يجوز أن تقرر الحكومة فى برنامج المفاوضات عرض الاتفاق على البرلمان من غير أن يكون الدستور الذى يقرر وجود هذا البرلمان قد صدر . ثم إن أكبر المسائل خطرًا فى

* السياسة : ١٩٢٢/١١/٢٧

البرنامج الذى عرضته عند تشكيلها على جلالة الملك مسألة الدستور . بل إن هذه المسألة الحيوية الهامة التى لاتزال معلقة فى عنق حكومة ثروت باشا هى المسألة الكبرى المتعلقة بها حياة الوزارة الحاضرة . ويكفى للدلالة على عظم خطرها ورودها فى الخطاب الذى دعا به جلالة الملك ثروت باشا لتأليف الوزارة .

ولسنا فى الحق ندرى لتأخير إصدار الدستور والأمر بنفاذه سببًا . لقد انتهت لجنة الدستور من وضعه ومن وضع مشروع قانون الانتخاب من أكثر من شهر ونصف . وقد قال رئيس الوزارة فى الخطاب الذى رد به على معالى حشمت باشا أنه كان يتتبع أعمال اللجنة عن كثب . وصرح بأنه يعتبر المشروع الذى وضعته اللجنة وثيقة السعادة لمصر . فإذا كان ذلك اعتقاده . وكانت الحكومة تتتبع أعمال اللجنة أثناء سيرها . لم يبق لها أى عذر فى هذا التأخير وهى تعلم وكل إنسان يعلم أن إصدار الدستور ونفاذه هو الضمان الوحيد الكفيل بنجاة مصر مما تعانيه من الفوضى وهو الكفيل بنجاحها فى الحياة الدولية .

قد يكون جواب الحكومة أنها تلاقى صعوبات شتى فى جهات مختلفة . وقد تضرب لنا مسألة السودان مثلاً . ولكن الحكومة تعلم أن الأمة لاتقبل أن تنزل عن شئ من المشروع الذى وضعته اللجنة . بل أن كثيرًا من الكتاب يعتبرونه غير واف بحاجات الأمة وهم إنما يصبرون عليه لأنهم يرجون أن يصلح البرلمان مايرى ضرورة إصلاحه . فهل يبقى مع ذلك محل للمساومة والأخذ والرد فى دستور تعتبره الأمة أقل مايصلح شأنها .

لو أن الدستور صدر من شهر مضى وكنا اليوم فى سبيل الانتخابات لرأت الحكومة كيف تستكن الفوضى وكيف يخلق النظام وكيف تظهر على السطح العوامل الحكيمة العاقلة الرزينة التى تسكن فى الوقت الحاضر إلى نفسها بعيدة عن المحنة التى نجتازها صابرة منتظرة مجئ الدستور . ويومئذ يكون الوفد المصرى الذى يسافر لتمثيل مصر فى المؤتمر أقوى سنداً وأشد عضداً . ويومئذ تستفيد البلاد من كل ظرف سياسى أكبر فائدة ممكنة .

لذلك نطالب الحكومة قبل أن يسافر أى وفد إلى لوزان أن تصدر الدستور وأن تأمر بإجراء الانتخابات . وليس معنى هذا أنا نتركها تحاول وتماطل فى إصدار الدستور فتفوت

عليها فرصة حضور المؤتمر فإن ذلك يكون إثمًا لايغتفر . ولكن الدستور هو الموئل الوحيد الذى تلجأ إليه الأمة والضمان الكامل لنظامها فى الداخل ولقوتها فى الخارج . فيجب أن يصدر قبل أن تسافر الحكومة إلى لوزان حتى نكون مطمئنين إلى نظامنا شاعرين بقوتنا عارفين بما يضمره المستقبل لنا بعيدين عن أن نظل كما نحن اليوم نتخبط فى ديجور من الفوضى فى الداخل ومن عدم التماسك أمام غيرنا من الأمم فى الخارج . ثم لتسافر بعد ذلك تؤيدها الأمة كلها بما لها من أيد وقوة وتعززها وتنصرها لتعود إلى البرلمان المصرى فتعرض عليه وثيقة كافلة لمصر كل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السيادة .

محمد حسين هيكل

مؤتمر لوزان يجب أن تمثل مصر فيه(*)

بعد ما انتصر الأتراك على اليونان فى ميدان الأناضول وتم اتفاق مودانيا بين الحلفاء والأتراك واليونان وتقرر عقد مؤتمر لإعادة النظر فى معاهدة سيفر ولتقرير مسائل الشرق الأدنى قامت فى مصر ضجة كبيرة تلح بوجوب تمثيل مصر فى ذلك المؤتمر . وكلنا يذكر اليوم ماكتبته جرائد الأخبار واللواء والأفكار وغيرها فى هذا الشأن . وكلنا يذكر التلغرافات المرسلة من الأقاليم ومن الهيئات المختلفة تعرب عن إلحاح الشعب فى تمثيل مصر بالمؤتمر . وكلنا يذكر أنها جميعاً نوهت بما مست به معاهدة سيفر حقوق مصر فى مسائل الجزية وقناة السويس واتفاقية السودان وكل ما اختلفت عليه الجرائد فى ذلك الحين هو كيفية تمثيل مصر فأرسل الحزب الوطنى وفداً ينوب عنه برياسة أحمد بك لطفى ووضع له برنامجاً أسماه الميثاق القومى . وأرسل الوفد المصرى هيئة تنوب عنه برياسة معالى حسن حسيب باشا لتحقيق مبادئ الوفد . فلما اتحدا فى روما برياسة معالى حسيب باشا قرروا متفقين أن يرأس هيأتهم معالى زغلول باشا . لكن سعد باشا أرسل لهم تلغرافا من جبل طارق يقول بضرورة تمثيل مصر فى المؤتمر ولكنه يرجوهم أن لايجعلوا العناية بمسألته صارفة لهم عن العمل لمصلحة البلاد .

تلك كانت الحركة التى قامت على أثر انتصار الأتراك على اليونان وبعد أن تم اتفاق مودانيا . ولما أعلن حزب الأحرار الدستوريين برنامجه قرر رئيسه بصريح النص « أننا نرحب بدخول مصر فى هذا المؤتمر . ولكن على شرط أن تدعى إليه بالطريقة التى تدعى بها الدول الأخرى وأن تدخله بصفتها دولة مستقلة حرة الرأى تدافع عن حقوقها التى هضمتها معاهدة سيفر وليعترف لها فى معاهدة دولية بكل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السيادة» ثم طالبنا حكومة ثروت باشا بعد ذلك بأن يكون الوفد الذى يمثل مصر لدى المؤتمر مؤلفًا من كافة الأحزاب لأن المسائل التى ستعرض يومئذ على بساط البحث مسائل قومية وليست حزبية .

---

* السياسة : ١٩٢٢/١٢/١٤

وقد ظلت هذه النغمة نغمة كل الجرائد المصرية إلى أن استقالت وزارة ثروت باشا وتولت وزارة نسيم باشا الحكم . فصرنا اليوم نسمع نغمة جديدة . صرنا نسمع أن الذهاب إلى لوزان لا ضرورة له لأن المسائل التى ستعرض خاصة بالمسألة المصرية لاتعدو مسألة تحميل مصر لقسم من ديون تركيا وهذا أمر لايستحق ذهاب الحكومة المصرية إلى لوزان . وهو فضلاً عن ذلك خطر لأن إنكلترا وهى الدولة الغاصبة لحقوق مصر لن تجد من الدول من يعترض عليها ولامن يؤيد مطالب مصر فنحن إذا ذهبنا فإنما نذهب فى كنف إنكلترا ولايكون من وراء ذهابنا إلا إقرار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى لم تقره الأمة ولم ترض به . هذه نغمة جديدة رأيناها أمس جلية صريحة على صدر جريدتين يقال أن لهما اتصالاً بالحكومة الحالية . فهل حدث فى المسألة المصرية جديد بسبب استقالة وزارة ثروت باشا فأصبح ما كان واجباً تنادى به الصحف كلها بالأمس محرماً اليوم . أو أن طارئاً طرأ فاضطر العقول لتغيير مدارها والنفوس الطامحة لدولية المسألة المصرية تلقى ببصرها للأرض وتريد أن لايكون لمصر أى اتصال بالدول .

على أنا نريد أن نناقش هذه الحجج مناقشة هادئة ليعلم الناس أن عدم ذهاب مصر الرسمية إلى لوزان ممثلة فى أى هيأة تقرها حكومة جلالة ملك مصر سواء كانت الهيئة الموجودة اليوم هناك أو هيئة أخرى مؤلفة من حزب واحد أو من أحزاب مختلفة يفوت على البلاد مصالح لايرضى بتفويتها رجل له مسكة من الوطنية والدراية السياسية .

يقول بعض أصحاب ذلك الرأى أن كل ما سيحصل فى لوزان ماسًا بالمسألة المصرية لايعدو اعتراف تركيا باستقلال مصر مقابل تحمل مصر ببعض ديون تركيا .

هذا غير صحيح كما سنبينه بعد . ولكن لنفرض جدلاً الآن أنه صحيح فمن الذى يحمل مصر جزءا من ديون تركيا إذا لم تكن مصر حاضرة فى المؤتمر ومن الذى يقبل عن مصر احتمال هذا الجزء . هل تقبله تركيا نفسها فتكون هى المتقدمة بالإيجاب والقبول فى وقت واحد؟ هذا هراء لايقره إنسان عادى فضلاً عن رجل له بعض العلم بالقانون . هل تقبله إنكلترا وقد اعترفت باستقلال مصر وتعاملت مع وزير خارجيتها؟ هذه سخافة أخرى لايقرها عاقل . هل تقبله الدول لحساب مصر بعد ما اعترفت باستقلالها وهنأتها بهذا الاستقلال؟ سخافة أكبر . فليس إلا مصر هى التى تستطيع أن تقبل دينًا على نفسها

سواء كان هذا القبول بمحض الرضى أو بالإكراه الدولى . ومصر لايمكن أن تقبل مايتم فى لوزان إلا إذا كانت طرفاً حاضرًا فى المؤتمر .

ثم ماهو المقدار الذى تلتزم به مصر إن كان حتمًا أن تلتزم بمقدار . أهو عشرون مليونًا أو عشرة ملايين أو خمسة ملايين من الجنيهات؟ ألا تستحق هذه المسألة شيئاً من العناية ومن الأخذ والرد؟ أو أن الحكومة - إن صح أن هذه الصحف معبرة عن رأيها - ترى أن تقر ما قررته معاهدة سيفر من التزام مصر بالديون المضمونة بالجزية فنضطر أن ندفع من ميزانيتنا ٧٥٠٠٠٠ جنيهًا سنوياً إلى أكثر من عشرين سنة مقبلة .

إن كان ذلك فقد لايكون ذهاب الحكومة لمناقشة هذه المسألة ضرورياً . ولكنا لانظن مطلقًا أن الحكومة الحاضرة تقبل هذا النظام ولاتقبل مايشاع من أن عدم احتجاج حكومة دولة نسيم باشا الأولى على تقرير هذا المبدأ حين وضعه فى معاهدة سيفر أيام توليها الحكم معناه الارتباط به بعد ما اعترفت الدول باستقلالنا .

لاتقبل ذلك لأن حكومة دولة نسيم باشا تعلم كما نعلم نحن أن مصر لايصح أن تلتزم بشئ مطلقًا من ديون تركيا . ومهما كان من العدل أن تلتزم سوريا وفلسطين وغيرها من الولايات التى انفصلت من تركيا بقسم من هذه الديون لأن تركيا لما عقدتها كانت هذه الولايات جزأ غير منفصل عن الدولة العلية وكانت تستفيد منها إذ كانت تنفق فى مرافقها العامة من محافظة على الأمن إلى مد خطوط حديدية إلى نشر تعليم إلى غير ذلك فإن من فادح الظلم أن تلتزم مصر بشئ منها لأنها انفصلت عن تركيا من الجهة المالية تمام الانفصال من سنة ١٨٤٠ ولم تستفد شيئاً مطلقًا من هذه الديون وإلا لصح أن يقال أن من العدل أيضاً أن تحتمل تركيا جزءاً من ديون مصر .

أما الجزية التى كانت مستحقة لتركيا فكان سببها تابعية مصر لتركيا . وقد انقضت هذه التابعية من سنة ١٩١٤ وبذلك سقط استحقاق الجزية لتركيا . فنحن فى دفعنا للجزية سداداً لديون تركيا كنا كمدين محجوز تحت يده لحساب دائن دائنه . متى انقضى دينه لم يبق للحجز تحت يده محل وبرئت ذمته أمام الدائن .

هذه نظرية لايمكن أن يتطرق اليـهـا أى شك . وقـد تمسك بهـا الوفـد الرسـمى فى مفاوضات عرضية حصلت حول هذه المسألة فلم يستطيع الإنكليز أكثر من أن قالوا أنهم يرجون مصر أن تدفع مناً منها وكرمًا لأن تركيا مضعضعة من الجهة المالية . وقد رفض الوفد الرسمى التبرع لأن الإنسان لا يجوز له أن يتبرع بمال سواه . والحكومة لاتملك التبرع بمال الأمة فيما لايعود بمنفعة على الأمة .

من إذن يقوم بنصرة هذه النظرية فى لوزان . لقد سافر أحمد بك لطفى وحافظ بك رمضان إلى أنقرة . ومعالى حسيب باشا والخواجه دومانى حاضرين عما قريب إلى مصر لأن أحدهما مطلوب فى الحكومة فلا تستطيع الحكومة إذن انتداب أحد من هؤلاء والصحف المتصلة بالحكومة ترى عدم ذهاب أحد . فمن الذى يعضد نظرية مصر؟ ومن الذى يرفض باسم مصر ويقبل باسم مصر؟ .

إذن فمن التقصير المعيب عدم ذهاب وفد رسمى إلى لوزان ـ تؤلفه الحكومة كما تشاء وبما ترى فيه مصلحة البلاد - حتى ولو لم يكن من الشؤون الماسة بمصر إلا هذه المسألة .

***

على أن الذين يقولون بذلك يقولونه وهم يعلمون أنهم على ضلال فإن الناس طرًا يعلمون أن معاهدة سيفر ستكون موضع البحث . وهذه المعاهدة قد مست مصر فى مسألة الجزية ومستها كذلك فى نقط أخرى استلزمها اعتراف تركيا بحماية إنكلترا على مصر .

هذه النقط لايمكن أن تبقى اليوم كما كانت . فإقرار تركيا لاتفاقية السودان اليوم باطل . وإحلال إنكلترا محلها فى معاهدة ١٨٨٨ الخاصة بحيدة قناة السويس باطل . وهاتان مسألتان يجب النص عليهما فى معاهدة لوزان إذا تم توقيعها فمن إذن يحل محل تركيا فى حماية قناة السويس هل هى مصر المستقلة أم هى إنكلترا . ومن يدافع عن هذه النقطة وسواها لمصلحة مصر؟ هل هو كاسترو فى صحيفة الليبرتيه ومن إليه من أضرابه فى الصحف المصرية . وهل تقرأ الصحف المصرية هناك؟ وهل تصبح هذه مذكرات دفاع عن حقوق مصر الدولية أم إنه لاسبيل للدفاع عن هذه الحقوق إلا إذا سافر وفد رسمى

يؤلف كما تريد حكومة جلالة الملك على برنامج يعلن للأمة ويكون محققاً لأمانيها وبه يرتبط المفوض المصرى ثم لاتنفذ المعاهدة التى تمضى إلا إذا أقرها البرلمان المصرى .

ذلك ما لا محل للشك فيه . وذلك مايبصره كل من له بصر . ولكن . . . إنها لاتعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور .

فهب اللهم هؤلاء القوم مايغنيهم ويرد إليهم رشادهم .

محمد حسين هيكل

القضية المصرية فى خطر
إذا لم تمثل مصر فى لوزان(*)

لسنا نجزم بما إذا كانت الحكومة المصرية قد انتهى عزمها إلى عدم الذهاب إلى لوزان كما تريد بعض الجرائد التى يظهر أنها متصلة بها أن تقوله . ونود لو أنها لم تكن أخذت بهذا الرأى القائل لما فيه من كبير الخطر على القضية المصرية . وأقل هذا الخطر أنه يفيد إقرار الحكومة المصرية ماورد فى معاهدة سيفر خاصاً بمصر . ويعتبر تصريح ٢٨ فبراير وارداً على هذه المعاهدة . ويقر الرأى الإنجليزى الذى يرمى إلى عدم تدخل الدول بين مصر وإنكلترا حتى فيما يتعلق بعلاقات مصر الدولية التى لاتمس تصريح ٢٨ فبراير والتى لمصر فى تحديدها مصلحة كبرى .

ذلك رأينا نبديه اليوم . وهو رأينا أبديناه من قبل حين كتبنا فى العدد ١٥ الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بعنوان (بين سيفر ولوزان لماذا تتردد إنكلترا فى دعوة مصر إلى المؤتمر) مايأتى :

«إن هناك خلافا جوهرياً فى وجهة النظر بين إنكلترا من جهة وبين حلفائها والأتراك من جهة أخرى فيما يتعلق بقيمة معاهدة سيفر فالأتراك يرون أن انتصارهم فى الأناضول قد قضى على هذه المعاهدة قضاء مبرماً وهم لذلك يرون واجباً طرح كافة المسائل التى طرحت فى سيفر من جديد . والفرنساويون والإيطاليون لايرون فى ذلك من بأس ويميلون إلى تعضيده وتأييده . أما إنكلترا فتريد أن تعتبر معاهدة سيفر قائمة بين الدول الموقعة عليها ماعدا الأتراك واليونان الذين لم يحترموها والذين ذهبوا لفض أوجه الخلاف بينهم بحد الحسام . فالمعاهدة إنما يعاد النظر فيها بالنسبة لهم وحدهم وينظر فيها لتسوية المسائل التى شهر الأتراك الحرب بسببها .

وإذ كانت هذه وجهة النظر الإنكليزية فإن الإنكليز يرون أن ماورد فى معاهدة سيفر خاصاً بمصر لايصح التعرض له بل يعتبر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وارداً على هذه المعاهدة . وهم لاينسون عندما يفكرون فى هذا الشأن ماورد فى الخطاب الذى أبلغت به

---

* السياسة : ١٩٢٢/١٢/١٥

الحكومة الإنكليزية الدول اعترافها باستقلال مصر من أن إنكلترا مصممة فيما يتعلق بها على التمسك بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر وأنها تعتبر أى تداخل من الدول فى أمر هذه العلاقات عملاً غير ودى . ولذلك نرى إيطاليا وفرنسا مع عطفهما على مصر وميلهما لقبولها فى مؤتمر لوزان لاتريدان العمل فى ذلك من غير اتفاق مع إنكلترا ولاتريدان التحكم فى الأمر إلا إذا وجدتا مايبرر هذا التحكم .

وقد رأت حكومة ثروت باشا هذا الرأى بعدما رأت من إصرار أهل البلاد جميعاً عليه ولذلك أصرت عليه وطلبت لا إلى إنكلترا وحدها ولكن إلى إيطاليا وفرنسا أن تدعى مصر إلى المؤتمر . وقد انتهى الحال فى مؤتمر لوزان بانتصار نظرية تركيا وفرنسا وإيطاليا من حيث اعتبار معاهدة سيفر منهدمة وضرورة النظر فى كل ما ورد فيها ولذلك وافقت إنكلترا ووافقت الدول على دعوة مصر إلى لوزان وأبلغت مصر هذه الموافقة رسمياً فى ٢٨ نوفمبر الماضى . وكان ذلك يوم أن قدمت وزارة ثروت باشا استقالتها .

وكان أهم ما دعانا للتشبث بذهاب مصر إلى لوزان أن تقرر فى معاهدة دولية حقوق مصر التى مست فى معاهدة سيفر وفى المعاهدات السابقة عليها ابتداء من معاهدة فرساى . فإن هذه المعاهدات جميعاً قد أقرت الحماية البريطانية على مصر وقررت لإنكلترا فى مصر حقوقاً خاصة بسبب هذه الحماية . فمن الواجب وقد استقلت مصر واعترفت لها الدول طرًا بهذا الاستقلال أن تبحث المسائل التى قررتها المعاهدات بسبب الحماية وأن تصحح هذه المسائل بما يتفق واستقلال مصر .

والنظرية الجديدة التى تقول بعدم ذهاب الحكومة المصرية إلى مؤتمر لوزان تغفل هذه المسألة تمام الإغفال . فهى تقوم على أن حل المسألة المصرية لايكون فى مؤتمر دولى ولكن باتفاق يتم بين مصر وإنكلترا وبعبارة أخرى هى تقوم لاعلى تصريح ٢٨ فبراير وحده ولكن على الخطاب الذى أبلغت به حكومة إنكلترا هذا التصريح للدول مهددة إياها بأنها تعتبر أى تداخل من هذه الدول فى علاقات مصر الدولية عملاً غير ودى . كلا بل هى تتجاوز هذا التبليغ لأنها تريد من الحكومة المصرية أن تقر بكافة المعاهدات التى عقدتها إنكلترا إبان الحماية وتريد أن تبقى هذه المعاهدات نافذة إلى أن يتم الاتفاق بين إنكلترا ومصر مهما أضر نفاذها بمصر ومهما تأخر عقد هذا الاتفاق سنين تباعًا .

ولكى تسيغ لنا رأيها الزائف تقول :– إن كل ما سيعرض على مؤتمر لوزان خاصاً بمصر إنما هو اعتراف تركيا باستقلال مصر ومايترتب على هذا الاعتراف من تحميل مصر بعض الديون التركية . وقد وفينا هذه المسألة حقها من البحث فيما كتبناه أمس وفى ذلك رد على المادة ١١١ من معاهدة سيفر وأشرنا بعد ذلك إلى ما يمكن أن يطرح من المسائل المصرية أمام مؤتمر لوزان .

ويكفى المطلع أن يلقى نظرة على نصوص معاهدة سيفر من المادة ١٠١ إلى المادة ١١٦ ليرى أنها تتعلق بمسائل شتى خلاف مسألة الجزية . فالمادة ١٠٢ والمادة ١٠٣ والمادة ١٠٥ تتعلق بجنسية العثمانيين وغير العثمانيين الذين كانوا مقيمين بمصر من أول الحرب وهذه تتعارض مع النص الموضوع فى مشروع الدستور والذى يترك للقانون تحديد الجنسية المصرية . وكذلك المادة ١٠٤ تضع مصر فيما يتعلق بأهلها وأموالها فى صف الحلفاء لاتنطبق عليهم القواعد التى تنطبق على الولايات التى انفصلت عن تركيا وهذا يتعارض تعارضاً صريحاً مع القول باحتمال مصر أى نصيب من الديون العثمانية . أما المادة ١٠٦ فهى كالمادة ١٥٠ من معاهدة فرساى والمواد المقابلة لها فى معاهدات سان جرمان وغيرها تقرر أن للحكومة المصرية حق التشريع فيما يتعلق بالأتراك والألمان والنمساويين والبلغاريين وفى هذا إلغاء لامتيازات تلك الدول من مصر . على أنه بالنسبة لغير الأتراك نصت المعاهدات على أن يكون النظر فى شؤون رعايا الدول الأخرى من اختصاص القنصليات البريطانية إلى أن تضع الحكومة المصرية الواقعة تحت الحماية البريطانية التشريع الخاص بهم . فبقاء مثل هذه النصوص مع توقع صدور الدستور قريباً قد يحول دون تطبيق نصوصه التى تقرر المساواة أمام القانون وأمام القضاء على من لايتمتعون بنظام الامتيازات فى مصر .

أضف إلى ما تقدم أن معاهدة سيفر تمس الديون المصرية وضمانها وهذه الديون غير ممسوسة فى المعاهدات التى سبقت معاهدة سيفر . والنصوص الوارد فيها هذا المساس تجعل لبريطانيا حقوقاً وتعهدات خاصة قبل الدول . فهل تبقى هذه النصوص قائمة ويكون الاتفاق بين إنكلترا ومصر فى المستقبل متأثرًا بها أو أن إعادة نظر معاهدة سيفر فى لوزان تبيح درس هذه المسألة درساً جديداً يتفق ومصلحة مصر ولايتعارض مع مصلحة الدول عامة وبريطانيا خاصة .

ومسألة السودان لقد نصت المادة ١١٥ من معاهدة سيفر على اعتراف كافة الدول الموقعة على اتفاقية السودان بمعاهدة سنة ١٨٩٩ ، فهل تقبل الحكومة المصرية هذا النص إلى أن يتم اتفاق بينها وبين الحكومة البريطانية؟

أضف إلى ما تقدم النصوص التى اقتضاها وجود الحماية البريطانية من معاملة البضائع المصرية بنفس المعاملة التى تلقاها البضائع البريطانية ومن حماية المصريين والسودانيين فى الخارج بمعرفة الهيآت القنصلية البريطانية ومن تنازل تركيا عن حقوقها فى معاهدة سنة ١٨٨٨ الخاصة بحيدة قناة السويس إلى إنكلترا - هذه النصوص يجب أن تعدل فى معاهدة لوزان مادامت هذه المعاهدة هى التى تصحح فيها معاهدة سيفر .

وهذه النصوص التى مست مصر تتخطى كثيراً المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إلا إذا أرادت الحكومة المصرية أن تمط فى هذه التحفظات فتجعلها أوسع من رحمة الله وتجعلها تغطى كل ما يتعلق بحياة مصر الدولية وباستقلالها الخارجى . وهذا هو معنى عدم الذهاب إلى لوزان وهذا هو الخطر الداهم على القضية المصرية .

على أنا سنعود لبحث هذه المسائل التى وردت فى معاهدة سيفر وغيرها من المعاهدات فى مقالات تالية ليتبين الرأى العام مبلغ هذا الخطر الفظيع الذى يهدد كل ماكسبناه فى طريق استقلالنا بجهود الأمة الصادقة وبضحاياها وبكل مافيها من يقين وإيمان .

محمد حسين هيكل

القضية المصرية فى خطر

إذا لم تمثل مصر فى لوزان(*)

كذب الذين يقولون أنه لن يعرض من المسائل المصرية فى لوزان إلا المقابل الذى تريده تركيا عن اعترافها باستقلال مصر . فستعرض هناك كل المسائل التى أقرتها معاهدة سيفر خاصة بجنسية العثمانيين وغير العثمانيين المقيمين بمصر من أول الحرب . وستعرض مسائل الديون المصرية الموحد منها والممتاز والمضمون . وستعرض مسألة الجزية . وسيعرض نظام من نزلوا عن امتيازاتهم فى معاهدات الصلح ومن كانوا بمقتضى هذه المعاهدات داخلين فى قضاء القنصليات البريطانية فى مصر . وستعرض مسألة حيدة قناة السويس . وستعرض مسألة إقرار الدولة الموقعة لمعاهدة سيفر على اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان . ستعرض هذه المسائل كلها وسيعرض إلى جانبها البحث فى نظام الامتيازات التى للحلفاء فى تركيا وما قد يكون له من أثر على الامتيازات فى مصر . وستعرض مسألة الجنسيات والأقليات وهى المسألة التى وردت نصوصها فى دساتير الأمم التى اعترف حديثاً باستقلالها كبولونيا والتى أرادت الحكومة الإنكليزية أن تضع نصوصاً بشأنها فى الاتفاق الذى دارت المفاوضات الرسمية فى العام الماضى بغية عقده بين مصر وإنكلترا والتى قطعها عدلى باشا لما رآها غير محققة للأمانى القومية .

ستعرض هذه المسائل وسيعرض سواها من مثلها على بساط البحث فى لوزان . وهذه المسائل تمس حياة مصر الدولية مباشرة . ومايعرض من مثلها يمسنا كدولة مستقلة لها حظ فى توازن النظام الدولى العام وفى بقاء السلام بين دول العالم . وهذه المسائل وما إليها مما تقرر بسبب وجود الحماية البريطانية على مصر يحل فى مؤتمر دولى على صورة تختلف عن الصورة التى تحل بها بيننا وبين بريطانيا . وهو إذا حل فى مؤتمر دولى يحدد نطاق الخلاف بيننا وبين بريطانيا ويضيقه ويجعل التفاهم عليه ممكنًا . إما إذا هو بقى بلا حل دولى فقد لايمكن تحديده أبدًا وقد لايسهل الاتفاق عليه بيننا وبين بريطانيا فى مستقبل قريب وقد يكون مثار مشاكل عالمية لايعلم إلا الله مداها ولا آثارها .

***

---

* السياسة : ١٩٢٢/١٢/١٧

خذ مسألة حيدة قناة السويس مثلاً . لقد قررت معاهدة الحيدة التى عقدت بين الدول فى سنة ١٨٨٨ أن لتركيا الحق عند عجز مصر عن الدفاع عن حيدة القناة أن تتداخل لمعونتها وللدفاع عن هذه الحيدة . فلما أعلنت الحرب الكبرى وأعلنت إنكلترا حمايتها على مصر تولت هى بالاشتراك مع حلفائها تحصين القناة والدفاع عنها كنقطة ارتكاز حربية . فلما انتهت الحرب وعقدت معاهدات الصلح وحصلت إنكلترا على اعتراف الدول بحمايتها على مصر حصلت فى نفس الوقت وبهذه الصفة الجديدة التى كسبتها على إقرار الدول المغلوبة بحلولها محل تركيا فى الدفاع عن حيدة القناة حسب ماهو مقرر فى معاهدة ١٨٨٨ ، وقد تقرر لها هذا الحق فى معاهدة سيفر بإقرار المندوبين الأتراك الذين وقعوها .

كانت تركيا إذن شريكة مصر فى الدفاع عن حيدة القناة المارة فى أرض مصرية بحتة لما كان لتركيا من حق السيادة على مصر . وكانت إنكلترا شريكة لمصر فى هذا الدفاع لما اعترفت الدول المغلوبة بالحماية التى أعلنتها إنكلترا على مصر . وكان تنازل تركيا لإنكلترا عن حقها فى معاهدة سنة ١٨٨٨ مبنيًا على تنازل تركيا عن سيادتها ، واعترافها بالحماية . وكان هذا كله سائغاً فى نظر القانون الدولى الذى يقر الواقع ويعتبره أساساً للحق ، ويجعل للدول أن تتعامل على أساسه وعلى مقتضاه .

الآن مارأى هذا القانون الدولى فى الواقع؟ وأى حق يقيمه على أساسه؟ الواقع أن سيادة تركيا على مصر قد انقضت وحماية إنكلترا لمصر قد انتهت . والمعاهدة التى أقرت فيها تركيا بانتقال حقها فى الاشتراك مع مصر فى الدفاع عن حيدة قناة السويس لإنكلترا قد تهدمت . فسقط هذا التنازل وأصبحت مصر المستقلة هى صاحبة الحق فى الدفاع عن هذه الحيدة . فهل يقر القانون الدولى ذلك؟ وبكلمة أخرى هل تقر الدول هذه النظرية المصرية؟ أم أنها تريد أن تشرك مع مصر عصبة الأمم؟ وهل يصبح هذا الإشراك قبل أن تكون مصر عضواً فى العصبة؟ وإذا أصبحت مصر عضواً فى عصبة الأمم وشاركت هذه العصبة فى الدفاع عن حيدة القناة فهل لإنكلترا مطالب لدى العصبة خاصة بحماية طريقها للهند؟ وإذا كان لها مثل هذه المطالب وأجابتها العصبة لها فما هو تأثيرها فيما بيننا وبين الإنكليز على أهم مسألة من المسائل المحتفظ بها . مسألة الدفاع عن المواصلات

الإمبراطورية . ثم ماذا يكون من أثرها على الاحتفاظ المهم الثانى الذى تدعى به إنكلترا حق الدفاع عن مصر من إغارة غيرها من الدول عليها .

ليس من شك فى أن ذهاب مصر بصفة رسمية إلى لوزان وطرحها هذه المسألة على بساط البحث سيشعر الدول كلها بشكل مادى بأن لمصر هذا الوجود المستقل الذى اعترفت لها به وهنأت به مليكها ، وسيبرز أمام الملأ الدولى شخصيتها؟ وسيدل العالم على المركز الكبير الذى تشغله بين دول الشرق الأدنى ، وسيلفتهم إلى المسائل التى تطرحها . فإذا طرحت مسألة حيدة القناة وطرحت المسائل التى حولها والمتفرعة عليها وطلب وجود نص فى المعاهدة الجديدة خاص بها واستظهر المصريون الرسميون عند الوفد البريطانى نفسه ما كان قد دار من المناقشات حول هذه المسألة إبان مفاوضات لجنة ملنر والمفاوضات الرسمية مما لم يغب عن الوفود الأخرى التى كانت متتبعة الحركة المصرية بعناية واهتمام . نقول ليس من شك يومئذ فى أن هذه المسائل ستجد حلاً لايمس استقلال مصر ولايعطل مظهراً من مظاهره كما يضمن للدول المختلفة ولبريطانيا سلامة مصالحها وطرق مواصلاتها ضماناً يتحقق معه السلام لمستقبل بعيد . وقد يهيىء هذا الحل لمصر عضوية عصبة الأمم . وهذا الحل وهذه العضوية تجعل تحفظ إنكلترا بشأن المواصلات لامحل له كما يضيق دائرة الخلاف فى كثير من التحفظات الأخرى . وفائدة ذلك للمصلحة الوطنية جلية واضحة .

فأما إذا لم تذهب مصر الرسمية إلى لوزان فلإنكلترا يومئذ الحق فى أن تتمسك بالنصوص الخاصة بهذه الحيدة فى معاهدة سيفر ، وتطلب إقرارها بنصها فى المعاهدة الجديدة باعتبار أن مصر قد ارتضته بدليل عدم ذهابها إلى لوزان وعدم إثارتها هذه المسألة . وإذن تبقى إنكلترا شريكة لنا فى الدفاع عن حيدة القناة . وشريكة منفردة بحق لامنتدبة عن عصبة الأمم . وتبقى مسألة الدفاع عن المواصلات ويبقى غيرها من المسائل المحتفظ بها غير معروفة حدوده . فإذا أردنا التفاهم مع إنكلترا عليه قامت فى وجهنا العقبات التى قامت فى وجه الوفد المصرى وفى وجه الوفد الرسمى . وبقيت إنكلترا محتفظة بهذه المسائل بصفة مطلقة كما كانت فى الماضى . وبقينا نحن بذلك فى قلق وفى اضطراب

وفى ارتباك لايعرف أحد كيف ينتهى؟ ولايعرف أحد مبلغ ما قد يجره على البلاد من الضرر بل الخطر بل الخراب .

فهل فى مصر وطنى مخلص يقول بعد ذلك بعدم ذهاب مصر إلى لوزان؟ .

***

خذ مثلاً آخر مسألة حماية الأقليات . لقد قررت معاهدة سيفر والمعاهدات التى جاءت بعدها ضرورة حماية الأقليات الجنسية واللغوية والدينية ، وعهدت برقابة هذه الحماية إلى عصبة الأمم . فلما ذهب الوفد الرسمى للمفاوضة بغية الوصول لاتفاق بين مصر وإنكلترا ، ودفع لورد كيرزن إلى عدلى باشا بمشروع هذا الاتفاق إذا بين نصوصه مواد خاصة بحماية الاقليات الجنسية واللغوية والدينية فى مصر ، وبحق إنكلترا فى مراقبة هذه الحماية . ولما انقطعت المفاوضات الرسمية وأعلنت انكلترا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ احتفظت فيه بحماية الأقليات . وقد ناقشت لجنة الدستور هذه المسألة مناقشة مستفيضة ، وانتهت إلى أن الأقليات الجنسية واللغوية والدينية التى أريد حمايتها بمعرفة عصبة الأمم ونص عليها فى المعاهدات ليس لها وجود فى مصر ، وأن النص على المساواة بين المصريين جميعاً كاف لحمايتها فى مصر كفايته فى إنكلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول .

والآن طرحت فى لوزان مسألة الأقليات وحمايتها فى تركيا ، وقد تمسكت تركيا فيما يختص بها بالنظرية التى قررتها لجنة الدستور فيما يختص بمصر . ولما ألح لورد كيرزون فى ضرورة حماية الأقليات ، وطلب إيجاد وطن قومى للأرمن اكتفى من الترك بقبولهم الانضمام لعصبة الأمم ، وتهاون فى مطلب الوطن القومى للأرمن ، ولم يدافع عن مسألة حماية الأقليات . فإذا ذهبت مصر الرسمية إلى لوزان وأعلنت أنها - وقد كانت فى صف الحلفاء أثناء الحرب - تريد بعد إذ اعترف العالم باستقلالها أن تنضم لعصبة الأمم فهلا تنحل مسألة الأقليات ويسقط التحفظ الخاص بها .

فإن لم تذهب مصر الرسمية إلى لوزان بقيت مسألة الأقليات حجة فى يد إنكلترا وشجى فى حلق مصر وسببًا قد يؤخر حل المسألة المصرية فيستبقى فى البلاد القلق

والفوضى ويترتب عن ذلك الضرر بل الخطر بل الخراب .

فهل فى مصر وطنى مخلص يقول بعد ذلك بعدم ذهاب مصر إلى لوزان؟ .

يرى القارئ خطر هاتين المسألتين . وقد رأى من قبل خطر عدم الذهاب إلى لوزان للدفاع عن تحمل مصر شيئاً من ديون تركيا وكنا نود أن نعرض عليه اليوم مسائل الامتيازات الاجنبية . ودين مصر العمومى . والذين نزلوا عن امتيازاتهم فى مصر . وكنا نريد أن نبين كيف يترتب على مناقشة هذه المسائل فى لوزان تضييق دائرة التحفظات . وتضييق دائرة الخلاف بيننا وبين الإنكليز . والتمهيد لحل المسألة المصرية حلاً نهائياً . وإراحة المصريين والإنكليز والعالم كله . وضمان السلام العام . ولكن هذه وغيرها مسائل تطول بالقارئ . لذلك نرجئ بحثها لمقالات تالية .

محمد حسين هيكل

القضية المصرية فى خطر

إذا لم تمثل مصر فى لوزان(*)

لم يبق شك فى أن النظرية التركية القائلة بأن معاهدة سيفر قد تهدمت من أساسها وصار من الواجب عرض كل المسائل التى أقرتها من جديد فى لوزان قد انتصرت على النظرية الإنكليزية التى كانت ترمى إلى الإبقاء على كافة نصوص معاهدة سيفر عدا ما يتعلق بتركيا واليونان . ولدينا الأخبار كلها صريحة فى أن المسائل المختلفة التى مستها معاهدة سيفر تعرض واحدة بعد الأخرى وتحال على اللجان الفرعية لفحصها وتناقش بعد ذلك فى جلسات المؤتمر .

ومسائل مصر التى تقررت فى سيفر ستعرض هى الأخرى فى لوزان وقد أوضحنا فى مقالات سابقة أهمية تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق الأدنى وبينا مايترتب على عدم تمثيلها من الخطر بالنسبة لتحميلها قسطاً من ديون تركيا وحلول إنكلترا محل تركيا فى معاهدة سنة ١٨٨٨ الخاصة بحيدة قناة السويس ولحماية الأقليات الجنسية واللغوية والدينية ونريد اليوم أن نبين خطورة المركز بالنسبة لموقفنا أمام حملة أسهم دين مصر العمومى إذا لم تمثل مصر فى المؤتمر وتركت نصوص معاهدة سيفر باقية كما هى بالنسبة لمصر على اعتبار أنها أقرتها بسكوتها وبعدم إرسالها وفدًا يمثلها فى لوزان . وسيرى القارئ معنا أن الانسان كلما ازداد إمعانًا فى هذه النصوص زاد به الوجل لما يترتب على سكوت حكومتنا من الخطورة .

جاء فى المادة ١١٢ من معاهدة سيفر مايأتى (حماية لمصالح أسهم الديون الصادرة من الحكومة المصرية تصريح الحكومة البريطانية بأنه فى حالة عجز حكومة مصر عن دفع القسط السنوى المخصص للدين المضمون أو فوائد الدين الممتاز أو الدين الموحد فهى ستتخذ التدابير الضرورية لإعادة التوازن المالى فى مصر وحماية مصالح حملة سندات الدين العمومى المصرى) .

---

* السياسة : ١٩٢٢/١٢/١٩

وجاء فى المادة ١١٣ - وهى مادة مؤقتة - ما يأتى (بالنسبة للتصريح الذى قامت به الحكومة البريطانية فى المادة ١١٢ وبالنسبة لأن صندوق الدين العمومى أصبح غير ضرورى لتأمين حملة الدين المصرى فإن المتعاقدين العالين يقبلون إلغاء الأمر العالى الصادر من سمو الخديو بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٤ أو تعديله بالقدر الذى تظهر ضرورته للحكومة المصرية) .

وضعت هاتان المادتان فى معاهدة سيفر بعد أن اعترفت الحكومات المغلوبة فى الحرب بالحماية البريطانية على مصر ، وقد كان للمادتين قوام فى نظر الدول التى أقرتهما يوم كانت الحماية معتبرة فى نظر هذه الدول أمراً واقعاً أخذت الحكومة البريطانية بمقتضاه وديعة فى يدها ما كان لتركيا من الحقوق على مصر كما أخذت نفسها بأن تتعهد ماترى أنها قامت به من الإصلاح خلال سنى الاحتلال من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٤ . وهى ترى أن أهم إصلاح قامت به هو الإصلاح المالى! وتقول أنها دخلت مصر فى سنة ١٨٨٢ والخزانة المصرية خاوية والميزانية المصرية مرتبكة بشهادة كل الخبراء الأوربيين الذين بحثوا الحالة المصرية من أول لجنة (كيف) إلى لجنة الفحص العليا التى عقدت بأمر عال أصدره المغفور له الخديوى إسماعيل باشا . فعملت على تعديل نظام الميزانية ومهدت لذلك ولسداد الديون باتفاق لندره الذى عقد فى سنة ١٨٨٥ ثم عملت على إصلاح حال البلاد المالية حتى وصلت فى أقل من عشر سنوات إلى أن جعلت الثقة بها عامة . ولم يمض بعد ذلك عشر سنوات أخرى حتى تمكنت من تضييق اختصاص صندوق الدين بموجب الاتفاق الذى عقدته مع فرنسا فى ١٩٠٤ والذى صدر على أثره دكريتو ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٤ الذى أباح للخزانة المصرية الحرية التامة فى التصرف فى إيرادات الميزانية مادامت تسدد فوائد الديون واستحقاقاتها .

من المقبول مادامت الحماية تقتضى تعهد هذه الإصلاحات وما دامت حقوق أصحاب السندات قد وصلت - بفضل ماتقول إنكلترا أنها قامت به من العناية - إلى مركز متين أن تقبل الدول نص هاتين المادتين الواردتين فى معاهدة سيفر وأن تترك للحكومة المصرية الواقعة تحت حماية إنكلترا حق إلغاء دكريتو ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٤ أو تعديله بما تشاء .

وستبقى هاتان المادتان كما هو فى معاهدة سيفر وستنقلان إلى معاهدة لوزان إذا لم تمثل مصر فى المؤتمر فيدافع مندوبوها عن حقوقها ويبينون للدول كافة أن بقاء هاتين المادتين معناه صراحة بقاء الإشراف البريطانى على المالية المصرية بكافة فروعها . وقد جربت مصر هذا الإشراف فى الماضى فكانت نتائجه وخيمة إذ هو الذى أدى إلى ثورة سنة ١٨٨٢ وهو الذى أدى إلى الاحتلال الإنكليزى وهو الذى جعل مصر فى مركز لاتتمكن معه من التصرف فى أى أمر من أمورها بما توجبه مصلحتها .

قد نفهم حرص حملة سندات الدين العمومى المصرى على أن تدفع لهم فوائد ديونهم وأقساط استهلاك مايجب استهلاكه منها فى مواعيده . ولكنهم يعلمون أن ثروة مصر أكثر ثباتاً من ثروة أية أمة أخرى . وأنه إذا كان قد حصل فى الماضى شئ من الارتباك فى دفع الفوائد وأقساط الاستهلاك فقد كان السبب فى ذلك راجعاً إلى النظام الاستبدادى المطلق الذى كانت تحكم به البلاد فى ذلك الحين ، وإلى ما اعتادته حكومتها من التبذير اعتماداً على استغلال الأهالى بكل واسطة قانونية أو غير قانونية . كذلك فإن قسماً غير قليل من المسؤولية عن ذلك واقع على التدخل التعيس الذى كانت تقوم به بعض الهيئات الأجنبية القائمة فى مصر إلى جانب حكامها . أما اليوم ونحن على أبواب عصر نيابى برلمانى يعترف فيه للأمة بأنها مصدر كل حق وسلطة ويجتمع فيه مجلس نوابها الممثل لها تمثيلاً صحيحاً فلا خوف من عودة هذه العصور الماضية . ومهما بلغ من حرص أصحاب السندات على تحصيل فوائد سنداتهم وأقساط استهلاكها فإن حكومة مصر النيابية ستكون بلا شك أحرص على سداد هذه الأقساط لأنها حريصة على كرامتها وعالمة بأن سياسة الصدق والأمانة والمحافظة على حقوق ذوى الحقوق هى خير السياسات .

ومادام ذلك فمن الميسور أن تتفق مصر مع الدول التى كانت تتمسك بحماية مصالح رعاياها حملة سندات الدين المصرى على طريقة تضمن حماية هذه المصالح من غير أى ضرورة لتداخل إنكلترا أو غيرها ويكون ذلك بإلغاء هاتين المادتين اللتين يجعلان لإنكلترا من الرقابة على المالية المصرية مايسمح لها بالتداخل فى كل شؤون مصر الداخلية .

من يؤيد نظرية مصر فى هذا الباب إذا لم تمثل مصر فى لوزان؟ من يتكلم باسمنا ويتفاهم مع ممثلى الدول ويعرض لها اقتدار مصر على الضمان من غير تداخل أى دولة أخرى فى الأمر؟ أفترى إنكلترا تقبل النزول عن الضمان من غير أن يطلب ذلك منها؟ أم هى تبقيه حتى يكون - على أقل تقدير - وسيلة مساومة فى المستقبل يوم يتاح لنا أن نتفاوض معها لحل المسائل المحتفظ بها . فإذا نحن لم نتفق بقى الحال على ماهو اليوم عليه وبقينا نعانى آلام الفوضى وماتجر إليه من اضطراب وخراب .

أفترانا نسمع بعد اليوم أن فى نية الوزارة أن تستعجل دعوة المؤتمر لتسافر إلى لوزان . أم ترانا نبقى حتى ينفض المؤتمر فتفصل الدول فى أمرنا ثم لانستطيع لما تفصل به رداً سوى الاحتجاج . وما عرفنا لاحتجاج الأمم المسالمة فى العلاقات الدولية أثراً .

محمد حسين هيكل

بلاغ اللورد اللنبى(*)

أذاع فخامة المارشال اللنبى المندوب السامى البريطانى بلاغاً بمناسبة حادث الاعتداء على مستر روبسون (وهو منشور فى سياسة اليوم) فذكر مقاصد بريطانيا العظمى نحو مصر ورغبتها فى التفاهم مع المصريين على قاعدة الصداقة ، وما تقدمت به لإثبات حسن نيتها من إنهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ومن تخليها عن الاشتراك فى إدارة الحكومة المصرية وأشار إلى أنه كان مستعد لإلغاء الأحكام العرفية . ولكنه رأى أن جرائم القتل التى وقعت وكان آخرها حادثة الاعتداء على مستر روبسن تجعله غير مطمئن لحالة النظام فى مصر . وهذه الحالة هى التى دعته « صوناً للقانون وتاييداً للنظام العام إلى القيام بأعمال بدت لمن يستسلمون لحكم عواطفهم وأهوائهم من غير أن يتبصروا فى عواقب الأمور أنها من الأعمال التى لاتتفق مع روح التسامح فثارت لذلك ثائرتهم» . وهو لذلك يرى «أن تبقى هذه التدابير نافذة مابقيت الحاجة إليها» والوسيلة« لزوال أثر تلك التدابير ولرفع الأحكام العرفية أن يثبت المصريون مقدرتهم على حفظ النظام والسكينة فى بلادهم» وأن تقف جرائم القتل .

ولسنا بحاجة لتكرار القول عن بشاعة هذه الجرائم وفظاعتها ولا عن استنكار الناس لها وسخطهم على مرتكبيها أياً كانت ميولهم السياسية . فقد أبدت الأمة من ذلك مالا يحتاج لتعليق . وقد ذكره اللورد اللنبى فى بلاغه .

ولكنا عهدنا الإنكليز ذوى صبر وطول أناة لايسرعون إلى التأثر بالحوادث ولايغيرون . . .(**) بسبب مايعرض منها . وهذه السياسة التى رسمتها إنكلترا فى أمر علاقاتها مع مصر وبنائها على أساس الصداقة المتبادلة بين دولتين مستقلتين ليست بنت أمس فقد أقرها الإنكليز والمصريون على السواء من سنة ١٩٢٠ وجاهد الفريقان لتحقيقها . وهى إذا لم تكن قد تحققت إلى اليوم فليس مايمنع تحقيقها فى مستقبل قريب . ومتى صارت للبلاد حكومة دستورية وهيئة نيابية فإن تحقيقها لفائدة الدولتين على السواء لن يتأخر كثيراً .

لذلك يحزننا أن نجد فى بلاغ لورد اللنبى مايشعر بأن الأحكام العرفية تبقى بعد تمام

---

* السياسة : ١٩٢٣/١/٢

** كلمة غير مقروءة .

التدابير لإصدار قانون التضمينات . وأن نفهم كذلك من البلاغ أن هذه الأحكام إذا بقيت لا توقف عند صدور الدستور وإجراء الانتخابات .

وهذان الأمران أبلغهما فخامته إلى جلالة الملك فى الخطاب الذى رفع به تصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢ . ويحزننا ذلك بنوع خاص لأن فخامة اللورد اللنبى يرى كما يرى المصريون أن هذه الجرائم تقع من أفراد أسماهم هو بنفسه أعداء بلادهم وهم فى نظر جميع المصريين شرذمة ممقوتة أصيب عقلها بالبله والخبال وقلبها بالعمى والضلال .

ومهما يكن من حق لورد اللنبى أن يتسخط وأن يغضب لحدوث هذه الجرائم فإن المصريين جميعاً شركاؤه فى سخطه منها وغضبه لوقوعها . وهم جميعاً ينكرونها ويرون فيها مظهراً من مظاهر انحطاط الذين يرتكبونها حتى ليشكون فيما إذا كانوا على أى جانب من المعرفة ويظنونهم مجرمين عاديين أغراهم إفلاتهم من يد القضاء بالعود إلى الإجرام . ولعل خير مظهر يبشر بحسن المستقبل ما قام به الطلبة جميعاً وطلبة الحقوق خصوصاً من إنكار هذا الاعتداء الأخير ومن الحزن الخالص لوفاة الأستاذ روبسون .

وإنا اليوم ننتظر ما ستجيب به الحكومة المصرية على هذا البلاغ . لقد طلبنا إلى الإنكليز أن يبقوا عند ما عرف عنهم من الصبر وطول الأناة وأن لا يجعلوا من وقوع هذه الحوادث التعسة سبباً لبقاء الأحكام العرفية ولا لتعطيل مظهر من مظاهر الاستقلال الذى أعلناه واعترفت لنا الدول به . ولكنا نعبر بذلك عن رأى هيئة من هيئات الأمة . والأمة تريد أن تقف على رأى حكومتها بإزاء هذا البلاغ تتعرف ماتريد الحكومة أن تعالج به الحالة وتطمئن ولو إلى المستقبل القريب .

وإنا نعتقد أن خير علاج تداوى به الحالة أن يصدر الدستور وأن تشعر الأمة بأنها ستكون شريكة بالفعل فى الحكم وبأن كل عمل يقع يصيبها من تبعته مايصيب الحكومة سواء بسواء . فلعل الحكومة تشاركنا فى هذا الرأى ويكون بلاغها بشيراً بأن هذا العلاج الوحيد الحاسم هو العلاج الذى تلجأ اليه وتطبقه .

محمد حسين هيكل

مصر ومؤتمر لوزان(*)

كانت الصحف قد ذكرت من زمان أن الحكومة المصرية عدلت عن الاشتراك فى مؤتمر لوزان . وإنها اكتفت بإرسال مذكرة برأيها فى موقف مصر إلى مندوب بريطانيا السامى ليبلغها إلى وزير الخارجية الإنكليزية القائم برياسة وفد حكومته فى المؤتمر . وكانت التلغرافات قد وافتنا على أثر ذهاب وفد الحزب الوطنى من لوزان إلى أنقرة وذهاب وفد الوفد المصرى من لوزان إلى الأستانة أن تركيا هى التى ستقوم بتمثيل مصر فى المؤتمر بدعوى أنها لاتزال صاحبة السيادة على مصر قانوناً . وكنا قد علمنا من لوزان أن مشروع المعاهدة الذى ينوى الحلفاء تقديمه للأتراك سيكتفى بالنص على تنازل تركيا عن كافة ما كان لها من الحقوق على الممالك التى انفصلت عنها وكانت قبل الحرب جزءاً من الإمبراطورية العثمانية فإذا اقتضى الحال النص على شئ خاص بمصر فسيكون تنازل تركيا عن حقوقها للشعب المصرى .

لم نرد أن نعلق بشئ على هذه الأخبار المتضاربة . فقد بينا من قبل رأينا فى هذا الموضوع وماتتعرض له القضية المصرية من الخطر إذا لم تمثل مصر فى لوزان . وألححنا لذلك بوجوب تمثيلها فرأينا الحكومة معرضة عن هذه المسألة الحيوية ، موجهة كل اهتمامها للمسائل الثانوية ، آخذة بسياسة المطل والتسويف فى كل مايتعلق بالمسائل القومية . ورأينا الأيام والأسابيع تتوالى ومؤتمر لوزان مشمر عن ساعد الجد مواصل سعيه فى المسائل المطروحة أمامه والحكومة عن أمره ساهية . فتولانا اليأس من ناحيته . وقلنا إذا لم تكن الحكومة قد عنيت اليوم برأى الأمة فى هذا الشأن فستؤدى عن ذلك يوم انعقاد البرلمان حسابًا عسيرًا .

لكن مسألة المؤتمر تجددت على أثر عودة سعادة سيف الله باشا يسرى من لوزان . فقد عرض بعد وصوله نتيجة المهمة التى كلفته بها الوزارة السابقة . وعلم الناس أن حكومات الحلفاء - وهى التى تتولى الدعوة إلى المؤتمر - لم يكن لديها أى اعتراض على اشتراك مصر فيها . وأن تلك الحكومات كانت فى اشتراك مصر معها راغبة وعنه راضية . وأنها جميعًا تود أن يؤدى المؤتمر إلى حل أكبر قسط ممكن حله من المسائل الشرقية المعلقة .

---

* السياسة : ١٩٢٣/١/١٤

وعلموا أن السبب فى عدم إرسال المؤتمر دعوة رسمية إلى الحكومة المصرية هو سكوت وزارة دولة نسيم باشا من يوم توليها الحكم ، وعدم إبدائها أى رغبة فى الذهاب إلى المؤتمر ، وطلبها عودة وكيل الخارجية المصرية من لوزان . علم الناس ذلك فتحركت مسألة المؤتمر لدى الوزارة وتجددت حولها الإشاعات وانتهت عندما ذكرته بعض الصحف من أن الحكومة عولت نهائيًا على عدم الاشتراك فى المؤتمر وأنها أبلغت ذلك إلى مندوب بريطانيا السامى . وإن سعادة سيف الله باشا يسرى استقال من منصب وزارة الخارجية لغير سبب معلوم . وبعبارة أخرى لأنه لم يكن على اتفاق فى الرأى مع الوزارة .

وعلى أثر هذه الحركة الأخيرة أرسلت إدارة المطبوعات بلاغاً للصحف تقول فيه أنه (لاصحة مطلقًا لما ذكر من أن الحكومة المصرية قررت نهائياً عدم اشتراكها فى مؤتمر لوزان فالمفاوضات جارية والمسألة لاتزال موضع نظر الحكومات ذات الشأن) .

وهذا هو أول بلاغ رسمى أصدرته الوزارة فى مسألة من المسائل القومية التى كان ينتظر أن يشتملها برنامج الوزارة لأول ما تألفت فلعلنا نرى قريباً بلاغات أخرى نطمئن بها على مسائلنا القومية الأخرى ولو بعض الاطمئنان ونعتقد معها أن هذه المسائل لم تدخل فى حيز النسيان وأن الأوراق الخاصة بها لم تصل بعد إلى سل المهملات .

إلا أنا نلاحظ فى هذا البلاغ غموضاً غريباً فهو قد صدر يوم الجمعة أول أمس . وصدر على أثر ما أشاعه المقطم من عدول الوزارة عن الاشتراك فى المؤتمر . وعلى أثر نشر الأهرام للخطاب الذى بعث به المستر كار السكرتير الأول بدار المندوب السامى إلى دولة ثروت باشا يقول له فيه : «كلفنى فخامة المندوب السامى أن أبلغ دولتكم أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد توصلت إلى إقناع فرنسا وإيطاليا بالانضمام إليها فى مكان دعوة الحكومة المصرية لحضور مؤتمر لوزان» فإذا كانت حكومات الحلفاء الثلاث -.وهى التى تتولى الدعوة إلى المؤتمر - قد اتفقت على إمكان دعوة مصر للمؤتمر فلسنا ندرى على أى شئ تدور المفاوضات الآن بين الحكومات ذات الشأن اللهم إلا أن تكون الوزارة قد عدلت شيئاً فيما دارت المفاوضات بشأنه أيام وزارة ثروت باشا . وهذا ما أردنا أن نتحراه فعلمنا أنه غير حاصل ، وأن المفاوضات التى يقول عنها بلاغ قلم المطبوعات لاتتعدى التسويف

على أمل أن ينفض مؤتمر لوزان على غير نتيجة فتكون الحكومة المصرية قد استفادت من ذلك أنها لم تقطع برفض الاشتراك فى المؤتمر ولم تضع على الأمة حق الجلوس بين الدول المستقلة .

لكن هذا التسويف الذى قد كان يجد له مبرراً فى الأسبوع الماضى حين ظن الناس على أثر فشل مؤتمر باريس – أن مؤتمر لوزان – سيفشل لا محالة هو الآخر لا يمكن أن نجد اليوم له مبرراً . فإن المؤتمر قد خطا فى سبيل النجاح خطى واسعة فى هذه الأيام الأخيرة . وكل الأنباء تدل على أن الحلفاء سيقدمون مشروع المعاهدة المنوى وضعها بديلاً عن معاهدة سيفر عما قريب . فهل تبقى مفاوضات الحكومة المصرية مستمرة حتى تقدم هذه المعاهدة وحتى تمضى فتندم الأمة ولات ساعة مندم ، أم أن الحكومة تريد بهذا التسويف أن تعلن رضاها عما يقال من أن المعاهدة لاتمس مصر بأكثر من إهمال ذكرها وإغفال النص على أمر من أمورها وترى أن ذلك فى مصلحة مصر إذ هو يرفع ما كان قد مس مصر من نصوص معاهدة سيفر وفى هذا ما يكفى .

إن كان ذلك غرض الحكومة فقد أخطأت وعرضت المستقبل لخطر كنا نود لو استطعنا أن نتحاشاه بالذهاب إلى مؤتمر لوزان . ذلك بأن النقط المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير فقط غير محددة تحديداً مضبوطاً . وقد أوضحنا من قبل أن مسائل المواصلات وحماية الأجانب والأقليات تكفى وحدها للمساس باستقلالنا الداخلى . وقد رأينا من الآن مثل هذا التداخل فى إدارة الأمن العام . فلو أن الحكومة بادرت بالذهاب إلى لوزان واشتركت فى المناقشة فى مسألة الأقليات والامتيازات واتفقت على نصوص كالتى اتفقت عليها تركيا إذن لتحددت هذه المسائل ولسهلت مهمة المفوض المصرى فيما يمكن أن يكون من المفاوضات بين مصر وإنكلترا ولأصبح إمكان التدخل فى شئووننا الداخلية أقل مما هو الآن ولضاق نطاق المساومات فى المستقبل .

كذلك فإن التحفظات الأخرى كانت ستلقى تحديداً بتحديد ماسواها ، لكنا اليوم بإزاء هذا المطل وهذا التسويف سنضيع فرصة من أثمن الفرص . وقد نتحمل الديون المضمونة بالجزية أردنا ذلك أو لم نرد وسنكون فى المستقبل بإزاء إنكلترا وجهاً لوجه . وستجد إنجلترا من الوسائل لمساوماتنا ما قد يجعل المفاوضة عسيرة غير مأمونة النتيجة .

وسنكون قد أبدينا بذلك شيئاً غير قليل من التهاون فى حقوق البلاد . وسيكون فى ذلك كله دليلاً على أننا لسنا حراصاً على الفرص وليس بحكيم وليس بسياسى من لا يعرف كيف ينتهز الفرص .

محمد حسين هيكل

لم لاتمثل مصر فى لوزان ! عبث جديد(*)

نشرت الحكومة بلاغاً للناس كذبت فيه ما شاع من عدولها نهائيًا عن تمثيل مصر فى لوزان ، وقالت أن المفاوضات فى الأمر مازالت جارية مع الحكومات ذات الشأن .

وقد لاحظنا على هذا البلاغ غموضه وإبهامه . وطلبنا إلى الحكومة أن تفيدنا بشئ عن أمر هذه المفاوضات . وأردنا أن نعلم ما إذا كانت ترمى إلى تعديل فى البرنامج الذى وضعته حكومة ثروت باشا ولم ينشر على الناس . أو أنه مجرد تسويف حتى يمر مؤتمر لوزان . وتساءلنا كيف يمكن أن يكون الغرض من هذه المفاوضة سفر وفد عن الحكومة وقد أوشك مؤتمر لوزان أن يطوى أوراقه . وأن يكتفى بنزول تركيا عن حقوقها على الشعوب التى انفصلت عنها وكانت جزءاً من الدولة العلية فى مقابل تحمل هذه الشعوب قسطاً من ديون تركيا وفى مقابل تحمل مصر ديون الجزية التى لايصح تحميلها إياها .

سألنا . وكررنا السؤال . وألححنا نريد الجواب فذهب سؤالنا . وذهب إلحاحنا صرخة فى واد . وبقينا من أمر مؤتمر لوزان بين يشاع ، ويقال ، ويزعمون . شأننا أمام كل مسألة من مسائلنا القومية الكبرى التى تهم الأمة لأن لها فى مستقبلها أكبر الأثر .

على أن الذين يتناقلون الإشاعات والمزاعم ، والذين يحظون بالمقابلات ، والذين يهبط عليهم الوحى ، كل أولئك قد عدلوا عن سابق رأيهم من ضرورة تمثيل مصر فى لوزان . وكلهم قد عادوا يرون المصلحة كل المصلحة فى أن لاتمثل مصر . لو كانت الحكومة التى تمثلها هى حكومة الشعب التى قامت برغبة الشعب وقوبلت بالهتاف والتهليل من طبقات الشعب . والتى يخشى أن تنزل عن مناصبها فيحتلها خصوم الشعب .

ولم لاتذهب الحكومة إلى لوزان؟ لما لا تمثل مصر فى المؤتمر ، إن القوم لم يريدوا أن يتركوا الشعب من غير تقديم حجة له . وما أسهل مايزينون الحجج الزائفة ، وما أكثر ما يجدون منها فى خزائن علمهم .

فالحكومة لايصح أن تذهب إلى لوزان لأن ذهابها يعتبر اعترافاً بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والأمة لم تعترف بهذا التصريح . والحكومة نازلة فى كل أمورها على إرادة

---

* السياسة : ١٩٢٣/١/١٨ .

الأمة . وهى لذلك غير معترفة بالتصريح . كما إنها إذا ذهبت وخالفت هذا التصريح وقطعت المفاوضة واستقالت ، خيف أن تحل محلها وزارة ثروت باشا فترضى بما رفضته حكومة نسيم باشا .

هذه هى حجتهم . وهم يحسبونها تجوز على الناس . وكيف لاتجوز وقد أوردوا فيها ذكر تصريح ٢٨ فبراير واسم ثروت باشا ، والناس منكرون للتصريح ناقمون على وزارة ثروت باشا . لتكن حجة زائفة وليناقض آخرها أولها . وليكن كل ما فيها خدعة وتضليلاً . فقد وضع عليها الطلاء الذى يجعلها سائغة عند الناس ممكنة القبول لديهم .

كلا أيها السادة . إن الناس أرجح عقلاً مما تظنون إنهم يعلمون أن الحكومة المصرية حكومة مستقلة ، لأن جلالة الملك فؤاد الأول أعلن استقلالها فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، ولأن الدول اعترفت بهذا الاستقلال . وحكومتها قائمة كحكومة كل دولة مستقلة بناء على هذا الإعلان . وهى صاحبة الحق فى مشاطرة الدول مؤتمراتهم التى قد تمس مصالحها بسبب ذلك الاعتراف . وليست إنكلترا إلا إحدى الدول التى اعترفت باستقلال مصر كما اعترفت به غيرها . وليس مؤتمر لوزان منعقداً للنظر فى علاقات مصر وإنكلترا . لا للنظر فى تصريح ٢٨ فبراير ، ولكنه منعقد للنظر فى مسائل الشرق الأدنى الدولية ، ومنها مسائل مصر .

فهل تنكرون إعلان جلالة الملك استقلال مصر . هل هو فى نظركم باطل كتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢؟ وهل تنكرون اعتراف الدول باستقلال مصر وتعتبرونه هو الآخر باطلاً؟ وإن كنتم لاتنكرون هذا ولاذاك فهل تنكرون على الحكومة المصرية التى يندبها جلالة الملك لحكم البلاد أنها تمثل الشعب فى علاقاته الدولية . كما أن لها حق إقامة العدل والمحافظة على الأمن والقيام بوظيفة الحكم فى داخل البلاد .

مانخالكم تنكرون من هذا شيئاً . فكيف يكون ذهاب الحكومة المصرية إلى لوزان معناه الاعتراف بتصريح ٢٨ فبراير؟ وهل لتصريح ٢٨ فبراير أثر فى علاقات مصر مع أى دولة غير إنكلترا؟ وهل لغير إنكلترا من الدول مصلحة فى إقرار هذا التصريح أو عدم إقراره؟ ثم هل هذا التصريح إلا عمل انفرادى قامت به إنكلترا كما كان إعلانها الحماية عملاً انفرادياً فهو لايربط مصر إلا فيما يوافق عليه الشعب .

بل لو أن الحكومة ذهبت إلى لوزان لدخلت فى مناقشة مسائل الأقليات والامتيازات ، ولصح أن تطرح مسألة قناة السويس مع مسألة البواغيز التركية ، ولتناقشت فى الديون التى كانت مضمونة بالجزية ولوصلت من هذه المسائل وغيرها إلى حل مسائل كثيرة من المسائل التى احتفظ الإنكليز بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اعتماداً على قوتهم وعلى مركزهم العسكرى فى مصر ، ثم لحددت المسائل الأخرى تحديداً يهون التفاهم عليها بين مصر وإنكلترا . وليس هذا كله من الاعتراف بتصريح ٢٨ فبراير بحذافيره فى شئ . بل هو على العكس من ذلك طرح مسائل كانت إنكلترا قد احتفظت بها لتحل بينها وبين مصر وحدها ، على بساط المناقشة الدولية وحلها حلاً دوليًا .

فإذا فرضنا أن المفاوضة الدولية لم تنتج لم نكن خسرنا شيئاً . ولا يخش يومئذ أن تسقط الوزارة كما يذهب إلى ذلك أنصارها . ولا أن يحدث مايزعجهم ، فإن وزارة مصر وزارة دولة مستقلة لا شأن لإنكلترا فى بقائها ولا فى تشكيلها وقد كان تأليف الوزارة الحالية مثلاً حياً على ذلك . وإذن فسيكون تنحى المفاوض المصرى سبباً فى بقائه فى منصبه لأنه يكون قد أبدى الاحتفاظ بحق أمته كاملاً ، ولأن جلالة الملك وحده هو الذى يعين وزراءه ويقيلهم .

على أنا نعجب لأولئك الذين يريدون أن ينكروا على الأمة جهودها التى أكرهت إنكلترا على أن تنهى حمايتها ، وأن تعترف لمصر باستقلالها بعد ماكانوا ينادون صراحة بأن هذه الحماية ستبقى أراد المصريون ذلك أولم يريدوا .

فهل يرى هؤلاء أن هذه الجهود التى اضطرت أقوى أمة منتصرة فى العالم على أن تغير سياستها وتحصر ادعاءها تعجز عن أن تصل إلى غايتها؟ أم هم يرون أن رجال الوزارة الحاضرة ، ورجال الوزارة السابقة ، والأربعة عشر مليوناً من المصريين كلهم- عدا حضراتهم وحضرات الذين يحظون اليوم بمقابلة الوزراء من حزبهم - ضعاف النفوس إلى حد الرضى عن بيع بلادهم .

كفى عبثاً بالأمة أيها السادة ، قولوا إنكم لاتريدون أن تذهب الوزارة إلى لوزان لأن الوزارة لاتريد أن تذهب ، واعترفوا بأن عدم ذهاب الوزارة إلى لوزان فى مصلحة الإنكليز . وفيه على القضية المصرية خطر كبير وأن مصلحة مصر مصلحة لاتوازى عندكم رضى الوزارة عنكم .

محمد حسين هيكل

مايخلفه مؤتمر لوزان لمركز مصر الدولى(*)

وافانا مندوبنا فى لوزان يوم الخميس الماضى بأن الوفد الإنكليزى قدم مشروع معاهدة للوفود الأخرى ومن بينها الوفد التركى . وذكر أن هذا المشروع يتضمن نصوصاً خاصة بمصر . أولها اعتراف تركيا بانفصال مصر عنها من بداية دخول تركيا الحرب فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ . والثانى إحاطة تركيا علماً بتصريح ٢٨ فبراير واعترافها بتأسيس دولة ملكية مصرية وفقاً للإعلان الملكى الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . والثالث خاص بتنازل تركيا عن حقوقها فى معاهدة حيدة قناة السويس وانتقال هذه الحقوق لبريطانيا .

ثم وافانا فى اليوم التالى تلغراف منه يشير إلى أن مجهودات بذلت لدى المتعنتين من الإنكليز وأن هذه المجهودات أسفرت عن أن يقتصر فى المعاهدة على النص على تنازل تركيا عن الحقوق التى كانت لها فى البلاد التى انفصلت عن الدولة العلية ومنها مصر وعلى أن تكون النتائج التى تترتب على تنازل تركيا عن حقوقها فى مصر موضوعاً لمفاوضات تجرى مباشرة بين مصر وتركيا تحت إشراف عصبة الأمم أو إشراف دولة تنتدبها العصبة لهذا الغرض .

وقد أرسلنا نستوثق من مندوبنا عن صحة خبره الأخير وانتظرنا أن تصلنا تفصيلات جديدة فى هذا الشأن فاكتفى بأن أكد لنا الخبر الذى نشرناه أمس .

ولاشك فى أن النصوص الأخيرة خير من النصوص الأولى ، فقد كانت تلك النصوص الأولى تقضى فى شؤون مصر ومصر غائبة عن المؤتمر ومصر دولة مستقلة ليس يجوز التعرض لشئ من شؤونها إلا أن تكون حاضرة بمندوبيها وأن تقبل التعهدات التى ترتبط بها .

لكن ذلك ليس معناه أن هذا الحل الأخير فى مصلحة مصر . فهو لا يزيد على أنه ترك النتائج المترتبة على تنازل تركيا عن حقوقها فى مصر معلقة لمفاوضات مستقبلة ، كما أن الحقوق أو المصالح التى تدعيها إنكلترا فى مصر معلقة هى الأخرى لمفاوضات مستقبلة وعلى ذلك فكل ماكسبته مصر من هذا الحل أن زادت أمامها المشاكل الدولية وكان فى وسعها أن تحل كثيراً منها وأن تحدد نطاق مالا يحل لو أنها ذهبت إلى لوزان .

* السياسة : ١٩٢٣/١/٢٢

لقد كنا نرجو بتمثيل مصر فى مؤتمر الشرق الأدنى أن ننتهى من حل المسائل المعلقة التى يمكن أن تدعيها تركيا كمسألة ديون الجزية ، وأن ننتهى من حل المسائل المحتفظ بها كرهاً بمعرفة الإنكليز كمسائل الأجانب والأقليات والمواصلات . وكنا نرجو إذ توجد بين هذه الدول الكثيرة ذات المصالح المتضاربة أن نجد الوسيلة لحل هذه المسائل حلاً عادلاً تطمئن مصر المستقلة بعده إلى حياتها الجديدة وتدخل فى النظام الدولى فتكون عوناً على حفظ السلام والطمأنينة فى العالم وأداة رقى وتقدم . لكن مصر لم تمثل واحتفظت تركيا بحقها فى مفاوضة مصر بشأن النتائج التى تترتب على تنازلها عن حقوقها فيها . فأصبحنا بذلك أمام مشكلتين كبيرتين . أمام المسائل التى احتفظت بها إنكلترا والتى يجب حلها بطريقة من الطرق حلاً لايمس استقلال مصر ولايعطل مظهراً من مظاهره . وأمام النتائج التى تترتب على تنازل تركيا عن حقوقها فى مصر والتى لم تحدد بعد . وهذه أيضاً يجب حلها بطريقة من الطرق حلاً لايمس استقلال مصر ولايعطل مظهراً من مظاهره .

ماهى الوسيلة لحل هذه المسائل كلها؟ الإنكليز يقولون المفاوضة . ويريدون أن يحتفظوا بمركزهم الحالى إلى أن تتم هذه المفاوضة . والأتراك يقولون المفاوضة . ويريدون أن تبقى حقوقهم على مصر من دفع ديون الجزية وما إليها نافذة إلى أن تتم هذه المفاوضة . ونحن بين الأتراك والإنكليز لا نقول كلمة ولايسمع لنا صوت بل نبقى نياماً يزداد مركزنا الدولى دقة وحرجاً وتخلق فى طريقنا المشاكل والعقبات ، وليس لنا من عمل . شأننا شأن المدين المفلس . يتحايل للهروب من دائنيه ولتأجيل دفع حقوقهم وكل يوم يمر يحمله أرباحاً وفوائد تتزايد وتربو فيتضاعف الدين ويزداد هو ضعفاً عن الدفع وتكون له عاقبة السوء بإهماله وبسوء تصرفه .

سنتفاوض إذن غداً مع الإنكليز . وسنتفاوض إذن غدًا مع الأتراك بإشراف عصبة الأمم أو دولة تندبها العصبة . ولإنكلترا فى العصبة الأصوات الراجحة . وستكون إنكلترا على الأغلب هى تلك الدولة التى تندبها العصبة . وعلى ذلك فستكون مفاوضاتنا مع الإنكليز غير قاصرة على المسائل المحتفظ بها بمعرفة الإنكليز . ولكنهم سيكونوا مشرفين أيضًا على مفاوضاتنا مع الأتراك لترتيب نتائج تنازل تركيا عن حقوقها فى مصر . وللإنكليز مع الأتراك مصالح . وللإنكليز فى مصر مصالح . والمفاوضات الدولية مساومات يحتمل الضعف نتائجها السيئة أغلب الأحيان . فهل ترانا من اليوم إلى يوم المفاوضات

نكون قد وصلنا إلى مركز من القوة يسمح لنا بالوقوف فى وجه إنكلترا المنتصرة فى الحرب الكبرى . وبإزاء تركيا المنتصرة فى حروب الأناضول .

والحق أنك كلما أردت أن تنظر إلى المستقبل لتطالع فى صفحاته مايكنه لمصر عرتك الحيرة كيف يعمل الإنكليز للاستفادة ولتقوية موقفهم وكيف يقصر المصريون فلا يتداركون ما قد تثقل به إنكلترا مركزهم إلى حد لايسهل معه التخلص إلى جو الاستقلال الفعلى الصحيح الذى يريدون تنسمه .

على أن المصاب واقع لامحالة . والأسف لايرد مفقوداً . وليس اليأس ولا الاستكانة ولا التخاذل من شيمة الأمم التى تطمع فى الحياه الحرة العزيزة . وإنما يجب أن نقدر اليوم لهذا الحمل الثقيل الذى يخلفه الحاضر للمستقبل . فإذا أتاح الله للدستور أن يصدر ولنواب الأمة أن يجلسوا فى مجالس الحكم وأن ينظروا فى هذه التركة التى أبهظها موقفنا الدولى . فهم لن ينوء بهم حملها ولن يضعفوا ولن يجبنوا دون التقدم إلى أدائها . فما كان لحكومة تستند إلى تأييد نواب الأمة أن تضعف . بل سيقدرون لكل شئ فيها قدره وسيتقدمون لحله . وسيصلون من ذلك إلى تحقيق أمل الأمة مهما كلفهم من تضحية ومجهود فكل تضحية وكل مجهود يسير عند من يخلص وجهه لخدمة الوطن .

محمد حسين هيكل

مشكلة السودان : مخالفة إنكلترا للتقاليد السياسية .

أعذار لاتخلى مسؤولية وزارة نسيم باشا(*)

تفيد المعلومات التى تذاع يوماً بعد يوم عن المشكلة الحاضرة أن إنكلترا قد خالفت حين خابرت مصر فى مسألة السودان كل التقاليد السياسية المرعية ، حيث تخطت وزارة الخارجية المصرية ووجهت الخطاب إلى جلالة الملك مباشرة ، مع اعترافها من قبل بأن حكومة مصر حكومة دستورية مستقلة ، ومع أن وزارة الخارجية المصرية وكانت على اتصال مع دار المندوب السامى فى غير شأن من الشؤون التى تدور بين مصر وإنكلترا ومنها مسألة السودان ، ومع علمها بمبلغ حرص الشعب المصرى على أن يظل عرش مصر كريماً بعيداً عن كل مسئولية دولية أو غير دولية .

خالفت إنكلترا التقاليد السياسية . وخالفتها على شكل قد لاتجيزه صلات المودة وحسن التفاهم التى يراد أن تكون بين مصر وبينها . وبالغت فى مخالفتها حداً كاد يناقض تصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢ . مع أن هذا التصريح موجه لمصر لا للحكومة المصرية . فمصر وحدها ممثلة فى برلمانها هى التى يجب أن تنظر فى اعتبار هذا التصريح قاعدة للمفاوضات بينها وبين إنكلترا فى المسائل المحتفظ بها . وإلى أن ينعقد البرلمان المصرى لايجوز أن تمس إنكلترا هذا التصريح الذى نشرته والذى بنى عليه إعلان استقلال مصر فى ١٥ مارس سنه ١٩٢٢ إعلانًا اعترفت به الدول كلها . وإلى أن ينعقد البرلمان المصرى يجب أن يحتمل وزير الخارجية المصرية وحده مسؤولية تصرفات الدولة المصرية فى علاقاتها الخارجية سواء مع إنكلترا أو غيرها من الدول ليؤدى بعد ذلك حسابًا عن هذه التصرفات إلى البرلمان . فتخطى الحكومة الإنكليزية وزير الخارجية المصرية ومخاطبتها جلالة الملك مباشرة معناه إنكار وجود وزارة الخارجية المصرية وإنكار استقلال مصر – أو تهديده على الأقل . وهذا ما لاتجيزه العلاقات الدولية ولا صلات المودة التى أعربت إنكلترا مراراً عن اقتناعها بأنها قائمة بينها وبين مصر .

وقد اعتذر فى بعض الصحف عن وزارة دولة نسيم باشا وعن تسليمها بوجهة النظر الإنكليزية فى مسألة السودان بأنها لما رأت الإنكليز وجهوا الخطاب إلى جلالة الملك

* السياسة : ١٩٢٣/٢/٨

مصحوبًا بطلب الرد فى ظرف أربع وعشرين ساعة وإلا استعادوا حرية التصرف فى السودان وفى مصر رأت الوزارة من واجبها أن تبقى إلى جانب العرش حتى أرسل جلالة الملك رد الخطاب إلى فخامة المندوب السامى . ثم إنها تخلت بعد ذلك عن مراكزها احتجاجاً على هذا التصرف وأملاً فى أن يعود الإنكليز إلى وجهة النظر التى عرضتها الحكومة المصرية عليهم فى أمر الاحتفاظ بالسودان فى الدستور لمفاوضات مقبلة .

كذلك تعتذر بعض الصحف عن الوزارة . وكذلك تريد الوزارة أن تعتذر عن نفسها ، لأن المعلومات الواردة فى هذه الصحف موصى بها إليها . وموصى بها بشكل جلى واضح . فإذا كان هذا هو اعتذار الوزارة فهو عذر أقبح من الذنب . لأن الوزارة لاتكون قد اقتصرت على النصح لجلالة الملك بقبول وجهة النظر الإنكليزية فى أمر السودان . بل تكون قد فعلت أكثر من ذلك . تكون قد عرضت العرش لمسؤولية كان يجب عليها أن تحتملها . وتكون قد وافقت إنكلترا فى مخالفة التقاليد السياسية بتخطى الحكومة لمخاطبة جلالة الملك . فإن نصيحة الحكومة بأن يكون الرد موقعاً عليه بالإمضاء الشريف معناه الرضا عن هذا التصرف المخالف للتقاليد . ومعناه أكثر من ذلك ربط البلد بتوقيع من ملكها لامن وزير الخارجية الذى يسأل أمام الرأى العام وأمام البرلمان عن تصرفه .

لسنا إذن نفهم الاستقالة احتجاجاً على تصرف إنكلترا . بل لسنا نفهم معنى الاستقالة كذلك فلسنا ندرى لمن تحتج الوزارة اليوم ولا على من تحتج . هل هى تحتج على الحكومة الإنكليزية؟ ولكن الحكومة الإنكليزية قد وصلها رد الخطاب الذى أرسلته . وقد قنعت بهذا الرد . فليس يعنيها أن تستقيل الوزارة . بل قد يسرها أكبر السرور أن تبقى مادامت مستعدة لمثل هذه الموافقة كلما أحوج الحال . هل هى تحتج على الرد الذى أرسل للحكومة الإنكليزية وهى التى نصحت به وهى التى يجب أن تحتمل أمام العرش وأمام الرأى العام وأمام التاريخ مسئوليته . وإذا لم تكن استقالتها احتجاجاً على شئ من ذلك . وكانت ترى أنها قامت بالواجب فلم تخلت عن كراسيها وفرت أمام الإنكليز من الميدان؟

كلا . لقد كان للوزارة مندوحة عن الاستقالة مادام رأيها الاستغناء عن نصوص السودان فى الدستور أو استبدالها بسواها . وكانت تستطيع أن تحتفظ بكرامة العرش وبحقوق مصر ، وأن تحتج على مخالفة الإنكليز للتقاليد . فقد كان فى وسعها أن لاتوافق

حكومة إنكلترا على تخطى وزارة الخارجية المصرية بتوجيه الخطاب مباشرة إلى العرش . وكان فى وسعها أن لاتوافق إنكلترا على وجهة نظرها فى مسألة السودان من غير أن تعرض حقوق مصر ولاكرامة عرشها لأى خطر . وليس ذلك بالأمر العسير إذ كان يكفى لبلوغه أن يرسل الرد إلى مندوب إنكلترا السامى من وزير الخارجية المصرية ، وأن يشار فى هذا الرد إلى أن وزارة الخارجية هى التى تتولى أمر علاقات مصر مع إنكلترا وسائر الدول ، وأن تحاط إنكلترا علماً بأن الحكومة المصرية تريد المحافظة على علاقة الصداقة بين مصر وإنكلترا ، وأنها لذلك تقترح وسيلة للتوفيق بين وجهتى النظر المصرية والإنكليزية على طريقة لاتضر بحقوق مصر ولا بتحفظات إنكلترا للمستقبل . ونحسب الحكومة المصرية قد عرفت - ولو أخيراً بما يجرى فى لوزان ونقلنا أخباره كل يوم - كيف يمكن تخطى العقبات السياسية ، وكيف يمكن تأجيل المسائل التى لايسهل الاتفاق عليها للفرصة المناسبة . وتحسبها كانت تعرف ساعة أرسل الرد إلى مندوب إنكلترا السامى أن هذا الرد ليس احتجاجاً على تصرف إنكلترا وليس يحفظ حقوق مصر وليس من ورائه إلا تسوىء مركزنا فى الحاضر والمستقبل ، وإقرار سابقة سياسية بين مصر وإنكلترا لاتشرف مصر فى شىء .

الحق أن الوزارة تصرفت فى هذه المسألة تصرفاً لايقرها عليه سياسى . بل لايقرها عليه رجل عادى يعرف كيف يأخذ الأمور بالحكمة . وهى فى تصرفها قد ارتكبت فى حق مصر والعرش خطأ بالغاً وإثماً كبيرًا . ولذلك لانفهم كيف يعتذر عنها المعتذرون . أيكفى أن تعتدى إنكلترا وأن تخالف التقاليد لترتبك الحكومة المصرية ارتباكاً خطير النتائج سىء الأثر على الحاضر وعلى المستقبل ، ثم يكون اعتداء إنكلترا عذرًا عن هذا الارتباك وعن تلك النتائج .

لو أن هذه الهزيمة الشائنة التى انهزمتها الحكومة المصرية أمام الإنكليز لم تكن تعيسة الأثر فى نتائجها لما أزعجنا أمرها ، ولوقفنا اليوم إلى جانب الوزارة موقفنا معها حين كانت تدافع عن بقاء نصوص الدستور الخاصة بالسودان . ولكنا كلما فكرنا فى هذه الهزيمة وفى النتائج التى تحتاج لمحو أثرها إلى وقت وحكمة واتحاد من جانب الأمة ، كبر علينا أن يعتذر أحد عن الوزارة ، ووددنا لو أنها كانت تخلت عن مراكزها من يوم ورود خطاب إنكلترا إلى جلالة الملك . فربما كانت وحدة جلالته يومئذ خير ألف مرة وأحفظ لحقوق مصر وعرشها

مما صنعت الوزارة بنصيحة لايسمح المقام لنا أن نورد من نتائجها إلا أهون هذه النتائج وأيسرها . نحتاج لمحو أثر هذه الجريمة إلى وقت وحكمة واتحادًا من جانب الأمة . ونحن أحوج إلى ذلك اليوم منا فى كل وقت مضى . ونحن لانمل من تكرار هذه الدعوة لأنا نعلم أن لا وسيلة لنجاح مسألتنا السياسية سواها . ولانمل من تكرار هذه الكلمة الحكيمة التى ألقاها دولة رئيس حزب الأحرار الدستوريين فى خطاب افتتاحه : (ونصيحتى لمن يعملون فى السياسة ألا يدفعهم حب الظفر إلى الخارج عن القصد فى ترويج سياستهم وإلى انتقاص مخالفيهم . أن ذلك المذهب فضلاً عن أنه غير لائق بالرجال المسئولين فإنه لايجر وراءه إلا التنافر والتخاذل ونحن أحوج مانكون إلى الاتحاد والتعاون . . . إن الوطن يطلب منا جهوداً جديدة غير الجهود التى بذلناها من قبل . يطلب جهود الجماعة لاجهود الأفراد حتى تزول العوائق من طريقنا إلى الغرض الأسمى الذى سعت البلاد إليه سعيها وضحت بضحاياها) .

فإذا وصلنا إلى غايتنا تحققت مصلحة الوطن وتحققت مصلحة كل فرد من أفراده .

محمد حسين هيكل

لاتطمئن الأمة إلا إذا تحققت سيادتها بالفعل(*)

القضية المصرية قضية أمة ، لاقضية فرد ، ولاقضية جماعة معينة . ولذلك يجب أن يكون الفصل فيها للأمة ، تتفق بما تشاء مع إنكلترا أو غير إنكلترا من الدول الأخرى . وتقضى بما تشاء فى أمور الدولة الداخلية والخارجية .

كذلك فهمنا قضية بلادنا . وكذلك فهمها الوفد المصرى إذ طلب توكيلاً من الأمة بالسعى لاستقلالها حيثما وجد إليه سبيلا . وكذلك فهمها الإنكليز حين قرروا أنهم يريدون أن تقر الأمة الاتفاق الذى يحصل بين حكومتهم وحكومة مصر حتى لايكون موضعًا للطعن عليه ولتجريحه فى المستقبل .

والأمة لا تستطيع أن تفصل بشئ فى قضيتها إلا إذا كانت ممثلة فى هيئة نيابية منتخبة انتخابًا صحيحاً . ولايكون ذلك إلا إذا صدر الدستور الضامن لحقوق الأفراد والهيآت المعترف للأمة بأنها مصدر كل حق وسلطة ، ونفذ تنفيذاً صحيحًا فى جو حر خال من الأحكام العرفية ليس يتحكم فيه غير سلطان القانون العام .

هذه بديهيات قلناها وكررناها . وقالها غيرنا وكررها . والمصريون جميعا يقرونها . والإنكليز جميعا يقرونها كذلك . وقد حان الوقت لانتقال هذه البديهيات من ميدان التفكير والنظر إلى ميدان التقرير والعمل . آن أن يصدر الدستور كما وضعت اللجنة مشروعه لأنه أقل مايرضى الأمة . وأن يصفو الجو من كل مؤثر غير سلطان القانون . وأن تتهيأ للأمة الفرصة التى تتمتع فيها تمتعًا فعليًا بسيادتها التامة على نحو ما قرره مشروع الدستور .

لكن فى مصر أقلية مشاغبة تدعى كذبًا أنها تنطق باسم الأمة . وتعبر عن إرادة الأمة وهذه الأقلية المشاغبة تكره أن يصدر الدستور وتمقت كل من يستعجل صدور الدستور . وتعادى عداء ظاهرًا من يلح فى أمر الدستور . وهى لاتفتأ تطعن على من يلحون بصدور الدستور وترميهم بتهم شائنة ومطاعن شنيعة . وشأن هذه الأقلية فى ذلك شأن

---

* السياسة : ١٩٢٣/٣/١٢

المتهم أمام القضاء يجاهد ليشوش على الشهود ويفترى عليهم الآثام زورًا وبهتانًا على أمل أن يصل بتهمه الباطلة لتجريحهم فى نظر القضاء . وكأن هذه الأقلية المشاغبة قد نجحت فى تعطيل صدور الدستور إلى يومنا الحاضر .

وقد كنا نحسب أن الإنجليز فى حرصهم على أن يتم الاتفاق بين مصر وإنجلترا على أثر مفاوضات يقوم بها ممثلو الحكومتين البرلمانيتين ينتظرون مثلنا صدور الدستور بفارغ الصبر . لكنا رأيناهم من جهة قد عطلوا هذا الصدور حين تشبثوا بمسألة نصوص السودان تشبثا يعلمون أن لا حق لهم فيه وحين تشبثوا بعد ذلك ببقاء الأحكام العرفية بدعوى المحافظة على النظام والأمن مع أن الواقع قد أثبت أن هذه الدعوى غير قائمة و . . .(*) الأحكام العرفية ، وهى بطبيعتها نظام مكروه ، تفسد الجو وتمهد للعابثين بالأمن إذ تذهل الناس عن الحرص على القانون والنظام لأنهم يرون فى بقاء الأحكام العرفية اعتداء على القانون وتضييقًا لمعنى الحرية يخالف كل نظام مفهوم .

ولسنا نفهم كيف يمكن التوفيق بين هذا التصرف من جانب الإنجليز وبين ماصرحوا به من حرصهم على أن يتم الاتفاق بينهم وبين الأمة المصرية . فإنهم يعلمون أن الاضطراب الذى تخلف عن الحرب والحركات التى أعقبت الحرب لايمكن أن يزولا ويحل محلهما النظام المطمئن الذى يمكن معه التفاهم طالما بقيت الأحكام العرفية لايعرف الناس لحقوقهم ولا لحريتهم تحت سلطانها حدًا ، وطالما ظلت الحكومة أوتوقراطية مستبدة بشؤون الأمة لاتجد من يناقشها الحساب عن تصرفاتها .

وكأن بعض الصحف الإنكليزية تريد اليوم أن تروج السياسة التى ترمى إلى بقاء الأحكام العرفية وإلى عدم صدور الدستور فقد رأيناها اليوم تعود إلى نغمتها القديمة نغمة (تسليم البضاعة) وتحكيم الزعماء وما إلى ذلك من الأوهام التى لايمكن أن يسيغها عقل يفهم الحياة الدستورية اللهم إلا إذا كانت هذه الصحافة تريد أن ترى فى مصر بلدًا شرقيًا يجب أن يحكم بالاستبداد . وإذا كان الاستبداد كما تسميه تلك الصحف لم يلق النجاح الذى كان يرجى منه فليحل محله استبداد مدنى محلى يرضاه المصريون ويطمئنون إليه . نغمة تعيسة لايمكن أن تقرب مسافة الخلف بين مصر وإنكلترا . فليس فى مصر رجل يسلم البضاعة لإنكلترا . ليس فى مصر ذلك (النبى الأبيض) الذى يلقى هتاف مصر .

(*) كلمة غير مقروءة

ولكن فى مصر فكرة وإيمان مرماهما تحقيق سيادة الأمة ، واستقلال الأمة . وقد اعترف الإنكليز لمصر بالسيادة وبالاستقلال . فيجب أن لايكونوا حجر عثرة فى سبيل تحقيق هذه السيادة التى يراد الوصول من طريقها إلى الاستقلال . وإلا انتشر سوء الظن بهم بين الطوائف التى كانت ولاتزال تعتقد أنهم يريدون مخلصين أن يتفقوا مع المصريين اتفاقًا لايمس استقلال مصر ولايعطل مظهرًا من مظاهره .

وإنما يستطيع أن يتفق مع إنكلترا المصرى أو المصريون الذين تنتدبهم حكومة معتمدة على ثقة البرلمان المصرى النائب عن الأمة والمنتخب انتخابًا صحيحًا . ومن اليسير أن يتم ذلك إذا أثبت الإنكليز أنهم يحترمون إرادة الأمة المجمع عليها . وذلك بأن يتركوا السبيل حرًا لمن يؤلف وزارة تحقق وقت توليها الحكم الشروط التى وضعها حزب الأحرار الدستوريين فى قرارهم الأخير . ليؤلف هذه الوزارة من شاء من السياسيين المصريين . فإذا صدر الدستور على نحو ما وضعت اللجنة مشروعه وصفا الجو من كل سلطان غير سلطان القانون المصرى فليس شك فى أن البلاد ستعود إلى طمأنينتها وستشتغل باختيار نواب ممن عرفت عنهم الثبات على المبدأ والحرص على مصلحة البلاد . وهؤلاء النواب الذين يمثلون الأمة هم الذين يستطيعون تأييد حكومة قوية ترد الأمن فى البلاد إلى نصابه . أما إقامة حكومة ترضى عنها أقلية مشاغبة تكره الدستور وتخشى أن يصدر فقد يكون من ورائه سكون الشغب وقتاماً كما كان الحال فى وزارة نسيم باشا . لكن النتائج التى تترتب على هذا التصرف فى المستقبل لن تكون محققة لما يراد الوصول إليه من استتباب النظام ومن قيام الحكومة البرلمانية التى تستطيع حل المسألة المصرية .

فلتحقق إرادة الأمة . ولترد السيادة إلى الأمة . وليصدر الدستور لينطق نواب الأمة بلسانها . وليكن بعد ذلك من يختاره هؤلاء النواب هو الذى يقوم - لا بتسليم البضاعة ولكن بالاتفاق مع الإنكليز اتفاقًا أساسه المودة والصداقة ، ونتيجته المحافظة على المصالح البريطانية على شكل لا يمس استقلال مصر ولا يعطل مظهراً من مظاهره .

محمد حسين هيكل

سياسة التردد لاتجدى نفعا(*)

يظهر أن الساسة الإنكليز فى غاية التردد أمام مشاكل مصر الحاضرة . وسبب ترددهم أن جماعة المستعمرين منهم يرون ضرورة بقاء مصر فى يد إنكلترا بأى ثمن من الأثمان . وهم يرون الفرصة سانحة اليوم للإعراب عن رأيهم بسبب مايرونه بين طوائف المصريين من الخلاف . لكن قومًا غير هؤلاء يقدرون بالضبط مدى الحركة المصرية . ويعلمون أن المصريين جادون فيما يريدون من استقلال بلادهم . وأن حكمهم بالقوة والبطش ضرب من السخافة لأنه لايستطيع أن يدوم . وأن خير وسيلة لحل المسألة المصرية عقد اتفاق ودى بين الدولتين المصرية والإنكليزية على قاعدة استقلال مصر وضمان مصالح بريطانيا فى الشرق ضمانًا لا يمس هذا الاستقلال ولا يعطل مظهرًا من مظاهره .

ومع أن أصحاب هذا الرأى الأخير قد خطو خطوات واسعة فى سبيل تحقيقه فقد رأينا حركة تبدو فى هذه الأيام من جانب المستعمرين أساسها القول بتحديد المنح التى تمنحها إنكلترا لمصر ومداها ألا تتخطى هذه المنح حد تحقيق أطماع الاستعماريين من بقاء الاحتلال الإنكليزى فى مصر بحجة ضمان مصالح الأجانب والعمل على مد أثر هذا الاحتلال كما كان الشأن فى الماضى .

وآخر ما رأينا من ذلك مابعث به مكاتب المورننج بوست إلى جريدته يزعم فيه أنه يعبر عن رأى الجالية البريطانية فى مصر . فقد جاء فى هذا الحديث ما نصه :-

«إن الإشراف على المواصلات البريطانية فى مصر من المسائل الحيوية التى لانزاع فيها . وفوق ذلك ليس للممولين البريطانيين أن يعتقدوا بأنهم لابد أن يتحملوا نفقات من جراء احتفاظ إنكلترا بالاشراف على مصر . فإنه متى تم وضع سياسة معينة فى مصر فإنه يمكن وضع حامية بريطانية فيها تعادل الحامية التى كانت قبل الحرب . وكانت مصر فى ذلك الوقت تمد الاحتلال بمساعدة مادية ومن الممكن بل من الواجب حملها على تقديم المساعدة نفسها لأن هذا الاحتلال هو الأساس الذى يقوم عليه الأمن العام فى مصر .

---

* السياسة : ١٩٢٣/٣/١٤ .

على أنه إذا صرفنا النظر عما تتحمله الحكومة المصرية من الضيق بسبب الاحتلال البريطانى فإنه يجب أن تعد مصر كمشروع برهنت التجارب على أنه يسد نفقاته .

ثم أبدى المكاتب ما أصاب التجارة الإنكليزية فى مصر بسبب سياسة الاتفاق التى أريد أن تتم بين مصر وإنكلترا وأبدى أن من الواجب الأخذ فى هذه المسألة بالحزم والشدة وأنه لايجوز أن تتألف وزارة عصرية فى الوقت الحاضر . بل يكفى للخروج من ورطة عدم وجود وزارة مصرية إصدار أمر ملكى يخول لوكلاء الوزارات أن يقوموا بأعباء الأعمال حتى يعود إلى الوزارة أشخاص يقبلون وجهة النظر التى شرحها المكاتب» .

ولسنا ندرى إذا كان المكاتب جادًا حين يقول أنه يعبر عن رأى الجالية البريطانية أو عن رأى جماعة من البريطانيين المسؤولين فى مصر . لو صح هذا لكان موجبًا لأكبر الأسف . فقد كنا نعتقد أن سياسة الاتفاق بين مصر وإنكلترا تتقدم إلى الغاية التى ينشدها الفريقان . وهذه الغاية هى تحقيق استقلال مصر تحقيقًا فعليًا مع ضمان المصالح البريطانية التى لاتمس هذا الاستقلال . وقد دلت المفاوضات التى دارت بين الوفدين المصرى والرسمى من جانب والإنكليزى من الجانب الآخر أن الوصول إلى هذه الغاية ممكن مادام الإنكليز يظهرون من حسن الإدارة مايمكن الإنكليز من الاطمئنان إليهم . فالعود إلى هذه النغمة القديمة نغمة الإشراف على شؤون مصر بجيش احتلال إنكليزى يبقى فى مصر وتدفع مصر نفقاته . يجعل المصريين أكثر تظننًا بنوايا الإنكليز وأشد ميلاً للاعتقاد بأن التصريحات التى حصلت فى الماضى والتى انتهت بإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة ليست إلا من قبيل المجاملات السياسية قد تغير من صور الحقوق الدولية كثيرًا ولكنها لاتغير من واقع الأمر شيئًا لأن غاصب هذه الحقوق يبقى مع اعترافه بها ممسكًا إياها عن أصحابها .

وأعجب من ذلك أن يرى المكاتب ممكنًا أن يصدر أمر ملكى بتخويل وكلاء الوزارات الحق فى تصريف أمور الدولة إلى أن توجد وزارة تقبل الآراء التى أبداها المكاتب والتى لن يجد مصريًا مهما كان من ضعف نفسه وخلقه مستعدًا لقبولها . وباب العجب والغرابة فى ذلك أن وكلاء الوزارات لن يستطيعوا قانونًا أن يقوموا بما يقوم به الوزراء . وليس من

خصائص الأوامر الملكية أن تمد فى اختصاصهم أو تنقص منها . فإنما هم موظفون إداريون ينوب كل واحد منهم عن الوزير فى أعمال الوزارة الإدارية البحتة . فإعطاؤهم اختصاص الوزير يعتبر أفتئاتًا على الحقوق التى قررها الأمر الذى أصدره المغفور له إسماعيل باشا فى أغسطس سنه ١٨٧٨ حين نزل عن سلطته المطلقة وقال أنه يحكم مع وزرائه وبواسطتهم . وتخويل الوكلاء حقاً ليس لهم هو من أعمال الحكومة التى تقررت بمقتضى هذا الأمر الكريم وثبتت بعد ذلك بمقتضى الأوامر التى صدرت سنة ١٨٨٢ بإنشاء مجلس الشورى والجمعية العمومية وفى سنة ١٩١٣ بإنشاء الجمعية التشريعية وفى سنة ١٩٢٢ بتكليف حكومة ثروت باشا وضع مشروع دستور تشرك به البلاد فى الحكم وتقرر فيه المسئولية الوزارية .

عجيب إذن أن يطلب الإنكليز الخروج على القانون بهذا الشكل المريع ليرضوا بذلك مطامع المستعمرين منهم . وأعجب منه أنهم يطلبونه وهم يعلمون أن وزارتى الحقانية والخارجية لا وكيل لكل منهما وأن وكيل المالية المصرى مريض . فهل يريدون أن يشترك الوكلاء الإنكليز فى الرأى والمشورة عند جلالة الملك وهل يكون هذا تنفيذاً للسياسة التى رسمت للتقريب بين نظر المصريين والإنكليز . أم يكون معناه الخروج على كل قانون وكل مجاملة . واحتقار عواطف المصريين إلى حد لايطمئن إليه مصرى مهما بلغ من حسن نيته بالإنكليز .

لكن الإنكليز عذرًا فى اندفاعهم . إنهم رأونا فى تدابر وتقاطع . رأونا وقد انقسمنا وصار بعضنا يأكل لحم بعض وجاز لبعضنا أن يتهم البعض الآخر بالباطل وهم يعلمون أنهم لكاذبون . فخيل إليهم أن الوقت قد حان ليكشروا عن نابهم فنتراجع ويترامى بعضنا فى أحضانهم فيحكموننا بأولئك الذين يقبلون على أنفسهم إذلال بلادهم .

وإنما تقف نقمة هؤلاء المستعمرين حين نظهر جميعا متحدين حول مبادئ معينة نريد أن تنفذ . وقد أعلن حزب الأحرار الدستوريين مبادئه فلقيت من كل الطوائف التفافًا حولها . والمصريون اليوم أحوج إلى الاتحاد منهم فيما مضى . فلن يرجع أمثال المورننج بوست عن هذه النغمة التعيسة التى تزيد الشقة بين المصريين والإنكليز بعدًا إلا إذا رأوا

من اتحاد الأمة حول مبادئ معينة تريد تنفيذها على يد أية هيئة تستطيع الوصول إليها ما يقنعهم بأن هذا الانقسام البادى ليس إلا مظهرًا تافهًا لخلافات شخصية لايمكن أن تؤثر على إيمانهم بعدالة قضيتهم وبضرورة تحقيق استقلالهم .

محمد حسين هيكل

حديث اليوم

تعويض الموظفين الأجانب عن إخلاء مناصبهم في الحكومة المصرية(*)

دخلت مسألة تعويض الموظفين الإنكليز فى دور يجعل لهم الغنم كل الغنم ويجعل علينا الغرم كل الغرم ولامصلحة لهم ولا مصلحة لنا فى أن تكون أموال المالية العمومية المودعة تحت سلطة تصرفهم وسيلة للتبذير ولا فى أن يكون هذا التبذير منصرفًا إلى جيوب طبقة تريد أن تكون ممتازة فوق ما يمتاز به الموظفون الإنجليز فى الحكومة المصرية .

كانت هذه المسألة محل المناقشة بين اللورد ملنر والوفد المصرى أولاً ثم بين اللورد كيرزون والوفد الرسمى ثانيا . فقبل فى المفاوضات الأولى مبدأ التعويض على أن يأتى عند تنفيذ الاتفاق الذى يكون قد تم التفاوض عليه من هيئتى البرلمان البريطانى والبرلمان المصرى ونوقش أثناء المفاوضات الرسمية فى قاعدة التعويض فعرضت وزارة الخارجية البريطانية ، على أساس مذكرة من جماعة الموظفين الإنجليز أن يبلغ التعويض نحو ثمانية ملايين من الجنيهات . وعَرض الوفد الرسمى من جهته قاعدة مبنية على أساس حساب المعاشات ممزوجة بحساب شركات التأمين تقضى بأن يكون مجموع مايدفع للموظفين البريطانيين عند إخلائهم مناصب الحكومه المصرية نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات على أقصى تقدير . ومهما اختلف تقدير الجانبين المتفاوضين فإن المفهوم من سياق مفاوضاتها ومن نفس الوثائق البريطانية المعلنة فى ديسمبر ١٩٢١ عقب عودة الوفد الرسمى إلى القاهرة هو ان التعويض لايستحق للموظفين البريطانيين حالاً بل هو يأتى بعد إتمام الاتفاق بين الإنجليز والمصريين . أى إنه يأتى تنفيذاً لهذا الاتفاق فيكون بالتالى تابعًا له لاسابقًا عليه .

ولما أن جاءت وزارة صاحب الدولة ثروت باشا وأخذت سياسة ٢٨ فبراير تثمر شيئًا من ثمرتها بتخلى بعض الإنجليز عن مناصبهم وحلول بعض المصريين مكانهم اتخذت هذه الثمرة الضيئلة وسيلة لإعلان أن المصريين أصبحوا مستقلين وأن نفوذهم أخذ يتفوق

---

* السياسة : ١٩٢٣/٤/١٠ .

فى الوزارات فخاف بعض الموظفين الإنجليز نتائج هذه السياسة فطرقوا باب المندوب السامى راجين المساعدة للخروج من مركز زعموا أنهم يكرهونه فطلب فخامته من صاحب الدولة ثروت باشا أن تقرر قاعدة لتعويض عاجل للموظفين الإنجليز الذين يريدون أن يتخلوا عن مناصبهم . ويقال أن القاعدة التى اقترحها فخامته هى عين القاعدة التى اقترحها الموظفون الإنجليز والتى جعلتها وزارة الخارجية الإنجليزية أساسًا لتقديرها مع تخفيف فيها يجعلها بين تقديرات الجانبين فى المفاوضات الرسمية . كما يقال أن صاحب الدولة ثروت باشا رفض أن تقرر أى قاعدة لتعويض الموظفين خلاف القاعدة التى اقترحها الوفد الرسمى . ثم انتهى الخلاف بين النظريتين إلى أن تنظر كل حالة موظف أجنبى يريد أن يترك خدمة الحكومة باعتبارها حالة قائمة بذاتها يقرر لها التعويض المناسب لها بشرط أن يكون تصريح ٢٨ فبراير قد مس فعلاً سلطة هذا الموظف . ومن هنا بدأ عمليًا تنفيذ مبدأ تعويض الموظفين قبل أن يحدث اتفاق فعلى بين الأمة المصرية والأمة الإنجليزية .

ثم جاءت الوزارة النسيمية والوزارة الإبراهيمية فازدادت طلبات التعويض . ثم جاءت مذكرة اللجنة المالية للحكومة المصرية بتقديرات الميزانية عن سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ وإذا بها فى باب المكافآت ٣٥٠,٠٠٠ ج . م للموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة . ولما كان مجلس الوزراء لا ينعقد مرة من المرات دون أن يكون فى قراراته تخويل تعويض لبعض عشرات الموظفين الأجانب على مثل ماحصل فى جلسة ٢٤ مارس الماضى حيث بلغ مجموع ما تقرر صرفه لثلاثة عشر موظفا ٦٤,٣٦٠ ج . م فإن المفهوم أن تقدير ٣٥٠,٠٠٠ ج . م هو تقدير وهمى غير منطبق على حقيقة النيات إذا سارت الحال على هذا المنوال فى تبذير الأموال الأميرية ومنحها مكافأة للموظفين الأجانب .

على هذا يمكننا القول بأن المفاوضات كانت جارية على أساس تخويل التعويض بعد إتمام الاتفاق الفعلى بين البلدين . ثم تحول العمل على تخويل تعويض للموظفين الأجانب قبل أن يحدث أى اتفاق . وبذلك تحولنا إلى حال أسوأ مما كنا عليه قبل الحرب فى مسألة الموظفين الأجانب . فقد كان هؤلاء الموظفون يعينون وينفصلون وفق شرائط القانون المالى فأصبحوا يعينون ويعاملون وفق هذا القانون ثم يعوضون . والأنكى أنهم يعوضون على انفصالهم عن الخدمة بمحض اختيارهم حتى أنه يقال أن هناك قاعدة للتعويض تطبق عمليًا على كل موظف إنجليزى يطلب انفصاله عن خدمة الحكومة المصرية .

وقد وصلت مسألة تعويض هؤلاء الموظفين إلى درجة لا محل معها عمليًا للتساؤل إذا كان يحسن إرجاء تعويض إلى أن يتم أى اتفاق أم يحسن التسامح بإعطاء تعويض فى حالات معينة وبشروط معينة؟ وصلت الحال العملية فى هذه المسألة إلى درجة أنه لا محل الآن لهذا التساؤل .

ولكن الذى نتساءل عنه هو أن تدفع عنا وجوه الدهشة التى تستوجبها تصرفات الحكومة فى تعويض الموظفين الأجانب . إذ أننا ندهش حقيقة من هذه التصرفات لأننا لانراها على حقيقتها تماما بل نراها تجرى دائما تحت ستار من التستر والظلام عن أنظار الرأى العام .

فقد قدمنا أنه لايكاد ينعقد مجلس وزراء دون أن يقرر فيه تعويض لموظفين أجانب يعتزلون خدمة الحكومة . والغريب أن هذا المجلس يجرى على تقاليد غير دستورية بالمرة فى إعلان أو إخفاء قراراته فهو يبلغ الصحف اليومية ماقل أو كثر من هذه القرارات . ثم ينشر فى الجريدة الرسمية مايروق له نشرة منها . ثم يحتفظ فى أدراجه على قرارات لاتعلن فى الصحف ولا فى الجريدة الرسمية . ومن هذا النوع جميع القرارات التى تتخذ لتعويض الموظفين الأجانب . أليس هذا مما يدعو إلى الدهشة؟ وهل يصح لحكومة تدعى أنها تعمل على المبادئ الدستورية العصرية أو تدعى أنها تعمل على إصدار دستور تتمثل فيه سلطة الأمة أن تخفى فى الوقت نفسه شيئا من قراراتها؟ وهل يخفى الإنسان إلا مايخجل منه أو يخشى أن يحاسب عليه؟ .

دعنا من سكوت الوزارة عن إعلان قراراتها بخصوص مكافآت الموظفين الأجانب . ولنسأل فقط هل هى تعلم على أى قاعدة تخول هذا التعويضات؟ فإن كانت تعلم ذلك فلماذا لاتعلنه حتى تطمئن قلوب المصريين على أن الأموال التى تجنى من عرق جبينهم يجرى تبذيرها على الاقل بشئ من النظام إن كان لابد من تبذير الأموال العمومية لصالح طبقة معينة من الموظفين؟ فإن كانت لاتعلم هذه القاعدة فالمصيبة أنكى أن تكون فوق رأس البلاد وزارة لا تعلم القياس الذى يقدر به التعويض للموظف الأجنبى الذى يتخلى عن خدمة الحكومة أو يستغنى عن خدمته فيها .

خذ مثلاً حالة المستر هوط الموظف بالقسم الميكانيكى (أتوموبيلات الحكومة) فقد منحه مجلس الوزراء تعويضا قدره ٥٢٤٠ ج.م . فى حين أن هذا الموظف لم يخدم الحكومة إلا سنتين . ففى أى قانون وفى أى نظام وفى أى بلدة يجوز أن يخول لمثل هذا الموظف أن يترك خدمة الحكومة من تلقاء نفسه مقابل مكافأة تزيد عن خمسة آلاف جنيه؟ إن هذه الحالة وأمثالها لمما يوجب الدهشة ويقيم اليقين فى قلوب المصريين بأن أموالهم العمومية يبذر فيها تبذيراً لصالح طبقة معينة من الموظفين .

ثم دعنا أيضا من هذا وقل لى ما فائدتنا نحن المصريين من إعطاء هذا التعويض؟ هل الموظف الإنجليزى الذى يترك منصبه يحل محله موظف مصرى؟ هذا هو الظاهر فى بعض الوظائف الرئيسية الكبرى النادرة التى تعد على الأصابع . أما مجموع الحالات الأخرى التى يترك فيها الموظف الإنجليزى وظيفته فإن الغالب أن موظفا إنجليزيًا آخر يحل محله فيها إن لم يكن فى الحال فبعد بضعة شهور أو عام من الزمان بسنة الترقى التى هى سريعة جداً للإنجليز فى وظائف الحكومة المصرية . وإلا فإذا لم يكن الحال كما تقدم فهل تستطيع الحكومة المصرية أن تعلن لنا كشفًا بأسماء الموظفين الأجانب الذين تركوا خدمة الحكومة منذ سنة ومقدار سنى خدمتهم ومقدار مرتباتهم ومقدار ما أخذوه من المكافآت وأن تعلن فى الوقت نفسه كشفًا آخر بأسماء الموظفين الذين تعينوا من جديد فى وظائف الحكومة المصرية منذ سنة ومقدار مرتباتهم؟ نحن إذن نطلب العلنية فى القرارات نطلب الإيضاح فى القاعدة التى تخول بها المكافآت للموظفين الأجانب نطلب أن لايعوض الموظف الأجنبى إلا بشروط معقولة محددة معلومة . أهمها أن الوظيفة التى يتركها الموظف الأجنبى تبقى للموظف المصرى دون سواه . لا أن يتركها موظف إنجليزى فيحل خلفه فيها موظف إنجليزى ولو بعد حين . نطلب بالجملة أن لايكون لهم الغنم كل الغنم وعلينا الغرم كل الغرم .

حديث اليوم

ماذا يحتوى قانون التضمينات؟(*)

يشاع أن قانون التضمينات قد أصبح على وشك الصدور . ولاشك أن للأمة حق الاطمئنان إلى ما فيه من نصوص وأحكام . ذلك بأن هذا القانون شبه معاهدة بل معاهدة بالفعل بين الحكومتين البريطانية والمصرية . فإذا لم يكن لنا اليوم برلمان له أن يتقاضى الوزارة إطلاعه على محتويات كل معاهدة ذات بال تريد الحكومة المصرية إبرامها مع حكومة أجنبية ، فليس معنى هذا أن يتصرف الوزراء وفق إرادتهم فى شأن من أخطر شؤون البلاد .

الحكومة المصرية مدينة للأمة بإطلاعها على محتويات قانون التضمينات ، أو هى على الأقل مدينة للأمة بتأمين حقوقها من مواضع الخوف فى هذا القانون . فهل تخرج الوزارة عن هذا الصمت وتكشف لنا الغامض؟ فى قانون التضمينات نصوص تتعلق بالمبعدين والمعتقلين والمسجونين السياسيين . فما تلك النصوص وهل تبقى كما هى أم يجب تغييرها أو محوها بتاتًا؟

لانعلم حقيقة هذه النصوص علم اليقين ، ولكن الذى نكاد نعلمه ويشاع فى المجالس هو أن إعادة المبعدين والمعتقلين والمسجونين السياسيين إلى بلادهم وحريتهم لاتكون (بمقتضى قانون التضمينات) إلا باتفاق الحكومتين البريطانية والمصرية . ومعنى ذلك طبعا بقاء هؤلاء المصريين فى السجون والمعتقلات حتى ترى الحكومة الإنجليزية الموافقة على إطلاقهم وإعادة المبعدين منهم إلى أرض الوطن . وهذا تسليم لحكومة أجنبية بحق ليس لها ، فإنه إذا ألغيت الأحكام العرفية وجب أن تزول آثارها فى حرية الأفراد دون قيد ولاشرط . وليس للحكومة المصرية أن تنزل عن هذا الحق من تلقاء نفسها ورغم الأمة . وليست المسألة يسيرة ولاهينة مادامت متعلقة بالحرية الفردية التى يجب احترامها وخصوصًا بعد إلغاء النظام الذى كان سببًا فى تقييد تلك الحرية .

ثم نريد أن نفهم حقيقة مايشاع من أمر الأراضى التى اشترتها السلطات البريطانية وجعلتها معسكرات أو مطارات كما هو الحال فى جهة أبى قير والقنطرة . نريد أن نفهم

* السياسة : ١٩٢٣/٤/١١ .

النصوص المتعلقة بهذه الأراضى وهل تكون مطارات ومعسكرات بعد أن يتم الاتفاق الحاسم بين إنجلترا ومصر على استقلالنا الفعلى التام الذى يجب أن لايشوبه احتلال عسكرى أرضياً كان أو هوائيًا . نعم ماذا يكون مصير تلك الأراضى وكيف عالج قانون التضمينات أمرها؟ إننا لنسمع بشأنها مثل الذى سمعناه بشأن المبعدين والمعتقلين والمسجونين السياسيين . نسمع أن النص المتعلق بها فى قانون التضمينات يقضى بأن يحال البت فى أمرها بتا نهائيا على المفاوضات المقبلة بين إنكلترا ومصر . معنى ذلك أيضًا هو أن يكون مصير هذه الأراضى رهنًا بإرادة الإنجليز فى النهاية فإن أرادوا موافقتنا على وجهة نظرنا كان خيرًا ، وإن أرادوا غير تلك كان الشر علينا مستطيرًا .

وإن هذه النصوص العجيبة الخطرة لتذكرنا بالنص الذى أبدل به دولة نسيم باشا الصيغة الأصلية لنصوص السودان فى الدستور . فإن النصوص الأصلية كانت صريحة فى القول بأن السودان جزء من مصر إلى آخر هذا المعنى أبدله نسيم باشا أو قبل إبداله بنص مؤداه أن هذا الأمر يبت فيه فى المفاوضات المقبلة بين إنجلترا ومصر .

ومعلوم أن تسليمنا حقوقنا لخصومنا اليوم على أمل أن نستردها منهم غداً تصرف من عجب التصرفات ومنطق مدهش لايطمئن إليه مصرى يهمه مصير هذه الديار ولقد كان رأينا أبدًا أن لاتتعرض الوزارة لهذه التبعية الكبرى وأن تتركها للبرلمان المصرى وأن تجعل همها اليوم مقصورًا على إصدار الدستور كاملاً غير منقوص وعلى رفع الأحكام العرفية حتى يصادق البرلمان على قانون التضمينات بعد درسه وتمحيصه فتلغى الأحكام العرفية إلغاء مطلقًا .

لكن الوزارة على مايظهر لاتريد الاستماع لهذا الرأى بل هى مصرة على إصدار قانون التضمينات مع ماقد يكون فيه من مساس باستقلال البلد واعتداء على حقوقه .

وإلا فإذا كانت على يقين من أن هذا القانون لايسلب مصر حقًا ولايشوب لها استقلالاً فلماذا لا تعلنه إلى الأمة قبل أن تصدره؟

أليست الوزارة توقع هذا القانون نائبة عن الأمة أو زاعمة أنها تنوب عنها؟ أليست الوزارة على علم بأنها تربط الأمة المصرية بشبه معاهدة حين تمضى قانون التضمينات؟ إذن فكيف تبيح لنفسها أن تستأثر بهذا العمل دون رجوع إلى الأمة أو استئناس بمشورتها! .

الحق أن موقف الوزارة الحاضرة قد أصبح فى غموضه أشبه مايكون بموقف الوزارة النسيمية فى أخريات عهدها . فقد تكلمت الوزارة النسيمية كثيراً فى أول أمرها ثم سكتت فى أواخره . وإذا هذا السكوت قد انتهى بنكبة فاجأت البلاد على غرة . كذلك الوزارة الإبراهيمية قد تكلمت كثيراً ثم جاء اليوم على مايظهر دور السكوت . فإذا قسناه بسكوت الوزارة السابقة حق لنا الخوف والارتياب .

نخشى أن تصدر الوزارة قانون تضمينات فيه غبن لمصر . ونخشى أن تصدر الوزارة بعد ذلك دستوراً أقل من مشروع الثلاثين . فاللهم لطفًا .

حديث اليوم
الدستور ومسألة السودان(*)

صدقت أنباؤنا التى نشرناها فى حينها عن النصوص الخاصة بمسألة السودان فقد جاء الدستور بالأمس مشتملاً بكل أسف على تعديل ما اقترحته لجنة الثلاثين تعديلاً تقع مسئولية إثباته فيه على سياسة الوزارة النسيمية التى أدت إلى هذه النتيجة السيئة. ولقد كنا بالأمس قبل إعلان الدستور أمام أمر واقع لكنه خفى غير معلن لا فى وثيقة رسمية بريطانية بل ولا فى وثيقة رسمية مصرية بمعنى الكلمة لأن جواب استقالة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا بتاريخ ٢٥ فبراير الماضى وإن شمل الكلام عن موضوع مسئلة نصوص السودان إلا أنه كان جواباً مبهمًا متداخل الوقائع يسبق بعضها الآخر عمداً ويسكت عن بعضها حتى لاتنكشف الحقيقة المرة وحتى تبقى مكتومة خطورة المسئولية فى هذا الحادث الهام.

أما اليوم فنحن بعد إعلان الدستور أمام أمر واقع مسجل لسوء الحظ فى أكبر وثيقة من الوثائق الرسمية واية وثيقة بعد دستور البلاد تعلوها أهمية؟

كنا بالأمس قبل إعلان الدستور نعرف النصوص الخاصة بالسودان فى مشروع لجنة الثلاثين. كنا نقرأ فى المادة ١٤٥منه «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص». وهو نص جاء فى منتهى الحكمة السياسية لأنه جمع بين إثبات الحق بقوله «إن السودان جزء من مصر». وبين مستوجبات السياسة العملية بقوله «يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص» وهذا القانون الخاص لايمكن إجراؤه عملياً إلا بعد أن يوجد البرلمان ويتمكن من وضع هذا القانون وتنفيذه وهو لايتمكن من وضعه وتنفيذه إلا بعد المفاوضات وفى ذلك ما فيه من الدلالة على أن ليس فى هذا النص مايسوغ اعتباره خروجًا عن مقتضى الفقرة الثالثة فى تصريح ٢٨ فبراير القاضية بأن «تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور (الأربعة المحتفظ بها) على ما هى عليه الآن». جمع هذا النص بين هذين المعنيين وكان هذا آخر مايستطاع إبقاؤه فى متن الدستور خاصًا بهذا الموضوع.

---

* السياسة: ١٩٢٣/٤/٢١.

هذا ماكنا نقرأه بالأمس . وهذا ماكنا نتمنى بقاءه فى الدستور . وهذا ما اشترطه حزب الأحرار الدستوريين فى قرارهم الشهير بأن لايقبلوا مهام الحكم فى الوزارة مالم تثبت هاتان المادتان كما هما فى صلب الدستور .

ولكن ما الحيلة وقد انتهت سياسة صاحب الدولة نسيم باشا إلى النصح كتابة بقبول تعديل النصين الخاصين بالسودان بنصين أخرين هما اللذان نقرأهما اليوم آسفين بين نصوص الدستور .

نعم إننا نرى بعض آثار المسخ فى بعض النصوص الواردة بدستور ١٩ أبريل . ونعلم أن هذه الآثار هى نتيجة الفكرة الاستبدادية التى قادت السياسة النسيمية إلى اقتراح أسوأ للتعديلات على مشروع لجنة الدستور . ولكنه لايوجد بين هذه الآثار ، مثل هذا الأثر المنكود الباقى فى صلب الدستور من جراء سياسة نسيم باشا فى موضوع السودان .

وهل نحن فى حاجة إلى التذكير بما جاء فى الدستور خاصاً بالسودان؟ ألم تقرأه بالأمس؟ ألم يأت فى الماده ١٦٠ منه «يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان» فرق كبير بين هذا وبين نفس المادة ٢٩ المختصرة الوجيزة الحقة « الملك يلقب بملك مصر والسودان» ما أبعد الفرق بين النصين : فى أحدهما إثبات للحق وفى الآخر منع صريح لإثبات هذا الحق .

ثم المادة ١٥٩ من الدستور «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقًا بما لمصر من الحقوق فى السودان» وهى صيغة مبهمة قد تنصرف إلى حقوق مصر فى المياه دون سواها ولمصر حقوق أكثر من هذا الحد بمدى بعيد . فأين هذا النص المبهم من المادة ١٤٥ القائلة «يقرر نظام الحكم فيه (السودان) بقانون خاص» والقانون الخاص يصدره البرلمان المصرى ولايصدر البرلمان قانونًا إلا فيما دخل فى حدود تقنينه ولايدخل فى حدوده إلا ما كان جزأ لايتجزأ من سيادته هذا هو الفرق بين النصين .

من هذا يتضح أن تهاون الوزارة النسيمية فى قبول هذا التعديل يكاد يكون جرماً سياسيًا يسجله التاريخ داخل إطار من الحداد .

والغريب أن دولة نسيم باشا كان لايتأخر عن ترداد أنه ترك باب مسئلة السودان مفتوحًا دون أن يتقيد خلفه فى إصدار الدستور بهذا التعديل . والحقيقة الظاهرة التى لاريب فيها هى أن باب هذه المسئلة مغلق الآن فيما يتعلق بالدستور . وهو سيظل مغلقًا بعد افتتاح البرلمان بالرغم من أن لأعضائه سبق تعديل الدستور . لأن هذا الحق لايمكن إجراؤه عمليًا مادامت الوثيقة التى أمضاها دولة نسيم باشا بصفته رئيسًا للوزارة قائمة بين أيدى الإنجليز . وهو لن يفتح إلا يوم أن تستأنف المفاوضات التى تشير إليها المادة ١٥٩ من الدستور .

نحن إذاً أمام أمر واقع كان يمكن تعديله إذا وقف المرشحون للوزارة الموقف الذى وقفه الأحرار الدستوريون . فكانوا بذلك يخدمون القضية المصرية أكبر خدمة . وعلى أى حال فليس فى مقدور إنسان بعد الأمر الواقع المسجل فى الدستور خاصاً بالسودان أن يعدل من هذا النص قبل دخول المفاوضات . وحتى البرلمان نفسه ليس فى مقدوره عملياً - إذا قادته الحنكة السياسية الواجبة لإيصال القضية المصرية إلى بر السلامة والنجاح - أن يعدل من نصوص السودان فى الدستور قبل المفاوضات .

وتلك نتيجة نسجلها بغاية الألم حتى لاننسى دفع آثارها رغم ما نحن فيه من ابتهاج بإصدار الدستور .

مصر فى مؤتمر لوزان ، ديون الجزية(*)

فى أنباء مؤتمر «لوزان» التى جاءت بها التلغرافات أمس أن المندوبين المفوضين به بدأوا جلستهم العامة الأولى ببحث اعتراضات الأتراك على نصوص مشروع المعاهدة الذى سلم إليهم فى فبراير الماضى ، وأنهم حصروا بحثهم فى الاعتراضات الموجهة إلى النصوص الخاصة بالمسائل الإقليمية التى تدخل فيها مسألة حدود الدولة التركية الجديدة .

وقد جرهم البحث طبيعة إلى المواد الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة من مشروع المعاهدة وهى المواد التى أشير فيها إلى سقوط السيادة العثمانية عن مصر وإلى الاعتراف بالدولة المصرية المستقلة وإلى إرجاء تقرير النتائج التى تترتب على هذا الاعتراف إلى مفاوضات مقبلة تدور بين مصر وتركيا . والمفهوم طبعًا أن من هذه النتائج تسوية موقف مصر وتركيا إزاء الديون التى كانت اقترضتها تركيا وتعهدت بتسديدها من الجزية المصرية التى كانت تتقاضاها الدولة العلية مقابل سيادتها على مصر وحمايتها حدود مصر ورعايتها مصالح مصر فى الخارج .

وقد كان المعروف منذ قطعت العلاقات بين مصر وتركيا وسقطت سيادة تركيا على مصر بالفعل بمجرد قيام الحرب العالمية ووقوف مصر فى صف غير صف تركيا أن مصر لاتعتبر نفسها ملزمة باستمرار قيامها بالتعهدات التركية إزاء بنك روتشلد الذى اقترضت منه القروض المرتبطة بالجزية المصرية ولا ملزمة باستمرار دفعها قيمة الجزية عن الحكومة التركية . ومصر إذا هى دفعت بالفعل أيام الحرب وإلى الآن أقساط البنك فإنما فعلت ذلك لأنها لم تكن حرة القيام على ماليتها مع وجود المستشار المالى باختصاصاته الواسعة فى الحكومة المصرية ، ولأنها لم ترد أن تخلق ارتباكًا دوليًا يزيد الحال تعقيدًا واثقة فى عهدها الاستقلالى أنها ستدافع عن حقها وأنه سيحكم لها فى نهاية الأمر .

يؤيد رأينا الذى نذهب إليه أن مصر لما استطاعت أن تناقش الأمر بواسطة «وفدها الرسمى» أدلت بالحجة تلو الحجة ورفعت صوتها عاليًا معلنة أنها غير مقيدة بهذه الديون التى ضمنت بعضها الجزية المصرية لأنها ديون تركية اقترضتها تركيا نفسها وصرفتها فى

* السياسة : ١٩٢٣/٤/٢٦

شئون تركية محضة ، وردت بانفصال ميزانيتنا عن ميزانية تركيا على دفع الذين أرادوا أن يطبقوا علينا نظرية تحميل الجزء المنفصل عن الدولة جزءاً من ديونها كما هو الحال مقررًا فى مشروع معاهدة لوزان ومنطبقًا على الولايات الأسيوية والأوربية التى انفصلت عن تركيا .

ويؤيد الرأى نفسه أيضًا أنه لم عزم الحلفاء على الدعوة إلى عقد مؤتمر لوزان فى أواخر نوفمبر الماضى قامت الوزارة المصرية إذ ذاك تسعى للاشتراك فيه حتى تدافع عن وجهة المصريين فيما يعرض هناك من المسائل التى تمسهم .

وقد نجحت وزارة ثروت باشا فعلاً فى جعل الحلفاء يقبلون مبدأ اشتراك مصر فى المؤتمر عندما يجئ فيه دور المسألة المصرية وعلاقتها بالصلح فى الشرق الأدنى . لكنها استقالت قبل أن تحقق الاشتراك وتركت الأمر لوزارة نسيم باشا التى اتخذت سياسة الصمت ديدنًا ضايقت به أنفاس البلد وأحرجت به صدر مؤتمر لوزان نفسه الذى لم يرسل الدعوة إلى مصر لأنه لم يكن عالمًا بنيات الوزارة ، وزارة الكهف ، ولم يشأ أن يعرض نفسه لرفض الحكومة المصرية مايعرضه عليها من اشتراك .

أما الأتراك فلم يبدوا فى لوزان أثناء المفاوضات العامة فى المؤتمر ولا أثناء المناقشات داخل اللجان الفرعية التى كانت تدرس تفصيلات الأمور ، لم يبدوا اعتراضًا على موضوع خاص بمصر واكتفوا بأن صرحوا بأن لمصر أن تقرر مصيرها .

لكن عصمت باشا بعد أن عاد إلى أنقرة بعث إلى دول الحلفاء بمذكرة يرد فيها على مشروع المعاهدة الذى تسلمه قبل تركه «لوزان» وقد تضمن رد وزير الخارجية التركية إشارة إلى رغبة تركيا فى أن يبرئ المؤتمر ذمتها من التعهدات الناشئة عن الديون المرتبطة بالجزية المصرية .

وأنباء أمس التلغرافية تقول لنا أن عصمت باشا قدم هذا المطلب نفسه إلى المؤتمر على أنه اعتراض موجه إلى المواد الخاصة بمصر فى مشروع المعاهدة . فكأنه مصمم على موقفه الذى يريد به أن يحل بالفعل وضد مصلحة مصر مسألة من المسائل التى ينبغى بطبيعة حالها أن تكون فى جدول أعمال المفاوضات المقبلة بين مصر وتركيا لتسوية نتائج اعتراف تركيا باستقلال مصر .

وليس إلى هنا شئ يعاب إذ أن عصمت باشا كوطنى تركى يحاول أن يرفع كل عبء عن كواهل دولته دون اهتمام بمصلحة من سيمسه رفع العبء .

لكن الذى يدعو إلى الدهشة أن المندوب البريطانى أعلن موافقته مبدئيًا على المطلب التركى وعلق نهائية الموافقة على مفاوضة الحكومة المصرية .

فماذا هى فاعلة ياترى حكومتنا المصرية التى أهملت الأمر حتى استفحل ووصل إلى هذا الحد الحرج؟ .

هل هى محتجة بهمة على موقف المندوب البريطانى فى مؤتمر لوزان؟ هل هى واقفة دفع الأقساط حتى تلفت الأنظار بهمة إلى أنها تنوى جديًا أن تحافظ على حقوقها وحتى لاتجعل المندوب البريطانى فى لوزان يحملها ولو أدبيًا مسئولية الاستمرار على الدفع؟

هل هى طالبة بسرعة وبإلحاح أن تمثل مصر فى المؤتمر حتى يدافع مندوبها عن مصلحة البلاد التى ترعى أمورها؟

هل هى على الأقل باعثة بمذكرة إلى المؤتمر تقول فيها أن الفصل فى مسألة ديون الجزية لايصح إلا فى المفاوضات المقبلة بين تركيا ومصر ، وأنه غير مستطاع أن يكون إلا ذلك لأن البلاد وقد أعلن فيها الحكم الدستورى سيكون لها قريبا برلمان هو الذى ستكون له الكلمة الأخيرة فى قبول أو رفض قرارات مؤتمر لوزان التى يتخذها قبلنا فى غيابنا وفى غير مواجهتنا؟

اللهم إن هذا الموقف الأخير هو أقل مايمكن أن تطالب به الحكومة المصرية وهو فى نظرنا أضعف أنواع الإيمان بالمصلحة القومية . فهل ستقفه الوزارة الحاضرة؟

إن البلاد لتنتظر من الوزارة الحاضرة عناية بالأمر ونشاط فى سبيله ولاشك أنها تذكر بالشر العظيم تلك السيئة التى عملها دولة نسيم باشا بعدم تمثيله مصر فى مؤتمر لوزان فإن مصر لو كانت قد مثلت فى الدور الأول لكانت قد تمكنت من جعل مسألة قروض الجزية معلقة مع غيرها من المسائل التى تسوى فى مفاوضات مقبلة بين مصر وتركيا .

تذكر البلاد بالحسرة سيئة نسيم باشا وترجو أن توفق الوزارة الحاضرة لمحو أثرها حتى تفوز برضى الأمة وإنه لعظيم .

حديث اليوم

مصر مستقلة وتدفع جزية! (*)

هل سمعت بمثل هذا؟ مصر مستقلة وتظل الجزية السنوية مضروبة على خزانتها حتى سنة ١٩٥٥ ! مصر التى لم تكن تدفع جزية للدولة العثمانية إلا كواجب محتوم على الأمة التابعة تؤدية إلى الدولة المتبوعة ، ستظل مرهقة بهذا العبء الثقيل اثنين وثلاثين عاما أخرى بعد إذ أصبحت بلدًا مستقلاً ذا سيادة باعتراف وزير الخارجية التركية فى مؤتمر لوزان الاول ، وقبل ذلك باعتراف إنجلترا فى العام الماضى ، وقبل ذلك أيضًا بانقطاع الصلة بين مصر وتركيا عند إعلان الحرب الكبرى سنة ، ١٩١٤ ، حال تورث الحسرة والكمد فى مؤتمر لوزان الحالى يتفق الأتراك والإنجليز «لمصلحتهم» على حساب المالية المصرية المثقلة بالنفقات وأقساط الديون الدولية وتعويض الموظفين الإنكليز تعويضًا باهظًا لاتعرف الأمة له قاعدة . كأن خزانة مصر منجم من الذهب مباح لكل . . .(**) ولكل ذى كف تنبسط ويد تمتد . كأن مصر دار ليس لها بواب ولا أصحاب أو ضيعة ليس عليها رقيب ولاحارس . ذلك مع البؤس المبرح الذى يشكوه سواء المصريين من تاجر وزارع وصانع . غيرنا يسلبنا أموالنا ونحن إليها أحوج الناس جميعًا . غيرنا يرتوى من صهاريج مصر والمصريون إليها عطاش يكاد العطش يهلكهم .

الأتراك والإنجليز فى مؤتمر لوزان يتفقون «لمصلحتهم» على حساب مصر . وبيان ذلك أن الأتراك مدينون لأحد المصارف الإنجليزية بمبلغ طائل رضى الخديو إسماعيل أن يجعل الجزية المصرية ضامنة لجزء منه ، ثم رضى الخديو توفيق بأن يجعلها ضامنة لجزء منه آخر . وبقى جزء من هذا الدين غير مضمون . ومن ذلك الوقت أحالوا مبلغ الجزية المصرية على بنك «روتشلد» وهو البنك الدائن وجعلوها قسط استهلاك تؤديه مصر إليه كل سنة حتى سنة ١٩٥٥ ويشمل هذا القسط مقدار الفوائد السنوية المستحقة على الجزء غير المضمون من الدين دون استهلاك .

(*) السياسة : ١٩٢٣/٤/١٧ .

(**) كلمة غير مقروءة .

فإنجلترا إذن هى الدائنة وتركيا هى المدينة ومصر المسكينة هى الضامنة رغم أنفها لأكثر الدين المرتبط بالجزية . ولا ريب أن مصلحة تركيا تقّضى عليها بطلب التحرر من دفع تلك القروض التى كانت مصر ومازالت حتى اليوم تدفّعها عنها . ولا ريب أيضًا أن مصلحة إنجلترا هى فى أن تبقى مصر ضامنة ومؤدية لذلك الدين . ولو لم يكن من الأسباب سوى أن الموارد المصرية أوثق فى نظر الإنجليز وأقرب فى أيديهم من الموارد التركية ، وأن إلحاح الإنجليز على حكومة أنقرة فى أن تقوم هى بسداد قروضها دون مصر قد يفسد الاتفاق الذى تنشده إنجلترا مع تركيا الناهضة المنتصرة ، لو لم يكن سوى هذين السببين لكان فيهما ما يحمل الإنجليز على أن يسلموا للأتراك بمبدأ تخليهم عن دفع ديونهم لتحملها مصر عنهم مادامت مستضعفة خاضعة لحكم القوة القاهرة .

لكن مهما تكن مصر من الضعف فلا أقل من أن ترفع الحكومة المصرية صوتها محتجة على هذه التصرفات المنكرة من جانب الحكومتين الإنجليزية والتركية فى مؤتمر لوزان . حسبنا من الإهمال والتغافل عن مصالح البلد تلك الأيام السود التى قضاها نسيم فى دست وزارته الثانية .

مصر مستقلة باعتراف تركيا وباعتراف إنجلترا وبالإعلان الذى أصدره جلاله ملك مصر فى ١٥مارس من السنة الماضية . والجزّية لم تكن إلا أثراً من آثار السيادة التركية على مصر ، وكان بديهيًا أن تسقط هذه الإتاوة منذ اليوم الأول من إعلان استقلالنا . وإذا لم يكن لاستمرار الجزية مبرر فلا مبرر مطلقًا لاستمرار مصر على دفع المبالغ المرتبطة بالجزية . وليس معقولاً ولاعدلاً أن يحتمل الفلاح المصرى وغيره من أبناء هذه الديار الذين لايؤدون الضرائب إلا بشق الأنفس ديونًا اقترضتها أمة غير أمنه وانتفعت بها بلاد غير بلاده كما أنه ليس معقولاً ولاعدلاً أن تصبح مصر مستقلة ثم تبقى أكثر من ثلاثين عامًا بعد استقلالها وهى رازحة تحت نير ذلك الافتئات الذى يجرى اليوم فى مؤتمر لوزان بحكم المندوبين التركى والإنجليزى فى مصيرها المالى .

لكن أكثر الذنب واقع علينا نحن المصريين لاعلى الأتراك ولا على الإنجليز . فإن هذين الطرفين كما قدمنا يتوخى كل منهما مصلحة بلاده . أما نحن فعن حقوقنا فى غفلة . وها هى ذى الوزارة تأتى تلو الوزارة ولاترفع صوتًا ولاتبعث إلى المؤتمر رسولاً ولا

تكتب إليه كلمة . وإنما هو الوفد الرسمى وحده الذى أدلى فى مفاوضاته بوجهة النظر المصرية بشأن الديون التركية . أما بعد ذلك فإن وزارة ثروت باشا قد استقالت قبل أن تقدم حجة مصر فى هذا الأمر الخطير فى مؤتمر لوزان . ثم جاءت الوزارة النسيمية فكان منها ما كان . وها هى ذى الوزارة الحاضرة وإن تكن قد خطت خطوة نحو الحياة الدستورية نرجو أن تكون مباركة إلا أننا نخشى أن تسكت عن مسألة ديون الجزية سكوتًا يضر البلاد . وهى إذا فعلت لايكون لها عذر فإن المندوب البريطانى نفسه قال منذ يومين فى مؤتمر لوزان بضرورة مفاوضة الحكومة المصرية . فإن تكن هذه كلمة لم يقلها إلا على سبيل المجاملة بعد أن سلم بالمبدأ الذى يريده الأتراك ، فإن مصلحة مصر تقتضى على كل حال أن ترفع الحكومة المصرية صوتها عاليًا فى موضوع كهذا ليس بالهين .

* السياسة : ١٩٢٣/٧/٦

حديث اليوم

إلغاء الأحكام العرفية

قانون التضمينات وسيادة الأمة(*)

اعترفت إنكلترا فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بأن مصر دولة مستقة ذات سيادة . لكنها أوردت على استقلال مصر تحفظاتها الأربعة فلا يتحقق الاستقلال بالفعل قبل أن يتم اتفاق بشأن هذه الأمور المحتفظ بها . وعلقت تحقيق سيادتها على شرط صدور قانون التضمينات لإمكان رفع الأحكام العرفية البريطانية التى أخذت بيدها النصيب الأكبر من هذه السيادة التى كان لها أن تمس ما بقى مما لم تأخذه بيدها كما تشاء وكيف تشاء .

واليوم صدر قانون التضمينات وصدر فى نفس الوقت إعلان من جناب القائد العام للقوات البريطانية فى مصر بإلغاء الأحكام العرفية . ومن الحق علينا أن نبتهج لإلغاء هذه الأحكام لأن إلغاءها يرد سيادة الأمة إليها ويجعل المصريين غير مسئولين أمام أية سلطة سوى السلطة المصرية وغير خاضعين إلا لأحكام القوانين المصرية . فمنذ أمس لم يبق للسلطة العسكرية البريطانية أن ترسل بأحد من الجنود البريطانية ولا أن تأمر أحداً من الجنود والموظفين المصريين ليكلف الناس أن يقوموا بعمل من الأعمال أيًا كان ولا أن تحاسب مصريًا عن عمل من الأعمال أيًا كان . أصبحت هذه السلطة العسكرية البريطانية غير موجودة بالنسبة للمصريين . وعادت لحكومتهم السلطة القانونية الكاملة . تحتمل مسئولياتها . وتسأل عن كل شأن من شئونها . تحاسب إن تخطت حدود القانون ، ولاتستطيع الاحتماء وراء سلطة الحكم الأجنبى ، وتطالب بحماية المصريين من كل اعتداء قد يقع عليهم من هذا الحكم الأجنبى .

من الحق علينا إذن أن نبتهج بإلغاء الحكم العرفى . وأن نبتهج بعودة سيادة الأمة لها ، وبأننا أصبحنا أمة ذات سيادة بالفعل . وقد كان ابتهاجنا يتم لو اقتصرت الوثائق التى ظهرت أمس والمنشورة فى «السياسة» اليوم على قانون التضمينات بنصوصه الحاضرة صادراً من جانب الحكومة المصرية ، وعلى إلغاء الأحكام العرفية إلغاًء صريحًا بسيطًا .

(*) السياسة : ١٩٢٣/٧/٦ .

لكن قانون التضمينات لم يصدر إلا بعد الاتفاق على نصوصه مع الحكومة البريطانية وإقرارها إياه على أنه «جزء أصلى من اتفاق مبرم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية» وإلغاء الأحكام العرفية قد قرر بأن «تستمر السلطات العسكرية وعلى الأخص الحارس الرسمى لأموال الأعداء على مباشرة الحقوق التى خولتهم إياها الإعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الإعلانات» وتبقى القضايا المنظورة الآن أمام المحاكم العسكرية إلى أن يحكم فيها .

وليس شك فى أن جعل قانون التضمينات بمثابة جزء أصلى من اتفاق مبرم بين مصر وإنكلترا فيه افتئات صريح على حقوق الأمة . لا من حيث أنه يضع البرلمان المصرى عند انعقاده أمام أمر واقع . ولا من حيث أن البرلمان لايستطيع النظر والتعديل فى هذا القانون فقد تكون تلك المسألة موضع مناقشة ولكن من حيث أنه اعتداء صريح حتى على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى قرر أن الحكم العرفى يلغى متى أصدرت الحكومة المصرية قانونًا للتضمينات . فإصدار هذا القانون على اعتبار أنه جزء من المعاهدة وعلى اعتبار أن البرلمان المصرى يحرم من حق النظر فيه بتعهد الحكومة المصرية من جانبها أن لايرد عليه أى تعديل فيه تخط منها لحدود النظام القائمة هى اليوم بمقتضاه فى فترة الانتقال التى يجب أن لايصدر فيها عمل مخل بنصوص الدستور المصرى وأهمها الاحتفاظ بسلطة الأمة وبسيادتها على اعتبار أن الأمة مصدر كل حق وسلطة .

وقد يقال أن هذا الاعتبار نظرى وأنه لذلك لايؤثر فى الواقع ولايتأثر به . وكنا نود لو صح هذا القول . ولكن إعلان إلغاء الأحكام العرفية جعل للسلطة العسكرية الحق فى الاستمرار على مباشرة الحقوق التى خولتها إياها الإعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح . فما هو مدى هذه الحقوق؟ وما مدى هذه الإعلانات؟ وأى تفسير تريد أن تضعه إنكلترا لتلك الحقوق ولهاته الإعلانات؟ ذلك كله مبهم . وذلك كله قد يجعل للسلطة العسكرية أن تطالب الحكومة المصرية بأشياء لم ترد للحكومة المصرية بخاطر .

أضف لذلك أن قرار مجلس الوزراء الذى عرض بمقتضاه قانون التضمينات على جلالة الملك قد اعتبر المذكرة المرسلة من وزير الخارجية المصرية إلى ممثل بريطانيا فى مصر مفسرة ومكملة لقانون التضمينات . ومعنى ذلك أن هذه المذكرة تعتبر كأنها جزء من

القانون المذكور . وقد يصح للإنكليز أن يعتبرونها جزءًا أصليًا من اتفاق مبرم بينهم وبين الحكومة المصرية . وهذه المذكرة تحوى مسائل ماسة بسيادة الدولة المصرية مساسًا مباشرًا . فقد ورد فى الفقرة السادسة من المذكرة أن الأموال الثابتة التى استولت عليها السلطة البريطانية أو اشترتها أو وضعت اليد عليها تحترم الحالة الفعلية الحاضرة بشأنها على أن تسوية الحالة النهائية للأموال المذكورة يحتفظ بها لمفاوضات مستقبلة بين الحكومتين بعد انعقاد البرلمان المصرى . وهذه الفقرة صريحة فى أن الحكومة المصرية تقر الواقع فى شأن المطارات وغير المطارات من الأراضى الموجودة تحت يد السلطة البريطانية لأى سبب كان . ولهذا الإقرار قيمته القانونية . فإذا أريد فى المستقبل التخلص منه فى مفاوضات مقبلة كان ذلك عسيراً إلا أن يكون فى مقابل باهظ قد تنوء به مصر ، وقد يجد المفوض المصرى نفسه مضطراً حين ذلك لرفضه . ومن يدرى ماذا تكون نتائج هذا المقابل ولانتائج هذا الرفض؟

وليس المساس بالسيادة المصرية قاصراً على هذه الفقرة . فقد مست السيادة مساسًا شائنًا أيضًا فيما يتعلق بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية . فقد تقرر تأليف لجنة أغلبية الأصوات فيها إنكليزية ، وأخذت الضمانات على الحكومة المصرية فيما قد يطرأ من التعديل على تأليف اللجنة فأوجب على الحكومة المصرية أن لاتعمل إلا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية . وجعل لهذه اللجنة المؤلفة بهذا الاتفاق الحق النهائى فى تقرير مسائل العفو .

وقد تكون الفقرة الأخيرة من هذه المذكرة أشق الفقرات على نفس المصرى لما فيها من شدة الرجاء إلى حد الضعف غير اللائق من الجهة المصرية . والتفضل البالغ حد المن من جانب الحكومة البريطانية . وهذا أمر غير جائز حصوله فى اتفاق يوضع بين دولتين مستقلتين .

أما موضوع هذه الفقرة الختامية فهو رجاء الحكومة المصرية أن تتكرم الحكومة البريطانية بإعطائها تأكيدًا بأن ماقد يكون من المطالبة بالتعويضات بسبب أعمال السلطة العسكرية البريطانية يحصل الاتفاق فيه بين الحكومتين بروح العدالة والإنصاف . ومعنى ذلك أن الحكومة المصرية تشعر الحكومة البريطانية بأنها ترى من الممكن أن تتحمل الخزانة

المصرية نتائج أعمال السلطة العسكرية إذا رأت إنكلترا فى ذلك شيئًا من العدالة والإنصاف . ومع ذلك ترفض الحكومة البريطانية أن تأخذ على عاتقها مسئولية غير معينة ولكنها تتكرم فتبدى أنها مستعدة على الدوام للاتفاق مع الحكومة المصرية بروح العدالة والإنصاف .

***

هذه نظرة إجمالية فى وثائق أمس . وهى تدلك على أننا مع سرورنا بعودة السيادة المصرية إلى الدولة المصرية نرى أن وضع ذلك فى صورة اتفاق بين مصر وإنكلترا بعد ما اعترفت إنكلترا بسيادة مصر من أكثر من عام مضى ، وتضمين هذا الاتفاق أموراً ماسة بسيادة مصر يذهبا من هذا السرور حظًا كبيراً .

وسنعود لمناقشة هذه الوثائق فى وقت آخر .

* السياسة : ١٩٢٣/٧/٢٩

فضول الحكومة المصرية
فى المعاقدات الدولية قبل انعقاد البرلمان(*)

قد يكون القول بأن ماعقدته الحكومة المصرية مع حكومة إنكلترا من الاتفاقات الخاصة بالتضمينات وبتعويض الموظفين الأجانب باطل - على أساس الإكراه - قول غير مسلم به . لأن أمم أوربا ترى أن ماتعقده الدول من الاتفاقات السياسية لايخلو من إكراه قليل أو كثير ، وهى مع ذلك تقر هذه الاتفاقات على مبدأ أن الدولة الضعيفة رضيت أخف الضررين . وأنها بذلك قبلت مافيه مصلحة بلادها حين التعاقد . فليس لها إذا تغيرت الظرف أن تنقض ما ارتبطت به . كما أنه ليس للبائع أو المشترى ولا للراهن أو المرتهن أن يطلب إلغاء عقده لأن تغير الظرف جعل أحد المتعاقدين فى مركز أحسن أو أسوأ من المركز الذى كان فيه يوم توقيع العقد .

لكن الذى لاجدال فيه أن كل اتفاق يتم بين شخصين حقيقيين أو اعتباريين يجب لصحة نفاذه أن يقوم على أساسين : أولهما اعتبار كل من المتعاقدين أن لصاحبه الصفة التى تؤهله للتعاقد . والثانى أن يقوم هذا الاعتبار على أسباب قانونية صحيحة .

وهذان الاعتباران لاوجود لهما بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية الحالية . فالحكومة البريطانية لاتقر للحكومة المصرية الحاضرة بالأهلية القانونية للتعاقد الدولى . وإذا هى ادعت الإقرار بهذه الأهلية فإقرارها غير قائم على أى أساس قانونى صحيح .

فأما أن الحكومة البريطانية لاتقر بأهلية الحكومة المصرية الحاضرة للتعاقد فراجع إلى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وإلى الخطاب الملحق به . وهاتان الوثيقتان هما - فى نظر إنكلترا على الأقل - الأساس الذى يرتكز عليه الوجود الدولى للحكومة المصرية الحاضرة .

قررت الحكومة البريطانية فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن المسائل المحتفظ بها فى التصريح تحل بمفاوضات بين الحكومة المصرية البرلمانية وبين إنكلترا . وقد صرح مستر

(*) السياسة : ١٩٢٣/٧/٢٩ .

لويدجورج أيام وزارته وإبان صدور التصريح بأن إنكلترا لاتبدأ هذه المفاوضات إلا بناء على طلب حكومة مصرية حائزة لثقة برلمانية قوية . فإذا كانت المسائل الأساسية المحتفظ بها تحتاج إلى مفاوضة مع الحكومة البرلمانية المصرية وإلى إقرار الهيئة البرلمانية المصرية فلاشك فى أن كل مايتعلق بهذه المسائل أو يتفرع عنها أو يؤثر فى حلها محتاج إلى هذا الإقرار .

وقانون التضمينات الذى أقر وضع يد السلطة العسكرية الإنكليزية على ما اقتضت ضرورات الحرب وضع يدها عليه فى مصر قد أقر من غير شك أمراً متعلقًا بالمواصلات الإمبراطورية المحتفظ بها . كذلك إقرار نظام تعويض الموظفين الأجانب إنما يتفرع على الاتفاق النهائى بين مصر وإنكلترا . وهذا الاتفاق النهائى هو الاتفاق الذى يرفع يد إنكلترا عن مصر ويترك بذلك لمصر مطلق الحرية فى أن تعفى من خدمتها كل موظف أجنبى لاترى الحكومة المصرية أن الحاجة ماسة لخدمته مساسًا جديًا .

ليس للحكومة المصرية إذن الصفة التى تؤهلها فى نظر إنكلترا للتعاقد عن مصر . فتعاقد الحكومة المصرية هو إذن تعاقد فضولى تجرى عليه كل أحكام القانون التى تجرى على تصرفات الفضولى .

فاذا فرضنا جدلاً - وجدلاً فقط - أن أقرت إنكلترا للحكومة المصرية الحاضرة بأهلية التعاقد على اعتبار إنها صاحبة التصريح لمصر وأن فى مقدورها أن تضيف لهذا التصريح إقراراً جديداً بالأهلية فإن هذا الاعتبار من جانبها غير قائم على أسباب قانونية صحيحة .

ذلك بأن للحكومة المصرية نظامًا قائمًا اليوم هو دستور ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، وكان لها قبل ذلك نظام قائم على أساس قانون تأسيس الجمعية التشريعية الصادر فى سنة ١٩١٣ ، وهى على كلا النظامين لاتملك أن تتعاقد عن مصر بما يؤثر فى أراضى الدولة أو بما يكلف خزانتها نفقات خاصة من غير أن تقر الهيئة الممثلة للشعب حالاً ، ومن غير أن تقر تلك الهيئة والدولة التى كانت صاحبة السيادة على مصر أيام النظام القديم ، ما تتعاقد عليه الحكومة المصرية .

بل مالنا ولنظام سنة١٩١٣ ، إن الدولة المصرية الآن قائمة على قواعد دستور ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، فحريات الأفراد وحقوقهم ، ونظام الجماعات وحقوقها ، وكيان الدولة وكيفية عمل الهيئات المختلفة فيها ، كل ذلك قائم على أساس الدستور المذكور . وكل عمل يقوم به فرد أو تقوم به جماعة أو تقوم به الحكومة مخالفا لهذا الدستور أو خارجًا عن الحدود المعينة فيه يعتبر باطلاً فى الحالة الأولى ويعتبر صادراً من فضولى غير أهل للقيام بهذا العمل فى الحالة الثانية .

ونصوص الدستور صريحة فى أن كل اتفاق دولى تعقده الحكومة المصرية ماسا بأراضى الدولة أو مقتضيًا نفقات من خزانتها يقتضى لنفاذه إجازة البرلمان . وقانون التضمينات ماس بأراضى الدولة مساسًا صريحًا ، وقانون تعويض الموظفين الأجانب يقتضى إنفاق الملايين من خزانة الدولة ويقتضى أن يتم إنفاق الملايين فى ميزانيات مقبلة منظور عرضها على البرلمان للمناقشة فيها قبل إقرارها .

صحيح أن المادة ١٦٣من مواد الدستور نصت على أن نفاذه يكون عند انعقاد البرلمان . لكن المادة ١٦٤ من مواد الدستور نصت أيضاً على أن الحكومة وإن سارت فى نظام الحكم على ما كان متبعاً قبل صدور الدستور فيجب ألا تخالف القواعد والأسس التى نص عليها فى الدستور . ومعنى هذا - بكل وضوح - أن نظام الحكم يبقى كما كان أيام تعطيل الجمعية التشريعية إلى حين صدور الدستور من غير أن يمس ذلك بحقوق البلاد .

هذا هو معنى تعليق نفاذ الدستور على انعقاد البرلمان . وهو المعنى البدهى الوحيد الذى يقره العقل . ولذلك نص فى الدستور على ضرورة عرض القوانين التى صدرت من حين تعطيل الجمعية التشريعية إلى حين انعقاد البرلمان على البرلمان وإلا بطل العمل بها

كل ذلك صريح فى أن الحكومة تعدت اختصاصها الدستورى حين تعاقدت مع إنكلترا حسب دستور البلاد . فهى إذن فضولية فيما تعقد من الاتفاقات باسم مصر . وهى كما رأيت غير حائزة لأهلية التعاقد حسب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ . فهى على الصورتين فضولية تعدت حدودها القانونية فى التعاقد .

وهذا أمر كنا نود أن تتنزه الحكومة عنه . وبخاصة أن الأكثرين من أعضائها من أكابر رجال القانون فى القطر . لكنها لم تتنزه عنه ، فلتقدر منذ اليوم مسئولية تجاوزها حدود الدستور الذى صدر فى عهدها ، وكان أول واجب عليها احترامه .

محمد حسين هيكل

بوادر ما كنا نخشى

على من تقع التبعة؟

واجب الأحزاب المصرية(*)

خالفت الوزارة المصرية الحاضرة روح الدستور ونصوصه فأقدمت على إصدار قانون التضمينات فى صورة اتفاق وعلى إصدار قانون التعويضات فى صورة اتفاق كذلك على مافيهما من غبن لمصر وحرمان لبرلمانها الذى أصبحنا على أبوابه فرصة النظر فيهما وتمحيصهما قبل إبرامهما . ومن قبل خالفت وزارة نسيم إرادة الأمة فمحت من مشروع الدستور المواد الأصلية التى كانت تنص على أن مصر هى صاحبة السيادة على السودان وأن ملكها يلقب ملك مصر والسودان وأن السودان جزء من مصر لايتجزأ . وإذن فإن وزارتين مصريتين تعاقبتا على هذا البلد نزلت إحداهما عن نصوص السودان فأرضت الإنجليز وأغضبت مصر وخرجت الأخرى على الدستور الذى صدر فى زمنها بما أصدرت من قانونى التضمينات والتعويضات فأرضت هى الأخرى إرادة الإنجليز وأغضبت إرادة الأمة .

والآن وقد أصبح الإنجليز وفى يدهم تلك الوثائق الثلاث : وثيقة النزول عن نصوص السودان فى الدستور ووثيقتا التضمينات والتعويضات لم يعد بهم شديد حاجة إلى مفاوضة المصريين فى حل المسألة المصرية حلاً حاسمًا نهائيًا . فأصبحت الرغبة فى هذا الحل الحاسم مقصورة على الطرف المصرى بعد إذ كان الطرفان على السواء يرغبان فيه قبل أن تسخو الوزارتان المصريتان على الإنجليز بتلك الوثائق الخطيرة الضارة بنا النافعة لخصمنا القوى العنيد .

وإذن لاغرابة فى أن يقول مكاتب التيمس مانشرناه أمس فى تلغرافاتنا الخصوصية من أنه إذا انعقد البرلمان المصرى فإن «المسائل المعلقة يمكن تأجيلها بضع سنوات» وهذه بادرة من السياسة الإنجليزية فى طورها الجديد بعد إذ حظيت بما حظيت به على يدى نسيم ويحيى . وهى نتيجة مباشرة لخطة الضعف والاستسلام التى جريا عليها فأسلما

---

* السياسة : ١٩٢٣/٩/٢٤

خصمنا قوة جديدة ونزلا له من تلقاء أنفسهما عن حقوق قومية أضعف انتزاعها من المصريين موقفنا حيال الإنجليز ، فأصبح القلق مستوليًا علينا وحدنا وأصبح الإنجليز مغتبطين بما أوتوا زاهدين فى مفاوضة نحاسبهم فيها حسابًا دقيقًا ونتقاضاهم حقوقنا كاملة واستقلالنا تامًا غير منقوص .

لكن مكاتب التيمس كغيره من الإنجليز المشتغلين بالسياسة المصرية يحاول أن يعزو مايراه مصلحة لبلده إلى اشفاقه على مصلحة مصر . فهو يعلل ما يذهب إليه من تأجيل الحل الحاسم بضع سنوات إلى «أن المصالح الداخلية المصرية تتطلب اشتغال المشرعين المصريين بها زمنًا طويلاً ، وأن الشروع حالاً فى نظر المسائل المعلقة سيفضى إلى تأجيل الإصلاحات إلى أجل غير مسمى» وهكذا يظهر أولئك الساسة من أنواع العطف علينا والإشفاق على مصالحنا مالا يختلف اثنان فى أن المقصود به إنما هو مصلحة إنجلترا لامصلحة مصر . فليس ثمة إنسان برئ من الغرض يذهب إلى أن المصريين يستطيعون إخلاء بالهم من مسألتهم الكبرى وقضيتهم العظمى فيذرونها معلقة ، ثم يفرغون إلى المسائل الداخلية الجزئية التى ليست على كل حال إلا فروعًا متشعبة من أصل واحد هو استقلال البلاد استقلالاً تامًا فعليًا أو عدم استقلالها استقلالاً تامًا فعليًا .

على أن مايقوله مكاتب التيمس من أن الشروع حالاً فى نظر المسائل المعلقة سيفضى إلى تأجيل الإصلاحات الداخلية «إلى أجل غير مسمى» قول ينم عن أن من الإنجليز من لايحب الإسراع إلى حل مسألتنا حلاً يرضينا ويرد علينا حقوقنا فهم لذلك يحاولون صرفنا عن طلباتنا هذه بمختلف الأساليب . ومما يدل على ذلك دلالة ناصعة قول المكاتب «أن الجمهور المصرى لما أدرك أن بريطانيا العظمى ستترك البلاد حقيقة أخذ ينمو فيه الشعور بأنها مسرعة فى ذلك أكثر مما تتطلبه مصلحة البلاد» . فهل هذا الكلام سوى مناورة عقيمة يراد بها إيهام الأمة البريطانية أن جمهور مصر يخشى ترك الإنجليز لبلاده عما قريب وأنه يرى فى إسراعهم إلى نفض أيديهم من شؤون مصر خطرًا يتهدد البلاد! هل قرأت أو سمعت كلامًا أدعى إلى الدهشة والإغراق فى العجب من هذا الكلام! وهل هذا سوى تمهيد لسياسة المطل والتسويف التى قد يجرى عليها الإنجليز بعد انعقاد البرلمان؟!

وبما يزيدنا اقتناعًا بأن الإنجليز قد أصبحوا فى ديارنا مطمئنين بعد إذا أحرزوا ما أحرزوا من الوزارتين الماضية والحاضرة قول المكاتب «أما من وجهة النظر البريطانية فلا ضرورة للإسراع فى تصفية المسائل المعلقة بصفة نهائية بما أن حماية المصالح الأجنبية التى هى أهم ما يعنى بريطانيا العظمى فى الوقت الحاضر مضمونة إلى درجة كافية بوجود المستشارين البريطانيين فى وزارتى المالية والحقانية وبوجود مدير الإدارة الأوروبية فى وزارة الداخلية» . ومعنى ذلك طبعًا أن مسألة السودان قد أراحهم منها نسيم فنزل فيها على مايشاءون ، وأن مسألتى التعويضات والتضمينات قد أراحهم منها يحيى باشا ، فلم تبق إلا المصالح الأجنبية التى تدعى إنجلترا حق الإشراف عليها وهذه مضمونة على الوجه الذى فصله المكاتب! إذن فلماذا تسرع إنجلترا إلى حل المشكلة المصرية حلاً حاسمًا من شأنه أن يرضى المصريين ويرد عليهم كل حق مغصوب؟

***

هذا موقف مكاتب التيمس وما كنا لنفرد له مقالاً لولا خوفنا أن يكون فيما ذهب إليه معربًا عن آراء فريق كبير من الساسة الإنجليز . وقبل أن نقول كلمتنا فيما يجب على المصريين حيال هذه الخطة المخوفة يجب أن نعلن صراحة أن التبعة فى هذا كله واقعة على الوزارتين السابقة والحاضرة فهما اللتان مكنتا منا الإنجليز ونزلتا لهم عن حقوق كان للأمة دون سواها ممثلة فى برلمانها أن ترى رأيها فيها .

***

لكن ماذا يجب الآن على المصريين هيئات وأحزابًا؟ إن كاتب التيمس قد أضاف إلى الأسباب التى يراها مدعاة لتأجيل الحل الحاسم بضع سنوات« أن الجهود كلها ستتجه إلى التنازع والتنافس فيمن يقوم بالمفاوضات مع الحكومة البريطانية» وإنما قال المكاتب هذا القول اعتمادًا على مايرى فى مصر ويالللأسف من عوامل التخاذل والانقسام وقياسًا على بعض ماحدث فى الماضى قبيل المفاوضات الرسمية وأثناءها .

فهل يريد المصريون اليوم أن يسلكوا مسلكًا من شأنه أن يكون مصداقًا جديداً لقول مكاتب التيمس؟ هل يرى المصريون خيراً فى هذا الشقاق العنيف فيكون مسلكنا حجة للإنجليز وعونًا؟ وهل نريد عظة أبلغ من قول مكاتب التيمس بتأجيل المفاوضات بضع

سنين محتجًا بأن المفاوضات ستكون مثاراً للخلاف بيننا والشحناء؟ ألا يجمل بالأحزاب المصرية على اختلافها أن تذر القشور وتأخذ باللباب فلا ترشح للبرلمان سوى الأكفاء القادرين على النهوض بقضية الوطن من أى حزب كانوا ومن أى هيئة؟

ألم يأن لنا أن نعرض عن خطة الهدم والتنابذ وأن يضع كل منا يده فى يد أخيه متقدمين إلى البرلمان بنواب من ذوى الخبرة والكفاية والأخلاق الثابتة المكينة ، حتى إذا تم ذلك ولم يكن نصب أعيننا جميعاً سوى قضية مصر اتحد النواب جميعاً على تأييد المفاوض المصرى المقبل أياً كان شخصه ما دامت الأغلبية فى البرلمان هى التى اختارته واثقة به مطمئنة إليه وما دام لا يحيد قيد شعرة عن مطالب البلاد؟

التبعة فى موقفنا الحاضر على الوزراء ، لكن التبعة فى موقفنا المقبل لن تقع إلا على الزعماء ، فليتحد الزعماء ولتعمل الأحزاب والهيئات عملاً صامتاً لخير مصر المشترك ! .

حديث اليوم

خطبة لورد اللنبى(*)

خطب لورد اللنبى فى لندره خطبة عن شئون مصر نقلتها إلينا التلغرافات ، وقد كان اللورد فى هذه الخطبة واقفًا عند شرح الأحوال الحاضرة . فهو لم يتعرض لما يراد عمله فى المستقبل تعرضًا صريحًا يتضح منه اتجاه إنكلترا بأكثر من أنه أبدى تفاؤلاً عظيمًا بأن يصل المصريون إلى تفاهم ودى نهائى تستقر به العلاقات بين البلدين على أساس متين . ولاشك فى أن كل رجل محب للسلام يقدر تمام التقدير أن من مصلحة مصر وإنكلترا على السواء أن ينتهى كل وجه للخلاف بين الدولتين وأن تحل كل المسائل المعلقة حلاً يرضى قواعد الحق والعدل .

على أن لورد اللنبى عند شرحه للأحوال الحاضرة ذكر أن السياسة البريطانية كانت منذ ٤١ سنة ولاتزال ترمى فى مصر إلى السير بالبلاد نحو الحكم الذاتى . ولسنا نظن أن اللورد يقصد بذلك أن هذا الحكم الذاتى الذى كانت ترمى إليه السياسة البريطانية فى الماضى والذى تحقق فى الحاضر حين خلت إنكلترا بين المصريين وبين وضع النظام الذى يرتضونه لحكم بلادهم بموجب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ هو أيضًا الغاية التى يقصد إليها فى المستقبل . ذلك بأنه مادام الحكم الذاتى قد تحقق لمصر بالفعل ومادامت إنكلترا تقرر أنها تقصد إلى حل مابقى معلقًا بينها وبين مصر من المسائل عن طريق المفاوضة فليس معقولاً أن يكون قصد إنكلترا أن تدور فى دائرة هذا الحكم الذاتى فى المستقبل أيضا . ولو أنها قصدت إلى ذلك لكان كل تفاؤل بإمكان حل المسألة المصرية غير مفهوم . لأن غاية مصر أن تحقق المفاوضات كل مظاهر استقلالها الصحيح تحقيقًا فعليًا . فإذا لم تكن إنكلترا مقرة هذه الغاية بالفعل فكل أمل فى الوصول إلى اتفاق قائم على غير أساس معرض لأن يتحطم عند بدء المفاوضات . فإذا تحطم الأمل فليس من يدرى ماذا تكون النتيجة . لكنها على كل حال لن تكون النتيجة التى يريدها المتفائلون الذين يريدون توثيق عرى الصداقة بين الشعبين المصرى والإنكليزى .

---

* السياسة : ١٩٢٣/١٠/٢٣

لهـذا لايمكن أن يكون لورد اللنبى قـد قـصـد - حين جـعـل الحكم الذاتى فى مصـر غرضاً للسياسة الإنكليزية - إلى أنه غرض هذه السياسة فى المستقبل . وهو لايمكن أن يكون قد قصد إلى هذا مادام قد أبدى ثقته بإمكان الوصول إلى اتفاق فى المسائل المحتفظ بها بعد إذ وقف على مطالب المصريين فى هذه المسائل أثناء المفاوضات الرسمية وبعد إذ عرف بوضوح من اختلاطه بالساسة المصريين مايريد هؤلاء الساسة تحقيقه لبلادهم .

وهو لايمكن أن يكون قد قصد إلى هذا وهو الذى يرجع إليه الفضل فى تقرير سياسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهذا التصريح إنما صدر بعد إذ تحقق فخامته أن السياسة التى رسـمت على أثر انقطاع المفـاوضـات الرسـمـيـة فى المذكـرة التى رفعـهـا باسم الحكومـة البريطانية إلى عظمة سلطان مصر إذ ذاك سياسة عقيمة لايمكن أن ترضى المصريين ولا أن تقـرب مسـافـة الخلف بين مـصـر وإنكلتـرا . والواقع أن الفـارق بين سـيـاسـة تلك المذكـرة وسـيـاسـة التـصـريح كـبـيـر جداً . فـسـيـاسـة المذكـرة قـضـاء على كل أمل للمـصـريين فى الاستقلال وسير فى سياسة التدرج إلى الحكم الذاتى . وسياسة التصريح رفع العقبات التى كـانت تحول بين الأمة المصرية وسـيادتها . وإن شئت فهو يجمع بين تحقيق معنى الحكم الذاتى وبين الإقرار باستقلالها النظرى وحقها فى الاستمتاع بكافة مظاهر هذا الاستقلال بالفعل فى مقابل الاتفاق على النقط المحتفظ بها اتفاقا لا يمس شيئا من هذه المظاهر .

فإذا كان الفضل فى تقرير سياسة ٢٨ فبراير راجع إلى اقتناع لورد اللنبى بأن المطالب التى قدمها ثروت باشا إذ ذاك عادلة ومعقولة وإلى استعماله ما أكسبته الحرب كقائد من قوادها العظام لتحقيق هذه السياسة فلايمكن أن تفسر عبارة اللورد على غير هذه الصورة إلا أن يكون ثمة شئ من التعديل فى السياسة يراد إجراؤه . واللورد ينكر هذا ويقول صراحة أنه واثق من أن الحكومة البريطانية تحافظ على التصريح بكل إخلاص ونية طيبة ، كما يرى أن أكثرية المصريين راضية عن سياسة التصريح راغبة فى الوصول على أساسه إلى الاتفاق النهائى الذى يرجو اللورد تحقيقه .

على أن رضى المصريين عن سياسة التصريح إنما يرجع إلى أنه اعترف باستقلالهم وخلى بينهم وبين تقرير نظام الحكم فى بلادهم وترك الباب مفتوحًا لحل المسائل المعلقة عن طريق المفاوضة . فهو إذن لم يفض الخصومة بصورة نهائية . وإنما أقر للمصريين حقوقهم

التى لاتدعى إنكلترا أن لها مصلحة فى الكلام بشأنها وعلق الباقى واستبقى الاحتلال البريطانى فى مصر إلى أن يتحقق هذا الباقى . فرضاء المصريين راجع إلى ماكسبوه من حقوق كانت القوة البريطانية تعطلها من غير موجب وإلى إقرار بريطانيا بأن حكم مصر الداخلى أصبح من شأن مصر وحدها ، وإلى الأمل فى تحقيق مابقى معطلا من مظاهر الاستقلال .

إلى هذا يرجع رضى المصريين عن سياسة التصريح . فهو كما رأيت رضى موقوف ومعلق على تحقيق سائر مظاهر الاستقلال التى لا تزال معطلة باسم المسائل المحتفظ بها . وإلى أن يتم هذا الاستقلال يبقى ارتباط الأمتين برباط الصداقة معلقًا ، ورضى المصريين المؤقت لايمكن أن يفسر بما فسره لورد اللنبى من أن المصريين قد أصبحوا أصدقاء مخلصين لإنكلترا ممتنين بإخلاص مما عملت إنكلترا فى مصر . فإنما تتم هذه الصداقة يوم تجلو الجنود الإنكليزية عن مصر بعد حل المسائل المعلقة . وإذا لم يكن المصريون يرون فى إنكلترا عدوة لمصر لأنهم يعلمون أن العدو هو من تعلن بينك وبينه الحرب تريد أن تتغلب عليه فإنهم يرون الخصومة بينهم وبين إنكلترا قائمة مادام الاحتلال موجودًا ، وما دام ممكنًا إذا لم تصل المفاوضات إلى عقد اتفاق بين البلدين أن يصل هذا الاحتلال إلى الاعتداء على سيادة مصر الداخلية اعتداء يوجب الشكوى على نحو ما كان حاصلاً إلى حين تصريح ٢٨ فبراير على وجه صريح ظاهر .

فلتكن وجهة السياسة الإنكليزية إذن تحقيق مطالب المصريين كاملة ويومئذ تكون الصداقة بين الأمتين صريحة . ولعل ما أبداه فخامة لورد اللنبى من التفاؤل فى خطابه يكون بشيراً بأن تحقيق هذه المطالب من طريق الاتفاق يكون قريبًا . فليس خير للأمم من أن تعيش مرتبطة برابطة الصدقة الخالصة من كل شائبة .

حديث اليوم

المفاوضات بين الحكومتين

المسجونون السياسيون وقانون التضمينات - تعويض الموظفين

المسألة المصرية(*)

على أثر تولى الوزارة الحاضرة مقاليد الحكم وتصريحها فى برنامجها بأن قبولها أعباءه لايعتبر اعترافا بحالة أو حق استنكره الوفد المصرى قامت فى البلاد ضجة كبيرة حول مسألة المسجونين السياسيين طالبة الإفراج عنهم مذكرة الوزارة بما كان من إنكار الوفد المصرى بقاءهم فى السجون ومن طلبه إلى كل حكومة تتولى الحكم أن تجعل الإفراج عنهم شرطاً من شروط قبولها لأعبائه .

وقد صرح دولة رئيس الوزراء على أثر الحاح الوفود فى هذه المسألة بأن مفاتيح السجون ليست فى جيبه وبأن مطالبة الوزارة المصرية بالإفراج عن هؤلاء المسجونين من غير اتفاق مع الإنكليز مطالبة بالمستحيل وجعلتنا بعض الصحف نفهم أن الوزارة فى مفاوضة مع الإنكليز بهذا الشأن وأنها ترجو أن توفق إلى ماتريده الآن فيتم الاتفاق بين الحكومتين المصرية والإنكليزية على أن يعفى عن هؤلاء المسجونين السياسيين وعلى أن يخرجوا من سجونهم قريبًا .

ونحن يسرنا أن توفق الحكومة المصرية إلى إعادة الحرية إلى جماعة ذنب أكثرهم أنهم اشتركوا فى الحركة الوطنية وأنهم اندفعوا تحت أثرها فأتوا أعمالاً اعتبرتها المحاكم العسكرية البريطانية جرائم ووقعت عليهم من أجلها عقوبات شديدة يسرنا ذلك ونرجو أن نرى هؤلاء المصريين بيننا قريباً . وقد تدفعنا هذه العاطفة إلى أن نتشبث كثيراً بالقول بأن مفاوضة الإنكليز والاتفاق معهم على إخراج هؤلاء المسجونين بعد إذ كانت معاهدة التضمينات تنص على إجراءات خاصة فى شأنهم لابد أن يكون تعديلاً وتحريراً مما يدل على عدم الاعتراف به ، بل هو على العكس من ذلك اعتراف بالعقد ثم تظلم من أحد طرفيه للطرف الآخر بأنه غبن فيه ورضا من الطرف الآخر بأن يرفع شيئاً من هذا الغبن والحيف .

---

* السياسة : ١٩٢٤/٢/٨ .

لكنا مع ذلك نود أن ننبه الحكومة إلى أن الاتفاق مع الحكومة البريطانية فى شأن المسجونين السياسيين وتعديل قانون التضمينات فى هذه الفقرة منه قد يعتبر إقراراً صريحاً بسائر نصوص القانون . ليست الفقرة الخاصة بالمسجونين السياسيين أتعس فقرات هذا القانون ولا أثقلها أثر على مستقبل مصر وعلى قضيتها السياسية . فإن قانون التضمينات أو بالأحرى المذكرة السياسية الملحقة به والتى بلغها وزير الخارجية المصرية إلى المندوب السامى البريطانى فقبلها هذا الاخير- اشتملت على نص خطير خاص بأراضى الدولة المصرية التى وضعت السلطة البريطانية يدها عليها . وهذا النص يتجلى خطره لكل من إطلع عليه . ولذلك نثبته هنا فقد جاء فى الفقرة السادسة من تلك المذكرة مايأتى :-

«فيما يتعلق بالأموال الثابتة التى استولت عليها السلطة العسكرية البريطانية أو اشترتها أو وضعت اليد عليها بعد إعلان ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ تتعهد الحكومة المصرية صراحة بأن تحترم القضية الحاضرة وبأن تعمل على احترامها . على أن يكون مقرراً أن تسوية الحالة النهائية للأموال المذكورة يحتفظ بها لمفاوضات مستقبلة بين الحكومتين بعد عقد البرلمان المصرى» .

فاذا لم تجعل الحكومة هذا النص موضع (. . .)(*) منذ الآن فقد يكون التحلل منه فى المستقبل (. . .)(**) . وقد يكون هذا التحلل أعسر إذا جدت ظروف جعلت موقف الحكومة البريطانية الحاضرة أضعف مما هو الآن وهذه الظروف ممكن أن تحدث . بل إن بعض الكتاب البريطانيين يتوقعون أن تكون وزارة العمال قصيرة العمر وينتظرون أن تحصل انتخابات فى الصيف المقبل . فإذا لم تنتهز الوزارة الفرصة الحاضرة واقتصرت على المفاوضة فى أمر المسجونين السياسيين تخلصًا من ضغط الرأى العام كانت قد أقرت هذه الفقرة من المذكرة وكانت قد جعلت للإنكليز الوسيلة لكى يستمروا فيما هم سائرون فيه من بناء الثكنات والمطارات فى هذه الأراضى التى احتلوها واستمرارهم يعقد حل مسألة المواصلات الإمبراطورية تعقيداً ليس من الهين تحديد أثره اليوم . ولكنه على كل حال ليس محمود الأثر .

* كلمة غير مقروءة .

(**) كلمة عيو مفروءة .

وبهذه المناسبة نكرر ماقلناه أمس من أنه مادامت الحكومة قد عدلت عن فكرة إنكار الاتفاقين اللذين وقعا بين مصر وإنكلترا إلى فكرة السعى لتعديلهما عن طريق المفاوضة باعتبار أن هذه هى الوسيلة الوحيدة التى تضمن مصالح مصر فمن الواجب أن تشمل هذه المفاوضة كل المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا . لتكن هذه المسائل المعلقة هى المحددة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ولتكن غير معينة إطلاقاً فى نظر رئيس الوزراء . فليس من وسيلة لحلها إلا بالمفاوضة . والمفاوضة تستغرق وقتاً طويلاً . وهى ستمس نقطاً كثيرة . وقد يحتاج الأمر قبل إثبات مايتم الاتفاق عليه فى نقطة من النقط إلى معالجة النقط الأخرى لكى يتسنى لكل من الطرفين أن يعرف على وجه الضبط مبلغ مايأخذ ومبلغ ما يعطى . أو إن شئت التعبير الأدق فقل لكى يعرف الطرف المصرى مبلغماينزل عنه لإنكلترا مما لايضار الاستقلال . فإذا كان ذلك هو الواقع وكانت الوزارة الإنكليزية الحاضرة خير وزارة يستطيع دولة سعد باشا مفاوضتها للوصول إلى خير حل للمسألة المصرية وكان موقف هذه الوزارة دقيقًا للأسباب التى فصلناها أمس ولما أشرنا فى هذا المقال إليه من آراء الساسة الانكليز فكل تأخير فى بدء المفاوضات يعتبر إضاعة لفرصة نادرة المثال . وحاشا أن يفوت سعد باشا أن حكمه السياسى وحزمه مرتبطان بانتهازه للفرص حين تسنح وعدم تركها تمر دون الاستفادة منها أكبر استفادة ممكنة .

وقد يكون عدم تقيد الوزارة الحالية بأى حالة أو حق استنكره الوفد المصرى معينًا لها على السير فى هذه المفاوضات من اليوم بعد الذى أيدته الصحف البريطانية نفسها من الاعتراف الصريح بأنها حائزة لثقة الشعب تماماً . فإن إنكلترا لا تجد أمامها مايمنعها من بدء المفاوضات مع وزارة هذا شأنها . وإذا لم ترد أن تبدأ المفاوضات التى تنتهى بتحرير المعاهدة فلا أقل أن تبدأ بالمحادثات الممهدة حتى إذا انعقد البرلمان فى القريب العاجل بدأت المفاوضات على الأسس التى يكون الاتفاق قد تم عليها ووضعت صيغة المعاهدة النهائية ووقعت وأعدت لتعرض على الامة .

وهذه المفاوضات يجب أن تشمل قانون تعويض الموظفين الأجانب لتخفيف عبء ذلك الحمل الثقيل الذى أبهظ خزانة الدولة والذى يقضى بتعطيل كثير من المشروعات النافعة الواجب أن تقوم الحكومة بها لتنفيذ حقوق الأفراد فى الدستور ولإنهاض الأمة والسير بها فى سبيل الرقى والتقدم .

ولعل الوزارة متى قدرت ذلك كله وبدأت المفاوضات تجعل أول واجبها الاتفاق على وقف تنفيذ اتفاقيتى التضمينات وتعويض الموظفين الإنجليز . فإنها إن لم تفعل ذلك كان هذا من جهة إقراراً بها فى هاتين الاتفاقيتين ، وكان من الجهة الأخرى مانعاً دون تعديل أكثر نصوصها ، فليس سهلاً بعد أن يقبض أكثر الموظفين الأجانب تعويضاتهم على قاعدة أن يتم الاتفاق أن يتقاضى سائرهم ما قد يكون لهم من التعويض على قاعدة أخرى . وليس سهلاً بعد أن تقيم إنجلترا كل ماتريد إقامته من معاقل ومطارات أن تقنع بتركها من غير مقابل .

حسن إذن أن تعنى الحكومة بمسألة المسجونين السياسيين على الصورة التى تبدو من خلال أحاديث رئيس الوزراء ومما تنشره الصحف المتصلة بالوزارة . وأحسن منه أن تجعل الحكومة قضية البلاد العامة موضع نظرها فلايكون الاتفاق الذى يعقد خاصاً بهؤلاء المسجونين واعترافاً بسائر القانون ، وألا تترك الحكومة قضية البلاد معلقة ونحن فى ظرف من أحسن الظروف لحلها حلاً نهائياً .

حديث اليوم

الإفراج عن المسجونين السياسيين

مقدمة لحل المسألة المصرية(*)

وافقت الحكومة البريطانية على طلب الحكومة المصرية فتنازلت عما كان مقرراً فى الفقرات السابعة والثامنة والتاسعة من المذكرة السياسية الملحقة بقانون التضمينات التى كانت تقضى بأن تفحص لجنة مؤلفة من مستشار الحقانية رأى مرجح ومن مستر برسيفال وكيل محكمة الاستئناف الأهلية ومن اثنين من المستشارين المصريين ، ورأت أن يشمل العفو فى الحال جميع المسجونين السياسيين الذين لاترى الحكومة المصرية بالاتفاق مع دار المندوب السامى فى تمتعهم بالحرية أى خطر على الأمن العام . وقد ترتب على هذه الموافقة وعلى الاتفاق بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى أن أفرج أمس عن السبعة عشر الذين قضت عليهم المحكمة العسكرية فى سنة ١٩٢٠ وفى مقدمتهم حضرة صاحب العزة عبد الرحمن بك فهمى . وينتظر أن يفرج اليوم أو غداً عن عدد كبير غير هؤلاء السبعة عشر وذلك ما خلا من حكم عليهم فى جرائم ليست سياسة وماعدا من حكم عليهم فى قضية المؤامرة الأخيرة التى حكم فيها بعد إلغاء الأحكام العرفية .

ونحن نتقدم إلى من أفرج ولمن سيفرج عنهم بخالص التهنئة ونرجو أن ينسوا ماعانوه من ألم فى سبيل مبادئهم وأن يعودوا إلى ميدان النضال والكفاح بما عهد فيهم من الحرص على الحق ومن حب الوطن وأن يعملوا لنصرة المبادئ الدستورية الصحيحة حتى تصل البلاد من الطريق المشروعة إلى ماتريد التمتع به من الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان .

كذلك نتقدم بخالص الشكر لدولة رئيس الوزراء وللحكومة المصرية على حسن توجهها وجميل عنايتها بأمر هؤلاء المسجونين السياسيين ، ونرجو أن توفق فى تحقيق سائر ماورد فى برنامج تشكيل الوزارة وبخاصة فى أمر تحقيق أمال البلاد باستقلال مصر والسودان استقلالاً فعلياً بمقدار ماوفقت فى هذه المسألة .

---

* السياسة : ١٩٢٤/٢/١٠

وليس شك فى أن هذه المسألة التى جرت عليها الحكومة البريطانية فى الهند بالإفراج عن مهاتما غاندى بغير قيد ولاشرط وفى مصر بالإفراج عن هؤلاء المسجونين السياسيين هى خير سياسة يمكن اتباعها تمهيدًا لحل مشاكل الإمبراطورية الكثيرة . وإنا ليسرنا أكبر السرور أن أدركت حكومة العمال أن سياسة العنف لايمكن أن تجر نفعاً وأن الإمعان فى الشدة لايولد إلا تشدداً من جانب الأمم المظلومة . والتشدد من جانب الأمم المظلومة معناه سوء الظن بكل قول وبكل عمل يصدر من جانب الأمم التى (. . .)(*) ولن ينتج سوء الظن إلا استمرار سوء التفاهم وإلا العناد من الجانبين . ومن ثم (. . .)(**) الأمور وزيادة المشاكل بما لايمكن أن يعود بفائدة على أحد .

ونحن نود أن تنشر الحكومة المصرية صورة خطاب الحكومة البريطانية المتضمن الاتفاق فى أمر الإفراج ورد الحكومة المصرية على هذا الخطاب . فخطاب الحكومة البريطانية كما تتناقله الألسن والصحف خطاب ودى يراد به توثيق العلائق الودية بين الأمتين . وخطاب الحكومة المصرية لاشك رد على الخطاب بمثله ، فنشرهما يقطع ألسنة المتقولين من الجانب البريطانى أو من الجانب المصرى . ومانظن الحكومة البريطانية ترى مانعاً من النشر فأحرى بالحكومة المصرية أن تزيد الأمة طمأنينة وثقة حتى ينظر الكل إلى المستقبل بنفوس ممتلئة بشراً وأفئدة تفيض اغتباطاً .

وإنا حين نطلب نشر الوثيقتين لانطلب من الحكومة البريطانية ولامن الحكومة المصرية إلا مايزيد فى تهيئة الجو لروابط المودة التى يراد أن تكون أساس الاتفاق بين الدولتين . وقد لجأت الحكومة البريطانية إلى مثل هذه الطريقة فى علاقات حكومة العمال الجديدة مع فرنسا . فقد نشر الخطابان اللذان تبودلا بين مستر رامسى مكدونالد ومسيو بوانكاريه . ولم يقتصر نشرهما على إنكلترا وفرنسا . بل نشرتها التلغرافات العمومية فى أنحاء المسكونة ليطمئن الناس إلى أن العلاقات بين الحكومتين الإنكليزية والفرنسية قائمة على أساس من المودة وحسن التفاهم . وليضع هذا الاطمئنان حدا لما يمكن أن يقوم به بعض أرباب الغايات والمصالح من نشر مقالات السوء التى لا وجود لها فى الحقيقة ولا فى الواقع ليتمكنوا من الصيد فى الماء العكر .

(*) كلمة غير مقروءة .

(**) كلمة غير مقروءة .

على أن ما نطلبه من ذلك لايقلل شيئًا من عظيم اغتباطنا بالنتيجة السارة التى أدت إلى الإفراج عن رجال طالما طلبنا وطالب غيرنا بالإفراج عنهم من زمن طويل فقد نعت الأحزاب والهيئات المصرية على الحكومة البريطانية سياسة العنف والعسف وأنذرتها بسوء نتيجتها ولو أن تلك الحكومات سمعت لقولنا ونهجت ذلك النهج الحكيم الذى نهجته حكومة العمال لما وجد فى مصر ولا فى غير مصر هذا الجو المشبع بالسخائم والأحقاد إلى حد تعطيل مصالح الأهلين والنازلين جميعًا .

وهذه النتيجة السارة تدعونا إلى أن نكرر ماطلبناه من قبل إلى دولة سعد باشا من أن هذه الفرصة الحاضرة خير فرصة لبدء المفاوضات بين الحكومتين لحل المسائل المعلقة حلاً نهائياً . وليس من هذه المسائل المعلقة مالا يعرفه الإنكليز وحكومتهم تفصيلاً . وليس منها مالا يعرفه المصريون وحكومتهم تفصيلاً . ومادامت حكومة العمال حريصة فى هذا الظرف الحاضر كل الحرص على ربط مابين مصر وإنكلترا بعلاقات المودة والثقة فهذه خير فرصة يمكن انتهازها لبدء المحادثات بين الحكومتين لتحديد الموقف فى كل مسألة من المسائل والتمهيد بذلك لوضع الاتفاق النهائى على صورة تحقيق أمال مصر كما وردت فى برنامج سعد باشا . ومادامت حكومة العمال ترى فى حل المشاكل الخارجية خير معوان على السير بالسياسة الإمبراطورية فى طريق النجاح فلنا أكبر الأمل فى ألا يكون أمام الحكومتين من الصعاب مايقف دون تحقيق هذا البرنامج .

وليعذرنا دولة رئيس الوزراء إذا نحن كررنا هذا المطلب . فنحن نعتقد الفرصة الحاضرة من الفرص السعيدة النادرة التى يجب انتهازها . وليس ذلك فقط لأننا نخاف أن تحصل انتخابات جديدة فى إنكلترا قد تؤدى إلى فوز حزب غير حزب العمال ولكن لأننا نعتقد كذلك أن دخول حكومة العمال فى السياسة الدولية على صورة عملية لتحقيق برنامج العمل قد يخلق لها خصومًا وقد يجعلها فى غير هذا الموقف القوى الذى تقفه فى إنكلترا اليوم . وإذا أحيطت حكومة بالمشاكل ولم تكن مرتكزة على أغلبية قوية فى البرلمان كان من المحتمل أن تتردد بعض الشئ فى الإقدام على عمل كانت لاترى فيه من قبل إلا محققًا لبرنامجها وآرائها .

ولن يجد دولة رئيس الحكومة من الأحزاب كافة إلا (. . .)(*) له فى موقفه فى المفاوضة . فليس من بين الأحزاب من لايريد أن تنتهى المسألة المصرية على خير مايريد المصريون حتى يفرغوا بعد ذلك لأعمال الإصلاح التى ترقى بهم عما تركتهم عليه السياسة الماضية التى كانت مشبعة بروح استعمارية غير منشطة للشعوب على أن تبرز كل القوى الكمينة فيها لفائدتها ولفائدة العالم .

ونرجو لدولة رئيس الحكومة التوفيق فى حل القضية العامة كما وفق فى مسألة المسجونين السياسيين ، ونكرر تهنئتنا الخالصة لدولته وللذين أفرج عنهم ونرجو أن تكون هذه السياسة الجديدة التى انتهجتها بريطانيا مقدمة لحل مشاكلها العديدة فى العالم كله .

(*) كلمة غير مقروءة .

حديث اليوم

حول قانون التضمينات - الثكنات والمطارات(*)

حمدنا للوزارة الحاضرة موقفها فى شأن المسجونين السياسيين ، وشكرنا لها أن وفقت من طريق المفاوضة مع الحكومة البريطانية إلى الإفراج عنهم ، ولم يقفنا عن ابداء هذا الشكر الخالص ما اشترطته الحكومة البريطانية من جعل الإفراج رهنا باتفاق الحكومة المصرية مع دار المندوب السامى . فنحن نعلم أن فكرة عدم الاعتراف بالحالات والحقوق الماضية لم ترد فى نفس الوزارة على أنها إنكار تلك الحالات والحقوق على نحو ما قد يتبادر للذهن ، وإنما وردت لمنع ما قد يظهر عن غرابة فى قبول الوفد تولى الوزارة بعد ما أنكر أعمالا أدتها الوزارة السابقة وسيضطر بطبيعة ولاية الحكم إلى الاستمرار فى تنفيذها ووردت تمهيدا للإتفاق مع الإنكليز على وقف مايكون من هذه الأعمال ضارا بالمصالح المصرية أو عقبة فى سبيل الاتفاق النهائى بين مصر وإنكلترا

لكنا مع تكرارنا الحمد لدولة رئيس الوزراء على حسن سعيه نود أن نلفت نظره إلى أن ماورد فى خطاب رئيس الحكومة البريطانية من تعديل الإجراءات التى كانت مقررة فى المذكرة السياسية الملحقة بقانون التضمينات للعفو عن المسجونين السياسيين واستبدال هذه الإجراءات باتفاق يتم بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى لايضير إنكلترا فى شئ وهو مع ذلك قد يفيد بقاء نصوص قانون التضمينات سارية . ومن هذه النصوص فقرة هى الفقرة السادسة مع المذكرة السياسية الملحقة بقانون التضمينات . وهذه الفقرة تنص على إقرار الحكومة المصرية حالة الأموال الثابتة التى وضعت السلطة البريطانية يدها عليها إبتداء من ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ لأى من الأسباب التملك أو وضع اليد وتعهدها باحترام هذه الحالة . وهذه الفقرة عظيمة الخطر خطيرة النتائج . هى أتعس أثراً من تعليق العفو عن المسجونين السياسيين على قرار لجنة الحقانية . ووصول الحكومة المصرية إلى قرار صالح فى شأنها ليس أقل أثرا من جعل العفو رهنا بالاتفاق بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى . وهو لاشك : يدعونا إلى حمد الوزارة حمدا مضاعفًا .

---

* السياسة : ١٩٢٤/٢/١٢

هذه الفقرة خطيرة النتائج تعسة الأثر . فقد فسرتها السلطة البريطانية تفسيرا واسعًا ، وجعلت من إقرار يدها على هذه الأموال الثابتة إلى حين المفاوضة النهائية فى شأنها وسيلة للتصرف فى كل هذه الاعيان تصرف المالك الذى لاينتظر من أحد حسابًا . فهى تقيم فيها الثكنات والمعسكرات والمطارات . تقيم الثكنات فى الإسماعيلية وأبى صوير وجهات التل الكبير ، وتقيم المطارات فى أبى قير . وهى تقوم فى بناء هذه الثكنات والمعاقل على صورة تجعل المشاهد يعتقد أنها قد قررت بقاء قواتها العسكرية فى هذه الديار ، ومثل هذا ليس من شأنه أن يبعث فى النفوس الطمأنينة على المفاوضات المستقبلة . وليس من شأنه أن يساعد على إيجاد جو الصفاء والثقة المتبادلة التى يجب أن تكون تمهيداً للإتفاق بين الدولتين على أساس ودى إتفاقا تضمن به مصر المستقلة مصالح إنكلترا على صورة لاتمس استقلالها الفعلى بحال .

وهذه المعسكرات والثكنات والمطارات التى تقام هى حال من الحالات التى احتج الوفد المصرى عليها أشد الاحتجاج . فهل يرى دولته أن ماجاء فى برنامجه من أن تحمله أعباء الوزارة «لا يعتبر اعترافاً بأية حال أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لايزال متشرفا برئاسته» يقر هذه الحالة ويعترف بها ويرضى عن استمرارها . فيرضى أن تستمر إنكلترا تبنى الثكنات والمطارات فى الاراضى التى وضعت اليد عليها . أم الواجب أن يوقف ذلك كله إلى أن يتم الإتفاق على شئ بشأنها أو إلى أن يتم الإتفاق على تسوية المسألة المصرية كلها .

تحسب أن دولة الباشا ينظر إلى هذه المسألة بعين الاهتمام . وليته يستطيع أن يكلف نفسه عناء الذهاب لمشاهدة هذه الأعمال فمشاهدتها تزيده اهتماماً بضرورة وقفها ولسنا إذ نطلب وقفها ونلح فيه ونعتسف فى تفسير البرنامج ونطلب إلى الوزارة تنفيذه بحرقه . كلا . ليس هذا غرضنا . بل إنا نعلم أن كثيرًا مما فى البرنامج سيكون تنفيذه على صورة من تفسير عبارات البرنامج لاتخطر لنا ولاتخطر للناس على بال ولكنا إنما نطلبه ونلح فيه لأن استمرار هذه الأعمال فضلا عن تعكيره صفاء الجو بين الدولتين من شأنه أن يجعل حل مسألة المواصلات الإمبراطورية عسيرًا . فأيسر ما يمكن تصويره من العقبات أن تقبل إنكلترا قبولاً مطلقًا وجهة النظر المصرية فى عدم بقاء جندى بريطانى فى أراضى الدولة المصرية . أراها عند هذا القبول لاتثير مسألة تكاليف هذه المعسكرات والمطارات؟ ونكون قد

وقفنا أمام مشكلة جديدة غير مشكلة تعويض الموظفين الأجانب ، هي مشكلة تعويض إنكلترا عن هذه المعاقل والمطارات وإذا لم يكن الاستقلال يقوم بمال وكان هينا أن ندفع تكاليف هذه التحصينات التي قد لانحتاج اليها في المستقبل فكم تكون الملايين التي تثقل كاهل الخزانة المصرية فضلاً عن دين مصر العمومي؟ وهل ترانا يؤمئذ ونحن أمام هذه المطالب الكثيرة وأمام ما تحتاج اليه البلاد من المال لاعمال التجديد نلجأ للإستدانة ناسين ماجرته الإستدانة من تدخل الدول في شؤوننا سنة ١٨٧٥ تدخلا انتهى بالإحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ .

فلا برنامج الوزارة ولامصلحة مصر ولا الحزم وبعد النظر يقبل أن تبقى إنكلترا مستمرة في القيام بأعمال التحصينات في الأراضي التي وضعت اليد عليها اذ هذا استمرار لحالة أنكرها وينكرها كل مصري ، ونحسب دولة رئيس الوزارة ــ وهو يقدر هذا الموقف مثلنا ويرى ضرورة ما نطالب به من وقف هذه الأعمال ومانحسبه يجد صعوبة في إقناع إنكلترا بضرورة هذا الوقف مادامت الحكومة الإنكليزية الحاضرة حريصة على تمام الإتفاق بين مصر وإنكلترا .

ويزيدنا ثقة بإمكان الوصول إلى هذا الاتفاق ما أيدته الحكومة الإنكليزية في سياستها الجديدة من معنى التسامح والصراحة . فاذا كان مقصودا بهذه السياسة أن تثمر ثمرها وكانت إنكلترا تريد أن تسفر المفاوضات ، التي نرجو أن تكون قد بدأت بالفعل بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، عن اتفاق يحقق تمتع البلاد بالإستقلال الحقيقي لمصر والسودان فيجب وقفماينفذ اليوم باسم قانون التضمينات .

ولعلنا نعلم قريبا أن ذلك قد تم بالفعل فنحمد الوزارة على خطوة جديدة خطتها في سبيل تنفيذ برنامجها ، ونرى أن الجو مناسب بشأن الإتفاق الودي الخالص بين مصر وإنكلترا .

حديث اليوم

بين مصر وبريطانيا - تصريحات

رئيس الحكومة البريطانية

يجب أن تمهد الحكومة المصرية للمفاوضات المقبلة(*)

نقلت الينا التلغرافات أن المستر أورمسبى جور عضو مجلس النواب البريطانى سأل رئيس الوزارة عما إذا كان قد تلقى من الحكومة المصرية الحاضرة بيانًا بشأن نظام السودان المقبل وحماية الأجانب والحامية البريطانية كما سأله عما إذا كانت حكومة العمال تأخذ نفسها بالجرى على خطة الوزارات التى سبقتها فى هذه الشؤون ولاتبت فى أمر مصر بشئ قبل عرضه على البرلمان . فكان جواب المستر مكدونالد أن قال : أنه لم يتلق شيئا من الحكومة المصرية وأنها - الحكومة البريطانية - تعد نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فإذا أعربت الحكومة المصرية عن استعدادها للدخول فى مفاوضات بشأن العلاقات بين البلدين وأفضت هذه المفاوضات إلى وضع معاهدة فإن الحكومة تعرضها على البرلمان .

ونحن لم نشك مطلقاً فى أن حكومة المستر مكدونالد ستقف هذا الموقف وتصرّح مثل هذا التصريح . فهى حكومة دستورية ، ومن قواعد القانون النظامى المقررة من أزمان ماضية أن كل حكومة تحترم نفسها يجب أن تحترم عهود الحكومات التى سبقتها مع ذلك فإنا نحمد للمستر ماكدونالد أنه لم يلق أى تصريح بشأن السودان ، ولم يؤكد كما كان يفعل بعض من سبقه من الوزراء أن الحكومة البريطانية لاتغير شيئًا فى حالته الحاضرة وترى فى عدم تأكيده هذا ماتستطيع الحكومة المصرية الحاضرة الإستفادة منه لتحقيق ما أخذت نفسها بتحقيقه من طلب الأمة التمتع بالإستقلال الحقيقى لمصر والسودان إلا أننا قد دهشنا لما صرح به مستر ماكدونالد من أنه لم يتلق شيئاً من الحكومة المصرية .

قد كنا نعتقد مذ تولت الوزارة الحاضرة الحكم أنها قد سمعت لما نصحنا ونصح لها به غيرنا من تمهيد السبل للمفاوضات وبخاصة أن وزيرنا المفوض فى لندرة يتمتع باحترام كل الطوائف وعطفها ، وكنا نعتقد ذلك لأن هذا التمهيد أمر ليس منه بد إذا أرادت الحكومة

---

* السياسة : ١٩٢٤/٢/٢٧

مخلصة أن تصل إلى حل المسائل المعلقة بيننا وبين إنكلترا فى أقرب ظرف على خير ما يحقق آمال البلاد . فإن خطاب العرش الذى سيلقى حين افتتاح البرلمان المصرى سيحتوى من غير شك رأى الحكومة فى المفاوضات المقبلة . ولكى يكون هذا الرأى موضعاً للتنفيذ كان من حسن استعداد الحكومة الإنكليزية ولتمهد ما قد يكون أمامها من العقبات فتضمن بذلك تأييد الأمة وتضمن النجاح فى المهمة الخطيرة التى ألقتها الأمة على عاتقها والتى انتخبتها من أجلها لا من أجل سواها .

قد نعلم أن سعد باشا خطب عقب حضوره من أوربا وفى أثناء المعركة الانتخابية بما معناه : أنه سينتظر دعوة الحكومة البريطانية إياه للمفاوضة وأنه متى وصل إلى الحكم فسيكون مستعداً لقبول هذه الدعوة أو للمناقشة فى أساسها بغية الحصول على تصريح بأن أساس المفاوضات لايمس استقلال مصر التام . ونعلم أنه كان يحيط هذه العبارة بعبارات غيرها كقوله أن تصريح ٢٨ فبراير نكبة على الوطن وما إلى ذلك مما كانت تقتضيه الظروف من أسلحة المعركة . لكن المستر ماكدونالد هو الآخر كان فى المعركة الانتخابية يقول بضرورة فرض الضريبة على رأس المال . وبغير ذلك من المبادئ . فلما وصل إلى منصة الحكم صار مثله مثل كثيرين غيره من الساسة . وصار فى أحيان كثيرة يحظى بتصفيق المعارضين له أكثر مما يحظى بتصفيق أنصاره . وما تحسب سعد باشا اليوم يعتبر تصريح ٢٨ فبراير الذى أوصله إلى منصة الحكم نكبة على الوطن . وما تحسبه يرفض الدخول فى المفاوضات إلا إذا دعته إنكلترا لذلك . وماتحسبه ينكر تصريح ٢٨ فبراير لأن الوفد المصرى سبق إلى استنكاره .

وماذا يعنى إنكلترا من دعوة مصر للمفاوضات؟ إن إنكلترا تسير فى أمر الشؤون المحتفظ بها بصورة مطلقة على ما تشاء وتهوى . وكل اتفاق معها من شأنه أن ينزع من يدها ماتتمتع هى اليوم به فى وادى النيل . وليس من بين الناس ولا من بين الأمم من ينظر بعين الطمأنينة والرضى إلى ترك ماتحت يده والتخلى عن الاستمتاع به .

على أنه إذا كان سعد باشا فى حاجة لدعوة جديدة من جانب إنكلترا للدخول فى المفاوضات – وما تحسبه يقصد من هذه الدعوة وصول ورقة رسمية إليه – فقد كرر المستر ماكدونالد هذه الدعوة من جديد فى جوابه على المستر جور حين قال : أنه يعرض الإتفاق

الذى يتم بين مصر وإنكلترا على البرلمان البريطانى إذا أعربت مصر عن استعدادها للدخول فى المفاوضات ـ ولا يمكن أن يكون لهذا معنى إلا أن إنكلترا رغم رضاها عن مركزها الحاضر فى مصر وسرورها باستمراره – مستعدة لتغييره إذا أرادت مصر ، فهل تريد الحكومة بصفتها الهيئة التنفيذية النائبة عن الشعب أن تغير هذا المركز أم لاتريد؟ .

وليس يسعنا بعد تصريح رئيس الوزراء الإنكليزية إلا أن نعود فنلح على الوزارة بضرورة بدأ المحادثات مع الحكومة البريطانية تمهيداً للمفاوضات . ليكن رأى الحكومة المصرية تمهيداً للمفاوضات . ليكن رأى الحكومة المصرية فى الأمر مايكون لتكن ملحة فى ضرورة صدور تصريح جديد من إنكلترا قبل بدأ المفاوضات لتكن تريد دخول المفاوضات حرة غير مقيدة بقيد كما ورد فى التصريح لمصر لتكن تريد أن تعرض على البرلمان المصرى من جانبها تصريحات خاصة تضمنها خطبة العرش أو خطبة رئيس الوزارة . ذلك كله يحتاج إلى محادثات تمهيدية مع إنكلترا إذا أرادت الوزارة جادة أن تصل إلى حل المسألة المصرية حلا يحقق آمال البلاد . فأما إذا كان القصد غير هذا وكان للوزارة خطة أخرى تحقق هذه الآمال ، وسنراها قريبا فسيكون لنا فيها رأينا يومئذ .

على أن ما بدا من أقوال سعد باشا قبل توليه الوزارة وبعد ولايته إياها لايجعلنا نعتقد أنه عدل عن سابق رأيه بأن المسائل المعلقة تحل بمفاوضات بين مصر وإنكلترا . لذلك ألححنا ولذلك نلح . والفرصة الحاضرة خير الفرص فالوزارة القائمة اليوم فى إنكلترا أرحب صدراً وأقل رغبة فى الإستعمار من الوزارات المحافظة والحرة والأمة كلها سواء أصدقاء سعد أو خصومه يؤيدونه تأييداً صادقاً فى المسألة التى ألقت الأمة على عاتقه تحقيقها . وتلك كلها فرص ليس يسيرا أن تعرض فى كل وقت . فالتقصير فى انتهازها تقصير كبير فى حق البلاد .

ويسرنا أن نعلم قريباً أن الحكومة قد بدأت هذه المحادثات والمفاوضات التمهيدية . ويسرنا أن نرى قريباً فى خطاب العرش وفى خطبة رئيس الوزراء مايدل على أن هذه المفاوضات قد مهدت الصعاب وأزالت العقبات وجعلت تحقيق مطالب الأمة قريباً – أمرا فى متناول اليد .

حديث اليوم

السودان والمفاوضات خطاب

وزير مصر المفوض فى إنكلترا (*)

جاءت التلغرافات بالخطابين السياسيين النفيسين اللذين ألقاهما حضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض فى منشستر فى حفلتين أقامت إحداهما جمعية القطن وأقامت الأخرى شركة سفن قناة مانشستر . وفى كلا الخطابين أدلى الوزير المصرى الجليل بحجة مصر الناهضة لاستقلال مصر والسودان باعتبارهما كلا لا تصح تجزئته . وفى كليهما كان الوزير سياسياً ماهراً جعل حق مصر فوق كل نزاع . ودلل على أن اعتراف إنكلترا بحق مصر هو لمصلحة إنكلترا كما هو لمصلحة مصر .

وقد تكون حجج الوزير فى شأن السودان أكبر قيمة وأجل خطراً ، فقد أبدى الانكليز غير مرة انهم مستعدون للاتفاق مع مصر على مايضمن مواصلاتهم الإمبراطورية ، فاذا تم هذا الاتفاق جلوا عن مصر وتم بذلك استقلالها الفعلى الصحيح . فأما السودان فكان له فى نظر الإنجليز موقف خاص . وكانوا يدعون دائمًا أن له كياناً قائماً بذاته مستقلاً عن كيان مصر . وأنه فى تطوره الاخير تحت حكم اتفاقية سنة ١٨٩٩ سلك سبيلا غير السبيل التى سلكتها مصر ، وأن حكم هذه الاتفاقية عاد على السودان بالخير والبركة . وأنهم لذلك لايقرون نظرية مصر فى اعتبارها السودان جزأ من مصر لا يتجزأ ، ولا يقبلون التخلى عن السودان مخافة أن يرجع القهقرى وأن يعود إليه مايزعمون من مظالم .

كذلك كان يدعى الانكليز فى شأن السودان ، فكذلك قال لورد ملنر فى خطابه الذى أرسله إلى الوفد المصرى تعقيباً على مشروع أغسطس سنة ١٩٢٠ . وكذلك قال لورد كرزن أثناء المفاوضات الرسمية وكذلك قال الساسة الإنكليز فى الصحف ومن فوق منابر البرلمان ، ولايزال الإنكليز يختطون فى سياستهم العملية فى السودان خطة ترمى لفصله عن مصر ، ويدعون أن كل ما لمصر من حق أو مصلحة فى السودان إنما يقف عندما تحتاج

---

* السياسة : ١٩٢٤/٦/٦

إليه مصر من مياه النيل ، ويزعمون أن ضمان هذه المياه أمر ميسور اذا أراد المصريون الاتفاق مع إنكلترا .

وقد كان من شأن هذه الحجج التى يبديها الإنكليز اعتماداً على قوتهم ، لا على أى صورة من صور الحق والعدل ، أن وقفت على بعض الساسة المصريين موقف الضعف والإضطراب والتراجع ولم ينس أحد بعد موقف نسيم باشا بشأن نصوص السودان فى الدستور ، فقد سلم هذا الوزير - الذى استحق من سعد باشا ومن الوفد المصرى تقدير الوطن- بنظرية الإنكليز وأقر رأيهم وقبل أن يرفع من الدستور المصرى النص على أن السودان جزء من الدولة المصرية . فلما قامت قيامة الأمة فى وجهه اعتذر عن موقفه وعما اجترح فى حق الوطن من إثم بأنه كان مكرها وبأنه إنما فعل ما فعل تحت حكم القوة .

وليس نسيم باشا وحده هو الذى ضعف هذا الضعف . فهذه تصريحات سعد باشا أخيراً فى مجلس النواب المصرى إذ قال : نريد أن نعرف الطريقة التى تملك بها السودان والمشروعات وليس فى إمكاننا منع ماهو حاصل . ولولا مايتمتع به سعد باشا من ثقة الجماهير ثقة قائمة على تصرفات الوفد المصرى الحكيمة فيما بين سنة ١٩١٩ ، وسنة ١٩٢١ لاحتج الناس على تصريحاته هذه بنفس الشدة التى احتجوا بها على نسيم باشا فى سنة ١٩٢٢ لأن المصريين كافة لايعرفون الضعف ولا الخوف فى كل أمر يتعلق بمطالبهم القومية وباستقلال مصر والسودان .

ضعف نسيم باشا . وضعف سعد باشا فأما وزير مصر المفوض فى إنكلترا . عزيز باشا عزت ، فقد وقف فى منشستر بين رجال جمعية القطن وشركة سفن قناة منشستر ، وهؤلاء هم أشد الانكليز تمسكا بالسودان وحرصاً عليه لأنهم يريدون بعد امتلاك أراضيه أن يزرعوا القطن فيه . وقف عزيز باشا عزت بين هؤلاء الإنكليز فى منشستر فكان مصريا صحيحاً حقيقاً بفخر تمثيل مصر فى إنكلترا ، وقف هذا الوزير المصرى فبين للإنكليز من غير مداورة ولاموارية أن مصر تعد السودان مديرية أصلية من بلادها ، وأن السودان كان ممثلاً فى البرلمان المصرى سنة ١٨٨١ وكان ينوب عنه ويمثله عشرون عضواً . فإذا فصل عضو من هذا الكيان عن الآخر - إذا فصل السودان عن مصر - كان فى ذلك هلاك مصر . قال الوزير الجليل : « أن دماء مصر التى تجرى فى عروقها إنما تتدفق من تلك المديرية وتبعث

الحياة فى وادى النيل كله من منابعه إلى البحر الأبيض المتوسط . . . وانى ألفت نظركم بنوع خاص إلى الفرق العظيم بين موقفنا (المصريين) وموقفكم (الإنكليز) وإلى نسبة كل من الموقفين إلى الآخر . ذلك أن مصالحكم فى النيل ليست إلا اقتصادية وتجارية . أما نحن فالمسألة فيما يتعلق بنا مسألة حياة أو موت واذكروا أن سكان مصر يزيدون باستمرار ولابد أن نهىء لهذه الزيادة المطردة لا العمل والقوت فقط ، بل لامفر من أن يكون لنا متنفس فى المستقبل ، إن لكم مستعمرات عديدة يهاجر اليها الزائد من السكان . . . أما نحن فليس لنا سوى مديرية السودان وفيه من الأرض مالا يأخذه قياس وهو ينتظر الأيدى العاملة لترقيته والانتفاع بموارده بصفته المنفذ الطبيعى المشروع للمصريين وأى شئ أحق بطبيعة الحال من أن يذهب من تضيق بهم البلاد من المصريين إلى ناحية أخرى من نفس المملكة وأن يعيشوا بين إخوانهم الذين يعتنقون الدين نفسه ويتكلمون اللغة نفسها ويباشرون نفس الأعمال ويعيشون فى مناخ واحد تقريبا .

كذلك قال وزير مصر المفوض . فلم يجد من قوة الإنجليز ما يصده عن النداء بحق بلاده الذى لاينكر ، فهو حق يشهد به التاريخ وتقره الطبيعة ولاتنكره إلا القوة الغشوم ، ومع ذلك لم يكن وزير مصر المفوض إذ نادى بهذا الحق جافا غليظاً ولم يكن لينسى ضرورة التعاون الدولى بين مصر وإنكلترا لمصلحة كل من الدولتين . لذلك بين ما لإنكلترا كلها وما للانكشير بنوع خاص من المصلحة فى ارتباط الدولتين برباط الصداقة فمصلحة إنكلترا مصلحة تجارية اقتصادية ، ومصلحة مصر مصلحة أساسية حيوية وليس يستحيل التوفيق بين المصلحتين إذا حسنت نية الطرفين وإذا أريد أن تكون العلاقة بينهما علاقة مودة قائمة على أساس من الإخلاص الصريح .

فى هاتين الخطبتين اللتين ألقيتا فى منشستر على لسان وزير مصر المفوض ، موعظة للذين يضعون أمام القوة ، وللذين يحسبون الحق عرضة للضياع كلما تعرض لمظهر من مظاهر البطش ، أن فى الحق لذاته سلطاناً يتغلب على كل قوة ، وحسن التفاهم خير وسيلة للتوفيق بين صاحب الحق وصاحب المصلحة ، من غير أن تضيع على صاحب الحق ذرة من حقه ، ومن غير أن تتأثر مصلحة صاحب المصلحة .

أتحسب أن رجلا من إنجلترا أهل مانشستر قاوم فكرة الوزير المصرى الجليل . كلا! لم يقم غير واحد منهم يقول أن إنكلترا صدت اعتداء النوبيين على مصر ! . . وهذه فكرة يكفى أن تقال ليضحك الإنسان منها ولو كان إنكليزياً . أما غيره من الخطباء فأيدوا مايجب من ضرورة قيام علاقات المودة بين مصر وإنكلترا . وكلهم لم ينقضوا شيئًا من كلام الوزير المصرى ، ولم يناقشوا ما قاله : من أن انفصال السودان عن مصر هلاك لمصر وأن علاقة إنكلترا بالسودان علاقة تجارية اقتصادية . وكلهم أبدى الرجاء أن تصل المفاوضات بين مصر وإنكلترا إلى مايحفظ السلم والمودة بين الدولتين .

هذا ما قاله الإنكليز أصحاب القوة والسلطان ردًا على الوزير المصرى صاحب الحق الذى لايحتمل جدلاً ولا مناقشة . ولو أن الوزير المصرى تقدم إليهم راجياً ضارعاً قائلاً إنا ليس لدينا(تجريدة) نبعث بها إلى السودان ولكنا مع ذلك نعتقد أن مستر ماكدونالد لايرضى المعاملة القاسية مع شعب ضعيف أعزل ، إذن لرأيت لهجة رجال لانكشير غير هذه اللهجة المملوءة احتراماً ومودة والتى تود مخلصة أن ترتبط مصر وإنكلترا باتفاق يحقق استقلال مصر والسودان ولايجنى على المصالح الإنكليزية فى وادى النيل . إذن لرأيتهم سخروا من الوزير ولو كان أكبر من عزيز باشا عزت خطراً وضربوا بأقواله عرض الحائط ، وأيقنوا أن أمة يلجأ وزيرها للاستعطاف سعياً وراء كسب حق ليست جديرة بشئ من الإستقلال . فالإستقلال والحرية والمساواة حقوق طبيعية للإفراد وللأمم . ولكنها حقوق لاقيمة لها إلا لمن يحرص عليها ولمن يبدى فى جد وحزم أنه مستعد لكل تضحية إذا مست هذه الحقوق بسوء .

كان مجلس النواب قد قرر تعليق خطبة العرش التى ألقيت فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ فى المدن والقرى وفى كل مكان يمكن للناس أن يطلعوا عليها فيه ، ولو أن فى مصر إنصافاً لنشرت هاتان الخطبتان النفيستان اللتان رفعتا رأس مصر فى إنكلترا فى أنحاء البلاد كلها ، فهما درس نافع لذوى النفوس الضعيفة ، وفيهما مايزيد الشعب المصرى الكريم اقتناعًا بأن للحق فى ذاته سلطانًا يتغلب على كل قوة .

حديث اليوم
الأجانب والقضاء المصرى - خطوة فى سبيل إلغاء الإمتيازات الأجنبية(*)

يرى القارئ فى تلغرافاتنا الخصوصية اليوم مبلغ اهتمام الصحف الأجنبية بالحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات أول من أمس بإلغاء تصرفات النيابة فى إقفال مطبعة السياسة ، ويرى كذلك اندفاع الرأى العام المصرى فى الابتهاج بهذا الحكم الذى أعاد الحرية إلى نصابها . واهتمام الصحف الأجنبية بالأمر ، واندفاع الرأى العام المصرى فى الابتهاج به لم يكونا لأن الحكم صدر لمصلحة جريدة معينة ، وإنما سببهما أن الحكم أعاد الحرية إلى نصابها ، وبعث إلى نفوس الأجانب والمصريين الطمأنينة إلى أن القضاء المصرى غيور على الحرية يحميها من كل عبث ، وعلى القانون يدفع عنه كل اعتداء .

ومهما يكن من حق المصريين أن يبتهجوا لانتصار الحرية فى بلادهم ، وأن يطمئنوا إلى أن قضاءهم يكفل الحقوق والحريات ويحميها ، وأن يروا فى هذا ما يهون على نفوسهم ما قد يكون فى الهيئة التشريعية من تسامح فى حقوقها وما قد تلجأ اليه الهيئة التنفيذية من صور البطش - مهما يكن من حق المصريين أن يبتهجوا لانتصار الحرية فإن هذا الابتهاج يعتبر يسيرًا جدًا إلى جانب ما لهذا الحكم من أثر على حياة مصر السياسية فى المستقبل ذلك بأن من أعقد المسائل فى سبيل اندفاع هذه الأمة فى سبيل رقيها وتقدمها إلى المركز اللائق بها بين الأمم مسألة الامتيازات . والأجانب فى مصر لايتمسكون بامتيازاتهم لمجرد الحرص عليها ، ولكن لأنهم كانوا يحسبون القضاء المصرى غير كفيل بضمان حريتهم وحقوقهم بمثل مايكفلها القضاء المختلط ويضمنها هم يعلمون أن بقاء الامتيازات معطل سير الحياة الاجتماعية فى مصر إلى حد كبير . ويعلمون أن المصريين على مابينهم وبين الأجانب النازلين فى بلادهم من مودة وحسن تفاهم ينظرون إلى نظام الامتيازات بعين غير عين الرضى ، ويعلمون أن الحكومة المصرية إذ تطلب إلغاء هذا النظام إنما تعبر عن إحساس قوى فى نفس الأمة . لكنهم كانوا ينظرون إلى قضائنا المصرى بعين الحذر لطول ماسمعوا فى الماضى من ضرورة مراقبة ، وفى طبيعة الإنسان أن يفضل

---

* السياسة : ١٩٢٤/٦/١٥

مصلحته الخاصة المضمونة على مصلحة غيره فأما وقد رأى الأجانب أن القضاء المصرى يكفل الحرية ويحترم الدستور ، وأما والأجانب يعلمون أن الدستور المصرى يقف فى صف أحدث دساتير الأمم المتمدينة . فما نشك فى أن كثيراً من هذا الحذر الذى كان لديهم سيزول ، وأنهم سيرون استبقاء للمودة وحسن التفاهم اللذين كانا ويجب أن يبقيا بينهم وبين المصريين - ألا يتشبثوا بنظام الامتيازات وأن لايعاملوا مصر على قاعدة غير التى عوملت بها تركيا والتى أدت إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية فى بلاد الأتراك بموجب معاهدة لوزان .

والواقع أن الاجانب الذين يقصدون بلداً من البلاد للعمل الجد والكسب الحلال فيها انما يحرصون على أن يتمتعوا بالأمن والعدل فإذا توفر ذلك لهم على يد الدولة التى يحلون أرضها لم يكن لهم مطمع فى أكثر منه . لأن الكسب إنما يجئ من طريق السعى والجد ، وما دام الأمن شاملا فسبل السعى موفورة ، وما دام العدل ضامناً للحقوق والحريات فالنفوس مطمئنة للإنصراف إلى عملهافى غير خوف ولا اضطراب .

ولم يشك الأجانب من اضطراب حبل الأمن فى مصر أو من تعرضهم لمخاطر بسبب جنسيتهم التى لا يتعرض لها المصرى ، وإنما كان تمسكهم بنظام الامتيازات قائماً على أن لهم نظاماً قضائياً خاصاً ، وأنهم يطمئنون إلى تطبيق هذا النظام على يد مواطنيهم الاوربيين ، فأما وقد أصبح دستور مصر صورة من الدساتير الأوروبية ، وأصبح قضاء مصر كافلاً للحرية فقد أصبح الأجانب أنفسهم يرون حقاً عليهم لبلاد اتخذها الأكثرون منهم وطناً ثانياً لهم أن يعاونوا على رقيها . ونعتقد أنهم بعد حكم القضاء الأخير الذى كفل الحرية ودل على استقلالها رجال العدل فى مصر لايرضون لأنفسهم أن يقال عنهم أنهم يريدون بقاء نظام معطل لرقى البلاد لالشئ إلا لأنهم يريدون أن يكسبوا من مصر ثم لا يشاركون الدولة المصرية فى شئ من الأعباء الواجب احتمالها لرقيها ولرفعتها .

فأنت ترى إذن أن حكم القضاء فى مسألة السياسة لم يقتصر أثره على طمأنينة المصريين لنفاذ الحريات الدستورية فى البلاد بل إنه كان خطوة ذات خطر فى سبيل تمام استقلال البلاد . فليس من شك فى أن بقاء الامتيازات الأجنبية فى مصر بعد أن ألغيت فى كافة انحاء العالم معناه أن هذا الوطن المحبوب لايزال فى حالة من التأخر يحتاج النزيل

فيه معها إلى مثل الضمانات التى كان يحتاج اليها فى العصور الوسطى . ولذلك كان طلب المصريين الغاءها طلباً عادلاً معقولاً . لكن ما هو عادل ومعقول يلقى فى أحيان غير قليلة صوراً من المقاومة تنتحل لها أعذار قد تكون صحيحة وقد لا تكون صحيحة . وقد أسقط حكم القضاء المصرى هذه الأعذار وقدم للحكومة المصرية سلاحاً من العدل يدفع كل ماقد يقف فى سبيل إلغاء الامتيازات .

وهذا أمر يستحق ابتهاجاً أعظم من كل ابتهاج وهو فى عقيدتنا مقدمة حسنة لخير كثير يكنه القدر لهذه البلاد . نكتب هذا اليوم فرحين مغتبطين لا لأن الحكم صدر فى قضية السياسة فما كانت قضايانا الخاصة لتشغل بالنا عما أخذنا أنفسنا به من تكريس جهودنا لخدمة البلاد ، وإنما نكتبه لأن الحكم صدر فى قضية الحرية وكل انتصار للحرية خطوة كبيرة فى سبيل تحقيق غاية البلاد ، ووسيلة لسيرها حتى تبلغ ذروة المجد التى يجب أن تبلغها أمة كتب لها التاريخ مجد الماضى وخط لها القدر مجد المستقبل .

حديث اليوم
السودان !! . . . بين مصلحة الامة وثقة الحكومة(*)

السودان فيه منابع النيل ، والنيل روح مصر وحياتها ! . . والسودانيون والمصريون من جنس واحد ، ويدينون بدين واحد ، فهم أمة واحدة ! . . والسودان لذلك ألزم لمصر من الإسكندرية ، ومصر ألزم للسودان من الرأس للجسد ! . . كل هذه حجج لاتقبل نقداً ولارداً ، وكل هذه حجج لاينكرها الإنجليز أنفسهم .

لكن الإنجليز يقولون أن لهم فى السودان مصلحة ، وأنهم أنفقوا فيه أموالاً ، وأنهم يعطفون على أهله ، وأقوالهم هذه لا تتنافى مع حجة مصر ، فهم فى السودان أصحاب مصلحة ، ومصر صاحبة حق ، ومن الممكن مع حسن الإرادة التوفيق بين صاحب الحق وصاحب المصلحة على نحو ماقاله وزير مصر فى لندرة حضرة صاحب السعادة عزيز باشا عزت .

يمكن التوفيق بين المصلحة والحق ، لكن هذا التوفيق قد يصبح عسيراً إذا تشبث صاحب المصلحة ، وقد يزداد عسراً إذا كان صاحب المصلحة قوياً كإنجلترا ، لكن عسره لايعنى أنه لايمكن أن يذلل . وإنما يعنى أنه يحتاج لتذليله إلى إرادة صلبة وإلى قلب قوى وإيمان تام بضرورة الوصول إلى الغاية التى يتوخاها صاحب الحق وتلك الغاية إنما هى حصوله على حقه .

وكان رجاء المصريين فى هذه الوزارة أن تكون صلبة الإرادة قوية القلب تامة الإيمان بضرورة الوصول إلى الحق . لكن ظواهر الأمور تدل على أن رجاءهم هذا وقع على سراب حسبوه ماء . فأنت ترى أن الإنكليز لم يظهروا بمظهر من يريد امتلاك السودان بمثل مايظهرون اليوم ، ثم أنت ترى أن حكومة مصر لم تظهر بمظهر المستسلم الراضى بحكم الأقدار كما تظهر الحكومة الحاضرة .

---

* السياسة : ١٩٢٤/٦/٢٣

والعجب أن هذا التسليم من جانب الحكومة قابله تسليم من جانب الشعب ونواب الشعب ، وهو عجب عندنا وإن لم يكن عجبا فى الواقع . فنواب الشعب يسلمون والشعب يسلم لأنهم يثقون بالحكومة ثقة مطلقة ، وثقتهم تقتضى أن لا يطالبوا الحكومة إلا بما تريد الحكومة أن تقوم به ، وأن لايؤيدوها إلا بمقدار ما تطلب من التأييد .

كان الوفد المصرى فى سنة ١٩٢٠ يعبر عن رأى الأمة ، وقد رأت الأمة ورأى الوفد معها الاحتجاج على مشروعات رى السودان . فاجتمعت الجمعية التشريعية واحتجت ، واجتمعت الهيئات الأخرى واحتج بعضها ومنع البعض الآخر بقوة السلطة العسكرية ، وذلك لأن الوفد الذى كان يعبر عن رأى الأمة كان بحاجة لتأييد الأمة فى هذا الأمر .

كذلك قامت إنكلترا بحركة فى السودان تشابه بعض الشئ ماتقوم اليوم به ، وكان ذلك أيام وزارة ثروت باشا . فتخوف المصريون على حقوقهم فى السودان . وعند ذلك وضعت لجنة الدستور التى سمى أعضاؤها فيما بعد بالاشقياء - تلك النصوص التى تقرر أن السودان جزء من مصر لايتجزأ وان ملك مصر هو ملك السودان .

لكن الحكومة الحاضرة لاتريد مثل هذا التأييد وهى تفضل الاستسلام أمام قرارات أم درمان وأمام منع الوفد السودانى من الحضور إلى مصر ، وأمام غير هذا مما يقع فى السودان . لذلك لايرى نواب الأمة ولايرى الشعب إلا تأييد الحكومة والسير على منوالها .

أفتدرى لم تفضل الحكومة الحاضرة ، حكومة الشعب المستندة على ثقة الأمة ـ أن تسلك هذه الخطة . . . الأمر واضح لايحتاج تبينه إلى شئ من العناء . الحكومة الحاضرة تحتفظ بكراسى الحكم ، والحكومة الحاضرة تعلم أن الخلاف مع إنكلترا فى أمر السودان أدى إلى استقالة وزارتين هما وزارة ثروت باشا ووزارة نسيم باشا . فلا يصح أن تجازف هى فتتعرض لخلاف مع إنكلترا بشأن السودان مخافة أن تضطر للاستقالة .

ارأيت كيف أن الأمر واضح لايحتاج تبينه إلى شئ من العناء؟ وهل رأيت أن الوزارة الحاضرة التى منح رئيسها نسيم باشا تقدير الوطن حين نزل على حكم الإنكليز فى أمر النصوص الخاصة بالسودان فى الدستور لابد أن يكون قد لام نسيم باشا لوما شديدًا على استقالته بعد هذا العمل المجيد الجليل الذى استحق عليه تقدير الوطن فكل وزارة تنزل

على حكم الإنكليز فى السودان وكل وزارة ترضى عن عمل الإنكليز فى السودان . هى من غير شك وزارة تستحق تقدير الوطن ومن الحماقة أن تستقيل وزارة تستحق تقدير الوطن .

هذا هو المنطق البسيط السليم لتصرف الحكومة الحاضرة بالسكوت عما يقوم به الإنكليز اليوم فى السودان ، وهذا المنطق يؤدى إلى أن الذين يعترضون تصرفات الحكومات فى هذا الشأن إنما هم قوم يريدون إحراج الحكومة ، وإحراج الحكومة إحراج للأمة ومن أراد إحراج الأمة فهو خارج عليها والخارج على الأمة يستحق اللعنة ويستحق المحاكمة .

ونستطيع أن نؤكد لك أن الوزارة لن تخرج عن هذا المنطق ، بل هى قد تغلو فيه إلى حد يجعل السودان من عقبات المفاوضات وهو متى كان من عقبات المفاوضات فقد ضمنت الحكومة بقاءها فى المراكز إلى ماشاء الله .

قاتل الله السودان فإنه يضايق لكثرة تمسك الناس به! ورحم الله السودان فليست عندنا تجريدة تمكننا من استخلاصه ! وبارك الله فى السودان فهو ضمان بقاء الوزارات التى لاتتمسك به .

حديث اليوم

فى السودان! . . . .(*)

ترد التلغرافات تباعا عما يجرى اليوم فى السودان من تعرض الحكومة هناك إلى الاجتماعات التى تعقد والمظاهرات السلمية التى تقوم لإعلان تعلق السودانيين بمصر واعتبارهم مصر والسودان أمة واحدة يجب أن يسرى عليها حكم واحد ، وأن تكون كلا لايقبل التجزئة . وقد احتج مجلس النواب على الوقائع التى تنقلها هذه التلغرافات . ومع ذلك فلا تزال الحركة قائمة ولاتزال التلغرافات ترد بأن حكومة السودان تقمع هذه الحركة بشئ كثير من الشدة .

وأن ورود هذه التلغرافات منذ أكثر من أسبوع مضى وتتابعها إلى حد أثار مجلس النواب للاحتجاج واستمرارها بعد هذا الاحتجاج وبعد انضمام الحكومة المصرية إليه- ثم سكوت حكومة السودان عن أن تنشر فى مصر بلاغاً يوضح الحالة ويبين للحكومة المصرية أو للأمة المصرية حقيقة هذه الحركات وأسباب القمع التى تلجأ حكومة السودان اليها ، هذا أمر يثير الدهشة ويدعو إلى النظر فى الأمر بكثير من التأمل ، فان هذه الحركات لم تقم إلا بعد اجتماع أم درمان الذى عقد فى بيت أحد أحفاد المهدى والذى حضره جماعة من كبار الموظفين ورجال الدين ممن لاعلاقة لهم بالسياسة وبعد أن قرر المجتمعون تعلقهم بإنكلترا وحرصهم على بقاء السودان لاتعرف شيئًا من أمر اجتماع أم درمان قبل حصوله؟ وإذا كانت تعرف هذا الاجتماع وما سيتم فيه كما تدل عليه الظواهر فهل كانت تجهل ما قد يترتب عليه من قيام حركة معارضة له . وعلى فرض أنها كانت تجهل هذه النتائج فهل السبيل لتلافى الأمور كى تعود إلى مجاريها – الإلتجاء إلى وسائل الضغط . أو هو التقيد بالقانون والوقوف عند حفظ النظام .

فإذا أنت أضفت إلى هذه الاعتبارات توارد التلغرافات من السودان على الصورة التى تردنا بها مع أن السودان كان ولازال تحت الحكم العرفى وسبل المواصلات فيه ومن بينها البرق والبريد واقعة تحت المراقبة – إذا أضفت هذا الاعتبار إلى غيره مما سبق رأيت الأمر أشد ما يكون دعوة للتأمل والحذر ورأيته يدعو لشئ كثير من الدهشة .

---

* السياسة : ١٩٢٤/٦/٢٦

ويزيدك دهشة ما نقرؤه فى تلغرافاتنا الخصوصية نقلا عن المورننج بوست من أن المهيجين الذين أرسلوا إلى السودان قد بدأت دعوتهم تقابل شيئًا من النجاح ، فمن هم هؤلاء المهيجين؟ ومن الذى أرسلهم؟ ولم لم تقم دعوتهم ولم تلق شيئاً من النجاح إلا بعد اجتماع أم درمان .

على أنك إذ نسيت بعض الشئ دهشتك وفكرت فى الأمر من جهته السياسية تفكير رجل يريد بإخلاص أن يتم الاتفاق بين مصر وإنكلترا - أمكنك أن تحكم أن هذه الحوادث التى تتم فى السودان ليس من شأنها أن تقرب أمد الاتفاق بحال . فإن استفتاء السودان ليس من الأمور التى يفكر أى من الطرفين المتفاوضين فى وضعها موضع التنفيذ ، لأن الطرفين يعلمان أن حق مصر فى السودان لايمكن أن يكون موضع نزاع ، وأن المفاوضة يجب أن تتناول مصالح إنكلترا فى السودان والسبيل إلى ضمانها على طريقة لاتتنافى مع حقوق مصر الثابتة . فإذا أراد الطرفان أن تنتج المفاوضة نتيجة صالحة لم يكن السبيل إليها تعكير صفاء الجو فى السودان على الصورة التى تنقلها الأخبار الينا فى كل يوم .

والمسئول عن الحالة فى السودان هى من غير شك إنكلترا ، فإن الإنكليز هم المسيطرون اليوم على كل الشؤون هناك ، والإنكليز هم الذين قرروا بقاء مسألة السودان ليبت فى أمرها بين مصر وإنكلترا فى مفاوضات مقبلة من غير أن يسعى أى من الطرفين فى تغيير الحالة التى هو عليها ، وعدم تغيير هذه الحالة يطلب من المسيطرين على شئون السودان ولايطلب من الحكومة المصرية لكن الإنكليز هم الذين بدأوا بإحداث حركات فى السودان يفهم منها أنهم يريدون تغيير الحالة فيه ، أو أنهم على الأقل يريدون التمهيد للمفاوضات بشأنه تمهيداً يكون لمصلحتهم ، ولم ينس أحد بعد طواف فخامة اللورد اللنبى هناك فى سنة ١٩٢٢ ولم ينس أحد ما كان من جمع رؤساء القبائل لكى يظهروا تعلقهم بإنكلترا ، ثم لم ينس أحد كذلك ما قوبل به ذلك فى مصر يومئذ . فقد ترتب عليه وضع لجنة الدستور للنصوص الخاصة بالسودان كما ترتب عليه تأييد الأمة كلها للجنة فى هذا الامر برغم الجو المسمم الفاسد الذى أحاط الوفد اللجنة به .

وكنا نود أن يقف الإنكليز عند هذا الحد بعد ما رأوا يقظة المصريين وحرصهم على حقوقهم . لكن الإنكليز بالغوا فى حرصهم على السودان إلى حد جعلهم ينسون المجاملات السياسية أيام نزلت وزارة نسيم باشا على إرادتهم ، وجعلهم يعيدون اليوم مثل ماحدث حين زيارة لورد اللنبى سنة ١٩٢٢ باجتماعهم فى أم درمان وإعلان المجتمعين تعلقهم بإنكلترا .

كان طبيعيًا أن تقوم حركة تقاوم هذه الحركة . وكلتا الحركتين ضار بالمفاوضات لأنه يبعث إلى نفس كل فريق الشبه والشكوك من جانب الفريق الآخر . ولو أن الإنكليز وقفوا عند تحفظهم فى مسألة السودان وحافظت حكومة السودان ، على الحالة الواقعة فيه ، ولم يندفعوا إلى ما اندفعوا إليه منذ سنة ١٩٢٢ أى بعد إعلان استقلال مصر بزمن قصير إذن لما وقع ما هو واقع اليوم ولما اضطر المصريون لإبداء الشك فى مصير المفاوضات .

وأن من واجب الحكومة المصرية اليوم أن تسعى لتقف على معلومات رسمية وثيقة عما هو حاصل بالسودان وأن تتحرى عدم تغيير الحالة فيه على أية صورة قبل المفاوضات وما نحسب إنكلترا تجد موضعاً لاعتراض على هذا الأمر ، فهى التى تحفظت وهى التى يجب أن تحترم كلمتها .

فإذا تم ذلك ظل أمامنا شئ غير قليل من الأمل فى إمكان إتمام الإتفاق بين مصر وإنكلترا فأما إن بقيت الحالة كما هى وظل الجو فى السودان ملبدا بالغيوم السياسية وسارت الأمور هذا السير المريب فقد ينقلب الأمل بنجاح المفاوضات سراباً ، ولعل الحكومة الإنكليزية أحوج منا إلى تبديد كل ريبة وإلى إعادة الأمل للنفوس ، فهى تعلم أن الشعب المصرى جاد غير هازل فيما يطلب من الاستقلال ، وهى تعلم أن مناوأة الشعب الذى يريد الاستقلال جاداً لايمكن أن تجر الخير لأحد .

حديث اليوم
موقف الوزارة
بعد تصريحات رئيس الحكومة البريطانية(*)

لم تكتف الحكومة البريطانية بالتصريحات التى أبداها المستر بارمور يوم ٢٥ يونيو الماضى فى مجلس اللوردات والتى ذكر فيها بالنيابة عن وزارة العمال أن إنكلترا لن تنوى التخلى عن السودان بأى معنى من المعانى . بل صرح مستر مكدونالد رئيس الحكومة البريطانية أول من أمس بأنه لايعتقد أن : «هذا المجلس - مجلس النواب البريطانى - يقبل أى اتفاق من شأنه الإخلال بتعهداتنا للسودان أو تهديد إدارته الحالية ورقيه» وهذا القول الصادر من رئيس الحكومة البريطانية لايزيد على أنه تكرار لتصريح ٢٥ يونيو . وإذا كانت عبارة مستر ماكدونالد أرق وأهدأ من عبارة لورد بارمور فإنها أشد منها وخزاً وإيلاما ، وهى فوق ذلك أكثر منها صراحة ووضوحًا فقد ذكر فى عبارته «أنه يأسف للتصريحات إلى ألقاها زغلول باشا يوم السبت الماضى فى مجلس النواب ثم ألقى على مصر تبعة ما حصل من الاضطراب فى السودان مما أدى إلى«التصريحات التى أبديت للبرلمان المصرى» وأبدى أسفه لهذه التصريحات التى قامت عقبة فى سبيل المفاوضات .

وربما كان من الميسور أن نفهم هذه التصريحات لو أنها صدرت قبل استقالة الوزارة وقبل استعفائها من استعفائها! . . وربما كان لنا أن نفسرها يومئذ بأنها بعد تصريحات سعد باشا بأنه يقطع المفاوضات إذا لم تتخل إنكلترا عن السودان - جواب أرادت الحكومة الإنكليزية به أن تظهر بمظهر الحزم على نحو ما بدا من خطبائها ومتكلميها فى جلسة مجلس اللوردات يوم ٢٥ يونيو ، أما وقد ألقى مستر ماكدونالد هذه التصريحات بعد أن أعلن زغلول باشا يوم السبت الماضى أنه لن يقبل من جانبه كرئيس للحكومة المصرية أن يتخلى عن السودان أثناء المفاوضات وبعد أن قدم استقالته احتجاجا على تصريح ٢٥ يونيو ، وبعد أن علمت إنجلترا برفض البرلمان وجلالة الملك هذه الاستقالة ، فليس يسيرًا أن نفسر ماقصد إليه مستر ماكدونالد بعبارته التى لم يعف فيها صديقه القديم ، زغلول باشا ،

* السياسة : ١٩٢٤/٧/٢

من وخزات ربما لايكون من شأنها تقريب مسافة الخلف بين الرجلين ولا إيجاد جو لحسن التفاهم وصفاء النية بين الحكومتين .

فقد أبدى مستر ماكدونالد أسفه لتصريحات زغلول باشا فى البرلمان المصرى ، وأبدى فى عبارته مايفهم منه أن رئيس الحكومة المصرية اندفع إليها اندفاعاً من غير تقدير لحقائق الحالة ، ومن غير تحقيق للوقائع التى أريد بها (كذا فمن ذا أراد ؟) غل يده وحرمانه من حرية المفاوضة . وختم المستر ماكدونالد عبارته بقوله «ولازلت موقنًا بأن المسئولين عن حكومتى البلدين سيرفضون تشجيع مطالب من المستحيل تحقيقها ومن شأنها القضاء على كل أمل فى التفاهم» .

نسائل أنفسنا : كيف تفسر الحكومة المصرية بعد عدولها عن الاستقالة هذه التصريحات الجديدة؟ فهل تعتبرها مؤكدة لتصريح ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤ وترى واجبًا عليها أن تظل فى موقفها الذى أعلنه رئيسها يوم السبت حين قال : «إننا لايمكننا مطلقا أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمرة لنا بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لايمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلاً» . وإذا كان ذلك هو الحال فأى موقف ستتخذه بإزاء هذه التصريحات وبإزاء تصريح ٢٥يونيو؟ . . أم أنها تعتبر لهجة هذه التصريحات الجديدة كافية لاعتبار الحكومة البريطانية عادلة عن تصريح ٢٥ يونيو ، وإذن فتكون تصريحات مستر ماكدونالد قد صانت كرامة مصر وحفظت حقوقها وصار ممكنًا أن تحدد الحكومة المصرية موعد المفاوضة وتعلنه للأمة .

فأما نحن فنعتقد أن هذه التصريحات الجديدة لاتقف عند تأكيد تصريح ٢٥ يونيو ، بل تزيد على هذا التأكيد أنها تقطع أملاً كان تصريح ٢٥ يونيو قد استبقاه ، كان هذا التصريح قد ذكر فيه :«أن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا أن ينفذ هذا التغيير من غير موافقة البرلمان . «وإذن فقد كان لحكومة العمال إذا هى قد اقتنعت بحجة المفاوض المصرى أن تعرضها وأن تؤيدها أمام البرلمان البريطانى . وربما أتيح لها أن تصل لإقناعه . أما مستر مكدونالد فقد حكم «بأن مجلس النواب لايقبل أى اتفاق من شأنه الإخلال بتعهدات إنكلترا للسودان أو تهديد إدارته الحالية ورقيه» . وهذا حكم بأن مستر مكدونالد مقتنع منذ اليوم بعدم فائدة أية مناقشة بشأن السودان حتى ولو كانت هذه المناقشة دائرة حول إدارته . وعسير أن تحول مقتنعاً اقتناعا سابقاً عن رأيه ، بل عسير أن تدخل وإياه فى مناقشة .

على إنه إذا كانت الحكومة المصرية ترى غير هذا الرأى ، وكانت تعتقد أنها تستطيع مع الاحتفاظ بتصريحات رئيسها فى مجلس النواب أن تبدأ المفاوضات وأن تصل إلى اتفاق يحقق هذه التصريحات ، وإذا كان مجلسى النواب والشيوخ مستعدان لمتابعتها فى هذا الرأى - فخير أن تصارح البلاد بهذا حتى تطمئن القلوب وتعاود النفوس السكينة .

وإذا كانت الحكومة مقتنعة برأينا - وهذا مانعتقده - فنرجو ألا تترك البلاد طويلا فى حال من الشك والقلق - فإن نفس الجماميع ليس من السهل ضبط تطوراتها فهى قد تبالغ فى الاندفاع ، وهى كذلك قد تسرع إلى الهبوط . واندفاع الجماهير وهبوط نفسيتها ليس من المصلحة فى كثير ، وأقل مافيه من الضرر أنه يسلب نواب البلاد حظاً عظيمًا من حريتهم فى تقدير المصلحة بما يقضى به العقل وما يقتضيه الحزم ، وهو فوق ذلك قد يفسد حكم ولاة الأمر على الموقف ، وقد يجعلهم يقدرون الأمور على غير حقيقتها ، ونحن اليوم أشد ما نكون حاجة لحرية التقدير والحكم لنتمكن من تخطى المأزق الحاضر بسلام .

وإذا صح لنا أن ننصح الحكومة بشئ فنصيحتنا لها أن تجد من نفسها الجرأة والقوة لمواجهة الموقف بثبات وحزم ، وإذا صح أن لم يكن من الحزم ما أبدته الحكومة من تصريحات أسف لها مستر ماكدونالد ، وإذا صح أن لم يكن من الحزم أن قدمت الحكومة استقالتها وهى تعلم أن هذه الاستقالة قد تؤدى إلى مثل هذه التصريحات التى فاه بها رئيس الحكومة البريطانية ، وإذا لم يكن من الحزم الاندفاع لمسابقة النواب فى حماسهم ، إذا صح أن لم يكن هذا وما إليه من مثله - من الثبات والحزم ، فلا يزال الموقف أمام الحكومة محتاجًا للصراحة وللثبات وللحزم ، ولاتزال الحكومة بحاجة إلى كثير من المهارة السياسية لكى تستطيع الخروج من أزمتها السياسية الحاضرة بشرف ، ولكى تصون كرامة البلاد وتحفظ حقوقها .

حديث اليوم

ديون الجزية

وجهة النظر الإنكليزية بشأنها(*)

كشفنا أمس عما يهدد مصر من الخطر إذا أقر البرلمان حل الحكومة لمسألة ديون الجزية وقبل إقرار دفع القسط المترتب فى يوليو الجارى وقدره خمسة عشر ألف جنيه ، وأن تدفع باقى الأقساط وديعة فى البنك الأهلى إلى أن تحل المسألة بمفاوضات تجرى بين الحكومات ذات الشأن . أى بين مصر وإنكلترا وتركيا

كشفنا عن هذا الخطر وقلنا أن إقرار دفع قسط يوليو فيه شبهة الاعتراف بترتب الدين فى ذمة مصر ، وأن المفاوضات بين مصر وتركيا وإنكلترا لايمكن أن تكون مجدية ، لأن تركيا تعتبر نفسها الآن بريئة أمام الدائنين الإنكليز بتعهد حكومتهم فى لوزان ببراءة ذمة تركيا ، كما أن إنكلترا تعلم أن مصر أملاً من تركيا فلا فائدة لها من نقض ارتباطها مع تركيا فى لوزان ، وبينا ضرورة رفض البرلمان للدفع مع إبداء اقتدار الحكومة المصرية عليه وحسن نيتها فى الامتناع عنه . وذلك بأن يدفع قسط يوليو فى البنك الأهلى المصرى وأن يترك للدائنين اختيار محكمة عصبة الأمم أو محكمة لاهاى الدولية للفصل بين مصر وتركيا وإنكلترا فى معرفة أى من الدول هى الملتزمة بأداء هذه الديون .

وفى الوقت الذى ظهر فيه هذا المقال فى مصر يعبر عن وجهة النظر المصرية الصادقة نشرت التيمس فى لندرا مقالا ترى خلاصته فى تلغرافاتنا الخصوصية - جاء فيه أن تركيا لم تبق مسئولة عن الديون التى كانت تؤدى من الجزية المصرية بعد الاتفاق الذى تم بهذا الشأن فى لوزان ، وأن هذه القروض كانت تعد منذ سنوات فى الدرجة الأولى بين الأموال المستثمرة ، وأن مسئولية تركيا عن هذا القرض لم توضع فى يوم من الأيام موضع الجدل ، وأن امتناع الحكومة المصرية عن دفع أقساط هذا القرض يعتبر ثلماً كبيراً لسمعة مصر المالية التى أصبحت ثابتة متينة الأساس .

---

* السياسة : ١٩٢٤/٧/٩

نشرت التيمس هذا المقال تعبر به عن وجهة النظر الإنكليزية فى هذا الموضوع فى الساعة التى نشرنا فيها مقالنا نعبر به عن وجهة النظر المصرية . فكررت حرفا بحرف ماتخوفنا أن يكون . وأبدت نوعًا من التهديد السياسى عقبت عليه برجائها ألا يكون ماقيل عن تفكير الدولة المصرية فى الامتناع عن دفع ديون الجزية غير صحيح .

ونحن نعتقد أن هذا المقال من التيمس ليس إلا مقدمة لحملة تحملها فى هذا الموضوع . وأنت تعلم أن التيمس إذا كتبت فى الشؤون الخارجية فهى تكتب بوحى من وزارة الخارجية البريطانية . فالذى كتبته التيمس تدبر به لحملة مستقبلة ليس إلا جساً لنبض الحكومة المصرية علها تقنع النواب لكيلا يرفضوا إقرار قسط يوليو المطلوب اليوم دفعه ، ولكيلا يقرروا عدم التزام مصر بهذه الديون إلا أن يكون تحكيم من هيئة محايدة تطرح أمامها النظرية المصرية والنظرية التركية والنظرية الإنكليزية فتحكم بالإلزام على من ترى المحكمة إلزامه .

وليس يسيرًا أن نعرف ماتريد الحكومة عمله بعد إطلاعها على مقال التيمس . هل تراها واقفة عند الحل الخطر الذى عرضته والذى يضر المصريين ولا يرضى الإنكليز إلا رضاء وقتياً ريثما يحل القسط الثانى فتلجأ الحكومة البريطانية لوسائل الضغط السياسى؟ أم تراها تتراجع وتضعف وتطلب إلى البرلمان إقرار الأقساط المطلوبة كل هذا العام على أساس النظرية التى طلبت بها إقرار قانون تعويض الموظفين الأجانب ، نظرية : ضياع المال ولا ضياع الشرف . ونظرية : مرونى أنذر إنكلترا . أم إنها تندفع مثل اندفاعات الوفد قبل ولاية الحكم وتنظر للمسألة بعين المصلحة الوطنية الصادقة المجردة عن التأثر بملابسات الظروف والأحوال ، وتنصح للبرلمان بالموقف الوحيد الجدير به أن يقفه . تنصح له بأن يرفض الدفع مع إبداء اقتدار الحكومة المصرية عليه وحسن نيتها فى الامتناع عنه .

ليس يسيراً أن نعرف ماتريده الحكومة . لأن هذه الحكومة الحاضرة لا سياسة لها فى أى ناحية من نواحى الحياة الدولية - فهى ليست لها سياسة اقتصادية ، وليست لها سياسة مالية ، وليست لها سياسة قومية . وإنما تعيش فى سياستها تحت وحى الساعة وإلهام الظروف . فإذا ألهمت ألا تدفع نصحت للبرلمان بالدفع وألحت فيه . وإذا ألهمها ضغط السياسة الإنكليزية أن تدفع جعلت الدفع مسألة أولية . وليس من البعيد أن ترتب

عليه مسألة الثقة بها . وأن تعلن أنها لاتبقى فى الحكم إذا لم يوافقها البرلمان على الدفع ، وهى تعتقد أنها تستطيع أن تصل إلى كل شئ من طريق هذا التهديد . وكيف لاتصل وقد وثق بها النواب ووكلوا إليها الإشراف على أقدار البلاد إلى أن يتم استقلال مصر والسودان .

لكن عدم معرفتنا لاتجاه الحكومة لايمنعنا من النداء عاليًا بأن إقرار البرلمان دفع ديون الجزية المترتبة فى ذمة تركيا والتى لم تدفعها مصر إلا كمحول عليه أو محجوز تحت يده لن يكون من أثره إلا تعريض مالية البلاد ومستقبلها لخطر عظيم . والذى يعرض بلاده للخطر عن علم بعد إذ أقسم اليمين ليقومن فى خدمتها بالذمة والإخلاص وبعد إذ قطع على نفسه مئات من الوعود لناخبيه - يكون قد خان يمينه وخان عهده وخان وطنه .

وليس صحيحا ما تقوله التيمس من أن عدم الدفع يعرض سمعة مصر المالية للضرر . فالثقة المالية بمصر غير متوقفة على دفع أقساط هذه الديون . إن مصر تدفع أقساط ديونها التى تزيد كثيراً على قسط ديون تركيا التى كانت تؤدى من الجزية . ومصر لم تنقض فى يوم من الأيام عهداً ولم ترض أن يقال بعدم اقتدارها على الدفع ، ولم يك ذلك شأنها أيام الاحتلال ولا أيام الحماية فحسب . بل كان شأنها فى أحرج أوقات العسر . فقد رفض المغفور له إسماعيل باشا أن يقبل قرار «لجنة الفحص العليا» التى تألفت سنة ١٨٧٨ برياسة السير ريفرس ولسن رياسة فعلية حين قضت بأن مصر فى حالة إفلاس وحين جمع نواب البلاد الذين قرروا اقتدار مصر على الدفع ، وقد دفعت ديون مصر بعد ذلك من غير أن يلجأ إلى شئ من الإجراءات القانونية التى نصحت بها تلك اللجنة .

فسمعة مصر المالية لاتتعرض لضرر إذا أبدى البرلمان حرصه على ما لمصر من الحقوق ، بل إن هذا الحرص لأدعى إلى زيادة الثقة . لأن المبذر الذى يلقى بأمواله من الأبواب والنوافذ لا ينال أية ثقة بسمعته المالية ، وليس قبول دفع دين تزيد قيمته على إحدى وعشرين مليونًا من الجنيهات إلا التبذير وإلا إلقاء الأموال من الأبواب ومن النوافذ .

فليحذر النواب وليحاسبوا ضمائرهم وليعلموا أن فصلهم فى هذه المسألة خطير بالنسبة لمصر ومستقبلها . ولن نكون قد أصبنا فى حياتنا النيابية أى خير إذا ضعف

النواب فى هذا الموقف الذى يحتاج منهم إلى كل عزم وكل حرص على مصلحة البلاد . فأما إن هم تمسكوا بحق مصر ورفضوا دفع هذا القسط إلا أن يكون الدفع من خزانة البنك الاهلى إلى حين التحكيم - فإنهم يكونون قد رفعوا سمعة البلاد النيابية وجعلوا لوجودهم فى مقاعد البرلمان سبباً وأنسوا الأمة أن هذا الدور من دور الانعقاد انقضى فى إجراءات لم تصب البلاد من ورائها أى خير .

وإنا لصادق عزمهم لمنتظرون .

حديث اليوم
القضية المصرية
وأثر الجريمة السياسية عليها(*)

الاغتيال السياسى والاعتداء على الأشخاص بسبب آرائهم ومذاهبهم بشع ممقوت فى كل وقت . فليس من حق إنسان أن يقضى على غيره ولم يول القضاء ، وليس من حق انسان أن يسلب غيره الحياة فى غير قصاص . والاغتيال السياسى أشد مقتا فى نظام الحكم الدستورى . فهذا النظام قائم على أساس من الحرية العامة فى الرأى والعقيدة ، وهو قائم على الإقناع والاقتناع . فأية هيئة سياسية كسبت إلى جانب رأيها كثرة الأمة كان لها الحكم ، وكان لغيرها أن يسعى بالوسائل الدستورية لبيان مايشوب رأى الكثرة من خطأ ، وأن يعمل كل ما تبيحه هذه الوسائل ليكسب الكثرة إلى جانبه وليلى الحكم وليصرف شؤون البلاد بالحق والعدل .

وهذا النظام القائم على أساس من الحرية العامة ومن حكم الكثرة ينقضه الاغتيال السياسى من أساسه . فهؤلاء الأثمة السفاكون الذين يستبيحون لأنفسهم الاعتداء على الناس غيلة وغدرا . هم أعداء الحرية وأعداء الدستور لأنهم يحاولون إقامة نظام الحكم على أساس الإرهاب والقتل ، لا على أساس الحرية والحياة . ومن كان عدوا للحرية وللدستور فلن يكون خادمًا لأمته . بل يكون جانياً أثيماً لاتقتصر جنايته على الشخص الذى تقع عليه بل هى تلحق معه أقدس المبادئ التى يعتز بها الاجتماع ويقوم على أساسها مجد الوطن .

فهذا الجانى الذى اعتدى يوم السبت الماضى على سعد باشا محاولاً اغتيال حياته لم يكن عدوًا لسعد باشا ، فهو قد لايعرفه ، لكنه كان عدوا للحرية وللدستور ، وكان عدواً لكثرة هذه الأمة التى وثقت بسعد باشا واستودعته مصيرها يتفاوض فى شأنه لعله يصل إلى ما تريده من غاياتها فيعرض عليها نتيجة عمله لتقرها أو لترفضها كما تملى عليها به مصلحة البلاد .

---

* السياسة : ١٩٢٤/٧/١٧

يقول الجانى إنه أراد أن يمنع سعد باشا من المفاوضة لأنه عدو للمفاوضة . من حقك لهذا الفتى التعس أن تكون عدواً للمفاوضة . ومن حق من شاء غيرك أن يكون عدواً للمفاوضة ، ولمن شاء أن يدعو الناس جميعاً فيلقى إليهم بما شاء من حجج أن المفاوضة لن تجدى ، لكن حقك لايعدو الدعوة . ومن أنزه الساسة فى مصر وأحرصهم على مبادئ الحرية والدستور من لايرى المفاوضة ومن يدأب فى الدعوة ضدها إطلاقا ، ومنهم من يطلب ألا تكون مفاوضة إلا إذا اطمأن المفاوض المصرى سلفًا إلى إمكان نجاحها . وهؤلاء الساسة ذوو النشاط والثبات هم أشد الناس حرصًا على الحرية والدستور ، وهم أكثر الناس إيمانا فى حكم الكثرة يجب أن يكون هو الحكم النافذ .

وقد رأت الكثرة الساحقة من أهل البلاد أن المفاوضة هى خير وسيلة لحل المسألة المصرية . وسواء أنتجت المفاوضة تحقيق ماتريده الأمة أم لم تنتج فهى فى نظر هذه الكثرة الساحقة أول وأقرب وسيلة تجب معالجتها للخروج بالبلاد من حال مبهمة إلى حال معينة . فأما معاهدة مع الإنكليز يقوم الجانبان بتنفيذها لمصلحتهما جميعًا ولمصلحة السلام فى العالم أو إشهاد العالم على أن الإنكليز من جانبهم هم الذين لايريدون أن تتحقق مصلحة الأمتين ولا أن يستقر السلام .

كذلك رأت الكثرة الساحقة من كل الأحزاب ، بل أن أعضاء مجلس النواب الذين يمثلون رأى الحزب الوطنى – مع احتفاظهم برأيهم فى أن المفاوضة وسيلة غير صالحة لحل القضية المصرية – قد انضموا إلى سائر الأحزاب فى ضرورة عدم وضع العراقيل فى سبيل المفاوض ، وقد أعلنوا أنه إذا فرض جدلاً أن حققت المفاوضة مبادئهم فإنهم لا يرفضون نتيجتها .

وقد أسفرت الانتخابات عن ثقة كثرة البلاد بسعد باشا ليتولى المفاوضات ، وهذه الثقة بشخصه من جانب الكثرة ، وما كان من إجماع البرلمان على إقرار مبدأ المفاوضة ، وتأييد الأحزاب المختلفة للمفاوض المصرى فى المسألة القومية التى لايصح أن تثار فيها الخلافات الحزبية – كل ذلك من شأنه أن يجعل هذه الوسيلة الأولى والقريبة من وسائل حل المسألة المصرية أدنى إلى النجاح فى وضع حد للحالة المضطربة المبهمة التى نعيش اليوم تحت حكمها .

فمحاولة هذا الجانى اغتيال حياة سعد باشا بفكرة منعه من المفاوضة لم يكن من شأنها إلا أن تفسد هذه الوسيلة الأولى القريبة ، وأن تمد فى أجل هذا الجو المبهم ، وأن تجعل كل مفاوض غير سعد باشا يتردد كثيراً قبل أن يقدم على تولى هذا العمل الذى جعله هذا المفتون محاطاً بأخطار قد لا تتعدى حدود التخيل والوهم ، ولكنها تجعل الكثيرين يترددون فى تحمل مسئولية المفاوضة .

بل لو أن سعد باشا كان رجلاً ضعيف الأعصاب وكان ممن لايقدرون ماتقتضيه الزعامة والقيادة من ضرورة مواجهة مثل هذه الأخطار التى يخبئها القدر للناس - لخيف أن يتردد أو لخيف أن يغير البرنامج الذى رسمه لنفسه والخطة التى اعتزم اتباعها مخافة أن يكون لهذا الشاب المفتون شركاء مفتونون كانوا يخالطونه فى تلك البعثة الأوروبية المضطربة المحملة بجراثيم الفوضى والثورات ، وأثر هذا التغيير فى البرنامج والخطة قد يقضى بتأجيل حل المسألة المصرية وببقاء الحال المعلقة التى نعانى اليوم نتائجها إلى زمن ليس يمكن تحديده .

لكن سعد باشا لاشك يعلم أن التأييد الذى لقيه من كل الأحزاب لايزال كما كان من قبل ، وأن خصومه السياسيين الذين يختلفون معه فى سياسة البلاد الداخلية والذين أخذوا عليه المآخذ فى سياسته العامة لايزالون كما كانوا ينتظرون منه أن يحقق للبلاد البرنامج الذى أقره البرلمان وكانت عليه الثقة الإجماعية . وهذا التأييد القومى رجاء حل المسألة القومية لن يضيره أن يقوم مأفون يحاول اغتيال حياة زعيم الكثرة البرلمانية ، فقد يكون هذا المأفون منفرداً برأيه وتصرفه ، وإن كان له شركاء فى هوسه - فهؤلاء لاشك قليلون لايعتد لهم بوجود . ولن يكون لوجودهم على كل حال أى أثر على سياسة البلاد العامة .

إن هذا الأحمق قد حاول وحده أو مع الشرذمة القليلين من إخوانه أن يقفوا فى وجه الحرية وفى وجه الدستور وفى وجه الكثرة الساحقة من أهل هذه الأمة . وكأنما يحسب أنه وحده أو هو مع القليلين من إخوانه هم وحدهم على الحق ، وأن لهم أن ينقضوا نظام هذا البلد من أساسه . ولو أنه نجح أو لو أن عمله كان له هذا الأثر الذى أراد إحداثه - إذن لفسد على مصر أمرها ولتعرضت قضيتها لأكبر الخطر .

فأما وقد أراد اللّه بهذه الأمة خيراً فليكن هم كل فرد وهم كل جماعة أن يقوم النضال على الأساس الدستورى الصحيح . ولينتظر أنصار المفاوضة وخصومها نتائج المفاوضة ، فإذا هى حققت للبلاد ماتريده أحزابها جميعاً لم يكن لأحد حتى من خصوم المفاوضة أن يشكو ، وإن هى لم تحقق للبلاد أملها ففى الوقت فسحة ولكل حزب ولكل هيئة من وسائل نشر الرأى ما تتمكن البلاد معه من تبين مصلحتها .

هناك الصحافة ، وهناك الاجتماعات العامة والاجتماعات الخاصة ووسائل الإقناع المختلفة . ويومئذ يعلم الناس جميعاً أن خير الوسائل وأنجحها وأكثرها تحقيقاً لمصلحة البلاد هى الوسائل الدستورية القائمة على أساس متين من الحرية الصحيحة .

حديث اليوم

المفاوضات المقبلة(*)

يسافر سعد باشا اليوم إلى الإسكندرية ليستقل البحر إلى أوربا يوم الجمعة فيذهب لاستشارة أطبائه ومتى عاوده نشاطه وعادت إليه قوته ذهب إلى لندره لمفاوضة الحكومة البريطانية فى المسائل التى لاتزال معلقة بين مصر وإنكلترا بأمل الوصول إلى اتفاق يحقق آمال الأمة المصرية ويضع حد للحال المبهمة التى تشكو مصر وتشكو إنكلترا من بقائها عاملا لإثارة المشاكل فى كل آن وحين بين الدولتين .

وإنا نتمنى لدولة رئيس الحكومة خير الأمانى فى سفره هذا ونرجو أن يسبغ اللّه عليه ثوب العافية ليقوم بالعمل الجليل . الذى ألقاه القدر على عاتقه . وكلنا أمل أن تتم المفاوضات بالنجاح وأن تزول أسباب الخلاف بين مصر وإنكلترا فتكون مصر المستقلة التى هى مركز الوسط فى الشرقين الأدنى والأقصى عاملا من عوامل السلام والتقدم فى العالم .

لسنا نجهل جسامة المهمة التى أخذ سعد باشا نفسه بالقيام بها لمصلحة هذا الوطن ، وهل هذه المهمة إلا حل ما لا يزال قائمًا من مشكلة كثيرة التشعب بين مصر وإنكلترا ولها مساس مباشر بغير إنكلترا من الدول . لكن الظروف الكثيرة المحيطة بسعد باشا تيسر عليه إلى حد كبير حل هذه المشكلة . فهو يتمتع اليوم فى أمر المفاوضات بثقة إجماعية من البرلمان المصرى وبثقة تكاد تكون إجماعية من الأمة ، وهذا أمر لم يتيسر لوزير من قبله فى أمة من الأمم . وهو يلقى من إنكلترا عونًا كبيراً بسبب علاقات الصداقة الشخصية التى تربط بينه وبين رئيس الحكومة الإنكليزية ، وبسبب العطف العظيم الذى تقابله به الأحزاب الإنكليزية المختلفة . وهو يجد من جانب الإنكليز حرصاً على حل المسائل المعلقة بيننا وبينهم لايقل عن حرصنا ، لأنهم يعلمون أن حل المسألة المصرية يريحهم من مشاكل كثيرة تشغل بالهم فلا يفتأون يثيرون المناقشات حولها فى كل آن وحين .

---

* السياسة : ١٩٢٤/٧/٢٢

هذه الظروف من شأنها أن تيسر المهمة الجسيمة التى أخذ سعد باشا نفسه به . ولسنا نقصد بهذا أن سعد باشا سيجد الطريق ممهداً أمامه وسيجد من جانب الإنكليز استعداداً سابقاً لإجابة كل مطلب يطلبه . بل نحن نعلم أن العمال ليس أقل حرصاً على مصالح الإمبراطورية البريطانية من الأحزاب الإنكليزية الأخرى . وإنهم لن يرتضوا تذليل عقبة ولن يسلموا بمطلب إلا بعد ممارسة ومساومة يبدى فيها المفاوض المصرى مقدرته ويبين فيها حق بلاده ومصلحة إنكلترا فى التسليم بهذا الحق .

لكن هذه المصاعب لاتواجه سعد باشا وحده بل هى تواجه كل مفاوض فى كل مفاوضة ، وصبر المفاوض وأناته وحزمه وحرصه على مصلحة بلاده ودوام اتصاله بإمته - ذلك كله هو الذى يمهد العقبات ويذلل الصعاب . ولعل أقرب مثل يحضر أذهان القراء جميعاً فى هذا الشأن ما كان فى مؤتمر لوزان . فقد دخله الأتراك فواجهتهم فرنسا وإنكلترا بمطالب لايمكن قبولها ولا التسليم بها . فتذرعوا بالصبر والثبات ، ولما لم يجدوا من جانب الدول التى تفاوضهم استعداداً صادقا للاتفاق معهم تأجلت المفاوضة ، ولما دعوا إليها من جديد لم يكونوا أقل صبراً ولاثباتا . ولذلك خرجوا من المؤتمر ظافرين بمعاهدة حفظت لهم حقوقهم وإنالتهم مطالبهم وسمحت لهم بعدها أن يفرغوا إلى أعمال التعمير والإصلاح والرقى فى بلادهم .

وهذا المثل الذى قدمته تركيا فى لوزان له أمثاله فى كل المفاوضات التى حصلت من قبل ، وقد كان سعد باشا نفسه مفاوضًا أيام محادثات لجنة ملنر ، وكان قبل ذلك على مقربة من مؤتمر الحلفاء فى فرساى ، وهو يعلم أكثر من سواه ما تحتاج إليه المفاوضة لإمكان الوصول منها إلى غاية محمودة .

والحقيقة أن سعد باشا حين يترك مصر ويركب الباخرة التى تقله إلى أوربا ينزع عن نفسه ثوب زعيم من زعماء الشعب ليلبس ثوب السياسى الداهية الذى يدرك تمام الإدراك مواضع القوة من نفسه ، والذى لا يدع فرصة تمر إلا يستخدمها لمصلحة العمل العظيم الذى ندبته له ، فهو قد لايجد الطريق للمفاوضات ممهدًا ، وقد يجد من مناقشات البرلمان البريطانى ما يدخل فى روع الرجل العادى البعيد عن دقائق حيل رجال السياسية أن الدخول فى المفاوضة أمر لا فائدة منه ولا جدوى . وقد يظهر الإنكليز أمامه بمظهر المتشبث الذى لايريد أن يتراجع شبراً عن موقفه . لكن ذلك كله ليس من شأنه أن يهد من عزمه

ولا أن يرجعه عن قصده . إنما نتيجة ذلك أن يطيل هو الفكرة وأن يستخدم جميع الوسائل السياسية ليمهد الطريق غير الممهد وليظهر الإنكليز على أن تشبثهم وما يبدون من مناقشاتهم ليس يصده عن أن يبين لهم المصلحة المشتركة للدولتين فى عقد اتفاق يحقق مطالب المصريين وتضمن به مصر أن تبقى مصالح إنكلترا فى أمن من الخطر .

وقد يكون البدء فى المفاوضات من أضمن الوسائل لتمهيد كل صعوبة قد تقف فى طريقها إذا ظل المتفاوضان وكل بعيد عن صاحبه يتبادلان الرأى عن طريق الوسطاء . فكم من عقد حلت وكم من مشاكل سويت بين رؤساء الوفود المتفاوضة على مائدة الطعام أو فى قاعة التدخين . وكم من عقبات كان يظن أنه لاسبيل لتذليلها ذللت لأول مقابلة تمت بين رؤساء الحكومات الموكلين بإتمام المفاوضة .

وما نشك فى أن سعد باشا يقدر هذا كله أحسن تقدير ، وفى أنه سيعمل له بكل قوته . ومهما يكن من عظيم تفكيره فى أمر صحته التى نرجو أن تكون على خير حال فى أسرع وقت فإن المهمة الخطيرة التى يسافر إليها لن تكون أقل شغلا لتفكيره مما كانت فى أى وقت مضى . ويقيننا أن الإنكليز من جانبهم يقدرون الظروف الخاصة المحيطة بالمسألة المصرية ويقدرون ما يعود به الاتفاق بينهم وبين مصر من كبير الفائدة على الإمبراطورية البريطانية .

وإذا كان حزب العمال الإنكليزى لايقل حرصًا على مصالح الإمبراطورية عن غيره من الأحزاب فان رئيس الحكومة البريطانية يقدر أكثر من غيره ما فى الاتفاق مع مصر من مصلحة كبرى . ومستر ماكدونالد قدير فى موقفه الحاضر على أن يكسب تأييد الأحزاب الأخرى لتحقيق اتفاق يعود على الأمتين بالخير .

فليفاوض سعد باشا تؤيده الأحزاب التى تنتظر جميعًا أن تحقق المفاوضة لمصر ماتريد هذه الأحزاب تحقيقه . وكلنا رجاء أن تسرع إليه الصحة والقوة والنشاط . وكلنا أمل أن يحقق لمصر من طريق المفاوضات ما وعد الأمة بتحقيقه .

حديث اليوم
الحكومة البريطانية
والمفاوضات المقبلة (*)

لندن فى ٢١ يولية - سيطلب اللورد رجلان فى مجلس اللوردات يوم الأربعاء القادم من حكومة العمال إبداء تصريح فيما يتعلق ببقاء الحامية البريطانية فى مصر .

(تلغرافات السياسة الخصوصية أمس) .

ولسنا ندرى هل ستجيب الحكومة البريطانية على هذا الطلب وهل ستحصل المناقشة فى المسألة على نحو ما حصل يوم طلب لورد رجلان الكلام فى مسألة السودان؟ أم أن الحكومة البريطانية ستقتصر على القول بأنها لاتريد إبداء تصريحات قد يكون من شأنها أن تلقى فى روع الحكومة المصرية أن المفاوضات المقبلة ليست إلا مفاوضات شكلية؟ هذا ما سنقف عليه مساء اليوم مما تنبئنا به التلغرافات الخصوصية والعمومية .

على أن ذلك لايمنعنا من أن نعيد اليوم ماقلناه قبل من أن عرض هذه المسائل المعلقة للمفاوضات تباعاً على الصورة التى عرضت بها مسألة السودان أولا ومسألة ديون تركيا التى كانت تدفع من الجزية المصرية ثانيا وإبداء الحكومة البريطانية رأيها فيها على نحو ما فعلت فى هاتين المسألتين ليس من شأنه أن يدع جو المفاوضات صفواً لتكون للمفاوضين بين الطرفين الحرية المطلقة المتساوية الواجب أن تكون .

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد اعتذرت عن التصريحات التى أبدتها خاصة بالسودان قائلة أنها لم تكن إلا رداً على تصريحات مثلها ألقيت من الجانب المصرى فى البرلمان فليس ما يبرر الإمعان فى هذه الخطة التى اعتبرها مستر ماكدونالد من قبل غير متفقة مع مايجب لنجاح المفاوضات من بقاء جوها حراً صريحاً

وكنا ننتظر بعد تصريحات لورد بارمور عن السودان فى مجلس اللوردات الإنكليزى ، وبعد الذى رأته الحكومة البريطانية من أثر هذه التصريحات على الرأى العام المصرى .

---

* السياسة : ١٩٢٤/٧/٢٣

وبعد ما كان من اتفاق الأحزاب المصرية جميعاً على أن هذه التصريحات قد أفسدت جو المفاوضات إلى حد جعلها كأنها عديمة الجدوى . وبعد اعتذار مستر ماكدونالد بأنه كان يود أن لا يكون تصريح من أى من الجانبين المصرى أو الإنكليزى فى مسألة من المسائل المحتفظ بها حتى لا يظن أن المفاوضات شكلية بحتة - كنا نظن بعد ذلك كله وبعد امتناع الحكومة المصرية عن إبداء أى تصريح بشأن ما سيدور فى المفاوضات - أن حكومة بريطانيا ستسلك من جانبها هى الأخرى هذه الخطة وأنها ستلتزم الصمت فلا تلقى أى تصريح جديد .

لكنا لم نلبث أن لاحظنا ما كان بعد قرار البرلمان المصرى بإيداع أقساط الديون التى كانت تدفع من الجزية التى كانت تؤدى إلى تركيا . فقد أجاب وكيل الخارجية البريطانية على سؤال وجه إليه بأن الحكومة البريطانية لا تعتبر مصر بريئة من سداد هذه الديون . أجاب وكيل الخارجية بهذا وهو يعلم تمام العلم أن ديون الجزية معلق أمر البت فيها للمفاوضات المقبلة .

وهذا هو سؤال لورد رجلان الخاص بالحامية البريطانية فى مصر ، وليس بمستحيل أن يجيب عليه ممثل الحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات بما يشبه الجواب الذى ألقاه وكيل الخارجية عن ديون الجزية . وكذلك نكون أمام سلسلة من التصريحات البريطانية لايمكن أن يقال فى شأنها دون أنها تعجل بالحكم فى مسائل من حقها أن تبقى معلقة إلى أن يفصل فيها أثناء المفاوضات المقبلة .

وهذا التعجل بالحكم هو بلا شك مخالف لما سبق مستر ماكدونالد إلى التصريح به من ضرورة بقاء جو المفاوضات صفواً صريحاً لضمان النجاح فيها . فهل نستطيع أن نوفق بين هذين المتناقضين ، وهل نستطيع أن نفهم كيف تحتج إنجلترا على ما تصرح به مصر فى شأن السودان قبل المفاوضات ثم تتخذ هى التصريح فى شأن المسائل المعلقة كلها خطة سياسية مطردة - هذا مع أن مصر لم تبد تصريحاً إلا بناء على أخبار واردة من السودان بأن جهوداً تبذل لتغيير النظام المقرر فيه ، ومع أن تصريحات الحكومة المصرية التى تطالب برد حقوق لها فى يد إنكلترا ليست كتصريحات بريطانيا فى شأن هذه الحقوق التى تمسكها بيدها وتحميها بجيشها واسطولها وكل مالديها من معدات الحرب .

لسنا نقول مع القائلين بأن تصريحات إنكلترا فصل حاسم فى المسائل المعلقة ، فإن إنكلترا تبدى هذه التصريحات فى البرلمان البريطانى ، فإذ كان تبليغ للحكومة المصرية لم تتردد فى القول بأن المفاوضة ودية غير مقيدة من الطرفين . ولسنا نقول كذلك أن هذه التصريحات تلقى فى البرلمان البريطانى جزافًا . وإنما هى بمثابة تلك التصريحات التى كانت تلقيها حكومة لويد جورج قبل هدنة مودروس وقبل مؤتمر لوزان بين تركيا والحلفاء : يراد بها من جانب ـ الوقوف على مبلغ تمسك المصريين بمطالبهم وحرصهم عليها وسعيهم لها ، ويراد بها من جانب آخر معرفة استعداد الرأى العام البريطانى خارج البرلمان لتأييد الحكومة وإلى أى مدى يذهب هذا التأييد .

والحقيقة أن مثل هذه التصريحات لا تربط الحكومة التى تصرح بها مادام لم يتم بينها وبين حكومة أخرى اتفاق عليها . وكثيرًا ما اكتفى رؤساء الحكومات فى المآزق الدقيقة وقبل الذهاب إلى مفاوضات عويصة بأن طلبوا ثقة الهيئة النيابية بهم حتى يشعر خصومهم أثناء المفاوضة بأنهم مؤيدون تأييداً صادقًا فيكون لذلك من الأثر على هؤلاء الخصوم أن لايتشددوا فى غير موضع للتشدد وأن لايتعنتوا وهم يعلمون أن إتمام الاتفاق هو فى مصلحة الطرفين .

ويكفيك مقنعًا بما تقدم أن تصريحات لورد بارمور فى مجلس اللوردات عن السودان وجدت بادئ الرأى تأييداً شديداً من جانب الرأى العام الإنكليزى كله . فلما أبدت الأحزاب المصرية جميعاً ما أبدت من حزم وحكمة ، ولما علمت الحكومة البريطانية والرأى العام البريطانى أن المصريين ليسوا هازلين فى مطالبهم . هدأت حدة الحكومة الإنكليزية ، على مابدا فى تصريح لورد ماكدونالد هدوءاً لم يشف عن تراجع فى الفكرة . لكن هذا الهدوء كان كافياً ليغير من شدة الرأى البريطانى وليجعله فى هذه المسألة اكثر ميلا للاتفاق . وأملنا عظيم فى أن سعد باشا متى وصل إلى لونده سيجد الوسيلة لتحقيق ما وعد الأمة بتحقيقه فى هذا الشأن .

وليست تروعنا إذن تصريحات الحكومة البريطانية فى مجالسها وإن كانت تلقى فى جو المفاوضات ما يكدر شيئاً من الصفو الواجب لها . وليس من شأن التصريحات التى حصلت أن تقف المفاوض المصرى فى طريقه مادامت حرية المفاوضة قاعدة مقررة بين الحكومتين . بل لو أن تلغرافات المساء حملت إلينا تصريحات جديدة ردت بها الحكومة

الإنكليزية على ما يطلبه لورد رجلان بشأن الحامية البريطانية فى مصر وكان من شأن هذه التصريحات أن تعكر صفو الجو كما عكرته من قبل تلك التصريحات الخاصة بالسودان - لما فت هذا فى عضدنا ولما أقعدنا على السعى إلى حقنا بعد أن تظهر الأمة من جانبها أنها حريصة على كل حق من حقوقها وأنها تؤيد المفاوض المصرى بكل قوتها .

لكنا مع هذا كنا نود أن لاتسلك الحكومة البريطانية هذه الخطة التى تدخل إلى نفوس المصريين الشك فى نيات بريطانيا والتى قد تكون سيئة الأثر فى المستقبل القريب أو فى المستقبل البعيد . وإذا كانت خالصة النية صريحة فى القصد إلى الاتفاق مع مصر فخير لها ولمصر أن لايكون من جانبها مايعكر صفو جو المفاوضات . ومايبعث الريبة إلى النفوس فى المستقبل . ولعل الأخبار التى تصلنا عن رد الحكومة البريطانية على سؤال لورد رجلان تؤيد رجاءنا وتجعل المصريين يعتقدون أن بريطانيا صادقة الرغبة فى المفاوضات كما أن مصر صادقة الرغبة فيها .

حديث اليوم
الجالية البريطانية
والمفاوضات المقبلة(*)

منذ قيل بالمفاوضات مبدأ لتسوية المسألة المصرية ، تحركت الجالية البريطانية فى مصر وأبدت نشاطا كان يظهر أحيانًا وكان يبقى مستترًا أحيانًا أخرى وألفت لها « اتحادا» وأوثقت عرى هذا الاتحاد بجماعة الغرفة التجارية البريطانية التى تعمل فى الإسكندرية وبجماعة «ترف كلوب» التى تعمل فى القاهرة .

فلما جاءت لجنة لورد ملنر رفعت الجالية إليها «مطالب» ، ولما كانت المفاوضات الرسمية أبلغت الجالية وزارة الخارجية البريطانية «مطالب» ، ولما سافر لورد اللنبى إلى لندن قبيل صدور تصريح ٢٨ فبراير أبلغته الجالية «مطالب» ، ولما أريد تقرير شئ خاص بالموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية أعلنت الجالية عن «مطالب» .

وها هى تلغرافاتنا الخاصة المنشورة فى غير هذا المكان تنقل إلينا أن وفداً لاتحاد الجالية البريطانية فى مصر موجود الآن فى لندن وأنه أخذ يزور الهيئات صاحبات النفوذ يقدم لها «مطالب» يشدد فيها بعدم سحب جيش الاحتلال فى مصر ويؤكد أن هذا السحب يعرض الرعايا البريطانيين فى مصر للمخاطر والاضطرابات الداخلية . وتنقل إلينا التلغرافات الخاصة أيضًا قول جريدة المحافظين أن الوفد صادف عطفا ممن قابلهم .

وأنه ليتولانا الدهش كله إذ نعلم أن ذلك المسعى من قبل اتحاد الجالية البريطانية فى مصر ، وهى التى تعيش بيننا فتعلم تمام العلم مقدار ما جبل عليه المصريون قاطبة من إكرام الضيف وما ارتسموه لأنفسهم خطة ثابتة طول جهادهم من الغيرة فى المحافظة على حقوق الأجانب وصيانة مصالحهم .

وإنه ليتولانا الدهش كله إذ نعلم ذلك المسعى من قبل اتحاد الجالية البريطانية فى مصر ، وهى التى تعلم أن فى مصر جاليات غيرها أكثر منها عددًا وأوسع انتشارًا فى القطر وأشد اختلاطاً بالمصريين ، ولها من المصالح ما لايقل عن مصالح البريطانيين وهى مع ذلك

---

* السياسة : ١٩٢٤/٧/٢٤

لاتدع فرصة تمر دون الشهادة لمصر بالسكون والدعة ودون إعلان الاطمئنان المطلق على حياة أفرادها وعلى أموالهم ومصالحهم اطمئنانا لايقل ولايختلف عن اطمئنان أية جالية تعيش فى ضيافة أية دولة من دول العالم المتمدين .

وهل نسينا أو نسيت الجالية البريطانية ذكرى تلك القومية النبيلة التى أقامتها الجاليات الأجنبية على اختلافها وتعددها فى صيف ١٩٢١ تعلن اعترافها لمصر بشئ غير قليل من الجميل وتكذب افتراءات المفترين وإشاعات المضللين التى كانت تروج عن مصر والمصريين زوراً وبهتانا؟

ثم ألم ينته سلطان الأحكام العرفية البريطانية فى مصر منذ عام وألم يدر إنجليز مصر أن رفع هذه الأحكام لم يضرهم وأن واحداً من أفراد الجالية المقيمين لم يتعرض له مصرى ولم يمسه سوء؟

ثم ألسنا فى سبيل التصافى وفى طريق إقامة العلاقات بيننا وبينهم على قواعد من التفاهم متينة وعمد من الصداقة ثابتة؟ فهل المعقول مع هذا أن يخشى الإنجليز سحب الجنود البريطانية من مصر تدعيما لقواعد التفاهم وتمكينا لعمد الصداقة ، أو أن المعقول أن يفهموا أن السحب يكون من خير العوامل على توكيد العلاقات وتقريب المصالح وتطمين النفوس؟

وما لاتحاد الجالية البريطانية لايريد إلا أن يهيننا بما يتهم به شرفنا القومى فيقدم سوء ظنه بنا على حسنه ، ويتهم غرائزنا بعدم ثقته فيما هو عنوان لنا وفخر لخلقنا وهو إكرام الضيف وغيرتنا على حقوقه ومصالحه؟

لقد كان من آثار الحرب أن احتلت جنود الحلفاء بلاد تركيا ، وكان من ضرورات الصلح أن تجلو جنود الحلفاء عن المناطق المحتلة ، وكان من برنامج مؤتمر «لوزان» أن يقرر قواعد الجلاء ومواعيده ، فلم نسمع إبان ذلك أن الجالية البريطانية فى تركيا بعثت إلى لندن أو إلى لوزان وفداً يطلب بعدم سحب الجنود البريطانية ويؤكد بأن السحب يعرض البريطانيين للمخاطر . فهل يريد الإنجليز أن نفهم أنهم يعتبروننا أقل مدنية من الأتراك وأنقص شرفًا أو يريدون أن نفهم أن التفاهم السياسى ليس مما يقيم الإنجليز له وحده وزنًا؟

وتقول جريدة «مورننج بوست» أن وفد الجالية البريطانية صادف عطفاً من تلك الهيئات صاحبة النفوذ التى قابلته . ونحن لاندرى إلى هذه اللحظة من هم أصحاب النفوذ هؤلاء الذين أظهروا عطفهم على مطالب الوفد البريطانى . لكنا نريد أن نعتقد أنهم من غير أصحاب النفوذ الحكومى فى لندن وفى وزارة الخارجية البريطانية على الخصوص ، وإلا فكيف نستطيع التوفيق من جديد بين مايبديه مستر ماكدونالد من شديد الرغبة فى المفاوضة لأجل حل المسائل المعلقة بين بريطانيا ومصر ، وما يكون ولاشك خطة منظمة تريد بها الحكومة الإنجليزية أن تستنفد إعلان رأيها السابق فى تلك المسائل المعلقة قبل أن يجئ موعد المفاوضات؟

إن المصريين راغبون رغبة أكيدة فى المفاوضة ، وهم يريدون أن تسفر المفاوضة عن تسوية للمسألة المصرية توفق بين حقوق المصريين وأمانيهم وما اصطلح على تسميته مصالح حقيقية للإنجليز فى وادى النيل . لكن المصريين يريدون كذلك أن يكون جو المفاوضة مساعداً لهم على إتمام التفاهم الحسن ولايكون الجو هكذا إلا إذا سادت مظاهر حسن النية والرغبة الصادقة مايتقدم المفاوضة من أيام وما يسبقها من تمهيد .

على أنه فى اللحظة التى نكتب فيها هذه الكلمة قد يكون نائب الحكومة البريطانية مشغولا بالرد فى مجلس اللوردات على سؤال لورد رجلان الذى جاءنا نبؤه من قبل . ونرجو ألا يكون فى رد الحكومة هناك شئ مما قد يعكر الصفو فى الظرف الذى يتهيأ فيه رئيس الحكومة المصرية للسفر قاصداً إلى الاستشفاء أولا وراغباً رغبة صادقة فى المفاوضات ثانيًا .

حديث اليوم

المفاوضات أيضاً

بمناسبة سفر سعد باشا(*)

اليوم يعبر سعد باشا البحر إلى أوربا للاستشفاء ولمعالجة حل ما لايزال معلقاً بين مصر وإنكلترا من الأمور المحتفظ بها . وإنا لنرجو له السلامة وأن يمتعه اللّه بالصحة والعافية ليتمكن من التمهيد للمفاوضة ومن القيام بأعبائها ، ومن الوصول إلى عقد اتفاق مع إنكلترا يحقق مطالب مصر ويربط الدولتين برابطة تضمن مصالحهما وتضمن السلام فى العالم .

ويقيننا أن سعد باشا لن يألوا جهدًا فى التمهيد للمفاوضات وفى معالجة الأمور المعلقة بكل ما آتاه الله من حكمة وذكاء ومقدرة . فإن الفرصة الحاضرةمن الفرص الثمينة لمصر ولإنكلترا معًا ، ومن الخطأ الواضح أن يدعها أى من الطرفين تمر بغير الاستفادة منها على خير وجه ممكن .

وما نحسب سعد باشا يقف أمام الاعتبارات الثانوية التى تتخذ حجة لمنعه من الدخول فى المفاوضات مع إنكلترا ، وهو يعلم أنه فى خير مركز وجد أو يوجد فيه مفاوض مصرى . وهو يعلم أكثر من هذا أن مصر دخلت فى مفاوضات مع إنكلترا مرتين متواليتين وخرجت فى كل مرة بنتيجة استفادت منها فائدة ذات قيمة .

فقد دخل الوفد المصرى فى مفاوضات مع لجنة لورد ملنر فى سنة ١٩٢٠ والوزارة الإنكليزية تؤيدها كافة الأحزاب فى البرلمان متفقة فى الرأى على بقاء الحماية مضروبة على مصر ، ولجنة ملنر نفسها تفكر فى وضع نظام لمصر تحت الحماية يكون فيه معنى بقاء مصر فى دائرة الإمبراطورية المرنة مع تمتعها بحظ من الاستقلال الذاتى . فلما سارت المفاوضات بين الوفد واللجنة انتهت هذه بقبول اعتراف إنكلترا باستقلال مصر ولكنها تشبثت بعدم النص على إلغاء الحماية التى أعلنتها إنجلترا على مصر ، وقبلت فى نفس

---

* السياسة : ١٩٢٤/٧/٢٥

الوقت أن يتم تعاقد بين البلدين فيه مميزات الإستقلال . فلما عرض مشروع الاتفاق الذى وضعه لورد ملنر على مصر وأبدت الأمة تحفظاتها عليه وأبدت ضرورة قبول هذه التحفظات حتى لاتشوب مميزات الاستقلال أية شائبة قطعت لجنة لورد ملنر مفاوضاتها ، لكن مصر لم تخرج من هذه النتائج على غير جدوى ، فلم يكد يمضى على قطع المفاوضات ثلاثة أشهر حتى اعترفت إنجلترا فى تبليغها الرسمى الذى بعثت به إلى عظمة السلطان (اذ ذاك) بأن الحماية علاقة غير موجبة الرضى بين مصر وإنكلترا ، وحتى دعت لمفاوضات رسمية لكى تستبدل هذه العلاقة ، غير المرضية ، بعلاقة أوجب للرضى . وكان هذا الاعتراف من جانب إنجلترا كسبا عظيم الأثر لمصر لأن معناه الدولى أن الحماية الإنكليزية على مصر كانت علاقة قائمة على أساس القسر والقوة لاعلى أساس التعاقد والاتفاق .

وسافر الوفد الرسمى بعد ذلك برياسة حضرة صاحب الدولة عدلى باشا وعرض وجهة نظر الحكومة المصرية فيما يصح أن يتم عليه الاتفاق بين مصر وإنكلترا . ولما أبلغه لورد كرزن مشروع الحكومة الإنكليزية ورأى أن هذا المشروع يجعل الأمل فى الاتفاق مستحيلا قطع المفاوضات وعاد إلى مصر محتفظاً بكافة حقوقها ، وغضبت الأمة لقطع المفاوضات وأنكرت مشروع كرزن والمذكرة الملحقة به أشد إنكار . فترتب على هذه المفاوضة وعلى قطعها وعلى تشبث إنكلترا باتباع سياسة العنف مع مصر أن اقتنعت الحكومة البريطانية تمام الاقتناع بأن الشعب المصرى شعب حى قوى الإرادة ، وأنه لايمكن أن يحكم على غير ما يختار . فكانت بعد ذلك محادثات دار المندوب السامى مع ثروت باشا الذى كلف من قبل جلالة الملك بتشكيل الوزارة . وأسفرت هذه المحادثات عن تصريح ٢٨ فبراير الذى أنهت إنكلترا به الحماية واعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وخلت بين مصر وبين حقها فى اختيار طريقة الحكم التى تريدها وعلى ذلك وضع الدستور وجرت الانتخابات واجتمع البرلمان وتعين السفراء وأصبحت مصر اليوم فى موقف الدول المستقلة وصار لها أن تتفاوض مع إنكلترا وغير إنكلترا مفاوضة الند للند .

وهذه وتلك فوائد لايمكن إنكارها نجمت عن المفاوضة . ونحن اليوم نرى نتائجها بالفعل . فمن الخطأ إذن القول بأننا جربنا المفاوضة مرتين فلم نجن من ورائها فائدة ولذلك لايصح أن نغامر بدخولها مرة ثالثة .

والواقع أن رفض الدعوة للمفاوضة لايمكن أن يكون له معنى إلا الرضى ببقاء الحالة الحاضرة حتى تجد ظروف ليست فى الحسبان لتغيير مركز مصر الدولى . كما أن رفضها يكون معناه إعطاء إنكلترا الحجة فى اتخاذ الخطة التى تراها ملائمة لمصلحتها فى علاقاتها مع مصر . وسعد باشا يقدر تمام التقدير ما يمكن أن ينجم من نتائج هذه الخطة التى تتخذها إنكلترا مختارة لمعاملة مصر ، وهو يقدر كذلك معنى قطع المفاوضات بسبب تعنت إنكلترا وما تستفيده مصر من وراء ذلك .

على أنا نعتقد أن الحكومة الإنكليزية والرجال المسئولين فى إنكلترا يقدرون أكثر من كل من سواهم أن الاتفاق بين مصر وإنكلترا اتفاقا يرضاه المصريون مطمئنين هو فى مصلحة إنجلترا بمقدار ما هو فى مصلحة مصر ، فليس يعنى إنجلترا أن تبقى بينها وبين دولة أخرى مشاكل وبخاصة إذا كانت هذه الدولة فى مركز مصر وتتطلع إليها أمم الشرق كافة .

وإنا لعلى يقين من أن حكمة سعد باشا ومقدرته وخبرته وثباته كل ذلك كفيل بأن يصل إلى تمام الاتفاق بينه وبين مستر ماكدونالد ، ويومئذ يكون كل من الرئيسين قد أدى لأمته خدمة عظمى .

ونحن نود من كل قلبنا أن يفيض اللّه على سعد باشا ثوب الصحة والعافية وأن يحقق على يديه فى المفاوضات المقبلة ما وعد البلاد بتحقيقه من مطالب تحرص البلاد عليها ولا ترتضى عنها بديلاً .

حديث اليوم

بين الوزيرين

بلاغ الحكومة البريطانية(*)

«كانت المباحثات ذات صبغة تمهيدية يقصد بها إلى إيضاح موقف كل من الحكومتين المصرية والبريطانية بإزاء ما كان يقوم الوقت بعد الوقت من صور سوء التفاهم المختلفة منذ أرسلت الدعوة الأولى إلى زغلول باشا فى أبريل الماضى» (بلاغ الحكومة البريطانية الرسمى)

وهذا هو كل ما جاءت به الأخبار عما دار بين سعد باشا ومستر مكدونالد فى مقابلة أمس ، وهو على مايرى القارئ مجمل لايدل على الروح التى سادت الحديث ولا ينبىء عن شئ مما قاله أحد الوزيرين . لكنه على إجماله كبير المغزى . إذ يظهر منه صراحة أن الحكومة البريطانية ترمى من وراء هذه المحادثات التى بدأت بين الوزيرين أمس إلى توضيح مركزها فى مصر وتحديد موقفها بإزاء الحكومة المصرية الدستورية .

يقول البلاغ : إن المحادثات ترمى إلى إيضاح موقف كل من الحكومتين المصرية والبريطانية بإزاء صور سوء التفاهم المختلفة التى قامت منذ أبريل الماضى . وصور سوء التفاهم هذه لايمكن حصرها ، لأنها تتناول ما قام من المناقشات فى البرلمانين المصرى والبريطانى حول المسائل المحتفظ بها جملة ، وحول كل مسألة منها تفصيلا ، وتتناول ماحصل من المحادثات بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى الشئون المختلفة . ومناقشات البرلمانين ومحادثات الحكومتين منذ أبريل الماضى لم تدع مسألة من المسائل المحتفظ بها إلا مستها .

فقد مست مناقشات البرلمان المصرى وقراراته مسألة السودان ومسألة ديون الجزية الداخلة ضمن تحفظ حقوق الأجانب كما مست طبيعة العلاقات بين مصر وإنكلترا ، وهل تكون علاقة مودة أو علاقة خصومة . كذلك أثارت مناقشات البرلمان الإنكليزى مسألة السودان ومسألة الدفاع عن مصر ومسألة سلامة المواصلات الإمبراطورية . أما

* السياسة : ١٩٢٤/٩/٢٦

المحادثات بين الحكومتين فقد تناولت من غير شك مسألة السودان وتناولتها على صورة حادة ، وهى كذلك قد تناولت مسألة ديون الجزية وغيرها من المسائل الخاصة بحقوق الأجانب . ولسنا ندرى ماذا تناولت غير ذلك . لكن الذى لاشك فيه هو أنها تناولت المواصلات الإمبراطورية حين أقرت الحكومة المصرية قانون التضمينات ، وقد تكون تناولت غير طرق المواصلات مسألة الدفاع عن مصر حين دار البحث أخيرًا فى مسألة تعرض إيطاليا للسلوم وجغبوب .

فأنت ترى أن صور سوء التفاهم المختلفة التى قامت منذ أبريل الماضى ليس يمكن تحديدها ، وإنها قد تتناول المسائل المحتفظ بها جملة وتفصيلاً . بل إنها قد تعدو المسائل المحتفظ بها إلى غيرها من شئون مصر الخارجية . وإيضاح مركز كل من الحكومتين بإزاء هذه المسائل التى قام سوء التفاهم بشأنها معناه تحديد مركز كل من الحكومتين ومالها من حقوق . وهذا فى نظرنا يعدو تبديد السحب التى انتشرت فى جو السياسة المصرية الإنكليزية ويقصد به السعى لحل المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا حلا نهائياً .

ويؤيد هذه الفكرة ما كان مستر ماكدونالد قد فاه به من التصريحات فى الشتاء الماضى . فقد صرح فى مجلس العموم البريطانى بأن الحكومة الإنكليزية لاترضى بحال أن تترك المسائل المعلقة بغير حل إلى أجل غير مسمى ، وأنها تريد أن تحدد مركزها الدولى فى مصر تحديداً يزيل مايحيط به من الإبهام فى الوقت الحاضر ، ويقطع ما يترتب على هذا الإبهام من إثارة الريب والشكوك فى نفوس أهل الممالك الأخرى الواقعة تحت النفوذ البريطانى فى الشرق الادنى

فهذا البلاغ الإنكليزى الذى صدر أمس هو كما ترى مجمل ولكنه بعيد المغزى ، وهو ليس قاصرا على هذا المغزى البعيد . بل فيه فضلا عن هذا حيلة سياسية محكمة . فقد يذكر القارئ أن سعد باشا أرسل إلى مستر ماكدونالد فى ٢٩ أغسطس الماضى يقول له : إن إجراء المفاوضات أصبح غير ممكن بعد الذى حدث فى السودان ولكنه يرى مع ذلك إمكان تبديد الغيوم المتلبدة بين مصر وإنكلترا . ومعنى هذا الخطاب من سعد باشا إلقاء تبعة عدم حصول المفاوضات على عاتق الحكومة البريطانية بسبب تصريحات رئيسها وبسبب تصرفاتها فى مسألة السودان . فرد مستر ماكدونالد من جنيف حيث كان

حاضرًا جلسة عصبة الأمم بخطاب تاريخه ٦ سبتمبر الجارى ذكر فيه لسعد باشا أنه علم بمزيد الأسف عدم إمكان إجراء المفاوضات ولكن اغتبط بما أشار إليه دولته من أن فى الاستطاعة مع ذلك تبديد الغيوم المتلبدة بين مصر وإنكلترا وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة . . . وإنه يكون مسروراً لمقابلته بلندن فى أواخر الشهر» .

فعدم مقابلة سعد باشا فى باريس ثم استدراجه إلى لندرة بعد إلقائه تبعة قطع المفاوضات على تصرفات الحكومة البريطانية ثم إذاعة بلاغ الأمس والقول فيه بأن تبديد الغيوم معناه إيضاح موقف كل من الحكومتين بإزاء ما كان من أوجه سوء التفاهم التى حدثت منذ أرسلت دعوة المفاوضات إلى زغلول باشا فى أبريل الماضى - هذا صريح فى أن الحكومة البريطانية تريد أن ترمى عصفورين بحجر واحد . فهى تريد أن تحمل سعد باشا تبعة انقطاع المفاوضات إذا لم يصل الوزيران إلى نتيجة ، وهى تريد تحديد مركزها فى مصر وتوضيح موقفها بإزاء كل مسألة من المسائل المعلقة .

وإنا مع اعترافنا بما فى هذه الطريقة التى اتبعها المستر ماكدونالد من حكمة ودهاء أشبه بما كان ينسبه الغربيون فى الماضى إلى ساسة الشرق فإنا نعتقد أن فى مقدور سعد باشا أن يفسد هذه الحيلة تماما إذا هو لجأ إلى الصراحة ونازل الرئيس الإنكليزى فى ميدان المفاوضة وقصد جاداً إلى حل المسائل المعلقة ، وأدلى بحجته وبرأيه بغية الوصول إلى وضع اتفاق نهائى بين مصر وإنكلترا ، فهو إذا سلك هذه الخطة ووصل إلى وضع هذا الاتفاق المحقق لما أعلنه الوفد برنامجا له أثناء الانتخابات كان قد خدم مصر وخدم السلام فى العالم خدمة جلى . وهو إذا لم يصل إلى الاتفاق بسبب مايبديه الإنكليز من عنت يكون قد أوضح للعالم أن إنكلترا للمرة الثالثة لاترضى أن تسلم لمصر بحقوقها مع ما فى هذا التسليم من فائدة كبرى لسلام العالم ولانتعاشه وعمرانه .

وليس ببعيد أن يسلك سعد باشا هذه الخطة الواجب أن يسلكها ، فهو لاشك يدرك أن التقهقر أو محاولة الفرار من الميدان الذى فتحه البلاغ الإنكليزى أمامه يجعل الإنكليز يطمعون فى مصر ويعتقدون أنها - وفى مقدمتها رئيس حكومتها الدستورية الأولى - لاتريد الاستقلال حقاً ، ولكنها تريد أن تطالب بالاستقلال! . . . وهذا ما لا يرضاه سعد باشا لنفسه ولا لبلاده . فأما إن هو نازلهم فى ميادينهم وقرع حجتهم بالحجة ودليلهم

بالدليل وطلب إليهم أن يوضع اتفاق بين الأمتين يحتمل هو مسئولية توقيعه لعرضه على أمته فيومئذ يفهم الإنكليز أنه إذ أبلغهم عدم إمكان المفاوضة لم يكن يفر من المفاوضة ، ولم يكن يستمهل أيام حكمه ، ولكنه كان يريد أن تتم المفاوضة فى جو صفو يدعو إلى الأمل فى النجاح .

ولعلنا نسمع غداً أن توضيح موقف كل من الحكومتين قد فتح الطريق للتفاهم النهائى وليس غدًا منا ببعيد .

حديث اليوم

فشل المحادثات

- أو المفاوضات -(*)

نقول فشل المحادثات أو المفاوضات ولا نقول قطعها . لأن الإنكليز اكتفوا فى بلاغهم الرسمى بقولهم إن الجلسة الثالثة بين مستر مكدونالد وسعد باشا كانت ختام المحادثات ، ولأن الصحف الإنكليزية قالت أن الحكومة الإنكليزية أبلغت زغلول باشا انها متمسكة بمركزها الحاضر فى مصر ، ومركزها الحاضر يقتضى تعليق المسائل المحتفظ بها إلى أن تحل بمفاوضات مستقبلة ، ولأن سعد باشا من جانبه قال أنه ترك صديقه مستر ماكدونالد على أتم ما يكون من الصفاء ، ولأن دولته لا يعتقد بقطع أية مفاوضات ولو أنها قطعت بالفعل . حتى لقد خطب تلاميذ مدرسة الإعدادية فى يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ بعد أن أعلن دولة عدلى باشا قطع مفاوضاته مع لورد كيرزن وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك فقال : «أوهموا أن المفاوضات قطعت وأن الوزارة ستستقيل وفاء بعهدها ولكن يحق لنا أن نشك فى أن المفاوضات قطعت» .

لم تقطع المفاوضات - أو أن شئت المحادثات - ولكنها فشلت . ولسنا نستطيع أن نعرف لأى سبب فشلت ، فأمر المفاوضات - أو المحادثات - لا يزال غير معروف بصفة رسمية . وقد صرح سعد باشا بأن لديه كلاماً كثيراً يريد أن يقوله لأهل بلاده ، ولكنه لايريد أن يقوله لهم قبل أن يفكر فى الصيغة التى يقدمه بها حتى لا يقدمه بصيغة تتنافى مع الخطة التى يريد أن يرسمها للمستقبل ، وحتى يقف من ناحية أخرى على ما ستنضح به وزارة الخارجية للصحف الإنكليزية من الأخبار . وحتى يقف على ما سيلقيه مستر ماكدونالد فى البرلمان رداً على ما قد يوجه إليه من أسئلة . وتلك خطة قد يكون فيها من الحكمة أنها تتفق وما يشعر به سعد باشا من أن واجباً عليه فى الظروف الدقيقة الحاضرة أن يرسم للأمة الخطة التى يجب عليها أن تتبعها بعد فشل المفاوضات أو المحادثات . فعلى موجب هذه الخطة يجب أن تصاغ المعلومات التى تلقى للأمة . وما دام دولته معتزما البقاء فى رياسة الوزارة فليس يجوز لأحد أن يقول عنه ما قاله هو لتلاميذ

---

* السياسة : ١٩٢٤/١٠/٥

الإعدادية أيضًا على أثر قطع عدلى باشا لمفاوضات سنة ١٩٢١ . فقد نبههم إلى تلغراف شركة هافاس الذى جاء فيه أن عدلى باشا أبى أن يصرح بشئ ما إلى مابعد درس المذكرة الإيضاحية التى سيقدمها فخامة اللورد اللنبى لصاحب عرش مصر ، وأن إشاعة استقالة الوزارة سابقة لأوانها . ثم قال تعليقاً على ذلك ما نصه :

«إذا أضفنا هذا الخبر إلى ذلك الإبهام والسكوت رأينا أن المفاوضات لم تنته وأن هناك أمراً يجب أن نحذره . لأن الخير يسارع صاحبه إلى إذاعته ونشره . لنا أن نستنتج أن فى الأمر سراً . والوفد المصرى لايستطيع أن يختط خطة إلا بعد الاطلاع على ذلك الأمر الذى نخشاه وعلى تلك الوثائق التى وعدنا بنشرها» .

يجب إذن أن ننتظر الصيغة التى يضع فيها سعد باشا ما عنده من الكلام الكثير ليقدمه لأهل البلاد . ويجب أن ننتظرها من غير تعجل أو قلق . ويجب أن لانصدق غيرها من الصيغ التى تنقلها إلينا الصحف الإنكليزية أو التى يبديها رئيس الوزارة الإنكليزية فى البرلمان ، أليس من حق سعد باشا أن يفكر فى الخطة الواجب عليه أن يتبعها بعد فشل المفاوضات؟ أو ليس ممكنا أن يكون نشر المعلومات كما وقعت مما يعترض هذه الخطة التى لم ترسم بعد والتى يجب لكى ترسم أن يعلم اتجاه الحكومة البريطانية نحو الشؤون المصرية ، ونحو الحكومة المصرية ، فلينتظر الناس ولايتعجلوا ، وليذكروا المثل القديم القائل : فى التأنى السلامة وفى العجلة الندامة .

وفى انتظار هذه المعلومات التى لايستطيع أحد أن يعرف متى تجىء يجب أن يتدبر الناس كيف فشلت المفاوضات ، وليس تدبر هذا الأمر يسيراً ، وليس تدبره عسيراً ، فهو غير يسير لأنه يحتاج مثلا إلى أن تقرأ ما تكتبه الصحف الإنكليزية وما تذيعه صحف الوفد وما تنشره صحف الحكومة ، وقراءة ذلك كله تقتضى وقتاً . فإذا كان لديك من الوقت ما يمكنك من القراءة فقد أصبح الأمر يسيراً . وسهل عليك أن تعرف لم فشلت المفاوضات .

فقد كان سعد باشا مستبشراً ، وكانت الغيوم التى تلبد بها جو السياسة المصرية البريطانية قد تبددت ، وكانت المحادثات قد انتهت وآن للمفاوضات أن تبتدىء ، ثم إذا جماعة القواد البريطانيين فى وزارة الحربية قد اجتمعوا ومعهم اللورد اللنبى . وإذا أول

جلسة للمفاوضات قد اعتبرت فى عداد جلسات المحادثات وخاتمتها ، واذا سعد باشا يقول لمحادثيه من الصحافيين الإنكليز إذا لم أكن قد كسبت شيئاً فإننى لم أخسر شيئًا ، وإذا الأستاذ وليم مكرم عبيد يقول لمسيو كاسترو محرر اللبرتيه : إلى العمل ، ولنستأنف جهودنا ، وإذا مندوب الأهرام فى لندره يقول : وتعزو الدوائر الواقفة على حقيقة الحال أسباب انتهاء المحادثات فجأة إلى تصلب السلطات العسكرية البريطانية فى شأن أقل مايلزم للدفاع عن مواصلات الإمبراطورية ، وتقول أن المحادثات لم تصل إلى مسألة السودان ، وإذا الصحف الإنكليزية كلها على ما نرى فى تلغرافاتنا الخاصة وفى التلغرافات العامة تقول أن السبب فى عدم إمكان الوصول إلى تسوية هو إصرار المصريين على مطالب متطرفة .

فشلت المفاوضات إذن لأن الإنكليز عرضوا مطالب لاتتفق والبرنامج الذى صرح به سعد باشا فى جلسات البرلمان الأخيرة ، بل ربما قد غالوا فى مطالبهم هذه وذهبوا بها إلى أكثر مما طالبوا به أيام مفاوضات سنة ١٩٢١ وأيام محادثات لجنة لورد ملنر . ولم يتمكن سعد باشا من إقناعهم لأنه لم يجد من الوقت متسعاً . ولأنه ليس حوله من يعاونه ليدير المفاوضات بمهارة كما يعاون مستر ماكدونالد زملاؤه ومستشاروه . ولأن الإنكليز أبدوا فيما يظهر تشبثاً بهذه المطالب انتهى إلى إخفاق المفاوضات هذا الإخفاق السريع .

وليس بين المصريين إلا آسف أكبر الأسف لهذا الفشل الذى جاء على يد وزارة العمال بعد ما عقد عليها من رجاء . فقد كنا نحسب أن هؤلاء الذين ملأوا الارض وعودًا بأنهم أنصار حرية الشعوب أو الذين جاءوا يحققون فى مصر سنة ١٩٢١ ليقولوا لحكومتهم عما رأوا وما سمعوا فى مصر والذين أبدوا اقتناعهم بعدالة مطالب هذه البلاد- كنا نحسب هؤلاء المدلهين بحب الحرية أبعد الناس عن أن يقفوا هذا الموقف مع سعد باشا . وكنا نظن الجرأة لا تصل ببعض الصحف الإنكليزية للقول بأن غضب المصريين لما حصل يؤدى إلى مطالبة الحكومة البريطانية باستئناف السيطرة البريطانية الصريحة .

نأسف أشد الأسف لما حصل ونرجو أن يذكر الناس ما قاله سعد باشا فى الماضى من أن الحكومة البريطانية لم تجب مطالب عدلى باشا لأنه لم يكن يمثل الأمة . فها هو سعد باشا يمثل الأمة اليوم وها هو يؤيده فى أمر المفاوضات قراران إجماعيان من كل من مجلسى البرلمان . فهل كفى ذلك ليرد الإنكليز عن مطامعهم وليدفعهم للتسليم لسعد بما

لم يسلموا به لعدلى أم إنهم اليوم ولم يواجهوا بجماعة يمثلون المقدرة المصرية فى أعلى درجات المهارة السياسية قد تراجعوا أمام الزعيم الذى يمثل الأغلبية الكبيرة من أهل البلاد عما أقروا به لمن كانوا يمثلون المقدرة السياسية وإن لم يمثلوا الكثرة العددية .

على أن ما حصل من فشل هذه المحادثات لايدعو المصريين إلى اليأس ولا يقعدهم عن السير فى سبيلهم السلمى المشروع معتبرين بهذه الظروف وبغيرها مما مضى . ولعل ما تبديه الأمة ويبديه سعد باشا من الحكمة بعد هذا الموقف يدعو الإنكليز والصحف الإنكليزية إلى أن يبديا من الأسف لعدم وصول المحادثات إلى غاية حسنة مثل ما أبدوا حين قطع عدلى باشا مفاوضاته .

حديث اليوم
سياسة الأمانى
وخطرها على القضية المصرية(*)

انتهز مستر ماكدونالد فرصة المحادثات بينه وبين سعد باشا ليعلن الكتاب الأبيض الأخير وليقول فيه بصراحة فادحة . إنه ما من حكومة بريطانية ، أيا كان الحزب الذى تنتمى اليه ، تستطيع أن تتنازل - ولو من أجل حليف - عما أثبتت لها تجارب الحرب منذ سنة ١٩١٤من ضرورة حماية إنكلترا لقناة السويس ، وليعيد نظريته التى أبداها خلال الصيف ، نظرية مسئولية الحكومة المصرية الحاضرة عن حوادث السودان وإكبار هذه المسئولية إلى حد سمح له بإعلان تفرد إنكلترا بالحكم فى هذا الجزء من وادى النيل . وليس شك فى أن ما قرره فى هاتين المسألتين لم يكن لغوا من القول ، فهو إنما أصدر الكتاب الأبيض فى صورة خطاب وجهه إلى لورد اللنبى مندوب إنكلترا السامى فى مصر ليقوم على تنفيذ السياسة الواردة فيه تنفيذا دقيقاً .

والمندوب السامى فى قيامه بتنفيذ هذه السياسة لايقوم بشئ جديد . ولكنه يسير على الخطة التى كان سائراً من قبل عليها من إتمام بناء الثكنات والمطارات فى جهات أبى قير والتل الكبير وأبى صوير وحوالى القنطرة . وينفذ فى السودان خطة إبعاد كل عنصر مصرى ، عسكرى أو مدنى ، مادامت حكومة السودان ترى إبعاده .

ولقد لقى لورد اللنبى من الوزارة الحاضرة أكبر معونة إلى اليوم فى تنفيذ هذه السياسة . فبعد إذ كان الوفد حين كان فى المعارضة ناراً وشرراً يهب لكل حادثة وينتفض فى كل كبيرة وصغيرة صارت حكومة الوفد ترى ما كان الوفد ينكره بعين الرضا والتسليم أو إن شئت فقل بعين الاستسلام والخضوع للقضاء- فلما كانت حوادث السودان الأخيرة وتحركت هذه الحكومة وأرادت أن تظهر بمظهر الحفيظ على تصريحات رئيسها فى البرلمان سلكت لذلك خطة مقلوبة أدت إلى سياسة تفرد الإنكليز بأمر السودان . ومنذ صارت هذه السياسة أمرًا واقعًا أصبحت الحكومة خير معوان لتنفيذها . فجعلت تتقبل الجنود والمدنيين المطرودين بدعوى أنهم عناصر مقلقة بالقبول والرضا . فاذا استجار أحد هؤلاء مما حل به لم يجد سميعاً ولم يجد مجيبًا .

---

* السياسة : ١٩٢٤/١٠/١٥

لايقوم المندوب السامى بجديد فى تنفيذ كتابه الأبيض . ولعله أشد اعتماداً على الحكومة المصرية منه على أية سلطة اخرى فيما وكل إليه تنفيذه ، ولعل له الحق فى هذا الاعتماد أخذاً بما كان فى الماضى . ثم لعل له الحق كذلك إذا هو نظر إلى السياسة الجديدة التى ترسمها الحكومة والتى تبدو فى الافق شيئاً فشيئا بما يظهر من أقوال صحف الحكومة ومن خطب بعض النواب الذين يؤيدونها .

فقد أخذت هذه الصحف تروج فكرة ليس أعجب منها . فهى تقول أن الأمل كبير بل يكاد يكون محققاً فى فوز حزب العمال بالأغلبية المطلقة فى البرلمان الإنجليزى . والعمال إذا فازوا وعاد مستر ماكدونالد إلى الحكم مؤيدا بأغلبية مطلقة لم يكن خاضعا لآراء الخبراء العسكريين ، ولم يكن مقيداً بما تمليه عليه سياسة حزب الأحرار أو أى حزب آخر وصار له أن ينفذ سياسة حزبه . وسياسة حزبه هى أن تستقل مصر استقلالا تاما صحيحا ناجزاً . وإذن فيجب أن تنتظر هذه الأمة فى غير قلق حتى تمر عاصفة الانتخابات الإنجليزية . ويجب أن لاتبتئس إذا هى سمعت العمال يقولون فى خطبهم الانتخابية أنهم مستمسكون ببرنامج مستر ماكدونالد فى كتابه الأبيض الأخير فلن يكون قولهم إلا خدعة يخدعون بها الناخبين . ويجب أن لاينفد صبرها بعد أن تؤلف وزارة العمال وأول انعقاد البرلمان البريطانى ، لأن مستر ماكدونالد لايستطيع أن يفجأ الأمة البريطانية برأيه الجديد فى استقلال مصر قبل أن تستعد لهذا الرأى رويداً رويداً . وفى انتظار مضى هذا الزمن يجب أن تبقى الوزارة الحاضرة ، وزارة الشعب تمهد بالوسائل السياسية لهذا اليوم السعيد الذى يطلع فجره بجلاء الجنود الإنكليزية عن مصر ، بطلوع فجر الربيع القادم .

كذلك تقول صحف الحكومة ، وكذلك يروج أنصارها فى مجالسهم فى العواصم وفى الاقاليم ، وبذلك يهدر خطباؤهم . وإنك لتقرأ فى غير هذا المكان من «السياسة» خطبة ضافية الذيول للنائب القديم القدير حسين بك هلال يقول فيها هذا القول بصراحة لاتقل فداحة عن صراحة الكتاب الأبيض ، يقول النائب المحترم أن سعد باشا اتفق سرا مع مستر ماكدونالد على توقيع الاتفاق بإجابة المطالب التى طلبها دولته جميعاً ، وأن مستر ماكدونالد متى عاد إلى الحكم بعد الانتخابات فسيعلن هذا الاتفاق السرى ، وسيلقى من حزبه التأييد والثقة اللذين تجدهما الحكومة المصرية الحاضرة من حضرات أعضاء مجلس

النواب الذين انتخبوا تحت لواء الوفد ، وبذلك يكون سعد باشا قد فاز بمطالبه جميعاً . وهذا فى رأى حضرة النائب المحترم هو ما يفسر قول سعد باشا حين سئل عما إذا كان سيعود إلى لندره فى الربيع القادم : «ربما»

لايضحك القارئ ولا يدهش ولا يظن أنا نخترع على النائب الجليل قولا . فهو سيقرأ خطبته الطنانة فى هذا العدد الذى تحت نظره ، لا فى عدد أمس ولا فى عدد غد . وهو سيعجب من هذه الخطبة الخطيرة . وهو سيرى النائب وقد أدرك أنه يخاطب جماعة من أهل الريف لايفهمون بالكتابة كما تكتب صحف الحكومة قد عمد إلى أن يفضح لهم أسرار المفاوضات كما حصلت وكما وقف عليها ، وأن يزف لهم البشرى بما سيكون فى الربيع من زهر يانع ومن استقلال تام .

هذه سياسة الأمانى تضحك بها صحف الحكومة من عقول القراء ويضحك بها نواب الحكومة من عقول الشعب . حزب العمال سيصل إلى الأغلبية المطلقة ، واذن فانتظروا !!! وكيف علمتم أن حزب العمال سيفوز بهذه الأغلبية؟ . . وهل نسى قراؤكم أنه لم يصل فى الانتخابات الأخيرة إلا إلى ١٦٨ مقعداً . وأن حزب المحافظين زاد عدد نوابه على المائتين ، ولكن الأحرار أيدوا العمال فتمت الأغلبية المطلقة للعمال بالأحرار . فكيف ترون هذه الأمة الإنكليزية تنقلب فى أشهر معدودات ليكسب العمال فيها أكثر من مائة وعشرين مقعداً وهى أمة اشتهرت بالمحافظة وبالبعد عن الانقلابات السياسية والفكرية السريعة؟!

وهب العمال وصلوا فى الانتخابات إلى الأغلبية المطلقة . فهل نسوا أن مستر ماكدونالد قال فى الكتاب الأبيض : أنه ما من حكومة إنجليزية تستطيع التخلى عن حماية القناة برغم معاهدة سنة ١٨٨٨؟؟ وهل نسوا أن خطبة العرش التى حل بها مجلس النواب وهى من وضع حزب العمال قد أيدت هذا الكتاب الأبيض؟؟ وهل نسوا أخيراً أن سياسة هذا الكتاب الأبيض تنفذ فى غير هوادة ، وأن مستر ماكدونالد وحكومته هم الذين يتولون تنفيذها ، وهم الذين ينفقون على تنفيذها الضرائب التى يدفعها العامل البريطانى كما يدفعها الحر والمحافظ ؟؟

ثم متى كانت الحكومات الإنجليزية تعد الناخبين الإنجليز لتخدعهم متى تولت الحكم؟! ومتى كان نواب إنجلترا يعتبرون السمع والطاعة واجبين عليهما لزعيم الحزب وإن هدم مبادىء الحزب؟! ومتى كانت الأمة الإنكليزية لعبة فى يد رجل توليه ثقتها على مبادئ معينة فإذا ترك هذه المبادئ فى العمل – وإن تمسك بها فى القول – استمرت واثقة به تابعة إياه مؤيدة لحزبه ؟!

أليست سياسة الأمانى هذه خدعة تخدع بها الأمة حتى تظل فى استسلامها وفى سكينتها إلى زمن ، فإذا جاء يوم ٢٩ أكتوبر ولم تكن للعمال أغلبية مطلقة فى الانتخابات كان للوفد ولحكومة الوفد أن يفكروا فى خطة أخرى ، وإذا جاءت أغلبية من العمال ثم صرحت حكومة العمال بتمسكها بسياسة الكتاب الأبيض قيل للأمة مهلا حتى يأتى الربيع . وفى هذه الفترة تنحدر أعصاب الأمة رويداً رويداً . وإذا تخدرت أعصاب الأمة اطمأنت الحكومة إلى مقاعد الحكم واطمأن الإنكليز إلى أن المصريين قد بلغوا ما أرادوا من حركة سنة ١٩١٩ . فليصبروا حتى يشعروا بالحاجة إلى أكثر مما نالوه من حرية .

إلا أنها لسياسة خطرة على القضية المصرية ، هى سياسة تفت فى الأعصاب ، وتقتل فى النفوس كل أمل صحيح ، وتدعو إلى الاستسلام للأوهام والأباطيل . وهى بعد ، سياسة كل مايقصد منها – لا أن تبقى الوزارة فى الحكم فذلك ممكن إذا هى أخذت بسياسة حكيمة حازمة – ولكن أن تبقى الوزارة مطمئنة فى مقاعدها راضية مرضية ، لايعكر صفوها معكر ، ولايدفعها إلى العمل الجد دافع .

فهل لهذا وثقت أغلبية النواب بالوزارة؟ وهل لهذا انتخبت الأمة النواب؟ وهل لهذا قامت الأمة تطلب الاستقلال؟

حديث اليوم
الاعتداء على حياة السردار
والعلاقات بين مصر وإنكلترا(*)

وقعت حادثة الاعتداء الشنيعة على حياة معالى السردار لى ستاك باشا وعلى الذين معه أول من أمس . فكنت لاتلقى بين المصريين إلا آسفاً أشد الأسف أن عاد إلى مصر هذا العهد البشع الذى خلناه قد انتهى : عهد الإرهاب والقتل السياسى . وكنت لا تلقى رجلا ممن يعرفون معالى السردار إلا كان أشد أسفاً لما عرف عن ستاك باشا من نبل الخلق والميل للعدل . ثم كنت لاتلقى واحداً ممن يعنيهم مستقبل هذه البلاد إلا امتزج اسفه بشئ غير قليل من الإشفاق لما قد يترتب على هذه الحادثة الأليمة من سئ الأثر على مايرجى من ارتباط مصر وإنكلترا برابطة الصداقة والود . ومانحسب المصريين الذين يحبون بلادهم حقا ويقدرون مصلحتها قدرها الصحيح أقل أسفا للحادث وحنقا على الجناة من أى إنكليزى فى مصر أو فى إنكلترا . فالمصريون يعلمون أن أكثر الوسائل فائدة لنجاح قضيتهم هى الوسائل المشروعة . وأن العنف على مختلف صوره وأشكاله لايمكن أن يجر على مصر وقضيتها إلا الضرر والفساد . فإذا فزع الإنكليز لعظيم منهم أصيب ولما قد يجره ذلك من النتائج السياسية فالمصريون يفزعون لكنهم ينكرون أشد الإنكار كل وسيلة غير مشروعة فى جهادهم . ولأنهم يعتقدون كما يعتقد الإنكليز أن ما تحل به المسألة المصرية بقاء علاقات المودة رابطة بين الدولتين من غير أن يكون فى بقاء هذه الرابطة ما يمس استقلالهم أو سيادتهم .

وهذا كله يعلمه الإنكليز . هم يعلمون أن الأمة المصرية تمقت بطبعها الاعتداء وتكره الجريمة وتنكرها أشد الإنكار . ويعلمون أن الأمة بأسرها أسفت لهذا الحادث أكثر مما أسفت لكل حادث سبقه . وأنها حانقة أشد الحنق على هذه الشرذمة التى اتخذت السفك والاعتداء صناعة ووسيلة . ويعلمون أن هذه الشرذمة لاتزيد على نفر من القلة المأفونين ضعاف العقول ممن لاتخلو منهم أمة فى مثل الظروف التى تجتازها مصر . وأن أستئصال هذه الشرذمة هو الوسيلة الصحيحة لقطع دابر تلك الأعمال التعسة التى تثير الأسف والأسى عند الناس جميعاً . ولعل ما أبدته الحكومة المصرية من عزم أكيد على

---

* السياسة : ١٩٢٤/١١/٢١

الوصول إلى الجناة يجعلنا نثق بأنها واصلة إليهم حتما . فهذه الحكومة التى تمثل الأغلبية والتى خرجت من الوفد أقدر من كل حكومة سواها على بلوغ هذه الغاية .

ومادامت الأمة بعيدة عن مثل هذا الحادث كل البعد ، ومادامت فضلاً عن ذلك تأسف له أسف الإنجليز أنفسهم أو أكثر منه ، ومادامت كثرتها الصحيحة وسوادها السليم من نزغ الشهوات يشترك فى الرأى بأن خير العلاقات بين مصر وإنجلترا ما قام على المودة ، ومادامت الأمة الإنجليزية والصحافة الإنجليزية والحكومة تعرف هذا كله - مادام ذلك كله فيدهشنا أن تندفع الصحافة الإنجليزية إلى طلب ترضيات على حساب الأمة المصرية وأن يذهب بعضها إلى أكثر من هذا ويطلب تدخل السلطة الإنجليزية فى شئون السيادة المصرية ، ويزيدنا دهشة ما امتاز به الخلق الإنجليزى من الهدوء . فقد كنا نفهم حدة اللهجة والشدة فى مطالبة الحكومة الإنكليزية بالالتجاء إلى الشدة لو كان للأمة المصرية يد فى هذا الحادث الأليم . فأما والأمة بعيدة عنه وتنكره فإنا نعتبر لهجة الصحافة الإنكليزية موجبة للدهشة .

إن الحكمة السياسية تقتضى ألا تزداد شقة الخلاف بين مصر وإنكلترا اتساعا . وواجب الصحافة فى مصر وفى إنكلترا أن تعمل لتلافى الحال وأن تضبط عواطفها بازاء هذا الحادث الأليم . وأن ما أبداه فخامة المندوب السامى وما أبدته اللادى ستاك من تقدير صدق عواطف المصريين فى هذا الظرف لخير مثل يصح أن تحتذيه الصحافة البريطانية وأن تتعظ به الصحافة المصرية . وهذا الذى أبدياه يجعلنا كبيرى الأمل فى حكمة السياسة البريطانية وفى وقوف الحكومة الإنكليزية موقفاً ترتكز معه سياسة الشرق على أساس سليم .

ويقيننا أن الحكومة البريطانية لا تنظر للحادث بالعين التى تنظر بها بعض الصحف حين تقول أنه يمس النفوذ البريطانى فى الشرق أى مساس . فلقد يكون ذلك هو الحال لو أن حركة ثورية كانت قائمة فى مصر تجاه السياسة البريطانية . أما ولما يجف مداد ما كتبته الصحف الإنكليزية نفسها عن اعتدال الحكومة الحاضرة وعن تجنبها للمشاكل مع بريطانيا وعن اعترافها بأن ما قام فى مصر من الاضطراب يومى السبت والأحد الماضيين إنما قصد به تأييدها وتأييد سياستها السلمية بإزاء الإنكليز فمن الظلم تحميل الدولة أو تحميل الأمة المصرية نتائج عمل أنكرته أشد الإنكار . وإنما العدل والمصلحة أن تقف إنكلترا موقف المعضد لمصر كى تصل حكومتها إلى كشف الجريمة والقبض على المجرمين .

ولعل ما جاء عن اتجاه الحكومة البريطانية يؤيد رأينا هذا حتى يطمئن المصريون إلى سلامة حقوق بلادهم فتتجه أنظارهم إلى معاونة الحكومة فى تعقب الفاعلين وتخليص البلاد من شر طائفة لم يقف عدوانها على الإنكليز وحدهم بل اعتدت فى مثل هذه الأيام من سنتين مضتا على رجلين من خيرة رجال مصر كما دبرت فى الخفاء جرائم شنعاء كشف عن أمرها قبل أن ترتكب .

ولعل المصريين من جانبهم يقدرون حرج الظروف ودقتها ويساعدون الحكومة فى الوصول إلى الجناة ، وإنا لنشارك البيان الرسمى فى القول بأن من خيانة البلاد خيانة عظمى أن يكون لدى أى إنسان علم بأمر من أمور هذه الجريمة ويكتمه ، فالبلاد بحاجة إلى أن تطهر من رجس هذا النوع السافل الجبان من أنواع الإجرام لتتمكن من العمل الصالح المنتج لمصلحة قضيتها المقدسة .

***

ولقد كنا ومانزال نود أن تقف البلاد جميعًا فى هذه الساعة وبإزاء هذه الحادثة موقف صدق لنجاة البلاد من مرتكبيها . ولذلك عجبنا كيف اندفع سعد باشا فى تصريحاته التى أفضى بها إلى إحدى الصحف أمس منكرا الحادثة أشد إنكار إلى إبداء الشك فى إمكان انتساب مرتكبيها لأحد الأحزاب السياسية وهو يعلم أن الأحزاب المصرية جميعا تنكر الاعتداء ولا تسلم بسياسة العنف . وما نود مناقشة ماذكره فى هذا السبيل بأكثر من أن نطلب إليه أن يكون فى تصريحاته أكثر احتياطا وأن يزن أقواله بميزان يجعلها لا تمس مصلحة مصر ولاتلقى الريبة فى نية الأحزاب التى تعارضه .

***

ولعل مارجوناه من وقوف سياسة إنكلترا موقف الحكمة ومن الاهتداء إلى الجناة والقبض عليهم يخفف من أسفنا الشديد على بقاء عصابة دنيئة ترتكب هذه الجرائم النكراء التى انتهت بهذه الحادثة الأليمة حادثة الاعتداء على حياة معالى السردار ومن معه .

حديث اليوم

جواب الحكومة المصرية

ورد الحكومة البريطانية(*)

كان من نتائج اغتيال حياة السردار أن قدمت الحكومة البريطانية إنذارها أول من أمس تطلب فيه من الحكومة المصرية المطالب السبعة التى عرفها القراء ، وأن بنت هذه المطالب على ما قررته فى مقدمة إنذارها من أن القتل كان نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد الحقوق البريطانية والرعايا البريطانيين فى مصر والسودان لم تعمل حكومة مصر الحاضرة على تثبيطها بل أثارتها هيئات لها اتصال وثيق بهذه الحكومة ، وإن اعتبرت أن هذا القتل من شأنه أن يعرض مصر - على نحو ما هى محكومة الآن - إلى احتقار الشعوب المتمدينة . ولم يشك أحد ممن اطلعوا على المطالب البريطانية فى أنها قد بلغت مبلغاً لايصدقه العقل . فهى لم تقف عند حد فرض العقوبة على مصر وإذلال كرامة الحكومة المصرية والغلو فى هذا الشأن . بل جاوزت ذلك إلى التعدى على سيادة الأمة وإلى فصل السودان فصلا قد يؤدى إلى تجويع مصر وجعلها صحراء قاحلة .

وليس بين المصريين أحد إلا رأى رفض هذه المطالب لأول نظرة إليها واعتبر قبولها قضاء على آمال البلاد . ولذلك وقفوا جميعاً متضافرين لدفع هذه الكارثة حتى لايصيب البلاد من جرائها إلا أقل ضرر ممكن ، ورجوا أن يكون جواب الحكومة المصرية من الحزم بحيث يحفظ على الأمة كرامتها ، ويبعد الخطر عن حقوقها وعن مستقبلها .

وكنا نود مع كل مصرى مخلص أن توفق الحكومة لبلوغ هذه الغاية ، فتحفظ للبلاد كرامتها ، وتدفع عنها كارثة الاعتداء على حقوقها ، وكنا نعتقد أن خير الوسائل لتحقيق هذا الغرض أن تقوم الحكومة قبل مناقشة أى من المطالب البريطانية بتقديم الدليل على أنها بريئة من أن تكون لها بمصادر الاعتداء أيه صلة أدبية ، فإن تقديم هذا الدليل يسقط حجة بريطانيا قبلها ، ويجعل العالم بأسره ينظر إليها نظر الطامع الذى ينتهز الفرصة الأليمة لتحقيق مآرب استعمارية طالما زعم أنه يعف عن التطلع لاقتناصها . لكنا نأسف

---

* السياسة : ١٩٢٤/١١/٢٤

أشد الأسف لأن جواب الحكومة المصرية لم يقتصر على التفريط فى كرامة الآمة المصرية وحقوقها ، بل زاد على ذلك ففتح الباب واسعا أمام إنكلترا وأمام غيرها لتدوس كرامتنا ولتعتدى على حقوقنا فى المستقبل .

زعمت إنكلترا فى إنذارها أن اغتيال حياة المرحوم لى ستاك باشا يعرض مصر - على نحو ماهى محكومة الآن - إلى احتقار الشعوب المتمدينة . وهذه تهمة شنيعة لمصر ولشعبها بأنهم قوم همج متوحشون لايستحقون أى احترام من شعب متمدين ، وهذه التهمة الشنيعة كافية - إذا وجهتها أمة متمدينة إلى أمة متمدينة أخرى - لقطع العلاقات بين حكومتيهما . فهى إهانة للأمة وللشعب لاتعدلها إهانة ، وهى حكم على الأمة وعلى الشعب بأنه غير جدير بالوقوف فى مصاف الشعوب الإنسانية المتحضرة وما كان لمصر ذات التاريخ المجيد والمدنية الخالدة وصاحبة النهضة الحديثة التى اهتز لها الشرق بأسره فكانت فجراً لنهضة شعوبه طراً - ما كان لمصر أن تقبل هذه الإهانة مهما تحتمل فى سبيل رفضها من تضحيات . لكن الحكومة الحاضرة قبلت التهمة والإهانة الموجهتين للأمة وللشعب جميعاً ولم تحفل فى ردها بأن تشير إليهما بحرف ، حتى لكأن كرامة هذه الأمة لاتستحق الدفاع عنها أمام الإنكليز بكلمة مهما تكن رقيقة ومهما تكن لينة .

ولكنما عنيت الحكومة بتهمة وجهت إليها هى . فقد بنت الحكومة البريطانية مطالبها على أن قتل السردار حصل نتيجة لحملة عدائية ضد البريطانيين ، وعلى أن الحكومة الحاضرة لم تعمل على تثبيط هذه الحملة بل أثارتها هيئات لها اتصال وثيق بها . ولقد كنا نود لو أن عناية الحكومة بلغت إلى تقديم الدليل على عدم صحة هذه التهمة ، فلو أنها فعلت لكان فى ذلك بعض العزاء عن عدم ردها على العبارة المهينة للأمة وللشعب ، لأن براءتها مما تتهمها به الحكومة البريطانية براءة صريحة واضحة قد تحتوى ضمناً دفع تلك الإهانة ، لكن الحكومة اكتفت فى إنكار مسئوليتها بإنكار هذه المسئولية . فلم تزد على القول بأنها كانت تلجأ وتدعو دائما إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد ، وأنها لم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف . وليس فى هذا الإنكار المجرد دليل يدفع التهمة الخطيرة التى وجهت إليها . فلم تؤكد الحكومة التأكيد الحاسم بأن التحقيق سيصل إلى نتيجة تنهض دليلا واضحا على أنها بريئة كل البراءة من أن تكون لها بمصادر حادثة الاعتداء أية صلة أدبية .

ولقد يكون لهذا القصور فى جواب الحكومة عذر من عدم الدقة فى التعبير لو أنها لم تقرن إلى ذلك مايفيد اعترافها بالمسئولية ضمنا . فقد ذكرت بعد هذا الإنكار أنها «لإثبات ما أثارته الجناية فى البلاد من الأسف البليغ وإرضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية تقبل أن تقدم اعتذارها كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه» وإنها تمنع كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام .

هذا قبول لبعض مطالب الحكومة البريطانية ، والمطالب جميعاً مبنية على أساس واحد هو مسئولية الحكومة الدستورية الحاضرة عن الجريمة ولو مسئولية أدبية . فلو أن هذا الأساس إنهار ركنه لما كان لمسئولية الحكومة وجود بحال . أما التسليم ببعض نتائج المسئولية كتقديم الاعتذار ودفع الغرامة - لا التعويض - فتسليم بالمسئولية مع طلب تخفيف العقوبة . وهو صلح ، والصلح لا يكون إلا عن حق معترف بكله أو ببعضه ، وإذن فقبول بعض مطالب الحكومة البريطانية معناه اعتراف بالأساس الذى قامت عليه وهو المسئولية .

ولو أن الحكومة أنكرت مسئوليتها كما فعلت ثم رتبت على هذا الإنكار نتيجته الطبيعية وهى عدم الاعتراف بالمطالب جميعاً لكان فى عملها هذا مايصون كرامة الأمة ومايحفظ حقوقها ، ثم لكان للتحقيق متى نتجت عنه براءة الحكومة مما اتهمت به أن يجعل بريطانيا مثلا أمام العالم فى الافتئات ، ولكان لمصر مندوحة من الالتجاء لعصبة الأمم وللرأى العام فى العالم المتمدين ثم لم يكن من هذا الإنكار للمسئولية ومن رفض المطالب أى ضرر على حقوق البلاد ، بل لكان منه الكسب الأدبى ، ولكان منه بقاء قوة الأمة المعنوية سليمة فى حصن من أن تتطرق إليها عوامل الإنحلال .

لم يكن من إنكار المسئولية ورفض المطالب ضرر على حقوق البلاد ، لأن إنكلترا لم تكن هازلة حين قدمت إنذارها ، بل كانت تنوى السير فى تنفيذه على كل حال ، لكنا نشك كل الشك فى أنها كانت تسير كما سارت لو أن الحكومة لم تظهر ما أظهرت من فتور وضعف ، ولم تسارع كما سارعت إلى قبول أكثر المطالب ، فقد اعتبرت إنكلترا هذا القبول اعترافا بأساس المسئولية ، ولذلك سارعت بإصدار أوامرها لتنفيذ ما أرادت الحكومة المصرية المطل والمطاولة فيه ، لأن فى قبول بعض المطالب تسليم مبدئى بأنها على حق ،

ولو أنها قوبلت بإنكار المسئولية ورفض المطالب لترددت خيفة أن تتهم أمام العالم بما اتهمت هى إيطاليا به حين احتلت كورفو على أثر مقتل القائد الايطإلى ومن معه فى سنه ١٩٢٢ .

لكن الحكومة الحاضرة قد يكون لها بعض العذر فى قبول ما قبلت وفى الالتجاء للتسويف والمطل فى المطالب الأخرى ، لأن سعد باشا قد أصدر أمراً بالأمس يمنع المظاهرات فرأى من غير المعقول أن يصدر هذا الامر أمس وأن يرفض طلب منع المظاهرات اليوم ، ولأن سعد باشا قد رأى الكتاب الأبيض الذى نشره مستر ماكدونالد فى ٧ أكتوبر الماضى ينص فيه على عزم الحكومة الإنكليزية الانفراد بالأمر فى السودان وتصميمها على طرد الموظفين والضباط ووحدات الجيش المصرى ممن لاترى بقاءهم فى السودان مرغوبا فيه ، ومع ذلك قرر فى خطبة العرش أن المحادثات لم تضيع على مصر حقا فى السودان . فلم يكن من المنطقى أن يرفض طلب الحكومة البريطانية وإن كان من بعض أساليب السياسة أن يلجأ إلى المطاولة والتسويف .

***

وهذا الذى فعلت الحكومة المصرية فى شأن المطالب التى قبلتها وفى شأن المطالب التى سوفتها ليس يقتصر أثره على مافعلته إنكلترا اليوم . بل يفتح أمامها الباب واسعاً لتقديم مثل هذه المطالب إذا اجترأ المجرمون الأدنياء على ارتكاب جناية أخرى مهما يكن نوعها ثم لايكون للحكومة الحاضرة أن ترفض هذه المطالب .

ثم لايقتصر جواب الحكومة المصرية على هذا . فهو قد استدل على أن الحكومة متسامحة فيما يتعلق بحقوق الأجانب بأن الدول الأجنبية لم تعترض أى اعتراض فى شأن هذه الحقوق . وفى هذا مافيه من فتح الباب لاعتراض تلك الدول كلما كانت بينها وبين مصر مشادة .

***

ونحن مهما نعرض بالنقد لرد الحكومة المصرية على مطالب الحكومة البريطانية فليس يفوتنا أن نكرر أن هذا المطالب جاوزت ما كان يتصوره العقل ، وخرجت عن كل ما عرف عن الحكومة البريطانية من ضبط النفس ودقة التقدير إلى حد أثقل معه كاهل الأمة إثقالا فادحا . ولعل التحقيق يسفر عن نتيجة تقنع العالم كله وتقنع الحكومة البريطانية بأنها تعجلت فانتهزت فرصة حادثة أليمة لقضاء مآربها الامبراطورية ، ولعلنا على كل حال نرى الحق يعلو نجمه ويسطع نوره فيرى الناس جميعا أن هذه الأمة أحق الأمم بالمصادقة وأن الاعتداء على حقوقها لا يفيد شيئا ويضر كثيرًا .

حديث اليوم
الخطوة الأخيرة
فى التسليم بالمطالب البريطانية(*)

من بين المطالب السبعة التى قدمها فخامة المندوب السامى على أثر تشييع جنازة السير لى ستاك باشا فى يوم ٢٢ نوفمبر الماضى ، قبلت حكومة سعد باشا أربعة : هى الاعتذار عن الجريمة ، والبحث عن مصادرها ، ودفع غرامة قدرها نصف مليون من الجنيهات ، وقمع المظاهرات الشعبية السياسية بالشدة . واعتذرت عن قبول طلب سحب الجيش المصرى من السودان بأنه مناقض للمادة ٤٦ من الدستور ، واستبقت زيادة مساحة رى أراضى الجزيرة إلى أن تحل باتفاق الطرفين معتبرة طلب الحكومة البريطانية هذه الزيادة سابق لأوانه ، فأما المطلب السابع الخاص بحماية المصالح الأجنبية فى مصر والذى قدم به تبليغ خاص إلى سعد باشا يفرض إعادة النظر فى قانون تعويض الموظفين الأجانب الباقين فى خدمة الحكومة المصرية ، وإبقاء منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى واحترام سلطتهما وامتيازاتهما كما كانت عند إلغاء الحماية فقد أجابت عليه حكومة سعد باشا بالتسويف إذ قالت «إن حالة الموظفين الأجانب فى مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لايمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان ، وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد إدخالها على النظام الحالى ولذلك لانرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فان الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال» .

قبلت حكومة سعد باشا إذن أربعة من المطالب واعتذرت عن الخامس وسوفت فى السادس وطلبت إيضاحات فى السابع . فكان جواب الحكومة الإنجليزية أن أمرت بإخراج الجيش المصرى من السودان وأباحت رى مساحة لاحد لها من أراضى الجزيرة بمذكرة أبلغتها فى يوم ٢٣ نوفمبر . ثم احتلت جمارك الإسكندرية فى يوم ٢٤ نوفمبر تنفيذا لما

---

* السياسة : ١٩٢٤/١٢/٣

جاء فى المذكرة الأخيرة بما نصه «وستعلمون دولتكم فى الوقت المناسب ماستتخذه الحكومة البريطانية من الإجراءات بالنظر لرفض دولتكم إجابة المطلب السابع الخاص بحماية المصالح الأجنبية فى مصر» فلما احتلت الجمارك استقالت وزارة سعد باشا وتبوأت الوزارة الحاضرة مقاعد الحكم مكانها .

وقد انتظر الناس أن تعمل هذه الحكومة الحاضرة من طريق التفاهم مع إنكلترا بأن تقنعها بأنها صادقة الإرادة فى تعقب المجرمين وفى مواصلة البحث بكل نشاط عن مصادر الجريمة ، وأن تصل من ذلك لإقناعها بوقف تنفيذ إنذارها حتى يتبين وجه الحق فى الأساس الذى بنت عليه الحكومة البريطانية إنذارها - وهو تحميل مصر تبعة الإعتداء على حياة السردار . لكن ما انتظره الناس لم يكن إلا سرابا ووهما ، وكانت سياسة حكومة زيور باشا قائمة على فكرة «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» على أضعف وجه تحتمله هذه الفكرة .

فقد أبلغتها دار المندوب السامى عن حكومة السودان أن الضباط والجنود المصريين أبوا أن ينسحبوا من السودان إلا إذا تلقوا أمراً من حكومة صاحب الجلالة المصرية . فبدل أن تتخذ من إباء الضباط والجنود حجة لإقناع إنكلترا بالانتظار حقناً للدماء ومنعاً للهياج وبعثاً لشئ من الطمأنينة إلى خواطر المصريين ـ اتخذت من قبول سعد باشا هذا المطلب بسكوت حكومته وبقائها فى الحكم بعد تبليغ المندوب السامى إياها الامر بطرد الضباط والجنود من السودان حجة تبرر لها القبول هى الأخرى وكلفت وزير الحربية فأمر الضباط والجنود بالعودة . ثم وجهت كل مالديها من جهد لإنقاذ ما يمكن انقاذه فى أمر مطلب إنكلترا السابع الخاص بحماية المصالح الأجنبية فى مصر . وكان من نتيجة هذا الجهد أن وصلت للاتفاق مع دار المندوب السامى على القواعد التى نشرنا خلاصتها أمس والتى تراها منشورة اليوم فى غير هذا المكان .

وهذا الاتفاق فى شأن المصالح الأجنبية يمس مسألتين . فهو يعدل قانون تعويض الموظفين الأجانب تعديلا جوهريا ، وهو يجعل لمستشارى المالية والحقانية مركزاً وحقوقا لاتخلو من إبهام كثير . ولكنها على كل حال حقوق لم تك موجودة من قبل مادامت إنكلترا قد طلبتها ومادامت الحكومة المصرية قبلتها .

فأما تعديل قانون التعويضات فجوهرى لأنه سمح للموظفين الأجانب الذين اختاروا البقاء فى الحكومة المصرية إلى سنة ١٩٢٧ أو التنازل عن نصف مكافأتهم إذا هم خرجوا قبل هذا التاريخ - بترك خدمة الحكومة ابتداء من أول ابريل سنه ١٩٢٥ من غير تنازل عن أى جزء من هذه المكافأة . ولقد كان يكفى هذا التعديل ليكون عبئاً ثقيلاً على كاهل الخزانة المصرية ، فإن قانون تعويض الموظفين الأجانب قد لقى معارضة شديدة من الأحزاب المصرية جميعا يوم قبلته وزارة يحيى باشا إبراهيم ، ولقى معارضة من مجلس النواب يوم أقرت حكومة سعد باشا تنفيذه وإن لم تبلغ هذه المعارضة حد تكوين أغلبية ضد الوزارة ، فهذا القانون الذى يحمل خزانة الدولة عبئاً فادحاً من غير مقابل ، والذى لقى معارضة من كل الهيئات المصرية قد عدلته حكومة زيور باشا تعديلا يجعله أثقل على الخزانة وطأة وأسوأ على نظام الإدارة المصرية أثرا .

ولم تقف بتعديلها إياه عند هذا الحد ، بل تعهدت الحكومة باستعمال كل نفوذها لدى بلدية الأسكندرية ليسرى هذا القانون على موظفيها الأجانب بعد أن لم يكن ساريا عليهم ، ولاندرى ما هو المقصود باستعمال الحكومة كل نفوذها ، هل معناه منعها ما قد تقدمه من الإعانة المالية لهذه البلدية؟ أم معناه الضغط والإكراه بسلطان الحكم؟ هو على كل حال تعهد عجيب لذاته . وهو يفتح بابا جديداً لضغط الحكومة البريطانية كى تصل الحكومة المصرية إلى اقناع البلدية أرادت البلدية أن تقتنع أم لم ترد .

وفوق هذا وذاك فقد اعترف للمستشار المالى وحده فيما يطرأ من تعديل على شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم إلى المعاش ، وله ولعضوين معه أحدهما أجنبى فى مراقبة قلم الموظفين الأجانب بحق الحكم المطلق فصار بذلك تام السلطة فى تنفيذ قانون التعويضات أو يكاد ، وصرنا نحن المصريين متعاقدين كل واجبنا أن ندفع ملايين الجنيهات من عرق دافعى الضرائب من غير أن تكون لنا على توزيعها أو صرفها المراقبة الدستورية أو غير الدستورية المعترف بها لدافعى الضرائب فى الأمم المتمدنية جميعًا .

***

أما فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية فقد قبلت الحكومة المصرية ما جاء بالبند الثالث من مذكرة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ونصه :

«إلى أن يعقد اتفاق نهائى بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما كانت عند إلغاء الحماية ، وكذلك تحترم نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما حددت بقرار وزارى وتجعل توصيات المدير العام بشأن المسائل الداخلية فى اختصاصه محل اعتبارها .» .

وقبلت إلى جانب ذلك تفسيراً لهذه الفقرة يقضى بأن « تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة فى علاقاتها ذات الصبغة شبه السياسة مع هذين المستشارين (المالى والقضائى) كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته» من غير أن يمس ذلك مسئولية الوزارة الدستورية ، ومن غير أن يضر ذلك بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها الحكومة البريطانية .

وليس شك فى أن هذا التفسير لايزيل ماقد يكون فى البند الثالث من مذكرة ٢٢ نوفمبر من إبهام . لكنه مع ذلك يوجب غير قليل من التساؤل . فما معنى علاقات الحكومة المصرية ذات الصبغة شبه السياسية بالمستشارين؟ إن الذى كنا نفهمه أن هذين المستشارين موظفان مصريان لهما اختصاصات معينة ، فهل أريد بالعلاقات ذات الصبغة شبه السياسية أن يخرج المستشاران المذكوران عن أن يكونا موظفين مصريين فيستمدان سلطة خاصة من الحكومة البريطانية تجعل لرأيهما شبه الوزن الذى لرأى الحكومة البريطانية . وإذا كان ذلك هو المقصود بالعبارة فهل معناه أن الحكومة البريطانية تراقب مراعاة الحكومة المصرية لرأى المستشارين «بتمام الإعتبار وروح المودة» وإن يك ذلك ، فإلى أى حد تصل مراقبتها؟ وإن لم يك ذلك هو المعنى فما هو إذن معنى العلاقات «ذات الصفة شبه السياسية» .

وتقول مذكرة مستر كار التفسيرية التى أقرتها الحكومة المصرية بعد أن احيطت بها علما أنها تنظر بتمام الاعتبار وبروح المودة لكل رأى يبديه أحد المستشارين ضمن حدود

اختصاصاته . وتقول المذكرة الإيضاحية المرفقة مع المطالب الإنكليزية التى قبلتها الوزارة «أن الوزير غير ملزم باتباع رأى المستشار إذا رأى أن مسئوليته أمام البرلمان تمنعه من ذلك؟ فهل معنى هذا أنه إذ لم ير مسئوليته أمام البرلمان مانعة له يكون ملزماً باتباع هذا الرأى؟ مانظن؟ لكنا مع ذلك نود أن نسأل : إذا كانت سلطة المستشارين ستبقى كما كانت منذ إلغاء الحماية وكان للوزير أن يستشيرهما من غير أن يتقيد برأيهما على نحو ما كان متبعا إلى آخر أيام وزارة سعد باشا فما هو الموجب لوضع نص خاص فى الاتفاق الذى أمضاه دولة زيور باشا؟ لا نظن أن هذا النص وضع لغوا . فالوثائق الدولية لايقصد بها اللغو : وإذن فهل لنا أن نجد من يفسر لنا ماهو مبهم علينا بغير ما يتبادر إلى الذهن من أن إنكلترا تقصد به إلى كسب حقوق جديده .

وهذا الذى قبلته الحكومة الحاضرة وفيه ما رأيت مما ذكرنا إجمالا تعتذر عنه المذكرة الإيضاحية .«مذعنة إلى حكم الضرورة» كما ورد فى خطاب رئيس الوزارة لفخامة المندوب السامى ، وهى مع ذلك « قد قبلت الشروط بأكملها بدون قيد» فهل قضت الضرورة أيضا بالنص على أن يكون القبول «بدون قيد» حتى يكون البرلمان أمام أمر واقع ، وحتى لايكون لوزارة غير وزارة زيور باشا أن تتخذ الوسيلة للعود إلى الكلام فيما قبلته هذه الحكومة الحاضرة التى عملت كما رأيت « على إنقاذ مايمكن إنقاذه» .

هذه هى آخر خطى التسليم بمطالب الحكومة البريطانية ، ويحزننا أن نقول إنها لم تكن أدعى لصيانة كرامة البلاد وحقوقها من أية خطوة سبقتها . ففيها ما رأيت من ضر ونكر ، وفيها غير ذلك مما سنعود للكلام عنه حين النظر فيما ينطوى عليه هذا الاتفاق من تفاصيل .

حديث اليوم

العلاقات بين مصر وإنكلترا

بمناسبة خطبة وزير الخارجية البريطانية(*)

«إننا نرغب من الحكومة المصرية أن تقوم بواجبها ثم لن تجد حكومة أكثر ثباتا وأصدق ولاء وإخلاصا لها من الحكومة والأمة البريطانية . إن الحكومة المصرية الحالية ذات علاقة ودية مع الحكومة البريطانية وإننى عظيم الأمل فى أننا سنتمكن من تسوية مسائلنا معها بالطرق الودية بما يرضى الطرفين»

(وزير الخارجية البريطانية)

اطلع القراء فى تلغرافاتنا الخاصة أمس على الخطبة التى ألقاها المستر تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم البريطانى عن المسألة المصرية . ولسنا نريد أن نناقش ماورد فى هذه الخطبة خاصا بالإنذار الإنكليزى الأخير وما احتواه من المطالب الظالمة . فقد أبدينا رأينا فى هذه المطالب واحتججنا ومازلنا نحتج عليها ، وقلنا ومانزال نقول أنها بلغت من التطرف حدا ظهر فيه لصحافة العالم المتمدن جميعا أن الحكومة البريطانية أرادت أن تنتهز فرصة اغتيال حياة السردار فتجعل منها وسيلة لتحقيق مطامعها الإمبراطورية . لكنا نريد أن نقف من الخطبة عند النبذة التى صدرنا بها هذا المقال لنذكر الحكومة البريطانية بأن خطة الصداقة والولاء بين مصر وإنكلترا هى وحدها الخطة الرشيدة ، وأن الاتفاق بين الدولتين اتفاقا حرا شريفاً قائما على أساس تبادل المنفعة من غير مساس باستقلال مصر ليس يفيد مصر وحدها بل يعود على الإمبراطورية البريطانية من فائدته إضعاف ماتستطيع أن تجنيه من وقوفها بإزاء مصر موقف الخصومة .

ويقيننا أن الحكومة البريطانية تقدر فائدتها من هذا الاتفاق أكثر مما نقدرها نحن ، فهى تعلم أنه إذا كان مركز مصر الجغرافى يجعلها مطمح أنظار الدول الطامعة فإن هذا المركز نفسه يجعل لها من القوة مايستحيل معه أن تتحكم فى أمورها دولة من غير أن

* السياسة : ١٩٢٤/١٢/١٧

يصيب هذه الدولة من جراء هذا التحكم ضرر يوازى أضعاف ماتستطيع أن تجنيه من الفائدة الاستعمارية . فمصر مركز الدائرة من بلاد الشرق الأدنى ، ويحيط بها سبعون مليونا يتكلمون العربية وينظرون إلى مصر بعين المحبة والاحترام ، ويجدون من مصر تبادل هذه العواطف الطيبة معهم . فكل اعتداء على مصر يظهر أثره بين هذه السبعين مليونا ويمتد إلى كافة أنحاء الشرق الأدنى والأوسط .

ومصر تقدر من جانبها فائدة الاتفاق الذى يتم بينها وبين إنكلترا مادام لا يمس استقلالها ولايعرضها للمشاكل . وقد أظهرت ذلك من يوم دعت لجنة ملنر الوفد المصرى للمفاوضة معه للوصول إلى هذا الإتفاق . وكان ممكنا أن يتحقق التعاقد بين الدولتين لو أن جو التفاهم الحسن لم تعكر صفوه السحب ولم تدخل فيه عوامل تبعد شقة الخلاف .

ولقد يكون من الحق على الإنكليز بل من واجبهم أن يعترفوا بأنهم أثقل تبعة من المصريين فى تعكير الجو وخلق أسباب الخلاف ، فقد قدم المصريون على مشروع لجنة ملنر تحفظات اشترطوا قبولها قبل البدء فى المفاوضات الرسمية . وكان فى مقدمة هذه التحفظات إلغاء الحماية فرفضت اللجنة النظر فى أى من هذه التحفظات ، وكان رفضها هذا أول مابعث إلى نفوس المصريين شيئا من سوء الظن بنيات الحكومة البريطانية . ومع ذلك لم يحجموا عن التقدم إلى المفاوضات يوم دعوا إليها فى سنة ١٩٢١ . ومع ما اضطرب به جو مصر من خلاف داخلى أثناء هذه المفاوضات فقد كان ممكنا أن يتم اتفاق مقبول مع الوفد الرسمى الذى سافر لهذا الغرض ، وكان تمام هذا الاتفاق فى صورة لاتمس استقلال مصر كفيلا بأن يزيل أسباب الاضطراب فى مصر ويقيم علاقاتها مع إنكلترا على أساس متين . لكن الحكومة البريطانية تراجعت عما كانت لجنة ملنر قد عرضته وشفعت مشروع لورد كرزن بمذكرة مهينة لم يقبلها فى مصر أحد . ومع إنها أدركت خطأها بعد ذلك وأرادت ملافاته بقبول التحفظ الأول من التحفظات التى قدمتها الأمة على مشروع لجنة ملنر بإعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ واعترافها بمصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها تركت الأحكام العرفية قائمة بمصر على صورة سوغت للعناصر ذات المطامع الشخصية أن تتخذها وسيلة لبث الفساد والقلق فى النفوس .

فهذا الجو الذى كان صفواً أيام مفاوضات لجنة ملنر لم تعمل إنجلترا على بقاء صفائه ، بل ظلت تتقدم خطوة نحو السياسة الصالحة ، سياسة الاتفاق بين الدولتين ثم تتراجع خطوة أخرى فتمكن العوامل الفاسدة التى توجد فى مصر كما توجد فى كل بلد آخر من أن تبث فى النفوس القلق وعدم الطمأنينة .

ولقد ظلت الحكومة الإنجليزية سائرة فى هذه الخطة المضطربة حتى هذا العهد الأخير ، فليس يستطيع سياسى مصرى أن يطمئن تمام الاطمئنان إلى أغراضها . وهذه حكومة العمال - التى صرح رجالها قبل ولاية الحكم بتمام عطفهم على مطالب مصر كما يصرحون اليوم بما يستفاد منه عطفهم عليها - قد ظهرت أيام حكمها بمظهر استعمارى جعل أكثر المصريين ميلا إلى اتفاق الدولتين يعتقد أن هذه الفكرة الجميلة ، فكرة عقد معاهدة بين مصر وإنكلترا ليست إلا أحبولة ترمى بها الحكومات البريطانية المتعاقبة لصيد تعضيد الأمم الأخرى لموقفها بإزاء المصريين وموافقتهم على ماتتخده ضد مصر من الاجراءات ولو بلغ تعسفها مبلغ ما جاء فى إنذار ٢٢ نوفمبر الماضى .

وليست الحكومة البريطانية وحدها هى التى أثارت بتصرفاتها شبهات المصريين فى نياتها . بل إن الصحافة الإنكليزية عليها فى ذلك مسئولية كبرى هى الأخرى . فهى تظهر فى أحيان كثيرة بمظهر من يريد بالحكومة الإنكليزية أن تضم مصر إلى مستعمراتها فتجعل من الواقفين فى وجه هذا الضم بأية صورة من الصور أبطالا وشهداء يدافعون عن حرية بلادهم ، وتظهر فى أحيان أخرى بمظهر من يريد مخلصا تمام الاتفاق بين الدولتين لمصلحتهما جميعاً ، فتجعل من الذين يتحدون إنكلترا ويثيرون فى طريقها المتاعب ، معكرين لصفو الجو الواجب للاتفاق . كان هذا الاضطراب ولايزال ديدن الحكومة البريطانية والصحافة البريطانية جميعا ، ومن وراء اضطرابهما كانت مصر بعيدة عن ان تثق ثقة صحيحة بالنيات الإنكليزية ، لأن الضعيف من حقه دائما أن يحذر القوى ولو ظهر أمامه بأحسن المظاهر . مابالك لو كان هذا القوى مضطرب السياسة؟ فى هذه الحالة يكون للضعيف تمام الحق أن يتشكك فى نياته وأن يقدر تماما أنه يتحين الفرص للايقاع به .

وهذا مستر تشمبرلن لاتسلم خطبته من إثارة الشبه ، فبينما تراه يلوح بالاتفاق وصداقة الدولتين إذا به يتكلم عن السودان على صورة تبعد الأمل فى الاتفاق بشأنه .

ولو أن الحكومة البريطانية أرادت حقاً أن تعمل مصر والحكومة المصرية الواجب عليهما لتمام الاتفاق بين الدولتين لوجب على إنكلترا أن تبدأ هى بتمهيد الجو للاتفاق عندها ، وليس يقف تمهيد الجو على أن تظهر الحكومة البريطانية بمظهر من لايجعل للقوة على الحق سلطانا ، ومن يريد أن يكون الجو الإنكليزى المصرى جو صداقة صحيحة ، فلا يلقى أحد الوزراء اليوم خطبة كلها اتفاق وسلام ليلقى وزير آخر خطبة كلها تهديد ووعيد . ولا نسمع اللفظ الحلو ونرى العمل يخالفه ، بل يجب أيضاً أن تمهد الصحافة البريطانية لهذا الجو وأن تقف الحملات الشديدة التى لاتفتأ توجهها لمصر والمصريين .

ويجب أكثر من صفو الجو أن تقتنع الحكومة البريطانية بأنه ما من حكومة مصرية مهما كانت ذات علاقات ودية مع الحكومة البريطانية تستطيع أن تتعاقد على ما يمس استقلال مصر . فإذا حصل هذا الاقتناع وشعر المصريون به وبدت مقدماته فى تصرفات الحكومة البريطانية وفى لهجة الصحافة البريطانية فالنتيجة الطبيعية المحتومة أن يبدأ صفو الجو فى مصر وأن تتقدم بشائر الاتفاق .

ويومئذ يمكن إتمام الاتفاق الحر الصريح الشريف الذى لايمس استقلال مصر إذا وجدت الرغبة الصادقة فيه ويومئذ يكون عصر جديد تتضامن فيه مصر وإنكلترا الصديقتين على حفظ السلام فى العالم .

وإذا كانت إنكلترا قاعدة القوة فى الغرب . فمصر مركز النفوذ فى الشرق .

حديث اليوم
نظرية التحكيم
مناقشات البرلمان الإنكليزى
فى المسألة المصرية(*)

أبدينا رأينا أمس فيما جاء بخطبة المستر تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية عن وجوب ارتباط مصر وإنكلترا برابطة الصداقة ، وبينا الوسيلة التى يمكن بها خلق جو سياسى صفو يمكن الدولتين من التفاهم وتقريب مواضع الخلف تقريبا يسمح بوضع اتفاق بين مصر وإنكلترا لايمس استقلال مصر ويكفل المصالح الأجنبية على صورة يؤمن معها كل خطر . وذكرنا أن إنكلترا كانت أثقل تبعة من مصر فى تعكير صفاء الجو السياسى خلال السنوات الثلاث الماضية ، وأشرنا إلى أن خطبة مستر تشمبرلن لم تخل عند الكلام على السودان من عبارات تثير ريب المصريين فى النواب الإنكليز من غير أن تكون لإثارة الريب ضرورة أو موجب .

ونود أن نشير اليوم إلى أن تشبث الحكومة البريطانية الحاضرة بجعل المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا مسائل داخلية إلى حد إبعادها إبعاداً تاما عن تحكيم أية هيئة دولية سواء أكانت هذه الهيئة عصبة الأمم أم محكمة العدل فى لاهاى أم غير هاتين الهيئتين ليس من شأنه أن يبدد كل ما قد يحوم فى الجو السياسى من الشكوك . نحن نعلم أن الحكومة البريطانية حين اعترفت باستقلال مصر واحتفظت بالمسائل الأربع المعلقة أبلغت الدول أنها تعتبر أى تدخل من جانبها فى هذه المسائل عملا غير ودى بإزاء الإمبراطورية البريطانية وأنها مستعدة لدفعه بكل مالديها من قوة ونعلم أن الدول تحرص على صداقتها لإنكلترا حرصا يجعلها تبتعد عن أن تثير بينها وبين الحكومة البريطانية مشاكل بسبب مصر . لكنا مع ذلك نرى أن التشبث بذلك التبليغ إلى هذا الحد الذى بدا من جانب الحكومة البريطانية الحاضرة لامصلحة فيه لإنكلترا ولا لمصر . وإنه كان خيرا لو أن وزير

---

* السياسة : ١٩٢٤/١٢/١٨

الخارجية البريطانية لم يقطع فى مسألة التحكيم بالرفض وترك الباب فيه مفتوحا يلجأ إليه الطرفان عند الضرورة القصوى .

كان ذلك خيرا لسببين : أولهما لما فيه من تقوية نظرية التحكيم الدولية لفض المنازعات واتقاء أسباب الشقاق بين الدول ورفع شأن الهيئات التى يعهد إليها بالتحكيم وثانيهما لما فيه من صريح الدلالة على أن إنكلترا تريد مخلصة ان تعمل لصفو الجو السياسى بينها وبين مصر لكى يمكن تعاون الدولتين فى مهمة استتباب السلام فى العالم .

إن مصر تود أن تفض مابينها وبين إنكلترا من خلاف عن طريق التفاهم المباشر ولاترى الإلتجاء لعصبة الأمم إلا إذا كان الخلاف على أمر مما لاتمكن تسويته من هذا الطريق . وهى مقتنعة بأن التفاهم المباشر فى جو صفو كفيل بالوصول إلى الاتفاق بينها وبين إنكلترا مادامت الحكومة البريطانية تريد صادقة أن تحترم استقلال مصر وأن تعمل على احترامه ، وقد يرى كثيرون من المصريين ومن الساسة ذوى الرأى المعدود بينهم ان عرض المسائل المعلقة بحذافيرها على عصبة الأمم ليس كفيلا بالوصول لحلها حلا يتفق ومصلحة مصر . فهم يعلمون أن نظرية الحق المجرد عن الهوى لم تمتثل بعد فى نفوس الساسة الأوربيين على صورة تجعلهم ملائكة حين الحكم لايتأثرون بضرورات السياسة واعتباراتها . لكنا مع هذا نعتقد أن التفاهم المباشر قد يصل إلى حل أكثر المسائل المحتفظ بها ، بل قد يصل إلى حل نقط عدة منها جميعا ، ثم تبقى بعد ذلك بعض نقط يختلف فيها النظر . فهل يكون هذا الخلاف على بعض النقط كافياً لعود التوتر فى العلاقات ولفساد الجو ، ولاضطراب الصلة بين مصر وإنكلترا اضطرابا لا مصلحة فيه لأى من الدولتين ولايمكن أن تجنى أيتهما من ورائه إلا شراً .

لقد عرضت فى مؤتمر لوزان مشاكل دولية كثيرة أمكن الاتفاق على معظمها بين تركيا وسائر الدول التى كانت ممثلة فى المؤتمر ، ثم بقيت بعض مسائل لم تتمكن الدول صاحبة المصلحة فيها من التفاهم عليها ، وكان ذلك سبباً فى انفضاض المؤتمر حين انعقاده فى أواخر سنه ١٩٢٢ ، فلما عاد إلى الانعقاد فى أوائل سنة ١٩٢٣وإلى النظر فى المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها وبقيت بعد البحث مسألة الموصل بين تركيا وإنكلترا حولت

لحكم عصبة الأمم فيها ، ولما أصدرت العصبة حكمها التمهيدى أخيرًا قبلته الدولتان وكان ذلك بدء صفو العلاقات وماترتب على الصفو من التعاون الصحيح .

فالواجب إذا كانت الحكومة البريطانية صادقة الرغبة فى أن يتصل مابين مصر وإنكلترا برباط الصداقة الصحيحة والاتفاق الذى لايمس استقلال مصر بحال أن لا توصد الباب فى وجه التحكيم على صورة تدعو للاعتقاد بأنها تريد أن تفرض شروطها على مصر فإذا لم تقبلها بقيت العلاقات فى هذه الحالة الحاضرة الضارة بموقف الدولتين جميعا لأن هذا الاعتقاد وحده كاف ليعوق دون مايجب للتقارب بين وجهة النظر لكل من الدولتين ، ومانظن أن مستر تشمبرلن أو أى سياسى بريطانى يرى هذا الرأى بعد التجارب العديدة التى مرت بها العلاقات المصرية الإنكليزية فى السنين الأخيرة . وما نظن أية حكومة مصرية تستطيع مهما بلغ من حسن استعدادها للتفاهم أن تقبل شروطا تفرض عليها لتقبلها جملة أو لترفضها جملة .

على أنه إذا كان موقف الحكومة البريطانية فى مناقشات مجلس العموم قد أثار بعض الشبهات فى مسألة السودان وفى مسألة التحكيم فإن ما أبداه وزير الخارجية البريطانية من ميل الحكومة ميلا صادقا للاتفاق مع مصر وما بدا فى خطب سائر المتكلمين من الأحزاب الأخرى سواء من حزب العمال أو من غير حزب العمال يحملنا على الاعتقاد بأن هذا التشبث فى الوقت الحاضر يمكن العدول عنه إذا عملت الحكومة البريطانية لصفو الجو بين الدولتين ولتبعث تصرفاتها وأقوال الصحف الكبرى الإنكليزية إلى نفوس الشعب المصرى مايعيد إليها مثل الطمأنينة والثقة اللتين كانتا موجودتين سنة ١٩٢٠ . وكل مانرجوه أن تكون الحكومة البريطانية قد وقفت عند الخطة الحكيمة التى ظهرت أمس على لسان وزير خارجيتها ، خطة التفاهم الصريح الحر بين مصر وإنكلترا لمصلحتيهما جميعا . فأما إن كانت هذه الخطة مؤقتة كغيرها مما سبقها ، وكانت الحكومة البريطانية قد أبدتها طبقا لمقتضيات الساعة مع استعدادها للعدول عنها اذا رأت جواً موافقا لهذا العدول ولاتباع سياسة إمبراطورية كالتى أملتها عليها خطتها فى الماضى وكانت سببا لرفض التحفظات المصرية فى سنة ١٩٢٠ ولرفض الاتفاق مع الوفد الرسمى المصرى فى سنه ١٩٢١ فنخشى أن يطول الوقت الذى يبقى فيه هذا المركز القلق المضطرب فى مصر ، ونخشى أن تزيد المطامع الامبراطورية الأوربية الحال تعقيداً فى الشرق الأدنى والأوسط .

وليس هذا من مصلحة السلام فى شئ . وليس فى هذا خدمة للإنسانية ولا للنظام والتقدم . وهو كذلك ليس من مصلحة أوروبا السياسية أو الاقتصادية . فإنا نؤمن أن الأمم جميعًا تستفيد من التعاون والتضامن أضعاف ماتستفيد من تحكم بعضها فى البعض الآخر .

حديث اليوم

السودان بين مصر وإنكلترا(*)

من أيام المفاوضات الاولى بين لجنة لورد ملنر والوفد المصرى بدا أن للإنكليز مطامع فى السودان تكاد تقل إلى حد جعله مستعمرة إنكليزية بحته ، ولم يك ذلك غريبا ، فقد لعبت السياسة الإنكليزية فى شأن السودان أدواراً كثيره منذ احتلت الجنود البريطانية مصر ، فكانت مرة تكره الحكومة المصرية على التخلى عنه ، وكانت أخرى تقف فى وجه فرنسا باسم الحكومة المصرية ، ثم وضعت مع مصر اتفاقية سنه ١٨٩٩ وبذلك وضعت يدها عليه تديره وتهيئه للاستقلال وتكلف مصر نفقات حراسته وحفظ الامن فيه ، فلما آن لهذه النفقات أن تؤتى ثمرها فكر الإنكليز تفكيرا جديا فى طريقة استعماره لحسابهم الخاص .

لكنهم بعد حركة مصر الاستقلالية الأخيرة عادوا يفكرون فى وسيلة الاتفاق مع مصر بشأنه ، وقد كانوا ينظرون إلى طلب المصريين إعتبار السودان جزءاً من مصر على أنه طلب قانونى يتفق مع الحق والعدل ومع التاريخ الماضى لصلة القطرين صلة مستمرة ، لكنهم مع ذلك لم يكونوا ينظرون للمطالب المصرية بشأن السودان بعين الرضا والتسليم .

على أن أحداً لم يكن يتوقع أن تصل بهم مطامعهم إلى البت فى أمره بطريق القوة والعود بذلك إلى تلك السياسة الماضية التى قضت عليها الحرب العظمى والمبادئ التى قررتها : سياسة الحق للقوة لكنهم مع ذلك فعلوا هذا الذى لم يتوقعه أحد فانتهزوا الحادث المشؤوم ، حادث مقتل السردار وقدموا انذارهم الذى قوبل فى أنحاء العالم المتمدين كله بالاستياء والإنكار ، حتى لقد قالت بعض الصحف الامريكية : أن الحكومة البريطانية جعلت من جثة المرحوم ستاك باشا وسيلة سياسية لتحقيق مآرب استعمارية .

وقد شعرت الحكومة البريطانية تمام الشعور بهذا الاستياء وأبدى وزير الخارجية البريطانية استعداده لتبرير تصرفات إنكلترا أمام عصبة الأمم ولم ينكر ما فى النص على توسيع المساحة الجائز زرعها فى السودان إلى غير حد من عسف لاتبرره الظروف . وشعر الناس فى مصر وفى غير مصر بأن الحكومة البريطانية ستعدل شيئا فشيئا عن تلك

---

* السياسة : ١٩٢٥/١/١٦

السياسة الفاشستية التى اتبعتها وأنها ستعود إلى حدود المجاملات السياسية التى كانت ويجب أن تظل قائمة بين إنكلترا ومصر . وقوى فى نفوس الناس هذا الامل بتعيين حاكم السودان العام بمرسوم ملكى مصرى وفقًا لمعاهده سنة ١٨٩٩ وما دار بين الحكومتين المصرية والبريطانية من مفاوضات ودية قصد بها إلى تخفيف أثر الانذار الإنكليزى الذى أرسل لحكومة سعد باشا فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٤وازداد الناس تفاؤلا حتى اعتقد الجميع ان إنكلترا ستعدل عما قامت به تنفيذا لانذارها وأنها ستفعل ذلك حرصا على علاقات المودة بينها وبين مصر .

لكن حاكم السودان العام انتهز فرصة تذكار زيارة صاحب الجلالة البريطانية إلى السودان فأعلن أنه بسبب انسحاب الوحدات المصرية من السودان فقد حول الوحدات السودانية فى الجيش المصرى جيشا سودانيا تلزمه الطاعة والولاء لحاكم السودان وحده ويكون تحت القيادة العليا للحاكم العام الذى تمنح باسمه براءات الرتب .

بازاء هذا الاعتداء الصريح على الحالة القائمة فى السودان والواجب المحافظة عليها من جانب إنكلترا تنفيذاً لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ احتجت الصحافة المصرية كلها وطلبت إلى الحكومة المصرية أن تقوم بالواجب عليها فى هذا الظرف الدقيق .

وإنك لتقرأ ما أجابت به الحكومة المصرية على تبليغ الحكومة البريطانية اياها لهذه التصرفات التى قام بها الحاكم العام فى غير هذا المكان من «السياسة» ومانشك فى انك تتفق وايانا على ضعف الحكومة فى إحتجاجها . صحيح أنها قررت «فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية وأكدت فى الوقت نفسه أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصرية البحته ، وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة للدفاع عن الاقاليم السودانية كل هذه لايمكن أن تؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهائى ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة ، كما أنها لايمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها» .

وفى هذا ما فيه من تقرير الحكومة المحافظة على حقوق مصر . لكن هذا القول لايكفى ردًا على تلك التصرفات الجائرة على حق مصر والتى لم يكن لها مبرر بوجه من

الوجوه . نعلم أن قد يكون لهذه الوزارة من العذر عن ضعفها أن سعد باشا وشيعته لا يفتأون يتقدمون إلى الإنكليز بأنهم على استعداد دائم للعودة إلى الحكم مقابل إقرار الإنذار البريطانى . وأن الإنكليز قد يلجأون إلى القوه لإكراه أيه وزارة مصرية على الاستقالة وأنهم يجدون من جماعة سعد «طقماً» مستعدا دائما لقبول الحكم . لكن هذا الاعتذار ليس يكفى فى مسألة متعلقة بحياة مصر . وليس يجوز لوزارة أن تعتذر بضعف غيرها لتكون ضعيفة هى الأخرى .

حديث اليوم

مياه النيل بين مصر والسودان(*)

نشرنا امس ما تبادله دولة رئيس الوزراء وفخامة المندوب السامى البريطانى من المكاتبة بشأن مياه النيل وتوزيعها بين مصر والسودان، وهى تتلخص على مايذكر القراء فى أن ما جاء بالإنذار البريطانى المرسل إلى حكومة سعد باشا فى ٢٢ نوفمبر الماضى. والذى يقضى بتوسيع نطاق الرى فى السودان إلى ما لاحد له قد أحدث قلقًا وانزعاجًا فى الرأى العام المصرى كله ولدى المزارعين بنوع خاص، وأن عود العلاقات الودية بين الدولتين المصرية والإنكليزية وماجرى من المحادثات يقتضى العدول عما جاء فى الإنذار المذكور والنظر فى المسألة من جديد على نحو لايكون من شأنه بحال من الأحوال الإضرار بالرى فى مصر ولا المساس بما يتوقع إنفاذه من المشاريع التى تدعو إليها الضرورة للقيام بحاجات أهالى البلاد الذين يشتغلون بالزراعة، واعتراف الحكومة البريطانية بأنها مع عظيم اهتمامها بتقدم السودان لاتنوى مطلقا الإفتئات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية فى مياه النيل، تلك الحقوق التى تعترف بها اليوم كما كانت تعترف بها فى الماضى سواء بسواء، وإصدار هذه الحكومة البريطانية التعليمات إلى حكومة السودان بأن لاتنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع رى الجزيرة إلى ما لاحد له، واتفاق الحكومتين البريطانية والمصرية على تأليف لجنة خبراء مؤلفة من رئيس هو لندى ومن عضوين أحدهما إنكليزى والثانى مصرى لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن إجراء الرى بمقتضاها مع مراعاة مصلحة مصر مراعاة تامة ومن غير إضرار بما لها فى مياه النيل من الحقوق الطبيعية والتاريخية.

وقد يكون لنا إذا نحن نظرنا لمطالبنا فى السودان وحرصنا على أن تكون مع مصر كلاً لايتجزأ أن نأخذ على الحكومة اعترافها لإنكلترا بالحق فى الاشتراك فى لجنة تدرس وتقترح مايمكن إجراؤه فى توزيع المياه بين القطرين. فهذا الاشتراك فيه إقرار لإنكلترا بحق تمثيل السودان منفردة. لكن للإنكليز على هذا الاعتبار ردا هو انهم الواضعون يدهم

* السياسة: ١٩٢٥/١/٢٨

منفردين على منابع النيل ، ومهما يكن لهذا الاعتبار من قيمة فهو اعتبار القوى الذى يريد أن يكون للقوة الحق والسلطان .

ثم إن الحكومة المصرية الحاضرة تدافع عن نفسها بأنها حكومة وقتية غير مستندة إلى هيئة برلمانية قائمة ، فهى لاتستطيع أن تقف من حقوق مصر بإزاء الإنكليز أكثر من وقوف الحارس الذى يريد استبقاء هذه الحقوق سليمة كما كانت إلى أن تجئ حكومة مستندة إلى أغلبية نيابية تحل المسائل المعلقة جميعا . لكنها رأت حين تولت الحكم أن مسألة مياه السودان أكثر خطرا مما سواها من المسائل فقدرت من الواجب عليها أن لاتكتفى بالمحافظة على حقوق مصر النظرية وحدها ، وأن تقوم بمفاوضات تعيد بها الحال إلى ما كانت عليه قبل الإنذار الإنكليزى إلى أن يتسنى الفصل فى المسأله كلها على يد حكومة معتمدة على ثقة برلمانية تمكنها من التكلم باسم الأمة والتعاقد بالنيابة عنها .

وحجتها فى ذلك أن مجرد الاحتفاظ بالحقوق النظرية فى مسألة توزيع مياه النيل معناه ترك الإنكليز يقومون فى السودان بمنشآت للرى ويتوسعون فى شؤون الزراعة فإذا مضى على ذلك زمن وزرع أكثر من ثلاثمائة فدان بالفعل أصبح من المتعذر جد التعذر إعادة الحال إلى ما كانت عليه . فالإسراع بهذه الإعادة واجب حتى لا يتعرض المستقبل للخطر ، وحتى تبقى المسألة موضع النظر بين الحكومتين المصرية والإنكليزية بعد بحثها ودرسها وتقديم الاقتراحات فى أمرها .

والواقع أن مسألة مياه النيل ورى السودان ليست من المسائل التى يكتفى فيها بالنظريات وينتظر فيها تحين الفرص السياسية . فإن لها تاريخا قديما يرجع إلى ماقبل الحرب . وقد فحصتها لجان منها لجنة كورى التى عقدت فى سنة ١٩٢٠ ومنها لجنة ديبوى التى قدمت تقريرها فى سنة ١٩٢١ . وكان هذا الفحص وهذه التقارير بعد أن بدئ بالفعل فى إقامة الخزانات على النيلين الازرق والأبيض ، وعلى أثر هذا الفحص تحددت مساحة الأراضى الجائز زرعها قطنا فى السودان بمقدار ثلثمائه ألف فدان . وقد قامت شركة نقابة القطن بزراعته فى هذا المقدار بالفعل ، فعدم المحافظة على هذه الحال وترك الإنكليز ينفذون إنذارهم ويتركون لنقابة القطن بالجزيرة حق حفر الترع فى السودان من شأنه أن يعرض للخطر ما لمصر من الأولوية التاريخية فى الاستيلاء على مياه النيل لتزرع كل

الأرض المنزرعة والصالحة للزراعة . ولايخفى ما فى تعرض قطر زراعى كمصر لهذا الخطر من شر ، فهو قد يصل به إلى الجدب فى السنين التى يكون فيها النيل منخفضا كما كان فى سنة ١٩١٣ .

على أن ما فعلته الوزارة الحاضرة من وقف سريان الإنذار الإنكليزى فى هذا الشأن وتعيينها لجنة لدرس الحالة وتقديم الاقتراحات بشأنها لايحل هذه المسألة ولاسواها . وإنما يؤخر هذا الحل إلى زمن مقبل وينقل المسئولية من عاتق هذه الحكومة إلى عاتق اللجنة التى ستنظر فى الأمر وإلى عاتق العضو المصرى فيها بنوع خاص . فإن مسألة الأراضى الزراعية والصالحة للزراعة بمصر وحاجتها للمياه وأولويتها فى الاستيلاء على هذه المياه فى السنين المقبلة لأجيال بعيدة من الأمور التى لايصح النظر إليها من غير حذر شديد . صحيح أن اللجنة التى عينت ليست إلا لجنة خبراء مهمتها الدرس وتقديم الاقتراحات ولا يربط رأيها أحدًا . لكن مثل هذه الامور العظيمة الواسعة النطاق لايمكن درسها وإعادة درسها كلما حدثت شكوك أو قامت مصاعب . واليسير من الخطأ فيها قد يجر إلى كوارث تتحملها البلاد أجيالا متعاقبة وقد تترتب عليها مشاكل سياسية واجتماعية خطيرة النتائج . فاذا لم يكن العضو المصرى فى هذه اللجنة شديد الحرص مفرطا فيه ، مقدرًا كل المسئولية التى حملها كان عمله كبير الخطر فى المستقبل .

فنحن إذا اغتبطنا بوقف الإنذار الإنكليزى فى أمر مياه النيل وباعتراف إنكلترا بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى هذه المياه وصح لنا أن نعتبر هذا كسبا لمصر فى هذه المسألة غير قليل ، فإن من حقنا أن نطالب بالحرص كل الحرص فى المحافظة على هذه الحقوق الطبيعية والتاريخية محافظة دقيقة .

على أن اغتباطنا فى الظرف الحاضر بحل هذه المسألة ليس يضعف فى نفسنا على أى وجه من الوجوه ماشعرنا ونشعر به من الإستياء لما كان من تصرف إنكلترا فى بلاغ ٢٢ نوفمبر الماضى . وليس يضعف فى نفسنا كذلك اعتقادنا بأن سعى إنكلترا للفصل بين مصر والسودان وانتهازها فرصة اغتيال حياة السردار لقضاء مآربها الاستعمارية لن يكون من شأنه إلا أن يزيد ما بين البلدين من الرابطة التاريخية قوة ومتانة . وإذا كان الإنجليز يحسبون أن مصر قد نسيت حقوقها بسبب ماشجر بين بنيها من خلاف عارض فهم

مخطئون كل الخطأ . وإذا كانت تحسب أن استئثارها بالأمر فى السودان على الصورة التى بدت فى إنذارها وفى تنفيذها هذا الإنذار معناه نسيان مصر للسودان فهم أكبر خطأ . وهم بإمعانهم فى الخطأ اعتماداً على القوة يعرضون علاقاتهم فى الشرق الأدنى إلى مخاطر القلق والإضطراب بعد إذ كانت سياسة التفاهم وإقامة العلاقات بين بريطانيا وهذه الدول على قاعدة المودة ضمنية بأن تزيل هذه المخاطر وأن تمهد لإنجلترا سبيل العيش بسلام مع هذه الدول جميعا .

حديث اليوم

إستقلال مصر ليس منحه ، السبيل إلى الإستفادة من الإستقلال(*)

كتبنا قبل اليوم غير مرة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وقيمته الدولية وبينا أنه لايربط مصر أكثر مما كانت تربطها الحماية وإنما هو فرض مثلها من جانب إنكلترا تخلت بموجبه عن بعض ما أخذته بيدها من حقوق مصر قوة وبرغم إرادة المصريين واستبقت تحت يدها بحكم هذه القوة نفسها المسائل الأربع المحتفظ بها وقلنا قبل اليوم غير مرة أن ماتخلت إنكلترا بموجب هذا التصريح عن إمساكه بالقوة لم يكن منحة من جانبها .

فما كان رد الغاصب لبعض المغصوب منحا ولا كانت إعادة بعض الحق لصاحب الحق تفضلا وبينا قبل اليوم غير مرة أن ما عاد إلى مصر من حقوقها واسع المدى تستطيع أن تنتفع به وأن تجعل منه موضع ارتكاز لبلوغ مابقى لها من الحقوق تحت يد إنكلترا . بينا ذلك وبلغنا فى إيضاحه إلى حد لم يبق معه لرجل على علم بالمبادئ الأولية للمنطق أو للقانون أن يجادل فى الأمر .

لكنا مع شئ كثير من الأسف فى عصر يجادل الناس فيه حبا فى الجدل لاطمعا فى الوصول إلى حقيقة من الحقائق ولم لايكون ذلك هو الحال وسعد باشا شيخ المجادلين على رأس هذه الطائفة التى لاتريد أن تذعن للحق وإنما تريد أن يذعن الحق لها؟

ومن الحجج التى كان سعد باشا قد عرضها فى الماضى حين ناقش التصريح وأراد أن يدلل بها على أنه منحه وأن من حق إنكلترا الرجوع فيها وهب ما جاء فى المخابرات التى تبودلت قبيل التصريح من أن العلاقة بين بريطانيا ومصر شبيهة بما كان بين تركيا ومصر من العلائق قبل الحرب وأن بريطانيا تستطيع أن تمنح مصر ماترى منحها إياه بالطريقة التى كانت تمنح بها تركيا ما تمنح من الحقوق لمصر وذلك بأن تصدر فرمانات بهذا المنح . ومع أن هذه النظرية لو فرضت صحتها لما ترتب عليها أن يكون لتركيا أن ترجع فى تلك المنح لأن حقوق الدول التى تؤخذ منها بالقوة ثم تعود إليها لايمكن أن تؤخذ منها من جديد - بالقوة

* السياسة : ١٩٢٥/٣/١

الغاشمة أيضا - نقول مع هذا فإن النظرية فاسدة الأساس والعلاقة بين إنكلترا ومصر لاتشبه العلاقة التى كانت بين مصر وتركيا قبل الحرب فى شئ . فإن العلاقة بين مصر وتركيا كانت قائمة قبل ولاية محمد على باشا على أساس أن مصر ولاية تركية ضمت إلى الدولة العلية بحق الفتح شأنها شأن الحجاز والعراق والشام وكل ولاية عثمانية أخرى . فلما جاء محمد على باشا وقام فى وجه الأتراك وأعلن الحرب على الدولة العلية تدخلت أوربا فى الأمر وعقدت معاهدة ١٨٤٠ التى قبلتها مصر فإذا كانت تركيا تتنازل بعد ذلك بتصريحات من جانب واحد عن حقوق لها ثم تقبلها مصر فذلك لأن الفرض القانونى أن هذه الحقوق معترف لها بها دوليا ومعترف لها بها من جانب مصر نفسها . أما الحماية الإنجليزية فلم تعترف بها مصر فى يوم من الأيام .

بل على العكس من ذلك اعترفت إنكلترا فى تصريح ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ انها علاقة غير موجبة للرضى بين بريطانيا ومصر فالتشبيه بين موقف تركيا قبل الحرب وبريطانيا بعد الحرب بإزاء مصر تشبيه خاطئ قانونا ، وإذا كانت إنكلترا قد لجأت اليها للتخلص من مأزق دولى فمن الخطأ مجاراتها فى زعمها وبما لايغتفر القول بأن استقلال أمة من الأمم يمكن أن يكون منحة تهبها أمة أخرى .

فإما أن مصر لم تستفد من إعلان استقلالها سيادتها فليس الذنب فى ذلك راجعا إلى طبيعة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فإن إعلان الاستقلال ليس من عمل إنكلترا ولكنه من عمل مصر وتنظيم السيادة بإصدار الدستور ليس من عمل إنكلترا ولكنه من عمل مصر وتصريح ٢٨ فبراير لايغل يد مصر فى مرافقها الداخلية وهو حتى اليوم لم يترتب عليه إشكال دولى بيننا وبين غير إنكلترا من الدول . فلا يمكن القول بأن ما نحن فيه اليوم من أزمات مترتب على هذا التصريح وإنما هو مترتب على الطريقة التى نفذنا بها ما تخلت عنه إنكلترا من حقوقنا وما كان لنا أن نتصرف فيه بإرادتنا .

نعم ان إنكلترا لم تكرهنا على هذه الانتخابات التى تمت فى العام الماضى . ولم تكره الأمة على انتخاب «النمر» الذين وقفوا كل جهادهم فى سبيل الوطن على الوقوف لسعد زغلول والتصفيق لسعد زغلول ، والهتاف لسعد زغلول والتسبيح بحمد سعد زغلول ، وإنكلترا لم تكره حكومة سعد زغلول على أن تضلل الأمة فتقول عن الزعماء الطرابلسيين أنهم ينطلقون لتقول بعد يومين أنهم يسافرون لتقول بعد ذلك أنها تطردهم من أرض

مصر . وإنكلترا لم تكره حكومة سعد زغلول على أن تفتح تكية البرلمان وعلى أن تقيم سياسة الحكومة الزغلولية إسما ومعنى ودما ، وإنكلترا لم تكره سعد زغلول على أن يقدم فى تسعة أشهر وثلاثا وعشرين قضية صحفية ليحكم فيها جميعا بالبراءة . وإنكلترا لم تكره سعد زغلول على أن يترك المظاهرات تسير فى الشوارع هاتفة باسمه قاذفة معارضيه بالسباب والأحجار ، وإنكلترا لم تدبر مسألة « سعد أو الثورة» . إنكلترا لم تفعل شيئا من هذا الذى تم فى الميدان الذى تخلت لنا عنه بعد أن كانت ممسكه إياه بالقوة ، وتصريح ٢٨ فبراير لم يحتفظ لسعد زغلول بحق من الحقوق التى تبيح له هذا وماسواه من «ليس عندنا تجريدة» «ودلونى على السبيل» وإنما هو سوء إختيار الأمة لنوابها فى الانتخاب الماضى وانخداعها بأقوالهم ووعودهم . وهو جهل الحكومة التى كانت قائمة وصلفها وكبرياؤها ، ذلك هو ما أدى بنا إلى مانرزح تحته من الكوارث ومانئن تحت أحماله من الهموم هذا هو الحق وهو الواقع الذى يجب أن نصرح به لنرى بأعيننا موضع الداء منا ومادام موضع الداء كما هو . ومادمنا لانحسن اختيار النواب عنا . ومادامت الحكومة التى تقوم فى البلاد تكون من هذا الطراز الذى رأيناه أيام سعد زغلول أو من طراز غيره لكنه يكون مثله فى تنكب سبيل العدل وفى الميل مع الأهواء والشهوات فإن الكوارث لاشك ستتوالى وأن إنكلترا ستجد علينا الحجة . وستجد السبيل لتسوئة مركزنا أكثر من سوئه الحاضر .

وستبقى إنكلترا محتفظة بما فى يدها من المسائل وستتمكن باسم هذه المسائل المحتفظ بها من التدخل فى شؤوننا والمساس باستقلالنا وسيادتنا . فإذا نحن أردنا أن نخرج من هذا الموقف وأن نتخلص من هذه الكوارث فليس أمامنا إلا سبيل واحد .

تلك السبيل أن نقيم حكومة صالحة نقنع إنكلترا ونقنع العالم أرادوا أو لم يريدوا بأن مصر تستطيع أن تحكم نفسها حكما صالحا وتستطيع أكثر من ذلك أن تثبت أن حكمها الماضى كان عقبة فى سبيل رقيها وتقدمها وأنها مستعدة استعداداً صحيحا للسير فى سبيل هذا التقدم والترقى .

يومئذ لا تستطيع إنكلترا أن تقول أنها لاتثق بمصر ، ولا تستطيع أية دولة أخرى أن تدع لإنكلترا حجة على المصريين . ويومئذ لاتحتاج مصر لأكثر من أن تنادى بأنها تريد أن

تعيش حرة تمام الحرية وفى مودة مع دول العالم ليخطب العالم وفى مقدمته إنكلترا هذا الود .

وليس تحقيق هذه الحكومة الصالحة والوصول إلى كل هذه الغايات بالأمر العسير فهذه الانتخابات اليوم فى يد الأمة . وعلى نتيجة الانتخابات تتكون الحكومة . فالأمة اليوم تستفتى فى مصيرها وهى تقرر مختارة أهى تريد الحرية حقا أم أنها تريد البقاء فى مأزقها الحاضر ولامعنى لأن نتورط فيما هو شر منه . ونرجو بل نعتقد أنها أحكم وأحزم من أن تريد غير الحرية .

حديث اليوم
الأمل فى المستقبل لاموضع للتشاؤم ولا للقلق(*)

كانت الحركة المصرية من مبدئها إلى سنة ١٩٢١ حركة قومية بحتة . لم تصطبغ بمظهر من مظاهر الحزبية ، ولم يكن القائمون فى مركز قيادتها يمتون بصلة إلى حزب معين .

لذلك بدت فى كل بهائها وكل قوتها ، ولذلك بهرت العالم الذى كان متأثرا بعقائد فاسدة عن مصر . فلم تكن إلا شهور حتى ارتفعت الصيحة من كل الأمم عاطفة على مصر مؤيدة قضيتها ، مطالبة الحكومات أن تعين هذا الشعب المؤتلف القوى ، العظيم النشاط الذى أعان الحلفاء إبان الحرب معونة صادقة على تحقيق أمله فى الاستقلال وفى تبوؤ المكان اللائق بمجده التاريخى بين الأمم المتمدينة .

وهذه الحركة القومية الباهرة بعثت كذلك إلى نفوس المصريين جميعا أملا قويا فى الوصول إلى حقهم يسر لهم كل صعب وهون أمامهم كل تضحية وجعلهم مؤمنون تمام الإيمان بضرورة وضع نظام الحكم فى البلاد على أحدث المبادئ ، وتخطى كل الأدوار التى عالجتها الأمم المختلفة فى سبيل بلوغ هذه المبادئ وتحقيقها .

وما نشك فى أن ذلك العطف من جانب أمم العالم على القضية المصرية كان لابد يزداد ، وفى أن مطالب المصريين كانت لابد تتحقق كاملة ، لو بقيت الحركة القومية كما كانت قائمة على أساس من التضامن والتعاون . لكنا مع أكبر الأسف رأينا ونرى هذا العطف من الخارج يعتوره شئ من الفتور يذهب أحيانا إلى حد الشك فى مقدرة المصريين على حكم أنفسهم مستقلين ، ورأينا ونرى كثيرين من المصريين الذين كانوا أيام بهاء أشد الناس تطرفا فى جانب الديمقراطية يشعرون بأن الطفرة قد تضر البلاد وأن الخير كل الخير فى أن تقرر لمصر كل الحقوق فى الاستقلال والحرية مع مراعاة مايلائم البيئه المصرية وكفاياتها الاجتماعية والعلمية حين تطبيق وسائل التمتع بهذه الحقوق . بل رأينا كذلك جماعة من هؤلاء الذين كانوا متطرفين أمس يشكون ولو بعض الشك فى تقرير الحقوق

---

* السياسة : ١٩٢٥/٣/٢٧

كاملة ويرون ضرورة الأناة والحكمة فى تقريرها ومرجع هذا التغيير فى عطف الأمم علينا ، وفى ايمان الكثيرين منا ذلك الانقسام الذى حصل فى صفوف الأمة منذ سنة ١٩٢١ على أساس بعيد كل البعد عن أن يكون متعلقا بالمبادئ وحقوق البلاد . فقد رأى الأجانب أن هذه الحركة القومية التى كانت ذات بهاء وجلال آخذ بالأبصار قد تطور جانب عظيم منها إلى عبادة شخص من الأشخاص لايمتاز على غيره من قادة الحركة منذ بدايتها إلا بأن الآخرين رضوا له اسم رئيس الوفد ، ورضوا له أن يوقع بهذه الصفة ما يكتبون وما يعملون لمصلحة البلاد ، ورضوا بذلك أن يضحوا بذواتهم وبمجهوداتهم لخير بلادهم . ورضى هذا الشخص - وأقصد سعد باشا - أن ينكر على هؤلاء الذين رفعوه على اكتافهم كل مجهود قاموا به وكل خير فعلوه . ولم يقف عند هذا الإنكار ، بل بلغ حتى طعن عليهم بأنهم كانوا خائنين لبلادهم وبأنهم كانوا يمالئون إنكلترا على وطنهم ، وبأنه هو وحده الذى وقف فى وجه خيانة الوطن والممالأة عليه . ضعف عطف الأمم الأجنبية حين رأوا هذا ، وضعف كذلك إيمان كثير من المصريين بضرورة التخطى ببلادهم دفعة واحدة إلى أحدث النظم عند الأمم المتحضرة .

لكن عقلاء أهل هذا البلد ثابروا وجاهدوا وكانت نتيجة جهادهم أن اعترف العالم بإستقلال مصر وأن تفضل جلالة الملك فأصدر الدستور مقرراً حقوق الأمة وحقوق الأفراد على أحدث المبادئ العصرية . عند ذلك وقفت الأمم الأجنبية ووقف المصريون الذين دخل الشك إلى نفوسهم ينتظرون نتيجة هذا الموقف الجديد فى حياة البلاد .

ولقد كنا نرجو بعد الانتخابات الماضية وبعد نيل سعد باشا أكثريته الساحقة وبعد تسليم الأحزاب المعارضه له باستعدادها لتأييده مادام سالكا سبيل الهدى - أن تعمل حكومة سعد لاستعادة عطف الأمم ولبعث الأمل فى نفوس المصريين جميعا قويا مندفعا وثابا إلى العمل مستعداً لمثل ما كان مستعدا له من تضحية سنتى ١٩١٩ و١٩٢٠ . لكن تلك الحكومة لم توفق مع الأسف الشديد إلى أى شئ من هذا ، وانتهى أمرها إلى الاعتراف بأن سياستها جرت على البلاد الكوارث والنكبات ، وأنها لذلك أصبحت عاجزة عن البقاء فى الحكم . وترتب على هذا وعلى سياستها أثناء الانتخاب وسياسة أنصارها من الضعاف المترددين الذين تظاهروا بالانتقاض عليها ثم ردهم الخوف والخور إليها أن صدر أمر جلالة الملك بحل مجلس النواب .

وإنا لنرى فى هذه الأيام عودًا من الصحافة الأجنبية إلى نغمة الشك فى مقدرة المصريين الذين كانوا متغللين فى التفاؤل سنتى ١٩١٩ و ١٩٢٠إندفاعا فى جانب التشاؤم . لكنا نود أن يعتقد هؤلاء الأجانب ، وأن يعتقد المصريون المتشائمون أن الأزمة الأخيرة التى مرت بها كل الأمم فى انتقالها من حياة إلى حياة . ومرت بها فى صورة أقوى حدة وأكثر شدة مما مرت بها مصر ، وليس تقلب فرنسا فى مختلف الأطوار من عهد ثورتها الكبرى سنة ١٧٨٩ إلى أن استقر فيها نظام سنة ١٨٧٥ بالأمر الذى نسى ، ولم يقل أحد يوما أن هذه الأطوار كانت دليلا على أن فرنسا غير قادرة على حكم نفسها . ولم تكن الأدوار التى مرت بها إنكلترا قبل ذلك وفى أوائل أيامها النيابية ولا الأدوار التى مرت بها بلجيكا وغيرها من الأمم المشهود لها بالحضارة والرقى دليلا على أنها عاجزة عن حكم نفسها أو غير قادرة على المحافظة على استقلالها وعلى التغلب على كل المصاعب الخارجية التى يمكن أن تعرض لها . فالأزمات التى مرت بها مصر منذ سنة ١٩١٩ قد تخلتها منتصرة دائما ، كان الظفر فى جانبها برغم ما قاست فى سبيل الوصول إليه ، وإذا كانت النزعات الفردية والشعوذة السياسية العقيمة قد تغلبت على أكثر طوائفها فى هذا الزمن الأخير فليس تلافى ذلك بالأمر العسير ، وليس يحتاج تلافيه للمساس بشئ من الحقوق الخالدة التى كسبتها كدولة مستقلة ذات سيادة ، وليس يحتاج تلافيه لشئ من الشك فى المستقبل الذى نرجوه منيرًا مجيدًا .

لقد يكون شئ من العيب قد علق بتشريعنا فى قانون الانتخاب . وهذا أمر قد مرت به البلاد النيابية كلها . وهى إلى اليوم لما تهتد إلى أساس وثيق تطمئن اليه وتقف عنده . وهى دائمة التفكير فى أمثل طريقة لحسن تمثيلها على خير وجه ممكن وما كان ليجعل الناس فيها ولا ليجعل الأمم الاخرى ترى فى عيب تشريعى بعيد عن المساس بالحقوق الدستورية أى سبب من الأسباب الداعية إلى عدم التفاؤل ، ولا إلى ماتبديه بعض الصحف الأجنبية اليوم من تخوف .

ولعل ما لجأت إليه الحكومة الحاضرة من وسائل حاسمة فى سبيل التفكير الهادئ للوصول إلى تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا يكفى ليجعل باب الأمل فى المستقبل مفتوحا على مصراعيه .

هذا الأمل الذى نرجو أن يظل قويا فى نفوس المصريين جميعا . وهذا العطف الذى نرجو أن نتبادله مع الأمم كافة . هذان هما وسيلة السلام والسعادة فى المستقبل وهما خير كفيل بأن تستقر الحال وأن يكون إلى الطمأنينة مصير الأمور .

حديث اليوم

حدود مصر الغربية تبادل المذكرات بين إيطاليا ومصر

موقف إنجلترا بإزاء هذا الحادث(*)

لم يكن أحد يتوقع أن يقوم بين مصر وإيطاليا غير ما كان بينهما من علاقات المودة التى ترجع إلى أقدم عصور التاريخ والتى ظلت كذلك إلى هذه الأيام الأخيرة وكان من أجمل مظاهرها ما بدأ أيام المؤتمر الجغرافى الدولى فى هذا الاسبوع الماضى من تبادل أجمل عبارات الثقة والمودة ، ولم يكن فى حسبان الساسة أن تجعل ايطاليا من مسألة الحدود الغربية موضع خلاف يصل الأمر فيه إلى مايشبه أن يكون إنذارا من الحكومة الإيطالية للحكومة المصرية ، فهذه المسألة ليست بنت أمس ولم يجد فيها هذه الأيام الأخيرة جديد يدعو أى الحكومتين للخروج من سلك السياسة الودية . والحل المؤقت الذى اتفقت الحكومتان على احترامه لايزال محترما . والمفاوضات التى كانت دائرة لم تقطع ولم تهملها الحكومة المصرية ، وآخر ما كان منها أن أوفدت لجنة لتدرس الحالة وتقدم عنها تقريرا تستنير به الحكومة فى المفاوضات للوصول إلى حل يتفق وحقوق مصر ويبقى بينها وبين إيطاليا علاقات الود سليمة صافية .

لكن الحكومة الإيطالية رأت لسبب غير معلوم أن تقطع على المفاوضات طريقها وأن تفجأ الحكومة المصرية بطلب يستتر فيه معنى الإنذار . فقد أرسلت على لسان سفيرها مذكرة شفوية تبلغ بها الحكومة المصرية طلبها تقرير الحدود بين مصر وإيطاليا على نحو ما هو وارد فيما يسمونه اتفاق ملنر - شالويا .

ومع العلم بأنه لم يتم اتفاق نهائى بين لورد ملنر والسنيور شالويا وإنما وضع مشروع اتفاق فى يونيو سنه ١٩٢١ احتفظت فيه الحكومة المصرية برأيها فيه ولم يعتبره السنيور شالويا مقبولا بل طلب إلى وزارة الخارجية البريطانية فى أبريل سنة ١٩٢٢ إدخال تعديلات عليه - مع العلم بهذا تكون مطالبة الحكومة الإيطالية بتنفيذ هذا الاتفاق المزعوم والمفاوضات دائرة بينها وبين الحكومة المصرية معناها أنها تريد أن تعرض على الحكومة

---

* السياسة : ١٩٢٥/٤/١٥

المصرية رأيا لم تقبله ولم ترتبط به بالذات ولا بالواسطة ولم تصل إلى قرار فى أمره بالقبول أو الرفض .

ولقد أجابت الحكومة المصرية على هذا التبليغ الشفوى الإيطالى بتبليغ شفوى مثله أبدت فيه مايجب أن تبديه حكومة تحترم نفسها وتحترم حقوق بلادها من الحزم كما أظهرت فيه ما يجب أن تظهر به من الحرص على علاقات المودة التى تكفل السلم من غير أن يمس هذا الحرص حقوق الدولة وكرامتها .

والواقع أنها بعد حل البرلمان لم تر أن تنتظر تمام الانتخابات الجديدة بل أوفدت لجنة لدرس الحالة كى يتسنى لها القيام بمفاوضات غير مقيدة بأى قيد يمكن بواسطتها حل المسألة على صورة نهائية . فلم يكن متوقعا أن يقابل هذا الاستعداد الذى لم يبد مثله من قبل بغير التعاون على الوصول إلى هذا الحل .

ولم تكتف إيطاليا بتبليغها الشفوى للحكومة المصرية بل أرادت أن تظهر أنها متمسكه كل التمسك بضم جغبوب لها وأنها على حق فى تمسكها . فقد نشرت جريدة البورص الصادرة أول من أمس معلومات استقتها من المسيو كوخ سكرتير السفارة الإيطالية جاء فيها أن جغبوب ليست لها قيمة حربية بالنسبة لمصر وأن مصر لم يكن لها يوما من الأيام حق على جغبوب . فهى لم تقم بإدارتها ولم ترفع العلم المصرى عليها ولم ترسل اليها أية قوة حربية ولم تدخلها فى منطقة من المناطق الانتخابية .

وقد يكون هذا صحيحا . لكن جغبوب لم تكن كذلك ملحقة بطرابلس فى يوم من الأيام سواء فى عهد الترك أو فى عهد الإيطاليين . فلم تقم الحكومة العثمانية ولا الحكومة الإيطالية بإدارتها ولم يرفع عليها العلم العثمانى ولا العلم الإيطالى ولم ترسل اليها أية قوة حربية عثمانية أو إيطالية ولم تدخل فى نظام حكومة طرابلس على أية صورة من الصور .

فليس لحكومة إيطاليا أن تجعل إذن من هذه المعلومات التى تذيعها حجة لها على جغبوب . أما مصر فلها كل الحق فى أن تطالب ببقاء جغبوب ضمن حدودها لأسباب كثيرة .

فقرية جغبوب وزاويتها بنيت بأموال مصرية فى عهد المغفور له الخديوى توفيق باشا . وحياة جغبوب الاقتصادية تعتمد كل الاعتماد على حاصلات سيوة . وسيوة واحة مصرية . وفضلا عن ذلك فان أهالى جغبوب يريدون أن ينضموا لمصر . وإذا كانت إيطاليا ترى أن تكون لها سياسة خاصة فى البحر الأبيض المتوسط فنظنها تقر مصر بحق على أن تكون للحكومة المصرية سياسة إسلامية لايصح معها أن تتخلى عن حماية جماعة من المسلمين يطلبون حمايتها خصوصا وأن جغبوب تعتبر فى نظر عدد كبير من البدو المسلمين مكانا إسلاميا مقدسا يجب أن يتمتع بحماية دولة إسلامية .

هذه الاعتبارات تحلها مصر فى المحل الواجب لها . ومانظن إيطاليا ترى فيما قامت به مصر من المفاوضات أنها مع كل هذه الاعتبارات الجوهرية قد أرادت أن تعرض على إيطاليا حلا معينا وأن توجه لها تبليغا شفويا كالتبليغ الذى وجهته إيطاليا وأجابت عليه الحكومة المصرية بما يجب أن تجيب به . وإنا لنرجو أن تقف الحكومة المصرية هذا الموقف المشرف للنهاية فإن الأمة تؤيدها فيه على اختلاف نزعات الأحزاب فيها .

والآن فما هو موقف الحكومة البريطانية بإزاء هذا الحادث؟ لقد أرفقت اعترافها بإستقلال مصر بقيود جعلت هذا الإستقلال ناقصا يجب إكماله . وهى فى نفس الوقت قد أخذت على عاتقها الدفاع عن مصر من كل اعتداء عليها . فشفعت تصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢ حين أبلغته للدول بمذكرة أقرها البرلمان البريطانى كما أقر هذا التصريح ونصت فى هذه المذكرة على أنها تعتبر كل تعرض من جانب الدول إلى أى من المسائل المحتفظ بها عملا غير ودى تدفعه بكل مالديها من قوة . ومن بين هذه المسائل وفى أولها الدفاع عن مصر .

فهل تراها تقف الآن إلى جانبنا تؤيدنا بقوتها المعنوية وتظهر للمصريين من أكيد العزم على احترام استقلالهم مايجعلهم يعتبرون تصريحاتها والاتفاقات التى تتم معها ذات شأن لمصلحتهم أو أنها تجعل من كل فرصة سياسية موضعا للمساومة لكسب المصالح البريطانية ولو كانت هذه المساومة على حساب تصريحاتها واتفاقاتها هذا مايريد المصريون اليوم أن يعلموه . وهم يتطلعون إلى موقف إنجلترا فى هذه الحادثة بنوع خاص لأنها الأولى التى توضع فيها السياسة الإنكليزية الأخيرة فى مصر موضع التجربة . وهم يذكرون أن المذكرة التى أرسلت للدول مع تصريح ٢٨ فبراير معتبرة فى نظر إنكلترا مكملة للتصريح إلى حد

أن الوزارات المتعاقبة التى جاءت بعد وزارة لويد جورج لم تترك فرصة تنبه بها الدول إلا انتهزتها . وآخر ما كان من ذلك تصريح لورد بركنهد أن الحكومة البريطانية الحاضرة مصممة بعد إعمال الرؤية على الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبى . وهذه إيطاليا تريد أن تنتهز فرصة قد ترى فيها السياسة الإنكليزية أن ليس لها مصلحة خاصة فى الوقوف إلى جانب مصر فهى تذكر ماتسميه اتفاق ملنر شالويا عمدا كأنما تريد أن تذكر إنكلترا بأنها تعمل فى هذا الموضوع برأى كان متفقا عليه بينهما مع أن هذا الاتفاق لم يتم كما ذكرنا ومع أن إنكلترا نفضت يدها من المسألة بعد اعلان استقلال مصر وصرحت لإيطاليا بأن مصر وحدها هى صاحبة الحق فى إتمام الاتفاق . فهل لنا أن نعتقد أن السياسة الإنكليزية الحاضرة فى مصر يقصد منها حقيقة إلى فائدة الدولتين فكما تطلب إنكلترا إلى مصر أن تكون معها صديقة تقوم هى من جانبها بما توجبه تصريحاتها لصالح مصر . أو أن هذه التصريحات إنما وضعت لفائدة إنكلترا أو أن مصر لا يجوز لها أن تعتمد على تأييد إنكلترا إياها إلا حين تكون لإنجلترا فائدة سياسية خاصة من هذا التأييد ، فإذا فاتت هذه الفائدة وقفت ضد مصر وكانت عليها لا لها .

هذا مايريد المصريون معرفته وهم سيعرفونه فى هذا الحادث بما يقطع عندهم كل شك .

حديث اليوم

الحدود الغربية موقف الحكومة البريطانية(*)

الخلاف القائم بين الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية بشأن واحة جغبوب على حدود مصر الغربية مظهر التقطع . فنراه يهدأ حينا حتى لكان كل شئ فى شأنه قد أصبح نسيا منسيا ، ثم تجئ حادثة من الحوادث فإذا به ظهر من جديد بمظهر خاص .

فهو يرجع إلى ما قبل سنة ١٩٢٢ ، بل يرجع إلى ما قبل الحرب . فقد كان للورد كتشنر فيه رأى خاص ، وكانت إيطاليا قد جعلته أثناء الحرب من مواضع المساومة بينها وبين الحلفاء حين أراد الحلفاء أن يخرجوها من تعاهدها القديم مع دول الوسط لتنضم إليهم وتعلن الحرب على المانيا والنمسا . ولم تتردد إنكلترا يومئذ فى قبول ماعرضته إيطاليا من ضم جغبوب إلى أملاكها فى طرابلس . وماجغبوب فى نظر الحكومة البريطانية بالقياس إلى دخول إيطاليا الحرب فى صف إنكلترا؟ وماذا يضير إنكلترا أن تتبرع بما ليس لها مادام مقابل التبرع يفيدها هى قبل أن يفيد كل من سواها .

ومن يوم أعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ نفضت إنجلترا يدها من المفاوضة مع إيطاليا بشأن جغبوب . وكان من حسن حظ مصر أن المسألة لم تكن قد سويت بين إنكلترا وإيطاليا بصفة نهائية فلو أن ذلك حصل ورسمت الحدود الغربية بمعاهدة معينة لما كان للخلاف القائم اليوم محل ولكانت جغبوب قد دخلت ضمن الحدود الطرابلسية . لكن الأمر بقى معلقا للمفاوضة ولايزال . وهو كما رأيت ذو مظهر متقطع . فكلما جاءت وزارة مصرية عرضت عليها إيطاليا الأمر ثم تنزل هذه الوزارة عن الحكم قبل أن تكون قد فرغت من البت فيه برأى .

وكانت إنكلترا قد اكتفت منذ سنة ١٩٢٢ بالانسحاب من الميدان فى هذه المسألة . وكأنما كانت تشعر أن لها فيها بإزاء إيطاليا موقفًا خاصًا لايسمح لها بأن تبدى ميلها إلى جانب مصر ، وأن لها بإزاء مصر موقفًا خاصًا لايسمح لها بأن تبدى ميلها إلى جانب إيطاليا . لكن هذا الانسحاب من الميدان لم يكن حاسمًا ولا صريحًا ، فإن الدلائل الاخيرة تدل كلها على أنها كانت لاتنكر ميلها خفية إلى أن تصل إيطاليا للاستيلاء على

---

* السياسة : ١٩٢٥/٤/٣٠

جغبوب تنفيذا لاتفاقات الحرب وقد يكون عذرها عن هذه الميول الخفية أنها ترى جو السياسة العالمية غير صفو وأن ممكنا فى مستقبل قريب أو بعيد أن تحتاج إلى معاونة إيطاليا كما احتاجت إليها أثناء الحرب وهى تكون أكثر طمأنينة لهذه المعاونه إذا نفذت إيطاليا كل ماتم أو شرع الاتفاق عليه بينها وبين إنكلترا أثناء الحرب هذه الميول الخفية جعلتنا - حين قدمت إيطاليا مذكرتها الشفوية الأخيرة تطلب فيها إلى الحكومة المصرية إعتبار خط ملنر - شالويا قاعدة للمفاوضات فى مسألة جغبوب ـ نطالب الحكومة البريطانية بأن تحدد لنفسها سياسة فى هذه المسأله ليعلم المصريون فى غير إبهام أتقصد إلى تنفيذ تصريحاتها التى نقول أنها تمهد بها لسياسة الاتفاق والمودة مع مصر أم أن هذه التصريحات نفسها تصبح نسيا منسيا إذا كان لإنكلترا فى نسيانها مصلحة سياسية . وإذن فالقول بالتمهيد للاتفاق والمودة بين مصر وإنكلترا بما صدر من التصريحات الإنكليزية لم يكن خلوا من الشوائب . وعلى أثر المذكرة الشفوية وما حدث حولها تناولت الصحف البريطانية الموضوع من جديد وأبدت كلها أن إنكلترا بعيدة منه لأنه لا علاقة له بتصريحات إنكلترا الخاصة بمصر . ثم عقبت تلك العاصفة سكينة خيل إلى بعضهم أن سيطول أجلها إلى أن تتم المفاوضات بين مصر وإيطاليا فى الأمر . لكن «التيمس» ومقامها من الحكومة البريطانية معروف - قد أثارت الأمر فى مقال نشرته أمس وترى خلاصته فى الأخبار التلغرافية . وقد يكون من المدهش فى باب غرائب الاتفاق أن يصدر هذا المقال يوم يستعد مجلس وزراء الحكومة المصرية للنظر فى تقرير اللجنة التى ندبها لبحث مسألة الحدود الغربية . وفى هذا المقال تذهب التيمس إلى «أنه لايستطاع قط افتراض رفض الحكومة المصرية نهائيا لمطالب إيطاليا فيما يختص بواحة جغبوب وأنه يجب على الحكومة البريطانيه أن تبذل السعى الودى وأن تلفت نظر زيور باشا إلى مزايا الاتفاق مع الإيطاليين» .

وترى التيمس أنه متى تم هذا الاتفاق امتنع عن أية حكومة مصرية أن تحاول إيجاد نفوذ لها فى رمال الصحراء المترامية فى قلب ليبيا ، وتحكمت قيادة الطليان فى الطرق التى تسير فيها القوافل هذه النغمة التى تضرب عليها التيمس نغمة جديدة ، فهى ليست الانسحاب العام وترك المسألة تحل محل مصر وإيطاليا ، وهى ليست الوقوف معنويا بجانب مصر وفاقًا للتصريحات السياسية التى أيدتها إنكلترا حين حددت سياستها أخيرا بازاء مصر ، وهى ليست الميول الخفية إلى صف إيطاليا ، بل هى سياسة صريحة معناها وقوف إنكلترا بجانب إيطاليا ضد مصر .

ومن أعجب العجب أن تقول التيمس بعد دعوتها الحكومة البريطانية لبذل السعى الودى كى تقنع حكومة مصر بقبول الاتفاق مع إيطاليا على مايتفق والمطالب الإيطالية أن هذا الاتفاق يوطد مركز وزارة زيور باشا بإزاء ناقديها المصريين . فالمصريون يعلمون أن الاتفاق على ترك جغبوب اتفاق على التنازل عن أرض وضعت مصر اليد عليها قبل أى انسان بأن انشأت فيها زاوية وجعلت منها مقراً لقوم يعلنون أنهم يريدون البقاء مع مصر وتحت إمرة الحكومة المصرية . فكيف يتفق ذلك مع القول بتوطيد مركز وزارة إذا هى تنازلت عن جغبوب!

ان الرأى العام فى مصر لا يمكن أن يقبل بحال أن تترك جغبوب لغير مصر كرهًا عن اهلها وخلافا لما تقتضيه كل قواعد العدل الدولى . والمصريون مقتنعون بأنهم فى ذلك على حق . وقد كانوا ينتظرون أن يكون لسياسة المودة والاتفاق من جانب إنكلترا معنى غير هذا الذى بدا فى أقوال التيمس .

لكن يظهر أن الشؤون السياسية كانت وستظل أبدًا مساومات . وستبقى سياسة انتهاز الفرص متحكمة فى الجو الدولى . فإذا صح ذلك فإن تبادل الثقة بين الأمم سيظل أمرًا بعيد المنال . وبغير تبادل الثقة بين الأمم لا تكون طمأنينة إلى المستقبل بحال .

حديث اليوم
لورد اللنبى إستقالته
من منصب المندوب السامى(*)

فى منتصف شهر مارس سنة ١٩١٩ ، والحركة المصرية على أشدها ، والباشوات الأربعة سعد زغلول وإسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل منفيون فى مالطة ، جاء لورد لنبى إلى مصر على طرادة حربية . وجاء على أثر مقابلته مستر جورج لويد فى باريس حين ذهابه إليها من فلسطين ليحضر مؤتمر للسلام مع كبار القادة الذين كان لهم مجد النصر فى الحرب العظمى .

فلم يطل به المقام حتى أصدر إعلانه كمندوب سام وكقائد لجيوش صاحب الجلالة البريطانية فى الشرق بفك اعتقال الزعماء من مالطة وبالسماح لهم ولسائر أعضاء الوفد المصرى بالسفر إلى أوروبا . فسافر المرحوم على باشا شعراوى وكيل الوفد وعبد العزيز باشا فهمى ومحمد باشا على ولطفى بك السيد وحافظ بك عفيفى والمرحوم عبد اللطيف بك المكباتى ومحمود بك أبو النصر ومصطفى باشا النحاس وجورج بك خياط وسينوت بك حنا أعضاؤه . وسافر معهم ويصا بك واصف سكرتيرًا للوفد . وعند مرور الباخرة التى تقل هؤلاء الأعضاء بمالطة إستقلها الباشوات الأربعة وسافروا جميعا إلى أوربا للسعى فى سبيل استقلال مصر .

ظل لورد اللنبى بعد ذلك فى منصبه كمندوب سام وقائد عام لجيوش صاحب الجلالة البريطانية ينفذ الأحكام العرفية البريطانية فى مصر ويدرس الحالة السياسية فيها . على أن حضور لجنة لورد ملنر فى أواخر سنة ١٩١٩ وأوائل سنة ١٩٢٠ والمحادثات التى تمت بين الوفد المصرى وهذه اللجنة بعد ذلك جعل دار المندوب السامى بمعزل عن الاشتراك مباشرة فى حل المسألة المصرية .

وظل الحال كذلك إلى أن أرسلت إنكلترا تبليغها فى ٢٦ فبراير سنه ١٩٢١ إلى جلالة الملك (عظمة السلطان إذ ذاك) تذكر فيه أن الحماية «أصبحت علاقة غير مرضية»

* السياسة : ١٩٢٥/٥/٢١

بين مصر وإنكلترا وتطلب إلى جلالته أن يبعث إلى لوندره بوفد يفاوض الحكومة البريطانية «فى استبدال الحماية بعلاقة» توجب الرضا . عند ذاك شجر الخلاف بين سعد باشا والحكومة المصرية فتركت دار المندوب السامى الأمر لهذه الحكومة . ولم يكن من لورد اللنبى إلا أن أصدر بلاغًا وجهه إلى المصريين يذكرهم فيه بأن هذا الخلاف ليس من شأنه أن يؤدى إلى مصلحة مصر .

وكانت المفاوضات الرسمية بعد ذلك وانتهت إلى ما انتهت إليه من مشروع كرزن والمذكره الملحقة به ، ثم كان بعد ذلك أن استقالت وزارة عدلى باشا ، وأن اعتقلت السلطة العسكرية سعد باشا ، وإن امتنع ثروت باشا عن تأليف وزارة تحت نظام المذكرة الملحقة بمشروع كرزن ، وأن بدأت مفاوضات بين دولته وبين فخامة اللورد اللنبى ، وكان ذلك أول دخول لورد اللنبى على مسرح السياسة المصرية العليا بصفة خاصة .

وهنا نترك الكلمة لصاحب الدولة ثروت باشا فى أمر هذه المفاوضة . قال فى خطبته التى ألقاها بدائرة تكلا الانتخابية بتاريخ ١١مارس سنه ١٩٢٥مانصه :

«لم يئن الوقت لتفصيل هذه المفاوضة وما تقلبت عليه من أدوار ، فإن التاريخ كفيل بعد بإظهار ذلك . والذى يمكننى أن أقوله الآن أن العناية الربانية قد وفقتنى إلى إقناع المارشال اللنبى بأن مصلحة البلدين مصر وإنكلترا تقضى عليهما باستدامة حسن العلاقات وأن ذلك لا يكون إلا إذا أجبت إلى مطالبى وإن كنت بمجهودى الضعيف قد مهدت للوصول إلى تصريح ٢٨ فبراير فإن الفوز يعود إلى اللورد اللنبى الذى يجب أن يعد له هذا الانتصار من خير مواقفه الحربية والذى دفعته صراحته واستقامته العسكرية أن يجعل من المركز السامى ـ الذى أحلته إياه من قلوب الأمة الإنكليزية انتصاراته العديدة- عدته وسلاحه ، وأن يضحى بمركزه فى سبيل نصرة مبدأ اقتنع بصلاحيته كما كان فى الحروب يضحى حياته .

« لقد أخذ على نفسه هذا الرجل العالى الهمة الصادق الوعد أن يدافع عن قضية مصر لدى الحكومة الإنكليزية . فان وفق فعود حميد وإلا ففى سبيل الحق والعدل مركزه الجليل . وما أنس إلا انس يوم كنت أودعه يوم سفره قوله لى وهو قابض على يدى بكلتا يديه « إلى اللقاء القريب أو استودعك الله» «انظروا إلى الكتاب الأبيض كم مرة رفضت

الحكومة البريطانية إجابة تلك المطالب ونبهت اللورد اللبنى إلى الخطر الكبير الذى تتعرض له إنكلتر من قبولها . كل ذلك لم يثنه عن المضى فى طريقه بالشجاعة والإقدام اللذين ألفهما فى حروبه» هذه عبارة ثروت باشا عن موقف لورد اللنبى فى إقناع الحكومة البريطانية بالاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع الاحتفاظ بالأربع المسائل الواردة فى تصريح ٢٨فبراير سنه ١٩٢٢ وما نظن أحدا نسى كيف جعل لورد اللنبى من الحصول على هذا التصريح تاج سياسته على أنه خير خطة يمكن السير عليها لحل المسألة حلاً يوفق بين مطالب المصريين ومصالح الإمبراطورية ولم ينس أحد كيف حرص اللورد بعد ذلك على تنفيذ سياسة التصريح تنفيذا دقيقا .

والحق الذى يجب الاعتراف به أنه كان فى سياسته هذه جنديا لايعرف كيف يكظم غيظه فلقد كان مؤمنًا بأن إعلان هذا التصريح فى مصر كفيل بأن يقنع أشد المصريين حذرًا بحسن نية إنكلترا وحرصها على بقاء سياسة التفاهم قاعده للعلاقة بين مصر والإمبراطورية لكن ماتوقعه لم يحدث فقد اتخذت بعض الهيئات بإزاء الاعتراف بإستقلال مصر واعلان جلالة الملك هذا الاستقلال خطة سياسية حزبية على حين كان يجب أن تتخذ بإزائه خطة قومية بحته . ولقد وجهت هذه الهيئات سعيها للقضاء على سياسة التصريح بإثارة السواد ضدها وإذكاء البغضاء فى صدورهم بازائها . مع ذلك اوسع لورد اللنبى صدره بمقدار ما يمكن أن يوسع الجندى الباسل صدره فى هذه المواقف لكن هذه الخطة الحزبية التى اتخذتها تلك الهيئات كان من شأنها أن تضعضع من عزم أكد للناس عزما وأحرصهم على تنفيذ سياسة التفاهم .

لذلك كان ما لاقته سياسة تصريح ٢٨ فبراير دون ماتوقعه الذين وضعوه كثيرا . بل قد يكون من عدم المبالغة القول بأن نجاح هذه السياسة كان ضعيفا . وليس مرجع ذلك إلا خطة العداء المطرد التى سارت عليها تلك الهيئات السياسية والتى أدت إلى فشل سياسة تلك الهيئات نفسها كما أدت إلى نفور أشد الإنكليز عطفا على تلك الهيئات من سياستها .

وكان من آثار هذه السياسة الحزبية بإزاء المسألة القومية أن طاشت بعض العقول وأدى طيشها إلى ارتكاب سلسلة الجرائم السياسية التى انتهت بحادث مقتل السردار فعرضت سياسة التفاهم بين مصر وإنكلترا لأشد الخطر .

من ذلك التاريخ فكر لورد اللنبى – على ماهو صريح فى خطاب مستر تشمبرلن ـ فى اعتزال منصبه السياسى بمصر . لكن الحكومة البريطانية رأت من المصلحة العامة أن يبقى فبقى إلى أن أعلن أول من أمس إلى حضرة صاحب الجلالة الملك وأمس إلى رئيس الوزراء تخليه عن منصبه كما أعلن وزير الخارجية البريطانية استقالة اللورد اللنبى وتعيين سير جورج لويد خلفا له .

وليس شك فى أننا من جانبنا المصرى لايعنينا كثيرا من يكون فى منصب المندوب السامى البريطانى بمصر . فهذا المندوب السامى إنجليزى ينفذ السياسة التى تتفق والمصالح البريطانية . وهذه السياسة تنفذ على يد أى رجل تختاره الحكومة البريطانية لتمثيلها فكل ما يجب أن يعنينا ألا تكون هذه السياسة هادمة لإمكان التعاون بين بريطانيا ومصر على تحقيق استقلال مصر وكفالة المصالح البريطانية بما لايمس هذا الاستقلال . ولعل الحكومة البريطانية ترى أن لها فى ذلك من المصلحة بمقدار مالمصر .

حديث اليوم
الحكم على قتلة السردار
أثره الواجب بين مصر وإنكلترا(*)

إعتدى على حياة السير لى ستاك باشا فى ١٩ نوفمبر سنه ١٩٢٤ وبدأ التحقيق على أثر الحادث وانتظر الناس القبض على الجناة واشترك كل من رسل باشا حكمدار العاصمة ومستر كيون بويد مدير إدارة الأمن العام للأوربيين فى التحقيق . وبعد يومين من الحادث انسحب كلاهما من التحقيق وقدما إلى دار المندوب السامى تقريرا قالا فيه : أن الحكومة المصرية وأنصارها قادرون تمام القدرة وفى استطاعتهم أن يتعقبوا أثر المعتدين وأن يأتوا بهم وبمحرضيهم إلى موقف القضاء . واتهمت الحكومة المصرية يومئذ بأنها لاتريد جادة أن تضع يدها على المجرمين . لذلك حنقت الحكومة البريطانية . فلما توفى السردار بلغ المندوب السامى سعد زغلول باشا إنذار ٢٢ نوفمبر يلقى فيه تبعة الجريمة على عاتق حكومته ويطلب فيها المطالب السبعة المعروفة .

ولم يشك أحد فى أن هذه المطالب جاوزت مايقضى به العدل فى مثل هذا الموقف كان ذلك رأى بعض الصحف الإنكليزية . وكان رأى صحافة العالم المتمدين فى أوروبا وأمريكا . بل أن الحكومة البريطانية نفسها لم تنكر صرامة المطالب ولكنها عللتها بالسياسة التى كانت متبعة بمصر فى ذلك الحين .

ولاشك فى أن ثورة الغضب التى أثارها الحادث فى نفس الحكومة البريطانية يومئذ وانفجار هذه الثورة بما رسخ فى نفس تلك الحكومة من أن المصريين لايريدون جادين تعقب المجرمين وتقديمهم للقضاء . ذلك هو مادفع الحكومة البريطانية لتفرض على مصر مطالب جائرة ما كانت لتفرضها فى غير هذه الظروف ظروف الغضب وعدم الثقة بأن العدل سيأخذ مجراه وسيصل إلى كشف الجريمة ومعاقبة الجناة .

لكن ماحدث من ذلك الحين إلى اليوم وما كان من العثور على المجرمين ومن توقيع العقاب عليهم من طبعه أن يزيل ثورة الغضب التى قامت بنفس الحكومة الإنكليزية فى

* السياسة : ١٩٢٥/٦/١٠

ذلك الحين والتى دفعتها لفرض هذه المطالب . فإذا أضيف إلى هذا أن الذى بلغ عن المجرمين مصرى هو نجيب الهلباوى وأن الذى قام بالقبض عليهم هو البوليس المصرى وأن الذى قام بالتحقيق معهم هو النائب العام وهيئة النيابة المصرية وأن المحكمة التى حكمت عليهم محكمة مصرية أى أن الإجراءات التى تمت وانتهت إلى معرفة الجناة وإنزال العقاب بهم كانت بأيد مصرية بحتة لم يبق للحكومة البريطانيةوجه من التشبث بإنذار ٢٢ نوفمبر الذى كان كما قدمنا نتيجة لثورة غضب هاجها ماداخل نفس المسئولين البريطانيين من تصرف حكومة سعد باشا فى وقت كانت فيه مستعدة لأن تثور بسبب هذا الحادث الأليم الذى يهيج النفس بطبيعة الظروف التى تم فيها ولمقام المجنى عليه ومكانته كقائد للجيش المصرى وكضابط من الضباط البريطانيين العظام .

ولسنا نعود اليوم لنرى مبلغ ما كان لإنكلترا يومئذ من حق فى تصرفها . فقد تغيرت الظروف بصدور هذا الحكم . وأصبح واجبا إعادة النظر فى إنذار ٢٢ نوفمبر وفى إعادة الحال إلى ماكانت عليه قبل ذلك الإنذار ، فان هذا الحكم الذى كان نتيجة لجهود المصريين ولحسن إرادتهم ولإخلاصهم فى تعقب الجناة وسعيهم لقطع دابر الجريمة فى البلاد يجعل هذا الإنذار وماترتب عليه مظهراً من مظاهر البطش لايتفق وماتقضى به مصلحة مصر وإنكلترا من حسن التفاهم ومن تبادل الثقة والمودة .

ولعل أول ما يجب النظر فيه اليوم من مطالب هذا الإنذار أمران : السودان والغرامة فقد سحبت وحدات الجيش المصرية من السودان ودفعت مصر نصف مليون من الجنيهات غرامة . وماتزال الحكومة البريطانية ولم توزع هذه الغرامة ، من الحق بعد اكتشاف الجريمة والحكم فيها أن ترد هذه الغرامة إلى خزانة «الحكومة المصرية» فإذا كانت الحكومة البريطانية ترى ضرورة توزيعها على جمعيات تنفقها فى مشروعات خيرية كما اقترح فى مجلس النواب البريطانى غير مرة فلتعدها إلى الحكومة المصرية لتتولى هذه الحكومة توزيعها على الجمعيات والمشروعات المصرية أحق من كل ماسواها بالأموال المصرية بعد ما كشفت الأيدى المصرية عن حقيقة الجريمة التى فرضت هذه الغرامة من أجلها .

أما مسألة السودان وإعادة الجيش إليه فأعظم من مسألة الغرامة خطرا . ولم يكن فى الإنذار الإنكليزى ولا فى تصرفات الحكومة الإنكليزية التى تلت الإنذار مايمنع عود

الجيش المصرى إلى السودان . بل إن ما كان من تعيين السير جوفرى آرثر حاكما عامًا للسودان على موجب المادة الثالثة من إتفاقية سنة ١٨٩٩ وما كان من تصريحات وزير الخارجية البريطانية بعد هذا التعيين وكلاهما كان بعد الإنذار بزمن غير قصير مما يدل على أن إتفاقية سنة ١٨٩٩ ماتزال محترمة .

وإذا كانت هذه الإتفاقية موجزة النصوص فإن ما كان من تنفيذها خلال خمس وعشرين سنة كان الجيش المصرى فى السودان وكان حكام أكثر إقاليم السودان من المصريين فما دام الحكم قد صدر فى قضية السردار فقد أصبح عود الحال فى السودان إلى ما كان عليه قبل إنذار ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ إلى أن يفصل فى أمره باتفاق جديد بين البلدين أمرا واجبا .

ونحن اذ نطلب من إعادة النظر فى الإنذار الإنكليزى ومن إعادة الحال بين مصر وإنكلترا إلى ما كانت قبله إنما ندعو إلى أمر تتفق فيه مصلحة مصر وإنكلترا جميعا فهذه الإعادة أول مظهر من مظاهر حسن التفاهم الصادق بين الدولتين بعد أن عكرت حادثة السردار صفاء الجو وبعد أن ترتب على ذلك الانذار ماترتب . وحسن التفاهم الصادق تجتمع عنده مصلحة مصر وإنكلترا جميعا ، وهذا امر لايناقش فيه ولايعترضه أحد من المصريين أو الإنكليز . فمن الحكمة السياسية ومن الواجب إعادة الحال إلى ما كان قبل الانذار ورد مانزعه من حقوق مصر وسلطانها إليها . وفى ذلك مايوجبه العدل وماتقضى به المصلحة وإذا تضامن العدل والمصلحة لأمر وجب قضاؤه .

حديث اليوم

الأجانب فى مصر

ممتازون وغير ممتازين

إختصاص المحاكم المختلطة(*)

للإمتيازات الأجنبية فى مصر أصول تاريخية معروفة ليس هذا مكان استعراضها . وللأجانب الذين يتمتعون بهذه الإمتيازات حقوق تقررت بمعاهدات كانت إلى ماقبل الحرب قائمة بين أربع عشرة دولة ، ثم نزلت المانيا والنمسا فى معاهدتى فرساى وسان جرمان عن هذه الحقوق كما سقطت هذه الحقوق عن روسيا البولشفية بموجب نظامها الأساسى وكما أصبحت الدول الجديدة كتشكوسلوفاكيا وبولونيا وغيرهما مما ظلت بعد الحرب فى موقف جديد بإزاء مصر المستقلة فيجب تحديد هذا الموقف بمعاهدات واتفاقات تعقد بين مصر وبينها .

طرأت إذن ظروف بعد الحرب جعلت دولا كانت تتمتع بالإمتيازات فسقطت إمتيازاتها . وهذه الظروف التى طرأت أسقطت الإمتيازات إطلاقا فى تركيا وفى البلاد التى كانت خاضعة بالفعل للسيادة العثمانية . وبذلك أصبح نظام الإمتيازات فى مصر نظاما استثنائيا يشعر المصريون نحوه بشئ من القلق وعدم العطف ويرون فيه ما لايتفق وكرامة دولة هى واسطة عقد دول الشرق العربى ، وهى إلى جانب ذلك مهد حضارة قديمة ومستقر قوة كمينة ظهرت أثناء الحرب حين قدمت مصر للحلفاء مليونا ومائتى الف رجل وحين قامت مصر قومتها الوطنية فى سنتى ١٩١٩ و ١٩٢٠ .

قد يكون من حق مصر بعد هذا التطور وبعد ماتقدمت به للحلفاء من عون صادق أيام دفاعهم عن قضية الحق والعدل أن تطالب الدول التى بقيت صاحبة امتيازات بالتنازل عن امتيازاتها إبقاء على هذا التعاون الحسن الصريح الذى ظهر أثره أثناء الحرب .

ونحسب واجبا على كل حكومة مصرية أن تفكر عند الوقت المناسب فى هذه المسألة تفكيرا جديا . لكن هذا التفكير ليس حاصلا اليوم ، وليس من الحكمة أن نتعجل دولة

---

* السياسة : ١٩٢٥/٦/٢٢

الحوادث فنخلق حولها من أنواع الإرتباك ماقد تنوء بحمله . لكن هذا النظام نظام الإمتيازات الذى أصبح استثنائياً مقصورا على مصر من بين دول العالم يجب أن يطرأ على تطبيقه فى مصر ماطرأ على أسسه وقواعده . فيجب أن يطبق عليه ما يطبق على كل نظام استثنائى وعلى كل قانونى استثنائى فيحصر تطبيقه فى أضيق دائرة ممكنة .

وإذا كانت مثل هذه الفكرة قد أملت على الحكومة حين مفاوضاتها مع المانيا أن تجعل محاكمة الرعايا الألمانيين من اختصاص المحاكم الأهلية فى كافة الجرائم المتعلقة بأمن الدولة ونظامها والإعتداء على الملك والأسرة المالكة فإنه واجب السعى بكل الوسائل القضائية والدولية الممكنة لحصر اختصاص قضاء المحاكم المختلطة فى دائرة الإستثناء الضيقة التى لا تزال باقية لنظام الإمتيازات فى مصر .

فقد كان من دأب هذه المحاكم فى الماضى أن تسعى لتوسيع اختصاصها ما استطاعت . وكانت بعض الظروف السياسية التى أحاطت بالدولة فى ذلك الحين تجعل هذا السعى سائغا ، كما أن امتداد نظام الإمتيازات فى بلاد الدولة العثمانية كان يجعل قبول سعة الإختصاص ممكنا فى نظر المصريين . وقد أدى هذا السعى الى أن أصبحت المحاكم المختلطة التى انشأت لتخفيف أثر الإمتيازات الأجنبية مختصة بالنظر فى القضايا المدنية مادام فيها طرف أجنبى أو مصلحة أجنبية مهما يكن الأجنبى بعيدا عن التمتع من الأصل بنظام الإمتيازات ومهما تكن المصلحة الأجنبية فى الدعوى تافهة . وعلى هذه القاعدة صار الإيرانيون والمراكشيون وغيرهم ممن لايشملهم نظام الإمتيازات خاضعين فى قضاياهم المدنية لقضاء المحاكم المختلطة وفى القضايا الجنائية لقضاء المحاكم الأهلية .

بقاء مثل هذه القاعدة اليوم وقد أصبح نظام الإمتيازات استثنائيا تخضع له مصر دون ماسواها من الدول وبعد أن صارت مصر دولة مستقلة ذات سيادة فيه فوق مافيه من الغضاضة على نفوس المصريين أنه يطعن على سيادة الدولة طعنا صريحا ويسلبها من حقوقها ما لم تنزل عنه بمعاهدة من المعاهدات وما لم يكن له من أصل إلا قضاء المحاكم المختلطة فى ظروف خاصة . وبقاء مثل هذه القاعدة اليوم فيه فضلا عن ذلك ما يجعل كل ما كسبته مصر من تنازل الدول عن امتيازاتها بعد الحرب وهما من الأوهام ، فإن جعل المحاكم المختلطة مختصة بالنظر فى شؤون الأجانب سواء أكانت لهم إمتيازات أم لم تكن

معناه أن كل أجنبى ممتاز فى المعاملات أراد أو لم يرد ، وأن قوانين الدولة المدنية لا تسرى على غير المصريين ، وأن المحاكم المختلطة أوسع سلطانا من المحاكم الأهلية لأنها يخضع له الأجانب جميعا والمصريون جميعا بينما لايخضع للمحاكم الاهلية فى الشؤون المدنية سوى الوطنيين المصريين .

ولايرد على هذا بأن لاغرابة فيه مادامت المحاكم المختلطة محاكم مصرية تصدر أحكامها باسم جلالة مصر . فهذا الاعتبار ليس إلا اعتبار نظرياً . والمحاكم المختلطة بطبيعة تكوينها ليست محاكم مصرية لأن قضاتها ليسوا مصريين وليست أغلبيتهم مصرية ولأن الأغلبية الأجنبية لاتعين بمحض إرادة مصر واختيارها بل يجب أن توافق عليه الدول المتعاقدة مع مصر ولأن القوانين التى تطبق فى هذه المحاكم ليست قوانين تصدرها الهيئة التشريعية المصرية وحدها بل يجب أن توافق عليها الدول المتعاقدة مع مصر . وإذن فالمحاكم المختلطة والقوانين المختلطة محاكم وقوانين استثنائية شبه دولية فيها اعتداء ظاهر على سيادة الدولة بإقرار الدولة . لكن إقرار هذا الإعتداء يجب ألا يتعدى التعاقد الذى قبلت مصر بموجبه خاضعة لحكم الظروف التاريخية أن تكون ميدانا لهذا الإعتداء .

ومن أول واجبات الحكومة المصرية أن تعمل لحصر هذا الاعتداء فى الدائرة التى حصل التعاقد على وقوعه فيها . يجب عليها أن تعمل لذلك بكل مالديها من الوسائل التشريعية والسياسية . وما نظن الدول التى بقيت متمتعة بالإمتيازات بعد الحرب التى كانت حرب الحق والعدل والتى فيها تساوت رءوس الأجناس جميعا أمام حصاد الموت وقدم فيها أهل أفريقيا السود من التضحيات وقاموا فيها بما قاموا به من أعمال البطولة والنبل ــ نقول ما نظن هذه الدول إلا توافقنا على هذا الرأى وتشجعنا على إنفاذه وتعاوننا بما لها من أيد وسلطان ومن مصلحة فى المحاكم المختلطة على هذا التنفيذ .

والنجاح فى هذا المسعى الحق خطوة جديدة فى سبيل توحيد التشريع والقضاء فى مصر ، هذا التوحيد الذى لا تقوم مدنية من غيره ولا يستتب فى أمة نظام أو أمن بدونه .

حَديثُ اليوم
مصر وعصبة الأمم
ليس هناك محل للخوف(*)

طالبت«السياسة» منذ صدر عددها الأول بالسعى فى سبيل انضمام مصر إلى عصبة الأمم ، ولم تترك فرصة تمر دون توجيه الأنظار إلى أن الجمعية العمومية للعصبة تنعقد فى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر وأنها هى وحدها التى لها أن تنظر فى طلبات الانضمام ، كذلك كانت «السياسة» تنتهز كل فرصة لتثبت بالدليل المادى خطأ التقاعس عن تمثيل مصر فى «جنيف» وكانت تتخذ من الحوادث أمثلة تتقدم بها فتدلل على صحة ما ارتأته منذ الساعة الاولى .

ذكرت عصبة الأمم لما جاء قانون التعويضات ، وذكرت عندما وقعت حوادث السودان ، وذكرت عند ما اشتدت أزمة جغبوب ، وذكرت لمناسبة قروض الجزية ، وذكرت كذلك لمناسبة ما قد ينتظر من اختلاف فى الرأى على مياه النيل ، وقد تذكر فى صدد غير ذلك كله إذا كان هناك سبيل .

ويظهر أن بعض الزملاء حسب أنا فيما ذكرنا عن عصبة الأمم وتلك الأمور التى كانت تعرض عليها لو كنا بين أعضائها ننتظر الخير كل الخير من العصبة والدول الممثلة فيها أو أنا نحسب العصبة وسيلة التفاهم التام المطلق بين الدول والشعوب جميعا ، فقام ذلك البعض من الزملاء يناقشنا الحساب على قاعدة ذلك الاعتقاد الذى غلا فيه غلوا غير قليل . ولم يقف عند حد مناقشتنا الحساب فيما قدمنا بل تجاوزه إلى مناقشة حق الوزارة الحاضرة فى أن تضم مصر إلى عصبة الأمم وقال أن ضررا قد ينشأ من انضمامنا إذ أن انجلترا قد تستفيد من موقفها القوى القاهر هناك لتجعل من وجودنا فى «جنيف» وسيلة إلى الإعتداء المنظم على حقوقنا وإلى ربطنا بأمور لم تعرف أن تربطنا بها إلى اليوم ونحن بعيدون عن الهيئة الدولية الكبرى – وقال ذلك البعض من الزملاء ايضا أن الوزارة الحاضرة ليس لها أن تمثل مصر فى عصبة الأمم دون أخذ رأى البرلمان .

---

* السياسة : ١٩٢٥/٧/٥

ونحن نريد أن نناقش الزميلة التى تصدت لتلك المسألة الخطيرة فى بعض ما أدلت به من تدليلات واستندت إليه من حجج .

تقول الزميلة أن الدستور المصرى لا يسمح للحكومة المصرية بأن تحمل الخزانة أعباء مالية إلا بعد استشارته والواقع أنه ليست هناك أعباء مالية جسيمة تتحملها الحكومة المصرية من جراء انضمامها إلى عصبة الأمم واشتراكها بنصيب فى مصروفات العصبة . هذا من حيث المبدأ . أما من حيث الشكل فلا تخال الزميلة إلا موافقة إيانا على أن انعقاد الجمعية العمومية لعصبة الأمم مرة واحدة فى كل عام ووقوع هذه المرة فى شهر سبتمبر وهو واحد من الأشهر التى يعطل فيها البرلمان يبرران إصدار الحكومة قانونا يرجع إلى صفة الاستعجال المنصوص عليها فى الدستور نفسه نصا مبيحا ، تلك الصفة التى يزيد فى بروزها اعتراف الزميلة نفسها بأنه «لو كانت مصر قد دخلت فى عصبة الأمم على أثر إعلان تصريح ٢٨ فبراير - أى منذ أكثر من ثلاث سنين - لكان مقدار الضرر الذى يخشى أمره أقل كثيرا مما يخشى الآن» .

على أنه ليس فى الأفق شئ يدل على أن البرلمان المصرى سيتردد فى إقرار الحكومة على تمثيل مصر فى عصبة الأمم . ذلك أن الأحزاب السياسية فى مصر مجمعة على فائدة هذا التمثيل وعلى ضرورته . أما الحزب الوطنى فقد كان دائما رافعا لواء الأنظمة الدولية ومنتظرا منها خيرا غير قليل . وأما جماعة السعديين فقد لوحوا بعصبة الأمم مرارا وآخر ما كان لهم معها من موقف عرض سعد باشا نفسه على مستر مكدونلد أيام محادثته إياه فى لندن وهما فى الحكم أن تكون حيدة قناة السويس تحت اشراف عصبة الأمم ، وليس معقولا أن يسلم سعد باشا لعصبة الأمم بحق الإشراف على قناة السويس ولايكون حسن الظن بالعصبة ذاتها .

فالقول بأن استشارة البرلمان قبل الدخول فى عصبة الأمم فرض دستورى غير مقبول فى جملته بل هو مقيد بما قدمنا من اعتبار الاستعجال واعتبار الموافقة التى تكاد تكون اجتماعية .

كذلك ليس مما يستند إليه تمام الاستناد وجدية قول القائلين بأن دخول مصر فى عصبة الأمم مقيد لها بجميع المعاهدات التى تعد جزءا من عهد العصبة وفى مقدمتها

معاهدة «فرساى» التى فرضت الحماية على مصر . يريدون أن يقولوا أن دخول مصر فى العصبة يكون اعترافا منها بفرض الحماية البريطانية عليها .

والواقع ان فى مثل هذا المنطق شيئا من الغرابة ذلك أن معاهدات أخرى جاءت بعد معاهدة «فرساى» وأن اتفاقات قامت بعد معاهدة «فرساى» معدلة هذه وتلك لمعاهدة «فرساى» وناصة فى بعض الأحايين على مايناقض معاهدة «فرساى» . هناك كل الإتفاقات التى نشأت من مؤتمرات الحلفاء الخاصة بالتعويضات الألمانية وما إليها فهل أبقت هذه الاتفاقات معاهدة «فرساى» سليمة؟ وهل انضمام الحلفاء جميعا إلى عصبة الأمم معناه أنهم لايزالون عند حد معاهدة «فرساى» وأن مؤتمراتهم المعدلة لنصوص هذه المعاهدة لغو ولعب وهزؤ؟ .

وهناك بالنسبة لنا نحن تصريح ٢٨ فبراير الذى أبلغ إلى الدول جميعا وفى مقدمتهن من أمضين منهن معاهدة «فرساى» وهناك كذلك معاهدة «الوزارة» التى سجلت استقلال مصر وسيادتها ووقعتها جماعة من صاحبات النفوذ بين الدول أعضاء عصبة الأمم . فهل معنى هذا أن معاهدة «فرساى» لاتزال قائمة فيما يختص بالحماية البريطانية على مصر؟ وهل جدى حقا أن يرجع فى التدليل إلى مثل تلك الحجة؟ .

بقيت مسألة الشروط التى تفترضها عصبة الأمم للدخول فيها وهى خمسة :

الأول أن يقدم طلب الدخول إلى سكرتير العصبة العام قبل موعد اجتماع الجمعية العمومية بشهر واحد على الأقل . وقد قلنا أن موعد انعقاد الجمعية العمومية فى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر فينبغى اذن أن يكون طلب انضمام مصر بين يدى السكرتير العام قبل الأسبوع الأول من شهر أغسطس أى أن بيننا وبين ذلك الموعد شهراً كاملاً . وشهر كاف لأن تتم الحكومة المصرية إعداد العدة اللازمة للتمثيل ، وهى قد بدأت فعلا فى هذا الإعداد كما سبق فأشرنا .

والشرط الثانى أن تكون الدولة طالبة الدخول معترفا بها من دول أخرى كحكومة قانونية أو كحكومة فعلية . ودول الارض جميعا معترفة بمصر هذين النوعين من الاعتراف جميعا ولا تعارض فى أن لمصر حكومة قانونية وفعلية معا .

والشرط الثالث أن تكون الدولة ذات حكومة حرة . ومصر قد اعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة واعترف بزوال ما كان قد فرض عليها من حماية وتنازلت تركيا عما كان لها عليها من سلطان فلم يبق اعتبار قانونى يحول دون اعتبار أن لمصر حكومة حرة .

والشرط الرابع أن تقدم الدولة للعصبة بيانا عن اعمالها وتصريحاتها فى شأن تعهداتها الدولية وما تفرضه عصبة الأمم فى شأن التسليح . ولاشك أن الحكومة تعد اليوم فيما تعد هذا البيان المطلوب وموقف مصر معروف مشهور فى أمر احترامها لتعهداتها الدولية جميعا وهى ليست من الدول الحربية الكبرى التى تهتم بالتسليح وكثرته بحيث يخشى ألا تكون قرارات العصبة فى هذا الشأن فى غير مصلحتها . بل أنها قد عرفت بالفعل كيف تستفيد من مؤتمر له علاقة بالسلاح والإتجار به عقد تحت إشراف عصبة الأمم .

بقى الشرط الخامس وهو أن تكون الدولة ذات حكومة ثابتة وحدود معينة . أما ثبات الحكومة فليس فى صدده صعوبة وهو قائم منذ تولى محمد على باشا أمر مصر . وأما الحدود فقد يكون البعض فى صددها شيئا من الدقة لأنها قد تمس مسألة السودان عن قرب أو بعد . لكن الموقف الذى وقفته مصر فى مؤتمر السلاح الأخير بالنسبه للسودان قد يسهل الأمر بعض الشئ فيما يختص بتعيين الحدود وعدد السكان وبيان المساحة .

ليس هناك فى نظرنا محل للتطير من انضمام مصر إلى عصبة الأمم . ولم يدر بخلدنا يوما أن مجرد الانضمام سيحل كل مشاكلنا طفرة وعلى النحو الذى نبتغيه لكن فى الانضمام سيراً فى سبيل الحياة الدولية التى ينبغى أن نسلكه والذى سنسلكه حتما .

حديث اليوم

خطبة اللورد اللنبى

فى الجمعية الإنكليزية المصرية(*)

نقلت إلينا التلغرافات الخصوصية خبر خطاب ألقاه لورد اللنبى فى مأدبة أقامها له جماعة من الموظفين الإنكليز فى الحكومة المصرية . وقد تعرض فى خطابه هذا للدفاع عن السياسة التى نفذها فى مصر وقال : «إنها عندى سياسة حسنة لكنها يجب أن تعطى الوقت الكافى ويجب أن يظهر الإنكليز شيئا من الصبر والجلد . وإنى لعلى ثقة من أن أكثر المصريين المتعلمين يرغبون فى أن تكون صداقة بين مصر وإنكلترا . وقد عملت دائما على إيجاد روح المودة بين البريطانيين والمصريين لأن مصلحة بريطانيا أن تتخذ من المصريين أصدقاء لها وحلفاء» .

ولعل لورد اللنبى فى عبارته هذه قد عبر عن السياسة الوحيدة التى يمكن أن تحل العقدة التى بين مصر وانكلترا . فالغاية التى يرمى إليها البلدان يجب أن تكون التحالف على قاعدة الصداقة الدولية الخالصة . والوسيلة لهذه الغاية يجب أن تكون الصبر والأناة وأخذ الأمور أخذا يحقق هذه الغاية . وهذه السياسة هى التى رسمها الوفد المصرى منذ تأليفه وزيارة أعضائه الثلاث للسير رنجالد ونجت . وهى السياسة التى ارتأى لورد ملنر أنها وحدها هى التى يمكن أن تربط بين الأمتين برابطة تتحقق بها غايات كل منهما ومصالحهما . وهى السياسة التى سعى الوفد الرسمى برئاسة عدلى باشا لتحقيقها فحال دون ذلك ما أبدته انكلترا من مطامع وما أقامه سعد باشا فى مصر من اضطراب . وهى السياسة التى رسمها تصريح ٢٨ فبراير حين اعترفت انكلترا من جانبها بما لا محل للمساومة فيه بينها وبين مصر وأبقت ماهو محل خلاف ومساومة إلى أن يحل بمفاوضات ودية بين الطرفين ، وهى السياسة التى سعى سعد باشا لتنفيذها حين تولى الحكم بعد الانتخابات وحين ذهب لمفاوضة مستر ماكدونالد فكان تخبطه واضطرابه وسوء حكمه للبلاد وتناقضه فى تصريحاته الخاصة بهذه المسائل المعلقة سببا لفشله ولصدور الكتاب

---

* السياسة : ١٩٢٥/٧/١٢

الأبيض فى ٧ اكتوبر سنه ١٩٢٤ ولما ترتب على حادثة السردار من ذلك البلاغ الإنكليزى المعلوم . وهى على العموم السياسة التى سعت مصر من جانبها كما سعت إنكلترا من جانبها للوصول إلى تحقيقها فكانت أطماع إنكلترا أحيانا والظروف السياسية أحيانا أخرى تقف دون هذه الغاية .

ولسنا على ثقة من أن الظروف فى المستقبل القريب تسمح بعقد التحالف بين الدولتين تحالفا يكمل به استقلال مصر ويكفل مصالح إنكلترا التى لا تمس هذا الاستقلال . فنحن لانعرف ماهى السياسة التى تريد إنكلترا اتباعها فى المستقبل القريب : هل هى سياسة تفاهم وتقرب بين الدولتين تيسر الوصول إلى هذه الغاية أو سياسة عسف وشدة تبعد الهوة بينهما وتجنى على مصالحهما جميعا . ونحن من جهة أخرى لاندرى إن كان بعض الساسة المصريين قد أفادوا من التجارب الماضية ماجعلهم يدركون أن الصراحة خير سياسة وأن مواجهة الجمهور بوجه والخاصة بوجه آخر والإنكليز بوجه ثالث لا تنتج إلا الإرتباك والاضطراب . لكن الأمر الذى لاشك عندنا فيه هو أن هذه الغاية التى سارت السياسة المصرية الإنكليزية منذ بدء الحركة فى سنة ١٩١٨ لتحقيقها هى الغاية المحتوم أن تتحقق عاجلا أو آجلا . وأن كل زمان يضيع قبل تحقيقها يجنى على مصالح ليس من الخير فى شئ الجناية عليها . وأنه لابد على كل حال من أن يفسح الساسة البعيدو النظر صدورهم وأن يظهروا من الصبر ماهو جدير بحكمة السياسى الحازم .

على أن الأمر الذى لاشك فيه أن الإنكليز عليهم أكبر قسط من المسئولية فى تأخير بلوغ الغاية التى تتحقق عندها مصلحة الدولتين . فهم بما لهم فى مصر من قوة مسلحة ومن سلطان واضح يثيرون فى نفس بعض المصريين شبهات فيما إذا كان هؤلاء الأقوياء يريدون حقا بلوغ هذه الغاية التى ما يشك عاقل فى أنها تحقق من مصلحة إنكلترا بمقدار ماتحقق من مصلحة مصر . وهم بما يحمى مجرد وجودهم من سيئات داخلية يبعثون إلى بعض النفوس الإعتقاد بأنهم ليسوا مكتفين بالرضا عن هذه السيئات ، بل هم فوق ذلك يودون لو تتزايد . وهم لاشك يشعرون بهذا الموقف ويقدرون مسئوليته . وهم يجب عليهم من أجل ذلك أن يسعوا إن أرادوا تحقيق مصلحة الإمبراطورية فى الشرق كله لإزالة ما قد يقوم فى نفوس المصريين بإزائهم من ريبة وأن يدخلوا إلى نفوسهم الثقة بأنهم لايريدون

علوا فى أرض مصر ولا استكبارا ولا يرضون أن يكون وجودهم حاميا لأى سيئة من سيئات الاجتماع والسياسة فيها .

ولو أن الإنكليز قدروا هذا من جانبهم وأظهروا من الأناة ومن الحكمة ما يقضى به الموقف لرأوا تغيرا كبيرا فى الرأى العام المصرى . ولعلهم لم ينسوا كيف كان التغير فى تيار الرأى العام عظيماً على أثر المشروع الذى وضعه لورد ملنر مع الوفد المصرى . ولعلهم يذكرون أن تشبثهم يومئذ بأمور اعترفوا بها فى تصريح ٢٨ فبراير هو الذى قضى على الجو الصالح الذى كان حاصلا يومئذ . ولو أنهم أخذوا يومئذ بالأناة وبدت عليهم آثار الحكمة التى امتازت بها السياسة الإنكليزية فى كل الظروف لما تعقد الموقف إلى الحد الذى اضطرت إنكلترا معه إلى اتخاذ تدابير لم تك فى مصلحة أىٍ من الطرفين .

ولعل الإنكليز يقدرون من جديد هذه الكلمات الصالحة التى ألقاها لورد اللنبى فى إنكلترا ، ولعلهم يذكرون أن حل المسألة المصرية يهون عليهم كثيرا من مشاكلهم فى الشرق الأدنى كما أنها تجعل لهم من المصريين أصدقاء خالصة صداقتهم وهم يعلمون مبلغ ماتجنى إنكلترا من صداقة مصر وحسن تعاونها معها .

حديث اليوم

زيور باشا فى لندرة(*)

لما اعتزم دولة زيور باشا مغادرة مصر إلى إنكلترا أذاعت الصحف الإنكليزية أنه مسافر بمهمة خاصة حددتها . وقد نفت الحكومة مانشرته تلك الصحف وقالت أنه ذاهب فى سفرة خصوصية للرياضة ولزيارة أصدقائه .

ولم نشك نحن يومئذ فى صدق هذا البلاغ . لكنا لم نشك كذلك فى أن زيور باشا لابد سيتحدث إلى الساسة الإنكليز عن مصر . فليس بمعقول أن يزور رئيس حكومة عاصمة دولة صديقة بينها وبين بلاده مسائل معلقة من غير أن يدور حديث خاص أو غير خاص عن العلاقات بين الدولتين .

وقد وصل زيور باشا إلى لندرة فاستقبله رجالها الرسميون إستقبالا غاية فى المودة والعطف وحظى بمقابلة جلالة ملك إنكلترا مقابلة كلها المودة . وكل مصرى لاريب يغتبط بما لقيه رئيس الحكومة المصرية فى لندرة من حسن اللقيا ويشكر الحكومة البريطانية على عواطفها . وقد حادث زيور باشا الساسة البريطانيين مؤكدا لهم مايجب بين مصر وإنكلترا من حسن التفاهم فلقى منهم مثل هذا التأكيد كذلك . هذا ما وافتنا به الأخبار حتى اليوم . لكنا نفهم أن لرئيس الحكومة المصرية فى إنكلترا مهمة أدق من مجرد هذه المحادثات العامة ولايكفى لآدائها حسن اللقيا وكرم الضيافة فإن بين مصر وانكلترا مسائل معلقة بعضها يتطلب حلاً عاجلاً والبعض قد يحتمل التأخير .

بل لايمكن حله قبل قيام الحياة البرلمانية فى مصر . ومهمة زيور باشا - وإن لم تكن مهمة سياسية - يجب أن تتناول الحديث فى هذه المسائل جميعا . فيجب أن تمهد السبيل لخلق الجو الصالح لحل المسائل التى لا سبيل إلى المفاوضة فيها قبل انعقاد البرلمان . ويجب أن نتناول المسائل العاجلة التى يجب أن تحل منذ اليوم .

وهذه المسائل العاجلة هى المسائل التى ترتبت على الإنذار الإنكليزى الذى وجه إلى حكومة سعد باشا فى ٢٢ نوفمبر سنه ١٩٢٤ فقد تخلى سعد باشا عن الحكم على أثر هذا الإنذار بعد أن قبل بعض ماورد فيه من المطالب ، ثم تولى زيور باشا وكان من رأيه

* السياسة : ١٩٢٥/٧/٢٣

يومئذ أن يقبل باقى الإنذار بصفة مؤقتة لإمكان عود العلائق الودية بين مصر وإنكلترا إلى ما كانت عليه لكى يتسنى الكلام بعد ذلك فى رفع القيود التى قيدت بها مصر من جراء هذا الإنذار .

وكان من حسن حظ حكومة زيور باشا أن اهتدت إلى المجرمين الذين اعتدوا على حياة السردار وأن قدمتهم إلى القضاء الذى حكم عليهم بأقصى العقوبة . فكان طبيعياً بعد هذا أن يفاوض زيور باشا من ذلك التاريخ فى رفع الآثار التى ترتبت على الإنذار الإنكليزى . وقد أبدت الحكومة غير مرة وعلى لسان أكثر من وزير من وزرائها أنها فى محادثات مع دار المندوب السامى بهذا الصدد . أليس طبيعيا وهذه هى الحال أن ينتهز زيور باشا فرصة وجوده بلندره ليتحدث إلى الساسة الإنكليز فى أمر هذا الإنذار وأن يتفاهم وإياهم على قاعدة أن بقاء أثره ليس من شأنه أن يسهل مهمة أية حكومة تقوم بالأمر فى مصر ولا أن يجعل التفاهم فى المسائل المعلقة للمفاوضات التى تقوم بها الحكومة بعد انعقاد البرلمان قريبا متناولا .

هذه أشياء واضحة مانظنها تفوت فطنة دولة زيور باشا . وقد يكون قد تحدث فيها قبل أن نكتب هذه الكلمة ، فهو يقدر مايقدره كل مصرى من الأثر الذى خلفه الإنذار فيما يتعلق بفصل السودان عن مصر وإجلاء الجيش المصرى عن السودان . وهو يرى كما يرى كل مصرى أن هذا التصرف الذى نشأ عن حادث معين لابد أن يزول متى وفقت الحكومة إلى الذين ارتكبوا الجريمة التى أدت إلى الإنذار ، والحكومة البريطانية من جانبها قد أبدت غير مرة أنها لاتقصد إلى إخراج مسألة السودان من دائرة المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ولا إلى تغيير القاعدة التى احتفظ على مقتضاها بهذه المسائل - قاعدة بقاء الحال كما كانت عليه قبل ذلك التصريح .

هناك إلى جانب مسألة السودان مسألة غرامة نصف المليون التى دفعتها مصر . هذه الغرامة قد لاتكون شيئا مذكورا باعتبار قيمتها المادية . ولم يكن لمصرى أن يتحدث فى شأنها لو أنها كانت قد أنفقت فى أى سبيل صالح . لكن فرضها كغرامة يجعل مظهرها المعنوى مظهر إذلال لمصر . ومادام هذا المظهر قائماً فالمصريون لاتستريح نفوسهم إلى أن العلاقات بينهم وبين إنكلترا قد وصلت من الصفو إلى المبلغ الذى يريدونه لقيامها على

قاعدة التفاهم الصريح الذى يرجى أن يكون مقدمة لحل المسائل المعلقة بين الدولتين فى المستقبل حلا يكفل مصلحتهما جميعا .

هاتان المسألتان وما إليهما من مسائل قد تكون معلقة وقد لاتكون ولكن ينتظر أن تعاون إنكلترا مصر فيها كدخول مصر فى عصبة الأمم - من المسائل التى يجب أن يجعلها زيور باشا موضع نظره وعنايته أثناء مقامه فى لندرة لكى يصل فعلا إلى إزالة ما لايزال فى الجو من سحب نرجو أن تتبدد كلها بحسن التفاهم بين الدولتين .

والتفاهم فى هذه المسائل العاجلة من شأنه أن ييسر حل المسائل المعلقة الباقية إلى حين إنعقاد البرلمان . بل من شأنه أكثر من ذلك أن يفتح الباب أمام زيور باشا ليتفاهم مع الساسة الإنكليز حتى لايكون من تصريحاتهم ولا من تصرفاتهم فى مصر مايبعث إلى النفوس المصرية القلقة مايزيدها قلقا .

فعلى هذا الذى نرجو أن يحققه زيور باشا يكون موضع نظره ، ولعلنا لانقف عند الاغتباط من زيارته لندره بهذه المقابلات المشبعة بروح المودة ونجد فى نتيجة الزيارة من الوجهة السياسية مايجعل اغتباطنا صريحاً صحيحًا .

حديث اليوم

حول خطابى السير جورج لويد

مشكلة تحديد المصالح البريطانية(*)

لما عين سير جورج لويد مندوبا بريطانيا ساميا فى مصر ، بل قبيل إعلان تعيينه بصفة رسمية ، أخذت صحف لندن وغيرها من الصحف الإنجليزية تذكر الشئ بعد الشئ عن خلقه وصفاته ، الشخصى منها والعام ، وأخذت تلوح على الخصوص بتلك الشدة التى عالج بها بعض مشاكل الهند أيام كان حاكما عاما لبمباى .

وأخذ الناس على أثر ذلك التلويح يتسابقون فى سبيل التنبؤ بما قد يكون لسير جورج لويد من موقف فى مصر بعد إذ يصل إليها فى أواخر شهر سبتمبر أو أوائل شهر أكتوبر ، على حد مايقولون ، وكانوا فى تسابقهم أقرب إلى التشاؤم منهم إلى التفاؤل وكانوا يكثرون من ترديد حوادث الهند والقياس عليها .

وكان سير جورج لويد صامتا . فكان صمته هذا مساعدا على ذهاب الناس ذلك المذهب الذى لم يكن ليطمئنوا إليه كثيرا .

لكن ها هو المندوب السامى الجديد قد خطب ، وها هو قد خطب مرتين فى ثلاثة أيام . ولا ندرى هل سيقف عند حد هذين الخطابين أو هو سيخطب بعدهما شيئا ، ولا ندرى كذلك هل ستكون نسبة ما يلقيه من الخطب ـ إذا هو استمر فيها ـ معادلة لما بدر منه إلى اليوم أو ستزيد عما هى عليه أو ستقل . لكن الذى ندريه هو أنه خطب فى الجمعية الأفريقية أولا وفى جمعية ماوراء البحار ثانيا وأنه خطب فى المرتين بعبارات تكاد تكون واحدة .

ولقد يبدو خلال أقوال سيرجورج لويد أنه ليس هو ذلك الذى أرادت الصحف الإنجليزية أن تصوره لنا على ذلك النحو «الهندى» الشديد . بل هو يلوح ، على حد من يقولون ، بغصن الزيتون فى عبارات حلوة رقيقة .

---

* السياسة : ١٩٢٥/٧/٢٦

فقد ذكر مصر مثلا بأنها البلد الذى تخرج أرضه العجائب والمدهشات فى الفن والتاريخ والذى تعتبر أرضه قديمة دائمًا وجديدة دائمًا فيها من الصفات مايجذب كل إنسان له عقل يشعر وخيال يعجب بالصناعة العظيمة التى بنت الأهرام ويعجب بذلك الخيال الهادئ ، الذى تصور أبا الهول .

وذكر رخاء مصر على نحو قد لا ينحوه كثير غيره من الإنجليز ، والإنجليز المسئولين ، إذ قرر أن مصر قد ارتقت إلى ذروة الغنى لابفضل الإرشاد البريطانى وحده بل «به من جهة وبفضل مجهود مصر نفسها من جهة أخرى» .

وذكر علاقات مصر وبريطانيا وأكثر لمناسبتها من الإشارة إلى حسن الظن المتبادل وقال أنه يأمل «أن يجد الحل النهائى لمسألة هذه العلاقات بصدق الإرادة المتبادل بين البلدين» ، وذكر السودان ومايبنغى أن يكون «لمجال التعاون القلبى بينه وبين مصر من اتساع» وذكر النيل ومايبنغى أن يكون عليه توزيع المياه «من المساواة المطلقة بما يتفق والحاجة الخاصة لمصر والسودان» ، وأعرب فى آخر الأمر «عن أمله فى أن يشرق عهد جديد يجعل العلاقات بين الإنجليز والشعب المصرى خيرا مما هى وأوثق» .

وإنها لتمنيات يبشر بها سيرجورج لويد بأنه يريد التفاهم وبأنه يريد إقامة العلاقات على حسن الظن المتبادل .

لكن سر جورج لويد ذكر أن «للإمبراطورية البريطانية فى مصر مصالح خاصة ذات أهمية حيوية دائمة يجب السهر عليها وحمايتها» وذكر كذلك أن «شأن مصر اليوم شأن البلاد الأخرى بها شعور جديد وأمان جديدة وبواعث جديدة» وأنه «يجب الاعتراف بهذا كله ويجب تقديره» .

وعندنا أن المسألة المصرية منحصرة فى هذه العبارة التى تذكر المصالح البريطانية وتذكر الأمانى المصرية ، وعندنا أن حل المسألة المصرية حلا صحيحا دائما إنما هو فى التوفيق الصحيح بين هذه الأمانى المصرية وتلك المصالح البريطانية .

والذى نعرفه فى هذا الصدد هو أن كل مساعى السياسيين المصريين جميعا إنما وجهت إلى اليوم - وهى لاتزال موجهة كذلك ـ إلى جعل المصالح البريطانية محددة بالدائرة التى لايعتدى فيها على استقلال مصر ولايعتدى فيها على كرامة المصريين دون المساس بجوهر ما يعتقدونه مصلحة بريطانية حقيقية .

أما الإنجليز فقد أصروا إلى الآن على جعل مصالحهم البريطانية فى مصر داخل دائرة الاعتداء على الاستقلال المصرى والكرامة المصرية باستمساكهم دائما بفكرة إيجاد جيش احتلال داخل الأراضى المصرية ووجود هذا الجيش مهدد لسلطان أية حكومة مدنية تقوم فى البلاد وماس بكرامة المصريين القومية .

تلك هى المشكلة التى ستظل قائمة مابقى الإنجليز مستمسكين بفكرة إيجاد جيش محتل ولاشك أن المندوب السامى الجديد سيرجورج لويد يعرف هذه الحقيقة ولاشك أنه مشبع بروح الرغبة فى التغلب على كل صعوبة تقوم فى وجه التفاهم الدائم الصحيح .

وأن كل الذى تمناه بإخلاص هو أن يوفق الطرفان إلى تحديد المصالح البريطانية فى مصر تحديدا لايمس كما قلنا كرامة المصريين واستقلال مصر . ونعتقد ان الطرفين يستطيعان الوصول إلى هذا التحديد إذا هما استعانا - كما يقول سر جورج لويد - بجانب من صدق الرغبة وحسن الظن وصحة فهم الأمور كما هى واقعة .

حديث اليوم
إذن لاتفاهم
ماداموا يصرون على الاحتلال(*)

علقنا منذ يومين فقط على الخطابين اللذين ألقاهما المندوب البريطانى السامى الجديد فرحبنا بلهجتهما الودية وبما تضمناه من عبارات الأمل فى أن تسود روح الوئام وحسن التفاهم وصدق الرغبة مابين مصر وإنجلترا من علاقات . وقلنا ان مسألة المسائل فى هذه العلاقات انما هى تحديد دائرة المصالح البريطانية الحقيقية تحديدا لا يعتدى معه على استقلال مصر وكرامة المصريين ، وذكرنا أن إصرار الإنجليز على إبقاء جيش بريطانى محتل فى جزء من الأراضى المصرية ليس من شأنه أن يقرب مسافة الخلف وليس من شأنه ان يساعد على تهيئة جو التفاهم الحسن الدائم . وتمنينا فى آخر الأمر أن يوفق الطرفان إلى مافيه مصلحة الأمتين وأدلينا باعتقادنا أن الطرفين يستطيعان الوصول إلى ماتمنينا من توفيق .

لكن يظهر أنا كنا متفائلين ، وأنا كنا مغالين فى تفاؤلنا . فقد فوجئنا - ولما يجف مداد ماكتبناه ترحيبا وتمنيا - لا بخطبة ثالثة لسر جورج لويد بل برأى قاطع أبدته لجنة الدفاع الإمبراطورى فى صدد قناة السويس وجيش الاحتلال البريطانى ، وبإقرار حاسم من قبل مجلس الوزراء الإنجليزى لما أبدته اللجنة إلى درجة أصبح على حد قول جرائد لندن قاعدة للسياسة البريطانية فى الشرق الأدنى كله .

والذى أشارت به لجنة الدفاع الإمبراطورى هو أن «يحتفظ الإنجليز بقوة بريطانية كافية من الجنود البريطانية على ضفتى قناة السويس وان تقوم قوة بحرية كافية بالحراسة فى القناة ذاتها وأن يحتفظ على سبيل الاستمرار بقوة بريطانية فى القاهرة تحمى جنود القناة وسفن القناة من أى اعتداء من جهة الأرض ، وإلا ينقص عدد الحامية الحاضر وهو إثنى عشر ألفا» ، وغريب حقا أن تتطور مسألة «النقطة العسكرية» إلى هذا الحد الذى وصلت إليه فى رأى لجنة الدفاع البريطانى وفى قرار مجلس الوزراء الإنجليزى .

---

* السياسة : ١٩٢٥/٧/٢٨

فقد كان مشروع لورد ملنر يقول بإنقاص عدد الجنود البريطانية فى مصر إلى الشئ القليل جدا ، وكان مفهوما خلال المشروع نفسه أن بقاء الجنود على ضفة القناة الشرقية أو الغربية ليس ذا بال ، وكان مفروضا أن الإنجليز يقبلون أن تعسكر قواتهم مجتمعة شرقى القناة إلى جهة القنطرة

ثم جاءت المفاوضات الرسمية فأعلن لورد كرزون خلالها أن ماتضمنه مشروع ملنر من مبدأ أصبح غير مأخوذ به وأدلى كذلك برأى العسكريين القائل بأن بقاء الجنود الإنجليزية فى القاهرة ضرورى لسلامة الإمبراطورية وجاء المشروع نفسه ينص على القاهرة ويقول بجواز حط الجنود فى غيرها من مدن القطر .

واليوم يقرر مجلس الوزراء البريطانى ضرورة بقاء الجنود الإنجليزية لا على ضفتى القناة فحسب ولا فى القاهرة فحسب بل يقول بضرورة بقاء سفن حربية «فى القناة ذاتها» كذلك .

ويذكر القراء كيف قابلت الأمة موضوع النقطة العسكرية من مشروع لورد ملنر ، ويذكرون كيف رفض دولة عدلى باشا بإباء مبدأ الاحتلال معلنا أن الاحتلال اعتداء شنيع على سلطان الحكومة المدنية وشل لحركتها شلا لايستطاع معه القول بأنها حكومة أمة مستقلة . ويعرف القراء إلى جانب هذا وذاك أن الأحزاب المصرية كلها مجمعة على عدم الرضا بالاحتلال وعلى عدم التسليم بمبدئه . والواقع أنا كنا معبرين عن اقتناعات المصريين جميعا وعن آراء السياسيين المصريين جميعا عندما طرحنا المسألة أمس الأول على وجهها الصحيح ونحن نقول أن مسألة الاحتلال هى مسألة المسائل فيما يختص بما ينبغى أن يكون من علاقات بين مصر وإنجلترا وأن حلها بحيث لايعتدى على كرامة المصريين ولاعلى استقلال مصر هو الحل الوحيد النهائى للمسألة المصرية الموصل إلى السلام الدائم .

وما كنا لنشك لحظة فى أن الانجليز مقتنعون بأن المصريين جادون حقا إذ يقولون مايقولون عن الاحتلال البريطانى واعتدائه على استقلالهم وكرامتهم . ولذلك فانا ندهش الدهش كله لتلك الآراء التى يقرها مجلس الوزراء البريطانى وهى لاتتفق مع الآراء المعتدلة التى أبداها سر جورج لويد فى خطبته .

ويزيد دهشتنا أن يعلن رأى لجنة الدفاع الإمبراطورى وإقرار مجلس الوزراء إياه فى أثر خطبتى المندوب البريطانى السامى وفى الوقت الذى يحتفى فيه برئيس الوزارة المصرية فى لندن . فهل رأى القوم أن المصريين قابلوا خطبتى المندوب السامى بشئ من التفاؤل فأرادوا القضاء عليه ، أو هم حسبوا المصريين فهموا إن الاحتفاء بزيور باشا معناه تسليم بريطانيا العظمى بمطالبنا جميعا؟ أو أن للاعتبارين دخلا فيما بدر من جانب العسكريين أولا ومن جانب مجلس الوزراء البريطانى ثانيا مع أنه ليس من مصرى واحد يفهم من الاحتفاء بزيور باشا أكثر من أنه مظهر من مظاهر المجاملة العادية وليس من مصرى يفهم من خطبتى سرجورج لويد أكثر من أنهما سياسيتان تعمدتا الابتعاد عن التعبير الدقيق وعن مس المسائل الجوهرية؟ .

ومهما يكن من أمر فإنا نؤكد للإنجليز أنه ليس هناك مصرى يقبل التفاهم وإياهم على قاعدة الاحتلال ، وأنه ليست هناك حكومة مصرية تستطيع أن ترضى عن طيب خاطر بمبدأ الاحتلال ، وأنه ليس هناك زعيم مصرى يستطيع أن يفاوض الإنجليز على فكرة الاحتلال .

وإنا لاندرى إذا كان المندوب السامى البريطانى الجديد موافقا على ما أعلن من خطة أو غير موافق ، لكنا نعرف تحقيقا أن هذا الذى أعلن قد أوصد أبواب المفاوضة جميعا فلا المندوب البريطانى السامى ولا المصريون يستطيعون أن يتفاوضوا وينفقوا مادام هذا القرار قائمًا .

وبعد فهل لنا أن نذكر مع ذلك كله عبارات «حسن التفاهم المتبادل ، وصدق الرغبة الأكيدة وتبادل المنفعة ، واشتراك المصالح ، وتقدير الأمانى حق قدرها»؟ وهل لنا أن نظن أن لهذه العبارات كلها معنى صحيحا هو الذى يفهم من مدلول ألفاظها؟ .

حديث اليوم
لكن قرار مجلس الوزراء البريطانى
جديد فى الموضوع(*)

علقنا أمس على ما أذيع بيننا من أنباء قرار لجنة الدفاع الإمبراطورى فى لندن عن قناة السويس ورأى العسكريين البريطانيين فى ضرورة إبقاء جنود انجليزية لحراستها على ضفتيها وفى مياهها ثم فى ضرورة إبقاء حامية إنجليزية كذلك فى القاهرة لحماية جنود القناة وسفن القناة من أى اعتداء من جهة الأرض على ألا ينقص عدد الحامية الحاضر وهو إثنا عشر ألفا .

وقد وردت مساء أمس أنباء مقابلة الصحف الإنجليزية لما أذاعته جريدة «ديلى إكسبريس» بشئ من الضحك والسخرية - ويظهر أن للديلى إكسبريس موقفا غريبا إزاء المسألة المصرية فى كل عام تتعرض فيه لشئ من الانتقاد ولشئ أبعد مدى من الانتقاد .

لكن الذى أجمعت عليه الصحف الإنجليزية فى صدد نبأ زميلتها هو أن قرار لجنة الدفاع الوطنى ليس جديدا بل هو صادر قبل اليوم بمدة غير قليلة . وأن مسألة الدفاع عن القناة وإبقاء جيوش بريطانية فى مصر إنما هى من اختصاص المفاوضات المقبلة التى ستجرى بين مصر وإنجلترا .

على أن جريدة «وستمنستر جازت» قد زادت الأمر دقة إذ قالت أن «اللجنة قدمت للوزارة تقريرها عن مسألة السياسة العسكرية فى مصر منذ ستة أشهر» وأضافت إلى ذلك قولها أنه : «ليس هناك مسألة يراد بها إحداث أى تغيير كان لتلك السياسة التى تقررت» .

ومعنى هذا أن تقرير اللجنة رفع إلى وزارة المحافظين هذه وأن كانت اللجنة قد بدأت تدرس الموضوع فى عهد وزارة العمال ، ومعنى هذا أيضا أن الوزارة البريطانية الحاضرة معتبرة أن المسألة ثابتة مقررة وأنه ليس ثمة من محل للتفكير فى تقييدها . وهذا الاعتبار متفق تمام الإتفاق مع ما أذاعته جريدة «ديلى اكسبريس» أمس الأول من أن مجلس الوزراء البريطانى أقر تقرير لجنة الدفاع الوطنى . وإقرار مجلس الوزراء هذا هو الذى دعانا

---

* السياسة : ١٩٢٥/٧/٢٩

إلى قولنا ماقلنا أمس وهو الذى يدعونا إلى الوقوف اليوم نفس موقفنا أمس مادام المكذبون لنبأ «ديلى اكسبريس» فى لندن لم يتعرضوا لنفى هذه المسألة الهامة جداً .

والواقع كما ذكرنا أمس أن وزارة من الوزارات البريطانية التى تعاقبت الحكم منذ بدأت القضية المصرية تكون محل مفاوضات بين مصر وإنجلترا لم تقل يوما أن التصميم على إبقاء جيش بريطانى يحتل القطر المصرى رأىٌ قاطع من آرائها أو سياسة مقررة من سياستها بل كانت وزارة «جورج لويد» أيام محادثات لورد ملنر تلوح بأن عددا قليلا من الجنود ، يكفى وبأنه سيان لديها أن تقيم الجنود على الضفة الشرقية أو على الضفة الغربية من القناة ، وكانت الوزارة نفسها وهى تفاوض مصر مفاوضة رسمية تعلن أنها غير مقيدة بمبادئ تقرير لورد ملنر حقا لكنها لم تخاطر بذكر أن إبقاء جنود فى القاهرة وغير القاهرة رأيها السياسى المقرر بل كانت تضيفه دائما إلى العسكريين وكان تلوح دائما بأنه قد يكون محل نظر فيما بعد . وكذلك كان الحال أيام وزارة العمال إلا أنها اضطرت إلى أن تحيل الأمر إلى لجنة الدفاع الوطنى تحت تأثير العسكريين وحزبهم . أما هذه المرة فهم يعلنون أن الوزارة البريطانية – وهى الآن وزارة محافظين – قد اقرت توصيات لجنة الدفاع الوطنى واعتبرتها سياستها الثابتة المقررة التى لا ينتظر ان تتحول عنها .

وهذا هو الجديد فى الأمر الذى دعانا إلى أن ندهش أمس مما ورد علينا من الأنباء فى الوقت الذى نرحب فيه بخطبتى سرجورج لويد ونسجل احتفاء الدوائر البريطانية برئيس الوزارة المصرية .

ومن أجل ذلك كله لا نرى مبرراً لأن ننقلب من موقفنا الذى وقفناه أمس إلى موقف آخر مادام إقرار مجلس الوزراء البريطانى فى عهد المحافظين قائما . ورأينا لايزال إذن هو ماذكرناه من أن بقاء هذا الإقرار موصد لأبواب المفاوضة بين الحكومتين المصرية والإنجليزية وغير مشجع على تهيئة جو التفاهم الحسن وصدق الرغبة المتبادلة بين البلدين وهذا مايؤسف له كثيرًا .

حديث اليوم

نحن والإنكليز(*)

تناولت الصحف المصرية الخبر الذى أذاعته الديلى اكسبريس أخيرا وزعمت فيه أن المجلس الحربى البريطانى قرر بقاء الجيوش البريطانية فى القاهرة وغير القاهرة من مدن مصر ، وأن الحكومة البريطانية صدقت على هذا القرار وعلقت عليه كل بما علقت . وقد رأت السياسة أن مثل هذا القرار إن كان قد صدر حقا من جانب الحكومة البريطانية فلن يكون له معنى إلا أن تلك الحكومة قضت على كل أمل فى حل المسائل المعلقة بينها وبين مصر من طريق المفاوضة وقضت بذلك على قيام أية علاقة ودية بينهما .

وليس شك فى أن القطع من جانب الحكومة البريطانية ببقاء جنودها محتلة القاهرة أو غير القاهرة من أراضى مصر يقضى على كل أمل فى المفاوضة لحل المسائل المعلقة بين الدولتين . فإن هذا القرار لا يكون له معنى إلا أنه نقض من جانب إنجلترا لتصريح ٢٨ فبراير سنة١٩٢٢ ، وهو التصريح المعتبر من جانب الحكومة الإنكليزية أساس السياسة البريطانية فى مصر . فهذا التصريح يجعل حل المسائل المعلقة رهناً بمفاوضات حرة ودية بين الدولتين . والمسائل المعلقة ترتكز كلها إلى الاحتلال الإنكليزى القائم إلى اليوم فى مصر .

فالقول ببقاء هذا الاحتلال معناه العدول من جانب إنجلترا عن سياسة التصريح . وهذا مالم تقل به الحكومة الإنكليزية إلى اليوم بل هى لاتزال كلما سنحت فرصة تبدى فى وضوح وصراحة أنها محتفظة بسياسة التصريح وأنها تريد إقامة العلاقات بينها وبين مصر على أساس ودى صالح .

هذه السياسة التى تصرح بريطانيا بتمسكها بها هى بعينها السياسة التى تأخذ بها الأحزاب المصرية التى تكون الأكثرية العظمى فى البلاد فقد كان الاتفاق الودى بين مصر وإنجلترا هو الغاية التى قصد إليها الوفد المصرى حين تكوينه فى سنة ١٩١٩ . وكانت سياسة الاتفاق هذه هى القاعدة التى قامت عليها الحكومات المصرية منذ شكل عدلى

---

* السياسة : ١٩٢٥/٨/٣

باشا وزارته فى سنة ١٩٢١ إلى وقتنا الحاضر . وإذا كان فى مصر خصوم للاتفاق بين مصر وإنجلترا فهؤلاء فريق لايقولون بعدم الاتفاق لانهم يأبونه ولكن لانهم فى يأس منه .

فكيف وهذه سياسة مصر وهى بعينها سياسة إنكلترا وعلى أساسها قوبل دولة زيور باشا فى لندرة مقابلة فيها كل معانى الود يمكن التوفيق بينها وبين الخبر الذى أذاعته الديلى اكسبريس .

إنا نميل إلى اعتقاد أن خبر الديلى اكسبريس ترويج لرأى غلاة الاستعماريين من الإنكليز ومن يلفون لفهم من العسكريين . والديلى اكسبريس لها فى هذا النوع من الترويج سوابق كثيرة آخرها ذلك الخبر الذى نشرته حين سفر سعد باشا للمفاوضات والأقوال التى نسبتها إلى مستر ماكدونالد . فهى فى سياستها أشد الصحف الاستعمارية تطرفا ، وهى فى كل فرصة تخشى فيها أن يؤدى تفاهم إلى اتفاق بين مصر وإنكلترا تذيع من الأخبار المزعجة مايزعزع كل أمل فى التفاهم ، فإذا انقضت هذه الفرصة لبست لمصر ثوب الصديق وظلت تترقب فرصة تكون فيها بوق الاستعمار وسوء التفاهم .

كذلك نميل إلى اعتقاد أن ماجاءنا به مراسلنا الخاص فى لندن عما نشره بعض جرائد أخرى بذلك المعنى انما هو من نوع مانشرته جريدة «الديلى اكسبريس» أو هو منقول عنها ولاسيما أنا نعلم أن صاحب الدولة زيور باشا لم يكن ذاهبا إلى لندن بقصد طلب نقص جيش الاحتلال أو تحديد منطقته كما ورد فى هذه الجرائد .

هذا مانستطيع أن نفسر به خبر الديلى اكسبريس فى الظرف الحاضر . فهى تخشى فى غير موضع لخشية أن يكون وجود زيور باشا بلندرة داعية تفاهم على مسائل مما هو معلق بين مصر وانكلترا . وهى لذلك تذيع هذا الخبر فتجعل غلاة الاستعمار فى إنكلترا يبدون من النشاط ما قد يعرقل كل سبيل إلى الاتفاق ويجعل السريعين إلى التطير فى مصر يصيحون من خشية أن يصدق مثل هذا الخبر وأن يتهاون رجل من رجالهم فى أمر لاموضع للتهاون فيه .

ولو صح خبر الديلى إكسبريس لكان معناه تعديلا صريحا فى السياسة الإنكليزية بمصر وعدولا من جانب إنكلترا عن السياسة القويمة التى أيدها الساسة الإنكليز جميعا

إلى اليوم والتى يؤيدها الساسة المصريون والرجال المسئولون فى مصر جميعا وهى السياسة القائمة على اعتبار أن الاتفاق الودى بين الدولتين هو الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ بمصالحهما جميعا ولتوطيد أركان النشاط السلمى فى مصر وفى غير مصر من بلاد الشرق . وما تحسب إنكلترا تقصد إلى مثل هذا التعديل . ثم أنها إن قصدت إليه فلن يكون ذلك سرا من الأسرار تحتفظ به مطوياً مكنونا وتصرح فى البرلمان وفى غير البرلمان بما يخالفه ، فإن الاحتفاظ به اليوم لن يمنع إذاعته غدا ، ومادامت الحياة البرلمانية فى مصر ومادام للأمة الرأى الاخير فى مصيرها فستكون مسألة السياسة التى تتبع بين الدولتين من أول مايطرح على بساط البحث فى البرلمان المصرى . وليس من حسن السياسة فى شئ أن يبقى هذا التعديل الحاسم فى السياسة الإنجليزية سرا مطويا ليعلن فى يوم واحد على صورة ليس تقدير نتائجها بالأمر الهين .

لذلك نميل كما قدمنا إلى اعتقاد أن خبر الديلى اكسبريس وغيرها من الجرائد التى تعرضت لنفس الموضوع هو من نوع أخبارها التى تذيعها تأييدا للسياسة الاستعمارية التى لاتتفق ومصالح الإمبراطورية نفسها . ونرجو أن يكون أنصار الاتفاق فى إنكلترا أحرص على تأييد رأيهم من أن يدعوا مثل هذا الخبر يذاع وينتج نتائجه السيئة من غير المبادرة إلى إزالة تلك النتائج . ذلك أعود بالخير على الدولتين . وذلك أدنى لتقريب أمد الاتفاق الذى يكفل لمصر استقلالها ولإنكلترا مصالحها التى لاتمس هذا الاستقلال .

حديث اليوم

بين مصر وانكلترا

هل ثمة سياسة جديدة(*)

من زمن بعيد يرجع إلى ما قبل سفر حضرة صاحب الدولة زيور باشا إلى لندرة قالت الصحف أخبارًا خاصة بالسير جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد فى مصر وذكرت أنه ينوى السفر إلى مصر وذكرت أنه ينوى أول وصوله إلى القاهرة أن يذيع بلاغا رسميًا بريطانيًا يحدد به موقف بريطانيا فى مصر . وقد تناول الناس أمر هذا البلاغ فى ذلك الوقت على صور شتى خصوصا وقد كانت الأنباء نقلت شيئا عما زعمته محتويات التبليغ الجديد وذهبت فيما زعمت إلى أنه سيكون مصوغا فى قالب الحزم وأنه سيتناول أمر دستور مصر والحكم الداخلى فيها . ويومئذ كتبنا فى هذا المكان من السياسة معلنين فى صراحة أن مثل هذا الذى يتنبأ به صحفيو إنكلترا لايزيد على أنه اشاعات تذاع لجس النبض ، وأنه سواء أصح هذا الذى يقولون أم لم يصح فإن المصريين الذين يقدرون مصلحة مصر تقديرا صحيحا والإنكليز الذين يقدرون مصلحة إنكلترا تقديرا صحيحاً يدركون جميعا أن هذه الحالة المعلقة بين الدولتين لايمكن أن تبقى وأنها يجب أن تحل حلا يضمن بقاء المودة والصداقة بين الدولتين لأن كلا منهما بحاجة إلى هذه الصداقة لضمان مصالحها الدولية العامة ولتستطيع أن تحتفظ بالسلم فى حدودها وخارج هذه الحدود .

وقد سكن ما كان يقال عن هذا البلاغ زمناً انصرف الناس أثناءه للاشتغال بما كان حاصلاً فى مصر من الحديث فى التحقيقات السياسية وفى أمر المحكوم عليهم فى قضية مقتل السردار وفى غير هذين من الشؤون الكثيرة التى اعتكر بها جو هذا الصيف . وكنا ننتظر بعد الذى قيل عن سفر المندوب السامى الجديد إلى الأرياف الإنكليزية يجدد نشاطه فيها قبل الحضور إلى مصر أن يكون هذا آخر ما تتحدث به الأخبار عنه إلى أن يعود إلى لندره ويتأهب للرحيل منها . لكن الصحف والصحفيين عادوا إلى الحديث فى أمر ذلك البلاغ الذى يقولون أن سير جورج لويد مصدره أول حضوره . غير أنهم قد اتخذوا

* السياسة : ١٩٢٥/٨/٢٨

فى هذه المرة لهجة جديدة . فبعد أن كان البلاغ أول الصيف حازم اللهجة وبعد أن كان سيتناول أمر دستور مصر والحكم الداخلى فيها أصبح مفرغا فى قالب غاية فى المودة مقصورا على تناول المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا عاملاً لتمهيد السبيل لحسن التفاهم .

ولئن صح هذا النبأ الأخير فقد أصبح حل المسائل المعلقة ممكنا . ذلك بأن كل تسوية لما بين مصر وإنكلترا تقوم على غير قاعدة التفاهم الحر والمودة الخالصة مقضى عليها بالفشل . ثم أنها أكثر من فشلها تكون سببا لتعقيد الأمور تعقيدا سيئا وزيادة المشاكل فى مصر وفى الشرق زيادة لامصلحة لمصر ولا لبريطانيا فيها . فأما التسوية المعقولة التى يمكن أن تؤدى إلى تفاهم صحيح وتدع لكل من الدولتين أن توجه نشاطها وجهاته الصالحة لخير بنيها ولخير العالم أجمع فتلك هى التسوية القائمة على اعتبار أن مصر وإنكلترا لاتستطيعان العيش الطيب مختصمتين . وهذا هو الرأى السائد فى مصر بين أغلبية أهلها والذى يعبر عما فى دخيلة نفوسهم ويحتمل مسئوليته الرجال المسئولون والطوائف العاقلة المتنورة فى البلاد ، وهو كذلك الرأى السائد فى إنكلترا والذى يعبر عما فى دخيلة نفس أغلبية الإنكليز ويحتمل مسئوليته أكثر الطوائف تدبرا للعواقب . وليس فى إنكلترا إلا طائفة الاستعماريين العسكريين هم الذين يندون عن هذا الرأى ويريدون أن يحكموا مصر وغيرها من أمم الشرق بالسيف والنار حكم إذلال وإرهاب . وليس فى مصر من يند عن هذا الرأى فيما بينه وبين نفسه إلاجماعة قليلة من الحمقى أو اليائسين .

فإذا كان ما تتناقله الألسن فى هذه الأيام الأخيرة حقا وكان المندوب السامى الجديد معتزما أن يسير فى مصر على سياسة صريحة هى سياسة التفاهم بين الشعب المصرى والأمة الإنكليزية وكان يقدر أن مجرد وجود شبح التحكم العسكرى البريطانى فى مصر كثيرا ما يكدر علاقات يجب أن تبقى صفوا وكثيرا وكثيرا مايبعث إلى نفوس المترددين بواعث سوء التفاهم ، وكان يقصد إلى أن يزول هذا كله ليحل فى ربوع مصر من الطمأنينة الصحيحة ما لا يبقى معه عيش لاستبداد من أى نوع كان إذن فقد أصبح قاب قوسين أو أدنى تسوية العلائق بين مصر وإنكلترا وقد صار ممكنا أن يطمئن المصريون إلى أن إنكلترا تقصد مانقول حين تعلن أنها تريد أن تكون العلاقات بينها وبين مصر علاقات مودة وسلام . وإذا اطمأن المصريون إلى هذا فسيظهر أثره حالا فى جميع أنحاء الشرق الأدنى .

على أنا يجب أن نصارح الحكومة البريطانية والمندوب السامى الجديد بأن مجرد الأقوال التى ترد فى بلاغ رسمى لاتكفى وحدها لتحدث هذا الأثر السحرى الفعال . وقد يكون للمصريين بعض العذر إذا هم لم يطمئنوا تمام الطمأنينة للأقوال وحدها . وفى مقدور إنكلترا أن تصحب أقوالها فى هذه السياسة الجديدة الرشيدة التى تحكى أخبارها بأعمال لاتكلفها أكثر من أن تعيد الحالة إلى ما كانت عليه بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأن تلغى آثار انذار ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وأن تمهد بذلك تمهيداً عملياً صالحاً للمفاوضات التى تحل المسائل المعلقة وتسويها تسوية صالحة .

ولدى إنكلترا مايشجعها على القيام بهذه الخطوة الحكيمة الحازمة ، فجو البلاد العام مشبع بالسكينة من جهة الإنكليز والأجانب ، وقتلة السردار الذين ارتكبوا تلك الحادثة التى أدت إلى الإنذار البريطانى الأخير قد لقوا من القضاء جزاء وفاقا ، وقد نفذ فيهم الحكم . والدوائر الرسمية المصرية المختلفة تظهر من الحرص على الإصلاحات الداخلية مايجعل كل أجنبى مقيم فى مصر يطمئن إلى رخاء البلاد المقبل وسيادة السكينة والنظام فيها . ولم يبق لدى المصريين من دواعى القلق على علاقاتهم بإنكلترا وعدم الثقة التامة بامكان تسوية المسائل المعلقة إلا بقاء آثار ذلك الإنذار السئ النتائج والعواقب . فإذا جعلت انكلترا مقدمة سياستها الجديدة الغاء آثار ذلك الإنذار وعادت بالحال إلى ما كانت عليه قبله اطمأن الجميع إلى أنها معتزمة حقا أن تصل من تصريح ٢٨ فبراير إلى كل اثاره بأن تعقد مع مصر الاتفاق الذى يضمن مصالحها من غير مساس باستقلال مصر والذى يقيم العلاقات بين الدولتين على قاعدة المودة الصحيحة والتفاهم الدولى المستمر .

فلعل هذه تكون هى السياسة الجديدة التى ينتظر أن تقوم بها إنكلترا كأثر لتغيير مندوبها السامى فى مصر . وليس شك فى أن المصريين إذا اطمأنوا إلى هذا زال كثير مما ساورهم من أسباب القلق على شؤونهم الخارجية والداخلية وأيقنوا أن قيام الحق والعدل فى بلادهم متعلق بمجهودهم ، وأن إنجلترا لن تبقى فى مصر لإقرار أى صورة من صور الاستبداد أو حمايتها ، وأنها عاملة على الوصول فى أقرب فرصة إلى الاتفاق مع مصر اتفاقاً ودياً وصحيحاً لايمس استقلال مصر بحال ويكون كفيلاً باستمرار الروابط الدولية بينهما لصيانة مصالحهما جميعا .

حديث اليوم

حول خطبة سير جورج لويد

ضرورة السهر على الحياة النيابية(*)

وافانا مراسلنا الخاص فى لندن أمس بنص الخطبة التى ألقاها فى معهد الاستعمار الملكى سير جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد فى القطر المصرى .

وقد ختم سير جورج خطابته بما أراد أن يجعله عنوانا لسياسته فقال :

«أن التوفيق الواجب بين مصالح بريطانيا الحيوية والأمانى الطبيعية المشروعه الطامحة إلى حكم ذاتى أوسع نطاقا فى مصر لايمكن إحداثه فى ذاته إلا بعامل واحد هو أن تجعل مصر تشعر شعورا صحيحا بأن إنجلترا هى أخلص صديق لها وأعظم ناصح أمين» .

على أن المندوب السامى الجديد قد ذكر فى خطابته قناة السويس وذكر كذلك لورد كرومر . فقال عن الأولى أنها «بمثابة امتداد لبوغاز دوفر» وقال عن الثانى أنه «كان عدوا لكل نوع من أنواع الظلم وأنه كان يعالج الظروف والأحوال لا النظريات» .

وقد تكون هذه الأقوال التى اقتبسناها من خطبة سر «جورج لويد» هى أبرز الأقوال الذى تضمنتها الخطبة وهى العنوان لما يريد المندوب السامى الجديد أن يكون له من سياسة فى مصر .

والواقع أن تصريح ٢٨ فبراير الذى قامت عليه العلاقات بين مصر وإنجلترا منذ الغاء الحماية قد أعقبته تصريحات أخرى انتقصت منه شيئا كثيرا . فبعد أن كان مقررا فيه أن الحالة فى السودان تبقى على ما كانت عليه إلى أن تجىء مفاوضات ودية بين الطرفين تقرر حالته النهائية إذا بالتدخل المعروف الذى أنتج تعديل مشروع الدستور بما حذف منه نصوصاً خاصة بالسودان وعلاقة مصر به ، وإذا بالكتاب الأبيض يصدر فى العام الماضى يقرر بالنسبة للسودان نفسه أمورا مخالفة لما كان قد تقرر فى تصريح ٢٨ فبراير ، وإذا أخيرا بالإنذار البريطانى فى نوفمبر الماضى يتضمن أمورا أخرى عن السودان تمس جوهر ما كان مقررا فى تصريح ٢٨ فبراير أيضا .

---

* السياسة : ١٩٢٥/١٠/٢

وإنا لنخشى أن تنم عبارات المندوب السامى الجديد ـ على الرغم من نعومة ملمسها وظرف لهجتها – عن أن تكون السياسة الجديدة خطوة جديدة فى سبيل الانتقاص مرة أخرى من تصريح ٢٨ فبراير ، إذ أن فى التعبير عن قناة السويس بأنها (بمثابة امتداد لبوغاز دوفر) شيئا مما لم يسبق التعبير بمثله وقد يكون فيه سبق كذلك لتقرير ماينبغى أن يكون عن طريق المفاوضات الودية التى أشار اليها تصريح ٢٨ فبراير . وكذلك قد يكون فى الإشادة العظيمة بلورد كرومر وموقفه فى مصر ماقد تشتم منه رائحة الرغبة فى التدخل فى الإدارة المصرية «ولو أن سر جورج قد لاحظ أن «السياسة قد حلت الآن فى مصر محل العمل الإدارى» .

نخشى أن تكون الخطبة نذير انتقاص جديد من تصريح ٢٨ فبراير فى حين أنا نعتقد اعتقادا جازما أن مثل هذا الانتقاص وما يستدعيه من سياسة ليس فى مصلحة مصر ولاهو فى مصلحة إنجلترا أيضا ، إنما السياسة الرشيدة حقا وإنما الخطة السديدة حقا وإنما المصلحة المشتركة حقا هى فى تنفيذ تصريح ٢٨ فبراير تنفيذا شريفا على اعتبار أنه الجسر الموصل مصر إلى حياتها الاستقلالية الحقة .

على أنه لايسعنا فى هذا الموقف إلا أن نقول أن تلك التصرفات التى أقدمت بها إنجلترا على الانتقاص من تصريح ٢٨ فبراير قد يرجع بعض المسئولية فيها على بعض الهيئات السياسية المصرية .

فإن الحركة التى قامت حول وزارة ثروت باشا والتى أدت إلى استقالتها قامت فى الواقع على صورة تنافى مبدأ الصداقة التى يطمع فيها المصريون والإنجليز جميعا . وكان قيامها على ذلك النحو هو الذى أدى إلى الاستمساك من جانب الإنجليز بسحب النصوص الخاصة بالسودان من صلب الدستور .

وكذلك فإن قيام وزارة سعد باشا بتلك الحركة العقيمة الخاصة بالسودان هو الذى أدى إلى الكتاب الأبيض وماتضمنه من خطط مقررة وإلى الإنذار البريطانى وما حواه من أمور خطيرة .

ولذلك كله ولما نخشاه على النحو الذى ذكرنا ، نتقدم إلى الأحزاب المصرية كافة برجاء أن يتدبروا الموقف على حقيقته وعلى دقته وأن ينظروا إلى الأمر نظرة قومية غير مشوبة بشائبات الحزبية ، وأن يسعوا فى سبيل الحل حلاً قوميًا كذلك .

وعندنا أنه لاسبيل لملافاة الأخطار إلا بأن تقوم الحياة الدستورية فى مصر على أمتن القواعد ، ولن يكون ذلك مستطاعا إلا إذا تكاتفت الأحزاب جميعا فى سبيل الدفاع عن الدستور أن يمس وفى سبيل الحياة النيابية أن تعطل .

ولاشك عندنا أنه إذا ظهرت هذه المقدرة من جانب المصريين فإن إنجلترا من جانبها تعود إلى السياسة التى كانت مرتسمة فى تصريح ٢٨ فبراير والتى تؤدى إلى الاحتفاظ بالمصالح البريطانية الحقيقية مع عدم المساس باستقلال مصر الصحيح .

أما ما لوح به سر جورج لويد فى خطابه من الرغبة فى التوفيق بين مصر وإنجلترا ومن الاعتقاد بأن التوفيق بين مصالح بريطانيا الحيوية والأمانى الطبيعة المشروعة لمصر فإنا نقابله بإعلان أن المصريين لايقلون عن البريطانيين رغبة فى سبيل التوفيق وفى سبيل الوئام ، وأنهم مافتئوا يكررون أن مبدأهم بالنسبة للعلاقات بين مصر وإنجلترا إنما هو مبدأ المحافظة على المصالح البريطانية الحقة التى لاتمس استقلال مصر الصحيح .

حديث اليوم
بين مصر وإنكلترا
لمناسبة قدوم المندوب السامى الجديد(*)

يتساءل الناس : ما عسى تكون السياسة التى عهدت الحكومة البريطانية إلى فخامة السير جورج لويد باتباعها فى مصر . وكان تساؤلهم إلى أمس قاصراً على الاستنتاج من الأقوال التى فاه بها فخامته فى إنكلترا . أما اليوم فهم ينتظرون أن تظهر أثار هذه السياسة فى الواقع كى يتضح مركز إنكلترا بإزاء مصر وتتحدد علاقات الدولتين بعد الذى طرأ عليها منذ وقعت حوادث السودان فى صيف سنة ١٩٢٤ ومنذ وقع الاعتداء الأثيم على حياة السردار . فقد أيدت إنكلترا على أثر هذه الحوادث من الشدة ماتجلى فى الكتاب الأبيض الذى وجهه رئيس حكومة العمال إلى لورد اللنبى فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٢٤ وفى الإنذار الإنكليزى الذى وجهه لورد اللنبى إلى حكومة سعد باشا زغلول فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

وليس شك فى أن حوادث السودان ومقتل السردار كانت من الحوادث التعسة التى أفسدت مايجب أن يكون بين مصر وإنكلترا من علاقات المودة لمصلحة الدولتين جميعا . لكن الآثار السياسية التى رتبتها إنكلترا على هذه الحوادث كانت من القسوة والشدة بما زعزع عقيدة كثيرين من الذين يعتقدون إمكان ارتباط دولتين احداهما قوية برابطة يحترمها الطرفان احتراما صحيحا . وقد شعر الانكليز والمصريون جميعا بهذه النتيجة ، ورأت الحكومتان أن لابد من أن تظهر آثار سياسية تعيد إلى النفوس العقيدة بإمكان التفاهم الصادق بين الدولتين ، وكان تعيين حاكم السودان العام على موجب اتفاقية سنة ١٨٩٩ والاتفاق الذى تم بين الحكومتين خاصا برى الجزيرة مقدمة لهذه الآثار .

وقد عملت الحكومة المصرية من جانبها لكشف القناع عن الجريمة التى وقعت على السردار ، فوفقت فى هذا السبيل تمام التوفيق وأظهرت التحقيقات وظهر فى المحاكمة بطريقة مقنعة تمام الإقناع أن الجريمة لاتتصل بأى حزب من الأحزاب المصرية وأن الأمة

---

* السياسة : ١٩٢٥/١٠/٢٢

لايمكن أن تعتبر مسئولة عنها أكثر من مسئولية أية أمة عن الجرائم التى تقع فيها . وعلى أثر ذلك توقع المصريون جميعا أن تتقدم الحكومتان المصرية والانكليزية خطوة جديدة فى سبيل التفاهم المقنع بإمكان الاتفاق .

لكن شيئا من ذلك لم يحدث ، وبقى تعيين السردار والاتفاق الخاص برى الجزيرة أول الخطى وآخرها إلى الآن . ولسنا نستطيع أن نعتقد أن ما كان من اضطراب الحياة النيابية فى البلاد هو الذى أدى إلى عدم الاستمرار فى سبيل التفاهم . فإن هذا الاضطراب طبيعى حدث مثله فى كل الأمم أول بدئها حياتها الدستورية . كما أن التفاهم الصالح يؤدى إلى قيام الحياة النيابية على أساس صحيح بتهيئة جو الانتخابات تهيئة تكفل تمثيل البلاد بخير ما فيها من العناصر . وكل مايمكن تصوره سببا لانقطاع التفاهم هو غياب المندوب السامى منذ سفر فخامة اللورد اللنبى إلى أمس .

وأن تصريحات الساسة الإنكليز ومن بينهم فخامة السير لويد تدل على اقتناعهم بضرورة اتفاق الدولتين على المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وليس لدينا حتى الآن مايحملنا على الشك فى هذه التصريحات . لذلك نرجو أن يكون أول عمل للمندوب السامى الجديد فى مصر أن يتقدم فى سبيل التفاهم الخطوة الطبيعية الثانية التى أصبحت محتومة بعد الحكم فى قضية السردار وتنفيذه وهذه الخطوة المترتبة على براءة الأحزاب المصرية من تبعة جريمة للسردار براءة تامة إنما تكون بإعادة النظر فى مطالب إنذار ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وأخصها المطلب الخاص بالسودان والعود لتنفيذ اتفاقية سنة ١٨٩٩ بحذافيرها على نحو ما كانت نافذة إلى ما قبل الكتاب الأبيض المؤرخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . فهذا العود لتنفيذ تلك الإتفاقية فى انتظار حل مسألة السودان وسائر المسائل المعلقة بمفاوضات ودية على نحو ما هو مقرر فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ هو أقل مايطمع فيه الذين يريدون الاقتناع بإمكان الاتفاق بين دولتين إحداهما قوية إتفاقًا يحترمه الطرفان . كما أنه أقل ما يطمع فيه الشعب المصرى الذى لايمكن أن ينسيه مرور الزمن ماله بالسودان من صلة وما له فى السودان من حقوق .

هذه الخطوة الثانية تقنع المصريين بطريقة عملية أن انكلترا تريد مخلصة أن تربط الصداقة بينها وبين مصر برباط قوى متين يكفل مصلحة الدولتين جميعا . كما أنه يقوم عند أشد الناس تطيراً دليلا على أن تصريح ٢٨ فبراير محترم من جانب انكلترا بمقدار ما

احترمته الحكومات المصرية التى تعاقبت على الحكم من يوم إعلانه . ومتى اقتنع المصريون بأن انكلترا حريصة على احترام هذا التصريح بشقيه ، حريصة على احترام استقلال مصر وسيادتها ودستورها حرصها على المسائل المحتفظ بها زالت كل الشوائب التى طرأت على الجو السياسى وعاد المصريون إلى مثل ماكانوا فى صيف سنة ١٩٢٠ من الاقتناع بضرورة ارتباط مصر وإنكلترا برابطة الصداقة لمصلحتهما جميعًا .

وهذه الخطوة التى يصفو بها الجو وتمهد للاتفاق لاتكلف إنكلترا شيئا ولاتمس مصلحة من مصالحها ، بل هى على الضد من ذلك تدل على أن انكلترا متى رسمت سياسة معينة فى مسألة من المسائل تابعت خطتها فى تنفيذ هذه السياسة ولم تجعل من حوادث طارئة وسيلة لتنكب تصريحاتها الرسمية . ونحسب فخامة المندوب الجديد والحكومة البريطانية يقدر أن ما لهذا الاعتبار من قيمة عالية عند الأمم التى أعلنت الحرب الكبرى ضد من يعتبرون المعاهدات والتصريحات الرسمية قصاصات ورق لايقام لها وزن إذا كانت المصلحة فى تمزيقها .

ومتى فكرت إنكلترا من جانبها فى احترام تصريح ٢٨ فبراير بشقيه كان للعناصر المصرية الصالحة المشتغلة اليوم بالجهاد لحماية الدستور من العبث والحياة النيابية الحرة من التعطيل أن تزداد ثقة بنجاحها فى هذه المهمة العظيمة التى أخذتها على عاتقها ، حتى إذا توجت مجهوداتها بالنجاح وناب عن الأمة من عناصر الإصلاح والتقدم من يمثلها تمثيلا حراً صحيحاً أمكن للحكومة المستندة إلى هذه العناصر أن تتقدم للمفاوضة مع انكلترا فى المسائل المحتفظ بها مفاوضة منتجة ترضى الأمة نتائجها وتطمئن إليها .

فهل لنا أن ننتظر تقدم السير لويد هذه الخطوة التى تدعو مصلحة الدولتين إلى التقدم بها ، وهل لنا أن نعتقد أنه إذا كانت الظروف التى حدثت منذ سنة ١٩٢٢ وما ترتب عليها من غيوم فى الجو السياسى بين مصر وانكلترا قد أدت إلى المساس بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فإن ما كان من زوال هذه الظروف وآثارها يعيد إلى الجو صفاءه ويمهد للاتفاق بين الدولتين الدستوريتين إتفاقا ترضاه الأمتان ويكفل مصالحهما من غير أن يمس استقلال مصر أو يترك لدى أى مصرى شبهة فى أنه سيكون اتفاقا محترما يربط بين مصر وإنكلترا برابطة صداقة وثيقة العرى .

حديث اليوم

وزارة الهزيمة والتسليم

توقيع الإتفاق بتسليم جغبوب(*)

وقع حضرة صاحب الدولة زيور باشا «وزير خارجية جلالة ملك مصر» مساء أمس معاهدة بتسليم جغبوب إلى إيطاليا فأضاف معاهدة جديدة إلى المعاهدات القديمة التى أمضاها مع إيطاليا ومع فرنسا . وكما نزل فى المعاهدات السابقة عن سيادة مصر وحقها التاريخى فى محاكمة الطرابلسيين والمراكشيين فقد نزل أمس عن جغبوب فى غير مقابل أو فى مقابل تافه إن دل على شئ فلا يدل لا على رضى حكومة مصر المذلة والهوان ، ولايمكن أن ينظر إليه مصرى من غير أن يملأ الحزن نفسه ، وفى مقابل عظيم فى نظره وفى نظر زملائه الوزراء نزل زيور باشا وحكومته أمس عن جغبوب ، فى مقابل كيلو متر أو كيلو مترات من الرمل ، فأحزن بتصرفه المصريين جميعاً لأنهم لا ينظرون إلى جغبوب على أنها حصن أو على أنها مورد استغلال ولكن على أنها زاوية دينية اسلامية أقيمت بأموال المصريين ، وعلى أن أهلها من البدو يريدون أن يكونوا تابعين لمصر لا لإيطاليا ولا يغفرون لمصر أن تسلمهم طائعة مختارة . ولكنه أرضى نفسه وأرضى الوزراء الذين معه لأنهم يزعمون أن تسليمهم هذا قد يكون من أثره أن يطيل عمرهم فى الوزارة . وأى ثمن لايبذله زيور باشا وأصحابه الوزراء للبقاء فى الوزارة؟ ما جغبوب وماسيادة مصر وما دستورها وما استقلالها إذا كان بذل شىء من هؤلاء أو بذل هؤلاء جميعا يكفل بقاء هذه الوزارة فى مناصب الحكم مؤيدة بقوة غير قوة هذه الأمة التى تمقت الوزارة الحاضرة كل المقت وتريد الخلاص منها قبل أن تقضى على البقية الباقية مما لمصر من سيادة؟؟

سيقول الذين يتولون الدفاع عن الوزارة : وماذا كانت الوزارة تستطيع أن تفعل لو أن ايطاليا وضعت يدها على جغبوب بالقوة؟ وماذا كنتم تريدون أن تعمل الوزارة وإنكلترا التى احتفظت فى تصريح ٢٨ فبراير بالدفاع عن مصر من الاعتداء الخارجى تؤيد إيطاليا فى المطالبة بجغبوب؟ هل كانت الوزارة تعلن الحرب على إنكلترا وإيطاليا جميعا؟ أم كانت تقطع مابينها وبين إيطاليا من علاقات سياسية قطعا يعود على مصر أكثر مما يعود على إيطاليا بالضرر؟

---

* السياسة : ١٩٢٥/١٢/٧

هذه حجة يمكن أن يتقدم بها أى إنسان يمثل دولة ضعيفة ويوقع معاهدة مع دولة قوية . بل هذه حجة يمكن أن يقدمها أى وزير يقر ضياع استقلال بلاده وسيادتها أمام طلب قوى من الأقوياء إذ يضيع الوزير هذا الاستقلال وهذه السيادة . لكنها لاتنهض هنا حجة بحال من الأحوال . والوزارة حين تعاقدت أمس مع إيطاليا لم تكن تعمل عملا تعتقد أنه لحساب مصر ومصلحتها بل كانت الوزارة تعمل لحسابها الخاص وتتنازل عن جغبوب لغير شئ إلا شرهها للحكم والبقاء فيه .

هذه حجة لا تنهض اليوم . وزيور باشا أول من يعلم أنها لاتنهض . فإن الإيطاليين كانوا متمسكين باتفاق «ملنر - شالويا» واتفاق ملنر شالويا يطابق اتفاق أمس إلا أنه يجعل لمصر عشرة كيلو مترات غرب السلوم واتفاق أمس زيد على هذه الكيلو مترات العشرة كيلو متراً واحداً ويجعلها أحد عشر وفى هذا الكيلو متر بئر مانشك فى أن الوزارة وأبواقها ستجعل منه بئر زمزم وستزعم أنه يروى أكثر مما تروى مياه النيل جميعا . فلو أن الوزارة المصرية لم تقبل خزى توقيع الاتفاق وأرادت الحكومة الايطالية أن تضع يدها على جغبوب بالقوة لعرضت إيطاليا علاقات رعاياها الكثيرين فى مصر لما لا يوده هؤلاء الرعايا ولما لا توده ايطاليا نفسها ثم لبقيت العلاقات بين مصر والبدو فى جغبوب وغير جغبوب صالحة ، ولما تعرضت كرامة الدولة المصرية لما تعرضت له بسبب هذا الاتفاق لعيب من ذلة ومهانة .

وعجيب أن تكون وزارة زيور باشا كما كانت وزارة يحيى إبراهيم باشا هى التى تعقد المعاهدات الدولية باسم مصر . فمن عادة الوزراء الذين يتفاوضون باسم دولهم ألا يذهبوا لمفاوضة إلا إذا كان مجلس النواب واثقا بهم تمام الثقة . وكم مرة طلب جورج لويد قبل سفره إلى المؤتمرات المختلفة قرار ثقة به بل لقد استقالت وزارة بريان فى فرنسا أيام مؤتمر «كان» حين شعر بأن ليست له فى المجلس أغلبية قوية تؤيده . أما الوزارات التى تتعاقد باسم مصر فهى الوزارات الضعيفة التى تستمد حياتها من تسليم حقوق البلاد والتى تضع البرلمان المصرى أمام أمر واقع يصعب على النواب بعد أن تبرمه هاته الحكومات أن ينقضوه من غير أن تتعرض البلاد لإعلان الحرب (. . .)(*) أو لما يشبهه .

(*) كلمة غير واضحة بالمجلد .

فقد عقدت وزارة يحيى باشا معاهدات التعويضات والتضمينات وعقدت وزارة زيور باشا اتفاقات مع إنكلترا وفرنسا وإيطاليا وتنازلت عن جغبوب من غير أن يكون لهذا التنازل مسوغ ، بل من غير أن تكسب مصر من ورائه إلا استثارة سخط البدو والسنوسيين ومن غير أن يكون لها عن ذلك أى مقابل ، فما هذا الكيلو متر والبئر التى يحتويها؟

ثم ما قيمة ضمان ايطاليا حدود مصر الغربية وإنكلترا محتفظة بالدفاع عن مصر. فإذا تركت إنكلترا مصر لنفسها فما قيمة هذا الضمان من جانب الإيطاليين . ثم من غير الإيطاليين يحتمل أن يعتدى على هذه الحدود الغربية وهؤلاء العرب كانوا يريدون أن يكونوا ضمن حدود مصر؟

إنا لم نطلع بعد على نص الاتفاق . لكن ما لدينا عنه من علم يجعلنا نقطع بأن مصر قد خسرت بسببه ماديا وأدبيا ولم تكسب شيئا يعوض هذه الخسارة .

ومانريد أن نذكر هذه الوزارة بالدستور وما يقضى به من عدم جواز النزول عن أرض الدولة فهى وزارة لاتعرف الدستور بل هى ثائرة عليه .

على أنا نريد أن نقول للوزارة ونكرر أن هذا التساهل فى حقوق البلاد لن يمد فى عمرها ولن يقوى من ضعفها وأنه على العكس من ذلك يزيد النفوس غليانا بالحقد عليها وبمقتها . ولن تستطيع قوة أن تؤيدها - وذلك مركزها - إلا أن يلغى الدستور من مصر . والدستور لن يلغى لأنه أقيم على أساس من ضحايا عزيزة على كل مصرى . ولو أنه ألغى فلن تستطيع حكومة أن تقوم ممقوتة من الشعب كله ملعونة من الله والناس .

حديث اليوم

جغبوب تضيع فى مقابل بئر

بل فى مقابل حق الاتفاق على بئر(*)

يرى القارئ فى غير هذا المكان صورة الاتفاق الذى تم بين الوزارة الحاضرة وإيطاليا والذى سلمت الحكومة المصرية بموجبه واحة جغبوب إلى إيطاليا . ولقد ذكرنا فى حديث أمس - ومن قبل أن نطلع على الاتفاق - أنها سلمتها إليها فى مقابل كيلو متر واحد يمتد غربى الشاطئ من بعد الحدود المرسومة فى اتفاق ملنر شالويا ويمر إلى غاية حدود برقة ويحتوى بئر الرملة وبينا ما فى هذا التصرف من ذلة وهوان للحكومة المصرية ، ومن اعتداء على حقوق البلاد بتسليم واحة جغبوب إلى إيطاليا ولجغبوب مالها من الصفة الإسلامية ومن الاتصال القديم بمصر . لكنا تبينا بعد ما اطلعنا على الاتفاق أنا كنا حسنى الظن بحكومة زيور باشا وباعتبارها كرامتها موازية لكيلو متر فى رمال الصحراء . فإن اتفاق الحكومة المصرية لم يزد على اتفاق ملنر شالويا شيئا إلا البئر وممر ضيقا يوصل إليه . وهذا البئر لم يصبح ملكا خالصا لمصر . كلا بل أحاطته المعاهدة الزيورية بإشكالات وشكلت للحصول على مياهه لجانا وجعلت للإيطاليين عليه من الارتفاقات ما يجعل المنازعات التى تقوم بين مصر وإيطاليا بسببه أكثر من أن تقدر . فكرامة الحكومة المصرية وزنت فى هذه المعاهدة بشربة ماء ، ورضيت الحكومة المصرية أن توقع على سلخ جغبوب عن مصر وأن تحرم أهل هذه الواحة المقدسة عند السنوسيين حماية دولة إسلامية وأن تحفظ نفوسهم بذلك على المصريين فى غير مقابل إلا مايخيله اليها الوهم من أن تؤيدها قوة بريطانيا فى مصر خلافا للدستور ولإرادة المصريين جميعا ولكل ما قاله الساسة الإنكليز ولورد لويد معهم من حرص الحكومة البريطانية على أن تقوم بينها وبين الشعب المصرى علاقة صداقة صادقة .

لقد نفهم أن تحرص إنكلترا على نفاذ اتفاق ملنر شالويا . فهذا الاتفاق سواء كان قد تم أو كان مايزال فى حيز المشروع يعتبر كلمة أعطتها انكلترا لإيطاليا . ويهم إنكلترا كدولة عظيمة ذات مصالح مشتبكة مع الدول جميعا أن تحترم كلمتها . فإما أن تقبل حكومة

---

* السياسة : ١٩٢٥/١٢/٨

مصرية التنازل عن جغبوب فى غير مقابل إلا هذا البئر فذلك هوان لا هوان بعده وذلك تفريط فى حقوق البلاد حرصًا على المنافع الشخصية ، وذلك تحد صريح لشعور الأمة من أولها إلى آخرها . ولقد كان أكرم لمصر ولحكومتها أن تنقذ إيطاليا اتفاق ملنر- شالويا بالقوة وأن يبقى البدو من أهل جغبوب ومن والأهم من البدو المقيمين فى مصر معتقدين بولاء مصر لهم وحرصها عليهم لولا القوة التى فصلتهم عنها من أن يقتنع هؤلاء بأن مصر فرطت فى حقوقهم وحقوقها واكتفت فى مقابل ذلك بحق ارتفاق على بئر ماء وبطمع الحكومة المصرية فى أن يؤيدها الإنكليز للبقاء فى الحكم على رغم إرادة الشعب المصرى الذى يريد أن تكون علاقة الصداقة بينه وبين إنكلترا متينة والذى يرى أن أول مايوطد هذه العلاقة تقدير إنكلترا لعواطفه وميوله وعدم تأييدها حكومة يمقتها هذا الشعب أشد المقت وينقم منها ثورتها عليه وعلى دستوره وعبثها بحقوقه وبمصالحه .

ونحن إذا نقمنا اليوم من الحكومة تصرفها فى أمر جغبوب ونعتنا تصرفها بأنه إثم أى إثم واعتداء على حقوق البلاد لايرضى عنه أحد فإنما نفعل ذلك لاعتقادنا بأن مصر غبنت أشد الغبن فى هذا الاتفاق ، وإنا كان علينا أن نحرص على جغبوب أشد الحرص . ولسنا نقول بهذا الرأى اليوم حبا فى معارضة الحكومة كما يزعم السفهاء من أبواقها ، بل هذا رأينا قلناه وكررنا فى كل وقت منذ أكثر من ثمانية عشر شهراً مضت . قلناه أيام قيام وزارة سعد باشا فى الحكم ، وقلناه أيام وزارة زيور باشا الأولى ، وقلناه أيام وزارته التى كان الأحرار الدستوريون وزراء فيها . فقلنا بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤ مانصه :

«إن جميع الخرائط الجغرافية قد لونت «جغبوب» دائما باللون المصرى فهى داخلة حتى فى الحدود المصرية الأصلية قبل قيام الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية ، فليس معقولا أن تكون «جغبوب» محل خلاف بيننا وبين الإيطاليين إطلاقا .

وجغبوب من ناحية أخرى عبارة عن مسجد وزاوية علم يدرس فيها شئ من الفقه ومنازل للطلبة والمدرسين وبئر للشرب لا أكثر ولا أقل والمسجد والبئر شيدهما المغفور له الخديو توفيق باشا بأموال من عنده وبعمال من المصريين وأهل جغبوب وأهل طرابلس جميعا يعترفون بهذا ويقولون أن «جغبوب» من عمل مصر وإنشاء المصريين» .

وعدنا للكتابة فى هذا الموضوع بعنوان (الأزمة الإيطالية المصرية) فى ١٦ سبتمبر وبعنوان (أزمة الحدود تشتد) فى ١٧ سبتمبر ثم كتبنا فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٥ أى أيام وزارة زيور باشا الأولى نصه :

«إيطاليا تعلم تمام العلم أن جغبوب مصرية بحتة لم يقع على مصريتها نزاع فى يوم من الأيام ، ولم ترسم فى خريطة من الخرائط تابعة لأية دولة غير مصر ، وهى تعلم أكثر من ذلك أن جغبوب زاوية ومسجد لتلقى العلم شيدهما المغفور له الخديو توفيق باشا وأن جغبوب فى حاجة إلى ما يرد إليها من قمح سيوة وبلحها ، فهى إذن بالتاريخ وبالصلات والروابط الاقتصادية وبالسكان وبالموقع مصرية بحتة وذلك ما لايمكن أن يكون موضع نزاع بحال من الأحوال» .

وبعد أن تمت الانتخابات واشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة ووجهت الحكومة الإيطالية بلاغها إلى الحكومة المصرية فى شأن الحدود الغربية كتبنا فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٥ مانصه :

«أما مصر فلها كل الحق فى أن تطالب ببقاء جغبوب ضمن حدودها لأسباب كثيرة . فقرية جغبوب وزاويتها بنيت بأموال مصرية فى عهد المغفور له الخديو توفيق باشا . وحياة جغبوب الاقتصادية تعتمد كل الاعتماد على حاصلات سيوة . وسيوة واحة مصرية . وفضلا عن ذلك فإن أهالى جغبوب يريدون أن ينضموا لمصر . وإذا كانت إيطاليا ترى أن تكون لها سياسة خاصة فى البحر الأبيض المتوسط فنظنها تقر مصر بحق على أن تكون للحكومة المصرية سياسة إسلامية لايصح معها أن تتخلى عن حماية جماعة من المصريين يطلبون حمايتها خصوصًا وأن جغبوب تعتبر فى نظر عدد كبير من البدو المسلمين مكانا إسلامياً مقدساً يجب أن يتمتع بحماية دولة إسلامية» .

كان ذلك إذن موقف الأحرار الدستوريين بشأن جغبوب من يوم قام حول جغبوب نزاع بين مصر وإيطاليا . ولو أن الوزارات المصرية المتعاقبة ، بل لو أن هذه الوزارة بنوع خاص وقفت فى هذه المسألة مثل موقفنا لما توقع هذا الاتفاق ، بل لكان للحكومة الإيطالية أن تلجأ إلى القوة وأن تضع يدها بالقوة على مانسميه خط ملنر شالويا ، ضاربة صفحا عما

يجب أن يكون بين مصر وإيطاليا من علاقات ودية فلا تكون مصر قد ارتبطت عن طريق حكومتها باتفاق يضع برلمانها أمام أمر واقع لايسهل التخلص منه بل يكون أمامها كل وسائل المناقشة والإقناع ويكون من الجالية الإيطالية الكبيرة المقيمة فى مصر خير معوان لها محافظة على مصالحها المتشعبة فى مصر .

لكن زيور باشا وحكومته لاتعنيهم مصر ولاحقوقها عنايتهم ببقائهم فى الوزارة . بل أن زيور باشا يرى حقا عليه أن يسلم كل مايمكن تسليمه من سيادة مصر وأراضيها مادام فى هذا رضا أية دولة أجنبية . وقد لانكون مذيعين سرا إذا قلنا أنه يحتمل شخصيا تبعة ماحصل أول أمس نتيجة سوء تصرفه وضعف الوزراء المحيطين به

فقد كان أول من أطمع إيطاليا فى جغبوب بصفة جدية ، ذلك أنه كان يوما على مائدة عشاء مع سفير إيطاليا وجاء حديث جغبوب فأبدى دولته أنه على استعداد لتسليمها إلى إيطاليا . وأبلغ السفير هذا التصريح السياسى الخطير للسنيور موسولينى الذى لم يلبث أن طالب بالواحة وبوضع يد ايطاليا عليها . فلما وقفت الوزارة المصرية فى وجه رئيسها لأنه لم يكن مصرحا له أن يتكلم بما تكلم به كان كل عذره عند زملائه وعند السفير أنه قال هذا على مائدة عشاء ولم يقله فى محادثة سياسية . ولما بدئت المفاوضات بين اللجنتين المصرية والايطالية كان زيور باشا ما يزال فى أوربا وكانت اللجنة المصرية ترجو حل المسألة حلاً يتفق حقا ومصالح الدولتين والروابط التى تربطهما من زمان بعيد . فلما مر زيور باشا بروما وقابل السنيور موسولينى بد على اللجنة الإيطالية من التشبث ما لم يكن باديا من قبل وأصبح ماتسميه اللجنة الإيطالية خط ملنر شالويا أمراً مقدساً لامحيد عنه .

ولما أصر المفاوضون المصريون من جانبهم على التمسك بجغبوب كانت المفاوضات رهن القطع . ثم رأت الحكومة المصرية أنه إذا كان لمصر من جغبوب مقابل معقول فمن الممكن التفاهم مع إيطاليا على هذا المقابل ، وناطت باللجنة المصرية أن تتحادث مع اللجنة الايطالية فى أمر المقابل بصفة غير رسمية قدمت اللجنة المصرية للحكومة تقريرها بما تراه أقل ما يجب أن يكون كمقابل لهذه الواحة التى ينظر اليها السنوسيون نظر غيرهم من المسلمين إلى مكة المكرمة . لكن زيور باشا لم يلبث أن تسلم هذا التقرير حتى تخطى

اللجنة واستقل مع الوزراء بالعمل وحده وانتهى إلى هذه المعاهدة التى تختلف عما اعتبرته اللجنة أقل تعويض ممكن اختلافا شاسعا والتى حررها السنيور بيولا كازيللى رئيس المستشارين الملكيين للحكومة المصرية .

ولسنا نناقش ما كانت اللجنة قد اقترحته من ضمان حرمات جغبوب المقدسة ومن ضمان الحدود على قاعدة معاهدة لوكارنو ، ومن جعل الحدود غربى خط ملنر - شالويا بثمانية كيلو مترات وبدخول بئر الرملة ضمن هذه الحدود ووضع اتفاقات عن المسائل الجمركية وغيرها ، ولا نقدر إن كانت كافية كعوض عن جغبوب ، فهذا أمر يحتاج إلى بحث لا محل الآن له بعد أن تنازلت هذه الوزارة الحاضرة ، وزارة الهزيمة والتسليم ، عن كل هذا العوض . لكن الأمر الذى لاشك فيه أنه بعد هذا التنازل أصبحت تبعة هذا الاتفاق المهين فى رقبة الحكومة وحدها ، بل إنا لانفهم السبب الذى أدى بالحكومة لتعيين اللجنة مادامت كانت مصرة على إمضاء معاهدة كالتى أمضتها أمس الأول والتى لايقبل إمضاءها مصرى ينظر لمصلحة مصر ولايهمه فى جانب هذه المصلحة منصب من المناصب .

فلتحتمل الوزارة تبعة هذا الإثم المنكر الذى ارتكبته . وكل أملنا فى وجه اللّه الرءوف الرحيم بهذه الأمة أن يجعله آخر ما تصاب به . ولن يكون ذلك إلا بأن تزول هذه الوزارة الممقوتة وزارة الهزيمة والتسليم .

حديث اليوم

الامتيازات الأجنبية فى مصر

مضارها وموقف الحكومة المصرية إزاءها(*)

كانت الامتيازات الأجنبية معتبرة دائما عائقا من عوائق تقدم أى دولة تقوم فيها فهى لاتقف عند الاعتداء على مبدأ سيادة الدولة الذى أصبح مبدأ أساسيا لا حياة للشعوب بدونه . بل تصل من سبيل هذا الاعتداء لتعطيل مرافق الدولة وشل النشاط القومى فيها على صورة مريعة . وهى فى الحق بقية من بقايا نظام قديم اصبح لايتفق ونظم العصر الحاضر بحال من الأحوال . فقد كانت الدول الإسلامية تجعل منها وسيلة لحماية غير المسلمين يوم كانت القوانين الدينية تطبق فى أمم الأرض المختلفة ، ويوم كان للمسلمين الغلب والتفوق على غيرهم من الدول . فلما أصبحت قواعد القانون العام مدنية فى بلاد الأرض جميعا وأصبحت قوانين الأمم الإسلامية وقوانين الأمم غير الإسلامية قائمة على قواعد واحدة - أصبحت الامتيازات حملا ثقيلا تجب حماية الأمم التى منحتها من المضار التى تترتب عليها ، كذلك لما اتسع نطاق ميزانيات الدول المختلفة وأقيمت الضرائب على قواعد جديدة أصبح إعفاء الأجانب من الضرائب ضربة شنيعة لميزانيات الدول القائمة هذه الامتيازات فيها . ولما تحطمت الحدود بين الدول وانتشرت التجارة ودخل فيها من الأشياء المحرمة والضارة بالصحة العامة ما حرمته قوانين الأمم كافة مما أقامت عليه الدول حربا - صارت الامتيازات فى حمايتها للمتجرين بالأشياء المحرمة وباء على الصحة العامة - لذلك كله ولأسباب كثيرة ترجع كلها إلى ضرر الامتيازات الأجنبية فى الوقت الحاضر رفضت كل أمة استطاعت الرفض بقاء هذه الامتيازات فيها وألغتها إلغاء تاماً ، فألغيت من السودان باتفاقية سنة ١٨٩٩ التى توقعت بين مصر وإنكلترا . وألغتها تركيا سنة ١٩١٤ قبيل دخولها الحرب . وألغتها فرنسا فى البلاد التى وقعت تحت حمايتها أو انتدابها . وأصبحت مصر اليوم هى المنفردة بين دول العالم أجمع باحتمال مالهذا النظام من آثار تعسة برغم أنها ورثت هذا النظام من تركيا وكان يجب عدلا أن يلغى فى مصر من يوم ألغى فى تركيا .

---

* السياسة : ١٩٢٥/١٢/٢٩

وليس بنا من حاجة إلى بيان مفاسد هذا النظام فى مصر . فالأجانب الطيبون الذين لايحتاجون لحماية استثنائية ، لأن لهم من استقامتهم ومن حسن أخلاقهم ومن اعتراف المصريين بجليل يؤدونه من الخدم لمصر ـ يرون هذه المفاسد كما نراها ويقدرونها كما نقدرها . وقديما جعل لورد كرومر ينعى على هذا النظام مايفسد من مرافق مصر وما يفوت عليها من وسائل التقدم وأسباب النشاط الصالح . ولقد كانت مشروعات مستر برونيات ومصر تحت الحماية ترمى إلى إلغاء الامتيازات وإن كانت ترمى إلى إحلال نظام لايحقق معنى القومية للقضاء المصرى . ولما وضعت لجنة لورد ملنر مشروع الاتفاق بين مصر وإنكلترا كان من بين مواد هذا الاتفاق تعاون مصر وإنكلترا على إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر . وكذلك كان مشروع لورد كرزن على أثر مفاوضات الوفد الرسمى . وليس بين الإنكليز وغير الإنكليز من الأجانب الذين لهم احتكاك بالشئون المصرية من لايدرك مبلغ تعطيل الامتيازات الأجنبية لمصالح المصريين ومرافقهم .

ومن يوم أعلنت مصر استقلالها فى سنة ١٩٢٢ أصبح واجب السعى لتخفيف أثر الامتيازات إن لم يتيسر إلغاؤها على نحو ما وقع فى تركيا وفى غير تركيا من الدول التى انسلخت عنها – واقعا على حكومات مصر المتعاقبة . وكان للمصريين أمل كبير فى نجاح هذا المسعى بعد أن أعيدت وزارة الخارجية المصرية وأنشئت السفارات والمفوضيات والقنصليات المصرية ، فإن الدول صاحبة الامتيازات تعلم مايجنى هذا النظام على مصر ومايضر المصريين فى ميزانيتهم وفى مرافقهم . وهى بما أشربت به تعاليمها من معانى العدل لايمكن أن ترفض حقوق دولة تريد أن تتمتع بسيادتها كاملة مادامت هذه الدولة تثبت حرصها على التمتع بهذه السيادة ومادامت وزارة خارجيتها وسفاراتها ومفوضياتها تحرص على أن تظهرها أمام دول العالم فى مظهرها الصحيح ، مظهر الأمة الدستورية الآخذة بأسباب التقدم ، العاملة على أن تكون عضواً صالحاً عاملاً فى مجموع دول العالم لتقدم الإنسانية وسعادتها .

وكيف تستطيع دولة أن تناقش فى مسائل أولية بديهية إذا رأت حرص مصر على أن يجرى العدل فيها مجراه فى سائر الدول؟ إن فى مصر من الأمثلة الصارخة للظلم وللجرائم التى ترتكب على مجموع المصريين وعلى أفرادهم من طريق الامتيازات مالا ترضى أمة متمدينة لنفسها أن تقف فى سبيل منعه . ومن بين هذه الجرائم ما تشكلت فى عصبة

الأمم لجان خاصة لمحاربته فى العالم كله لا فى الأمم المنتسبة للعصبة وحدها فلايمكن أن ترفض أمة مشتركة فى العصبة محاربة جريمة تحاربها العصبة .

فأنت ترى المتجرين بالمواد المخدرة كالكوكايين والمورفين والهوريين وغيرها يعاقبون فى الدول الأوروبية عقابا صارما يبلغ الحكم بالأشغال الشاقة سنين عدة فى بعض الأمم . وترى هؤلاء المتجرين بالمواد المخدرة من المصريين يحكم عليهم بعقوبات لاتبلغ من الصرامة مبلغ تلك العقوبات ولكنها على كل حال رادعة بعض الردع . فأكثر الحكم عليهم بالحبس لمدة ستة أشهر . أما الأجانب الذين يتمتعون بالامتيازات فى مصر ويتجرون فى هذه المواد المخدرة ويجنون بذلك على خلق المجموع ونشاطه وعقله فيعاقب الواحد منهم - إذا عوقب - بغرامة قدرها جنية واحد أو بالحبس- إذا حبس - أسبوعا واحدا .

كذلك يعاقب المصريون الذين يغشون اللبن بالحبس ثلاثة أشهر أو أربعة أو ستة وهم لايضيفون إلى اللبن الذى يغشونه أغلب الأمر غير الماء . أما الأجانب الذين يتمتعون بنظام الامتيازات والذين يضيفون إلى اللبن سموما كى تحفظه من الفساد أطول مدة ممكنه فيعاقبون بغرامة جنيه واحد أو بالحبس أسبوعا .

ما تظن دولة من الدول تجد محلا لمناقشة من يطلب إليها أن تطبق القوانين التى تعاقب من يضرون الصحة العامة بالعقوبات المفروضة لأبناء البلاد . ومانظن دولة ترى لكرامتها أو لشرفها أن تحمى المتجرين بالمخدرات ، الفاتكين بالصحة العامة أو الذين يغشون اللبن فيفتكون بصحة الأطفال . فهل عملت وزارة خارجيتنا وهل عملت سفارة من سفاراتنا أو مفوضية من مفوضياتنا لتخفيف عبء الامتيازات فى هذا الجانب الذى لايحتمل المناقشة؟ الجواب صريح! لم يعمل أحد شيئا .

وفى مصر نظام غريب للضرائب مفسد لميزانية الدولة ، يقيم إياها على قواعد غير ذات ثبات أو قرار . فالأجانب المتمتعون بالامتيازات معفون من الضرائب خلا الضريبة العقارية والضرائب الجمركية ، وقد ترتب على هذا الإعفاء أن استحال على الدولة فرض ضرائب على المصريين فى كثير من الأمور التى تفرض فيها الضرائب حتى لايكون مركزهم سيئا حين منافسة الأجانب إياهم . فاستحال عليها فرض ضريبة على الإيراد أو على رأس المال أو على العمليات المالية لأن التاجر المصرى وذوى المهن الحرة من المصريين والبنك المصرى ممن يدفعون هذه الضرائب يصبحون فى مركز أسوأ من مركز منافسيهم من

الأجانب الذين لاتسرى عليهم هذه الضريبة . وتعديل نظام الضريبة فى مصر وتوزيعها على غير انتظام الحاضر يترتب عليه أن تتضاعف الميزانية وأن تبلغ سبعين مليونا من الجنيهات على الأقل . ومن الممكن زيادتها عن هذا من غير إرهاق لدافع الضرائب ومن غير أن تزيد الضرائب العقارية قرشاً واحداً . وقد كان مشروع ملنر يذهب إلى تساوى الأجانب والمصريين فى الضرائب مادام للضريبة التى يقررها البرلمان المصرى مماثل فى الدول الاوربية . فهل عملت وزارة الخارجية المصرية أو المفوضيات المصرية فى هذا السبيل شيئا لمصلحة الدولة؟ الجواب صريح : كلا! لم يعمل أحد شيئا .

ثم ليت الأمر وقف عند هذا الجمود التام من جانب وزارة الخارجية والمفوضيات فى أمر الامتيازات الأجنبية . بل لقد امتازت وزارة خارجيتنا بأن زادت فى الممتازين زيادة عجيبة وأخرجت من حكم القضاء المصرى من كان خاضعا له . وهى سائرة فى هذا السبيل بخطى واسعة حتى لكأنها موكلة بالقضاء على سيادة الدولة قضاءاً أخيرا . وسنظهرك غدا على شئ من الجرائم التى ارتكبت والتى يراد أن ترتكب فى هذا الباب .

حديث اليوم

الحكومة والامتيازات الأجنبية

مايزالون يمعنون فى تبديد سيادة الدولة(*)

ليس من المصريين ولا من الأجانب من لايشعر بثقل وطأة الامتيازات على مصر ، وليس منهم جميعا من لا يرى أن فى هذا النظام الاستثنائى الذى ألغى من أم الأرض جميعا عدا مصر عدوانا صارخا على استقلال مصر وسيادتها وكرامتها وحريتها وتعطيلا لكافة المرافق العامة والخاصة فيها . وقد فصلنا ذلك بعض التفصيل فيما كتبنا عن هذه الامتيازات منذ أيام ، ولفتنا النظر إلى أن من واجب الحكومات المصرية المتعاقبة أن تعمل لتخفيف أحمال هذه الامتيازات إن لم يكن ممكنا إزالتها دفعة واحدة . وقد نبهنا الحكومة الحاضرة إلى خطر ما ارتكبت من آثام حين قررت هذه الامتيازات لأقوام لم تكن لهم امتيازات من قبل كالطرابلسيين والمراكشيين . وأهبنا بها كى لاتمعن فيما هى ممعنة فيه من امتاع أهل الدول التى خلقت فى أوربا بعد الحرب بالامتيازات . لكن الظاهر أن هذه الحكومة مع علمها بضعفها وبأنها لا تمثل أحد أو أنها ممقوتة من الناس جميعا لاتريد أن تترك مناصبها حتى تكون قد اجترحت كل مايمكن اجتراحه فى سبيل تبديد سيادة مصر من آثام .

فالمفاوضات دائرة بصفة مستمرة بين مصر والمجر وبين مصر وسويسرا . وزيور باشا رجل تربى تربية أوربية صرفة وله على الأوربيين عطف ولهم لديه احترام خاص . وكأنما يشعر أن الامتيازات الأجنبية لم تمنحها الدول الإسلامية فى الماضى لرعايا الدول الأوربية كى تجتذبهم للإتجار فى البلاد ولزيادة ثروتها وإنما منحت لأن هؤلاء الأوربيين أرقى من الدول التى منحتهم الامتيازات وأن هذا الرقى هو الذى يبيح لهم أن يكونوا سادة وأن يكون أهل الدولة عبيدا . كأن زيور باشا يشعر بهذا ويراه - بسبب تربيته الأوربية البحتة - حقا يجب إقراره . وهو لذلك يبدد سيادة دولة أرادت الأقدار أن يكون رئيسا لوزارتها من غير أن يدرك أنه فى مركزه هذا مكلف بالمحافظة على سيادة هذه الدولة مؤتمن عليها ، فكل تفريط منه إثم يحاسب مرتكبه حسابًا عسيرًا .

---

* السياسة : ١٩٢٦/١/١

أو أن زيور باشا وزير الخارجية المصرية يبدد هذه السيادة لاعتبار آخر . فوزارة الخارجية المصرية تحرص اليوم حرصًا عجيبًا على أن تكون لمصر سفارات ومفوضيات وقنصليات فى كل بلاد العالم . ليس يعنيها أن تكون لمصر مع بلد من البلاد علاقات سياسية أو اقتصادية أو لم تكن . هى تريد أن يخفق العلم المصرى فى كل مكان فلا تغرب الشمس عنه أبدًا . وفى سبيل تحقيق هذا الغرض تتهاون مصر فى كل مايطلب إليها أن تتهاون فيه . وماذا ترى تطلب هذه الدول فى مقابل أن يكون لمصر مفوضيات فيها؟ هى لاتطلب إلا شيئا بسيطًا جدًا . تطلب أن يكون لرعاياها امتيازات كما لرعايا غيرها من الدول فى مصر . أى تطلب أن تتمتع بجزء من سيادة مصر فى أرض مصر . ومادام غيرها يتمتع بأجزاء من هذه السيادة فلم لا تتمتع هى الأخرى . أليس إذا كنت رهنت بعض أراضيك لدين عليك فمن حق باقى الأرض أن ترهن هى الأخرى؟ ومادمنا كراما لضيوفنا فليوافق زيور باشا على هذه المطالب وليتفق مع دول أوربا التى خلقت بعد الحرب لتكون لها امتيازات كى يكون لمصر فى تلك الدول سفارات ومفوضيات وقنصليات .

هذا هو وجه آخر من منطق صاحب الدولة الوزير الخطير زيور باشا . ويجب ألا ننسى إلى جانبه أن هذه الدول الأوربية لها من الذوق وحسن التقدير أنها قبل أن تحصل على هذه الامتيازات تتقدم بكل لطف إلى مقام دولته الرفيع فتحلى صدره باسمى مالديها من أوسمة الدولة . أترى من الظرف وحسن الذوق الذى امتاز به زيور باشا أن يرد من يقدمون هذه الأوسمة وألا يقر لهم مايطلبون من امتيازات مادام غيرهم يتمتع بهذه الامتيازات!

ولسنا نخفى على القارئ لما لو علمنا أن التمثيل الخارجى يترتب عليه مثل هذه الآثار وأن كسبا لايزال إلى اليوم أقرب لأن يكون مظهر للاستقلال من أن يكون أداة لخدمة هذا الاستقلال لترددنا كثيرا فى الابتهاج به فهو يجر علينا من الكوارث أضعاف أضعاف ماقد نفيد من ورائه فى مستقبل غير قريب ، يجر علينا نفقات طائلة لا فائدة منها ونظام تجسس شخصى على المصريين لا لمصلحة الدولة وتكية للمحسوبين ومن يلوذون بهؤلاء المحسوبين مما يشوه سمعة مصر فى الخارج بدلا من أن يظهرها فى مظهرها الحسن الذى يجب أن يكون لها . ثم هذا هو وسيلة لضياع سيادة الدولة بهذه الامتيازات الأجنبية التى توسع دائرتها على ما وصفنا لك اليوم وقبل اليوم وعلى أكثر مما وصفنا لك .

ولقد كان واجبا على هذه الحكومة أن تدرك حدود مأموريتها فهى حكومة لاتستند إلى قوة دستورية ولا تشعر لها الأمة إلا بالمقت . لكن لهذه الأمة من دستورها حاميا من تصرفات هذه الوزارة فما نحسب برلمانا يمكن أن يقر هذه التصرفات الأثيمة التى تبدد بها سيادة الدولة . وما نظن حكومة تستند إلى ثقة الأمة بها ترضى عن إضاعة حقوق الأمة .

حديث اليوم
الحكومة والامتيازات الأجنبية
تصرف الحكومة يقتل القضاء الاهلى(*)

كنا نود أن نعلق فى حديث اليوم على حكم محكمة تلا لمساسه بالحركة القائمة فى البلاد فى الوقت الحاضر ، والتى تهز الناس هزا فى جميع نواحى الدولة . لكن حيثيات الحكم لم تصلنا إلا فى ساعة متأخرة من الليل . ولم تستكمل استملاءها بالتليفون قبل منتصف الليل . فكان عسيرا أن نعلق عليها بما يجب لها من العناية .

على أن هذا الموضوع الذى نعرض له اليوم والذى عرضنا له من قبل ، موضوع الامتيازات الأجنبية وتصرف الحكومة الحاضرة فى شأنها ، ليس أقل أهمية ولاخطرا من أى موضوع حيوى آخر فى البلاد . بل لقد يكون أكثر من كل ماسواه خطرا لأن تصرف الحكومة الحاضرة فى شأنه يؤدى لاريب إلى هدم سيادة الدولة وإلى قتل نظام القضاء الأهلى بالفعل .

وإلى هذه الناحية من نواحى الموضوع نريد أن نعرض اليوم بعد إذ عرضنا له . من نواحى أخرى فى مقالاتنا السابقة وسيرى القارئ معنا أنا لا نغلو فى عبارتنا أن مد الحكومة نظام الامتيازات إلى أشخاص لم يكونوا يتمتعون من قبل بها كالطرابلسيين والمراكشيين وغيرهم ممن تريد الحكومة إمتاعهم بالامتيازات سيؤدى إلى قتل القضاء الأهلى بكل ماتحتمله كلمة القتل من المعانى .

فقد سارت المحاكم المختلطة فى أحكامها على نظرية سمحت لها بالتوسع فى اختصاصها إلى حد كبير . ذلك بأنها وضعت أساس الاختصاص نظرية المصلحة المختلطة . فكلما كان لأجنبى مصلحة أو شبهة مصلحة فى دعوى من الدعاوى قضت هذه المحاكم باختصاصها بنظر هذه الدعوى .

وليس من المصريين من لايعرف أن قوما من الأجانب الذين يتمتعون اليوم بالامتيازات قد أصبحت مهنتهم إعارة أسمائهم للمصريين الذين يريدون الالتجاء للقضاء

* السياسة : ١٩٢٦/١/٤

المختلط لاطالة أمد التقاضى أو لشل حكم صادر من المحاكم الأهلية أو لأى سبب من أسباب المشاغبة التى يلجأ إليها كثير من الناس لغير سبب إلا المشاغبة .

فإذا كان هذا هو الحال اليوم ونظام الامتيازات قاصر على أمم معدودة من الأجانب فانه لاشك يزداد سوءا كلما ازداد عدد الذين يتمتعون بالامتيازات . وهذا الذى يلجأ اليه المشاغبون اليوم لنقل مشاكلهم ودعاواهم إلى المحاكم المختلطة يصبح أمرا عاديا إذا اصبح أقوام كالطرابلسيين أو المراكشيين من الذين تقرر لهم المعاهدات الحق فى هذا التقاضى . وإذا كان كثير من المصريين اليوم يخشى أن يلجأ لرومى أو طليانى أو واحد من أولئك الذين يتمتعون بالامتيازات ليجعل اسمه دريئة له فى سبيل المشاغبة والذهاب إلى المحاكم المختلطة لما بين المصريين وهؤلاء الأروام والطليان او غيرهم من فوارق فى الجنس واللغة والدين فان موضع الخشية يزول إذا كان الذين يسخرون انفسهم للمشاغبات من أجناس قريبة من الجنس المصرى وكانوا يتكلمون اللغة العربية التى يتكلمها المصريون وكانوا وإياهم من دين واحد .

على أن هذا ليس هو شر مايخشى من امتداد الامتيازات ممن لم تكن لهم امتيازات فى الماضى . فإن نظرية المصلحة المختلطة كفيلة أن تقضى قضاء مبرما على المحاكم الأهلية من غير حاجة إلى هؤلاء المشاغبين ، ذلك بأن الأجانب فى مصر كثيرون . وإذا دخل فى عداد هؤلاء الأجانب جماعة الشرقيين أمثالنا ممن كانوا يتقاضون وإيانا أمام المحاكم الاهلية زاد عدد الأجانب زيادة فاحشة . والمصريون مشتبكة مصالحهم مع الأجانب الذين يقيمون فى مصر اشتباكا شديدا فكلما زاد عدد هؤلاء الأجانب زادت المصالح المختلطة وزاد اختصاص المحاكم المختلطة اتساعا . وهؤلاء الطرابلسيون والمراكشيون اليوم - وهؤلاء السوريون وغيرهم ممن تريد فرنسا أن يكون شأنهم شأن المراكشيين- مشتركون مع المصريين فى المصالح كبيرها وصغيرها عظيمها وحقيرها . وإذن سيترتب على هذا الاشتباك انه حيثما وجدت مصلحة لسورى أو لطرابلسى أو لمراكشى مع مصرى اختصت المحاكم المختلطة ، وكل سعة فى اختصاص المحاكم المختلطة هى بطبعها ضيق فى اختصاص المحاكم الأهلية . فإذا تشعبت هذه المصالح المختلطة بازدياد عدد الممتازين وصل من تشعبها أن أصبحت المحاكم الأهلية ولا يعرض عليها إلا المنازعات التافهة الضئيلة القيمة . ومعنى هذا القضاء على هذه المحاكم الأهلية قضاء مبرمًا .

نحسب هذا المنطق من البساطة بحيث لا يحتاج من وزرائنا إلى مالا طاقة لهم به من أعمال فكر أو إجهاد ذهن أو كد قريحة . فهل تراهم فكروا يوما من الأيام فى هذه النتيجة؟ وإن كانوا قد فكروا فيها فهل إلى هذه الغاية يتجه سعيهم عن قصدو علم؟ وماذا تسمى رجلا يسعى للقضاء على قضاء بلاده ويشيع فى الخافقين ان المحاكم الوطنية غير جديرة بنظر المنازعات التى تقع على أرض الوطن .

إلا لو أننا طلب إلينا أن نختار لوزرائنا بين قصر النظر إلى حد عدم إدراك هذه النتيجة الظاهرة وبين الذكاء الذى يقضى إدراكها لاخترنا لهم قصر النظر . فليس إلا عدو وطنه هو الذى يسعى عن علم للقضاء على السلطة القضائية بمثل هذا الإقدام الأعمى الذى تندفع الوزارة الحاضرة فى سبيله والذى يجرى فيه صاحب الدولة زيور باشا بكل ماتمكنه قواه .

على أنا نعود فنقول أن من حكم القضاء أن جعل نفاذ هذه المعاهدات معلقا على موافقة البرلمان . فلولا هذا لنزلت الوزارة الحاضرة وعلى رأسها زيور باشا عن سيادة الدولة جميعا ولاصبحنا وإذا بقضائنا الاهلى يكفى للقيام باعبائه قضاة الاخطاط . فأما ماسوى هذا فتذهب به المصلحة المختلطة للمحاكم المختلطة .

فليمعن الوزراء الحاليون ماشاءوا فإن لهم ليوماً عسيراً يحاسبون فيه . وقد يكون لهم يومئذ أن يتمسكوا بقصر نظرهم أكثر مما يتمسكون بتقديرهم نتائج عملهم .

حديث اليوم

مصر والصحافة الإنكليزية

التيمس وخروجها على تقاليدها(*)

أمسكت الصحف البريطانية بعد وصول اللورد لويد من إنجلترا عن التعليق على الحوادث المصرية . فلم نكن نطلع على أكثر من سرد لبعض الحوادث التى تقع كما تسرد صحافة أى دولة حوادث دولة مستقلة أخرى . وفى هذه الفترة سمعنا تصريحا من وزارة الخارجية البريطانية أجاب به أحد أعضاء مجلس النواب وجاء فيه أن نظام الحكم فى مصر أمر داخلى خاص بمصر وحدها كما أن لورد لويد نفسه صرح بأن إنكلترا تتمنى نجاح الحكم الدستورى فى مصر ؛ وتسر لو ترى فى مصر حكومة قوية حازمة عادلة من غير أن يبدو منه ما يدل على نزوع إنكلترا إلى سياسة جديدة معناها التداخل فى سياسة مصر الداخلية .

وقد ظل الحال كذلك إلى أن سافر لورد لويد إلى السودان . وظلت الصحافة البريطانية ممسكة عن التعليق على حوادث مصر الداخلية إلى الأيام الأخيرة . لكننا رأينا فجأة جريدة التيمس تخرج من صمتها وتدخل فى مناقشة السياسة المصرية والأحزاب المصرية وتذهب الى أكثر من هذا فتزعم أن ماقامت به أحزاب المعارضة أخيراً «يدل على أن مصر ليست مستعدة لذلك القسط الكبير من الحكومة الدستورية الذى تتمتع به الآن» وتنصح إلى المصريين بضرورة التفكير فى ذلك قبل مقاطعة الانتخابات .

ولسنا ندرى أى سبب دعا التيمس للخروج من صمتها . ولانريد أن نذهب إلى القول بأن وجود مكاتب التيمس فى السودان أثناء رحلة لورد لويد بها ربما جعل لرسائله معنى خاصا . فإن مثل هذا القول يدفعنا إلى أن نفترض للحكومة البريطانية نيات عن السياسة المصرية لا تتفق وما تريده الدولتان من توثيق عرى الصداقة بينهما ومن الوصول الى اتفاق يكفل مصالح انكلترا التى لا تتنافى مع استقلال مصر . لكننا مع ذلك نعتقد أن خروج التيمس من صمتها على الصورة التى نقلتها التلغرافات ليس من حسن

---

* السياسة : ١٩٢٦/٢/١١

السياسة فى شئ . فهو يبعث إلى نفس المصريين جميعا من سوء الظن بالنواب البريطانيين مالا يتفق وسياسة التفاهم الصالح .

ذهبت التيمس إلى اتهام الأحزاب المصرية جميعا وإلى رميها بالاندفاع وراء أغراضها الشخصية أكثر من تحريها مصلحة مصر . فرأى التيمس فى السعديين معروف والحركات التى يقوم بها الأحرار الدستوريون تخالف فى نظر التيمس مقتضيات الحكومه الصالحة . وسياسة السراى التى كان يمثلها نشأت باشا سياسة سيئة لايمكن التسليم بها . فماذا بقى فى مصر من أحزاب ذات سياسة داخلية معروفة؟ وإذا كانت الأحزاب المصرية جميعا تطلب أمورا لايمكن التسليم بها فمن ذا إذن يتولى تسيير شئون مصر الداخلية ؟ الجواب الذى يستنتج من أقوال التيمس واضح ، ذلك أن تتولى إنكلترا هذه الشئون ، أو على الأقل أن تكون نصيحة إنكلترا واجبة التنفيذ اليوم على الصورة التى كانت واجبة التنفيذ على مقتضاها أيام لورد كرومر .

وهذة النتيجة لاتتفق وسياسة الحكومة البريطانية الواضحة فى تصريح ٢٨ فبراير ولاتتفق مع تصريحات الوزراء البريطانيين إلى هذة الأيام الأخيرة ، ولا مع تصريحات لورد لويد نفسه ، وهى نتيجة لايمكن التسليم بها من جانب مصرى واحد . وإذا كان الساسة المصريون ذوو الرأى الممدود لايأبون أن يطلعوا ممثل إنكلترا فى مصر على ما يدور بخواطرهم خاصًا بالسياسة الداخلية فليس ذلك تنازلا من جانبهم عن حق مصر المطلق فى تصريف شئونها كدولة مستقلة وانما هى مجاملة يقصد بها إلى أن لا يحصل احتكاك بين الدولتين قد ينشأ عنه سوء التفاهم ما لا يتفق وسياسة التفاهم الصالح التى حرص المصريون حتى اليوم على أن تكون الخطة المتبعة بين مصر و إنكلترا .

فأما إن كانت التيمس تريد بمقالها هذا تهديد المصريين فنأسف أن تكون قد اختارت أسوأ ظرف ينجع فيه مثل هذا التهديد وأن تكون قد خرجت بذلك عن تقاليدها التى عرفت عنها وأهمها الحيطة وبعد النظر . وهى قد خرجت بذلك عن تقاليدها فى الآداب السياسية حين تعمدت إساءة المصريين بقولها «إن زيور باشا يكاد يكون الرجل الوحيد بين المصريين وطنية وشجاعة» فزيور باشا تعرفه التيمس وتعرفه دار المندوب السامى وتعرفه الحكومه البريطانية ، هو رجل طيب يعمل ما يؤمر بعمله ولارأى ولا ذاتية له .

يلبس كل الألوان التى يرى فى لبسها مصلحة من المصالح . فكما كان عضوًا فى وزارة عدلى باشا أيام خصومة هذه الوزارة مع سعد باشا كان عضوًا فى النادى السعدى ورئيساً لمجلس الشيوخ يعلن فى كل فرصة انضواءه تحت لواء سعد باشا .

وكما كان صديقا للسعديين كان صديقا للأحرار الدستوريين وكان ولايزال صديقا للاتحاديين فإذا كانت كل شجاعته وكل وطنيته أنه سلم من حقوق مصر ما أصبح معه الطرابلسيون والمراكشيون متمتعين بالامتيازات ومابدر من أموال الدولة لنفقاته الخاصة أو فى السفارات والقنصليات فذلك تقدير تعرفه التيمس ولا نعرفه نحن . وإن كانت كل شجاعته ووطنيته أنه ينفذ كل مايؤمر بتنفيذه من أية سلطة من السلطات فتلك شجاعة ووطنية لا يفخر المصريون بأن يتحلى بها واحد منهم .

وإذا كانت التيمس تريد من جانب الساسة المصريين ذوى الرأى شجاعة من طراز شجاعة زيور باشا فإنا نعتذر لها بالنيابة عنهم . فقد كانت شجاعة الساسة المصريين أن يعلنوا رأيهم وأن يقوموا بتنفيذه وأن يحملوا تبعاته مادامو يعتقدون فى هذا الرأى مصلحة مصر . وهم اليوم على ماكانوا عليه بالأمس . أما شجاعة تنفيذ الأمر من غير اعتقاد بأنه يحقق مصلحة البلاد فهذه شجاعة العبد الخاضع وشجاعة الكلب الذى يعيش من فتات مائدة سيده .

ونريد أن نفهم أخيرًا مايبدو خلال سطور مقال التيمس ، بل مايبدو فيه صريحًا من عدم الارتياح لهذا الاتفاق بين الأحزاب المصرية . لقد كنا نعتقد أن الإنكليز هم أول من يجب أن يغتبط بهذا الاتفاق مادامو يريدون التفاهم مع مصر والاتفاق وإياها . فليس شك فى أن اتفاقا تقره الأحزاب المصرية على اختلاف نزعاتها أقوى وأمتن من اتفاق يجئ وسط زعازع الخلاف والشقاق . بل أن الاتفاق قد يكون مستحيلا والأحزاب منقسمة والأهواء متشعبة . فإذا كان ذلك كذلك فما هو الذى يؤدى بالتيمس وغير التيمس من الصحف الإنكليزية إلى اتخاذ هذه اللهجة التى لاتعاون على تحقيق سياسة الصداقة والاتفاق بين مصر وإنكلترا .

نريد أن نعتقد أن ارتباك الشئون فى مصر وقيام عقبات كثيرة فى طريق حلها وحرص الإنكليز على أن يروا طريق السياسة المصرية معبدًا ممهدًا هو الذى أدى إلى هذا الاندفاع

العصبى فى استنتاجات كاتب مقالات التيمس . ونريد أن نعتقد أيضًا أن سياسة الصداقة والمودة - وهى خير سياسة لمصلحة مصر ولمصلحة الإمبراطورية البريطانية - ماتزال هى السياسة التى ترى الدوائر الرسمية البريطانية وجوب اتباعها فى العلاقات بين مصر وإنكلترا ، ونريد أن نعتقد أن التيمس تدرك من جانبها ما كان من الاندفاع فى هذه المقالات التى نشرتها فتعود إلى تقاليدها الصالحة فى الآداب والمجاملات السياسية وفى الحيطة وبعد النظر .

حديث اليوم
الصحف الإنكليزية
والحركة الوطنية المصرية(*)

لاحظ القراءما علق به مراسلو الصحف الإنكليزية على جلسة المؤتمر الوطنى الأولى ورأوا كيف كانت هذه التعليقات تافهة سخيفة لا تتفق وما ظهر به المؤتمر من الحكمة والحزم والاعتدال وما ظهرت به الأمة من ضبط النفس وتقدير الموقف وحسن اتباع نصيحة الزعماء . ولقد دهش كثيرون لتفاهة هذه التعليقات وسخافتها . وكانوا أكثر دهشة أن لم يقف السخف عند حد الصحف الصغرى بل تعداها إلى كبريات الصحف وإلى التيمس نفسها . وتعدى هذا السخف حداً لا يرضاه أصغر الكتاب فى أصغر الصحف . وهل ترى أسخف من القول بأن هدوء القاهرة وسكينتها يوم المؤتمر إنما كان راجعاً إلى حكمة حكمدار بوليس القاهرة وإلى حفلة لعب الكرة بين الأتراك والمصريين . كأنما حكمدار بوليس القاهرة اليوم ليس هو حكمدار بوليس القاهرة الذى كان يركب السيارة بنفسه أمام المظاهرت الكبرى فى سنة ١٩١٩ وليس هو حكمدار بوليس القاهرة فى أواخر أيام سنة ١٩٢١ بعد استقالة وزارة عدلى باشا حين كانت العاصمة مسرحاً للاضطراب ومستقرا لما هو أشد من المظاهرات بكثير ، وكأنما حفلات لعب الكرة لا تقام كل أسبوع فى القاهرة ولا يذهب إليها أولئك الذين ذهبوا لمشاهدة لعب الأتراك والمصريين . وكأن أولئك الذين شهدوا هذا اللعب الذى انتهى قبل الساعة الخامسة لم يكونوا يستطيعون الحضور للمؤتمر فى مظاهرة كبيرة دونها أية مظاهرة تحضر وتدبر .

مثل هذا السخف الذى لاحظه القراء فى رسائل مراسلى الصحف الإنكليزية عن المؤتمر الوطنى المصرى لوحظ كذلك فى هذه الشهور الأخيرة ، ولوحظ بنوع خاص منذ اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على إنقاذ الدستور . فلم نكن نرى قراراً تصدره هذه الأحزاب إلا عرض له أولئك المراسلون بالطعن يؤيدونه بأخبار تافهة يتصيدونها من مختلف القهاوى والأندية ومما يلهج به من لا عمل لهم سوى ترويج الإشاعات والأوهام الباطلة . هذا ومن بين هؤلاء المراسلين كثيرون يقال أنهم على اتصال بدار المندوب السامى فى مصر ومنهم من يقال أنه على اتصال بفخامة لورد لويد نفسه .

(*) السياسة ١٩٢٦/٢/٢٢ .

ولم يكن يدور بخلدنا أن صحفيين يحترمون أنفسهم يلجأون فى مراسلاتهم إلى هذا النوع من السخف ويدلون بذلك على أن آراءهم لا تستحق أن يقام لها وزن أو يكون لها احترام ، بل لا تستحق أن تكلف الصحف المصرية نفسها مؤونة الحصول عليها بالتلغراف يوم نشرها فى لندره لتطلع قراءها المصريين عليها ولو أن مراسل صحيفة مصرية كان يتقاضى مثل ما يتقاضاه أولئك المراسلون من مرتب ثم أرسل لصحيفته مثل هذه الآراء لعجب الناس أن تقر صحيفته بقاءه عاملاً معها .

ولسنا ندرى أى دافع يدفع أولئك الصحفيين إلى الالتجاء لمثل ذلك السخف ، فهل يريدون أن يفهم المصريون أن سياسة إنكلترا لا يمكن أن تقوم فى بلاد لها فيها أى نفوذ إلا إذا تفرق أهل هذه البلاد شيعاً واختلفت كلمتهم ولذلك أصاب اتفاق المصريين أولئك المراسلين بنوع من الصرع جعلهم يتجنون على المصريين كل هذا التجنى ويطعنون عليهم كل ذلك الطعن؟ إن يك ذلك هو الدافع فقد دل أولئك الصحفيون على قصر نظرهم وقلة حكمتهم فى السياسة . فليس طعنهم على المصريين هو الذى يفصم عرى اتفاقهم بل هو يزيد هذه العرى توثيقاً وإحكاماً . أم أنهم شعروا أن الدروس القاسية التى ابتلى بها المصريون بسبب انقسامهم تجعل كل أمل فى عود ذلك الانقسام باطلاً بل مستحيلاً ، ولذلك زايل هؤلاء المراسلون كل ما يمكن أن يظهر به الرجل من مظاهر الحكمة والفهم فتخبطوا هذا التخبط وذهبوا فى السخف هذه المذاهب العجيبة؟ .

على أنا ما نزال نعتقد أن السياسة البريطانية تسير اليوم كما كانت تسير قبلا على سنة وجوب الصداقة بين مصر وإنكلترا لمصلحة الدولتين جميعاً . وهذا ما صرح به لورد لويد غير مرة ، وهو ما صرح به كبار ساسة الإنكليز . فهل بمثل هذه الأقوال التى يرسلها مراسل التيمس وغير مراسل التيمس إلى صحفهم يطعنون فيها على كثرة المصريين ويصغرون فيها من قدر الجهود الوطنية المصرية تخدم سياسة الصداقة والاتفاق بين مصر وإنكلترا؟! أم أن هذه السخافات التى يبعثون بها لا يمكن أن يكون من شأنها إلا أن توسع الهوة بدل أن تقرب بين القلوب وتمهد لقيام الصداقة التى يريد تحقيقها عقلاء الساسة من الدولتين جميعًا .

وهل ترى يقصد مراسل التيمس حين يقول أن النظام كان مستتبًا فى القاهرة بفضل ما أبداه حكمدار بوليس القاهرة من نشاط وما كان من انصراف الطلبة والناس لمشاهدة حفلة لعب الكرة إلى الحط من قيمة نصيحة الزعماء إلى الطلبة وغيرهم بأن يلزموا السكينة حين انعقاد المؤتمر؟ أم هو يريد بهذا أن يحرض أولئك الزعماء ليتركوا الطلبة وغير الطلبة يخرجون متظاهرين غير حافلين بما يصدره البوليس من أوامر المنع كما كانوا يفعلون منذ سنة ١٩١٩؟ إن لم يكن ذلك ما يريد فلعله يعلم أنه أمر ليس أسهل منه وأن الزعماء إنما يقفون فى سبيله حرصاً على النظام وعلماً منهم بأن أوامر البوليس وحدها لا تكفى اليوم كما لم تكن تكفى بالأمس لعدم قيام المظاهرات بل الاضطرابات .

أم لعله يكون مسرورًا إذا قامت المظاهرات وقامت فى البلاد الاضطرابات ، ولعل له من وراء ذلك غاية سياسية يحسب تحقيقها ممكنًا من وراء هذه المظاهر؟ إن يكن ذلك رأيه فليعلم أنه على خطأ وأن كل تصرف يقوم به المصريون اليوم هم يقدرون نتائجه تمام التقدير ولا يقدمون عليه إلا وهم واثقون بأنه لن يضر قضيتهم وأنه على العكس من ذلك يفيدها ويقويها .

وأحسبنا نرجو محالاً إذا رجونا أن يقلع هؤلاء المراسلون عن تلك الخطة التى لا تؤيد سياسة صالحة ولا تدل على شىء من الحكمة ولا تتفق وما يجب للمراسل من التدقيق فى أخباره واستنتاجاته لكنا مع ذلك سنظل نوافى القراء بما يرسلون به من تفاهات ما دام هذا أصبح من تقاليد الصحافة المصرية ليقف المصريون على الطرائق التى يوجه بها هؤلاء المراسلون الرأى العام الإنكليزى .

حديث اليوم
السياسة المصرية الإنكليزية
وجوب تغيير وجهة النظر إليها(*)

فى تلغرافاتنا الخصوصية خلاصة مقال افتتاحى من قلم تحرير التيمس عن الشؤون المصرية . وليس يعنينا من هذا المقال إلا ما هو خاص منه بالعلاقات بين مصر وإنكلترا وما يمكن أن تتأثر به هذه العلاقات على أثر الانتخابات المقبلة . فالتيمس ما تزال تنظر إلى الشئون المصرية بعد التطور السياسى العظيم الذى حصل فى مصر والذى كان ائتلاف الأحزاب المصرية بعض نتائجه السياسية بنفس العين التى كانت تنظر بها قبل التطور وما تزال تستعمل اللهجة التى كانت تستعملها فى الماضى ، فهى ما تزال تذكر السياسة التى أدت إلى خروج الأحرار الدستوريين من الوزارة وتصمها بقصر النظر وما تزال تصف المستقبل بعد الانتخابات المقبلة التى تدخلها الأحزاب المصرية متحدة وكأنما ترى الانتخابات غاية هذا الاتحاد وكأنما تريد أن تخلق مخاوف تقيمها على أسس لا وجود لها ثم ترتب على ذلك ضرورة حصول إنكلترا قبل الانتخابات على ضمانات وعهود فيما يختص بموقف المصريين بإزاء العلاقات بين مصر وبريطانيا .

وجلى أن تصوير التيمس للحالة بهذه الصورة لا يتفق مع الواقع فى شىء وأن الأحرار الدستوريين وخروجهم من الوزارة والسياسة التى أدت إلى هذا - كل ذلك قد دخل فى حوزة الماضى وجاءت بعده حوادث جعلته قديمًا وجعلت من العبث التفكير فيه ، فما كان بين المصريين من خلاف أمر انقضى ولا يمكن أن يعود . وبناء سياسة للمستقبل على أساسه خطأ لا يمكن أن ينشأ عنه إلا الوقوع فى أغلاط تجعل الجو السياسى بين مصر وإنكلترا جوًا غير صفو ولا صالح لخلق علاقات المودة والاتفاق التى تحرص مصر على قيامها والتى يبدى الساسة الإنكليز ورجال الحكم المسئولون منهم أنهم ما يزالون حريصين على خلقها . ويكفى ليقتنع الإنكليز بهذه الحقيقة الواقعة وليتأكدوا من صدق الاتفاق بين الأحزاب المصرية أن يذكروا أن عدلى باشا لم يستطع الاتفاق مع لورد كرزن فى سنة ١٩٢١ كما أن سعد باشا لم يستطع الاتفاق مع مستر ماكدونالد فى سنة ١٩٢٤

(*) السياسة ١٩٢٦/٣/٤ .

وأن الأسباب التى أدت إلى تعذر الاتفاق واحدة لأن مطالب مستر ماكدونالد ومطالب لورد كرزن كانت واحدة وأن يذكروا كذلك أن السعديين نحوا عن الحكم على أثر مسألة ذات تأثير أولى سىء على الحكومة الإنكليزية والرأى العام الإنكليزى وأن الأحرار الدستوريين نحوا عن الحكم على أثر مسألة أريد أن تكون ذات تأثير أولى سىء على الرأى العام المصرى . فليس يمكن وهذا وضع السعديين والأحرار الدستوريين بإزاء القوى التى تتنازع السلطان فى مصر وبإزاء ما لاقوه ولاقته البلاد من نتائج الخلاف والانقسام أن يعود هذا الخلاف وأن يبنى على إمكان عودته أى تفكير للسياسة المصرية فى المستقبل .

إنما يجب التفكير اليوم فى أساس آخر يتفق والحقيقة الواقعة للسياسة المصرية فى الظرف الحاضر . فهذه الحقيقة الواقعة هى أن الأحزاب المصرية اتفقت كلمتها على أن لا يكون دستور مصر أو يكون أى حق من حقوقها موضع خلاف بين المصريين . وأن المصريين مازالوا يحرصون على حل المسائل المعلقة بينهم وبين إنكلترا حلاً وديا يتم باتفاق بين الدولتين يكون أساسه عدم المساس باستقلال البلاد أو بحق من حقوقها وضمان ما لإنكلترا من مصالح لا تتعارض والاستقلال . فإذا كان الإنجليز من جانبهم ما يزالون حريصين على صداقة مصر مؤمنين بضرورة اتباع سياسة الاتفاق بين الدولتين فإن الاتفاق الذى حصل بين الأحزاب المصرية يساعد على تنفيذ هذه السياسة التى لم يكن تنفيذها ممكناً حين الخلاف ، والتى إذا فرض إمكان تنفيذها فى تلك الحالة فإن ضمان قيامها واستمرارها لم يكن من الأمور المقطوع بها .

ويكفى أن تنظر إنكلترا إلى المسألة المصرية من هذه الناحية وعلى هذا الوضع لتكون فى غير حاجة إلى أية تأكيدات أو عهود جديدة تحصل عليها قبل الانتخابات أو بعدها ولنضمن قيام العلاقات الحسنة بين مصر وإنكلترا فى المسائل المعلقة بينها وفى غيرها من المسائل . وهى إذا نظرت إليها هذا النظر لم تكن بحاجة إلى التفكير فيمن يتولى رياسة الحكومة بعد الانتخابات فهى قد رأت بالتجربة الطويلة أن الساسة المصريين جميعاً يقدرون ضرورة التفاهم بين مصر وإنكلترا ويقدسون حقوق مصر تمام التقديس . فأما أن رأت إنكلترا طلب شىء من هذا الذى تقترحه التيمس مما تسميه بالتأكيدات والعهود تحصل عليها قبل الانتخابات فلن يكون لهذا معنى إلا أنها تريد أن تنقض تصريحها بأن الاتفاق على المسائل المعلقة إنما يكون بعد قيام حكومة دستورية فى البلاد ولن تكون له

نتيجة إلا إثارة الشبهات حول نواب إنكلترا بإزاء الدستور . فليس يستطيع سياسى أن يدرك معنى لما يترتب على طلب ما تسميه التيمس بالتأكيدات والعهود قبل الانتخابات إلا أن إنكلترا فى حالة رفض إعطاء هذه العهود تحول دون الانتخابات . والذى يعلمه المصريون حتى اليوم من تصريحات الساسة الإنكليز ومن تصريح المندوب السامى البريطانى فى مصر أن إنكلترا تتمنى للحياة الدستورية فى مصر كل نجاح وتعدها الوسيلة لسن التفاهم والاتفاق بين الدولتين .

ونظن وهذا مركز الساسة البريطانيين وهذه تصريحاتهم أن هذا المقال الإفتتاحى الذى نشرته التيمس إنما بنى فى كثير من أجزائه على المعلومات المضطربة المبهمة التى يرسل بها مراسلو الصحف البريطانية من مصر ولا يمكن أن تعبر عن رأى المسئولين من ساسة إنكلترا كما لا يمكن أن تعبر بحال عن رأى إنكلترا الرسمى . على أنا مع ذلك نرجو أن لا تروج التيمس وغيرها من الصحف الإنكليزية لمثل هذه المطالب عند الرأى العام البريطانى لما قد يكون فى هذا الترويج من تعكير صفو الجو السياسى ونرجو أن يكون الإنكليز الذين يكتبون عن السياسة المصرية فى طورها الحاضر أكثر تؤدة وحكمة وتقديراً لما يجب أن يطرأ على السياسة القديمة من تطور .

حديث اليوم
السياسة البريطانية
ونتيجة الانتخابات المصرية(*)

على أثر ظهور نتيجة الانتخابات بدأت الصحف الإنكليزية توجه عناية خاصة للشئون المصرية وتتكلم فيها بلهجة عنيفة ليس فيها شيء من معنى الحرص على استبقاء روح المودة والتفاهم الحسن بين مصر وبريطانيا . ولم تترك هذه الصحف حزبًا من الأحزاب المصرية من غير أن تتناوله بالنقد الجارح وبالطعن المر ، ولم تشذ عن هذه اللهجة إلا بعض صحف لا يظهر أنها تعبر عن رأى الحكومة البريطانية الحاضرة . ولعل الأحرار الدستوريين كانوا بين الأحزاب المصرية الهدف الذى وجه إليه من سهام الطعن واللوم النصيب الأوفر . ولعل غاية بعض هذه الصحف البريطانية أن تستفز الأحرار الدستوريين كى يخرجوا على سياسة الائتلاف التى وضعوها وعملوا على توكيدها وتقوية دعائمها . وقد تحدت الديلى تلغراف الأحرار الدستوريين تحدياً صريحاً حتى قالت أن موقفهم الأخير ذو دلالة «على مبلغ أهلية الشعب المصرى لأن يحكم نفسه ويدبر أموره» ولسنا نعنى بالرد على مثل هذه العبارات من جهة حزبية . وإنما نعنى بالرد عليها لطعنها على سياسة الائتلاف التى يؤيدها الأحرار الدستوريين مخلصين بكل قوتهم لغير غرض حزبى ولكن لغرض قوى بحت .

وقبل أن نتقدم بهذا الرد نريد أن ندفع تهمة طالما رددتها الصحف الإنكليزية فى الأيام الأخيرة حين قالت أن الأحرار الدستوريين إنما عملوا لسياسة الائتلاف حرصاً منهم على تسلم مناصب الحكم . ولسنا ندفع هذه التهمة بما كان من تكرار عرض الوزارة على الأحرار الدستوريين على لسان كل من بيدهم مصائر البلاد وعرضها عليهم بصورة علنية على لسان زيور باشا نفسه حين نشر حديثه فى الصحف يقول فيه أنه على تمام الاستعداد للتعاون مع الأحرار الدستوريين فى الحكم ورفض الأحرار الدستوريين لهذا العرض العلنى ولغيره من أنواع العرض ؛ وإنما ندفعها بأن مركز الوزارة فى هذه الظروف الحاضرة ليس من المناصب التى يطمح إليها الرجل الذى يريد العيش الطيب بل هو مركز محفوف بالمصاعب

(*) السياسة ١٩٢٦/٥/٢٧ .

وصنوف الخطر والإقدام عليه تضحية يقدم عليها من يلى الحكم وليست شرفاً يناله خصوصاً إذا كان الذى يتولى الوزارة حريصاً على أن يسير دفة الأمور على طريقة تنجى مصر من موقفها الدقيق الحاضر وتمهد لتحقيق ما تطمح إليه من الغايات والمطالب .

وليس بين الساسة والصحفيين الإنكليز من ينكر هذا الوضع لمركز الوزارة فى الوقت الحاضر فاتهام هيئة سياسية سواء أكانت لها الأغلبية النيابية أو كانت تعتمد على تأييد هذه الأغلبية بأنها تطمع فى الحكم للحكم تحكك لا مبرر له وقلب لحقائق الأمور .

بقى إذن طعن الصحف الإنكليزية على سياسة الائتلاف . ولسنا ندرك كيف يمكن الطعن على أمة رأت أن تتحد صفوفها ساعة الخطر وكيف يقال بأن هذه الوحدة دليل على عدم كفايتها لحكم نفسها وإدارة شئونها . لقد طالما كتبت الصحف الإنكليزية عن سوء السياسة التى اتبعت فى الصيف الماضى وطالما فاخرت بإقدام لورد لويد على إخراج نشأت باشا من السراى الملكية لأنه كان صاحب هذه السياسة ومنفذها . فإذا كانت هذه السياسة قد ظلت نافذة إلى حد تعرض معه الدستور للعبث ؛ والحياة النيابية للفساد والاضطراب فإن الذى يتخذ من ائتلاف الأحزاب بعد ذلك لنجاة الدستور والحياة النيابية حجة على أن المصريين لم يثبتوا أهليتهم لحكم أنفسهم لا يمكن وصفه بأقل من أنه متعسف صاحب غرض . فإن المصريين إنما أرادوا بكل ما لديهم من قوة أن يدافعوا عن الحياة النيابية لاقتناعهم بأنها فى أسوأ صورها خير من الاستبداد فى أحسن صوره . أفيكون هذا الدفاع حجة لهم أم يكون حجة عليهم . وهل يكون معناه أن المصريين يجب أن يتمتعوا بالحياة النيابية وأن يمروا فيها بالتجارب التى تصحح من عوجها أم يكون معناه هذه الحملة المنكرة التى تقوم بها الصحف الإنكليزية فى هذه الأيام والتى لا يمكن أن يكون لها معنى إذا هى كانت مستندة إلى رأى المقامات الرسمية البريطانية إلا أنها تحد للمصريين فى الحقوق التى اعترفت إنكلترا لهم بها والتى يريدون أن يتمتعوا بها على النحو الشرعى الصحيح .

ولسنا ندرى ما علاقة دستور بلد من البلاد ونظام الحكم فيه بمسائل هذه البلد الخارجية؟ إن الصحف الإنكليزية تكثر من ترديد مسألة السودان وغيره من المسائل المعلقة بمناسبة نتيجة الانتخابات وظهور الأغلبية فيها للوفد المصرى وهى فى هذا تظهر بمظهر المتحدى . لكنا لا نستطيع أن نفهم معنى هذا التحدى فى الوقت الذى تقول فيه هذه

الصحف وتقول الألسنة الرسمية الإنكليزية أن إنكلترا تحتفظ عل نحو ما كان قبل إلغاء الحماية - أى بالقوة المسلحة - بالمسائل المعلقة بينها وبين مصر إلى أن يستطاع حلها بمفاوضات ودية بين الدولتين تنتهى إلى اتفاق يرضاه البرلمان المصرى . أو لو تعذر الوصول إلى هذا الاتفاق اليوم يكون حكم البلاد حكماً دستورياً موضع مناقشة بين مصر وإنكلترا!؟ إذن ففيم كان اعتراف إنكلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وتخليتها بين الأمة المصرية ووضعها دستورها الذى يسير على موجبه نظام الحكم فيها . وهل كان خلاف بين انكلترا وألمانيا أو بين انكلترا وفرنسا سبباً فى الطعن على دستور أى دولة من هذه الدول أو على الحكومة التى تثق بها الأمة فتتولى الحكم ارتكاناً إلى هذه الثقة؟ ما رأينا فى الحياة منطقاً كهذا المنطق الذى تطلع علينا به الصحف البريطانية إلا أن يكون القصد منه التجنى على المصريين للوصول فى هذه الأيام إلى مثل ما حصل فى سنة ١٨٨٢ .

على أنا نرجو أن لا تعبر هذه النغمة التى ترددها الصحف الانكليزية عن رأى المراجع البريطانية الرسمية وأن تحترم إنكلترا اعترافها باستقلال مصر وسيادتها احتراماً صحيحاً فلا تجعل من نظام الحكم فى مصر وطريقة تقدير المصريين له وسيلة لإثارة المسائل المعلقة . وهى إن فعلت هذا فقد مهدت لحل هذه المسائل حلاً ودياً يتفق وما تملى به مصلحة مصر ومصلحة انكلترا جميعاً . أما إن عبرت الصحف البريطانية عن ميول وزارة الخارجية الانكليزية فلا نستطيع إلا أن نقول أن جو المستقبل القريب مبهم إبهاماً تحتمل انكلترا تبعته وتبعة نتائجه القريبة والبعيدة . أما مصر فلا تريد إلا أن تتمتع بالحياة النيابية لتصل من طريقها المشروع إلى تحقيق سائر غاياتها .

حَديثُ اليَوم

سنة عجيبة

إنكلترا وزيور باشا(*)

أرسل فخامة لورد لويد المندوب السامى إلى دولة زيور باشا رئيس الحكومة السابقة الخطاب الآتى : -

يا صاحب الدولة

لى الشرف أن أبلغ دولتكم أن وزير الخارجية البريطانية كلفنى أن أبلغ دولتكم باسم الحكومة البريطانية إعرابه عن عظم تقدير حكومة جلالة الملك وإعجابها بالخدم الجليلة التى أديتموها دولتكم فى الثمانية عشر شهراً الماضية للصداقة الإنكليزية المصرية .

وأن أضيف إلى ذلك أن التحسن الذى تم فى العلاقة بين بلادينا يرجع الجانب الأكبر منه إن لم يكن كله فى رأى حكومتى إلى الشجاعة والبراعة السياسية اللتين أظهرتموهما دولتكم فى أحوال شاقة .

وأؤكد لدولتكم أن تكليفى نقل رسالة حكومتى إليكم قد سرنى وفى الوقت عينه انتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عهود اعتبارى وإجلالى لكم .

الإمضاء : لويد

المندوب السامى

(نقلا عن المقطم الصادر أمس)

أرأيت فيما رأيت من أعمال الحكومات شيئاً كهذا الذى قرأته؟ حكومة جلالة ملك إنكلترا تعرب لوزير فشلت حكومته فى الانتخابات فشلاً لم يشهد التاريخ مثله عن عظيم تقديرها للخدم الجليلة التى أداها للصداقة الإنكليزية المصرية والتى يرجع الفضل فى أدائها إلى الشجاعة والبراعة السياسية اللتين أظهرهما هذا الوزير فى أحوال شاقة! أليس هذا عجيبا؟ وهل يمكن أن يكون له معنى إلا أن انكلترا تنصر وزيراً خذلت أمته الحكومة التى يرأسها شر خذلان . فهل تريد الحكومة البريطانية بهذا أن تقول أن الانتخابات التى

(*) السياسة ١٩٢٦/٦/١٥ .

خذلت هذا الوزير الذى عمل لتأييد الصداقة المصرية الإنكليزية أولت الأمر نوابًا يعارضون هذه الصداقة؟ وهل مثل هذا القول من حسن السياسة فى شىء؟ أو ليس معناه أن الحكومة البريطانية تتحدى الأمة المصرية تحدياً ظاهرًا من غير مبرر ولغير سبب؟ وهل هذا التحدى هو الذى يمهد لبقاء العلاقات المصرية البريطانية كما يجب أن تكون من المودة لمصلحة مصر ولمصلحة انكلترا جميعًا !

ثم من هو زيور باشا وما هى براعته السياسية التى تشهد بها الحكومة البريطانية؟ إن لورد لويد أول من يدرك أن زيور باشا قد يكون رجلاً طيباً جداً ، وقد لا يطمع وهو فى الوزارة فى كثير من أموال الدولة لنفسه ولذويه ولكنه على طيبته لا يساوى كسياسى قرشاً واحدًا ، والمصريون يدركون هذا كما يدركه لورد لويد . والانكليز الملمون بشئون السياسة المصرية يدركونه أيضًا . فهل يليق أن تمنح حكومة صاحب الجلالة البريطانية تقديرها لرجل هذا شأنه؟ أم يكون ذلك التقدير مطعنا عليها داعيا إلى الاعتقاد بأنها تصدر فى أحكامها عن مصلحة سياسية يقوم بها أى إنسان لها ولا تصدر عن معنى من معانى العدالة السامية .

ليس واحد من المصريين إلا يقدر أن الصداقة بين مصر وانكلترا هى العلاقة الوحيدة التى تستفيد منها الدولتان جميعًا . لكن هذه الصداقة لا تتأيد بمثل الأعمال التى يأتيها وزير مستضعف كزيور باشا لا يؤيده من أهل أمته أحد . وإنما تتأيد الصداقة بين الأمتين بالأعمال التى يتناول القيام بها رجال موثوق بهم من أهل أممهم . وقد يختلف تقدير العمل الواحد إذا صدر من رجلين مختلفين لاختلاف تقدير الناس لكل واحد منهما . ما بالك إذا هو صدر من مثل زيور باشا الذى لم يفكر يوماً فى مصلحة والذى يعتقد أن خطابًا كهذا الخطاب الذى وجه به لورد لويد لدولته يساوى مصر ويساوى الدنيا ويساوى الآخرة أيضًا .

على أن هذا الخطاب عند من يحسن التقدير يمكن أن يفيد زيور باشا بل هو يضره خصوصاً وأن زيور باشا ما يزال مصراً على أنه مصرى الجنس ويريد أن يتمتع بحقوق المصريين وإن لم يكن حريصاً على مشاركتهم فى القيام بواجباتهم . وهذا الخطاب لا يمكن كذلك أن يفيد صداقة مصر وانكلترا . بل أن المصريين ليعتبرونه تدخلا من انجلترا فى شئونهم لا مبرر له . فماذا ترى قصد لورد لويد بهذا التصرف العجيب؟

لقد قلبنا الأمر على مختلف وجوهه فلم نر للصواب فيه وجهًا . وقد أردنا أن نعرف الدافع الذى حدا بلورد لويد إلى هذا العمل وأردنا أن نرى فيه شيئاً من الوفاء لزيور على الخدمات التى أداها لانكلترا فلم نوفق حتى ولا إلى هذا الرأى لأن الخطاب كما قدمنا يضر زيور باشا ولا ينفعه إن كان يريد أن يكون سياسياً مصرياً . ثم إننا ذكرنا إلى جانب هذا الخطاب ما صرح به لورد لويد غير مرة من أنه يتمنى نجاح الحياة الدستورية فى مصر وقرنا تصريحاته هذه إلى توجيه هذا الخطاب لوزير فشلت حكومته فى الانتخابات فلم نستطع أن نوفق بين هذين الأمرين بوجه من الوجوه .

إلا أنا فى حرصنا على قيام الصداقة الصحيحة بين مصر وانكلترا لنرجو أن يكون ممثل انكلترا فى مصر أوسع نظراً للأمور فلا ينظر إلى شىء من الأشياء من جانب واحد ولا ينسى أن الصداقة الصحيحة هى التى تؤيدها الأمة وتؤازرها . وهو إن كان عند رجائنا فقد حقق لانكلترا السياسة التى تريد تحقيقها ومهد للاتفاق بين مصر وانكلترا اتفاقا يحقق مصلحة الطرفين .

حَديثُ اليَوم

الصداقة بين مصر وانكلترا

وكيف يسعى مكاتب التيمس لهدمها(*)

كان لأخبار جريدة التيمس وارائها عن مصر شيء من التقدير والاحترام فى وقت من الأوقات ذلك بأنها كانت تصف الحوادث كما هى وكانت تنقل الآراء التى تكتبها الصحف المصرية من غير تحوير ولا تبديل . لكنها مع كثير من الأسف قد عدلت عن هذه الخطة منذ زمان غير قليل فجعلت تصور الحوادث المصرية على غير حقيقتها وتنقل ما تكتبه الصحف المصرية محرفاً محوراً . والسبب الظاهر لهذا التغيير أن مكاتبها قد أصبح يرى نفسه سياسياً واجباً عليه تنفيذ خطة معينة يدعو لها فى التيمس ؛ ولم يعد يقدر أمانة الصحفى بما يجب أن تقدر به ، وقد أخذنا عليه ذلك غير مرة فى ظروف مختلفة . وكنا نعتقد هذا التنبيه كافيا ليجعل هذا المكاتب وغيره من مكاتبى الصحف الانكليزية الذين يلتقطون أخبارهم من الفنادق والقهاوى ويصيغونها على ما تريد أهواؤهم يعدلون إلى شيء من الأمانة . لكن مراسل التيمس عاد إلى نغمة تدل على أنه ما يزال على خطته القديمة فقد أرسل إلى جريدته بمناسبة ما كتبناه عن الخطاب الذى وجه به لورد لويد إلى زيور باشا – تلغرافا يرى القارئ خلاصته بين تلغرافاتنا الخصوصية زعم فيه من باطل المزاعم ما يدل على شديد عداوته للائتلاف الذى تم بين الأحزاب فى مصر وما يزيد فى الدلالة على أنه غير أمين فى النقل وفى إثارة الرأى العام الانكليزى الذى يجب عليه إذا أراد أداء واجبه حقاً أن ينيره بالوقائع الصحيحة .

فقد ذكر أنا هاجمنا اللورد لويد والحكومة البريطانية بمناسبة الخطاب الذى أرسله إلى زيور باشا مهاجمة عدائية لا تتفق مع ما جاء فى خطاب العرش من حرص الحكومة على توطيد علاقات المودة بين مصر وانكلترا . ونحن لا نرد على هذا الكلام لأنا نقدر مكاتب التيمس تقديراً خاصاً بل لأنا نريد أن نرشد دار المندوب السامى لما يترتب من تصرف مثل هؤلاء المكاتبين من ضرر على العلاقات الودية بين مصر وانكلترا ، فقد كان ما قلناه عن الحكومة البريطانية إلى زيور باشا أن هذا الخطاب يعتبر تحدياً للأمة المصرية إذ معناه أن

(*) السياسة ١٨/٦/١٩٢٦ .

الحكومة البريطانية تؤيد سياسة قضت عليها الانتخابات المصرية بالفشل . ومثل هذا التحدى من جانب الحكومة البريطانية ومن جانب لورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر ليس من شأنه أن يمهد لبقاء العلاقات الودية بين الدولتين . وهو بعد عمل غير عادى بل هو تدخل من انكلترا فى شؤون مصر من غير مبرر ولا مقتض . فإذا كانت آداب مراسل التيمس قد أباحت له أن يصف هذا النقد بما وصفه به وأن يقول بعد ذلك أنه حملة عدائية موجهة للحكومة البريطانية وللورد لويد فلسنا ندرى أى رأس من الرءوس هى هذه الرأس المركبة بين أكتاف مكاتب التيمس ؛ وأية سياسة هى هذه السياسة التى يروج لها ويعتقد أنها لمصلحة بلاده .

لكى تقوم الصداقة بين مصر وانكلترا يجب أن يشعر المصريون من جانبهم بصدق ما يقوله الساسة البريطانيون من أنهم يريدون استقلال مصراستقلالاً صحيحاً وضمان مصالحهم التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال . ويجب أن يشعر الانكليز من جانبهم بأن المصريين صادقون حين يقولون أنهم يريدون أن يضعوا يدهم فى يد انكلترا كما يضع الصديق يده فى يد صديقه . وإذا صادف أن أخطأ أحد رجال السياسة فى أى من الدولتين فالسبيل لاستبقاء هذه الصداقة أن تسعى صحافة كل من الدولتين فى مداواة هذا الخطأ بإقناع أهل الدولة الأخرى بأنه لا يتفق ومصلحة هذه الصداقة التى لابد من قيامها إذا أريد أن تقوم العلاقات بين مصر وانكلترا على أساس متين ثابت . وهذا ما نعالج أن نفعله هنا دائماً فنحن لم نترك سياسياً مصرياً أخطأ فى حق هذه الصداقة من غير أن ننبهه لخطئه ؛ ولم نترك سياسياً إنكليزياً أخطأ فى حق هذه الصداقة أيضاً من غير أن ننبهه لخطئه . وفى اعتقادنا أن لورد لويد يشعر اليوم تمام الشعور بأن هذا الخطاب الذى بعث به إلى زيور باشا بعد أن حكمت مصر على سياسته حكمها القاسى لم يكن له من مبرر مطلقاً . بل لو أن لورد لويد كان مقتنعاً اقتناعاً أكيداً بأن مصر أخطأت فى حكمها على سياسة زيور باشا لما جاز له مع ذلك أن يتحداها هذا التحدى . فإذا كان ذلك هو الشأن فهل نحن الذين نقوم بحملة عدائية على الحكومة الإنكليزية وممثلها فى مصر أو أن مكاتب التيمس هو الذى يقوم بحملة عدائية ضد المصريين من شأنها أن تفسد العلاقات الودية بين مصر وانكلترا .

ونحن إنما نتقدم بالنصيحة صريحين للورد لويد كما نتقدم بها للساسة المصريين لاعتقادنا أن سياسة الصداقة تستفيد منها انكلترا بمقدار ما تستفيد منها مصر ، ولو أننا علمنا يوماً من الأيام أن هذه السياسة يجب أن تقوم على أساس من النفاق لانكلترا أو للمندوب السامى البريطانى فى مصر لحاربناها بكل ما أوتينا من قوة . ولعل موقف الأحرار الدستوريين منذ حضور لورد لويد إلى حين إجراء الانتخابات وإلى اليوم يقنعه بهذا الذى نقوله تمام الإقناع ؛ ولعله وهذه هى الحال ينصح إلى مكاتب التيمس وغير مكاتب التيمس لكيلا يكونوا حرباً على هذه الصداقة ولعله يجعل المصريين مقتنعين حقاً بأن هذه السياسة يراد تنفيذها ولا يقصد منعها مجرد تخدير الأعصاب وذر الرماد فى العيون .

حديث اليوم

الصحف البريطانية أيضاً

ما تزال تعكر صفو السياسة المصرية البريطانية(*)

ليس يسيراً أن نفسر موقف مراسلى الصحف البريطانية فى مصر فى الوقت الحاضر . فهم ما يكادون يقعون على خبر يغير الرأى العام الانكليزى على مصر حتى يسارعوا إلى نشره على صورة مزعجة منفرة . وقد طالما رجونا أن يكونوا أكثر حكمة واعتدالا وأن يقدروا ما تنتهى إليه هذه السياسة من تكدير صفو الجو السياسى . خصوصاً وأن أكثر الأخبار التى يذيعونها ويعلقون عليها لا أساس لها ولا نصيب من الصحة . مع ذلك فما تزال هذه الدفعات تتوالى حتى لكأنما ثمت حملة مدبرة يراد الوصول من طريقها إلى غاية معينة هى القضاء نهائياً على كل سبب من أسباب التفاهم الحسن بين الشعبين المصرى والانكليزى .

وآخر ما كان من ذلك من ما تراه منشوراً فى تلغرافاتنا الخاصة عن قبول استقالة مستر كرشو مما كذبته الحكومة المصرية اليوم تكذيباً صريحاً ببلاغ رسمى تراه هو الآخر منشوراً فى غير هذا المكان . فقد ذهبت هذه الصحف كلها إلى ما ذهبت إليه إحدى الصحف المصرية من أن مذكرة بريطانية شديدة اللهجة أرسلت إلى الحكومة المصرية على أثر إعلان قرار وزير الحقانية بقبول استقالة مستر كرشو . ونحن قد اتصل بنا هذا النبأ أمس الأول كما اتصل بحضرات المراسلين الانكليز المحترمين وكما اتصل بالصحف الأخرى . ولما كان نشر مثل هذه الأنباء على علاتها مما يعكر صفو الجو السياسى فقد لجأنا إلى سؤال الجهات الرسمية التى تستقى منها مثل هذه الأخبار . ومن هذه الجهات الرسمية دار المندوب السامى فأكد لنا من سألناه أن مذكرة بالمعنى الذى سألنا عنه وهو الذى نشره مراسلو الصحف الإنكليزية لم ترسل . أفلم يكن فى وسع هؤلاء المراسلين أن يسألوا دار المندوب السامى وأن يتحروا الخبر الذى اتصل بهم قبل أن يطيروه بالبرق إلى صحفهم فيضللوا القراء والرأى العام البريطانى ويخلقوا فى الجو السياسى من أسباب القلق ما لا فائدة منه لمصر ولا لإنكلترا إذا أريد أن تكون بين مصر وانكلترا علاقات مودة وتفاهم .

---

* السياسة : ١٩٢٦/٧/٢

لقد نفهم أن يكون بعض المراسلين الانكليز غير راضين عن سير السياسة المصرية فى الظروف الحاضرة لاعتبارات خاصة بهم أو لتقديرات سياسية تتعلق بما يرونه مصلحة الإمبراطورية . وقد نفهم أكثر من هذا أن يعمد أولئك المراسلون إلى تأييد سياستهم بكل ما أوتوا من قوة . لكن تأييد سياسة معينة لا يكون بالافتراء ولا باختراع الأباطيل كما لايكون بالتعجل فى تلقف الإشاعات وصوغها على أنها الصدق المحض والتعليق عليها بعد ذلك تعليقاً إن أيد سياستهم يوماً فلن يستمر هذا التأييد إلا ريثما يظهر عدم صدق الخبر وعدم الدقة فى الرواية .

وإذا كان هؤلاء المراسلون الذين لا يرضون عن سير السياسة المصرية فى الظروف الحاضرة حريصين كل الحرص على تأييد سياستهم فهل يكون ذلك التأييد بتعكير صفو الجو بين مصر وإنكلترا . إن هذا النوع من التأييد لا يمكن أن يعدل سير السياسة المصرية الحاضر ولا أن ينتج الغاية التى يقصدون إليها . بل الذى يترتب عليه إفساد كل العلاقات الصالحة بين الدولتين . فهل إلى هذه الغاية يقصد أولئك المراسلون؟ وهل هذه هى السياسة الجديدة التى يتوقعون أن تنتهجها انكلترا فى مصر فى المستقبل القريب؟ .

نعلم أن بعض الكتاب أمثال مستر واردبريس مراسل الديلى ميل يقصدون إلى أن تعدل إنكلترا عن سياسة التفاهم مع مصر إلى سياسة الشدة والتحكم . لكن هؤلاء لديهم على الأقل الشجاعة التى تمكنهم من إبداء رأيهم صراحة وهؤلاء كنا نتحدث إليهم بغير اللغة التى نتحدث بها إلى من يدعون أنهم أنصار التفاهم بين مصر وإنكلترا . فأما هؤلاء الذين يقولون أنهم يناصرون سياسة التفاهم ثم يتلاعبون بالأخبار كل هذا التلاعب ويفسدون جو التفاهم كل هذا الإفساد فلا نفهمهم . فإن كانت هذه الحملة المستمرة منذ شهور يراد بها إزاحة الستار عن سياسة جديدة فليصرح هؤلاء المكاتبون بسياستهم الجديدة حتى نقف منهم الموقف الذى تقتضاه حرب هذه السياسة وحتى نبين لهم - إن كان ذلك ما يزال يحتاج إلى بيان - أن انكلترا ليست أقل حاجة لسياسة التفاهم من مصر .

حديث اليوم

بين مصر وإنكلترا

لمناسبة عود اللورد لويد(*)

بدأ النشاط السياسى يعود إلى جو القاهرة شيئاً فشيئاً بعد أن ظل ساكناً سكوناً يكاد يكون مطلقاً منذ انتهاء دور انعقاد البرلمان فى سبتمبر الماضى . وسيتجلى هذا النشاط كاملاً بعد أسبوع من اليوم إذ يعود البرلمان للانعقاد فيعود أعضاؤه إلى مصر بعد أن تعود إليها الحكومة وبعد أن عاد إليها فخامة لورد لويد المندوب السامى البريطانى .

وأكبر ظننا – إن لم نقل ويقيننا – أن سيعود هذا النشاط السياسى فى صورة هادئة حازمة حكيمة ، وأن سيكون الشتاء القادم على غير ما كان الشتاء الماضى . سيكون فصل عمل مستمر بفضل انتظام الحياة النيابية وطمأنينتها . وسيكون كذلك مقدمة صالحة لحسن التفاهم بين مصر وإنكلترا ما دامت القاعدة المقررة لقيام هذا التفاهم هى استقرار الحياة النيابية فى البلاد على أساس متين ثابت .

وأن ما يجعلنا نذكر ذلك كله عن يقين ما أبداه لورد لويد فى العام الماضى عندما ألقى أول خطبة سياسية له فى فندق الكونتننتال إذ تمنى للحياة الدستورية النجاح التام فى مصر ، وما كان فى الصيف الماضى من فشل جماعة الرجعيين الذين أرادوا الاستعانة بالحكومة البريطانية لإلغاء الدستور المصرى أو للاعتداء على ركنه الأساسى برفع مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب . فذلك واضح فى الدلالة على أن السياسة التى يؤيدها لورد لويد كمندوب سام لبريطانيا فى مصر هى أن تبقى مصر حرة تمام الحرية فى تنفيذ نظام الحكم الذى ارتضته لنفسها وأن لا تؤيد إنكلترا عنصراً رجعياً يريد أن يكره الأمة المصرية على الخضوع للأوتوقراطية . ومهما تكن الأساليب السياسية التى اتبعت فى العام الماضى فإن تصرفات لورد لويد دلت دائما على أنه حريص على تنفيذ هذه السياسة ، حريص على أن لا تتداخل إنكلترا فى شأن من شئون مصر لا مساس له بالمسائل المحتفظ بها . وهذا هو ، وقد كانت تستند إليه وزارة زيور باشا فى كل تصرف من تصرفاتها ولا تصدر إلا عن رأيه ، قد أشار عليها بتنفيذ أحكام الدستور المصرى فيما يتعلق بالانتخابات

---

* السياسة : ١٩٢٦/١١/١١

ولم يرض أن يعرض شرف إنكلترا وسمعتها كأمة دستورية بأن يكون عوناً للعابثين بالدستور العاملين على أن تحكم البلاد بالاستبداد الذى لا يستند إلى شىء إلا إلى قوة إنكلترا المسلحة .

فهذه التصرفات التى كانت فى العام الماضى والفشل المريع الذى منى به الرجعيون من المصريين الذين قصدوا إلى إنكلترا فى الصيف الفائت يستعدون الحكومة البريطانية على الدستور المصرى لفائدة الاستبداد – تجعلنا نعتقد أن سيكون الشتاء المقبل مقدمة صالحة لحسن التفاهم بين مصر وإنكلترا لأنه سيثبت قواعد الدستور والحياة النيابية فى مصر ويقتل فى نفوس الرجعيين كل أمل فى التلاعب بنظام حكم البلاد أو فى العبث بمصيرها .

ولاشك فى أن هذه السياسة التى اختطها لورد لويد وسار عليها إلى الآن ستجعل المصريين أشد ميلاً لهذا التفاهم مما كانوا فى أى وقت مضى . وإذا كان البرلمان قد ظهر فى دور الانعقاد الماضى بما ظهر به من الحزم والحكمة وحسن السياسة فذلك لأنه اطمأن بعد عود الحياة النيابية بمشورة إنكلترا على حكومة زيور باشا إلى أن السياسة البريطانية فى مصر تريد السير فى خطة مرسومة من قبل هى التفاهم مع حكومة «دستورية» ثابتة مستندة إلى تأييد أغلبية «نواب الأمة» . فإذا كان ذلك هو الشأن يوم كانت البلاد لما تكد تخرج من حكم الاستبداد ورجعيه وكان النواب قد استطاعوا ضبط أنفسهم والأخذ فى الأمر بالحكمة التى ساروا عليها فليس شك فى أن طمأنينتهم إلى ثبات الحياة النيابية فى البلاد وزوال كل خوف عليها من نفوسهم سيجعلهم يفكرون تفكيراً هادئاً فى كل الوسائل الممكنة للتفاهم مع إنكلترا تفاهماً صالحاً . وما دام التفكير فى أمر من الأمور يقع فى جو سكينة وهدوء فهو يؤدى أغلب الأمر إلى أحسن النتائج .

نعلم أن الرجعيين لم ييأسوا . ونعلم أنهم ما زالوا يظنون أن فى استطاعتهم إقناع المندوب السامى بأنهم أشد حرصاً على إرضاء إنكلترا بكل ما يمكن أن تطلبه فى مصر إذا عاونتهم إنكلترا على تقلد زمام الحكم بأن جعلت الحكم لغير الأمة . لكن الذى قدمنا من تصرفات لورد لويد يحملنا على الاعتقاد الثابت بأن كل مجهود رجعى لن يلقى فى المستقبل إلا ما لقى فى الماضى من فشل . ويؤكد هذا الاعتقاد فى نفوسنا أن فخامته إنما نفذ الخطة التى نفذها فى العام الماضى بعدما ثبت له بوجه عملى لا يقبل الريب أن

المصريين حريصون غاية الحرص على حريتهم وعلى دستورهم وأنهم ينظرون إلى الدستور وإلى الحرية على أنها حقوق مقدسة لهم وللأجيال التى تجىء من بعدهم ، فكما أن لهم أن يتمتعوا بها فعليهم واجب الدفاع عنها بالغة ما بلغت التضحيات التى قد يحتاجون إلى بذلها فى سبيل هذا الدفاع . وإذن فالسياسة التى رسمها ونفذها كأساس للعلاقات الحاضرة بين مصر وإنكلترا وكتمهيد لتقرير هذه العلاقات بصفة نهائية للمستقبل ليست فيما نعتقد سياسة نظرية يمكن تعديلها أو تحويرها بالحجة النظرية بل هى سياسة عملية يقصد منها إلى بلوغ غاية معينة هى تمام الاتفاق والتفاهم بين البلدين .

والسياسات العملية التى أثبت الزمن صلاحها لا يقع أن تتغير من غير توقع هزات عنيفة نعتقد كل الاعتقاد أن لورد لويد لا يميل إليها . وقد جربت مصر وجربت السياسة الإنكليزية فى مصر تغيير السياسات التى كانت ثابتة فلم يكن يقع تغيير من أن تعقبه رجة من الرجات . وهذه الرجات ليس من شأنها أن تؤكد التفاهم بين مصر وإنكلترا مع أن غير التفاهم هو الغاية التى تقصد الدولتان إليها إذ لا مفر منها فى ظروف السياسة العالمية الحاضرة .

وإذا تحقق ظننا فيما ستكون عليه مظاهر النشاط السياسى فى الشتاء المقبل من هدوء وسكينة وحزم يفسحان المجال للبرلمان كى يزيد الحياة الدستورية ثباتاً والتقاليد النيابية رسوخاً وليزداد التفاهم بين مصر وإنكلترا بالقضاء قضاء أخيراً على آمال الرجعيين فى أن تكون إنكلترا عوناً على العبث بالحياة الدستورية – فإنا نستطيع منذ اليوم أن نؤكد للورد لويد أنه سيوفق فى سياسته غاية التوفيق وسيصل إلى أن يحل بطريق التفاهم عقداً كان يظن غيره إنها لا تحل إلا بالشدة والعنف مع أن الشدة والعنف ما حلا يوماً من الأيام عقدة ولا أقاما فى بلد من البلاد سلما .

حديث اليوم

بريطانيا ومصر

خطة التيمس لا تنطبق على سياسة الحكومة البريطانية(*)

ما نشك أن الرجعيين من فلول حزب الاتحاد البائد ومن انضموا إليهم ممن لم تحقق السياسة المصرية الحاضرة أطماع أهوائهم الذاتية هللوا وكبروا ودقوا الطبول ، بل لعلهم عقدوا اجتماعاً يفكرون فيه فيما يتوهمون من ظفر قريب لمبادئهم بعد الذى نشرته جريدة التيمس لمراسلها بالقاهرة تحت عنوان «بريطانيا فى مصر» يطعن فيه على سياسة الوفد ويعتبر بعض أعماله تحدياً للسياسة البريطانية . وما نشك فى أنهم هنأ بعضهم بعضاً وأسر بعضهم إلى بعض أن هذا التلغراف الذى أرسل به مراسل التيمس موحى به من دار المندوب السامى البريطانى . وأنه مر بوزارة الخارجية البريطانية قبل نشره وأن وزارة الخارجية أجازت النشر وألحت فيه . وما نشك فى أنهم يعملون لإذاعة ذلك الذى يتوهمونه بين الناس وفى أنهم يعد كل منهم اليوم ملابسه الرسمية فى انتظار الدعوة لتشكيل وزارة جديدة يرأسها زيور باشا يكون أول عملها العبث بالدستور . ما نشك فى شىء من هذا كله بعد ما عرفنا فى هؤلاء الرجعيين حكم الهوى على العقل وغلبة المصلحة الذاتية على المصلحة القومية وتحكم أفكارهم الرجعية فى قلوبهم وأفئدتهم تحكماً يخيل إليهم أنهم سيخرجون من ظلماتهم وسيعودون إلى ما كانوا فيه من مقت الإمة لهم وغضبها منهم .

ومهما تكن العين التى ننظر بها لهؤلاء المصريين البؤساء فإنا نشفق عليهم لبؤسهم وننصح لهم أن لا يمتد بهم حبل الأمل فى تحقيق أوهامهم . فمقال مكاتب التيمس بالقاهرة ليس جديداً لأن لهذا المكاتب سياسة خاصة قائمة على صداقته الشخصية لزيور باشا وعلى كراهيته لقيام النظام الدستورى فى مصر قياماً يمنع صديقه هذا من العود إلى الحكم ويمنعه هو وأمثاله من الإنكليز القلائل الباقين بالعقلية القديمة التى لم تتغير بالحرب وما خلفت وبالنهضات الحديثة وما ترتب عليها . وكيف ينسى مراسل التيمس بالقاهرة هذه الأيام اللذيذة التى كان يتحدث فيها إلى زيور باشا(. . .)(**) قائلا . «هل لى ،

(*) السياسة : ١٩٢٦/١٢/٣

(**)كلمة غير مقروءه .

ياباشا ، أن أحضر فأدخن سيجاراً من أطايب سيجارك» ثم يقضى فى تدخين هذا السيجار أكثر من ساعة يصل فيها إلى ما يريد من أخبار الحكومة ما كان منها وما سيكون ويحظى فيها بكل أنواع التجلة التى يقدمها زيور باشا لكل من لم يكن مصرياً . كيف ينسى هذه الأيام وكيف لا يستخدم مركزه فى التيمس للعمل على عودتها . لكن عمله لن يثمر ثمرة مادام المصريين سائرين فى سبيل هذه السياسة الحكيمة التى ساروا عليها منذ ائتلفت الأحزاب وعاد فى البلاد حكم الدستور والحياة النيابية .

والواقع أن رسائل مكاتب التيمس لا تزيد على أنها أراء شخصية له لا تقرها دار المندوب السامى فى مصر ولا تعبأ بها وزارة الخارجية فى لندره . أذكر أنى كنت بالعاصمة الإنكليزية حين تناقش مجلس النواب المصرى فى المبالغ التى استولى عليها زيور باشا رئيس الوزارة كبدل انتقال لزيور باشا الذى كان قبل ذلك سفيراً فى روما بقانون خاص نص فيه على أنه يسرى على الماضى لغير غاية إلا أن يستولى هو وزميله ذو الفقار باشا على هذه المبالغ ، ولعل القراء يذكرون أن مراسل التيمس أرسل يومئذ رسالة برقية عن هذا الموضوع يقول أن دولة سعد باشا الذى كان يتحاشى فى إدارة مناقشات مجلس النواب ما يكدر صفو العلاقة مع إنكلترا خرج على قاعدته وكان يحرض على الطعن على تصرفات حكومة زيور باشا . وظاهر أن هذا القول سخيف غاية السخافة . فاستيلاء زيور باشا على مبلغ بغير حق لا علاقة له مطلقاً بعلاقة مصر وبريطانيا . وصادف أن تحدثت فى ذلك الظرف إلى أحد الساسة المسؤلين عن سياسة بريطانيا فى مصر . وكانت قاعدة الحديث أن لا مفر للدولتين من التعاون والمودة فانتهزت هذه الفرصة وذكرت له رواية مراسل التيمس السابقة وبينت ما فيها مما لا يتفق وسياسة التعاون وأشرت إلى مكانة التيمس من الصحافة البريطانية وما يفهم عنها فى البلاد الأخرى من أنها تعبر عن رأى وزارة الخارجية . فكان جوابه أن التيمس كغيرها من الصحف البريطانية مفروض فيها أن تتحرى مصلحة الإمبراطورية . لكن ذلك ليس معناه أنها تعبر فى كل الحوادث عن رأى الحكومة . وهى فى كثير من الأحيان قد انتهجت خطة تخالف سياسة وزارة الخارجية . ثم وافق على اعتراضى على رواية مراسل التيمس كما وافق على أن نشر مثل هذه الأخبار قد يؤدى فى بعض الأحيان إلى خلق جو لا يتلاءم والسياسة التى يراد تحقيقها .

فرأى التيمس لا يعبر إذن عن سياسة الحكومة البريطانية . ومن باب أولى أن تكون رسائل مكاتب التيمس فى مصر بعيدة عن أن تعبر عن سياسة إنكلترا فى مصر . فإذا كان لدينا من تصريحات السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية ما يناقض خطة التيمس ومكاتبها تمام المناقضة وكان لدينا إلى جانب ذلك الأسباب التى تفسر بها خطة هذه المكاتب كان لنا أن نهزأ بما يكتب ومن الذين يفرحون بما يكتب وأن نطمئن تمام الطمأنينة على الخطة السياسية التى أدت فى العمل إلى أحسن النتائج ، وأن لا نجعل من هذه الخطة التى تسير عليها صحيفة ، بالغا ما بلغ احترامها فى عالم الصحافة ، ما يلقى فى روعنا الشبهات ويبعث إلى نفوسنا أى قلق يمكن أن يترتب عليه تغيير ميولنا السياسية وتغيير الخطة التى سرنا عليها .

لكن مع ذلك نود أن نلفت نظر دار المندوب السامى ونظر فخامة اللورد لويد نفسه إلى أن إمعان مكاتب التيمس فى هذه الخطة ضار بالسياسة المتبعة الآن بين مصر وإنجلترا . وإذا استطاع المصريون ضبط أنفسهم بإزاء هذه الحملات التى توجهها هذه المكاتب فى مسائل جزئية لا يصح أن تنزل السياسة العامة إلى البحث فيها فإن هذه الحملات قد تنتج من الأثر السيىء فى إنكلترا وعند الرأى العام البريطانى ما يحسن تحاشيه . ويقدر الإنسان مدى هذا الضرر إذا رأى الصحف الإنكليزية التى لا مراسل لها فى مصر تعتمد على أخبار تنشر فى جريدة كبيرة كالتيمس وتصوغ خطتها السياسية على موجبها . أفلا يجمل ، إذا لم يكن حمل مراسل التيمس على تعديل منهجه أمراً مرغوباً فيه ، الاستعانة بالصحف الإنكليزية الكبيرة الأخرى للقضاء على أثر هذا المنهج فى الرأى العام البريطانى حتى تبقى سياسة التعاون صريحة صادقة ، وهلا يحسن أن يفهم الرأى العام البريطانى أن المسائل الجزئية الخاصة بالإدارة المصرية والخاضعة للنظام المصرى والضئيلة الاتصال بالسياسة المصرية البريطانية العامة لا يعنيه أن يهتم بها ما دامت الحكومتان متفاهمتان على السياسة العامة .

نلفت نظر فخامة المندوب السامى إلى هذا لأنه القائل أنه مهما قيل عن سلطان الصحافة فلا مبالغة فيه . ونلفت إلى هذا كذلك نظر المراسلين الإنكليز الذين يرون كما نرى ضرورة اتفاق مصر وإنكلترا والذين يقدرون كما نقدر ما لخطة زميلهم مكاتب التيمس من سيىء الأثر .

حديث اليوم
الامتيازات الأجنبية
وجوب تعديلها على الأقل(*)

مسألة سريان قوانين أية دولة من الدول على المقيمين بأرضها أيا كانت جنسيتهم لم تبق بعد موضع بحث ولا تردد ووجود الامتيازات لطائفة من الطوائف فى بلد من البلاد سواء أكانت هذه الطائفة من أبناء البلد أم من الأجانب عنها أصبحت مثار إمتعاض كل جماعة متمدينة لتنافيها مع قواعد المساواة التى عم حكمها الدول جميعاً ولمساسها بما لكل دولة داخل حدودها من سياده تامة . لذلك تداعت امتيازات الأشراف منذ أوائل القرن الماضى فى أوربا وانكمشت امتيازات الأرستقراطية الانكليزية فى أواخر ذلك القرن . والبلاد الشرقية التى كانت بها امتيازات للأجانب النازلين فيها مقررة بمعاهدات قديمة قد خلعت هذا النير وأقامت فى أراضيها النظم التى تقرها حضارة هذا العصر . وهذه الصين تضطرب اليوم أشد الاضطراب ضد الامتيازات الأجنبية فيها وتعترف لجان الدول الأجنبية وخاصة اللجنة الأمريكية بما فى ذلك النظام من أسباب تبرر قلق الصين وإن كانت ترى قبل إلغاء الامتيازات حملة أن يوجد نظام فيه الضمانات الكافية لإقامة الأجانب وبينهم وبين الصينيين فروق أى فروق .

ولم يبق للامتيازات الأجنبية وجود فى دولة غير الصين سوى مصر ، وإذا كانت شكوى الصين من الامتيازات الأجنبية ليست ذات تاريخ قديم فإن شكوى المصريين من هذه الامتيازات قديمة ترجع إلى ما قبل إنشاء نظام المحاكم المختلطة بزمان طويل . وإنشاء هذه المحاكم – التى دعيت محاكم الإصلاح حتى عند الأجانب اعترافاً منهم بأنها أنشئت لإصلاح نظام معيب – حجة قائمة على أن النظام الذى تولدت هى عنه نظام متناف تمام التنافى مع مبادىء العصر الحاضر ، ومهما تكن الخدمة الجليلة التى قامت بها المحاكم المختلطة للتشريع والقضاء والتى يعترف لها بها المصريون والأجانب على السواء فإنها لم تقض على المساوئ الناشئة عن قيام نظام الامتيازات . وليس المصريون وحدهم هم الذين لاحظوا هذه المساوىء وقرروا أن هذا النظام معطل لتقدم مصر ضار فى ذلك بسكانها

---

* السياسة : ١٩٢٧/١/٣

المصريين والأجانب على السواء . بل لقد لاحظ ذلك كل من أقام فى مصر ، ولقد قرره لورد كرومر فى تقاريره السنوية التى كان يرسل بها لحكومته غير مرة . وقرره مستر برونيات حين بحثه تعديل نظام الامتيازات . وقررته لجنة لورد ملنر أثناء مباحثاتها مع الوفد المصرى . ويعترف به حتى الذين يتمتعون بثمرات هذا النظام والذين يميلون من أجل ذلك لبقائه فى مصر .

وبعض مفاسد هذا النظام فى مصر واضحة تثير فى النفس أشد التألم منها والثورة عليها . وهذه المفاسد الضارة لا تقتصر على المصريين وحدهم بل كثير منها يتناول الأجانب كذلك . من أجل هذا رأينا دائماً وجوب تعديل هذا النظام بما يزيل مفاسده الواضحة فى انتظار الوصول إلى إلغائه وإقرار الحالة المستقرة فى كل دول الأرض والتى تجعل قوانين كل دولة سارية على المقيمين بها أيا كانت جنسيتهم .

ومادام لنظام الامتيازات مفاسد ظاهرة لا يستطيع أحد إنكارها ولا يمارى أحد فى وجوب إصلاحها فواجب التعجيل بهذا الإصلاح والحاجة إليه اليوم أمس ، فقد ابتدع العقل والعلم أثناء الحرب من أسباب تسهيل المواصلات ما جعل مصر مرتاد الأجانب أكثر مما كانت من قبل . وجذبت نهضتها الحاضرة إليها كثيرين لم يكونوا يفكرون من قبل فيها . وسيزداد هذا الإقبال بازدياد نشاطها الاستقلالى وباتصال وسائل المواصلات بها ، ولئن كانت قناة السويس قد جعلتها منذ خمسين سنة مركز تجارة العالم فإن المواصلات الجوية ستزيد مركزها هذا قوة وبديهى أنه إذا كانت مفاسد نظام الامتيازات تظهر بما ظهرت به من قوة وعدد الأجانب لم يبلغ بعدما يتوقع أن يبلغه بتأثير كل هذه العوامل فإن هذه المفاسد ستصبح موضعا لثائرة النفوس كلما ازداد المتمتعون بالنظام وزادت مفاسده لذلك وضوحا .

نعلم أن بعضهم يرى عدم التعرض بالتعديل لهذا النظام إلى أن تستقر فى شأنه سياسة معينة يعمل لتنفيذها وسواء أكانت هذه السياسة ترمى إلى إلغاء النظام كله أو استبداله بنظام آخر فيجب أن تنفذ كتلة واحدة . وعندنا أن التفكير على هذه الطريقة لايؤدى إلى نتيجة محسوسة قبل زمان طويل جدا . ولو أن الحلفاء أو لو أن ألمانيا فكر أى منهم فى إقرار الحال فى أوربا بعد معاهدة فرساى بسياسة مرسومة دفعة واحدة لما وصلوا إلى شيء مما وصلوا اليوم إليه . فأما حل العقد واحدة بعد أخرى واجتثاث أسباب الفساد

الظاهرة سببا بعد سبب والتذرع لذلك بالحكمة والصبر فينتهى دائما إلى الغاية التى يريد صاحبها أن يصل إليها ؛ والتى لا سبيل إلى وصوله إليها دفعة واحدة .

للامتيازات الأجنبية جوانب ثلاث : الجانب القضائى وظواهره الآن المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية . والجانب التشريعى وظواهره القوانين التى تطبقها المحاكم والقوانين التى تقرها الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة . والجانب الاقتصادى وظاهرته الواضحة عدم خضوع الأجانب لما تفرضه الهيئة التشريعية فى مصر من ضرائب إلا بموافقة الدول المتمتع رعاياها بالامتيازات .

ونريد أن نقصر بحثنا اليوم على الجانب القضائى من جوانب نظام الامتيازات . ونريد أن نقول ما سبقنا غير مرة إلى قوله من ضرورة إلغاء المحاكم القنصلية وإضافة اختصاصها إلى المحاكم المختلطة ليكون مصيره بعد ذلك مصير هذه المحاكم نفسها .

ولئن كان من حق المصريين أن يتألموا حين يرون الأجانب الذين يرتكبون الجرائم والذين هم لذلك أقل الناس استحقاقا لحماية أية جمعية من الجمعيات لا يعرف الذين وقعت عليهم جرائمهم مصيرهم ولا ما توقع عليهم من جزاء ؛ وإذا كان من حق الدولة المصرية أن تتألم لسيادتها تشل بإزاء مجرم يحتمى بداره فلا يستطيع رجال الضبط ولا رجال القانون فيها أن يقوموا بأى عمل كموظفين مصريين مكلفين بالمحافظة على أمن الدولة وإنما يقومون كوكلاء عن القناصل وباشرافهم إذا أراد القناصل أن يسمحوا لهم بهذه الوكالة تحت هذا الإشراف ، نقول إذا كان من حق المصريين ومن حق الدولة المصرية أن يألموا لهذا فإن الأجانب أنفسهم ومن بينهم قضاة المحاكم المختلطة ومحاموها قد رأوا من مظاهر فساد هذا النظام ما لا نشك معه فى أنهم ينضمون إلينا فى هذا الذى نطلب من إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية وإضافته إلى اختصاص المحاكم المختلطة .

ولو أردنا أن نضرب الأمثال للفساد من هذه الناحية لوجدنا منها الشيء الكثير وبحسبنا أن نشير إلى حادث أشخاص من جنسيات مختلفة أمَّنوا على أموال لهم ضد الحريق ثم احترقت هذه البضائع وأثبتت شركة التأمين أن المؤمَّنين هم الذين أحرقوها ، فقدم كل من هؤلاء إلى قنصليته فقضى ببراءة الفاعل الأصلى من قنصليته وقضى بالأشغال الشاقة على الشريك من قنصليته ووجدت شركة التأمين نفسها أمام حال

عجيبة عندما أرادت رفع دعوى التعويض المدنية أمام المحكمة المختلطة ؛ وأن نشير إلى حادث شركة إقراض على ودائع باعت الودائع ثم لم يمكن محاكمة الشركاء العديدين لأن كلا منهم كان تابعا لجنسية مختلفة عن جنسية صاحبه فتعذر التحقيق لاختلاف إجراءاته فى كل دولة عنه فى الدولة الأخرى . والضرر أصاب الأجانب كما أصاب المصريين فى الحادثين . ومن مثلهما كثير لا عدد له .

فإذا كان ذلك هو الشأن كان واجبا التفكير فى الخروج من هذا المأزق وفى تلافى هذا الفساد ، والوسيلة لذلك ميسورة . فإن المحاكم المختلطة أنشئت يوم أنشئت لتلافى مثل هذه الحالة فى الشؤون المدنية . ويومئذ وضع لهذه المحاكم قانون للعقوبات كما وضع لها قانون مدنى وقانون تجارى وقانون مرافعات وهلم جرا . إلا أن لائحة ترتيبها قصرت اختصاصها على الشئون المدنية والتجارية على جرائم معينة من قانون العقوبات وقد مضى على إنشاء هذه المحاكم أكثر من خمسين سنة وكل الأجانب الذين يتقاضون أمامها لم يشك أحد منهم من عدالتها . وهؤلاء الأجانب انفسهم هم الذين يراد أن يشملهم اختصاص هذه المحاكم فى المسائل الجنائية لفائدة المصريين والأجانب على السواء . فلا محل للتردد مطلقا فى هذا السبيل ما دامت مقدماته هى ما ذكرنا .

*

* *

هذا فأما الجانبين التشريعى والمالى من جوانب نظام الامتيازات فيضيق عنهما المقام اليوم وسنعرض لهما فى حديث آخر .

حديث اليوم
المحاكم المختلطة
واختصاص المحاكم القنصلية(*)

كتبنا أمس الأول عن نظام الامتيازات الأجنبية وطلبنا تعديله على الأقل واقتصر حديثنا فى أمر التعديل على وجوب ضم اختصاص المحاكم القنصلية إلى اختصاص المحاكم المختلطة وأرجأنا الكلام عما يمسه نظام الامتيازات فى الناحيتين التشريعية والمالية إلى وقت آخر . وظهر حديثنا هذا فى الصباح فإذا جريدة «الجورنال دكير» تنشر بعد الظهر ماجرى فى سراى المحكمة المختلطة لمناسبة عيد رأس السنة من اجتماع قضاة هذه المحكمة ومحاميها وما كان من خطاب الرئيس هوربيه . ومن هذا الخطاب ننقل الفقرة الآتية :

«لقد روعى حين وضع تصميمات المحكمة المختلطة الجديدة احتمال توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية . وهذا الاحتمال لابد أن يتحقق يوما ما . وما أشك فى أن الحكومة معنية بهذه المسألة ولا فى استئنافها البحث فيها بأسرع مايمكن لكى يقوم قضاء أوسع نظاما وأوفر عدالة» .

هذه الفقرة تلخص الرأى الذى أبديناه أمس الأول والذى سبقناه إلى إبدائه فى أكثر من مناسبة وفى فرص متعددة . وصدوره من رئيس المحكمة المختلطة المتصل بطبيعة عمله بالإجراءات الجنائية التى تحصل فى شأن الأجانب - إذ يرفع إليها كل مايترتب عليها من دعاوى التعويض - يدل على أنا لم نطلب ماطلبنا حرصا على زخرف أو كمال ، بل هو طلب تقتضيه ضرورات العدالة فى مصر . وموافقة الحاضرين من رجال العدالة أمام المحاكم المختلطة على هذا القول دليل قاطع على أن الإبطاء فى تحقيقه لايترتب عليه إلا ازدياد أسباب الشكوى وزيادة الامتعاض من نظام الامتيازات جملة . ولقد يدهش كثيرون إذا علموا أن عددا غير قليل من الأجانب قد بلغ نفوره من الإجراءات والمحاكمات المبعثرة التى تتم أمام المحاكم القنصلية حتى فضل أن يباح للأجانب النزول عن امتيازاتهم حتى يستطيعوا التمتع بعدالة المحاكم الأهلية . فإذا أضيف هذا إلى أقوال رئيس المحكمة المختلطة

---

* السياسة : ١٩٢٧/١/٥

وموافقة قضاة هذه المحكمة ومحاميها لم يبق ريب فى أن بقاء المحاكم القنصلية المختلفة مختصة بمحاكمة من يقعون تحت طائلة قانون العقوبات قد أصبح موضع عدم الرضا من المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء ، ولم يبق ريب كذلك فى أن استمرار هذه الحال وعدم تعديلها بما يتفق وروح العصر يترتب عليه من النتائج مالا يحمده أحد .

ومانظن أحداً يستطيع القول بأن هذا النظام مترتب على حقوق قديمة فهو لذلك واجب البقاء فتلك حجة ربما كانت تسيغها الأفهام فى بعض العصور الماضية . أما اليوم وقد تهدمت الحدود الدولية وقد أصبحت النظم والحقوق القديمة موضع تساؤل رجال الاجتماع ورجال القانون فى كل الدول فقد اصبح واجبا النظر فيما إذا كان حق من الحقوق يتفق وتطور العالم فى هذا العصر الأخير ، وما إذا كان هذا الحق لايترتب عليه ضرر بالمصلحة العامة وبالنظام العام لا لطائفة من الطوائف ولكن للمقيمين مع هذه الطائفة فى حدود الدولة التى يدعى قيام ذلك الحق فيها . أما وقد ثبت أن بقاء القضاء القنصلى واختصاصه فى الشؤون الجنائية معطل للقضاء الأهلى وللقضاء المختلط فضلا عما فيه من الاعتداء على سيادة الدولة وثبت ذلك بشهادة رجال القضاء المختلط أنفسهم ، فما نحسب دولة من الدول صاحبات الامتيازات تقف فى سبيل نقل الاختصاص الجنائى فى شأن رعاياها إلى المحاكم المختلطة مادامت هذه الدول قد ارتضت قضاء هذه المحاكم فى المسائل المدنية والتجارية وأقرته خمسين سنة تباعا . ثم مانحسب واحدة من هذه الدول تكون أشد حرصا على حماية رعاياها الذين يتهمون بمخالفة القانون فتستمسك بمحاكمتهم أمام محاكمها القنصلية منها على حماية رعاياها فى معاملاتهم المدنية والتجارية فتبيح للمحاكم المختلطة الفصل فى هذه الشؤون .

نقول هذا ونطلب تحقيقه برغم مافى بقاء نظام الامتيازات من اعتداء على سلطة الدولة ومن نقص فى حقوقها لأنا كما قدمنا أمس الأول ممن يرون إزالة مايثبت فساده وأن هذه الطريقة تؤدى بطبيعة الحال إلى العود للحق العام الذى هو غاية مايراد الوصول إليه ونعتقد أن خطوة كهذه يشعر رجال العدل فى القضاء المختلط بوجوب الإسراع إلى تحقيقها تخفف - إذا قرنت إليها بعض خطوات أخرى - من النفور الطبيعى من الامتيازات الأجنبيه . هذا النفور الذى أدى إلى هدمها فى الممالك المختلفة والذى أثار

ضدها أهل الصين إلى حد اضطرت أوربا معه للتدخل المسلح ، ونعتقد أن سعى وزارة الخارجية المصرية فى هذه السبيل لايمكن أن يتوج بغير النجاح مادام الشعور العام متجها هذه الوجهة ومادام القضاء المختلط نفسه ينصر هذه النظرية .

ولو أن المحاكم القنصلية قامت من جانبها بإحصاء ماعرض عليها فى مدى العشر أو العشرين سنة الأخيرة من القضايا الجنائية لرأت - فيما نعتقد - أن الاشخاص الذين حصلت التحقيقات ضدهم والذين حصلت محاكمتهم ليسوا من الطراز الذى يستحق من الحماية مايسهل معه عدم اعتبار هذا الإجماع على ضرورة الإصلاح لضم اختصاص هذه المحاكم فى المسائل الجنائية إلى المحاكم المختلطة . بل لرأت كثرة هؤلاء الساحقة أوزاعا يعيثون فى الأرض فسادا وتجب حماية الجمعية منهم أكثر مما تجب حمايتهم من الجمعية . ولولا أنا لانريد أن نتهم بالإفراط بالحرص على ما لمصر من حق السيادة على كل مقيم فوق أرضها - وتلك تهمة نسر لها ونغتبط بها - لقلنا أن إحصاء كهذا يقنع القنصليات ويقنع الدول صاحبات الامتيازات بأن هذه الكثرة من الأشرار يجب أن لايكون لها امتياز بحال من الأحوال ويجب أن تخضع للنظام العادى أمام القضاء الأهلى . فليس مما تسربه دولة من الدول أن تحمى الأشرار من رعاياها إذا هم عبثوا واثاروا الفساد فى دولة أخرى . لكنا نكتفى بموافقة رجال القضاء المختلط أنفسهم على مايطلبون فالقضاء المختلط قضاء مصرى على كل حال . تصدر أحكامه بإسم جلالة الملك وتخضع قوانينه لمصادقة الحكومة المصرية .

فلعلنا نرى هذا المطلب الذى تم الإجماع عليه محققاً عما قريب .

حديث اليوم
الامتيازات الأجنبية الاقتصادية
لايبرر قيامها الآن مبرر(*)

قلنا قبل اليوم أن للامتيازات الأجنبية فى مصر وجوها ثلاثة : القضائى ، والاقتصادى ، والتشريعى . وعالجنا الوجه الأول منها بما رجونا معه أن يتسع اختصاص المحاكم المختلطة إلى ما هو الآن من اختصاص القنصليات .

واليوم نعرض للوجه الثانى وإن كنا قد عرضنا له من قبل لما كان يسنح من مناسبات بحيث قد أصبح أمره واضحا والموقف إزاءه بيناً .

كانت الأمم فى عصورها الأولى لاتنظر بعين الرضا إلى إقامة الأجانب بينها ؛ وكانت بخاصة تعتبرهم قبل كل شئ نازحين إليها قصد الكسب منها أكثر مما يكسبون لو بقوا فى بلادهم موفرين مشاق الانتقال وقد كانت فى تلك العصور ذات شدة وهول . وكان منطق الأمم إذ ذاك يصل بهم إزاء هذا الاعتبار إلى فرض رسوم خاصة على الأجانب النازلين فوق ما كان مفروضا على الأهالى المقيمين . وقد تكون تلك الرسوم التى لاتزال قائمة فى كثرة البلاد الأوربية بقية من ذلك الزمن الغابر وإن أضّحت مغطاة بما يحاولون أن يخفوا معه صفة «الأجنبية» فيها فيعبرون عنها تارة بأنها «ثمن بطاقة الشخصية» وتارة أخرى بأنها « رسم الإقامة» أو رسم «الترف» .

فلما زادت العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ودعت الحال إلى توثيق هذه العلاقات بمعاهدات تبرم - وكانت فكرة المنفعة المتبادلة قد أخذت تحل محل فكرة الكسب الزائد من جانب واحد - طالب الغربيون بالمساواة بين نزلائهم فى الشرق وأهل الشرق من حيث الرسوم والضرائب بمعنى ألا يفرض على أجنبى إلا مايفرض على الوطنى من تكاليف مالية عامة . ولم ير الشرقيون فى ذلك غضاضة عليهم ماداموا قد عدلوا عن الاعتبار العتيق فوافقوا وعقدوا معاهدات الإقامة وسجلوا فيها نص المساواة ذلك .

(*) السياسة ١٩٢٧/١/٧ .

وبقى هذا النص محترماً نافذاً مابقيت أم الشرق محافظة على كيانها قوية الجانب . لكن الأيام قلب . فدارت دورة الدهر بما أضعف أم الشرق فاستلانت أم الغرب جانبها وأخذت تعتدى – عرفا – على ماهو مقرر فى المعاهدات إلى أن اصبحت الحال على مانرى من امتياز عجيب يجعل الأجنبى غير خاضع لما تريد الدولة الشرقية أن تفرضه على أبنائها هى من ضرائب . فشلت يدها عن تموين ماليتها العامة بما يضمن تحقيق ماترجوه لخير الساكنين جميعا من إصلاح إلا إذا هى أرادت أن تجعل الوطنيين فى منزلة اسوأ من منزلة الأجانب يمسهم من جرائها ضيم كبير . كأن تفرض على التجار منهم مالا تستطيع فرضه على التجار الأجانب فتضطر الوطنيين منهم للبيع بأسعار أعلى من التى يبيع بها الأجانب فتحكم على أبنائها هكذا بالإفلاس .

***

وكانت الحال هكذا فى البلاد العثمانية وفى مصر وفى الصين إلى ماقبل الحرب . فلما جاءت الهدنة واقترب الصلح وظهرت معه نظرية «الانتداب» محى نظام الامتيازات الأجنبية من الأجزاء التى فصلت عن الدولة العثمانية . ولما جاء مؤتمر «لوزان» يقرر الصلح بين تركيا والحلفاء وفقت تركيا إلى محو هذا النظام من عندها كذلك . وبقيت مصر – التى أصيبت بهذا النظام الاستثنائى نفسه عن طريق تبعيتها فى الماضى لتركيا ، والتى كانت معتبرة ممتازة عن بقية أجزاء الدولة العثمانية – بقيت رازحة تحت أثقال هذا الذى محى من تركيا مصدره ومن الأجزاء التى كانت هى ممتازة عليها فى الإمبراطورية العثمانية . وبقيت كذلك الصين .

أما الصين فقد انتهت بعد أن عيل صبرها أمام عصبة الأمم إلى الثورة على الامتيازات الأجنبية وعلى المحاكم المختلطة . ومازالت أنباء القيامة الصفراء ترد علينا كل يوم بما لايدرى أحد مصيره .

وأما مصر فلاتريد أن تعالج موضوع الامتيازات الأجنبية عن طريق الثورة بل هى تسير إزاءه سيرا يراه الكثيرون من أبنائها بطيئا . لأن ذلك النظام الاستثنائى فيه مايمس بالكرامة الفردية والقومية . وكل سرعة فى درء المس بالكرامة تعتبر دائما بطيئة . أما مصر فإنها تقسم الموضوع وتقول فى صدد وجهه القضائى مايقوله قضاة المحاكم المختلطة والأجانب أنفسهم من الاكتفاء بتوسيع سلطان هذه المحاكم حتى يجب اختصاصها المحاكم

القنصلية . وقد يكون موقفها إزاء الوجه التشريعى موقف «نصف إجراء» أيضًا . لكن الذى لاتستطيع بحال أن تستمر ساكتة عليه ولاتستطيع كذلك المساومة فيه و«التدرج» فهو الوجه الاقتصادى . ذلك أن ميزانية الدولة إنما يصرف منها على كيان المجموع . وهذا الكيان إنما يستفيد منه السكان جميعاً لافرق بين وطنى وأجنبى . بل إن هذا الكيان إذا اعتنى به فإن فائدته الأولى تذهب حتما إلى الاقتصادية من نواحى النشاط العام داخل حدود مصر ، وقد تكون هذا النواحى فى يد الأجانب أكثر منها بعد فى يد المصريين .

***

وقد عالجت «لجنة ملنر» التى قد تعتبر عمدة فى المسائل المصرية الحديثة مسألة هذا الوجه الاقتصادى من الامتيازات الأجنبية . وقالت فى صددها أنها لاترغب إلا أن تقيد مصر بألا تفرض على الأجانب ضرائب لايكون لها مثيل فى دول أوروبا .

والواقف عل«شبكة» الضرائب فى أوروبا يستطيع أن يؤكد تأكيدًا غليظا أن مصر لن تستطيع خلال المئة سنة الآتية أن تستنفد كل مافى الضرائب الأوروبية من أنواع . وهم هناك كل يوم يتفننون فى إيجاد الجديد منها والطريف . فمن ضريبة على اللحى إلى ضريبة على الكلاب إلى ثالثة على العزوبة إلى رابعة على المنافذ إلى مالا أدرى من خامسة وسادسة وعاشرة . ومصر – على أى حال – التى تبدأ فرض ضرائبها الشاملة فى هذه السنوات فقط لن تستطيع أن تحاذى فيها تلك الدول الأوروبية التى تسبقها فى هذا المضمار بعديد غير محدود من السنين .

***

ليس معقولا إذن أن تظل الامتيازات الأجنبية الاقتصادية قائمة فى مصر بعد تلك التطورات العالمية كلها ، وليس عدلا أن يرفض الأجانب دفع ضرائب فى مصر فى حين أن إخوانهم يئنون تحت أثقالها فى بلادهم وفى بلاد غيرهم أيضا .

ولسنا نشك أن الحكومة تلقى اليوم معارضة إذا هى همت فى سبيل المطالبة بالمساواة ، وبالمساواة فى دائرة النظام الأوروبى ؛ ولسنا نشك أنها مقبلة بحزم على معالجة هذا الوجه من وجوه الامتيازات الأجنبية وأغلالها الثقيلة على كرامة المصريين وعلى كيان الدولة المالى .

حديث اليوم
الامتيازات الأجنبية
تصبح شذوذاً فى مصر وحدها(*)

تناولنا الحديث فى موضوع الامتيازات الأجنبية منذ سنوات . وكان أول ماعرضنا لهذا الحديث فى «السياسة» فى أوائل سنة ١٩٢٣ حين انعقاد مؤتمر لوزان والحاحنا كى تمثل مصر فيه . ثم عدنا للحديث فى موضوع الامتيازات لمناسبات شتى إحداها حين تناول حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا موضوع الضرائب والامتيازات وآخرها حين تحدث المسيو هوربيه رئيس محكمة مصر المختلطة فى حفلة رأس السنة بين قضاة المحكمة المختلطة ومحاميها فقال أنه يرجو أن يلغى الاختصاص القنصلى وأن يضاف إلى المحاكم المختلطة اختصاص النظر والحكم فى جميع الجرائم التى تقع من الأجانب . وعلى أثر هذا الحادث وجه أحد حضرات النواب سؤالا لمعالى وزير الحقانية طالبا إليه رأى الحكومة فى موضوع محاكمة الأجانب الجنائية .

مع ذلك كله ؛ ومع أن مصر كانت أسبق الدول إلى الشكوى من نظام الامتيازات حين كان هذا النظام موجودا فى ممالك كثيرة ، ومع أنها كانت أول من عدل هذا النظام بإنشاء المحاكم المختلطة التى سميت منذ خلقها محاكم الاصلاح ، مع ذلك كله أسرع مراسل التيمس بالقاهرة فأرسل إلى جريدته نبأ أراد به - كعادته - أن ينفر الرأى العام الإنكليزى من حركة المصريين وقال فيه أن المصريين لم يتحركوا لطلب إلغاء الامتيازات الأجنبية أو تعديلها على الأقل إلا بعد ما رأوا حركة الثورة فى الصين قائمة ومن مطالبها الأساسية إلغاء الامتيازات الأجنبية .

وهذا الخبر مغاير للحقيقة تمام المغايرة ، مغاير لها من جهة التاريخ ومغاير لها فى الواقع . لكنه مع ذلك لفت نظر من لم يكونوا يلتفتون من قبل إلى حركة الصين ودفعهم لاستطلاع مايجرى فيها . وهاهم اليوم يرون عن طريق مكاتب التيمس فى واشنجطون «أن أمريكا ترغب فى إلغاء مالها من امتيازات بمجرد أن تكون الصين مستعدة لحماية الرعايا ؛ الأمريكيين بالقوانين والمحاكم الصينية» كما أن إنكلترا والبلجيك أعلنتا بصفة رسمية أنهما

(*) السياسة ١٩٢٧/١/٣٠ .

على استعداد لتحقيق أمانى الصين القومية إلى أقصى الحدود المستطاعة وإلغاء الامتيازات الاجنبية فى مقدمة أمانى الصين القومية .

فهل يريد مكاتب التيمس بالقاهرة أن يفهم المصريون من هذا أن الأمانى القومية لاتنال إلا على الطريقة التى دفعت أمريكا وإنكلترا وبلجيكا للتسليم بهذه المطالب فى الصين . ذلك ماكنا نود لجريدة كبيرة كالتيمس مفروض فيها اختيار مكاتبين ذوى حكمة ودراية أن لاتجعله نتيجة سياستها وهو ما لايريد المصريون أن يصوروه لأنفسهم فى مسألة الامتيازات أو فى غير مسألة الامتيازات ، فالمصريون يعلمون أن للحق قوة تؤيده وأن هذه القوة لاتحتاج إلى الإكثار من المطالبة بهذا الحق والتدليل عليه وإقامة حجته . وكذلك كان شأن المصريين دائما . وكذلك كان شأنهم مع الأجانب النازلين مصر بنوع خاص فقد حدثت حركة مصر القومية فكان أول ما عنى المصريون به أن لايصاب الأجانب فى أنفسهم ولافى حريتهم ولافى أموالهم بسوء ، ومانحسب حركة قومية مرت من غير أن يصاب فيها الأجانب مثلما مرت الحركة المصرية . ذلك بأن مصر تقدر ماكان من عطف الأجانب النازلين فيها على مطالبها القومية وتقدر ماكان لها من العطف على هؤلاء الأجانب منذ أزمان طويلة . فإذا كان الماضى قد جعل للأجانب فى بلاد الشرق نوعا من الامتياز فى المعاملة أيا كان سببه التاريخى فإن تطور الحوداث وتقريب أسباب المواصلات بين الأمم بعضها من بعض ووحدة صور الحياة فى الغرب والشرق إلى حد كبير ؛ كل ذلك جعل مصر على حق في أن تعتقد أن الأجانب أنفسهم سيرون فى نظام الامتيازات العتيق ما يجرح الكرامة القومية للمصريين الذين ينزل هؤلاء الأجانب بينهم ويدعوهم بذلك إلى أن يسبقوا المصريين فى الحرص على إيجاد الحل الذى يوفق بين غايات الجميع .

على أن المصريين من جانبهم لم يبدوا من التطرف فى أمر الامتيازات مايبرر أقوال مكاتب التيمس أو غير مكاتب التيمس . بل هم كانوا على أعظم جانب من الهوادة والرغبة فى التوفيق فلم يطلبوا أكثر مما أشار إليه مسيو هورييه رئيس المحكمة المختلطة فى مصر حين رجا أن يشتمل اختصاص المحاكم المختلطة محاكمة الأجانب فى الجرائم التى يرتكبونها . وهم لم يطلبوا إلا ما أقرته الدول من ذلك قبل سنة ١٨٧٥ حين رضيت كلها - عدا واحدة فقط - أن تنظر المحاكم المختلطة الجرائم التى تقع من الأجانب التابعين

لإحدى الدول ذوات الامتيازات على الأراضى المصرية وكان لهذه الهوادة فى الطلب ولهذه الرغبة فى التوفيق أثر أى أثر على اللجنة المشكلة بوزارة الحقانية ؛ والتى تضم بين أعضائها عدداً من أكابر الأجانب ذوى الرأى والكلمة ، فى قبول ماطلبه المصريون . ونعتقد اعتقاداً أكيداً أن هذه الهوادة والرغبة فى التوفيق سيكون لها كذلك أثرها عند الدول صاحبات الامتيازات جميعا فإن بقاء نظام الامتيازات على صورته الحالية فى مصر وحدها بعد أن زال من السودان منذ سنة ١٨٩٩ ومن البلاد العثمانية من قبل الحرب وبعد أن أقرت الدول فى مؤتمر لوزان زواله - ذلك كله يجعل المصريين ينظرون إلى مايقدمونه من هذه الطلبات المتواضعة ، على أنها بعض الحق الذى كان يجب أن يعترف لهم اليوم به ؛ فإذا هم لم يظفروا بهذا البعض أشعرهم ذلك مالا تطيب له نفوسهم ولاتستريح له عزتهم القومية .

وستكون الدول صاحبات الامتيازات أكثر تقديرا لهذه الهوادة وللرغبة فى التوفيق من جانب مصر فى الوقت الحاضر الذى زالت فيه الامتيازات من دول العالم جميعا والذى توشك أن تزول فيه من الصين . وأن مايجعل مصر تسلك سبيل التوفيق ماتقدره من أن سلام العالم له قدر سام يجب أن يقام له وزنه ، وماتعتقده من أن الدول صاحبات الامتيازات تقر لمصر بهذا الحق الواضحة حجته من غير أية حاجة إلى أكثر من المطالبة به .

ولنا كل الرجاء أن لايطول بالمصريين انتظار ماسيكون من نتيجة محادثات الحكومة المصرية والدول ذوات الامتيازات فى مسألة واضح وجه الحق فيها كل الوضوح .

حديث اليوم

الكولونيل ودجوود

رأيه فى حل المسألة المصرية (*)

كان الكولونيل ودجوود شريكا فى الحكم أيام وزارة العمال ، وكان لذلك متضامنا فى السياسة التى انتهت إلى الكتاب الأبيض الذى وجهه مستر ماكدونالد رئيس تلك الوزارة إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الحكومة المصرية إذ ذاك . لذلك كل مايبديه الكولونيل ودجوود من الآراء موضع مناقشة سواء فى مصر أو فى إنكلترا . وقد قام جنابه أخيراً برحلة فى أوربا طاف خلالها إيطاليا ثم انتقل إلى فينا ومن هناك نشرت له الصحف حديثاً أبدى فيه آراء بلغت غرابتها أن أنكرها زملاؤه فى حزب العمال أشد الإنكار وانتقدوها مر الانتقاد . وخلاصة ما بدا فى هذا الحديث من رأى أن الكولونيل يرى أن تتخلى بريطانيا عن مصر لحكومة روما كى يقوم الفاشست بالأمر فى مصر على الصورة التى يقومون بها فى إيطاليا مما يرى جنابه إنكلترا عاجزة عنه . وفى رأيه أن هذا التنحى يكون لصالح إنكلترا إذا نزلت لها إيطاليا عن الأرترية . وأن إنكلترا مادامت فى فلسطين فهى قديرة كل القدرة على المحافظة على قناة السويس .

ولم نعلق على هذا الرأى يومئذ لأنه بعيد من جهة عن أن يعبر عن رأى أى سياسى مسئول فى إنكلترا . لكن الكولونيل عاد إلى لندره وتحدث إلى مراسل الأهرام الخاص ليزيد رأيه إيضاحاً فقال أن الممول البريطانى مل دفع النفقات الخاصة بمصر ولذلك سيزداد طلب الإنكليز جلاء بريطانيا عن مصر تخلصا من هذه الأعباء وهذا خطر يهدد مصر بالخضوع لإيطاليا مادامت لا تستطيع صد أساطيلها وجيوشها . ثم أضاف جنابه أن على مصر أن تواجه حقيقة هذا الخطر ، فإن كانت لا تريد أن تستهدف له وأن تحل المسائل التى بينها وبين إنجلترا فعلى مصر أن تدخل عصبة الأمم البريطانية وإن كان مسلكها الماضى قد جعل ذلك متعذرا . على أن حزب العمال – فى نظر الكولونيل – يؤيد فكرة انضمام الهند ومصر إلى عصبة الأمم البريطانية على شرط أن تكون مصر هى البادئة بهذا الطلب .

(*) السياسة ١٩٢٧/٢/١٤ .

هذه هى خلاصة رأى عضو حزب العمال المحترم . فأما ما جاء على لسانه من أن مصر كأمة من أمم البحر المتوسط لا تصلح للحياة الديموقراطية وما استشهد به على ذلك من بعض التصرفات فليس يعدو أن يكون تعليقاً على الهامش لا يستحق حظا كبيراً من العناية به . ولقد كنا فى حل من أن ننظر لتصريحاته الأخيرة نظرتنا إلى تصريحه حيث كان فى فينا لولا أنه اتصل بحزبه بعد أن عاد إلى لوندرة ثم تكلم باسمه وذكر أنه يؤيد هذا الرأى الذى يبديه ويعتبره حلاً للمسألة المصرية . لذلك نمس هذا الموضوع فى حديث اليوم ليرى القارىء أن هذه السياسة الجديدة التى يتكلم بها حزب العمال البريطانى لا يمكن أن تؤدى إلى غاية تتفق ومصلحة إنكلترا قبل أن تتفق ومصالح مصر .

فالمصريون والإنكليز جميعاً يذكرون أن مسلك مصر الماضى ، هذا المسلك الذى نعته الكولونيل ودجوود بأنه لا ييسر الحل العملى الذى يشير به ، كان مسلكاً يوجب حل المسألة المصرية كلها حلاً يتفق ومطالب المصريين ومصالح الإنكليز . ولسنا وحدنا نقول هذا . بل قاله كثيرون من ساسة الإنكليز أمثال مستر سبندر وغير مستر سبندر . وإذا كان المؤتمر الإمبراطورى قد قرر تساوى الممتلكات المستقلة مع إنكلترا مع ارتباطها جميعاً برابطة الولاء للتاج البريطانى لما فى ذلك من اتفاق مع مبادىء هذا العصر التى تقضى للشعوب بكرامة وشخصية ككرامة الأفراد وشخصيتهم - فإن مصر التى أصرت دائماً على طلبها الاستقلال لم ترفض أن تقف من إنكلترا موقف الحليف وأن تتفق وإياها اتفاقاً يكفل المصالح البريطانية فى مصر من غير أن يمس استقلالها . وإذا أمكن أن يوجه لوم لأحد حال دون تحقيق مرامى هذه السياسة إلى الوقت الحاضر فليس المصريون هم الملومون ومنذ كانت المحادثات الأولى بين مصر وإنكلترا من طريق الوفد المصرى إلى وقتنا الحاضر لم تغير حكومة من الحكومات المصرية موقفها الودى بإزاء إنكلترا . وهذه الحكومة الحاضرة المؤيدة تأييداً إجماعياً من البرلمان قد أبدت فى خطاب العرش حرصها على علاقات المودة بين مصر والدول كافة وبين مصر وبريطانيا بنوع خاص ورجت أن تصل من ذلك إلى تحقيق كمال استقلال مصر وحقوق مصر فى السودان مع استعدادها دائماً لتنفيذ البرامج القديمة التى أعلنها الوفد المصرى والحكومات المصرية السياسية التى تولت الحكم بعد إعلان مصر استقلالها فهذه الحقائق الثابتة والتى سجلها جماعة من كبار ساسة الإنكليز أنفسهم تنقض نقضاً باتاً ما ذهب إليه الكولونيل ودجوود من الطعن على مسلك مصر السياسى

فى الماضى . ويزيد هذا المذهب نقضاً ما ثبت بأحكام القضاء من أن الأمة والحكومة لم تكونا مسؤولتين فى يوم من الأيام عما يمكن أن يعتبر عملاً عدائيًا نحو بريطانيا .

بقى قول الكولونيل ودجوود أن الشعور فى إنكلترا بوجوب جلائها عن مصر يزداد وما يترتب على هذا الجلاء من احتمال دخول إيطاليا مصر وإخضاعها للنظام الفاشستى وذلك مالم يقبل المصريون أن يكونوا أعضاء فى عصبة الأمم البريطانية . وكل ما يستحقه هذا القول من الرد أن الشعور أيضاً يزداد بوجوب اتصال أمم الشرق الأدنى وتكوينها عصبة أمم كعصبة الأمم البريطانية وتعاونها في ضمانة استقلال بعضها البعض ، أو أن الشعور أيضاً يزداد بوجوب تضامن الأمم الواقعة على البحر الأبيض المتوسط وتعاونها تعاوناً يعيد إلى حضارة هذا البحر مجدها القديم لحكم أوربا كلها ولحكم العالم أيضاً . أو مثل هذه الأقوال التى لا تحل عقدة ولا تفرج أزمة ولا تزيد على أنها ارهاصات يراد بها التهديد بينا يعرف قائلها ويعرف سامعها أنها أقوال ذاهبة فى الهواء . فمادامت مصر قد أثبتت فى سياستها الأخيرة حرصها على التفاهم مع إنكلترا على قاعدة قبلتها إنكلترا نفسها فمن تعقيد الأمور تعقيداً لا يتفق ومصلحة إنكلترا كما لا يتفق ومصلحة مصر تحوير هذه السياسة من غير موجب لهذا التحوير .

والمفروض إلى الوقت الحاضر أن سياسة الحكومة الإنكليزية تسير على الخطة التى ارتضاها الطرفان فلن تغير أقوال الكولونيل ودجوود منها شيئاً . ولو أن هذه الأقوال صحت ورأى المصريون أنفسهم بإزاء حالة سياسية جديدة فإنهم لن يعجزوا على أن يجدوا لها الحل الذى يتفق ومطالبهم ، فمصر واسطة عقد أمم الشرق العربى . وهى اليوم تنظر لسياسة السلم نظرة إيمان ليقينها أنها السياسة الصالحة وأنها التى تسير بالعالم فى سبيل الحرية . ولعل سير الحوادث فى الطريق الطبيعى الحاضر تجعل يقينها هذا يزداد كل يوم ثباتاً لمصلحة الشعوب والدول جميعاً .

وأن ما نقدره من حكمة الوزارة البريطانية القائمة بالأمر اليوم يجعلنا لا نرتاب لحظة فى أن سياسة الاتفاق الودى التى سعى إليها الطرفان منذ اتصلت المحادثات بين مصر وبريطانيا ستؤتى ثمرها لمصلحتهما جميعًا .

حديث اليوم
الامتيازات الأجنبية
وجوب الجد فى سبيل تخفيفها(*)

من حق المصريين أن يطلبوا اليوم إلغاء الامتيازات الأجنبية من أساسها بعد ما أصبحت مصر مركزًا دوليًا لكل المواصلات العالمية وبعد ما أصبح الأجانب الذين استوطنوا البلاد وأصبحت لهم فيها مصالح كمصالح المصريين سواء بسواء وعددهم مئات الألوف . فإن بقاء هذه الامتيازات الأجنبية فى هذه الظروف يجعل حكومة وسط الحكومة ويجعل هذه الحكومة الدولية الأجنبية تزداد قوة كلما ازداد الأجانب عددًا مما يجعل المصرى عرضة لأن يصبح يومًا غريبًا فى بلاده حقًا ، ويجعله مع ذلك وبحكم هذه الامتيازات هو المحتمل لكل الضرائب والنفقات التى تجعل من مصر موطن أمن ورغد لهؤلاء الممتازين . ومن حق المصريين أن يشتدوا فى هذا الطلب بعد إذ رأوا الدول كافة ترفع نير ما كان عندها من امتيازات ولو أدى ذلك إلى القوة والعنف ، وما فعله الأتراك وما يفعله الصينيون خير شاهد ومثل . لكن المصريون إذ يطلبون إلغاء الامتيازات لا يجنحون إلى حجة القوة والبطش وإنما يحتجون إلى حجة كان واجباً أن تكون أشد من القوة والبطش إقناعاً . تلك حجة المودة والتعاطف وحسن الجوار . كان لمثل هذه الحجة أن تعلو على حجة القوة عند الشعوب المتمدينة بنوع خاص والتى تنادى بأسماء الحق والعدل وحقوق الشعوب وبعبارات الحرية والإخاء والمساواة والتى ترى أن العقل والمنطق يجب أن يكون لهما الصوت المسموع وأنه لا يجوز الالتجاء إلى القوة والبطش إلا مع الهمج أو من جانب الهمج . لكن هذا المنطق وهذه الفلسفة ما يزالان ، مع الأسف ، موضع الجدل فى نظر الساسة ، وإن كانا فوق كل جدل فى نظر الفلاسفة والحكماء . والمصريون ما يزالون قوم سلم لا يريدون أن يلجأوا للعنف إذا كان ما يزال للحلم موضع .

وفى سبيل السلم لا يريد المصريون أن يطلبوا مساواتهم بأمم ألغت الامتيازات بالقوة وهى لا شك لا تفوق مصر نظامًا ولا حضارة ويكتفون بالمطالبة بالتخفيف من وطأة هذه الامتيازات فى أمر الضرائب بأن يتساوى الأجانب فيها مع المصريين ، ولا يأبون فى هذا

(*) السياسة ١٩٢٧/٢/٢٥ .

السبيل أن تكون الضريبة التى تفرضها الهيئة التشريعية المصرية لها مماثل فى الدول صاحبات الامتيازات : ويطلبون كذلك ، تخفيفًا للامتيازات ؛ أن يمتد اختصاص القضاء المختلط ليشمل المسائل الجنائية مع المسائل المدنية والتجارية .

وتقوم «السياسة» بعمل بحث فى هذا الشأن الأخير لدى حضرات وزراء الدول المفوضين ، ويسرنا أن يميل كثيرون من هؤلاء الوزراء إلى رأى المصريين وإلى التخفيف من الامتيازات بتوسيع سلطة المحاكم المختلطة لتشمل الاختصاص الجنائى ، يسرنا هذا ، ونعتقد أنه يكفل مصلحة الأجانب كما يكفل مصلحة المصريين أنفسهم وهو بعد عدل واجب الأداء . فلو أن المصريين رفضوا اليوم قيام هذه المحاكم ، محاكم الإصلاح ، التى أقيمت يوم أقيمت لمصلحة مصر ورجعوا بالامتيازات الأجنبية إلى مثل نظامها قبل سنة ١٨٧٥ يقاضى الأجنبى المصرى أمام المحاكم الأهلية ويقاضى المصرى الأجنبى أمام محاكم القنصلية لما نال المصريين من ذلك إلا ضرر قليل . فأنت إن أحصيت ما بين الأجانب والمصريين من معاملات لرأيت أكثر الدائنين فى الحقوق من الأجانب ولرأيت المصريين هم المدينين . ولما كان الطبيعى أن يكون الدائن أمام القضاء مدعياً وكانت طبيعة الامتيازات قبل إنشاء المحاكم المختلطة أن يقاضى المدعى عليه أمام محاكمه فإن النتيجة التى تترتب على العود إلى ما قبل نظام محاكم الإصلاح أن يكون العدد الأكبر ، وربما لا نغالى إذا قلنا أنه يكون فى المائة من القضايا التى ترفع اليوم أمام المحاكم المختلطة داخلاً فى اختصاص المحاكم الأهلية . وإنا لواثقون يومئذ من أن الأجانب لن يروا حقوقهم إلا محترمة مصونة كما هى اليوم محترمة مصونة ، ومن أنهم يومئذ يصلون إلى حقوقهم كاملة كما يصلون إليها اليوم كاملة .

هذا وللمصريين الحق المطلق فى العود بنظام الامتيازات إلى ما كان قبل سنة ١٨٧٥ . مع ذلك هم لا يرون هذا برغم ما رأيت من آثاره ، وهم إنما يطلبون من جهة أن يعدل نظام المحاكم المختلطة على صورة تتفق وكرامة القضاة المصريين الذين يشتركون فيه ويقومون بقسطهم منه على وجه كامل . كما يطلبون أن يمتد اختصاصه ليشمل المسائل الجنائية إلى جانب المسائل المدنية والتجارية . فهل هم فى هذا متعسفون؟ أم يكون المتعسف المتعمد إيلام النفوس من يقول ببقاء نظام الامتيازات على حاله وفيه ما فيه من مساس بعزة المصريين القومية وبكرامتهم كشعب ذى تاريخ مجيد يريد أن يعمل اليوم لتوثيق علاقات

المودة والصداقة بينه وبين الشعوب الأخرى ويريد أكثر من توثيق هذه العلاقات أن يخلق بينه وبين هذه الشعوب الأخرى اتصالاً عقليًا وأدبيًا ومادياً يقوم على أساس تبادل المصالح ، ولا يرضى المصريون أن يكونوا فيه أداة تستغل لمصلحة الغير من غير أن ترعى لها أية حرمة أو مصلحة .

إنا لنستبشر بما أبداه بعض حضرات الوزراء المفوضين من ميل إلى جانب العدل فى مسألة الامتيازات وضرورة التخفيف منها ونعتقد أن هذه العاطفة هى عاطفة سائر الوزراء من سألهم مندوبنا ومن لم يسألهم . ويجعلنا نميل إلى هذا الاعتقاد مالا نرتاب فيه من أن هؤلاء الوزراء وكلهم ذو فضل وحكمة يقدرون نفسية الشعوب ويعلمون تمام العلم أن الريح التى هبت على العالم كأثر للحرب العامة التى اشتركت فيها شعوب العالم ، والتى أخذت مصر منها بنصيب عظيم واحتملت فيها تضحيات جسام - هذه الريح التى حملت إلى كل جوانب الأرض معانى الحرية وحقوق الشعوب لايمكن أن لا تذر وراءها أثراً فى كل أمة من الأمم فى كل ناحية من نواحى حياة الأمة وهم يرون كيف تقوم مصر اليوم بحظ من النشاط فى مرافق حياتها جميعاً لم يألفوه فيها من قبل ، وهذا الحظ من النشاط سيؤتى فى أعوام قليلة ثمرات كثيرة . وسيشترك أصدقاء مصر والذين يعاونونها فى هذا النشاط ولا يقفون فى سبيل طموحها إلى الحرية الكاملة وإلى السيادة الصحيحة فى استغلال كثير من ثمراته . أما الذين يقفون فى وجه ما تطلب مصر فليس طبيعياً أن يرتجوا من مصر ما يرتجيه أصدقاؤها .

ونود أن تكون الدول كلها صديقات لمصر .

حديث اليوم
الامتيازات الأجنبية
يجب إذن الغاؤها(*)

كنا نعتقد أن الخطوة المتواضعة التى أرادت الحكومة المصرية أن تخطوها فى سبيل تخفيف الامتيازات الأجنبية بإضافة الاختصاص الجنائى إلى المحاكم المختلطة الأجنبية ستقابل من جانب الدول صاحبات الامتيازات بالعطف والتشجيع . فهى ليست خطوة متواضعة وكفى . بل هى أكثر من خطوة متواضعة . هى خطوة فيها شىء من الضعف غير قليل وإنما اكتفت بها الحكومة وأراد نواب البلاد أن ينظروا إليها بشىء من الرضى حرصاً على هذه المودة التى تربط مصر بالأجانب من زمن طويل وإن احتملت مصر واحتمل المصريون فى سبيلها غرماً هو أفدح الغرم . وإن أفاد الأجانب من ورائها غنماً ليس كمثله غنم . لكن العجيب الذى لا يسيغه عقل ولا يقره عدل ولا تقبله كرامة أمة تريد أن يكون لها شىء من الكرامة إن بعض حضرات ممثلى الدول صاحبات الامتيازات وقفوا فى سبيل هذه الخطوة ورفضوا إجابة الحكومة المصرية إليها وأصروا على أن تظل مصر بقرة حلوباً تستدر . ثم هى مع ذلك تمتهن وتساء معاملتها . وذلك موقف لن يرضاه لنفسه ولا لبلاده مصرى . فهو موقف أقل ما فيه أنه هوان لأمة نعتقد بحق أنها خير من بعض الأمم صاحبات الامتيازات نظاماً وقضاء وعدلاً وحضارة وهو موقف يجعل هذه الأمة أن قبلته عبدة مستذلة لا لأمة واحدة ولكن لكل هذه الدول صاحبات الامتيازات بل لكل فرد من رعايا هذه الدول صاحبات الامتيازات .

يا عجباً! تلغى الامتيازات من تركيا لأن تركيا ألغتها بالثورة وبحد الحسام . وتلغى من بلاد الشرق لأن بلاد الشرق وقعت كلها فى قبضة دول قوية وتلغى كذلك فى الصين لأن الصين ثارت وكشرت عن أنيابها فإذا تحدثت مصر عن تخفيف الامتيازات وانتصرت من هذا التخفيف على أن طلبت محاكمة المجرمين الأجانب أمام المحاكم المختلطة وليدة الامتيازات وأغلبية القضاة فيها من الأجانب رفض هذا الطلب ؛ ما معنى هذا؟ أليس معناه أن الأوروبية تقول للمصريين صراحة ومن غير مواربة : لا حق لصاحب حق مالم ينله بقوته مما لم تتهدد به لصالح رعايانا فاطلبوا ما شئتم فلن تجدوا لطلبكم مجيبًا .

(*) السياسة ١٩٢٧/٢/١٤ .

وهل هذا شيء غير تحريض المصريين على العبث بمصالح الأجانب دفعاً على كرامة مصر وعزتها القومية؟! .

إن تكن تلك غاية حضرات معتمدى الدول فإن أمام المصريين من أسبابها كثير لا يخل بالأمن ولا يدخل فى معنى الثورة . وهم إن التجئوا إليها فلن يرى أحد . ولن يرى المعتمدون أنفسهم ، إلا أن المصريين على حق ، لا فى طلبهم الضعيف المتواضع أن يحال الاختصاص الجنائى إلى القضاء المختلط ، ولكن فى مطالبتهم بإلغاء الامتيازات ورفع هذه المذلة المشينة عن أعناقهم واقتضاء من يقيم فى مصر أن يخضع لنظم مصر وأن يشارك فى أبواب إيرادات الدولة كما يشترك فى الاستفادة من أبواب مصروفاتها وكما يستغل مواد ثروة البلاد . وإلا ففى أى عرف يسمح للرجال أن يعيش فى بلد يتمتع فيه بما لا يباح له أن يتمتع بمثله فى بلاده ثم لا يدفع عن ذلك ضريبة ما ، وأى عدل يقتضى أن تجبى الضرائب من عرق جبين الفلاح ومن كده ونشاطه يدفعها مباشرة ويدفعها عوائد جمركية حين يشترى من المتاجر حاجياته ويدفعها ضريبة قطن وغير ضريبة قطن ويظل هو مع ذلك يعانى أشد العناء بما يتوجع له الأجانب أنفسهم أو بما يزعمون أنهم يتوجعون له ثم إذا هؤلاء الأجانب الذين لا يدفعون للحكومة قرشاً واحداً يقتضون الحكومة أن تكون الأحياء التى اختاروها مساكن لهم ، جنات النعيم . وأى نظام فى العالم يقبل أن تعرض الحكومة على البرلمان مشروع قانون من القوانين فإذا البرلمان بعد بحثه وتعديله أهيب به : تمهل فالمشروع قدم بالمحكمة المختلطة وصادقت عليه كما قدمناه لك . فإن غيرت منه حرفاً تعرضت إلى خدمة قبول تلك المحكمة لما تعدل وإلى عدم سريان القانون على الأجانب . بل أية كرامة قومية وأية عزة وطنية ترضى أن يخضع كل قانون أو تعديل فى قانون وكل ضريبة (. . .)(*) للبلدية الوحيدة التى يدفع فيها الأجانب بعض الضرائب - (. . .)(**) عطف أربع عشرة دولة يكفى أن تتعلل واحدة منهن ليسقط كل شيء فى الماء إلى غير قرار . أليس هذا كله مثيراً للنفوس وإن بلغت من الاعتدال والاحتمال ما بلغت؟ أو يستطيع رجل يقدر الإنصاف أدنى تقدير أن يقول لمن ينظر للذين يقبضون على عنقه بكل هذه الأغلال نظرة غيظ أو حنق فإن هو أراد أن يتجنبهم ويقاطعهم ولا يتصل وإياهم

(*) كلمة غير مقروءة .

(**) كلمة غير مقروءة .

بمعاملة ولا يعمل لتوثيق أية رابطة مادية أو عقلية بينه وبينهم مادامت كل رابطة تصبح غلاً فى عنقه فهل يلام على شىء مما يفعل . وإلى هذا العمل يدفع معتمدو الدول المصريين .

ولا يحسبن أحد أن المصريين بلغ منهم الضعف فلا يتحركون لمثل هذه الإهانة توجهها إليهم الدول صاحبات الامتيازات . ولئن كانوا قوم سلم وأمن ، فهم قوم عزة وأنفة . وإذا هم أرادوا أن يبدأوا المسائل بالحسنى كلها حلاً سلمياً فليس معنى هذا أنهم إذا أحرجوا ضعفت هممهم ووهنت عزائمهم . ولكنهم يصبرون على مالم يمس الصبر عزة وطنهم وكرامته ولا يطيقون بعد ذلك صبرا .

وإذا كانت الدول لا تريد أن تتفاهم فى هذا التخفيف البسيط لعبء الامتيازات الثقيل الذى تغلغل فى مرافق المصريين وأصبح مرضاً مزمناً ضاقوا به ذرعا – إذا كانت لا تريد أن تتفاهم فى هذا مع الحكومة الدستورية الحاضرة المستندة إلى تأييد الأمة إجماعياً فمع أية حكومة إذن تريد أن تتفاهم! لعلها تنتظر حكومة جديدة تعطيهم على الامتيازات امتيازات وتجعل لهم أن يخرجوا المصريين من كل مكان يحلو لهم الوجود فيه؟ كلا إن هذا لا تطيقه نفس تحس بأن لها على الحياة كرامة . وحق على هذه الحكومة الحاضرة فى حق نفسها وفى حق الأمة أن لا (. . .)(*) من عزمها؟ ما كان من رفض بعض الدول ما طلبت . بل حق عليها أن ترتب على هذا الرفض النتائج التى يجب أن تترتب عليه فى سجل دولة كبرى ، حكومتها واجباً عليها أن تحتفظ بأنفسها وكرامتها . ولقد قلنا ونكرر أنه إذا كنا بعد اثنين وخمسين سنة من إنشاء المحاكم المختلطة لم نتقدم خطوة واحدة فى سبيل تخفيف حمل الامتيازات فخير أن يلغى نظام هذه المحاكم وأن نعود إلى زمن النظام القديم حتى تكون مقاطعتنا لكل ما هو أجنبى أبعد مدى وأجدر أثراً ، ، ولعل الحكومة تفكر فى هذه الخطوة تفكيراً جدياً ، فهى خطوة لا تحتاج إلى موافقة أية دولة من الدول ، وإنما هى رهن بإرادة مصر وحدها ، وما دام من بين الدول من تريد أن تقف عقبة فى سبيل تقدم مصر ورفعتها فلتقف مصر الموقف الذى يوجبه عليها احترامها لنفسها ومحافظتها على سيادتها ، لتقف مصر أمة وحكومة هذا الموقف ويومئذ يعلم الكل أن المصريين إن لانوا

* كلمة غير مقروءة .

فليس لينهم ضعفا . وأنهم إن احتفظوا بالسلم والمودة فليس يكون ذلك هواناً منهم على أنفسهم وأنهم يستطيعون رد الهوان ودفع المذلة بأكثر مما يتصوره الذين يقضون اليوم منهم موقف المتعنت ، وما دامت المدنية باقية عندما كانت الوحشية من عدم رد الحق إلى صاحب الحق . إلا إذا أخذه بنفسه فأمام المصريين من أسباب ذلك - فى صدد الامتيازات الأجنبية - كثير من غير حاجة إلى عنف ولا قوة .

حديث اليوم
الامتيازات الأجنبية والتشريع
أضرارها البالغة بالتقدم التشريعى(*)

بمناسبة الاستفتاء الذى تقوم به السياسة فى مسألة محاكمة المتجرين بالمواد المخدرة ومحاكمة الأجانب منهم أمام المحاكم المختلطة ورفع عقوبة هذه الجريمة من المخالفة إلى الجنحة ، ولمناسبة هذه الأبحاث التى ننشرها عن الامتيازات الأجنبية بعث مراسل الدايلى نيوز إلى جريدته فى لندرة يقول : إن الصحف حملت على الامتيازات حملة جديدة «غير ملاحظة أن نقص القانون المصرى هو السبب فى انتشار المواد المخدرة وغيرها من الشرور» .

وكان حقاً على المكاتب وقد بحث عن سبب انتشار الشرور فاهتدى إليه فى نقص القانون المصرى - أن يبحث عن سبب هذا النقص . ولو أنه كلف نفسه هذه المؤونة لما احتاج إلى طويل بحث أو كبير عناء فسبب ما قد يكون فى القانون المصرى من نقص هو هذه الامتيازات الأجنبية . ويكفى مقنعاً بذلك مسألة المواد المخدرة نفسها . فقد اعتبرها الشارع المصرى مخالفة قبل أن تبلغ من الانتشار الحد المخوف الذى بلغته فى السنين الأخيرة . فلما استفحل أمرها وانتشر خطرها رفع القانون العقوبة على المتجر بها وعلى متعاطيها إلى نطاق الجنحة ؛ لكن هذا التشريع لم يكن ليسرى على الأجانب لأن المحاكم المختلطة لا تملك الحكم فى الجنح إلا ما نص عليه قانون تشكيلها الذى وضع فى سنة ١٨٧٥ . وترتب على هذا أن أصبح المصريون والأجانب الغير المتمتعين بالامتيازات يحكم على من تثبت إدانته فى إحدى جرائم المخدرات بثلاثة أشهر وبستة أشهر وبسنة بينما يبقى المتمتعون بالامتيازات لايعاقبون إلا بعقوبة المخالفة . وكان من أثر ذلك أن انتقلت تجارة المخدرات إلى الأجانب وأن احتمى الوطنيون الذين يتجرون فيها بهم . وبقيت لذلك منتشرة انتشاراً سيىء الأثر على العقول والأخلاق . فهل نقص القانون المصرى هو السبب فى بقاء هذه الجراثيم؟ هل هو القانون المصري الذى يحمى أولئك المجرمين أم هى

---

* السياسة : ١٩٢٧/٣/٢

الامتيازات الأجنبية التى تحميهم والتى تيسر بذلك نشر السموم فى البلاد فتجنى على عقول أهلها وأخلاقها . وهلا تكون الامتيازات الأجنبية إذن مسؤولة عن هذا القتل الأثيم لأمة كاملة؟ .

ولم يقف أثر الامتيازات عند هذا الحد على ما فيه من خطر . بل كان من أثرها كذلك أن جعلت القاضى الأهلى الذى يملك الحكم بالعقوبة إلى ثلاث سنوات يتردد كثيراً قبل توقيع عقوبة زاجرة لأنه يرى الأجانب شركاء المتهمين الذين يقدمون له بل المسؤولين الأولين عن ترويج هذه التجارة الأثيمة يحكم عليهم بعقوبة المخالفة . وطبيعى إذا رأى القاضى رجلين متهمين فى جريمة واحدة يحكم على أحدهما بغرامة تافهة أو بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً أن يتردد فى الحكم على الشريك الذى يفصل هو فى أمره بسنتين أو بثلاث سنوات ولئن لم يكن هذا القدر كافياً لتبرير هذا التصرف فى مسألة لها على أخلاق الأمة خطر أى خطر . فهو على كل حال ذو أثر على تقدير القاضى ولطمأنينة ضميره .

وكجرائم المواد المخدرة . كل الجرائم الخاصة بالشؤون الصحية . فقد رفع القانون الأهلى عقوبتها إلى نطاق الجنحة فبقيت إما مخالفة بالنسبة لما يقدم منها للمحاكم المختلطة أو متروكة لتقدير القضاء القنصلى فيما لا تفصل فيه هذه المحاكم .

على أن ضرر الامتيازات الأجنبية بالتشريع المصرى لا يقف عند هذه المسائل . بل هو يتعداها إلى النظام التشريعى كله سواء فى الشؤن المدنية والتجارية أو فى الشؤن الجنائية . فالقانون أيا كان حد للحرية أن يعتدى بها صاحبها على حرية غيره ومن العسير أن يفرض قانون على الوطنيين ولا يفرض قانون مثله على الأجانب كما أن من غير الممكن أن تفرض ضريبة على الوطنيين ولا تفرض ضريبة مثلها على الأجانب . وقد ترتبت على ذلك نتائج خطيرة بالغة فى الضرر أعظم مبلغ . فالقانون من شأنه ليكون صالحاً أن يتطور بتطور العادات والنظم والمعاملات وقد تطورت هذه كلها فى مصر منذ سنة ١٨٧٥ إلى وقتنا الحاضر تطوراً عظيماً . مع ذلك اضطر المشرع المصرى أن لايسجل كل هذه التطورات فى المسائل المدنية والتجارية بالقانون لأنه يرى العدل والمصلحة يقضيان أن لا تكون الفوارق فى هذه المسائل بين قانون المحاكم المختلطة وقانون المحاكم الأهلية كبيرة محسوسة .

وكل تعديل فى مادة أو فى فقرة من مادة أو فى كلمة من ما فقدة من مادة من قوانين المحاكم المختلطة يقتضى موافقة الدول صاحبات الامتيازات جميعاً . ويكفى أن تشذ واحدة منهن ليبقى القانون جامداً لا يتطور والواقع أن ما حدث منذ سنة ١٨٧٥ إلى اليوم لا يتفق فى شيء مع تطور العادات والنظم والمعاملات مدى نصف القرن المذكور . ولولا أن أحكام القضاء تتصرف فى تفسيرها القانون بما يوافق هذا التطور فى حدود الممكن لكان جمود النصوص أشد ضرراً وأفدح خطراً لكن الأحكام مهما تتصرف فهى مرتبطة بالنصوص وتصرفها كذلك محدود . ثم إن ما يجد من الشؤون ويحتاج إلى التشريع الجديد كمسائل العمال والنقابات وغيرها لا سبيل إلى وضع تشريع مدنى يخضع الأجانب له لتعذر الحصول على موافقة الدول . وقد ترتب على ذلك الجمود الذى أصاب مصر من جراء الامتيازات أن غلت يد المشرع المصرى فى شأن المصريين أنفسهم لوجوب التقارب بين القانون المختلط والقانون الأهلى كما تقدم . ولئن كان الشارع المصرى قد خطا برغم ذلك خطوات جعلت التشريع الأهلى أقرب مما توجبه الحياة من التشريع المختلط فقد كان فى مقدوره أن يخطو أضعاف هذه الخطى لو أن الامتيازات الأجنبية لم تكن عقبة معطلة فى سبيل كل تقدم وإصلاح .

وإذا كان ذلك هو الشأن فى القانونين المدنى والتجارى وفى قانون المرافعات فإن وقوف الامتيازات حجر عثرة فى سبيل التشريع الجنائى والإصلاح الجنائى أشنع من ذلك بكثير . وليست مسألة المخدرات التى قدمناها فى أول هذا المقال إلا مثل من أمثلة كثيرة . ومع أن الشارع المصرى قد استطاع فى سنة ١٩٠٤ أن يضع قانوناً جديداً أوفى وأكثر ملاءمة لأحوال البلاد من القانون الذى وضع فى سنة ١٨٨٣ على صورة القانون المختلط الذى وضع فى سنة ١٨٧٥ فإن المذاهب الجنائية الجديدة لم تكن ذات أثر واضح فى التشريع الجنائى المصرى لشعور الشارع بما يحيق بأهل البلاد من ظلم بإزاء الأجانب إذا نظمت كل المخالفات فى قانون العقوبات فعوقب المصرى وظل المتمتع بالامتيازات الأجنبية يأثم ويجنى ولا رقيب عليه .

ولا يعترض على هذا بأن المشرع المصرى حر فى ميدان التشريع الجنائي فكان واجباً عليه أن يبلغ فيه الكمال فإن شعور المشرع بهذه الحالة الشاذة المترتبة على الامتيازات

يجعله يتردد فى فرض عقوبات على أهل البلاد لا يجزى الأجانب المقيمون معهم بمثلها . ومهما تكن دوافع الإصلاح والعدالة قوية فى نفسه فإنه يتأثر بهذا الشعور الإنسانى الذى يرى العدل ظلمًا إذا هو لم يمد رواقه على الناس جميعًا ولم يجزهم جميعًا على سواء .

وكذلك تبدو الامتيازات الأجنبية فى الميدان التشريعى عقبة كأداء سواء فى الشؤن المدنية والتجارية أو فى الشئون الجنائية وتظهر للرائى مرضاً مزمناً مستعصياً قد لا يتيسر التخفيف منه وإنما الواجب استئصاله من جذوره والقضاء عليه قضاء مبرمًا .

حديث اليوم

المطالبة بإلغاء الامتيازات

ليست حملة عدائية ضد الأجانب(*)

نعم ليست حملة على الأجانب وليست عداوة لهم كما تريد إحدى صحف الرجعيين أن تزعم . ولكن التشبث بالامتيازات ورفض تخفيف عبئها بإضافة الاختصاص الجنائى للمحاكم المختلطة وليدة الامتيازات على ما ظهر من ميل بعض وزراء الدول الأجنبية فى مصر عند استطلاع الحكومة هذا الميل . هو العداوة للمصريين وهو الاحتقار الذى لا يقبله شعب يعتز بكرامته ويريد أن يصل إلى المقام الواجب له بين الأمم لذلك ما نحسب هذا الكاتب الذى كتب فى جريدة اللبرتيه - وهى إحدى صحف الرجعيين - يعبر عن رأى أحد من الأجانب حين يقول أن مباحث السياسة فى مسألة الامتيازات الأجنبية حملة دعائية ضدهم . وهو إن عبر عن رأى أحد فإنما يعبر عن رأى جماعة الرجعيين الذين تنطق بلسانهم جريدة اللبرتيه والذين لا ينظرون حين يفكرون أو يكتبون إلى مصر أو مصالحها وإنما ينظرون إلى شىء واحد هو تأليب من يتوهمون أنهم يستطيعون تأليبهم من العناصر حولهم فى سبيل تحقيق غايتهم من محاربة الدستور ومن العبث بالحياة النيابية . وكأنهم وقد أسقط فى يدهم حين حركوا الأزهر ولم يستطيعوا أن يفيدوا من الإتجار بالدين فائدة ؛ يريدون أن يديروا وجههم إلى غير رجال الدين المسلمين وأن يتكلموا عن الامتيازات بعد ما كانوا يتكلموا عن شرع الله وسنة رسوله ، لكنهم لن يبوءوا من هذه إلا بالخذلان الذى باءوا به من تلك ؛ ولن يجديهم هذا النفاق للطوائف المختلفة من مصريين وأجانب أى فائدة فالمصريون والأجانب جميعاً يعلمون مقاصدهم . وهم جميعاً يؤمنون بأن النظام الدستورى هو أصلح النظم لقيام حكم البلاد . وهم سرعان ما يقفون على اليد التى تحرك الصحف الرجعية فى كل مسألة من المسائل حين يروها يداً أثيمة مخضبة بدم الإثم معتزمة العبث بنظام أمة كاملة فينفضون من حولها ويبتعدون عنها مخافة أن يصابوا منها بشر وسوء .

---

* السياسة : ١٩٢٧/٣/٣

ولماذا تكون المطالبة بإلغاء الامتيازات حملة دعائية ضد الأجانب؟ لقد كانت الامتيازات يوم منحها الباب العالى وسيلة لحماية أفراد قلائل من هؤلاء الأجانب يعدون على الأصابع ويحتاجون إلى الحماية بالفعل . أما اليوم فقد أصبح أهل الأمم التى يقوم فيها نظام الامتيازات هم المحتاجون للحماية من مئات ألوف الأجانب الذين يقيمون فى البلاد ، والذين يمسكون بيدهم بمعونة الامتيازات حظاً كبيراً من السلطة يشل سيادة الأمة ويشل كل حركة من حركات الإصلاح فيها . ولسنا نحن الذين يقولون هذا القول وحدنا . بل لقد قاله من قبلنا وبعبارة أشد وأقوى من عبارتنا رجال من أكابر ساسة العالم كله هم لورد ملنر ولورد كرومر ولورد كتشنر وغيرهم وغيرهم . فهل كان قولهم هذا حملة عدائية ضد الأجانب . أم أن الشكوى التى ارتفعت بها أصواتهم من عشرات سنين ماضية والتى ارتفع بها صوت المصريين قبلهم والتى يرتفع بها صوتنا اليوم إنما يقصد منها إلى رفع الظلم والمذلة عن عاتق أمة بأسرها . ونحن نرفع هذا الصوت ، وإن لم تكن قد دارت مفاوضات رسمية فى الموضوع ، وإن لم يكن قد حصل أكثر من استطلاع ميل فى مسألة إضافة الاختصاص الجنائى بشأن الأجانب إلى المحاكم المختلطة لأن هذه الخطوة الضعيفة المتواضعة المترددة لم تقابل بما كان يجب أن تقابل به من عطف وتشجيع . وهذه الخطوة الضعيفة المتواضعة فى صدد تخفيف حمل الامتيازات وما يصيب المصريين فى كرامتهم وعزتهم القومية! إنما أريد إرضاء الشعور المصرى المتألم اليوم أشد الألم من هذه الحالة السيئة التى تزداد مصر بها شعوراً كلما ازدادت قوة ورقيا ، كما أريد بها أن تكون تمهيداً لخطوة أخرى إن لم تتم اليوم فلابد أن تتم غداً أو بعد غد ، للوصول إلى الغاية التى لابد من الوصول إليها وهى إلغاء الامتيازات . ولن يتهم المطالب بهذه الخطوة بأنه يطالب بكل شىء أو بلا شىء . وإنما الذى يرفضها ويريد بقاء نظام الامتيازات كاملاً هو الذى يطلب كل شىء . وإذا كانت سياسة كل شىء أو لا شىء هى فى رأى الليبرتيه سياسة عقيمه لا تؤدى إلى نتيجة فليست مصر هى التى تلام وليست مصر هى التى تخشى ولكن الذين يقومون فى وجه طبائع الأشياء ويريدون أن يقفوا فى سبيل التطور الطبيعى الذى لا مفر من وقوعه هم الذين يلامون وهم الذين يظهرون بمظهر لا يتفق مع الحق والعدل فى شىء . وللحق وللعدل السؤدد فى النهاية وإن وقفت فى وجههما قوى الأرض جميعًا .

وليس يدهشنا أن تقول جريدة الليبرتيه ما تقول فى شأن مسألة الامتيازات ، كما لم يدهشنا فى الماضى أن تقول جريدة الاتحاد ما تقول فى شأن مسألة الأزهر . فتلك سياسة مرسومة يراد منها بلوغ غاية معروفة . لكنا يدهشنا أن يقوم رئيس الغرفة التجارية البريطانية فى حفلة الغرفة السنوية فيقول بعد الثناء على الحكومة المصرية الحاضرة وبعد تقديره عملها بإخلاص وبرغبة صحيحة لترقية مصالح جميع الطبقات : إن من القلق أن يسمع كثيراً من الاقتراحات عن إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وعن فرض ضريبة خاصة على الأجانب ؛ وأن يذهب إلى أن الامتيازات سياج للمصريين بطريقة غير مباشرة بمقدار ما هى مفيدة للأوربيين فائدة مباشرة . يدهشنا أن يقول رئيس الغرفة التجارية البريطانية هذا القول اليوم وهو إنكليزى حصيف ويعرف ما كتبه الساسة البريطانيون جميعاً فى كتبهم وتقاريرهم عن الامتيازات الأجنبية ؛ ويعرف أنهم جميعاً أشاروا إلى الظلم الفادح الذى يحل بالمصريين من جراء إعفاء الأجانب من كل ضريبة غير الضريبة العقارية وطلبوا المساواة بين المصريين والأجانب فى دفع الضرائب التى يفرضها المشرع المصرى . وهو يعرف أكثر من هذا أن لجنة ملنر أشارت فى المشروع الذى أرادت به أن يكون أساساً للاتفاق بين مصر وإنكلترا إلى خضوع الأجانب للتشريع المصرى فى مسألة الضرائب ما دامت الضرائب التى تفرض لها شبيه فى البلاد الأوربية . ولم يطالب أحد من المصريين بفرض ضريبة خاصة على الأجانب وإنما طالبوا جميعاً بهذه المساواة فى الخضوع لما يفرضه المشرع على المصرى والأجنبى سواء . فإذا كان ذلك هو الشأن فلسنا ندرى أين سبب القلق . وهل يرى جنابه أو يرى محرر اللبرتيه أو يرى أى إنسان من الناس أنه إذا أمكن لمصر أن تعفى الأجانب من الضرائب يوم كانت ثرواتهم ورءوس أموالهم لا تغل بضعة آلاف من الجنيهات يمكن احتمال خسارتها فهل هى تستطيع الصبر على هذا الإعفاء اليوم وعلى ما يترتب عليه حتماً من عدم فرض ضرائب على المصريين لا يخضع لها الأجانب بينا حاجاتها إلى الموارد ماسة صارخة وبينا هى مقدمة فى زمن قريب جداً على عصر إن لم تضاعف فيه ميزانيتها الحالية ، وقف فيها كل إصلاح وتعطل فيها كل نظام؟ وهل يعتقد جنابه عدل أن يستغل الأجانب موارد مصر لتذهب أرباح هذه الموارد إلى بلادهم من غير أن تفيد الخزانة المصرية العامة منها شيئاً؟ وإذا وافقنا جنابه ووافقنا غيره من الأجانب على

أن هذا ليس عدلاً وعلى أنه ظلم فما هو الاسم الذى يطلق على من يأخذ أموال الغير ظلماً؟ ما هو الإسم الذى يطلقه القانون ويطلقه العرف؟ وهل يرى جنابه مشرفاً لأى إنسان أن يتسمى بهذا الإسم!

كلا : ليست المطالبة بإلغاء الامتيازات عداوة للأجانب ، وليست المطالبة بالمساواة فى الضريبة موجبة للقلق ، ولكن هذا السكوت عن هذه المطالبة ضعف وجبن لا يليقان بكرامة المصريين ولا بعزتهم القومية .

حديث اليوم

الامتيازات الأجنبية أيضًا

موقف المصريين وموقف أرباب الامتيازات(*)

تطورت مسألة الامتيازات الأجنبية بين تعديلها وإلغائها في الأسابيع الأخيرة تطوراً جعلها تبدو الآن فى صورة يحيطها غير قليل من الإبهام . والمتعصبون وسيئو القصد يسارعون إلى الاستفادة من هذا الإبهام ويريدون أن يتخذوا منه وسيلة لليأس ولإثارة العناصر التى يحسبونها موصلة إياهم إلى غاياتهم ، لذلك نريد اليوم أن نعيد للأذهان تاريخ المسألة ليرى القراء جميعاً أن التطور الأخير الذى وصلت إليه إنما تقع تبعته على غير المصريين الذين بدأوا المسألة باعتدال قد يتجاوز حدود الاعتدال .

فمنذ أشهر كتبنا نلح فى ضرورة تخفيف أثر الامتيازات إن لم يكن إلغاؤها ممكنًا حالاً واقترحنا اقتراحاً عملياً لهذا التخفيف أن نوسع اختصاص المحاكم المختلطة ليشمل النظر فى المسائل الجنائية إلى جانب نظره فى المسائل المدنية والتجارية . وكانت عمدتنا فى مطلبنا هذا أن مصلحة المصريين الحقيقية فى المسائل المدنية والتجارية لا تقتضى وجود المحاكم المختلطة مادامت القاعدة المقررة أن الدائن يتبع المدين إلى محكمته وما دام تسعون فى المائة من القضايا التى ترفع أمام المحكمة المختلطة يكون المدعون فيها من أصحاب الامتيازات فليكون لوجود هذه المحاكم مبرر من جانب المصريين يجب أن تنظر وتفصل فى الجرائم التى تقع من الأجانب .

وبعد كتابة هذه المقالات تقدم حضرة النائب المحترم الأستاذ وليم مكرم عبيد بسؤال إلى حضرة صاحب المعالى وزير الحقانية يستطلعه رأى الحكومة فى مسألة الامتيازات ويسأله إذا لم نكن نرى محاكمة الأجانب جنائيا أمام المحاكم الأهلية فهلا نرى على الأقل محاكمتهم أمام المحاكم المختلطة .

(. . .)(**) جواب الوزير أن رأى الحكومة أن يخضع الذين يرتكبون جرائم على أرض مصرية للقوانين المصرية تطبقها محاكم مصرية . وظهر حين التعليق على هذا السؤال أن رأى الحكومة فى مسألة المسائل معناه أنها تعمل لتحقيقه .

(*) السياسة : ١٩٢٧/٣/٨

(**) كلمة غير مقروءة وربما كانت (كان) .

وفى هذه الأثناء كانت اللجنة المشكلة بوزارة الحقانية للنظر فى مسألة الامتيازات الأجنبية تنظر فى هذه المسألة وفيما يحيط بها إذا قبل المبدأ من ضرورة وضع قانون جديد للعقوبات تطبقه المحاكم المختلطة وقانون لتحقيق الجنايات كما كانت تنظر فى مسائل أخرى ليس هذا محل التعرض لها . لكن الذى قلناه من قبل ونستطيع اليوم أن نقوله أن هذه اللجنة ونصف أعضائها من الأجانب كانت ترى مبدئياً إحالة الاختصاص الجنائى للمحاكم المختلطة كخطوة فى سبيل تخفيف وطأة الامتيازات على الصورة الحاضرة الجارحة للعزة القومية .

على أن مسألة وضع قانون جديد للعقوبات ولتحقيق الجنايات والمسائل ا لتبعية المتفرعة عن شمول اختصاص المحاكم المختلطة لكل الجرائم التى تقع من الأجانب جعل اللجنة توجه أكبر همها للنظر فى مسألة بعض الجرائم المعينة الضارة بالأمن والصحة العامة والتى تعتبر مخالفة اليوم وتنظر لذلك أمام المحاكم المختلطة . وكانت تريد أن تصل إلى ما يراه القارىء فى غير هذا المكان من اعتبار تلك الجرائم جنحاً ومن بقاء المحاكم المختلطة مختصة بالفصل فيها . وفى رأى اللجنة والحكومة أن جميع الدول صاحبات الامتيازات لن تري مانعاً فى إجابة طلب الحكومة إلى هذه المسألة المعادلة بمجرد عرض الأمر عليها .

لكن الإجابة التى أدلى بها وزير الحقانية فى مجلس النواب . وما ترتب على ذلك من حركة شديدة فى الرأى العام وحرص الحكومة على أن تصل لتحقيق ما تصرح بأنها تراه واجباً لمصلحة مصر وسيادتها وكرامتها القومية جعلها تستطلع رأى وزراء الدول المفوضين استطلاعاً غير رسمى ولكنه أشبه بجس النبض لمعرفة ميول كل واحدة منهن فى موضوع اختصاص المحاكم المختلطة بالمسائل الجنائية على العموم لا فى مسألة المخدرات وحدها التى كان معروفاً لها موافقتهن عليها . وإنما أرادت أن تستطلع رأيهن فى مسألة الاختصاص الجنائى كله لا المخدرات وحدها حتى إذا اطمأنت إلى إمكان النجاح فى هذه الخطوة الضيقة خطتها وخففت بذلك ألم الناس للحال الفاجعة الناشئة عن الامتيازات على ما تطبق بصورتها الحالية وقد أسفر استطلاع الحكومة فى ذلك الوقت عن اعتقادها اعتقاداً مبنيًا على مقدمات صحيحة أن طلبها اشتمال اختصاص المحاكم المختلطة بكل

الجرائم التى يرتكبها الأجانب لا يقابل بالعطف الذى فعلته وعلمنا نحن هذا وذكرناه وعلقنا عليه قائلين بوجوب إلغاء الامتيازات مادامت الدول غير قابلة لهذا التعديل المتواضع وغير حافلة بألم المصريين وبجرح عزتهم القومية . ولكيلا ينسب إلينا أننا نقول بدعاً أو نأتى بجديد نشرنا الرأى الذى أبداه لورد ملنر فى الامتيازات الأجنبية منذ سنة ١٨٩٣ ووعدنا وما زلنا عند وعدنا بنشر آراء لورد كرومر ولورد كتشنر وغيرهما فى هذا الموضوع .

اتهمتنا على أثر ذلك إحدى صحف الرجعيين بعداوة الأجانب وبأنا نثير عليهم حرباً عوانا ثم جاءت أمس تتحكك وتتراجع وتقول أنها معنا فى أن الامتيازات اعتداء صارخ على سيادة وأنها مثلنا تطلب إلغاءها لكنها تخشى إن ألغيت أن تسقط إلى إنكلترا باعتباره واحدة من المسائل المحتفظ بها ، ونحن نكتفى بهذا التراجع من تلك الجريدة ولا نعلق على ما أحاطته به من السخافات . ثم طلعت جريدة الأمبرسيالى الإيطالية على قرائها منذ يومين بمقال يرى القارىء ترجمته فى غير هذا المكان من السياسة والعجيب فى هذا المقال أنه يعترف بتقدم المصريين تقدماً عظيماً ويقرهم على أنهم أكثر أمم الشرق خطوات فى سبيل الحضارة وأن لهم لذلك الحق فى أن يطالبوا بأن يتم فى بلادهم ما تم فى سائر بلاد الشرق من إلغاء الامتيازات ثم هو فى نفس الوقت يقف ضد كل طلب فى تحوير نظام الامتيازات الحالى حتى فى مسألة الاتجار بالمخدرات ويرى الاكتفاء بما توقعه المحاكم القنصلية على الرعايا التابعين لها فى هذا الشأن . أفنستطيع أن نعتبر هذا المقال معبراً عن رأى الأجانب فى مصر . لقد أعلنت الوكالة الإيطالية بلاغاً رسمياً تصرح فيه أن هذا المقال لا يعبر عن رأيها . ونحن يسرنا أن تسارع المفوضية الإيطالية إلى هذا الإعلان ونرجو أن يكون معناه أنها ستعاون المصريين فى طلباتهم معونة تجعل روابط المودة متصلة بينهم وبين الجالية الإيطالية الكبيرة المنتشرة فى أنحاء البلاد لكنا نود أن نقول فى نفس الوقت لجريدة الامبرسيالى ولغير جريدة الامبرسيالى أن المصريين لا يطلبون محاكمة الأجانب أمام المحاكم المختلطة فى المسائل الجنائية لأنهم يرتابون أو لا يرتابون فى قضاء المحاكم القنصلية . ولكن لأن هؤلاء الأجانب فى مصر فيجب أن يخضعوا لقضاء مصرى ولما كان المصريون لا يريدون قطع الحبل مرة واحدة فهم يرضون على مضض أن تكون محاكم غير المحاكم

الأهلية هى المختصة بالفصل فى هذه الشئون ورضاهم هذا مرجعه أن المحاكم المختلطة هى على كل حال محاكم مصرية . فأما إذا ظل هذا الطلب لا يلقى عطف الدول عليه فأقل ما يجب على الحكومة المصرية أن تنهى أجل المحاكم المختلطة وأقل ما يجب على المصريين أن يعتبروا بقاء الامتيازات اعتداء على سيادتهم واستقلالهم وكرامتهم لا يصح أن يحتملوه فى يومنا هذا وهم باعتراف الجميع أرقى من بعض الدول صاحبات الامتيازات .

هذا هو موقف المصريين . فهل يكون رأى الامبرسيالى هو موقف الأجانب؟ هذا ما نرجو أن لا يكون وما نود أن يتبين بوضوح عما قريب .

حديث اليوم
الدوائر السياسية فى إنكلترا
وحركة الامتيازات الأجنبية فى مصر(*)

يرى القارىء فى تلغرافاتنا الخصوصية ما أثارته المباحث التى قمنا بها فى شأن الامتيازات الأجنبية ، من اهتمام فى الدوائر السياسية بإنكلترا . ويرى إلى جانب هذا عطف كثيرين على هذه الحركة القائمة على أساس من الحق والعدل والتى ترمى إلى المساواة بين المصريين والأجانب فى المعاملة مساواة تتحقق بها سعادة مصر فى حدود مصر وتدعو إلى التفاهم الحقيقى والتعاطف الصحيح بين جميع المقيمين على أرض مصر من مصريين وأجانب ولاشك فى أن هؤلاء الذين يؤيدوننا ، وهم فى بلاد بعيدة عنا ، يدلون بتأييدهم على عدالة مطالبنا ونبالة غايتنا وقصدنا الصحيح إلى توطيد قواعد العدل فى مصر وتوكيد علاقات الصداقة بين الدولة المصرية وسائر الدول وبين الشعب المصرى والشعوب الأخرى وأبناء هذه الشعوب الذين يؤمون مصر أو يقيمون . فهؤلاء البعيدون عن مصر غير المتأثرين بالصالح العاجل هم فى الحق قضاة عدول ينظرون إلى المسألة من جانب الحق وحده ويعلمون أن كل حل يبنى على الحق إن مس بعض المصالح العاجلة فهو يكفل المصالح الكبيرة فى المستقبل ويكفل الأمن والسلام خير كفالة .

وما نظن أحدًا من الأجانب أو غير الأجانب يستطيع أمام ضميره أن يقف غير موقفنا أو أن يقول غير ما نقول . فلئن كان مفهوماً أن يتمتع الأجنبى بنوع من الحماية يجىء إلى بلد قوى ويتجشم فى المجىء إليه ركوب أخطار البحر على المراكب الشراعية ، ويقضى فى ذلك الأيام والأسابيع فإذا أراد العودة إلى بلاده تجشمت أهوال السفر وأخطاره فى خياله فليس بمفهوم وقد تحطمت الحدود وانطوت المسافات وأصبح العالم الجديد أقرب إلى العالم القديم مما كانت أقرب بلاد أوربا إلى مصر ، وأصبح السفر نزهة ظريفة يلجأ إليها المتعب والمكدور للترويح عن نفسه كما أصبحت الحضارة النائلة فى العالم حضارة واحدة قبل أن تختلف بين الشعوب إلا بمقادير ضئيلة - نقول ليس بمفهوم مع هذا كله أن يبقى

* السياسة : ١٩٢٧/٣/١٠

نظام الحماية العتيق من طريق الامتيازات الأجنبية قائمًا . ولئن كان مفهوماً فى تلك الظروف التى أشرنا إليها أن يتمتع عدد محدود من الأجانب ببعض الامتيازات التى تعتبر فى ذلك الوقت حماية من الحكومة الأهلية لهؤلاء الأفراد فليس بمفهوم أن تمتد هذه الامتيازات إلى الألوف وإلى مئات الألوف وأن تصبح حكومة داخل الحكومة وعقبة فى سبيل كل تقدم وحجر عثرة فى وجه معاونه مصر فى السلام العالمى وفى الرخاء العام . هذه حجج واضحة لا تحتاج إلى كثير من العناء لإدراكها ولذلك اقتنع بها أولئك الذين نتحدث عنهم بتلغرافاتنا الخاصة ورأوا عدالتها ورفعتهم ضمائرهم لمعاونتنا فى سبيل تحقيق المساواة التى نطمع فى تحقيقها والحق أنك لتدهش إذ ترى رجلاً ذا ضمير ثم يكتب ما كتبه محرر جريدة الامبرسيالى الإيطالية فيعترف لمصر بالخطى العظيمة التى خطتها فى سبيل التقدم ويقرر صراحة أن المصريين حفاظ على المبدأ الذى نادوا به منذ سنين طويلة ماضية : أحرار فى بلادنا كرام لضيوفنا : ويعلن أن مصر أصبحت بالفعل قطعة من أوربا حضارة وتثقيفاً ثم ينتهى بعد ذلك إلى القول بأن لدى الدول الأخرى قوانين كقوانين مصر تحرم المخدرات وغير المخدرات فلتطبق قنصليات هذه الدول أو محاكمها تلك القوانين على رعاياها الذين يرتكبون تلك الجرائم فى مصر . ولو أنك طبقت هذا المبدأ على أنه أحد مبادىء الحق والعدل لقلت إذن بضرورة وجود الامتيازات الأجنبية فى إيطاليا وغير إيطاليا من الدول ولجعلت الامتيازات نظاما عاماً فى العالم . ولو أنك أقررت هذا المبدأ وأقره الساسة المسؤولون وارتضوا بذلك إهمال مبدأ سياسة الدولة وجعلوا السيادة شعبية لكل أمة على رعاياها حيث يكونون من بقاع الأرض لما أصبحت هذه امتيازات ولما كان لأحد أن يجأر بها أو يطلب إلغاءها . كذلك فإنك لتدهش إذ ترى رجلاً ذا ضمير ثم يقول ما قاله بعضهم من أن ما أبداه قنصلا إيطاليا واليونان من الهمة والدقة فى قضية مقتل المرحوم سلامون شكوريل يخفف لو بدا فى غير هذه من القضايا من وقع الامتيازات الأجنبية . فكأنما الشكوى من الامتيازات إقتناع بأن الدول تأوى المجرمين من رعاياها ولا تحقق معهم ولا توقع عليهم جزاء . وكأنما الشكوى من الامتيازات لا ترجع إلى عدوانها على الكرامة والعزة القومية ومن تحطيمها مبدأ سيادة الدولة ومن وضعها مصر موضع الخاضع فى شرعه وقضائه لغير قانونه ومحاكمه . هذه حجج لم تقنع أولئك المقيمين فى إنكلترا والذين

ليست لهم مصلحة عاجلة تدفعهم إلى مثل هذه السفسطة الجارحة للعزة القومية أبلغ الجرح والتى لاتعرف هوادة فى المطالبة بحقها كاملاً فى كل الشئون القومية وتقف من المعتدين على سيادة الدولة والاستقلال موقف المنكر المدافع المجاهد لتحقيق السيادة والاستقلال كاملين .

ونعود فنصرح بما صرحنا به من قبل أن الامتيازات الأجنبية أصبحت ضارة بالأجانب ضررها بالمصريين . وكلما تقدم الزمن ولم يوجد علاج شاف لهذه الحال زاد إضرارها بالطرفين جميعاً . فالعاطفة القومية تدفع المصريين ليروا فى هؤلاء الأجانب الذين يتمتعون بخيرات البلاد ويستغلونها من غير مقابل يرفعونه لخزانة الدولة معتدين على أموالهم وحقوقهم اعتداء لا يجوزه قانون . وأنت لا تستطيع أن توالى ولاء صادقاً من تراه معتدياً عليك مصراً على اعتدائه معتمداً فى ذلك للقوة لا لشىء آخر . فإذا لم يكن من المقاطعة بد فلا مفر منها ، وإذا لم يكن من العود بنظام الامتيازات لما كان قبل سنة ١٨٧٥ فلا مفر من ذلك وهؤلاء الذين يؤيدوننا من بعيد مقتنعين برجاحة حججنا ذاكرين ما قاله لورد ملنر ولورد كرومر ولورد كتشنر وغيرهم ، يشعرون معنا بأن كل مجهود مشروع نبذله نحن مبررون فى بذله كل التبرير بل نحن ملومون إذا قصرنا فى بذله . وهؤلاء الذين يؤيدوننا لا يرون رأى الذين يقولون بأنا ندعو إلى كراهية الأجانب وإنما يرون أن الذين يقفون فى وجهنا ويريدون أن نرضى عن الاعتداء على سيادتنا وعزتنا أولئك يريدون أن تحتقر مصر وتمتهن ليتمتع غير المصرى باستغلال مصر من غير مقابل . ولن يقبل مصرى ذو كرامة هذا الموقف . وإذا كان للقوة أن تعبث بالحق يوماً فهذا العبث لن يطول أمده . وسينتصر الحق آخر الأمر لا محالة . لكن الذين يقفون فى وجهه حتى ينتصر بالقوة لن يكونوا لأصحاب الحق أصدقاء ولا أولياء . وما نظن أحد من الأجانب المقيمين فى مصر يؤثر هذا الموقف وإن آثره بعض قصار النظر .

حديث اليوم

مصر وعصبة الأمم

وجوب انضمامها إلى عضوية العصبة(*)

منذ أعلنت مصر نفسها دولة مستقلة ذات سيادة فكرت الحكومة المصرية فى الانضمام لعضوية عصبة الأمم كى تشترك بذلك فيما تقوم به العصبة من عمل سياسى واقتصادى واجتماعى لتوطيد السلام فى العالم ولرخائه وتقدمه . وكان المفهوم يومئذ أن إنكلترا ترحب بهذا الانضمام وتعاون مصر على تحقيقه . لكن الظروف السياسية التى تلت إعلان الاستقلال عاقت دون تحقيق هذه الغاية العظيمة الفائدة لمصر ولغير مصر من دول العالم . فلما فكرت جمعية الأمم فى عقد المؤتمر الاقتصادى الدولى واعتبرت مصر من الأمم التى تشغل مركزاً اقتصاديًا هامًا فى العالم ودعتها لذلك إلى الاشتراك فيه لبت مصر الدعوة واعتبرتها مقدمة صالحة لالتحاقها بعضوية العصبة فى شهر سبتمبر القادم .

ومصر تقدر تمام التقدير أن عضوية العصبة لا يغير لذاته من الحالة السياسية الراهنة لدولة من الدول شيئًا . ولكنها تقدر كذلك أن هذه العضوية تسمح لها بازدياد نشاطها الاجتماعى والعقلى والاقتصادى زيادة تؤدى إلى خيرها وخير غيرها من الدول كما أنها تهون عليها مسائل قد لا تهون وهى فى عزلتها الحاضرة عن الميدان العالمى . وأمامنا المثل الواضح فيما ورد عن تقرير عصبة الأمم فى مسألة المخدرات . فقد روعت العصبة لما أطلعت على التقرير الذى رفعه حكمدار القاهرة إلى الحكومة المصرية فى هذا الموضوع مبيناً فيه ما يتسرب إلى مصر من هذه السموم القاتلة فى كل عام ، ورجت أن يكون تطبيق ما وضعته من قرارات فى سنة ١٩٢٥ كفيلاً بأن يخفف عن مصر وطأة هذا السم القتال إن لم يكن فى المستطاع القضاء عليه وتقرير الحكمدار كان عن هذه السنة عينها سنة ١٩٢٥ فلو أن مصر كانت يومئذ عضوًا فى العصبة لاستفادت من قرارها ولما وجدنا أنفسنا اليوم أمام هذه الحالة الشاذة الغريبة التى نسعى لعلاجها من طريق إضافة الاختصاص الجنائى فى مسائل المخدرات وغير مسائل المخدرات إلى المحاكم المختلطة ثم لما صادفتنا هذه العقبات

(*) السياسة ١٩٢٧/٣/١١ .

الدولية التى تصادفنا اليوم . وليست مسألة المخدرات بالمسألة التى يستهان بها . ولئن صح أن الفارق بين الشعبين الصينى والياباني فى النشاط والتقدم والمكانة والقوة أن أحدها مصاب بآفة الأفيون والآخر معفى منها فكم يكون أثر هذه المخدرات فى نشاط مصر وفى إنتاجها وكم يكون فتكها ذريعاً بقوى كانت تستطيع إنتاج أضعاف ما تنتجه اليوم لو أن هذا السم لم يتسرب إليها .

هذا مثل نضربه فى مسألة بذاتها قضت المصادفات أن تقف عصبة الأمم على شأن مصر فيها من غير أن تكون مصر بين أعضائها . فإذا أضفنا إليها ما تقوم به العصبة من نشاط فى جانب الإنتاج العقلى وتنظيمه وفى تنظيم طرق المواصلات الحيوية بين الأمم المختلفة وألقينا مع كل ذلك نظرة إلى هذا المؤتمر الاقتصادى الدولى الذى يرمى إلى تخفيف الأزمة العامة فى العالم وإلى بحث الأسباب التى تؤدى إلى رخائه تبين لنا أن عزلتنا الحاضرة ليست فى مصلحتنا ولا فى مصلحة أحد وأن عضوية مصر فى العصبة جمة الأثر الصالح فى مختلف نواحى نشاطنا .

ولن تكون مصر فى العصبة أداة قلق أو شقاق . فمصر كانت دائماً عوناً للسلم وكانت دائماً حريصة على استدامة مودة الدول جميعاً . بل إنا لنعتقد من غير أن نخشى أن نتهم بالإدعاء أن مصر ستكون عامل سلام له قدره . فالدول الكبرى من أعضاء العصبة تقدر تمام التقدير موقف مصر من الدول الشرقية الأخرى ومبلغ ما بينها وبينهن من تعاطف كما تقدر أن مصر كانت فى الماضى وما تزال اليوم تؤمن بوجوب التضامن بين الأمم لا فرق بين الشرقية والغربية منها لفائدة العالم جميعاً . وإذا كانت دول الشرق هى التى ما تزال قلقة بعض الشىء إلى اليوم فإن اتصال مصر بدول الغرب فى جمعية الأمم سيجعل منها خير واسطة لفهم حقائق الأمور من الجانبين وخير وسيط لإزالة أسباب هذا القلق ولتوطيد أسباب الأمن والنظام توطيداً يوثق عرى هذا التضامن العالمى الذى أشرنا إليه .

ونعتقد أن الدول الغربية وفى مقدمتها إنكلترا تقدر حقيقة ما نقول . لذلك لا نميل إلى أى تخوف من إجابة وكيل الخارجية البريطانية على السؤال الذى ألقاه مستر لاسبرى يريد أن يعلم ما إذا كانت الحكومة البريطانية تنوى تعضيد مصر إذا هى طلبت الانضمام

إلى عصبة الأمم . فإن إجابة وكيل الخارجية بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تحدد خطتها فى مسألة هى فى الوقت الحاضر مجرد أمر افتراضى لا يمكن أن يعنى أكثر من أن المسألة لم تعرض بعد بصفة رسمية حتى تضطر الحكومة لأن تبدى فيها رأيا رسمياً ترتبط به أمام مجلس العموم . ثم إنا نعتقد أن الحكومة البريطانية التى أعلنت فى أواخر الخريف الماضى على لسان وزير خارجيتها أنها على تمام الاستعداد للتعاون مع الحكومة المصرية تعاوناً ودياً والتى ما تزال تجرى على هذه السياسة ؛ لا يمكن أن تقف من مصر متى قدمت طلب الانضمام لعصبة الأمم غير موقف التعضيد الذى يتفق والتعاون الودى .

وأنه ليكون غريبًا حقًّا أن تقف أية دولة أخرى غير هذا الموقف بالنسبة لطلب مصر الانضمام لعصبة الأمم بعد دعوة العصبة إياها للاشتراك فى المؤتمر الاقتصادى الدولى القادم . فإن الدول التى دعيت إلى الاشتراك فى هذا المؤتمر من غير أعضاء العصبة هن أمريكا وتركيا وروسيا ومصر . وأمريكا ليست عضواً فى العصبة لأنها هى التى رفضت الانضمام للعصبة بعد ما كان الرئيس ولسن هو الذى وضع عهدها . وروسيا رفضت منذ وقع الاعتداء على ممثلها أيام مؤتمر لوزان أن تحضر أى اجتماع يعقد فى سويسرا . وتركيا لا ترى هى الأخرى أن تطلب الانضمام إلى العصبة . ولعل لها مطالب خاصة بها تجعلها تقف هذا الموقف . فالدول الثلاث التى دعيت للاشتراك مع أعضاء العصبة فى المؤتمر الاقتصادى الدولى هى التى لا تريد هذه العضوية . وليس معقولاً بعد أن تدعى مصر وبعد أن تشترك فى هذا المؤتمر أن يرفض قبول عضويتها إذا هى طلبت هذه العضوية .

لذلك نعتقد أن العام الحالى مناسب تمام المناسبة لتنفذ الحكومة برنامجها ولتطلب الانضمام لعصبة الأمم كى تعمل مصر فى نظام هذه العصبة ما تريد من نشاطها لفائدتها ولفائدة العالم .

حديث اليوم

الامتيازات الأجنبية والضرائب

تعطيلها لكل مجهود فى سبيل زيادة إيرادات الدولة(*)

ألقينا أمس لمناسبة ما علمنا من عدم ميل بعض ممثلى الدول الأجنبية لإضافة الاختصاص الجنائى العام إلى المحاكم المختلطة ، نظرة إجمالية على الامتيازات الأجنبية ووقوفها عقبة كأداء فى وجه كل تقدم ترجوه مصر سواء فى التشريع أو الإدارة أو الأمن والنظام . ونريد اليوم أن نتناول أحد جوانب موضوع الامتيازات هو جانب مساسها بالضرائب ، فنبين للناس جميعاً أن وجودها ليس يتنافى مع العزة القومية وكفى ، وليس يعطل إلى حد كبير سيادة الأمة وكفى ، ولكنه ظلم صارخ للفلاح المصرى قبل كل إنسان ، وإرهاق معيب لخزانة الدولة ، ووقوف فى وجه كل تقدم ترجو البلاد تحقيقه لخيرها ولخير الإنسانية جمعاء .

فالأجانب فى مصر لا يدفعون من الضرائب غير الضريبة العقارية وعوائد الأموال ، وهذه الضريبة الأخيرة لم يدفعوها إلا بعد سنة ١٨٩٠ وبعد مفاوضات استغرقت سنوات عدة . وهم يقولون أنهم يدفعون كذلك الضريبة الجمركية ، والحقيقة أن المستهلك هو الذى يدفع هذه الضريبة . فالمصريون إذن هم الذين يدفعونها ، ولا يدفع الأجانب منها إلا بمقدار استهلاكهم وهو قليل ، ومع إعفاءهم من هذه الضرائب فى الأرياف والمدن فإنهم يستمتعون بخير ما فى مصر من نعيم الحياة . وهذه مدينة القاهرة إن طفت جوانبها لم تر عناية موجبة إلى أحيائها الوطنية تعادل ربع بل عشر العناية الموجهة للأحياء التى يقيم الأجانب بها سواء من جانب التنظيم أو الصحة أو المرور أو النظام والأمن . هذا ومدينة القاهرة ينفق عليها ، لا من الضرائب التى يدفعها أهلها وحدهم ، بل ينفق عليها كذلك من الضرائب التى يدفعها سائر المصريين من ملاك ومزارعين وفلاحين . وكالقاهرة سائر المدن مع بعض الاستثناء فيما يتعلق بمدينة الأسكندرية التى يعدل الأجانب فيها ثلث سكانها والتى أثر فيها نظام دولى عجيب أمكن معه أن يدفع الأجانب ما يدفعه أهلها الوطنيون من ضرائب .

(*) السياسة ١٩٢٧/٣/١٢ .

وقد ترتب على إعفاء الأجانب أنفسهم ، بالقوة لا بشىء آخر من دفع الضرائب أن غلت يد الحكومة عن فرض ضرائب على المصريين لا يمكن تحميل الأجانب مثلها . ذلك بأن كل ضريبة تفرض ولا تجبى من كل من تلحقهم على السواء بنتيجتها المحتومة إثارة نفوس من تجبى منهم على الحكومة التى تفرضها ، وعلى أمثالهم الذين يربحون ربحهم ثم لا يدفعون الضرائب مثلهم . فكل ما ليس ضريبة عقارية لا تستطيع الحكومة فرضه على أنه ضريبة مباشرة . بل يجب أن تتحاصل عليه فتدخل فى باب من أبواب الإيراد القلقة التى تعتمد على ميزانية الدولة . وترتب على ذلك أنه بينما يدفع المزارع المصرى ما يبلغ حوالى ثلاثين فى المئة من إيراده من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ؛ إذا كثيرون من المصريون أفراداً أو هيئات معفون من كل ضريبة لأن الذين يعملون عملهم من الأجانب ينشرون الامتيازات بأنها تعفيهم من كل ضريبة وتجعلهم يتمرغون من نعيم الحياة على ورود لا شوك فيها . فالحكومة لا تستطيع أن تفرض ضريبة على البنوك الأجنبية التى تربح فى كل عام ملايين الجنيهات ، وإذن فهى لا تستطيع أن تفرض ضريبة على البنوك الوطنية أو تضعها فى مركز سىء بجانب زميلاتها الأجنبية ، ربما قضى عليها أن تقفل أبوابها فى سنوات قليلة . والحكومة لا تستطيع أن تفرض ضريبة على محال التجارة الأجنبية التى تربح فى كل عام مئات الألوف من الجنيهات . وإذن فهى لا تستطيع أن تفرض ضريبة على محال التجارة الوطنية وإلا عرضتها فى ميدان المنافسة للإفلاس . والحكومة لا تستطيع أن تفرض ضريبة على أصحاب المهن الحرة من الأجانب فلا يمكن أن تفرض ضريبة على أمثالهم من الوطنيين . وهذه البنوك والمحال التجارية والمهن الحرة يتداول فيها من ثروة البلاد الفكرية والفنية والمالية ما يقدر بالملايين وما يغل من الإيراد الملايين التى تضاهى إن لم تزد مع الثروة العقارية وأبواب الإيراد التى تعتمد عليها الميزانية الحالية . وإذن فلأن الأجانب قد أعفوا أنفسهم بالقوة من دفع الضرائب فى مصر وظلوا مع ذلك متمتعون بما يدفعه الفلاح المصرى من دمه ومن عرق جبينه ، سيارات يركبونها وقصوراً يسكنونها وملاذ يترعون كأسها فقد غلت يد الحكومة عن فرض الضرائب على المصريين وقضى عليها أن تظل ميزانيتها فى الحدود الضيقة التى قيدها بها قانون التصفية وغير قانون التصفية ووجب عليها لذلك أن تيأس من كل أسباب التقدم لأنها لا تستطيع أن تيسر المال الواجب لإنشاء هذه الأسباب وتعهدها .

وقد حصلت فى الماضى مفاوضات مع الدول تولتها إنكلترا حين كانت محتملة مسئولية الإدارة فى مصر وحين كان ممثلوها يشنون الغارة على الامتيازات بكل ما أوتو من قوة وأريد بهذه المفاوضات التسوية فى الضرائب التى يفرضها المشرع المصرى بين الوطنيين والأجانب فإذا الدول تقف تؤيد الظلم وتقر استغلال رعاياها دم الفلاح وعرق جبينه وتبيح لهم أن يتمتعوا على حسابه ، وإن كان التمتع على حساب الغير يعتبر عادة تطفلاً أو سرقة . وقفت الدول طويلاً ثم أباحت بعض الضرائب التافهة كضرائب الرخص . ومع تفاهتها أدخلت للخزينة عشرات الألوف من الجنيهات أول ما فرضت على الأجانب وزاد إيرادها بعد ذلك زيادة كبيرة . فأما الضرائب التى يوجبها العدل والتى تعتمد على وجوب دفع كل مستفيد خطأ من إيراده لفائدة الجماعة فلم تتفق الدول عليها ولم تر إنكلترا ظروف ذلك الوقت توجب لها أن تخطو خطوة كانت خطتها فى غير مصر حيث ألغت الامتيازات دفعة واحدة .

ويقول بعض الأجانب فى ابتسام! وماذا إن حالت الامتيازات دون فرض ضرائب جديدة؟ أليس هذا لمصلحة المصرى . أليس يستفيد كما يستفيد الأجنبى أن لا تثقل الضرائب كاهله؟ لسنا نريد أن نجيب على سخريتهم هذه بسخرية مثلها فنقول لهم : ولم لا تمنعون حكوماتكم من فرض الضرائب عليكم فتستفيدون كما نستفيد فالأمر أخطر من أن يحتمل السخرية . ولكن هذه الحكومة وكل حكومة يمكن أن تتولى أعباء الشئون فى مصر فى العصر الحاضر مطالبة بأن تنفذ هذا البرنامج الواسع ا لنطاق الذى يفرض على مصر مركزها الحالى بين الأمم . والعقبة المخوفة التى تراها الحكومة ويراها كل من له عينان هى الوسيلة لتوفير المال لهذه الأعمال الضرورية . كيف تدبر المال لتعميم التعليم وسيقتضى بعد سنين عدة ملايين من الجنيهات . وكيف تدبره لتوفير الصحة وسيقتضى ذلك ملايين أخرى . وكيف تدبره للرى والصرف ، ولسائر مرافق البلاد . إن من الظلم الفاضح أن يفكر أحد فى زيادة الضرائب على الأطيان أو على المزارعين فهؤلاء كما سبق القول يدفعون فى سنين الرغد ربع إيرادهم لخزانة الدولة وهم يدفعون فى مثل هذه السنة نصفه أو أربعين فى المائة منه على الأقل فكيف تطالبهم الحكومة بضريبة جديدة وهذه المصارف والمتاجر والمهن الحرة تغل الملايين ثم لا يدفع الذين يستفيدون منها لخزانة الدولة شيئاً ، اللهم إن هذا الظلم فاضح يثير النفوس الوادعة ويجعل الناس يقبضون الأيدى وتقدح عيونهم بالشر .

وما نظن فضلاء الأجانب ينقضون حرفاً من هذا الذى نقول . وما نظن منصفاً يقدر للعقل والعدل قدرهما إلا يرى هذا الإعفاء من الضرائب اختلاساً وشراً من الاختلاس . ولمثل هذا الاعتداء على كل قواعد الحق والعدل والكرامة ألغت تركيا وغير تركيا الامتيازات ولمثله يجب أن تلغى الامتيازات فى مصر .

حديث اليوم

مقاييس الرقى

اللازم لإلغاء الامتيازات الأجنبية(*)

تشغل مسألة الامتيازات الأجنبية الصحف الأجنبية المحلية كما تشغل الرأى العام البريطانى وكما تشغل الصحف فى البلاد صاحبة الامتيازات . ولقد نقلنا منذ أيام مقالاً عن جريدة الإمبرسيالى الإيطالية ذكرت فيه تقدم مصر فى العصر الأخير ومع ذلك انتهت إلى أنه مادام للدول صاحبة الامتيازات قوانين تعاقب الجانى فلتوقع محاكم هذه الدول لا المحاكم المصرية العقوبات المقررة فى قوانينها على الذين يرتكبون جرائم فى أرض مصر من رعاياها . ومثل هذا الرأى كتبته الإجبشن ميل التى ذكرت أن الوقت لم يحن بعد ليمكن تسليم الأجانب الذين يرتكبون جرائم إلى المحاكم الوطنية الصرفة . «ونحن لا نعنى بذلك أن القضاة المصريين غير عدول ولكننا نشعر بأن الخطة التى تختطها الصحف العربية خطة قفز يولد عدة صعوبات» وقالت جريدة سفنكس : «ليس هناك من يشك فى أن للامتيازات نهاية . ولكن التاريخ أبان أن الامتيازات لم تلغ من بلد وجدت فيه إلا من طريق وصول البلد إلى أوج المدنية والرقى . ولا يزال يوجد من يرى بل من يعتقد أن فى إلغاء الامتيازات الآن ضرراً كبيراً على المصالح الأجنبية والمصرية» إلى جانب هذه الآراء الرجعية المحلية كتبت جريدة جورنالى ديتاليا التى تصدر فى روما مقالاً بصدد الامتيازات عارضت فيه فى إلغاء الامتيازات وقالت إن مرور خمسين سنة على وجود المحاكم المختلطة فى مصر لا يعد حجة كافية لإلغاء هذه الامتيازات وأن مصر لم تجتز طريق الرقى ولابد لها من عمل كثير للإصلاح والرقى فى شئونها الداخلية قبل أن تعامل البلدان الأوربية معاملة الند للند .

هذه هى أقوال الصحف المحلية والخارجية التى تعترض على إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر بالرغم من أنها ألغيت فى سائر بلاد العالم . وقد نشرنا فى السياسة من قبل آراء الصحف الأجنبية المحلية وميل أعضاء مجلس العموم الإنكليزى لتحبيذ الحركة التى قمنا بها فى المطالبة بإلغاء الامتيازات . وهذه الآراء تستند إلى أن ما بلغته

---

* السياسة : ١٩٢٧/٣/١٣

مصر من الرقى يسمح لها باستكمال سيادتها ويجعل بقاء الامتيازات الأجنبية فيها وحدها دون سائر دول العالم شذوذاً عجيباً لا يسوغه حق ولا عدل .

هذا الجدل القائم فى مسألة الامتيازات يدل وحده دلالة صريحة على أنها بقية من نظام عصور عتيقة لا تسيغها الحضارة الحالية ولا تستبقيها إلا أنانية بعض الذين يستفيدون منها وأثرتهم . فإن الصحف الرجعية المحلية منها والأجنبية تتفق كلها فى القول بأن مصير نظام الامتيازات لاشك إلى الزوال متى بلغت الأمة التى ترزح تحت عبء هذه الامتيازات درجة خاصة من الرقى فمن هو الحكم فى تقدير هذه الدرجة؟ أما إن كان العقل المجرد عن الهوى فما نظن الكاتبين فى هذه الصحف أنفسهم يعتقدون بأن مصر دون تركيا أو دون الصين رقيا . وما نظنهم يعتقدون أن حكومة مصر الحاضرة وقضاءها الوطنى دون حكومات الانتداب فى فلسطين وسوريا والعراق وقضائها نظاماً وعدالة . فإذا كان مقياس الرقى الذى يسمح بإلغاء الامتيازات هو الواقع تحت أعيننا فى الدول المجاورة لنا والبعيدة عنا فمصر أولى هذه الدول بأن يلغى منها نظام الامتيازات وأحراها بأن تقف من الدول الأوربية موقف الند للند . بل إنا لنذهب فى التقدير لأبعد مما سبق ونكرر إنا نعتقد اعتقاداً تاماً أن بعض الدول الأوربية التى يتمتع رعاياها بالامتيازات ليست أرقى من مصر حضارة ولا أكثر منها نظاماً وعدلاً . وما دام ذلك هو الواقع فلا يمكن لرجل ذى ضمير أن يقول وهو مطمئن أن من العدل بقاء نظام الامتيازات فى مصر لأنها لم تبلغ بعد من الرقى مبلغ الدول التى ألغى نظام الامتيازات فيها .

أما إن كان للرقى الذى يقضى بإلغاء الامتيازات مقياس آخر هو المقياس الذى ألغيت على أثره فى تركيا وفى الصين وبعدما ولت دول قوية شؤون البلاد التى كانت واقعة تحت حكم المملكة العثمانية فوجه المسألة يتغير ويصبح النظر إليها بعين غير عين العدل المجرد عن الهوى والحق الذى يؤيده الواقع والمنطق . إذ يكون معنى الرقى يومئذ مبلغ ما تملك الدولة من قوة تستطيع أن تعلن معها إلغاء الامتيازات أو تعطيلها تعطيلاً كلياً أو جزئياً مع تقدير ما يترتب على ذلك من النتائج . وقد نفهم نحن المصريين تماما هذا الوضع للمسألة كما يفهمه أولئك الكتاب ونقدر قيمة هذا الرقى المادى المحسوس الذى يقاس لا بدرجة الحضارة بل بقوة المقاومة المادية الصرفة . وقوة مقاومة الشعوب تزداد كلما ازدادت الشعوب إدراكاً للضرر الذى يلحقها من خضوعها لمذلة يأبى غيرها الخضوع لها . وتصل هذه القوة

لتكون رأياً عاماً جارفاً يدفع معه الحكومة ويدفع كل سلطة من السلطات . ولا يستطيع أحد الوقوف فى سبيله متى بلغ إدراك الشعوب للأذى والمذلة حد عدم طاقتها الصبر على الاحتمال . وها نحن أولاء بسبيل ذلك فى شأن الامتيازات الأجنبية فإن الجنايات المروعة التى ارتكبت فى السنين الأخيرة من أيدى أجانب هزت المصريين جميعاً هزة عنيفة وأفاقتهم من سبات قديم كان يستبقيهم فيه بقاء هذا النظام الاستثنائى الشاذ فى دول غيرهم . والأحكام المدنية التى أرتهم رأى العين أن شركات تستغل ثرواتهم ولا تستغل ثروات غيرهم ثم لا يستطيعون مقاضاتهم فى بلادهم ، دلتهم كذلك على أنهم غرباء فى مصر وعلى أن خير مصر وبركتها ليس لهم وأنهم ليسوا إلا عبيداً أذلة يستغلهم غيرهم ويقتضيهم أجر استغلاله إياهم مضاعفا فإذا أرادوا هم أن يقتضوه شيئاً قيل لهم بل فاهجروا بلادكم وابحثوا عن هذا الذى استغلكم فى بلد بينكم وبينه أراض وبحار ومدائن وأمصار . ها نحن أولاء نرى هذا ونرى أكثر منه . وستثبت الأيام القريبة للمصريين من آثار الامتيازات شرا مما أثبتت إلى اليوم . وسيشعرون شعوراً أليماً بالمذلة كل يوم أكثر من اليوم الذى قبله وسيقوى فيهم الشعور بضرورة المقاومة وسيتم ذلك فى زمن وجيز . فإن كان هذا الشعور هو الرقى الكافى لإلغاء الامتيازات فهو كائن وهو فى انتظار نتائج هذه الحركة الحاضرة ويوم يكون اليأس من نجاحها فذلك يوم يكون هذا الشعور قد استوى وآن له أن تظهر آثاره ونتائجه .

على أنا كنا نود لو أن هذا المقياس الهمجى من مقاييس الرقى لم يكن هو المقياس الذى تفرضه أقوام تدعى أنها بلغت من الرقى أوجه ومن الحضارة قمتها . كنا نود أن يكون التفاهم من طريق العقل والعدل ومن تطبيق الحق على الواقع هو قاعدة الحياة الدولية كما أنه قاعدة الحياة اليومية . لكن هذا الذى نوده مازال بعد أملاً من الآمال لما ترتق الإنسانية إليه بل لما تقترب منه . فلابد إذن من أن يفكر المصريون فى المقياس الهمجى للرقى وأن يعدوا له العدة إن أرادوا أن يعيشوا فى بلادهم أعزة وأن لا يكونوا مجرد آلات مسخرة لفائدة الغير . ولهم من وسائل المقاومة المشروعة كثير لا يعترضه قانون وهو مع ذلك ذو أثر لا يقل فعلاً عن غيره من وسائل المقاومة .

حديث اليوم
الامتيازات وتوزيع الضرائب
وقوفها فى سبيل زيادة إيرادات الدولة(*)

أجملنا فى حديثنا أمس عن تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب على أبواب الإيرادات فى مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة ١٩٢٧-١٩٢٨ ما أشار إليه من عجز فى الإيرادات عن المصروفات اضطرت الحكومه معه إلى أن تلجأ للمال الاحتياطى وما أبدى من جزع وتخوف بشأن المستقبل الذى يحتاج إلى زيادة الإيرادات لملافاة ما تحتاج إليه مرافق الدولة المختلفة من مشروعات جديدة لا مفر من تنفيذها وما أوضح من تعذر ذلك بسبب جمود أبواب الإيراد جموداً أخطر أسبابه سوء توزيع الضرائب بين الذين يستغلون موارد الثروة فى مصر بسبب ما جرى عليه العرف من إعفاء أصحاب الامتيازات من الاشتراك فى أية ضريبة غير الضريبة العقارية اللهم إلا الرسوم الجمركية التى تقع فى الحقيقة على المستهلكين وأكثرهم من المصريين ، وأكثر هؤلاء من ملاك الأراضى والمزارعين الذين يدفعون الضرائب المباشرة كلها .

ولو أنك بحثت فى تصرفات الوزارات المختلفة فى أى سنة من السنين وفى موقف وزارة المالية بإزاء هذه الطلبات ورفضها الكثير منها لعدم وجود الاعتمادات الكافية لديها ورأيت ما يترتب على حذر الوزارات جميعاً وحذر وزارة المالية حذراً مضاعفاً لما رأيت لهذا كله سبباً إلى ذلك الجمود فى الميزانية جموداً سببه الامتيازات الأجنبية . والواقع أن ما تم إلى الآن فى المرافق الجوهرية المختلفة لا يتفق فى شىء مع أطماع الأمة فى التقدم والرقى . ولنضرب مثلاً مسألة الصحة العامة . ما يزال البرنامج الصحى الصحيح الذى يجب تنفيذه لمحاربة الأمراض القومية كالبلهارسيا والإنكلستوما ، ولكفالة مقاومة الأمراض الطارئة المختلفة بعيداً عن التقرير والتنفيذ . وليس الذنب فى ذلك ذنب مصلحة الصحة وحدها . فمصلحة الصحة تعمل بما لديها من الوسائل فى دائرة المتعارف عمله فيها . والبرنامج الصحى لا تكلف به مصلحة الصحة وحدها بل يجب أن يتعاون فى وضعه كبار الأطباء موظفين وغير موظفين ويجب إذا اقتضى الحال أن يستعان فى وضعه برأى أخصائيين من

* السياسة : ١٩٢٧/٣/٢٨

الأجانب الذين لهم دراية خاصة بأمراض مناطق البلاد الحارة . وبرنامج شامل فى هذا الباب يقصد منه إلى محاربة الأمراض القومية والتغلب على الأمراض الطارئة وما تقتضيه من تنظيم مساكن الزراع والعمال والفقراء وما يجيء وراء ذلك من نظم أخرى تابعة حتماً لهذا التنظيم - مثل هذا البرنامج يحتاج وضعه ويحتاج تنفيذه إلى أضعاف ما ينفق اليوم كميزانية لمصلحة الصحة . مع هذا فمصلحة الصحة لا تقدم على وضعه والحكومة كلها لا تلح فى وجوده لأنه يوم وجد ستقف فى وجهه هذه العقبة الكأداء عقبة عدم وجود الاعتمادات الكافية فى الميزانية العادية لسد هذه النفقات .

ومثل الصحة تنطبق على غيرها من المرافق . ولقد راعت وزارة المعارف فى كل فروع التعليم من أسباب الاقتصاد فى ميزانية السنة الحالية فلم تبق إلا ما تقضى به الضرورة القصوى فى كل فرع من فروع التعليم الأولى والإبتدائى والثانوى والعالى وكوزارة المعارف غيرها من الوزارات ، حتى لقد دخل الاقتصاد على الأمن العام وأسباب توطيد أركانه . هذا مع أن سياسة الاقتصاد وإن كانت محمودة لذاتها إلا أن الإسراف فيها والبلوغ بها إلى حدود الضرورة الملحة كثيراً ما ينشأ عنه قصور فى المرافق المختلفة التى تراعى هذه السياسة فيها على الصورة التى قدمنا وكثيراً ما يترتب على هذا القصور ضرر بتلك المرافق نفسها .

ونحن مع هذا نلح فى ضرورة اتباعها فى المستقبل إذا أتيح لنا أن نبنى توزيع الضرائب على قاعدة عادلة . لكن المرافق التى تعطل كالصحة وككثير من وجوه التعليم وأسباب الأمن والعدالة لا يمكن أن تحتمل التعطيل زماناً طويلاً . فلابد من وجود اتساق بين مرافق البلاد المختلفة . وإذا تقدم التعليم بدرجاته بعد بضع سنوات فلن يحتمل الأهلون بقاء نظام البلاد الصحى على ما هو عليه من التأخر وسيطالبون يومئذ بمرافق كثيرة جديدة . فإذا ظلت الامتيازات واقفة كما هى اليوم حجر عثرة فى سبيل كل توزيع عادل للضرائب فإن المصريين لن يطيقوا احتمال حالة أقل ما توصف به أنها تجعلهم أجراء وعبيد لهؤلاء الأجانب النازلين بين أظهرهم والذين يستغلون موارد الثروة فى بلادهم وينعمون بكل أسباب الرغد والرفاهية فيها من غير أن يشاركوا بقليل ولا بكثير فيما يجب على حكومة هذه الدولة أن تقوم به لحماية هذه الموارد التى يستغلونها وتلك الأرباح التى يكدسونها .

ونعتقد اعتقادًا أكيدًا أن كل واحد من الأجانب يحب العدل ويحترم الحق يشعر تمام الشعور بأن المصريين محقون اليوم فى التبرم أشد التبرم بإعفاء الأجانب من الضرائب ومحقون فى المستقبل إذا لم يقف استياؤهم من هذه الحالة المذلة لهم والعاسفة لحقوقهم عند حد التبرم والقلق . وكيف لا يكون المصرى محقاً إذا ثارت نفسه على هذا النظام الذى أصبح فذاً فى مصر بعد ما تحللت منه كل أمم العالم وبعد ما تحللت منه أمم تعتبر مصر أرقى منها فى درجات الحضارة بكثير . وكيف لا يكون المصرى محقًا إذا ثارت نفسه على هذا النظام وهو يرى فرنسا مثلاً تفرض الضرائب على الأجانب الذين يقيمون على أرضها أكثر من خمسة عشر يوماً والذين لا يستغلون من فرنسا شيئاً وإنما يدفعون نفقات إقامتهم وأثمان مشترواتهم . بل كيف لا يكون المصرى محقاً فى أن تثور نفسه لمعاملته فى بلاد الدول صاحبة الامتيازات غير معاملة أبناء هذه الدول فى بلاده كأنما هو من إنسانية أقل اعتباراً وأدنى فى درجات الإنسانية؟

نعتقد أن الأجانب الذين يحبون العدل ويحترمون الحق يشعرون بهذا الشعور . ونعتقد كذلك أنهم يقدرون أن المستقبل الذى تظهر ثورة النفس المصرية فيه ذات أثر خارجى ليس بعيداً . فهو كما قدمنا يوم يمتد الشعور من طبقات الخاصة إلى الشعب الذى يصبح بعد سنوات قلائل مستنيراً بالتعليم وبإنتشار الصحافة إنتشاراً هو اليوم أضعاف ما كان قبل الحرب وسيتضاعف عما قريب . فإذا كان هذا الذى نعتقده صحيحاً فإن حقاً على هؤلاء الأجانب أنفسهم أن يعاونوا المصريين لدى دولهم كى تقدر هذا الموقف الذى يتحرج يوماً بعد يوم . ثم إن من أول واجبات حكومة مصر الدستورية أن تعير هذه المسألة عنايتها الخاصة ، لأنها ليست مسألة زيادة إيرادات الدولة وكفى ، بل هى كما قالت اللجنة المالية بحق (مشكلة اجتماعية واقتصادية يجب أن تعالج بالحزم والمثابرة وإلا استهدفت البلاد لشيء كثيراً من المخاطر) .

وما دامت حجة مصر قائمة فى هذا الموضوع على الحق والعدل باعتراف الدول كلها لغير مصر ، ولإعترافها لمصر حين أقرت إنكلترا على رعاية مصالحها فى مصر مع ما كان من قبول إنكلترا أثناء محادثات لجنة لورد ملنر خضوع الأجانب والمصريين على السواء للضرائب التى تفرضها الهيئة التشريعية المصرية . ما دامت حجة مصر قائمة على الحق

والعدل فإنا نعتقد اعتقاداً أكيداً أن كل حجة أخرى قائمة على التمسك بالظلم وعلى التعسف لا يمكن أن تقف أمامها طويلاً . فلحجة الحق قوة تصدع كل حجة سواها . بل أن لحجة الحق لقوى تتألب وتصارع قوى الباطل وتصرعه فإذا هو زاهق .

حديث اليوم

الامتيازات الأجنبية

كيف تعوق نمو الصناعة فى مصر(*)

يزداد الناس شعورًا كل عام أكثر من العام الذى سبقه بأن مصر لا تستطيع أن تبقى بلاداً زراعية بحتة . وأنها إذا استطاعت أن تتخلص من تحكم محصول واحد هو القطن فى حاصلاتها الزراعية وأن تزرع محصولات غيره فإن ذلك لا يكفى لملاقاة الاحتياجات القومية التى تزداد يوماً فيوماً ولا يكفى كذلك لتلافى الأزمات الاقتصادية التى تصيب الزراعة كلها إذا هى أصابت بعض أصنافها الرئيسية . فقد كان من أثر هبوط أسعار القطن فى الأعوام الأخيرة أن ضعفت قوة الشراء العامة فى البلاد وأن هبطت تبعاً لذلك أسعار أكثر حاصلاتها الزراعية الأساسية هبوطاً فاحشاً . فإذا وجد إلى جانب القطن صنف أخر كانت الأزمة التى تصيب أحد الصنفين بسبب سوء المحصول أو هبوط الأسعار كافية لإحداث الاضطراب فى حال البلاد الاقتصادية العامة ولتعميم الضيق على صورة ليست أقل ترويعاً مما نرى فى الوقت الحاضر .

ويزيد شدة الأزمة وقعًا أن المنتوجات الصناعية التى ترد من الخارج والتى ترتبط لذلك بالأسواق الخارجية وحدها دون ارتباط بأسواق الحاصلات القومية فى مصر تظل مرتفعة الأسعار على نحو ما نرى فى الوقت الحاضر . فبينما الحاصلات الزراعية قد هبطت إلى مثل المستوى الذى كانت فيه قبل الحرب إذ الواردات بأنواعها المختلفة لا تزال أسعارها مرتفعة عن أسعار ما قبل الحرب بستين وبسبعين فى المائة . ومن شأن ذلك أن يشعر المنتجين فى مصر بالضيق الشديد وأن يجعلهم يعجزون عن تحصيل أسعار الإنتاج لحاصلاتهم .

فما لم تفكر مصر تفكيراً جدياً فى تنويع موارد ثرواتها باستغلال ما فى جوف الأرض وما يستغل من القوى المائية وغير المائية وما لم تفكر فى أن تؤقلم فيها من الصناعات ما يمكن أن ينمو فإن الحالة الإقتصادية ستظل مضطربة مرتبكة . وقد يعتبر

---

* السياسة : ١٩٢٧/٤/٧

مبالغة فى التشاؤم القول بأن البلاد لم تخط أية خطوة فى هذا السبيل . لكن مبالغة فى التفاؤل كذلك أن يظن أحد أن ما حصل إلى اليوم من تركيز بعض الصناعات الزراعية كحليج الأقطان والتفكير فى خلق صناعات أخرى كصناعة النسيج وغير صناعة النسيج يعتبر خطوة جدية فى سبيل إنقاذ مصر من الموقف الاقتصادى الدقيق الذى تعانيه اليوم . فالصناعات الزراعية قديمة فى مصر وإن كان بعضها قد انتقل إلى أيد مصرية بعد أن كان احتكاراً للأجانب دون سواهم . وقد ترتب على هذا الانتقال أن هبطت تكاليف هذه الصناعات وأن أصبحت الأرباح التى يجنيها المصريون من ورائها أرباحاً تغرى بالاستمرار والمنافسة وتبشر بأن تصبح هذه الصناعات الزراعية مصرية بكل المعنى الذى يجب أن يكون لهذه الكلمة . وغير الصناعات الزراعية ما يزال موضع البحث والدرس . وقد قامت عدة هيئات بعضها حكومية وبعضها قومية بدراسات كثيرة فى هذا الموضوع وتقدمت فيه باقتراحات مختلفة لكنه لم يتخط بعد هذا الطور . وإذا كان لنا أن نأمل خروجه من حيز الفكرة إلى حيز العمل فى زمن وجيز فإن ذلك لا يمنعنا من النظر فى الصعاب والعقبات التى يمكن أن تعترضه وأن ننظر فى وسائل تذليلها .

والامتيازات الأجنبية من الصعاب العتيدة التى تعوق نمو الصناعات فى مصر . ولسنا نقصد الجانب التشريعى أو القضائى من الامتيازات فى اعتبارنا الحاضر . وإنما هى الامتيازات الإقتصادية . هى هذا الإعفاء من الضرائب الذى جعل كل أجنبى تابع لإحدى الدول صاحبات الامتيازات يعتبر حقاً له أن يعيش فى مصر وأن يستغل ما أراد من مواردها بأن يتمتع بأكثر مما يتمتع به المصرى من الأمن والنعمة والرفاهية فيها ثم لا يدفع مقابل ذلك للحكومة ضريبة إلا أن تكون الضريبة العقارية التى تدفع فى الواقع من إيجار الأرض ومن عمل العامل المصرى . هذه الامتيازات الاقتصادية عائق شديد يقف فى وجه الصناعات ونموها فى مصر كما أنه عقبة شر عقبة فى سبيل نمو إيرادات الدولة .

فتوطيد الصناعات الكبرى فى بلد من البلاد يحتاج أغلب الأحيان لتأييد الحكومة ومؤازرتها وهذه الحكومة البريطانية نفسها ، وهى أشد الحكومات محافظة على المبدأ الفردى فى الاقتصاد وأكثرها بعداً عن التدخل فى أعمال أصحاب الأعمال وهى أشد الحكومات محافظة على مبدأ حرية التجارة وأخذاً بنظرية الباب المفتوح فيها ؛ تعتمد متى

اقتنعت بأن صناعة جديدة يمكن ، إذا حميت وسوغدت ، أن تصبح صناعة قومية إلى حمايتها وتأييدها ، ولعل القراء ما يزالون يذكرون حديث وزير الطيران البريطانى عن معونة الحكومة معونة كبرى لشركة خطوط الطيران الإمبراطورية . وأية حكومة من الحكومات لا تؤيد صناعة من الصناعات ولا تنفق فى سبيل تأييدها وحمايتها ما تنفق من طائل الأموال إلا إذا اقتنعت بأن هذه الصناعة ستزيد فى إيرادات الدولة بما تنل من ضرائب جديدة متى هى توطدت ونمت . ولا أمل للحكومة المصرية فى أن تضرب ضريبة على المصانع التى تقام فى مصر ولو أقامها المصريون مادامت لا تستطيع أن تضرب ضريبة مثلها على ما يقام من مصانع أجنبية تنافسها وتناوئها . وإذن فلها عذرها فى الإحجام عن التقدم بالحماية والمعونة . وعلى ذلك تبقى الصناعة المصرية متروكة لسعى الأفراد والهيئات الأهلية سعياً لا يمكن أن يكون حثيثاً ولا يمكن أن يسير سيراً سريعاً . لأن الأفراد والجماعات الخاصة بطبيعتها لا تقدم على عمل يخشى عدم نجاحه أو عدم إتيانه من الأرباح ما يؤتيه غيره .

وهذا هو السر الحقيقى فى أن الصناعات لا تنمو ولا تتوطد فى مصر . وهذا هو الموضع العجيب الذى وضعت مصر فيه بسبب هذه الامتيازات الأجنبية التى كانت يوم إنشائها حماية القوى للضعيف فأصبحت اليوم هذا الاستغلال الدموى الأليم من جانب القوى للضعيف . وكذلك يرى المصريون أنه مادامت هذه الامتيازات فى صورتها الحاضرة ، وبخاصة فى الجانب المالى ، فإن وجودها لا يقتصر على أنه جرح لعزة مصر وإشعار للمصريين بضعفهم ومذلتهم بل هو كذلك سبب من أسباب تأخرهم الاقتصادى وداع من دواعى تضييق الخناق عليهم فى أموالهم وأرزاقهم وفى حريتهم وحياتهم .

يرى المصريون هذا ويجب أن يروا شيئاً آخر ذلك أن أية حكومة من حكومات العالم لا تستطيع وحدها أن تتم أمراً من الأمور مالم تجد من الشعب ما هو أكثر من التأييد وما لم تجد من الشعب دفعاً لها على إتمام هذا الأمر . فإما إن بقى الشعب مستسلماً فى انتظار ما تقوم به حكومته التى لا تشعر من جانبه بأى ضغط عليها فإن الحكومة لا تجد الحجة التى تتقدم بها إلى الغير تطالبه بما يلح عليها الشعب فى أن تطالب به وبما يتهيأ هو للوصول إليه بنفسه إن قصرت الحكومة فى الوصول إليه بالنيابة عنه . وقد بينا غير مرة أن للشعب من

الوسائل فى أمر الامتيازات والسعى لتخفيفها ما لا يقف فى سبيله قانون وما يدعو إليه العقل والكرامة . وإنا لنأسف إذ نعترف اليوم بأن ما أهبنا به لم يجد الصدى القوى الذى يجب أن تردده الأمة فى مسألة ليست تقف كما قدمنا عند المساس بعزتها بل تتعدى ذلك إلى المساس بكيانها الاقتصادى وبأرزاق الأغنياء والفقراء فيها . وهذا الذى أشرنا إليه فى أمر الامتيازات وتعطيلها نمو الصناعات فى مصر ليس إلا جانباً من جوانب كثيرة تنهض برهاناً على تعطيل هذه الإمتيازات لكثير من النشاط الصالح الذى يتسنى للمصريين القيام به لو لم تفت هى فى عضدهم ولم تقف حجر عثرة فى سبيلهم .

فلعل بنى وطننا يتدبرون هذا الأمر ويتروون فيه طويلاً ولعل كلمتهم فيه تدفع الحكومة إلى سعى لابد ناجح لأنه سعى فى سبيل الحق والعدل .

حديث اليوم

تعديل نظام المحاكم المختلطة

ما يقوله أنصار الظلم والاستعمار(*)

منذ أيام نشرت جريدة البورص مقالاً بإمضاء (بييرولا كاريير) عنوانه : إفساد المحاكم المختلطة تناول فيه كاتبه ما تريد وزارة الحقانية إدخاله على نظام هذه المحاكم من تعديل وطعن على هذا التعديل طعناً جارحاً وذهب فى مطاعنه إلى حد تحريف بعض اقتراحات الوزارة . وليس هذا أول مقال تنشره البورص بهذا الإمضاء . بل سبقه مقال آخر طعن فيه الكاتب على المصريين وتهكم بهم تهكماً مراً لمناسبة طلب الحكومة إحالة الاختصاص الجنائى فى مسألة المخدرات وتجارة الرقيق الأبيض والجرائم المتعلقة بالشؤون الصحية إلى المحاكم المختلطة فيما يختص بالأجانب . و(بييرولا كاريير) هذا هو مسيو جيرو الذى كان قاضياً فى المحاكم المختلطة واعتزلها منذ عام مضى . وقد أهملنا الرد على مقاله الثانى لأنا نعلم أنه مصدور يكتب ما يكتب بدافع الحقد والموجدة . ذلك أنه أراد بعد ما ترك القضاء المختلط أن يعامل من حيث مكافأته معاملة ممتازة . ومع أن صديقه صاحب الدولة زيور باشا كان قد سخا فى معاملته فقد كان هو يطمع فى معاملة أكثر سخاء . فلما لم ينلها انقلب على المصريين وعلى مطالبهم العادلة حرباً عواناً وجعل ينال منهم بالسخر والتهكم إلى حد لا يرضاه لنفسه رجل مهذب . وإذا كنا نعتقد أنه فيما يكتب لا يعبر عن رأى الجالية الفرنسية لما نعلمه عن كثير من أصدقائنا الفرنسيين الذين يؤيدوننا تمام التأييد فى طلبنا إضافة الإختصاص الجنائى كله فيما يتعلق بالأجانب إلى المحاكم المختلطة ، ولما كان من تقدم مسيو هوربيه رئيس محكمة مصر المختلطة غيره بهذا الاقتراح فقد رأينا من العبث مناقشته . وكيف نناقش رجلاً لم تتكون عقيدته عن رأى مصدره التفكير وإنما مصدره الحفيظة والحقد لأنه لم ينل ما كان يرجو أن يناله من المال؟ أحسبنا على حق إذا اعتقدنا هذا الرجل قديراً على تغيير رأيه لو تغير هذا الظرف الذى كون على أثره رأيه الحاضر .

لكن العجب أن لم يقف رأى مسيو جيرو عند صفحات البورص . بل تناولته جريدة الاجبشيان جازيت . ثم تناوله أخيراً مراسل الديلى تلغراف فبعث به إلى جريدته وفيه

---

* السياسة : ١٩٢٧/٤/١٣

من تحريف الوقائع ما ترى بيانه فى غير هذا المكان من السياسة . ولقد نسى هؤلاء الكتاب جميعاً أن المحاكم المختلطة ليست نظامًا تعاقدت مصر عليه كهيئات ثابتة لايصح أن تعدل ولا أن تغير . وإنما هو نظام مؤقت كان يتجدد بادى الأمر كل خمس سنوات ، ثم صار تجديده لثلاث سنوات ، ثم تجديده لسنة واحدة ؛ ثم جدد وجعل أمد التجديد رهناً بمشيئة مصر وبمشيئة الدول صاحبات الامتيازات . فإذا لم تقر مصر أو لم تقر الدول صاحبات الامتيازات استمرار النظام وجب العود إلى ما كان قبله من اتباع المدعى المدعى عليه فى محكمته . وجلى للمسيو جيرو ولغير المسيو جيرو أن المصريين وحدهم يستفيدون اليوم من هذا العود إلى نظام ما قبل الامتيازات . مع هذا ترى مصر ألا نلجأ لهذه الخطوة قبل أن تتفاهم مع الدول على النظام الذى تراه يتفق مع مصلحتها ومع تقدمها الحاضر بنسبة ما كانت عليه يوم وضع نظام الامتيازات فى سنة ١٨٧٥ ومع عزتها القومية التى يرى الأكثرون من أبنائها ألا سبيل إلى الاحتفاظ بها كاملة إلا بإلغاء الامتيازات الأجنبية إلغاء تامًا .

أفيمكن أن تجيب الدول مصر بمثل ما يكتب مسيو جيرو وما تنقل عنه الإجبشيان جازيت فى مصر والدايلى تلغراف فى إنكلترا . أفيعقل أن يقابل هذا الاعتدال من جانب مصر بمثل هذا السرف فى التجنى من جانب أولئك الكتاب؟ وهل معنى تنظيم المحاكم المختلطة على صورة أقرب إلى ما تقضى به عزة مصر وأدنى إلى تحقيق مصلحة المتقاضين بتكثير عدد الدوائر وأن جعل أعضاء كل دائرة ثلاثة بدل من خمسة – هل معنى هذا إفساد هذه المحاكم كما يقول مسيو جيرو وما يشايعه فيه أولئك الكتاب؟ وهل معنى تولى النيابة المختلطة التحقيق فى الجرائم التى يرتكبها الأجانب وتكون من اختصاص المحاكم المختلطة أو رفعها الدعوى على هؤلاء الأجانب إذا تولى التحقيق قاضى التحقيق – هل معنى هذا عدم كفالة حقوق الأجانب وحريتهم؟ وهل بمثل هذه العبارات الجارحة يتوهم مسيو جيرو أو غير مسيو جيرو إمكان التمهيد إلى اتفاق بين مصر والدول صاحبات الامتيازات فى مسائل لا محل للخلاف فى عدالتها بحال من الأحوال . وهل يصل الحقد بمسيو جيرو إلى إثارة هذه الدعاية الضالة التى لا يمكن إذا انتهت إلى شىء أن تنتهى لغير الرجوع إلى النظام الذى كان سابقًا على المحاكم المختلطة .

ولسنا ندرى أية غاية يتوخاها هؤلاء الكتاب من نشر هذه العبارات التى ينشرونها والتى لا أثر لها إلا إغضاب المصريين واستثارة عزتهم القومية . وإذا كان جيرو لا يستطيع أن يخضع إلا لحقده ، فهل يحسب هؤلاء الذين يتابعونه أنهم يخدمون مواطنيهم باتباعه فى حملته السقيمة . إنا لنصرح اليوم بما صرحنا به من قبل : أن الامتيازات الأجنبية على صورتها الحاضرة أصبحت عبئا لا يستطيع مصرى ذو كرامة احتماله أو السكوت عليه ، ولسنا نحن وحدنا الذين نقول هذا القول . بل ليرجع القراء فى هذا العدد من السياسية إلى الخطب التى ألقاها حضرات النواب فى جلسة أمس لمناسبة نظر ميزانية الإيرادات يرون مبلغ تبرمهم بالامتيازات وبإعفاء الأجانب منها . وليس قلق المصريين ولا تبرمهم إلا تبرمًا بالظلم وثورة على هذا الإذلال الذى أصبحت الامتيازات الأجنبية أداة له . وللأجانب مصلحة أكبر المصلحة فى أن تظل العلاقة بينهم وبين المصريين حسنة غير متوترة . والخطى التى تخطوها الحكومة الحاضرة فى سبيل تخفيف عبء الامتيازات بما يخفف من تبرم المصريين هى أكثر الخطى اعتدالاً . بل إن كثيرين يصفونها بأنها مبالغة فى الاعتدال ؛ مبالغة لا تتفق وحقوق مصر وتقدمها ولا تتفق وهذا السيل المتدفق من الأجانب يستغل موارد الرزق فيها ثم هو مع ذلك يخاطب أهلها بمثل اللهجة التى يخاطبهم بها جيرو . ولئن سكن المصريون إلى الأجانب فإنما يسكنون آملين أن تسفر مساعى حكومتهم عن نتيجة صالحة . أما يوم لا تتم تلك النتيجة ثم ترى الأمة حكومتها مكتوفة بالقوة فلها يومئذ ما لكل أمة من وسائل الوصول إلى حقها بالطرق التى يقرها القانون . ويومئذ تفسد علاقات الأجانب المقيمين بمصر مع المصريين . وهذا مالا نوده نحن وما نعتقد أن الأجانب أنفسهم لا يودونه .

أفليس الخير – وهذا هو وضع المسألة الحقيقى – أن يتدبر أولئك الذين يكتبون وجه مصلحة مواطنيهم ومصلحة الأجانب على السواء . أم أنهم يريدون بمصر أن تظل ذليلة لهم ولأمثالهم خاضعة لكل ما يطلب منها . ألا إن يك ذلك ما قدر مصيراً لهذه البلاد فخير لها أن تمحق وتمحى من أن تحق عليها كلمة الذل ومن أن يكون أهلها فى بلادهم عبيدًا للغرباء عنها .

حديث اليوم
الامتيازات الأجنبية
الحق والعدل لا يعدمان أنصاراً(*)

أنحينا أمس باللائمة على أنصار الظلم والاستعمار آمثال مسيو جيرو ومراسل الدايلى تلغراف وأضرابهم من الذين يحاربون الخطوات المعتدلة بل المتواضعة التى تريد الحكومة الحاضرة أن تخطوها فى سبيل التوفيق بين عواطف المصريين وعزتهم القومية المتألمة من بقاء الامتيازات الأجنبية فى مصر وبين عدم الطفرة بالأجانب من نظام القوة إلى النظام الطبيعى الذى يقتضى خضوعهم لقضاء البلاد وقوانينها . وبينا كيف أن أنصار الظلم يلجأون فى سبيل ترويج دعوتهم إلى الاختلاق والتقول على الحكومة مالم تقله ومالم تطلبه . ولم ينقض على حديثنا يوم واحد حتى جاءتنا الأخبار بأن دعوتنا إلى تعديل الامتيازات إن كانت قد وجدت معارضين لها من أمثال جيرو وشركائه فقد وجدت كذلك معاونين وأنصاراً من كثيرين من أعضاء البرلمان البريطانى . فقد وضع عبد الرحمن بك فكرى السكرتير الأول لسفارة لندره والعضو المصرى فى المؤتمر الاقتصادى الدولى الذى سيعقد بجنيف فى ٤ مايو المقبل مذكرة عن الامتيازات الأجنبية وأضرارها ووقوفها عقبة فى سبيل كل اصلاح يرجى قيامه فى مصر وبعث بها إلى سكرتارية المؤتمر فأمرت بطبعها وتوزيعها على أعضائه ليحيطوا بها علما قبل مناقشة الموضوع . ولم يقف أمر هذه المذكرة على ماتقدم . بل دعا جماعة من أعضاء البرلمان البريطانى عبدالرحمن بك ليشرح لهم آراءه فى إحدى قاعات اللجان بمجلس العموم البريطانى . وهؤلاء الأعضاء مؤيدون للعدل الذى نطلب تحقيقه ويريدون أن يتسلحوا بكل البراهين والحجج التى تنصر قضية العدل هذه ليقنعوا غيرهم وليكونوا للحق أعوانا عاملين .

ومانشك فى مناصرة كل رجل حى الضمير لمطالب مصر بإزاء الامتيازات . وكفى أن ألغيت فى بلاد العالم جميعاً دليلا على أنها نظام عتيق وضع فى العصور المتوسطة لغاية معينة ثم قضى تقدم الحضارة والعلم على هذه الغاية بما قرب بين الناس وألف بين قلوبهم وحطم الحدود وجعل من سرعة المواصلات وسيلة لوحدة إنسانية شاملة . وكفى برهانا

(*) السياسة : ١٩٢٧/٤/١٤

على فساد هذا النظام العتيق أنه أصبح وسيلة لعكس الغرض الذى قصد إليه من وضعه فى الماضى . فهو لم يبق وسيلة لحماية الأجنبى بل صار وسيلة لإذلال الوطنى فى وطنه ولاستنزاف ماله ودمه وأداة إرهاق للعامل الفقير الذى يدفع الضريبة لأنه من أهل البلاد كى يستفيد هذا الأجنبى الذى لايدفع شيئا تنتفخ جيوبه مالا وأوداجه كبرا . كفى بذلك برهانا أمام كل رجل حى الضمير وكفى به دليلا على أن الذين يرفعون عقيرتهم يؤيدون الامتيازات إنما يؤيدون الظلم والقسوة والوحشية . لذلك أثمرت الدعوة التى دعوناها والتى دعاها عبد الرحمن بك فكرى . ومحال أن لاتثمر دعوة أساسها الحق وغايتها تثبيت دعائم المساواة فى الحقوق والعدالة الإنسانية بين البشر فى مختلف الأمم .

على أن هذا النجاح مايزال نجاحا نسبيا . ويجب أن نعترف أن السبب فى ذلك عدم القيام بالدعوة لهذا الحق الذى يطلب فى مختلف أقطار العالم . وكل حق لايطلبه صاحبه حق ضائع . وكل حق لا يطلبه صاحبه ملحًا لا يلفت نظر أنصار الحق إلى معونته وتأييده . لذلك نود لو أن ممثلينا فى الخارج وكلهم يشعر بمبلغ إضرار الامتيازات بمصر ، لم يتركوا فرصة من الفرص تمر دون بيان هذا الضرر وإيضاح مبلغ ما لمصر من حق فى مطالبها العادلة . ولدى حضرات الممثلين من الوسائل المباحة لهم وإلى جانبهم من الاشخاص الذين يوثق بهم مايمكن من القيام بهذه الدعوة على أوسع نطاق . وأنصار العدل فى كل أمة كثيرون . وهؤلاء لاشك ينضمون إلى مطالب المصريين متى عرفوها معرفة تبين لهم مبلغ هذا الظلم الفادح الذى يرهق به دافع الضرائب المصرى لمصلحة الأجنبى المتمتع بالامتيازات ، ومبلغ هذا الظلم الذى يصيب العدالة بترك الأجانب الذين يرتكبون الجرائم يحاكمون بقانون غير قانون البلد الذى ارتكبوا جريمتهم فيه وبقضاة لايقدرون نفسية هذا البلد ولا ظروف الجريمة . فإذا تبين أنصار الحق والعدل هذه المظالم وصورت لهم بالإحصاءات لم يبق منهم إلا مشارك لمصر وللمصريين فى آلامهم من هذا الموقف الذى هم فيه اليوم . ولم يبق منهم إلا من يمقت أنصار الظلم والاستعمار الذين يلجأون إلى تحريف الحقائق تحريفا معيبا لتقوى بذلك حجتهم المتهدمة .

وإنا لنعتقد أن حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية يشاركنا فى هذا الرأى الذى قدمنا ، كما نعتقد أن دولته ومعالى وزير الحقانية يريان ضرورة تكذيب ماحرفه أولئك الدعاة للظلم وللباطل . فقد أصبح إحساس المصريين جميعاً متألما أشد الألم من بقاء

الامتيازات على صورتها الحاضرة . وما لم يتسع نطاق الدعوة فى الممالك التى يتمتع رعاياها بالامتيازات لبيان أضرارها وضرورة تعديلها فقد يجد أنصار الظلم من يستمع فى تلك البلاد لدعوتهم مما يجعل الحكومات المختلفة تتردد فى الإقدام على خطوة قد تؤمن بضرورتها . كما أن تكذيب ماينشر من الأباطيل ضرورى لإزالة ماتتركه هذه الأباطيل فى الأذهان من أثر كاذب . وممثلو مصر فى الخارج أقدر من غيرهم على القيام بهذا الواجب بالطرائق التى يرونها ناجحة وغير متنافية فى نفس الوقت مع التقاليد السياسية .

وإذا نحن دعونا حكومتنا هذه الدعوة فإنا من جانب آخر ندعو الأجانب المقيمين فى مصر لمعاونتنا فى دعوتنا تحقيقا لمصلحتنا ومصلحتهم . فهم من غير شك مطلعون على نفسية الأمة فى هذا الموضوع . وهم أكثر من هذا محيطون بما يجرى فى البرلمان لمناسبة نظر الميزانية والبحث فى أبواب جديدة للإيراد . ولعلهم يرون مبلغ اعتدال الحكومة اعتدالا يصفه بعض المصريين بالضعف . فإذا كانوا حريصين على بقاء العلاقات بينهم وبين المصريين حسنة – وهذا مانعتقده – فإن معاونتهم الحكومة المصرية فى مطالبها ومعاونتهم إيانا فى دعوتنا خير وسيلة لبقاء هذه العلاقات الحسنة .

حديث اليوم

الامتيازات الأجنبية والضرائب

موقف المندوبين المصريين فى المؤتمر الاقتصادى الدولى(*)

نشرنا منذ أيام المذكرة التى وضعها عبد الرحمن بك فكرى أحد المندوبين المصريين لدى المؤتمر الاقتصادى الدولى يبين فيها كيف تعوق الامتيازات كل تقدم يراد النهوض به فى مصر . وكان أهم ماتناولته المذكرة بطبيعة تقديمها للمؤتمر الاقتصادى مانشأ عن الامتيازات الأجنبية من إعفاء الأجانب أصحاب الامتيازات المقيمين فى مصر والذين يزاولون فيها الأعمال المالية والواسعة ويكسبون منها الثروات الطائلة من الضرائب التى يمكن أن يفرضها المشرع المصرى على المصريين والأجانب الذين لايتمتعون بنظام الامتيازات . وقد ترجمت هذه المذكرة ونشرت على أعضاء المؤتمر . وأمس نشرنا الخطاب القيم الذى فاه به صادق باشا حنين فى جلسة المؤتمر العامة وتناول فيه مسألة الامتيازات وعلاقتها بالضرائب . وطبيعى قبل أن يتناول المندوبون المصريون البحث فى المسائل الأخرى التى يعرض لها المؤتمر كحرية التجارة ورفع العوائق الجمركية قدر المستطاع أن يطرحوا أول وجهة نظرهم ونظر المصريين جميعا فى النظام الشاذ الذى يعامل به الأجانب الممتازون فى مصر ، فكل تنظيم دولى يراد وضعه لإنعاش العالم اقتصاديا لايمكن أن يصادف تمام النجاح مع وجود حالة شاذة تنوءبها كواهل أمة من الأمم التى يراد اشتراكها فى هذا الإنعاش . ومالم تكن الحرية فى التعامل هى قاعدة التفاهم فلا سبيل الى إدراك الغاية التى يراد إدراكها .

ونحسب أن مسألة إعفاء الأجانب المنتمين إلى الدول صاحبات الامتيازات من دفع الضرائب التى تفرض فى مصر على المصريين وعلى الأجانب المنتمين لغير هذه الدول لايمكن أن تجد حجة من الحجج التى يتقدم بها السفسطائيون لتأييد نظرية الامتيازات من جانبها القضائى تأييدا متداعيًا . فهم يزعمون أنهم من حضارة مختلفة عن مصر وأن لهم قوانين تخالف قوانين مصر ؛ فمن حقهم لذلك أن يكون لهم جهات خاصة يتقاضون أمامها . وليس قصدنا فى هذا المقال أن نناقشهم هذه الحجة الواهية . لكنا نقول أنهم إذا

* السياسة : ١٩٢٧/٥/٩

استطاعوا أن يتقدموا بمثلها لتعزيز رأيهم فى تلك الناحية من نواحى الامتيازات فإنهم لن يجدوا أية حجة لتأييد إعفائهم من الضرائب . وهذا سفيههم الذى يكتب فى البورص اجبسين ولايتورع عن أن يوجه للمصريين أفحش القول ، لم يجد حجة لتبرير هذا الاعفاء من الضرائب إلا أن قال أن كثيرين من الأجانب الذين نذكر نحن أنهم يستغلون فى مصر الثروات الطائلة يفقدون ثرواتهم فى مصر كما أن للأجانب فضلا كبيراً فيما تم من أعمال التجديد والحضارة فى هذه البلاد . ولسنا ننكر على الأجانب الذين شاركوا فى حركة التطور العظيمة التى تمت فى مصر فضلهم . بل إنا لنعترف لهم به ونشكرهم عليه أجزل الشكر لكنا مع ذلك نقول أن أكثر هؤلاء ليسوا من الذين أثروا من موارد مصر . بل جلهم من العلماء ذوى المقام السامى الذى لايعبأ كثيراً بالمادة ولا يفنى ذهنه ومجهوده فى سبيل تحصيلها . على أنه لو كان للأجانب جميعاً فضل الاشتراك فى حركة تقدم مصر سواء أفاضلهم وغير الأفاضل لما نهض ذلك حجة لإعفائهم من الضرائب . فنحن لم نطالب ولايمكن أن نطالب بفرض ضريبة خاصة على الأجانب لأنهم أجانب ونحن لم نطلب ولايمكن أن نطلب مصادرة أموال الأجنبى التى كسبها فى مصر ويريد أن ينقلها إلى غير مصر . فمثل هذه المطالب لايمكن أن ترد بخاطرنا . وإنما الذى طالبنا ونلح فى المطالبة هو المساواة فى الضرائب بين جميع المقيمين فى أرض سواء منهم المصريون والأجانب الغير المتمتعين بالامتيازات والأجانب المتمتعون بالامتيازات .

لقد كتب مستر وايلد الذى كان مراقبا للأموال المقررة فى مصر يقول أن ليس ضريبة يدفعها المصرى ولايدفعها الأجنبى إلا أن تكون ضريبة الخفر التى تريد الحكومة المصرية أن تتقاضاها – فى رأيه – بغير حق . وصحيح أن الضرائب المفروضة اليوم فى مصر يدفعها المصريون والأجانب على السواء . ولكن السبب فى ذلك راجع إلى هذا الشلل الذى أصابت به الامتيازات الأجنبية المشرع المصرى فى صدد الضرائب . فليس معقولا – كما ورد فى خطبة صادق باشا حنين – أن تفرض ضريبة على المصريين والأجانب الذين لا امتيازات لهم ثم لايدفعها الأجانب أصحاب الامتيازات من غير أن يتعرض النظام والأمن فى مصر للاضطراب . وكيف نرى المحامى أو الطبيب أو الموظف المصرى أو الاجنبى الغير الممتاز يرضى أن يدفع ضريبة لايخضع لها زميله المحامى أو الطبيب أو الموظف المنتمى إلى دولة من الدول ذوات الامتيازات . هذا الوضع الغير المعقول هو الذى

شل حركة الحكومة فى توزيع الضرائب توزيعا عادلا وهو الذى اضطرها لاستغلال بعض موارد الدولة كالسكك الحديد والتلغراف والتلفون استغلالا هو فى الواقع عائق من عوائق التجارة بسبب غلائه غلاءاً فاحشاً .

فاذا كان المصريون يدفعون اليوم فى سبيل أسفارهم ومخابراتهم أضعاف مايجب أن يدفعوه فالذنب فى ذلك على الأجانب الذين لايدفعون الضرائب باسم الاحتماء وراء نظام الامتيازات .

وإذا كان المصريون لا يتمتعون بمزايا منافسة الشركات وما تؤدى إليه المنافسة من التقدم لاضطرار الحكومة إلى احتكار هذه المواد فالذنب فى ذلك على الأجانب الذين لايدفعون الضرائب باسم الاحتماء وراء نظام الامتيازات .

وإذا كانت الحكومة المصرية مضطرة أن تسير على أشد المهل فى الإصلاحات القومية التى تترتب عليها سعادة الفقير والغنى على السواء وتمتعهم بالحياة الإنسانية فى أكمل مظاهرها فالذنب فى ذلك على الأجانب الذين لايدفعون الضرائب باسم الاحتماء وراء نظام الامتيازات .

على أن هذه الحالة لا يمكن بطبيعة التطور العالمى الحاضر أن تدوم . فستجد الحكومة نفسها عما قريب مضطرة إلى موارد مالية لسد الحاجات الكثيرة والماسة التى نجمت عن نهضة مصر الحاضرة . سترى نفسها مضطرة إلى موارد جديدة لمشروعات الرى والصرف إنشاء وتعهدا وللمشروعات الصحية إنشاء وتعهدا كذلك وللمنشآت التعليمية إنشاء وتعهداً أيضاً ولغير هذه من المنشآت الكثيرة التى لاغنى عنها لشعب ناهض يريد الحياة الحرة الكاملة بأى ثمن من الأثمان . ويكفى أن نذكر أن المشروعات الصحية تتطلب وحدها ستة عشر مليونا من الجنيهات وأن مشروعات الرى والصرف تتطلب أكثر من ثلاثة وثلاثين مليونا ، وأن التعليم العام وحده يتطلب عشرة ملايين من الجنيهات فى كل عام . ولمواجهة هذه الحالة لاسبيل إلى الحكومة إلا أن تلجأ لسلوك أحد طريقين : الاستدانة وفرض الضرائب الجديدة . والاستدانة معناها ضرائب جديدة لسدادها ؛ وتعرض لموقف دولى تعس كموقف سنة ١٨٧٥ . إذن فالطريق الوحيد الممكن سلوكه هو طريق الضرائب .

ومن غير المعقول فرض كل الضرائب على المزارع من غير توقع الثورة . فإذا فرضت الضرائب على أساس عادل وأصابت كل طوائف الأمة المصرية وأصابت كذلك الأجانب الغير المتمتعين بنظام الامتيازات فستنشأ بين هؤلاء وبين المتمتعين بالامتيازات حالة هى الثورة أو أشبه الأشياء بالثورة؟

وهذه النتائج كلها تقع أو تتوقع لأن نظاما عتيقاً منافياً لكل عدل هو نظام الامتيازات الأجنبية يجعل طائفة من الأجانب المقيمين فى مصر فى حل من أن يعيشوا على حساب غيرهم وأن يستغلوا عرق جبينه!

هذه حالة مانحسب أحداً من الأجانب المتمتعين بالامتيازات أنفسهم يرضاها إلا أن يكون أمثال هذا الكاتب السفيه الذى أشرنا إليه فى أول المقال والذى نقلنا نبذا من سفهه منذ أيام . ونحسب مثل هذا الكاتب يريد أن يعطل كل تقدم لمصر وكل رفاهية أو نعمة للمصريين كى يظل هو وأمثاله معفون من دفع الضرائب . وهذا ما لن ترضاه مصر ولو كلفها الوقوف فى وجهه ماكلفها من التضحيات .

وهذه الحالة هى التى تجعلنا على ثقة من أن يكون قرار المؤتمر الاقتصادى الدولى فى مسألة الامتيازات الأجنبية فى مصر قرارا عادلا يقر السلم فى نصابه ويترك للبلاد الطريق مفتوحا لتسير فى سبيل تحقيق غاياتها ومطالبها .

حديث اليوم
زيارة لورد لويد للأقاليم
أثرها على العلاقات المصرية البريطانية(*)

تتواتر الأخبار بأن حضرة صاحب الفخامة لورد لويد المندوب السامى البريطانى لاينوى الوقوف من زيارته الأقاليم عند ما كان من زيارة المنيا برغم ما أدت إليه هذه الزيارة من القيل والقال ، ولكنه يزور الأقاليم الأخرى كلما دعاه بعض الأفراد إلى زيارتها . ونحن لانستطيع أن نعترض على إجابة لورد لويد أو غير لورد لويد دعوة توجه إليه إذا هو أجاب هذه الدعوة كفرد من الأفراد فذهب إلى الذين يدعونه بغير مظاهرة خاصة وتحدث إليهم لابصفته مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر بل تحدث إليهم كما يتحدث الناس فى الشئون العادية . لكن الذى نخشى أشد الخشية من أثره على العلاقات المصرية البريطانية أن يذهب لورد لويد إلى الذين يدعونه بصفته الرسمية أى كمندوب سام بريطانى فيتخذ مايرى أن هذه الصفة توجبه من المظاهر ويتحدث إلى الناس الذين يجمعون إليه زمرا بهذه الصفة . كذلك نخشى أثر ذلك خصوصا إذا تكررت مثل زيارة المنيا لأن التفسير الذى يتبادر إلى أذهان المصريين أن لورد لويد إنما يقصد من هذه الزيارات ليرى المصريين من قوة سلطانه مايفهمون معه أن له فى شئونهم الداخلية أمر أو سلطاناً . وإذا أدت مظاهر زيارات اللورد للأقاليم إلى هذه النتيجة فإن أشد الناس حرصا على استمرار حسن التفاهم بين مصر وبريطانيا وعلى ازدياد علاقات المودة بين الدولتين توكيداً وتمتيناً لا يجدون أية حجة يحجون بها من يتخذون هذه المظاهرات دليلا على أن بريطانيا لاتعبأ بهذه العلاقات الحسنة بينها وبين مصر المستقلة لأن ممثل بريطانيا فى مصر يريد أن يظهر أمام المصريين بمظهر الحاكم القابض بيده على ناصية الأمور والمصرف لشئون البلاد كلها .

ونحسب فخامة اللورد يوافقنا على أن انتشار مثل هذا الإحساس فى نفوس المصريين يوجد فيها قلقاً على مصير البلاد لايسهل معه تمهيد السبيل إلى توطيد العلاقات فى المستقبل على التفاهم الصريح والمودة الخالصة . وإذا كان فخامته قد قصد من هذه الزيارات – على ماتقول بعض الصحف – إلى توكيد المودة بين بريطانيا والشعب المصرى فإنا نؤكد

---

* السياسة : ١٩٢٧/٥/١٦

له أن الذين أشاروا عليه بهذا الرأى أخطأوا أفحش الخطأ . وهو إذا كان حريصا على تتبع خطى لورد كرومر فى مصر مع احترام الوضع السياسى الحالى بين مصر وإنكلترا فإنه يستطيع أن يتأكد أن لورد كرومر لم يلجأ قط إلى زيارة الأرياف ولم يدخل فى حسابه أن مظاهر قوته أو أن مظاهر عظمة بريطانيا ترتيب حفلات تقام فيها زينات وتلقى فيها خطب ويصرح فيها مندوب إنكلترا بتصريحات من أى نوع كان . بل لقد كانت زيارة بعض المعتمدين الذين خلفوا لورد كرومر فى مصر سببا فى تمرد الروح المصرية الصحيحة على هذا العدوان على الكرامة المصرية . فإذا كان ذلك هو ماحصل يوم كانت مصر ماتزال فى عصر الخوف والتردد ويوم كانت مشورة بريطانيا أمرا محتوم النفاذ فإن حصول مثله اليوم وقد حصلت مصر بمجهوداتها على مركزها السياسى الحاضر وارتضت إنكلترا أن تقوم العلاقات بين الدولتين على قاعدة المودة والتفاهم ؛ يوشك أن يقضى على كل تفاهم يرتجى فى المستقبل . ونحن نحرص أشد الحرص على ألا يكون ذلك نتيجة مشورة مخطئة ينفذها فخامة لورد لويد .

ولسنا نريد أن نتوسع فى الموضوع بأكثر مما تقدم ولا أن نذكر للورد لويد أن الزينات التى تقام وأن الخطب التى تلقى فى حضرته لاتدل فى الحقيقة على شىء . فالذين يلقونها هم أسرع الناس إلى إنكار ما قد تنطوى عليها ألفاظها من المقاصد وإلى القول بأنهم اضطروا إلى قولها اضطرارا بداعى المجاملة ، ولورد لويد يعلم أن فى كل أمة قوماً ضعافا يقولون فى كل مقام مايحسبونه مناسبا لهذا المقام ولايخجلون من أن يعرف عنهم أنهم منافقون ، بل لايخجلون من التصريح علناً بأنهم منافقون وأنهم يبتغون من وراء نفاقهم مصلحة تصيبهم . ثم قد يعلم لورد لويد كذلك أن أكثر الذين يدفعون نفقات الزينات والسرادقات والمقاصف يشكون مر الشكوى من تكليفهم بهذه الأعباء ويصرحون بأنهم قاموا بها مكرهين وأنهم فى مثل هذه السنة العصيبة كانوا أحوج لأموالهم ينفقونها فى مصالحهم وفى تربية أبنائهم منهم إلى إنفاقها فى هذه الأبواب التى لاتدل على شىء أكثر من دلالتها على ريائهم وخداعهم والتى لاتترك فى نفوس الناس أثر إلا ما ذكرنا من إفساد العلاقات الودية التى نحرص على بقائها بين بريطانيا ومصر لتؤتى ثمراتها وليتم على أثرها اتفاق ترضاه الدولتان .

ولسنا نعيب الزينات التى تقام للورد لويد من هذه الجهة فقط . بل نحن نعيب الزينات إطلاقا . ونعيب حتى إقامة الزينات لحضرة صاحب الجلالة الملك فى زيارته للأقاليم . وليس ذلك لأن الزينات ترهق الناس فى غير مايوجب إرهاقهم . ولكن لأنا نود أن يرى جلالة الملك شعبه كما هو وعلى حقيقته لا أن يراه من وراء ستار هذه المظاهر البراقة . فجلالته إذا رأى الشعب كما يعيش كل يوم استشف من خلال زياراته الكريمة مايحتاج إليه الشعب وشمله من العطف الكريم بما يقابل هذه الحاجة التى تراها العين وتلمسها اليد مباشرة من غير حاجة إلى زخرف أو بهرجة .

ونعود بكلمة أخيرة إلى ما أفردنا هذا الحديث له فنكرر إننا لا نعترض على زيارة لورد لويد لمن يدعوه فى القاهرة أو فى الأقاليم إذا أجاب هذه الزيارة كفرد من الأفراد لا كممثل لإنكلترا . فأما الطواف فى الأقاليم طوافا رسميا فنخشى أن يؤدى إلى نتيجة سياسية ليست هى النتيجة التى تريد إنكلترا ويريد فخامته كممثل لها فى مصر الوصول إليها باستبقاء المودة وحسن التفاهم بين مصر وبريطانيا .

حديث اليوم
بين مصر وإنكلترا
الحكمة والقصد كفيلان وحدهما ببقاء حسن التفاهم(*)

يرى القارىء فى تلغرافاتنا الخاصة وفى أخبارنا المحلية رواية ماهو حاصل اليوم من محادثات بين دار المندوب السامى البريطانى والحكومة المصرية بشأن ماتعتزم الحكومة إدخاله على نظم الجيش من إصلاح بإلغاء منصب السردار نهائيا وبتعديل اختصاص المجلس الحربى الأعلى واعتراض فخامة المندوب السامى على ذلك باعتبار أن الجيش داخل فى نطاق المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير وأن حالته يجب لذلك أن تبقى كما كانت قبل إعلان استقلال مصر إلى أن تحل المسائل المعلقة كلها . وهذا الخلاف فى مسألة الجيش يعيد إلى الذاكرة المناقشة التى حدثت يوم الخميس الماضى بمجلس النواب خاصة بتقديم فخامة المندوب السامى أوراق اعتماده . فهذان الحادثان وغيرهما من الحوادث التى تقع الحين بعد الحين بين مصر وإنكلترا وتتناول تحديد مدى المسائل المحتفظ بها فى التصريح الذى اعترفت فيه إنكلترا باستقلال مصر تجعلنا نكرر ماسبقنا إلى قوله من أن عدم الفصل فى المسائل المعلقة بين الدولتين باتفاق ودى يرضيانه جميعًا من شأنه أن يثير هذه الاحتكاكات التى حصل إلى اليوم أن تغلب عليها الفريقان بالأناة والحكمة ، والتى قد تصل يوما من الأيام لتكون مثارًا لخلاف قد يحتاج إلى مضاعفة هذه الحكمة وتلك الأناة إذا أراد الفريقان مخلصين التغلب عليه .

والظاهر أن الحجة التى تتقدم بها إنكلترا والتى تريد أن ترتب عليها أن الجيش داخل ضمن المسائل المعلقة إنما هى أن الدفاع عن مصر وحماية الأجانب هما من المسائل المعلقة بالنص . ومادام الجيش هو أداة الدفاع عن البلاد ضد الاعتداء الأجنبى كما هو أداة حفظ الأمن فى الداخل بالنسبة للوطنيين والأجانب على السواء فهو تابع إذن لهاتين المسألتين المعلقتين بالنص ويجب أن يجرى عليه حكمهما فتبقى حالته كما كانت قبل إعلان الاستقلال إلى أن يتم الاتفاق بين مصر وإنكلترا . وهذه حجة لها رواء ظاهر . لكن هذه الحجة نفسها يمكن أن تتناول كل مافى مصر من قوى ومرافق فتدخله ضمن المسائل

---

* السياسة : ١٩٢٧/٥/٢٦

المحتفظ بها . أليست السكك الحديدية وغير السكك الحديدية مما قد يدخل فى المواصلات الامبراطورية والمواصلات الإمبراطورية منصوص عليها بين المسائل المحتفظ بها . فيجب - إذا ساغ الأخذ بالحجة السابقة - أن تبقى السكك الحديدية والمواصلات التلفونية والتلغرافية وكل مايمكن أن يسمى مواصلات محتفظا به هو الآخر ويجب أن يبقى كما كان قبل إعلان استقلال مصر إلى أن تتم المفاوضات . ولم نلتمس مثلا فى المواصلات والحجة المقدمة متعلقة بالدفاع عن مصر وعن مصالح الأجانب . فهل هو الجيش وحده الذى يدافع عن مصر من كل اعتداء أجنبى؟ وهل هو الجيش وحده الذى يحفظ الأمن داخل البلاد؟ كلا ! فالواقع أنه فى حالة حدوث الاعتداء الأجنبى تتحرك قوى البلاد كلها لصده بكل ما أوتيت من قوة . فهل معنى هذا أن قوى البلاد كلها تبقى معلقة إلى أن تتم المفاوضات؟ والاعتداء على الأجانب والدفاع عنهم غير متعلق بالجيش وحده . بل هو متعلق بالبوليس وبالخفر ورجال الأمن جميعا وبالقضاء كذلك . فهل تبقى هذه المسائل كلها محتفظا بها لاتدخل الحكومة على نظمها أى تعديل من غير موافقة سابقة من إنكلترا إلى أن يتم الاتفاق بين الدولتين؟ نعتقد أن هذا المنطق مما لا يسلم به إنسان ينظر للمسائل بعين الحكمة والحرص على بقاء الاتفاق وحسن التفاهم سائداً بين مصر وإنكلترا . ونعتقد أن هذا التعليل معناه أن اعتراف إنكلترا باستقلال مصر ؛ وهو اعتراف مرتبط بكرامة إنكلترا وبسياستها العامة ؛ ليس له فى عالم الواقع السياسى أى معنى فعلى .

على أن المنطق لايجوز أن يكون وحده حكما فى تفسير الوثائق الدولية ولا المعاقدات الخاصة . بل يجب لتحديد مدلول وثيقة من الوثائق الرجوع لما سبق هذه الوثيقة من أعمال تحضيرية كما يقول الفقهاء ومن مفاوضات كما يقول السياسيون . وقد حدثت بين مصر وإنكلترا مناقشات طويلة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٤ . وفى كل هذه المفاوضات كانت إنكلترا ترى ضرورة الدفاع عن مصر ضد الاعتداء الأجنبى عليها فقد نص على ذلك فى مشروع الاتفاق الذى وضعته لجنة ملنر ونص عليه فى مشروع كرزن وتقرر نصا فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وفى أثناء المناقشات التى سبقت المشروعين والتصريح لم يرد ذكر مطلقا يغل يد مصر على التصرف فى شؤون جيشها . بل لقد كانت المناقشات الصحفية التى عقبت هذه المفاوضات جميعا تدور حول ضرورة دفاع إنكلترا عن مصر

لعدم استطاعة مصر القيام بهذا الدفاع . ولم يكن معنى هذا فى يوم من الأيام أن لايكون لمصر جيش أو عدة حربية تستطيع هى أن تدافع بها عن نفسها . ولو أن مسألة الجيش أريد الاحتفاظ بها لورد على ذلك نص صريح فى مشروعى الاتفاق ولذكر صراحة فى تصريح ٢٨ فبراير . فالجيش ليس أقل خطرا من حماية مصالح الأقليات . وذكر حماية هذه المصالح على أنها من بين المسائل المحتفظ بها وعدم ورود شىء عن الجيش فى التصريح وفى المفاوضات التى سبقته يدل دلالة قاطعة على أنه داخل فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن الاستقلال والسيادة يشملانه كما يشملان كل مالم ينص على الاحتفاظ به .

هذا هو الوضع الحقيقى للمسألة ، وهو كذلك الوضع الذى يكفل حسن التفاهم بين مصر وإنكلترا ويمهد لتحقيق الاتفاق الودى الصريح بينهما . بل هذا هو الوضع الذى يتفق ونص التصريح الذى ارتبطت به سياسة إنكلترا وكرامتها . وعهدنا بإنكلترا حفيظة على هذه الكرامة ، وعهدنا بها حريصة على متابعة السياسة التى ترسمها حتى تصل إلى الغاية التى تريد الوصول إليها .

وإنا لنعتقد أن إنكلترا من جانبها تقدر هذا الوضع تمام التقدير . ويزيدنا ثقة بهذا ما أبداه المصريون من جانبهم من الحرص على سياسة حسن التفاهم بمعناها الذى يتفق مع استقلال مصر الحاضر والذى يريد استكمال هذا الاستقلال على قاعدة التفاهم والمودة مع إنكلترا . فإذا صدق مانعتقده كانت الأناة وكان القصد والحكمة أول مايجب أن تتذرع به إنكلترا وأن تتذرع به مصر لاتقاء الموقف الحاضر . ومانشك فى أنه إذا حصلت محادثة بين مصر وإنكلترا على هذه المسألة وعلى غيرها من المسائل واقترنت المحادثة بثقة كل من الطرفين لصاحبه وبإقدام كل من الطرفين على إقرار ما يعتقده الحق والمصلحة ؛ إذن لأمكن تذليل كل المصاعب وحل كل نقط الخلاف . فأما إن بقيت أسباب الاحتكاك وبقى الاحتكاك يحدث مرة فمرة فقد يوشك ذلك أن يجر إلى نتائج ليس لأى من الدولتين مصلحة فى حدوثها .

حديث اليوم

التفاهم يجب أن يكون من جانبين

العقبات التى تضعها السلطة البريطانية بمصر فى طريقه(*)

لم تبلغ الحكومة المصرية أمس شيئاً عن رأى الحكومة البريطانية فى مسألة الجيش المصرى ونظامه . لذلك لايمكن التنبؤ بما تحتويه المذكرة التى أبلغ اللورد لويد خبر وصولها إلى جلالة الملك ولا ماسيكون لها من أثر فى العلاقات المصرية البريطانية . ونكرر الرجاء أن لاتكون هذه المذكرة عقبة جديدة فى سبيل حسن التفاهم بين مصر وإنكلترا مما جاهد المصريون وزعماؤهم لتوطيد أركانه منذ عادت الحياة الدستورية . ولقد كنا وكان المصريون جميعا ينتظرون أن تلقى هذه الروح الطيبة التى أريد بها تمهيد الجو لعقد اتفاق صالح بين الدولتين روحا مثلها من جانب البريطانيين . ولئن كانت تصريحات وزير الخارجية الإنكليزية قد جعلت الرجاء يقوى بصلاح هذه السياسة للوصول إلى الغاية التى تريد مصر كما تريد إنكلترا بلوغها فإنا يجب أن نصرح مع كثير من الأسف أن السياسة التى اتبعها لورد لويد مندوب إنكلترا السامى فى مصر والتى روج لها بعض مراسلى الصحف الإنكليزية فى مصر قد فتت فى عضد أنصار التفاهم الحسن وأدت إلى الروح المتوترة التى بدت واضحة فى جلسة يوم الخميس الماضى حين مناقشة استجواب زيارة لورد لويد للمنيا .

التفاهم يقتضى بطبعه طرفين يعملان من طريقه للوصول إلى نتيجة يرغبان فى الوصول إليها . وما نظن أحدا من الإنكليز أو غير الإنكليز ينكر الجهود العظيمة التى قام بها المصريون فى هذا السبيل منذ أكثر من سنة مضت . فقد توخى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فى إدارة مناقشات فى مجلس النواب أن لاتثير هذه المناقشات أية مسألة يمكن أن يترتب عليها تأويل الروح المصرية بإزاء إنكلترا تأويلا سيئا . وقد صرفت الحكومة منذ تولى دولة عدلى باشا رياسة الوزارة أكبر الجهود فى أن لايكون احتكاك بينها وبين إنكلترا مع محافظتها أدق المحافظة على حقوق مصر وكرامتها . وقد توخت الصحافة المصرية أن تهيئ الرأى العام للاتفاق الذى يراد عقده بين مصر وإنكلترا . وبدهي أن هذه الجهود التى قام بها الزعماء والنواب والصحفيون لم يكن القصد منها تخدير أعصاب أهل هذه البلاد لكى يستسلموا ويسلموا فى حقوق الوطن المقدسة . وإنما كان القصد استكمال

هذه الحقوق من طريق التفاهم والاتفاق . وبدهي كذلك أن تهيئة الجو لاتكمل إلا إذا أبدى ممثل إنكلترا فى مصر مايبعث إلى النفوس الطمأنينة إلى الأمل فى المستقبل . لكنا مع الأسف رأينا فخامة لورد لويد لا يترك فرصة إلا انتهزها ليشعر المصريين جميعا حكومة ونواباً وشعبًا بوجوده . وهو لم يقف من ذلك فى دائرة من الدوائر ولم يرض أن يقصر نظره على مايمس السياسة العليا . بل رأيناه يتداخل فى أتفه المسائل التى لا تقدم ولا تؤخر ، يتداخل فى الجامعة وفى شأن الموظفين الأجانب الذين ترتب نظام تركهم خدمة الحكومة المصرية بمعاهدة بين مصر وإنجلترا وفى شؤون كثيرة محلية نعتقد لو أنه كانت له مثل سلطة لورد كرومر أو لورد كتشنر لما رآها مما يتفق مع سمو مكانته ورفعة منصبه . ولقد أغضى المصريون نواباً وصحافة وشعبا عن هذه المسائل لثقتهم بالحكومة الدستورية وبأنها لاتدع حقا من حقوق مصر يمس بحال من الأحوال . وهذه المسائل التى كان فخامة المندوب السامى يريد التداخل فيها مفروغ منها أما بموجب الاعتراف باستقلال مصر وعدم دخولها فى المسائل المحتفظ بها أو بموجب اتفاقات تمت بين مصر وإنكلترا بعد ذلك . فالتداخل فيها من جديد إشعار للمصريين بأن استقلالهم الذى اعترفت به إنكلترا قبل غيرها من الدول عرضة لأن يتزعزع باسم القوة لاباسم شئ آخر . وهذه ليست خطوة فى سبيل تأييد حسن التفاهم بل هى على العكس من ذلك خطوة فى سبيل إضعاف فى نفوس المصريين أنفسهم إضعافا ظهرت نتائجه فى مجلس النواب وفى المجتمعات والأندية خلال الأسبوع الماضى وما تزال ظاهرة إلى اليوم .

ومسألة الجيش هى الأخرى من نوع هذه المسائل التى تخلق فى جو التفاهم متاعب ومصاعب فليس من بين المصريين من يرى أن يتخذ من الجيش أداة لمناوأة إنكلترا العداوة والبغضاء وإذا كانت الحكومة المصرية ترى يدها مطلقة فى أمر الجيش ونظامه فذلك لأن استقلال مصر يشمل الجيش إذ لم يرد بشأنه شئ فى المسائل المحتفظ بها وإن كانت المفاوضات التى سبقت اعتراف إنكلترا باستقلال مصر سواء قبل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مباشرة أو فى صيف سنة ١٩٢١ أو فى سنة ١٩٢٠ مع لجنة لورد ملنر لم تتناول موضوع الجيش مطلقا فكان المفروض بداهة أن إعلان مصر استقلالها واعتراف إنكلترا بهذا الاستقلال يجعل يد مصر مطلقة فى شأن الجيش إطلاقها فى شأن كل مسألة غير محتفظ بها أو غير واردة ضمن اتفاق دولى .

إنا نعتقد عن ثقة أن سياسة التفاهم هى السياسة الوحيدة الصالحة لحل ما بين مصر وإنكلترا من أوجه خلاف فى المسائل المعلقة . لكن سياسة التفاهم ليست بطبعها سياسة يقوم بها جانب واحد بينما يسلك الجانب الآخر سياسة انتهاز الفرص . بل إن السير بها فى هذه الطريق يشعر الجانب الحسن القصد بأن الطرف الآخر لا يعبأ باستعداده الحسن للتفاهم . وقديما قالوا : طول الأمل مدعاة اليأس . وإذا كان لورد لويد لم يقدر نفسية المصريين ومايسوءهم ومالايسوءهم وكان يعتقد أن ماقام به إلى اليوم لا يفسد جو التفاهم فإن ذلك يكون من جانبه مدعاة لأشد الأسف .

فالنفسية المصرية ليست بالنفسية العسير تعرفها . هى نفسية طيبة جداً وأنوفة جداً . وقد أبدى المصريون من ذلك طول العام الماضى ماكاد ينفد معه صبرهم . ولعل منصفاً لا يملك أن يوجه إليهم فى ذلك أى لوم وإنما يرى الملوم غيرهم فطول الصبر والاستسلام ضعف لايليق بشعب كالشعب المصرى له من الاعتزاز بكرامته ومن حرصه على حريته ماتهون معه كل تضحية .

هل لنا مع ماسبق أن نرجو إمكان صلاح جديد فى الجو؟ أم أن المسألة لم تصبح واقفة عند السياسة الإنكليزية المحلية فى مصر؟ هذا ماستنم عنه الظروف وتبديه الأيام . وإنا فى انتظار ذلك لممتلئون ثقة بالمستقبل أيا كانت الأحوال .

* السياسة : ١٩٢٧/٥/٣٠ .

حديث اليوم

إنكلترا والجيش المصرى

القوة لا تحيل الباطل حقا(*)

قرأ الناس أمس فى مصر وفى إنكلترا خبر إرسال البوارج البريطانية من مالطة إلى مياه الإسكندرية مع شىء غير قليل من الدهشة . فعلائم الأحوال فى مصر لاتدل على توقع شىء من القلق إلا أن تكون المذكرة التى بعثت بها الحكوة الإنكليزية إلى مندوبها فى مصر عن مسألة الجيش المصرى ونظامه هى التى توجب القلق وتبعث عليه . لكن الصحف الإنكليزية فى تعليقاتها على إرسال البوارج لم تشر إلى شىء من هذا وإنما أشارت إلى حماية أرواح الرعايا البريطانيين والأجانب مما سمته حملة القتل فى الشوارع . ولسنا ندرى كيف أمكن تبين مثل هذا الروح وجو البلاد ساكن إلا من التطلع لموقف إنكلترا بإزاء مسألة الجيش واعتبار هذه المسألة مسألة كرامة قومية لايجوز الإذعان فيها للأمر والتحكم وإن جاز فيها التفاهم والمناقشة .

وإنا لعلى ثقة تامة من أن مسألة الجيش وغير مسألة الجيش تحل بالتفاهم إذا كان المقصود الوصول إلى الحق من حيث هو ، ولم تكن المسألة مسألة تحكم وإلزام فالخلاف بين مصر وإنكلترا حادث على تفسير تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته وما إذا كانت هذه التحفظات تشمل الجيش أو لاتشمله . فإنكلترا ترى أن الجيش ينطوى تحت أكثر من واحد من هذه التحفظات وتذهب إلى أن ماحدث من بعض التصرفات التى تنسبها إلى طائفة من المصريين تدل على أن الحكومة المصرية ترمى بما تريد إدخاله على نظام الجيش من تعديل إلى إزالة الرقابة الإنكليزية عنه وإلى اتخاذه أداة سياسية لتنفيذ أغراض حزبية . وعلى الرغم من أن هذا القول يعوزه الدليل فإن الحكومة المصرية تذهب ، وبحق ؛ إلى أن لها اليد المطلقة فى أمر الجيش ، لأن المفاوضات التى سبقت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كالمفاوضات التى تمت فى سنة ١٩٢٠ وفى سنة ١٩٢١ لم تتناول الجيش وإشراف إنكلترا عليه ، ولأنه منذ أعلنت مصر استقلالها وجاءت أول وزارة دستورية يرأسها حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا إلى هذا الوقت الحاضر كان وزير الحربية مسؤولا كسائر زملائه عن

---

* السياسة : ١٩٢٧/٥/٣١

كل ما فى وزارته وفيها الجيش ، ولأن إنكلترا نفسها اعترفت بهذه المسئولية المترتبة على إطلاق يد وزير الحربية فى أمر الجيش حين اعتبرت وزارة دولة سعد باشا مسؤولة عن حوداث السودان فى سنة ١٩٢٤ . فهذه الحوادث كانت كلها متعلقة بالجيش المصرى فى السودان ولذلك رتبت إنكلترا على مسئولية الحكومة المصرية عن جيشها إخراجه من السودان . فإذا صح لإنكلترا مع هذه الحجج القاطعة أن تعتبر ما أوردته فى مذكرتها عن تصرفات وزارة الحربية منذ شهر ديسمبر الماضى وما فرضته فى تقرير لجنة الحربية أثراً لهذه التصرفات مما يمس حسن التفاهم الواجب توافره بين مصر وإنكلترا كان أكثر مايسوغه الحق لها أن تلفت نظر الحكومة المصرية إلى هذا الإعتبار من غير أن تتداخل فى شأن الجيش مما لاحق لها أن تتداخل فيه . وللحكومة المصرية يومئذ أن ترى ماتنسبه إنكلترا من الوقائع التى ترويها عن وزارة الحربية ومساس هذه الوقائع بسياسة المودة بين الدولتين وأن تعمل لبقاء هذه المودة سليمة لا يصيبها أى شر .

أما الالتجاء إلى تبادل المذكرات فى مسألة ظاهر أن الحق فيها بجانب مصر ففيه شئ من الغرابة . وأغرب منه أن تصحب الحكومة البريطانية مذكرتها بالبوارج التى بعثت بها من مالطة وبهذا التهديد الذى تفيض به أنهر الصحف حتى لتذكر بعضها المصريين بأيام الحرب والأحكام العرفية حين كان الأستراليون وغير الأستراليين فى مصر وتفهمهم أن العود إلى مثل هذا الوقت مايزال ممكنا . فما الذى نستطيع أن نفهمه من هذا . لئن كانت المسألة متعلقة حقيقة بتفسير تصريح ٢٨ فبراير وبالجيش المصرى فإن التفاهم على ذلك ممكن مادام الحق والعدل مكفولين . أما إن كانت مسألة الجيش ليست إلا ذريعة تتذرع بها الحكومة البريطانية للاعتداء على استقلال البلاد وتغيير نظام الحكم فيها وأنها إنما بعثت بهذه البوارج لتشعل الشعور المصرى الذى يرى كرامته مهانة وعزته مهددة ثم لتتخذ من ذلك ذريعة لإحداث ما تنوى إحداثه فما أغناها عن تمثيل كل هذه الرواية وتحمل كل تلك النفقات . فالمصريون يعرفون ما لإنكلترا من قوة وهم يعلمون أنها تستطيع بهذه القوة أن تفعل ما تشاء وأن تقلب نظام مصر كما تريد . لكنها يومئذ تكون قد استولت بالقوة وحدها على ما استولت عليه وتكون قد قضت قضاء مبرما على كل أمل فى التفاهم بينها وبين مصر . ويومئذ يكون للمصريين أن يزنوا موقفهم وأن يقدروا ما يجب عليهم عمله .

بل لقد كانت إنكلترا فى غنى عن كل هذه الرواية اعتماداً على أولئك المستضعفين من المصريين الجالسين اليوم ينتظرون أن تعرض الوزارة عليهم ليسلموا من حقوق مصر كل ماتريد إنكلترا الاستيلاء عليه . لكنا نود أن نقول لهؤلاء المستضعفين أن الوزارة الحاضرة لن تستقيل مادامت متمتعة بثقة البرلمان ومادام نواب البلاد يؤيدونها . وهم يؤيدونها اليوم بكل مافى قلوبهم من حرارة الإيمان بقداسة الوطن وعزته وكرامته .

على أنا مانزال نرجو أن تتغلب الحكمة آخر الأمر وأن ترى إنكلترا أن سياسة التفاهم القائم على أساس الاعتراف بالحق هى السياسة التى تتفق وشرف الشعب البريطانى والتى تحقق لإنكلترا مصالحها على صورة دائمة . فالقوة لم تكن يوما أساسا لحق . وكل باطل تجعله القوة حقا يظل باطلاً . ومصير كل باطل إلى الزوال .

حديث اليوم

الأمة اليوم كتلة واحدة

للدفاع عن حقوق الوطن المقدسة

لافرق فيها بين سعديين ووطنيين ودستوريين ومتطرفين ومعتدلين(*)

نعم . فالاعتداء الذى يراد إلزام مصر بقبوله ليس اعتداء على حزب من أحزابها ولا على هيئة من هيآتها ولكنه اعتداء على استقلالها وكرامتها . هو إذلال لعزتها وامتهان لسيادتها ونقض من جانب إنكلترا لاعترافها باستقلال مصر وسيادتها ولتصريحات ساستها بحرصهم على سياسة المودة والتفاهم معها . فالأمة تقف كلها صفاً واحداً وكتلة واحدة فى وجه هذا الاعتداء على الحق والعدل وعلى العزة والكرامة . وموقفها هذا توجبه عليها أوليات حياة الأمم التى تريد أن تعيش حرة عزيزة . لذلك هو لايقبل تطرفا ولا اعتدالاً . وكيف يكون تطرف أم كيف يكون اعتدال بين المحافظة على كرامة البلاد أو الإذعان لإذلالها وامتهانها . فمن السخف ومن الهراء ماتذهب إليه الصحف الإنكليزية من أن زغلول باشا واقع تحت تأثير المتطرفين من أعضاء حزبه ، أو أن ثروت باشا متأثر بالسياسة الزغلولية ؛ بل المصريون اليوم جميعاً زغلول ، والمصريون اليوم جميعا ثروت ، وهم جميعا تحركهم روح واحدة وعاطفة واحدة . تلك أن الحرص على صداقة إنكلترا لايمكن أن يكون معناه التسليم فى استقلال مصر أو الإنتقاص من سيادتها .

ومهما تبرق الصحف البريطانية وترعد ، ومهما تبعث إنكلترا من المدرعات والأساطيل ، ومهما تهدد بسحب اعترافها باستقلال مصر ، ومهما تناصرها صحف فرنسا وغير صحف فرنسا ، مهما يكن من ذلك كله فإن هناك شيئا واحدا يفهمه المصريون ، ذلك أن استقلال بلادهم استقلال صحيح ، وأن سيادتها يجب أن تحترم ، وأن الحياة النيابية فيها لايمكن أن تكون شعارا لتحمل المصريين المسئولية ولتمتع غيرهم بالسلطة الفعلية ، وأنهم إذا اضطروا أمام القوة وأمام التهديد بإخضاعهم لمثل ماخضعوا له من الفظائع أثناء الحرب والأحكام العرفية إلى أن ترى أعينهم حقوقهم تغتصب اغتصابا فإنهم لن يسلموا يوما من الأيام بأن هذا الاغتصاب حق ، وبأن إذعانهم حرية ، وبأن استكانتهم كرامة .

---

* السياسة : ١٩٢٧/٦/١

كلا ! لن يسلم المصريون بشئ من هذا . لتبعث إنكلترا ببوارج ثلاث أو بأسطول البحر المتوسط أو بأكثر من ذلك ، ولتعد إن شاءت ما تهدد به الصحف الإنكليزية فظائع سنة ١٩١٩ ؛ ولتذكر المصريين بسنة ١٨٨٢ ؛ ولتلزم المصريين عقر دورهم بحد الحسام ؛ فلن يغير ذلك كله من الحق شيئا ؛ ولن يجعل ذلك كله من الباطل حقا ، ولن يحيل الذلة كرامة ؛ ولن يخلق من المصريين الجديرين بهذا الإسم طائفة ذليلة تقبل أن تسام بلادها الخسف لا لشئ إلا أن يبقى لمصر لوحة مكتوب عليها الاستقلال ، واستقلالها تدوسه الأقدام وتلزمه البوارج الحجة ، والدستور ، ودستورها التسليم بكل ماتطلبه إنكلترا فى حدود الحق أو فى حدد الباطل .

ولن يحكم التاريخ من أجل ذلك إلا للمصريين . لقد كانوا ومايزالون أشد حرصا على ولاء بريطانيا والشعب البريطانى . ولقد بذلوا فى سبيل ذلك أكثر ما يبذله شعب مخلص فى حرصه على صداقة شعب آخر . لكن لكل بذل غاية ، وغاية ماتبذله أمة فى سبيل صداقة أمة أخرى أن تظهر بالقول وبالعمل الاستعداد للتآخى الخالص الصريح معها . فأما إن كان معنى الصداقة العبودية فتلك صداقة لاخير فيها ، وأحرى بصاحبها أن يزدرى وأن يمتهن من أن يعتبر صديقا .

وأية لهجة فيها معنى الاستعباد والإذلال كلهجة الصحف البريطانية التى تهدد وتتوعد وتجعل كل حجة الحكومة البريطانية أفواه المدافع وطبى السيوف . ألا فلتفعل القوة ما تشاء فلن تبلغ من الحق منالا . والحق أن المصريين ضحوا فى سبيل صداقة إنكلترا أعظم التضحية فلم يجدوا من جانب ممثل إنكلترا فى مصر إلا إمعانا فى طلب تضحيات جديدة ، وتضحيات ظاهرة فيها معنى الإعنات والإرهاق وتعمد الظهور بمظهر المتحكم ذى البطش . وليس كمثل الموظفين الأجانب مثل فى الدلالة على هذا . فقد طلبت إنكلترا على أثر إعلان استقلال مصر أن يحدد مركز الموظفين الأجانب وأن يقدر تعويض من يترك خدمة الحكومة المصرية منهم فأبت وزارة ثروت باشا فى سنة ١٩٢٢ إجابة هذا الطلب لأن تصفية مركز هؤلاء الموظفين لاتكون إلا عند إبرام اتفاق نهائى بين مصر وإنكلترا . واستقالت وزارة ثروت باشا فما زالت إنكلترا تلح وتلح حتى حصلت من وزارة يحيى باشا إبراهيم على اتفاق بين الحكومتين المصرية والإنكليزية بتحديد تعويض من يتركون خدمة الحكومة المصرية من الموظفين الأجانب . رغم هذا وبرغم تقدير الحكومة المصرية لخدمة

هؤلاء الموظفين وحاجتها إلى بقاء بعضهم فى الخدمة فقد بعث فخامة اللورد لويد منذ أشهر مذكرة إلى الحكومة المصرية يطلب إليها أن تبقى عددا معينا منهم . ومع أن الحكومة كانت معتزمة إبقاء هؤلاء لحاجتها إلى خدمتهم وكفايتهم الفنية فقد أراد لورد لويد بمذكرته أن يثبت كممثل بريطانيا فى مصر حق التداخل لحماية هؤلاء الموظفين مع ما فى ذلك من الاعتداء الصريح على معاهدة تعويض الموظفين التى ارتبط بها شرف مصر وشرف بريطانيا . ولم تر الحكومة المصرية أن تجعل من الشكل الذى لجأ إليه لورد لويد مشكلة تثير خلافا بين مصر وإنجلترا مادامت قد كانت معتزمة من تلقاء نفسها على إبقاء هؤلاء الموظفين .

وتدخل لورد لويد فى غير مسألة الموظفين من المسائل التى لا علاقة لها بالمسائل المحتفظ بها ولمصر مطلق حرية التصرف فيها . وفى كل حالة كانت الحكومة المصرية ترى فيها أن هذا الشكل الذى يتدخل به المندوب السامى لايختلف مع مقاصدها الأصلية كانت تغضى إبقاء على المودة والعلاقات الحسنة بين مصر وإنكلترا .

لكن للإغضاء حداً . وحد الإغضاء اليوم . فلم تصبح المسألة بين مصر وإنكلترا مسألة تفاهم بل أصبحت مسألة إكراه وإلزام . وإذن فيجب أن يقف المصريون كتلة واحدة وصفا واحدا . وإذا كان منهم أفراد يرون ذلة الأمة خيراً لفائدة أشخاصهم فما نحسبهم يجرؤون اليوم على الظهور ليكون فى ظهورهم وصمة حياتهم وحياة ذراريهم وأبنائهم . فليس إذن فى مصر متطرفون ومعتدلون وليس فيها أحزاب أو هيئات يخضع بعضها لبعض ، وإنما فيها روح واحد هو روح المحافظة على كرامة مصر . وكل تضحية عذبة ومستطابة فى سبيل الاحتفاظ بهذه الكرامة بالحق ، فإن أبت القوة إلا أن تعبث بها فعبث القوة إلى حين . ثم ينتصر الحق وتنتصر الحرية لامحالة .

حديث اليوم

العلاقات المصرية الإنكليزية

خطبة وزير الخارجية البريطانية(*)

ألقى السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى جلسة مجلس العموم التى انعقدت مساء أمس بيانا عن موقف الحكومة الإنكليزية بإزاء الجيش المصرى وعن الأسباب التى حملتها لتقف هذا الموقف . والقارىء يرى هذا البيان فى صدر تلغرافاتنا الخاصة . وملخصه أن الحكومة البريطانية إنما تداخلت لأن فريقا من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لإنكلترا وأن الدليل على ذلك توصيات اللجنة الحربية لمجلس النواب المصرى بزيادة وحدات الجيش وأسلحته . وذكر السير تشمبرلن كذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات فى المسائل المعلقة ولكن إلى أن يتم الاتفاق على هذه المسائل يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن فى مصر . وقد تلقت الحكومة البريطانية تقارير بأن هناك سعياً يبذل للتحريض والهياج وهذا هو ما أدى إلى إرسال البوارج الثلاث التى أرسلتها . ويأمل السير تشمبرلن أن يسوى الخلاف بطريقة ودية .

ونحن نشارك وزير الخارجية البريطانية هذا الأمل . لكنا مع ذلك نود أن نشير إلى أن المقدمات التى استندت إليها الحكومة البريطانية تبريراً لمذكرتها عن الجيش ولإرسالها البوارج التى أرسلت إلى مياه الإسكندرية لاتتفق مع الواقع بحال . فإن السياسة التى سارت عليها الحكومة المصرية منذ عادت الحياة النيابية كانت سياسة تفاهم مقرون بالمحافظة على حقوق مصر . ولم يدر بخلد أحد من الساسة المصريين أن يجعل من الجيش أداة لعداوة بريطانيا . فالمصريون يعملون جهدهم لتوطيد الصداقة بينهم وبينها وينتظرون اليوم الذى تتم فيه المفاوضات بين الحكومتين لوضع اتفاق على المسائل المحتفظ بها . وهم يقدرون تمام التقدير أن ذلك لا يتفق وجعل الجيش أو غير الجيش أداة لمناوأة إنكلترا العداوة . وإذا كانوا يظهرون القلق أحياناً فذلك لأن هذه الحالة المعلقة التى بقيت منذ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إلى اليوم كانت سبب متاعب شتى وحدث فى خلالها من

---

* السياسة : ١٩٢٧/٦/٢

الشؤون ماسوغ لجماعة من المصريين أن يرتابوا فى بقاء استقلالهم محترما . لكن هذا القلق لم يغير يوما من تقدير المصريين أن السياسة الوحيدة الصالحة لمصر ولبريطانيا على السواء هى سياسة التفاهم والاتفاق . وكل مايرد وزارة الخارجية البريطانية مخالفا لهذا لايعبر عن الواقع بوجه من الوجوه . كذلك كل مايكتبه مراسلو الصحف الإنكليزية فى مصر يشيرون به إلى وجود روح عداوة لإنكلترا لا يتعدى أن يكون محض افتراء أو سوء فهم للنفسية المصرية . فالمصريون كما ذكرنا من قبل شعب طيب القلب ألوف يحب السلم ولكنه لايرضى الضيم ولا المذلة فى سبيل هذا السلم . وما دامت الحكومة البريطانية تظهر مثل ما أظهر وزير خارجيتها أمس من حرص على الاتفاق مع مصر فإن المصريين يطمعون فى أن يتم هذا الاتفاق فى أقرب وقت ممكن .

وكما أن المقدمات التى استند إليها السير تشمبرلن خاصة بالجيش غير متفقة مع الواقع فكذلك المقدمات التى استند إليها خاصة بحالة الأمن فى مصر . فلم تمر على مصر منذ سنوات طويلة فترة كانت الطمأنينة سائدة فيها كالفترة التى مرت منذ عادت الحياة النيابية . ويكفى دليلا على هذا أن التصريحات التى أبداها ثروت باشا رئيس الحكومة فى المسألتين اللتين جرت المناقشة حولهما فى مجلس النواب عن فخامة المندوب السامى كانت غاية فى الاعتدال وأن المجلس أبدى بعدها تمام ثقته بالوزارة . وإذا كانت المناقشات قد جرت بشئ من الحدة فلم يك ذلك إلا للسبب الذى ذكرناه من قبل . ألا وهو القلق الناشىء عن بقاء المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا بغير حل . ومادامت هذه المسائل باقية كذلك فستظل منشأ للخلاف والاحتكاك وستظل وسيلة لمقدمات غير صحيحة تبلغ لوزارة الخارجية البريطانية عن الساسة المصريين وعن حالة الأمن فى مصر وتدعو إلى مثل ماحدث من إرسال البوارج وتبادل المذكرات مما هاج نفوس المصريين أشد هياج ومما دعاهم للتشاؤم والاعتقاد بأن سياسة الاتفاق والتفاهم تزعزعت حتى لتكاد تنهار وتنهدم .

والواقع أن سياسة الإرهاب والقمع لايمكن أن تكون سياسة ناجحة فى هذا العصر الحاضر وخصوصا إذا أريد حصول اتفاق بين دولتين . فإنما يكون معناها فى هذه الحال بناء الاتفاق على قاعدة من الإكراه الذى يجعله معرضا لأن يتزعزع كما تزعزعت المعاهدات التى تمت بعد الحرب الكبرى . والمصريون لايقبلون بحال اتفاقا أساسه الإكراه لأنهم

معتزمون إذا عقدوا اتفاقا أن ينفذوه بما يقضى به الشرف المصرى الذى لايعرف المواربة . ومادامت مصالح مصر وإنكلترا متفقة وكان الوصول إلى الاتفاق ممكنا مادام جو السياسة صفواً فمن سوء التقدير تعكير صفوه . وهذه المصالح متفقة لأن لمصر من الفائدة فى سلامة قناة السويس ما لإنكلترا فقناة السويس ستؤول لمصر بعد ثلاثين سنة وستكون مورداً من أعظم مواردها التى تعنى بالدفاع عنها أشد دفاع . وقناة السويس هى كما يذكر الإنكليز دائما العمود الفقرى للإمبراطورية البريطانية . فالدفاع عنها فى مصلحة الدولتين . والاتفاق على هذا الدفاع لذلك ميسور ما اعتقد كل من الطرفين فى حرص الآخر على الإخلاص فى تنفيذه .

ويخيل إلينا أن سير تشمبرلن أدرك ذلك تمام الإدراك مما دعاه إلى أن يشير إلى أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات كى تفض المسائل المعلقة التى كانت وستبقى مادامت معلقة مثاراً للخلاف والاحتكاك . وإدراك وزير الخارجية البريطانية لهذا الوضع وتقديره لما لصفو الجو السياسى من التأثير الصالح فى نجاح المفاوضات بين أية دولتين يجعلنا نرجو أن تسود الحكمة فى الأزمة الحاضرة وأن تقدر الحكومة البريطانية ماقدمت مصر من تضحيات فى سبيل حسن التفاهم كان ممكنا أن تنتج أجمل الآثار لو إنها قوبلت بمثلها من الجانب الآخر .

ويدعونا إلى هذا الرجاء كذلك مابين لهجة وزير الخارجية ولهجة الصحف الإنكليزية من فرق فإن لهجة هذه الصحف مثيرة إلى حد لايحتمل بأى ثمن من الأثمان . ولو أن مثل هذه اللهجة بدت من جانب الحكومة الإنكليزية كذلك لقضى على سياسة التفاهم قضاء مبرماً ولوجب على المصريين أن يفكروا فى وسيلة غيرها لتحقيق مالابد أن يتحقق من استقلالهم ولصيانة كرامتهم وعزتهم . فأما هذه الدعوة إلى مفاوضات عاجلة فتفتح باب الرجاء فى أكثر من التفاهم على مسألة الجيش وحدها . هى تفتح باب الرجاء فى إمكان التفاهم والاتفاق فى أمر المسائل المعلقة كلها .

حديث اليوم
الموقف السياسى
أى مصير قدر للأزمة؟(*)

كان إرسال المذكرة البريطانية الخاصة بالجيش المصرى وإتباعها بإرسال بوارج ثلاث من طراز السوبر دردنوت مثار دهشة كثيرين فى أوائل الأسبوع الماضى . وكان تصريح السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية أن البوارج إنما أرسلت لحماية أرواح الأجانب ومصالحهم من شغب متوقع حدوثه فى مصر أكثر إثارة للدهشة فى نفوس المصريين وفى نفوس الأجانب المقيمين فى مصر أنفسهم . فلقد ثارت مناقشات خاصة بامتيازات هؤلاء الأجانب وانتقلت من مصر إلى أوربا وطرحت أمام المؤتمر الاقتصادى الدولى ومع ذلك لم يعكر صفو هؤلاء النازلين من الأجانب بين أظهرنا أحد ولم يفكر مصرى إلا فى أن يظلوا متمتعين بالأمن والطمأنينة . ذلك بأنا نعتقد أن حجة الحق الواضحة أكثر فعلا من الشغب بل من القوة التى تؤديها البوارج . وإذا لم تؤت هذه الحجة ثمرتها لأول مايدلى بها صاحبها فإنها منتجة آخر الأمر لاشك كل نتائجها ؛ فما ضاع يوما من الأيام حق تمسك به صاحبه .

على أن الحكومة المصرية رأت من جانبها أن تستبقى إلى جانب طمأنينة الأجانب مودة إنكلترا . فمع اعتقادها بأن سيادتها شاملة الجيش شمولها لما سواه مما لم يرد فى المسائل المحتفظ بها والتى جرت المفاوضات بشأنها منذ سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٢ فإنها أرادت أن تظهر للحكومة البريطانية وللشعب البريطانى أن مايقال من أنها تريد أن تجعل من الجيش أداة لمناوأة إنجلترا الخصومة ، لاصحة له على الإطلاق . فأجابت بأن سياستها بإزاء إنكلترا سياسة تفاهم ومودة وبأن ليس من بين الأحزاب المصرية حزب يريد أن يتخذ الجيش وسيلة للشغب أو لغرض من الأغراض السياسية وأنها إذا أرادت بالجيش أن يتقدم فإنما تريد به أن يتقدم على خطط الجيش البريطانى انتظاراً للمعاهدة التى يراد عقدها بين البلادين والتى تكون أفعل أثراً إذا كان الجيشان مدربين على خطط واحدة وأنها لذلك تمد خدمة سبنكس باشا وتستعين – إذا رأت ضرورة للاستعانة بأجانب – بضباط بريطانيين .

---

* السياسة : ١٩٢٧/٦/٥

أما مصلحة الحدود ونظامها فإنها لم تنظر إلى اليوم فى مسألتهما ولم تفكر فى تغيير نظامها . وجلى أن هذا الشرح لمقاصد الحكومة المصرية فى مسألة تدل كل المقدمات على أنها داخلة فى محض سيادة مصر إنما قصد به إزالة الغيوم التى ثارت فى الجو وتطمين إنكلترا بدحض الترهات التى ألقيت إليها وكان من نتائجها أن ثارت هذه الغيوم . وتلك لا شك خطوة إن احتفظت فيها الحكومة المصرية بكرامة البلاد ففيها كذلك إبداء الحرص أشد الحرص على بقاء سياسة التفاهم فى انتظار اليوم الذى تستطيع فيه أن تلبى دعوة إنكلترا للمفاوضة بغية الوصول لحل كافة المسائل المعلقة . وليس شك فى أن المفاوضة لكى تثمر وتنتهى إلى اتفاق يجب أن تحصل فى جو صفو يريد كل من الطرفين فيه مخلصاً أن يصل إلى هذا الاتفاق . ومحال إذا خلصت النفوس وتوطدت العزائم على حل أعقد المشاكل أن لاتجد السياسة هذا الحل الذى يوفق بين وجهات النظر المختلفة .

لكن عرضا مدهشا جديداً تناقلته الألسن . وهو لاريب أشد استثارة للدهشة من المذكرة البريطانية ومن إرسال البوارج . ذلك مايذاع من أن دار المندوب السامى البريطانى فى مصر رفضت قبول رد الحكومة المصرية واعتبرته غير كاف لإجابة ماتقدمت به من المطالب . فأى معنى يمكن أن يفسر به هذا إن صح . وكيف يمكن التوفيق بينه وبين تصريح وزير الخارجية البريطانية بأن الحكومة الإنكليزية تفتح باب المفاوضة واسعا بينها وبين مصر . لقد قلنا منذ أول حدوث الأزمة الخاصة بالجيش أنها أزمة ثانوية جداً وأن تسويتها من أسهل الأمور إذا كانت إنكلترا تقصد حقا إلى التفاهم . أما إن كان قصد إنكلترا أن تتخذ منها وسيلة لإدخال تغيير على نظام مصر الحاضر عن طريق غير طريق التفاهم والاتفاق فذلك شئ آخر يفكر المصريون فى مقدماته ونتائجه ومايرتبونه على هذه النتائج بعد أن يثبت للعالم أن مصر لم تقصد إلى العنت ولم تعدل قيد أنملة عن سياسة التفاهم مع إنكلترا تفاهما لا اعتداء فيه على كرامتها ولاعلى استقلالها .

ولئن صح هذا الذى يقال من عدم قبول إنكلترا لمذكرة الحكومة المصرية فقد أصبح واجبا على هذه الحكومة نشر مذكرة بريطانيا ونشر ردها عليها . وليس على الحكومة فى ذلك جناح . فقد صرح سير أوستن تشمبرلن فى بيانه الذى ألقاه فى مجلس العموم أنه كان مستعدا لعرض المذكرة التى بعث بها للحكومة المصرية لولا أنه رأى مجاملة الحكومة المصرية قد تقتضى أن يترك لها الوقت الكافى للنظر فيها والتفكير فى الرد عليها . والآن

وقد تروت الحكومة المصرية فى الأمر وبعثت بردها إلى فخامة مندوب بريطانيا السامى فى مصر ويقال أنه أعلن لأحد المقامات العليا عدم قبول الرد فقد أصبحت الحكومتان فى حل من نشر هاتين الوثيقتين ليكون للرأى العام فى مصر وفى إنكلترا رأيه وليرى المصريون والإنكليز على السواء أن الحكومة المصرية لم تظهر من جانبها تعنتا ولا حرصا على شئ غير استبقاء المودة التامة مع إنكلترا فى حدود حقوق مصر وكرامتها فكان الجواب على ذلك كله ما يقال من عدم قبول ماتقدمت به الحكومة المصرية . وهذا عجيب فى بابه . فلقد نفهم أن تعلن حكومة إلى أخرى إنذاراً نهائياً تحتم عليها قبوله فتقطع بذلك باب المفاوضة والتفاهم . بل إن هذه الإنذارات النهائية نفسها كثيراً ماتكون عرضة للتحوير والتعديل . ولقد كان ذلك شأن إنذار إنكلترا إلى مصر سنة ١٩٢٤ إذ رأت إنكلترا أن مافرضته من نقض الاتفاق على المساحة التى تروى فى أراضى الجزيرة لايمكن أن يترتب على حادثة كالتى ترتب عليها الإنذار فعدلت عن هذه الفقرة من فقراته . على كل حال قدنفهم أن لايكون الإنذار النهائى محلاً لتفاهم فيجب قبوله أو يجب رفضه . لكن الذى لانستطيع أن نفهمه أن تنكر الحكومة البريطانية على الصحف الإنكليزية فى بلاغ شبيه بالرسمى تسميتها للمذكرة التى بعثت بها للحكومة المصرية فى شأن الجيش «إنذاراً نهائيا» ثم يكون مايجرى بعد ذلك فى شأنها كالذى يجرى فى شأن الإنذرات النهائية من أنها يجب أن تقبل كلها .

لهذا الاعتبار ولما قدمنا غيره من الاعتبارات التى حدت بالحكومة المصرية إلى الاستمرار فى الحرص على سياسة التفاهم مع إنكلترا نعجب لما يقال من رفض مندوب إنكلترا السامى المذكرة ونرجو أن يكون هذا الذى يقال لاصحة له على الإطلاق . فإن كل سياسة بين مصر وإنكلترا غير سياسة التفاهم مقضى عليها بالفشل لا محالة . وفشلها ضار بمصالح مصر ومصالح إنكلترا جميعا . وسياسة التفاهم يقصد منها إلى تحقيق أغراض تستفيد منها إنكلترا للإمبراطورية وللسلام العام كما تستفيد منها مصر لطمأنينتها وسلامها . فلعل هذا التقدير يلقى من جانب الحكومة البريطانية ومن فخامة ممثلها فى مصر مايستحقه من الاعتبار فتكون الأزمة التى نشأت منذ أسبوع بسبب المذكرة البريطانية قد انتهت ونكون فى حل من التفكير بأن الجو يستعيد صفوه تمهيدا لمفاوضات تحل بها المسائل المعلقة حلا نهائيا .

حديث اليوم
مذكرة أم إنذار نهائى؟
هل إلى صفو الجو السياسى سبيل ؟(*)

كان جواب الحكومة المصرية على المذكرة البريطانية بالغاً فى المجاملة وفى إقرار ما يمكن إقراره من المطالب التى جاءت فى المذكرة البريطانية فى حدود استقلال مصر وكرامتها بما لايدع محلا لبقاء ماذهب سير أوستن تشمبرلن وماذهبت إليه الصحف البريطانية من وجود مخاوف لدى إنكلترا بشأن الجيش المصرى . بل لقد رأت بعض الصحف المصرية فى رد الحكومة المصرية ماسمته قبولاً لأكثر المطالب البريطانية فى الجوهر وإن أعطت المذكرة المصرية صيغة هذا القبول شكلا آخر . فلا يمكن مع ذلك أن نرى فيما يذاع من أن الحكومة البريطانية مازالت تثير فى طريق الحكومة المصرية عقبات بشأن هذه المطالب التى وردت فى مذكرتها ومن أنها ماتزال تصر على إجابة هذه المطالب كلها إلا أنها تريد اعتبار مذكرتها بلاغا نهائيا لاسبيل أمام الحكومة المصرية إلى قبوله أو التعرض لما يجره عدم القبول من النتائج .

ولقد أظهرنا أمس دهشتنا من هذا الموقف الذى تقفه السلطات البريطانية ورجونا أن يكون ماتتناقله الألسن بشأن عدم اكتفائها بمذكرة الحكومة المصرية غير صحيح . لكن نهار أمس انقضى كما انقضى شطر من الليل وماتزال الأقوال تتواتر بأن الحكومة البريطانية ماتزال تريد مطالب أخرى غير ماورد فى مذكرة الحكومة المصرية . وأردنا أن نعلل هذا التشبث بأية حجة مقبولة فلم نجد له علة ، فلو أن الحكومة البريطانية أو ممثلها فى مصر كانت لديهم مخاوف من جهة الجيش المصرى أيا كانت صورتها ففى جواب الحكومة المصرية مايكفل زوال هذه المخاوف جميعا . أليست قد أبلغت مندوب إنكلترا السامى بأنها فى حرصها على التفاهم وتمهيداً للاتفاق ستمد فى خدمة سبنكس باشا وستجعل له إن إحتاج الأمر وكيلاً وستجئ بمن يقتضى تدريب الجيش مجيئهم من الأجانب بضباط بريطانيين . وسيكون هؤلاء جميعا واقفين على مايدور بشأن الجيش المصرى وسيعلمون مبلغ اتجاه السياسة التى توجهه تأييدا لمذهب التفاهم والإتفاق بين مصر وإنكلترا . فالمبالغة

---

* السياسة : ١٩٢٧/٦/٦

بعد ذلك فى المطالب لا يمكن أن يكون معناها إلا إحراج الحكومة الحاضرة التى تعلم أنها مسئولة عن تصرفها أمام نواب البلاد . فإذا كانت الحكومة البريطانية ترى أن تذهب فى الإحراج إلى حد إذلال الحكومة والنواب جميعاً بغية الوصول إلى غاية أخرى هى القضاء بالقوة على الحكم النيابى فلها أن تفعل من ذلك ماتشاء . فإن الحكومة المصرية والنواب المصريين لن يذلوا . وقد عاشت مصر تحكمها سياسة البطش والإرهاب أزمانا فما فت ذلك فى ساعدها ولا أرغم أنفها ولا انتهى بها إلى قبول الذل أو إلى الاستنامة للهوان .

مصر تريد أن تعيش مستقلة صديقة لإنكلترا حفيظة على عهد الصداقة بما يوجبه الشرف من الحفاظ على العهد . وفى سبيل هذه الصداقة تقدمت الحكومة المصرية بالرد الذى تقدمت به إلى الحكومة الإنكليزية فى مسألة الجيش . لكن عدم قبول هذا الرد لا يكون له إلا معنى واحد . ذلك أن الحكومة البريطانية لم تجعل من مسألة الجيش إلا تكأة ووسيلة لتنفيذ سياسة أخرى تنقض بها تصريحاتها التى ارتبط بها شرفها وارتبطت بها كرامتها . ولو أن الحكومة المصرية سلمت اليوم بكل مطالب إنكلترا فى مسألة الجيش وكانت سياسة نقض إنكلترا لتصريحاتها هى السياسة التى يراد اتباعها إذن لوجدت إنكلترا فى غير مسألة الجيش وسيلة لمطالب جديدة ولن تكون المسائل المحتفظ بها هى باب هذه المطالب الجديدة . فمصر جد حريصة على أن لا تثير من المسائل المحتفظ بها شيئاً من تلقاء نفسها استبقاء لصفو الجو كى تحل هذه المسائل بطريق المفاوضة . بل ستكون المسائل التى تتخذها إنكلترا وسيلة لمطالب جديدة أبعد ما يكون عن كل ما احتفظت به فى سنة ١٩٢٢ . ولن يكون غريباً – إذا صح أن سياسة نقض التصريحات التى ارتبطت بها إنكلترا هى سياسة إنكلترا الجديدة – لن يكون غريباً أن نسمع عن مطالب جديدة فى أمر التعليم العام أو فى أمر التعليم العالى ولن يكون غريبا أن نسمع عن مطالب جديدة فى الشئون الصحية . ومادام يسيراً على صحافة إنكلترا أن تعلن أن إنكلترا أخطأت فى سنة ١٩٢٢ وأنه لابد من إصلاح هذا الخطأ فليس من يدرى ماذا تكون وسيلة هذا الإصلاح .

على أنا برغم تواتر الأقوال عن الحاح إنكلترا فى عدم اكتفائها بمذكرة الحكومة المصرية ماتزال تعتقد أن هذه الأقوال المتواترة تفتقر إلى إثبات ولايمكن بحال أن تعبر عن سياسة جديدة هى نقض إنكلترا لتصريحاتها أو اعتداؤها أو معاونتها على الإعتداء على استقلال مصر أو سيادتها فلقد حضر فخامة لورد لويد إلى مصر وفيها حكومة معتدية

على سيادة مصر معطلة لحياتها النيابية . ولعل فخامته رأى يومئذ أن مصر لم تلجأ إلى ما يقال اليوم أنها تريد أن تلجأ إليه من إثارة الشغب . بل لجأت إلى وسائل مشروعة يقرها القانون وفى حدودها رأت حكومة ذلك الوقت نفسها عاجزة كل العجز عن أن تسير دفة الأمور . ولولا رجاء البلاد يومئذ فى أن لايطول عهد الاعتداء على الدستور وعلى الحياة النيابية لكان لديها وسائل أخرى مشروعة تلجأ إليها للوصول إلى غاياتها . فلما أنقذ الدستور وعادت الحياة النيابية وانعقد البرلمان استتب فى البلاد الأمر وسادت الطمأنينة إلى حد لم يكن له مثال فى كل تاريخ مصر الماضى . وكان ذلك كله رجاء الوصول بالجو السياسى بين مصر وإنكلترا إلى صفو يمكن من التفاهم والاتفاق . لكنا ها نحن أولاء مع الأسف نرى ما تقدم المصريون به فى سبيل توطيد هذه السياسة يقابل ، لا بالإعراض وكفى ؛ بل بإرسال المذكرات تصحبها البوارج وتجيب الحكومة المصرية على المذكرة بما يزيل كل شبهة مزعومة يمكن أن تقوم من نفس إنكلترا فتأبى إنكلترا إلا أن تخضع مصر لمطالبها وتسلم بها كما لو كانت المذكرة إنذارًا نهائيًا لامحل فيه لمناقشة ولا يمكن أن يعقبه إلا تغيير العلاقات السياسية بين الدولتين .

لئن كان ذلك حقا فلتفعل إنكلترا بقوتها ماتشاء . لقد أعلنت مصر أنها تحرص على حسن علاقتها مع إنكلترا ومع الشعب البريطانى . فإن كانت إنكلترا تأبى أن يذل المصريون أو تسوء العلاقات فليكن فى شأن هذه العلاقات ما يكون . لكن مصر لن تذل وشعبها لن يرضى أن يسام الخسف صاغرًا .

حديث اليوم

أما وجواب الحكومة البريطانية لم يرد !

اعتبارات نرجو لورد لويد أن يقدرها(*)

كان ما اتصل بنا من الأنباء حتى أمس الأول يفيد أن الحكومة البريطانية لم تكتف بمذكرة الحكومة المصرية رداً على مذكرتها فى مسألتى الجيش والحدود . لكن مابعث به إلينا مراسلنا الخاص من لندرة من أن الأنباء التى أرسلها مكاتبو الصحف الإنكليزية بأن فخامة لورد لويد أبلغ جلالة الملك عدم اكتفاء حكومته برد الحكومة المصرية قد أثار الدهشة فى لندرة ومن أن الحكومة الإنكليزية لم تبعث بعد بردها على المذكرة البريطانية لأن المذكرة وصلت لندرة يوم السبت ولم يكن فى الوزارات عمل يومى الأحد والإثنين لأن هذا اليوم الأخير عيد قومى فى إنكلترا - ذلك كله يجعلنا نتوجه بكلمة هادئة إلى لورد لويد علها تكون ذات أثر فى تقديره لهذا الحادث ونتائجه القريبة والبعيدة .

نحن لانرتاب فى أنه يستطيع أن يحصل من حكومة مصرية على التسليم بكل المطالب التى قدمها وبأكثر منها . لكن هذه الحكومة التى تسلم على طول الخط وتتبرع فوق ذلك بأكثر مما طلب لن تكون حكومة مصر النيابية التى تنطق باسم الأمة وتعبر عن مشيئتها . بل هى حكومة يمكن إخلاء الطريق لها كى تقعد مناصب الحكم من سبيل الدستور أو من غير سبيل الدستور ويكون أول عمل لها هو حل مجلس النواب إن لم يكن أكثر من ذلك .

لكن هذه النتيجة لايمكن أن تعتبر نصرا سياسيا للورد لويد ولا للحكومة البريطانية . بل هى فى نظرنا خذلان لايستريح إليه سياسى بقدر ما يجب لنجاح سياسة يعتقدها هو وتعتقدها حكومته أرشد سياسة فى تنظيم العلاقات بين مصر وإنكلترا .

ذلك بأن هذا الانتصار السهل الذى يستطيع لورد لويد وتستطيع إنجلترا الوصول إليه ستترتب عليه نتيجة محتومة . تلك أن المصريين الذين يعتقدون مخلصين بأن سياسة التفاهم هى السياسة الوحيدة الناجحة فى تنظيم علاقات الدولتين ، سينفضون يدهم من العمل لتأييدها ويترتب على ذلك أن تنهار إلى غير عودة . فهل هذه النتيجة المترتبة حتما

* السياسة : ١٩٢٧/٦/٧

على تسليم حكومة ضعيفة لاتمثل الأمة ولا ترتكز إلى ثقة مجلس النواب تعتبر نصرا سياسيا للورد لويد أو لحكومته .

هذا مانشك فيه كل الشك ، بل هذا ما نعتقده خذلانا للسياسة الحكيمة التى أنتجت إلى اليوم ثمرات صالحة وكانت توشك أن تنتهى إلى إقامة العلاقات بين مصر وإنكلترا على قاعدة متينة ثابتة .

ونحن لانغلو فى ترتيب هذه النتيجة على ذلك الانتصار الذى تناله القوة المؤيدة بالجيوش والبوارج وتناله على يد سياسيين ضعفاء لايمثلون حتى أنفسهم . فإن المصريين جميعا يعتقدونه أنه لم يكن للأزمة الحاضرة مبرر . وهم جميعا يعتقدون أن مذكرة الحكومة المصرية قد بالغت فى الحرص على بقاء سياسة التفاهم فى حدود حقوق مصر وكرامتها . فإذا كانت إنكلترا مع ذلك ترى الذهاب فى التشبث بمطالبها إلى حد التعنت وإلى حد الاستعانة بالمستضعفين والأذلاء من المصريين للحصول على مطالب لامبرر لها كان معنى هذا أنها أصرت نهائيا على أن لاتتعاون مع أنصار سياسة التفاهم والاتفاق بين الدولتين وأن تحكم مصر حكما مباشرا باتخاذ أولئك الضعاف وريثة لها فى التسلط والحكم . ومن الطبيعى أن لايقبل أنصار التفاهم بعد ذلك تعاونا معها فى السعى لتنظيم العلاقات بين الدولتين تنظيما نهائيا لأنهم يعلمون أن حجة إنكلترا لم تبق حجة تفاهم ولا مفاوضة بل أصبحت حجة بطش وقوة . ولن يقبل رجل ذو كرامة أن يسخر كرامته وأن يسخر بلاده لمنطق القوة والبطش من غير مبرر إلا شهوة صاحب القوة .

ومادام هذا هو الشأن فهل يرى لورد لويد وهل ترى الحكومة البريطانية أن الفرصة حانت للعدول عن سياسة التفاهم؟ أما نحن فلا نظن لإنجلترا أية مصلحة فى هذا وفى مناصبة مصر خصومة تأسف مصر إذا وقعت ولكنها ترى نفسها يومئذ مضطرة دفاعا عن كيانها وعن حقوقها إلى أن تلجأ لكل ماترى ممكنا الالتجاء إليه من الوسائل المشروعة التى تصل بها إلى هذه الغاية . وقد جربت إنكلترا هذا النوع من السياسة فلم تر فيه لها أية فائدة بل رأت على العكس من ذلك أن الفائدة كل الفائدة فى إقامة سياستها فى مصر على قاعدة المودة والتفاهم .

بل لو أن إنكلترا أرادت فعلا أن تغير نظام مصر وتعدل سياستها فيها فهل ترى الفرصة الحاضرة هى الفرصة المناسبة لهذا التعديل والتغيير؟ يخيل إلينا أن الإنسان لايحتاج إلى حظ عظيم من الذكاء ولا من الحنكة ليجيب على هذا السؤال نفياً . فمصر لم تقم من جانبها بأى عمل يبرر ما ثار من الضجة وما أرسل من البوارج وما هدد بإرساله من الأساطيل وآلات التدمير والإرهاب . وكل ما استندت عليه إنكلترا تبريراً لموقفها أن لجنة فرعية من اللجان البرلمانية قدمت اقتراحات اشتم منها مندوب بريطانيا السامى أنها من الأمور التى قد يكون محتملا ولو احتمالا بعيدا أن تؤدى إذا قبلتها الحكومة وقبلها مجلس النواب إلى تسخير الجيش لحزب من الأحزاب . وما نظن مثل هذا التعليل إلا كتعليل الذئب الذى أراد أن يأكل الحمل فى الخرافة فإتهمه بأنه يعكر الماء فلما رد الحمل بأن التيار منحدر من الذئب إليه إتهمه بأنه منذ عام كان قد سبه فلما رد الحمل بأنه منذ عام لم يكن قد ولد أجابه : إذن فأبوك فعل ويجب أن آكلك جزاء فعلته : فترتيب تغيير النظام السياسى فى مصر على مثل هذا المنطق العجيب لايمكن أن يقبله الشعب البريطانى ولايمكن أن يقبله العالم .

وهو إذا قبل اليوم فى ثورة غضب أو تحت تأثير حملات صحافية فإنه سيكون مدعاة السخرية فى أيام قريبة . ويومئذ يشعر للشعب البريطانى وتشعر الحكومة البريطانية ويشعر فخامة لورد لويد نفسه بأن الشعب المصرى حقا لاشبهة فيه فى أن يعلن على الملأ ظلم بريطانيا وعسفها فيجد من الملأ ومن بريطانيا نفسها سميعا . وفى هذا وحده الدليل على أن الفرصة الحاضرة هى أقل الفرص مناسبة للتشبث انتظاراً لنصر سهل ولكنه نصر صورى سئ العواقب .

هذه اعتبارات هادئة نتقدم بها ونرجو أن تكون الحكومة البريطانية قدرتها عند النظر فى مذكرة الحكومة المصرية كما نرجو أن يقدرها المندوب السامى وأن لايجعل ثورة غضب تفسد أحكم السياسات وتجعل أنصار التفاهم بين مصر وإنكلترا يتنحون عن هذا الميدان الصالح والذى تفيد منه إنكلترا أكثر مما تفيد منه مصر .

حديث اليوم

تطور الأزمة

مايزال الجو مضطربا

تقديرات هادئه أخرى نرجو أن توضع موضع الاعتبار(*)

كل يوم ينقضى يزيد المصريين يقينا من أن هذه الأزمة الحاضرة التى أسموها أزمة الجيش لم يكن لها مبرر . فكل المعلومات التى تجد ويثبتها الدليل القاطع تنفى العلل التى تقدمت بها دار المندوب السامى البريطانى فى مصر لخلق الأزمة والتى أرسلت بها إلى وزارة الخارجية البريطانية فى التقارير التى أشار إليها سير أوستن تشمبرلن فى الخطاب الذى ألقاه بمجلس العموم يوم الأربعاء الماضى على أنها وثائق لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها مع ذلك فما يزال ماتتواتر به الأقوال عن مطالب إنكلترا بعد رد الحكومة المصرية على مذكرتها الأولى ينبئ عن إنها لا تميل إلى تسوية أو توفيق ولاتعنى بالتقريب الذى رمت إليه الحكومة المصرية عناية تتفق وهذه الوثائق الجديدة . فقد جاءت الأنباء على مايرى القارىء فى تلغرافاتنا الخاصة بأن مذكرة جديدة أرسلت من لدن وزارة الخارجية البريطانية وأن هذه المذكرة تذهب إلى القول بغموض مواضع من المذكرة المصرية وتطلب إيضاحها . وجرت الأقوال بعد ذلك فى مصر بأن هذه المذكرة البريطانية الجديدة لا تدعو إلى كبير أمل فى الوصول إلى حل أساسه الاتفاق بين الدولتين اتفاقا تؤيده سياسة التفاهم وتحترم فيه حقوق مصر المعترف بها احتراماً صحيحاً .

ما معنى هذا إن صح؟ لقد اعتمدت المذكرة البريطانية الأولى فى قولها : إن الجيش المصرى معرض أن يكون أداة للخضوع إلى حزب من الأحزاب السياسية على ماذكره وزير الخارجية البريطانية من تقدم لجنة الحربية فى البرلمان باقتراحات من شأنها زيادة أسلحة الجيش وعدده . وها قد تبين على مايرى القارىء فى رد حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا على النائب المحترم عبد الرحمن بك عزام أن هذه الاقتراحات ليست وليدة أمس وليست من بنات أفكار اللجنة الحربية لمجلس النواب ، ولكنها مقترحة فى ميزانية سنة ١٩٢٥ حين كان زيور باشا رئيسا للحكومة ، ومقترحة إذ ذاك بناء على طلب وزارة

* السياسة : ١٩٢٧/٦/٨

الحربية نفسها وبموافقة سبنكس باشا المفتش العام للجيش المصرى . فكيف كانت يومئذ من سنتين اقتراحات سائغة مقبولة وكان تقدم الحكومة المصرية بها لايعتبر عملا يخشى منه خضوع الجيش لحزب من الأحزاب السياسية فلما رأت اللجنة الحربية لمجلس النواب بعد سنتين من تقديم وزارة الحربية لهذه الاقتراحات أن يقر المجلس الاعتمادات اللازمة لها أصبحت مخيفة يخشى منها فساد الجيش وإمكان استخدامه أداة للقلق والإضطراب؟ أليس تغيير حكم إنكلترا على واقعة واحدة فى موقفين مختلفين اعتمادا على تقارير مخالفة للواقع معناه أن الجهة التى بعثت بهذه التقارير تعتبر الحكومة الحاضرة خصما ذاتيا لها بينما كانت تعتبر الحكومة التى اقترحت ماوافقت لجنة الحربية البرلمانية عليه حكومة صديقة لها أو بالأحرى حكومة تستمد وجودها فى الحكم منها . إن منطق العقل يقضى بهذه النتيجة لامحالة . لكن هذه النتيجة تعتبر فى تقدير الحكمة السياسية شاذة بعض الشذوذ . فمعناها السياسى هو قصد فخامة المندوب السامى تغيير نظام الحكم مالم تذعن الحكومة الحاضرة إلى كل المطالب البريطانية . وإذعان الحكومة وتغيير نظام الحكم سيان . لأن الحكومة الدستورية التى تستند إلى ثقة مجلس نواب والتى تكون معرضة فى كل وقت إلى أن تذعن لما يطلب إليها أن تذعن له لافرق فى الواقع بينها وبين الحكومة الواقعة تحت إشراف دار المندوب السامى المباشر ، إلا إذا اعتبرنا فرضا أن هذه الحكومة الثانية تنفذ لمجرد الإشارة وأن الحكومة الأولى تكره على التنفيذ بإرسال البوارج وبالتهديد من طريق الحملات الصحفية بمضاعفة هذه البوارج وبإردافها بغيرها من وسائل الإرهاب .

وإذا صح أن كانت المذكرة البريطانية الجديدة تصل بالأزمة إلى هذه النتيجة فإن ذلك يكون مما يوجب الأسف حقا . وهو يكون موجبا للأسف بالنسبة لإنكلترا مثله بالنسبة لمصر . صحيح أنه قد يكون فيه ترضية شخصية لفخامة لورد لويد ولمطامحه الذاتية أن يسير فى مصر سيرة لورد كرومر أو لورد كتشنر أو أبعد مدى من سيرة هذين المعتمدين اللذين حلا بمصر فى ظروف سياسية تخالف ظروفها السياسية الحاضرة . لكنها تكون نتيجة هادفة لسياسة التفاهم بين مصر وإنكلترا فى ظرف يرى جميع الساسة البريطانيين والمصريين أنها أحكم سياسة لتنظيم علاقة الدولتين ، وفى ظرف يؤخذ تغيير هذه السياسة فيه حجة على إنكلترا كدولة لاتحترم تصريحاتها وتعتبرها قصاصات ورق من غير أى مبرر جدى يدعوها لذلك .

ثم إنا نود أن نضيف إلى هذا وإلى ماذكرنا أمس من الاعتبارات التى وجهناها للورد لويد اعتباراً آخر يجعل التشبث بغية تغيير نظام مصر الحاضر بالفعل أو بالقوة تشبثاً مبيناً على سوء تقدير للظروف . فقد سمعنا بعضهم يذهب إلى أن لورد لويد يرى الظرف الحاضر مناسبا لتغيير قاعدة الحكم اعتماداً على أن الشعب المصرى فى العشرة الحاضرة متعب من النضال السياسى وأنه لذلك سيتقبل هذا التغيير من غير أن يحدث فيه أى أثر ، أو على الأقل من غير أن يحدث أى أثر تخشى عواقبه . ولسنا نريد أن نناقش هذه الحجة من جانب مخالفتها لما ارتبط به شرف إنجلترا وارتبطت به كرامتها من التصريحات الرسمية التى أصبحت وثائق دولية . ولسنا نريد أن نعود فنذكر أن إنكلترا إنما نشرت دعايتها ضد ألمانيا أثناء الحرب لأن ألمانيا خرقت حياد البلجيك واعتبرت معاهدة الحياد ككل المعاهدات قصاصات ورق . لسنا نريد أن نعيد شيئاً من هذا الذى يذكره القراء جميعا ، والذى يذكره الإنكليز أكثر مما يذكره غيرهم . ولكنا نريد أن نوجه نظر لورد لويد ونظر إنكلترا إلى أن هذا التقدير لحالة الشعب المصرى خاطئ كل الخطأ . وأنه إذا فرض أن اضطر للسكون أمام القوة زمنا فلن يستطيع ولو أراد أن يصبر على ذلك طويلا . فلقد عرف معنى الحق والعدل والحرية . وعرف أن شعباً لايحكم نفسه خير له أن يفنى فناء أخيراً . وأدرك تمام الإدراك أن لاسبيل إليه للوصل إلى مجاراة الأمم ذات الحضارة إن لم يكن مستقلا مالكا سيادته . ورأى من آثار ذلك أموراً مادية تعلق بها كل التعلق وأصبح لاغنى له عنها ، حتى ليهون عليه فى سبيل الاحتفاظ بها أن يضحى أكثر مما ضحى فى الماضى . وقد تعلم فى الأجيال الأخيرة أن كل استكانة تؤدى إلى استكانة شر منها وأن الناس من خوف الذل فى الذل . فلن يستقر له حال إذا هو رأى ما كسب بمجهوداته أثناء الحرب وبعد الحرب ينهار ويتداعى لا لشيء إلا الاعتقاد بأنه متعب من النضال السياسى .

نتوجه اليوم بهذه الاعتبارات الهادئة ونرجو أن تكون كاعتبارات أمس موضع تفكير فخامة المندوب السامى وتفكير جميع من تعنيهم علاقات مصر وبريطانيا . ومانشك لحظة فى أن وزنها بميزان الحكمة يقضى على كل سياسى بأن يجعل للروية والأناة ولحسن

التفاهم بين الدولتين الأثر الأكبر فى تقديره وتفكيره . فإن أنتج طرحنا هذه المسائل بالهدوء هذه النتيجة حمدنا للساسة رويتهم التى تنقذ الموقف . فأما إن كانت النتيجة غير ما نريد فلنكن نحن على ماتريدنا النتيجة أن نكونه دفاعا عن كرامة مصر وشرفها واستقلالها .

حديث اليوم

درس الأزمة الأخيرة

المفوضيات وما يجب أن تقوم به(*)

حدثت الأزمة السياسية الأخيرة بين مصر وإنكلترا خاصة بالجيش المصرى . ومنذ أرسلت الحكومة الإنكليزية مذكرتها الأولى ومنذ بعثت ببوارجها من مالطة إلى المياه المصرية قامت الصحافة البريطانية فى إنكلترا بحملة اجماعية لايشك من يطلع عليها فى أنها موحى بها كما قام مراسلو الصحف البريطانية فى القاهرة بنصيب من هذه الحملة ليس شك فى أنه كان موحى به هو الآخر . والوحى الذى ألهم هذه الصحف لم يكن بطبيعة الحال إلا وحياً رسمياً . ولم يقف أمر هذا الوحى عند الصحف الإنكليزية ومراسليها بالقاهرة بل امتد إلى كثير من صحافة البلدان الأخرى المرتبطة مع إنكلترا بعلاقات المودة . ولعل القراء لم ينسوا بعد ما كتبته الصحف الفرنسية والصحف الإيطالية أول الأزمة وفى إبان اشتدادها وما هددت به مصر . ومهما تكن عناية هذه الدول بمصالحها الاستعمارية فى شمال أفريقيا وفى سوريا فإن هذه العناية وحدها لا تكفى لتدفعها للتضامن مع الصحافة البريطانية فى حملتها إذا لم يكن ثمة وحى بريطانى بهذا . وذلك كله ما تحمد عليه بريطانيا ومصادر الوحى فيها لأنها لا تعدو أن تكون تنفيذاً لخطة بريطانيا السياسية . وليكن لنا أو لغيرنا ما نشاء من حكم على هذه السياسة . إلا أن خطة تنفيذها من الجانب البريطانى أحكمت على صورة كنا نود لو قوبلت بمثلها من الجانب المصرى .

ولقد قامت الحكومة المصرية والصحافة المصرية بواجبها فى هذا الموقف خير قيام . لكن الأمر الذي يلفت النظر أن حجة مصر لم تشرح فى البلاد الأجنبية على صورة من الصور مع أن شرحها كان واجباً من أول لحظة . فقد ألقى السير أوستن تشمبرلن بيانه بعد إرسال المذكرة البريطانية الأولى بثلاثة أيام وبعد إرسال البوارج بيومين ، وفى هذا البيان ذكر أن إرسال البوارج إنما دعا إليه احتمال حدوث اضطرابات كالتى حدثت بالأسكندرية فى سنة ١٩٢١ يخشى منها على أرواح الأجانب وأموالهم . وطبيعى أن تصريحًا كهذا

---

* السياسة : ١٩٢٧/٦/١٤

يلقى به وزير الخارجية البريطانية من شأنه أن يلقى الرعب فى قلوب الأجانب فى بلادهم خوفاً على أهلهم وذويهم المقيمين فى مصر . والمفوضيات المصرية كلها تعلم تمام العلم أن الأمن فى مصر مستتب وأن الطمأنينة شاملة للأجانب والآهلين على السواء ، وأنه إذا كان ثمة ما يدعو إلى حصول القلق أو الاضطراب فذلك دخول عوامل خارجية تثير عواطف المصريين أو تجرح كرامتهم . فكان طبيعياً أن تعمل هذه المفوضيات لرد التهم التى وجهت إلى المصريين سواء بواسطة بيانات تذيعها أو بوحى منها للصحف . وهى لاريب تلقى من كثير من الصحف التى تنفر من إجراءات الشدة والقسوة نصيراً ومعززاً . كما أنها على كل حال لن تجد إلا صدراً رحباً لكل تصحيح تريد أن تدلى به فى شأن وقائع تتعلق بمصر التى تقوم بتمثيلها . ومجرد تصحيح الوقائع كان كافياً ليخفف من حملة الصحف الإنكليزية بل ليكسرها . مع ذلك لم تقم هذه المفوضيات بشىء من هذا ولم يظهر أنها تحركت أية حركة . وإذا كان قد ظهر لحركة مصر صدى فى الصحف الأوربية فذلك إنما كان صدى ما تنشره الصحف المصرية وتنقله الشركات التلغرافية أو تتناوله الصحف الأوربية بعد وصول الصحف المصرية إليها .

ومن باطل الوهم القول بأن المفوضيات مرتبطة بوزارة الخارجية فلا يجوز لها أن تصدر فى شىء إلا بما تتلقاه من علم ولا يجوز لها أن تذيع شيئاً إلا ما تبلغه إليها وزارة الخارجية رسمياً من النصوص . وهذا حسن إذا كان المطلوب من هذه المفوضيات أن تبلغ مسائل رسمية من لدن الحكومة المصرية إلى الحكومة التى تمثل مصر فيها . فأما إن كان الأمر قاصراً على دفع تهم كانت الصحف البريطانية تكيلها جزافاً فنحسب أن فطنة الوزير المفوض كافية وأنه فى غير حاجة لتلقى تعليمات ونصوص من وزارة الخارجية ليقول بها أن مصر آمن وأن أرواح الأجانب وأموالهم مصونة وأن المصريين حريصون غاية الحرص على أن تربط المودة بينهم وبين إنكلترا . ولبعض المفوضين المصريين ولبعض موظفى المفوضيات سابقة فى هذا . فقد مثلت مصر فى المؤتمر الاقتصادى الدولى وكان صادق باشا حنين وزير مصر المفوض فى روما كبير المندوبين المصريين فيه وكان عبدالرحمن بك فكرى السكرتير الأول لمفوضية لندرة من بين هؤلاء المندوبين . ومع أن وزارة الخارجية لم تزود هؤلاء المندوبين بمعلومات خاصة بل لم تجبهم إلى ما طلبوه من المعلومات فإن ما قاموا

به فى المؤتمر خاصاً بالتمييز بين المصريين والأجانب فى الخضوع للتشريع الحالى قد كان نعم الدعوة الصالحة لمصر فى مسألة من أهم مسائلها . ولقد أثمرت هذه الدعوة ثمرة معنوية عظيمة نرجو أن تتبعها عما قريب نتائجها العملية العادلة .

وهب أن وزارة الخارجية كان قد طلب إليها أن تخاطب المفوضيات فى الخطة التى تتبع فلم تفعل . وهب أن هذا كان تقصيراً منها تؤاخذ به . أو هب أنها لم ترد أن تتقيد بشىء خشية سوء تصرف بعض الوزراء المفوضين ممن لم يراع فى تعيينهم أول ما عينوا أن يكونوا ممثلين سياسيين بالمعنى المفهوم عند الدول الأخرى وإنما روعيت فى تعيينهم اعتبارات أخرى . هب ذلك كله فما كان ليخلى المفوضيات المصرية أو ينزل عن عاتقها الواجب المفروض عليها أن تقوم به من العمل لمصلحة مصر فى كل فرصة وبكل وسيلة .

على أن هذه الفروض التى تقدمنا بها لا تعدو أن تكون فروضاً جدلية . فلقد ألقى سير أوستن تشمبرلن بيانه الرسمى فى يوم الأربعاء الذى تلى إرسال المذكرة البريطانية إلى الحكومة المصرية والبوارج البريطانية إلى المياه المصرية . وفى يوم الخميس - أى بعد أربع وعشرين ساعة من إلقاء وزير الخارجية البريطانية لهذا البيان - تقدم معالى إسماعيل صدقى باشا فى مجلس النواب المصرى بسؤال فى صورة بيان رد به على ما جاء فى خطبة السير تشمبرلن وأجاب دولة ثروت باشا عليه فلم يعترض بشىء على ما فى البيان وأكد فى إجابته بأن القول بأن أمن الأجانب مزعزع قد بنى على معلومات لاتطابق الواقع . وطيرت التلغرافات بيان صدقى باشا وإجابة ثروت باشا ونشرتها الصحف وكان فيها للمفوضيات وسيلة رسمية وبيان للخطة التى يتبعونها . فهل قاموا بعد ذلك بما يجب القيام به؟ .

نفهم أن يؤدى حضرات الوزراء المفوضين مراسم الأعياد والحفلات وأن يبعثوا فى كل فرصة بتلغرافات التبريك والتهنئة وأن يدعوا الطلبة وغير الطلبة من المصريين . ونفهم أن ترفع العلم المصرى يخفق فى أرجاء العالم . لكن هذه الأعمال وغيرها من مثلها ليس هو واجب السفراء وليس من أجله خلقت السفارات . بل إن عليها لواجبًا وطنيًا ساميًا إن قصرت فى القيام به اكتفاء بهذه المظاهر التافهة عد ذلك منها لهواً ولعباً غير لائقين . هذا

الواجب السامى هو دفع كل أذى يمكن أن يلحق بمصر وإذاعة مقامها ومكانتها فى الخافقين والسعى لتوطيد العلاقات المعنوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بينها وبين مختلف الأمم . وهذا واجب شاق لمن يريد أن يقوم به على وجه صحيح . فأما هذه القشور التى يظن أنها مظهر الاستقلال فلا تغنى مصر شيئًا . والمكتفى بها عملاً له كوزير مفوض عاجز عن أداء واجبه . والرجل الحى الضمير الذى يشعر من نفسه العجز عن أداء الواجب لا تطاوعه نفسه ولا يرضى له ضميره أن يبقى فى منصب قد يؤدى عجزه عن القيام بأعبائه إلى الإضرار بوطنه أبلغ الضرر .

حديث اليوم
الزيارة الملكية لإنكلترا
أثرها فى العلاقات المصرية البريطانية(*)

غدا يبحر حضرة صاحب الجلالة الملك قاصداً أوربا فإنكلترا إجابة للدعوة الرسمية التى وجهها جلالة ملك إنكلترا إليه . ويوم السبت يبحر حضرة صاحب الدولة ثروت باشا رئيس الوزارة ليوافى جلالته فى باريس وليكون فى صحبته أثناء زياراته الرسمية . وتعلق الصحف البريطانية على هذه الزيارة وعلى صحبة ثروت باشا جلالة الملك فيها أهمية كبرى فيما يتعلق بصلات مصر وإنكلترا وتذهب بعضها إلى حد القول بأن مفاوضات بين رئيس الحكومة المصرية والحكومة الإنكليزية ستقع ويحتمل أن تؤدى إلى اتفاق على النقط المعلقة بين الدولتين .

ونحن من جانبنا نوافق على ما لهذه الزيارة الملكية من الأهمية وعلى ما سيكون لوجود ثروت باشا مع جلالة الملك من عظيم الأثر . فإن العلاقات المصرية الإنكليزية ما تزال إلى اليوم مرتكزة على أساس قلق بسبب وجود التحفظات المعلقة من ناحية وبسبب عدم تحديد هذه التحفظات تحديداً متفقاً مداه بين مصر وإنكلترا من ناحية أخرى . وهذا الأساس القلق هو الذى أدى فى الماضى إلى ما كان يحدث الوقت بعد الوقت من الاحتكاك بين مصر وبريطانيا والذى أدى لذلك إلى كدورة الجو السياسى بين الدولتين فى ظروف مختلفة . ولو أن تفاهماً صريحاً بين الحكومتين المصرية والبريطانية حصل مباشرة فى شأن المسائل المحتفظ بها لما كان الاحتكاك ولما كان تلبد الجو بالغيوم سواء أدى هذا التفاهم إلى اتفاق على المسائل المختلف عليها أو أنها ظلت معلقة ولكن معروفة الحدود لا يستطيع أحد مطها كلما حلا ذلك له .

وسيكون للزيارة الملكية فى اعتقادنا أثر كبير فى تفادى الاحتكاك وسوء التفاهم . ذلك بأنها ستخلق فى إنكلترا بالنسبة لمصر جواً غير الجو الحالى . فليس من شك فى أن الرأى العام البريطانى قليل العلم بالمسائل المصرية أو بعواطف المصريين بإزاء التفاهم مع إنكلترا . ولم تبذل فى الماضى مجهودات جدية لهذه الغاية . فأما أثناء زيارة جلالة الملك

---

* السياسة : ١٩٢٧/٦/٢١

فستتحدث الصحف عن مصر وعن المصريين وسيقدر الناس عواطف أهل وادى النيل وحرصهم على السلام وعلى التفاهم مع إنكلترا محافظة على هذا السلام . وسيعلم الجمهور الإنكليزى كذلك أن مصر تحرص على حيدة قناة السويس وتحافظ عليها لمصلحتها أولاً ولمصلحة ملاحة العالم ثانياً بما لا يقل عن إنكلترا فى المحافظة عليها . وستدور لاشك بين دولة ثروت باشا وبين الساسة البريطانيين من الأحاديث ومن تبادل الأراء ما يقرب بين وجهات النظر تقريبًا إن لم يسمح بتمام الاتفاق فهو على الأقل يؤدى إلى تقدير كل من الدولتين لتصوير الدولة الأخرى مطالبها ومصالحها وتعرف ما يكنه المستقبل لعلاقاتهما . وهذا غير قليل .

والواقع أن مهمة ثروت باشا فى هذه الزيارة الرسمية لإنكلترا مهمة خطيرة مهما يكن فى زيارة جلالة الملك من معنى تبادل العطف والمودة بين مصر وإنكلترا فإن جلالته كملك دستورى لن يتحدث فى الشئون المصرية إلا بصفة عامة تتفق والضيافة وما يتبع الضيافة من المجاملات . فأما رئيس الحكومة المصرية فهو الذى يتولى التحدث إلى الوزراء البريطانيين وإلى الساسة الإنكليز المسئولين لإقناعهم بوجهة النظر المصرية . وثروت باشا ، وهو الوزير الذى حصل إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بمساعيه والذى عرف عنه المصريون والإنكليز جميعًا ما عرفوا من المهارة فى معالجة الشئون السياسية وما يقع عليه الخلاف منها ، سيقوم بهذه المهمة وسيتبادل الرأى مع الحكومة البريطانية وسيقدر تصوير هذه الحكومة للمسائل المعلقة ومداها والطريقة إلى حلها وسيعمل لإقناعها بكل وسائل الإقناع بوجهة النظر المصرية . فإن تم التفاهم ورأى دولته أن التوفيق بين وجهتى النظر ممكن وتبين الأساس الذى يبنى عليه هذا التوفيق اعتبر مهمته فى صحبة جلالة الملك مكللة بالنجاح وعاد فأعلن ذلك إلى البرلمان فى خطاب العرش الذى يفتتح الدورة المقبلة أو فى خطاب أو بيان يلقيه على المجلسين كى يكون إبداؤهما الثقة بالوزارة إجازة لبدأ المفاوضة بغية الوصول إلى الاتفاق . فأما إن رأى التوفيق عسيرًا ورأى مع ذلك أن تحديد الحكومة البريطانية لمدى التحفظات الأربعة يتفق وتحديد الحكومة المصرية لهذا المدى فقد أصبحت السياسة المستقبلة قائمة على هذه الحالة المعلقة مع رجاء أن يطرأ من الظروف السياسية ما يزيل العقبات الموجودة فى سبيل الاتفاق . فأما إن تعذر التوفيق واختلفت وجهة النظر فى

مدى المسائل المعلقة فيصبح الوضع الحالى للعلاقات المصرية الإنكليزية وضعاً دقيقًا يحتاج إلى كثير من الروية والحزم .

ونحن نرجو من جانبنا أن يوفق ثروت باشا فى التفاهم مع الحكومة البريطانية تفاهماً مباشراً يسمح له بأن يعلن إلى البرلمان بعد عودته أن موعد المفاوضات لعقد الاتفاق بين مصر وإنكلترا قد حل بالفعل وأنه ينتظر أن تثمر هذه المفاوضة الثمرة المرجوة . فتلك هى النتيجة التى تتفق عندها مصلحة الدولتين جميعاً وهى التى تحفظ السلم فى نصابه وتسمح بإتقاء المفاجآت فى المستقبل . على أنه إذا فرض وتعذر التقريب بين وجهتى النظر وتم التفاهم مع ذلك على مدى المسائل المعلقة كان ذلك بشيراً باستقرار الحالة فى مصر إلى الوقت المناسب للاتفاق . وأيا كانت النتيجة فإن وقوف مصر من طريق وزيرها الأول الذى تثق به تمام الثقة على ما قدر لعلاقات مصر وإنكلترا فى الحاضر وفى المستقبل فيه فائدة لمصر أكبر الفائدة إذ تخرج به من هذا الإبهام الذى جنى فى كثير من الظروف على الطمأنينة .

هذا هو المتوقع كأثر للزيارة الملكية للندرة ولصحبة ثروت باشا جلالة الملك . والرجاء عندنا فى التفاهم تمهيدًا للمفاوضة أغلب . فأما القول بأن مفاوضة ستقع وبأن اتفاقاً قد يتم فسابق لأوانه . لأن المفاوضات يجب أن يسبقها دائماً تبادل الرأى والتمهيد للاتفاق خصوصاً فى مثل حالة مصر وإنكلترا وبعد المفاوضات السالفة التى حصلت ولم تؤد إلى نتيجة .

وإنا لنكون أشد الناس غبطة يوم نسمع بأن يوم المفاوضة أتى وبأن الاتفاق بين الدولتين تم بالفعل .

حديث اليوم

جلالة الملك فى لندرة

أثر هذه الزيارة على العلاقات المصرية البريطانية(*)

وصل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ومعه رئيس وزرائه اليوم إلى إنكلترا فاستقبله ولى عهدها فى دوفر نيابة عن إنكلترا وعن والده صاحب الجلالة الملك جورج كما قابله رجال إنكلترا الرسميون ثم استقبله جلالة ملك إنكلترا فى لندرة ، وذهب وجلالته إلى قصر بكنجهام ليقضى فيها أيام الضيافة حيث أقيمت لجلالته حفلة استقبال فاخرة وتبودلت بينه وبين جلالة ملك إنكلترا عبارات المودة على نحو ما تشرف بعرضها على جلالته حاكم دوفر أول وصوله إليها . ومظاهر الحفاوة هذه مما يغتبط له المصريون جميعا أشد اغتباط . فهى موجهة للشعب المصرى فى شخص جلالة مليكه الذى يمثله ويمثل نظمه وآماله . وكل تحية يتجه بها شعب من الشعوب إلى شعب آخر هى مظهر من مظاهر المودة التى تربط ما بين البلدين بخير العلاقات . فإذا كانت هذه التحية متبادلة بين الشعبين المصرى والإنكليزى الذى ربط بينهما التاريخ الحديث برباط توجب الحكمة أن تنظم معه علاقاتهما على خير قواعد المودة ؛ كانت لا شك مقدمة لتوكيد هذه الروابط وتمتينها وللوصول بها إلى خير النتائج .

ولئن يكن صحيحا ما ذكرنا قبيل سفر جلالة الملك من أن هذه الفرصة لن تكون فرصة مفاوضات رسمية تنتهى إلى عقد الاتفاقية التى يتوق المصريون والإنكليز جميعا إلى أن يوفقوا لعقدها فإن ترحيب الحكومة البريطانية والشعب البريطانى بالشعب المصرى فى شخص جلالة الملك الذى يصحبه رئيس حكومته الدستورية ليمهد الجو لإزالة العقبات ولتذليل الصعوبات وليجعل روح الأحاديث التى يمكن أن تجرى بين رئيس الحكومة المصرية وبين رجال الحكومة البريطانية روح مودة وتفاهم .

وطالما كانت حاجة البلادين ماسة إلى هذا الروح بسبب عدم تقدير الشعب البريطانى وكثير من الساسة البريطانيين أنفسهم إلى حقيقة ما يجول بنفس المصريين بإزاء سياسة حسن التفاهم مع بريطانيا وذلك ناشىء عن أن حركة الدعوة القومية المصرية فى

* السياسة : ١٩٢٧/٧/٥

بريطانيا حركة ضعيفة وغير موفقة التوفيق الواجب لفهم البريطانيين المنزهين عن الأغراض الخاصة وإلى المصريين وسياستهم . فبينما يفهم الشعب المصرى تمام الفهم الروح البريطانية والمخاوف البريطانية ويقدرها بسبب وجود البريطانيين فى مصر من ناحية وبسبب تطلع المصريين لمعرفة هذه المخاوف وتلك الروح فإن الشعب البريطانى يستقى معلوماته عن المصريين مشوهة أغلب الأمر لصدورها من صحفيين تشوب نفوسهم أغراض خاصة وبسبب قعود المصريين أنفسهم عن شرح الموقف الحقيقى لمصر من بريطانيا ولبريطانيا من مصر ، وحاجة البلدين إلى التعاون ، وطريق هذا التعاون ومبلغ إخلاص المصريين فى الحرص عليه . ففرصة هذه الزيارة الملكية للندرة ستكون من خير الفرص لنشر هذه الدعوة ولبث الروح المصرية الصحيحة لا فى الدوائر السياسية الإنكليزية وحدها ولكن فى أعماق نفس الشعب البريطانى ذاته . فسيرى هذا الشعب أقواماً ذوى حضارة قديمة وحضارة حديثة تمكنه من الوقوف فى صف الأمم المتحضرة وسيقرأ إلى جانب ذلك من الخطابات الرسمية التى يتبادلها صاحبا الجلالة ملكا مصر وإنكلترا والتى يتبادلها جلالة ملك مصر مع رجال بريطانيا الممتازين ما يدله على أن كثيراً مما كان يسمعه عن مصر كان مشوباً بالغرض وأن المصريين يمثلهم مليكهم ورئيس حكومتهم حريصون جد الحرص على علاقات المودة مع الشعب البريطانى قديرون على استدامة هذه العلاقات فى إخلاص لا يبقى معه محل لأى من المخاوف التى يثيرها مروجو دعوة الخلاف .

والشعب المصرى يرحب بهذه التحيات الموجهة إلى مليكه وإليه فى شخص مليكه ويردها بمثلها وبأحسن منها لرجال الحكومة البريطانية وللشعب البريطانى ويرجو أن تثمر الزيارة الملكية هذه الثمرة التى أشرنا إليها . فالشعب المصرى يقدر تمام التقدير ما جنته وتجنيه سياسة الخلاف بين مصر وإنكلترا من الضرر على الدولتين جميعاً ويرى أن تفاهمهما على قواعد يرضاها الحق والعدل بين شعبين مستقلين تربط بينهما روابط مصالح كثيرة متبادلة هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه المصالح ولحفظ السلام فى الشرق بل لحفظ السلام فى العالم .

حديث اليوم

محادثات لندرة

تصريحات سير تشمبرلن وتفاؤل الصحف الإنكليزية(*)

تكثر الصحف الإنكليزية فى هذه الأيام من الحديث عن العلاقات المصرية البريطانية لمناسبة وجود ثروت باشا فى لندرة ومبادلته الأحاديث مع الحكومة الإنكليزية . وقد تناولنا بعض أطراف هذا الموضوع أمس لمناسبة ما بعث به مراسلو الصحف المصرية من لندرة عن أثر زيارة جلالة الملك فؤاد لإنكلترا واتفاق هؤلاء المراسلين فى أقوالهم اتفاقاً يكاد يثبت فى النفس أن رسالتهم موصى بها . وقد نشر روتر أمس خبراً يراه القارىء فى غير هذا المكان وفيه يشير إلى التكتم الشديد المحاطة به المحادثات الجارية بين ثروت باشا والساسة الإنكليز وحرص ثروت باشا على تكرار قوله أنه لم يذهب إلى إنكلترا لفتح باب المفاوضات ثم يشير روتر مع ذلك إلى الرجاء فى تفاهم بين الدولتين أحسن من ذى قبل بفضل نجاح زيارة جلالة الملك واقتناع المصريين والإنكليز بأن ليس ثمة فى أى من البلادين روح معادية للبلاد الأخرى . وأقل ما يمكن فهمه من عبارة روتر أن ثروت باشا لم يقف كلامه عند توضيح مركز كل من مصر وإنكلترا فى مسألة الجيش المصرى كما ذكرت بعض الصحف البريطانية وإنما تناول كل المسائل المعلقة بين الدولتين ابتغاء الوسيلة لإيجاد حل لها يرضاه الطرفان .

ونحن من جانبنا لا نرتاب فى أن الأحاديث بين ثروت باشا وسير أوستن تشمبرلن تناولت كل المسائل الخلافية بين مصر وإنكلترا وتناولت ما يمكن التفاهم عليه من حل لبعض المسائل أو كلها . وقد أجاب سير تشمبرلن على مستر كنورتى - على ما يرى القارىء فى صدر تلغرافاتنا الخاصة - بما يفيد مثل هذا الذى نفهمه من أن المباحثات بينه وبين رئيس الوزارة المصرية تناولت المسائل المعلقة وإن أبدى شيئاً من التحفظ فى شأن عقد الاتفاق . وذلك طبيعى . فلم تكن إنكلترا تقصد حين أعلنت فى سنة ١٩٢٢ اعترافها باستقلال مصر احتفاظها بالنقط الأربعة المعلقة لأن يكون تصريح ٢٨ فبراير قاعدة لعلاقة سياسية قانونية بين الدولتين بل الصريح فى هذا التصريح أنه حل مؤقت

---

* السياسة : ١٩٢٧/٧/٢١

لحالة كانت موجودة وتمهيد لازم لحل نقط الخلاف بين مصر وإنكلترا حلاً ترضاه الأمتان بطريقة دستورية . وليس طبيعياً أن يصير الحل المؤقت نهائياً خصوصاً إذا لم يكن هذا الحل متفقاً عليه من الطرفين . ثم أن التجارب أثبتت منذ سنة ١٩٢٢ إلى وقتنا الحاضر أن المسائل المعلقة بغير حل مثار لخلافات بين مصر وإنكلترا لا تنتهى . وستظل هذه الخلافات ما بقيت الحالة المعلقة قائمة . لأن هذه المسائل من الإبهام بحيث يمكن التوسع فيها أو تضييقها حسب الحالة النفسية بين ساسة الدولتين والمسئولين عن مصائر علاقات مصر وإنكلترا . فإذا كانت هذه الحالة النفسية حالة توتر رأيت ممثل إنكلترا فى مصر يطالب ببقاء الموظفين الأجانب فى وظائفهم برغم قانون التعويضات الذى عقد كمعاهدة دولية بين مصر وإنكلترا وسجلتها إنكلترا فى عصبة الأمم . وإذا كانت هذه الحالة النفسية حالة طمأنينة وثقة ظل مندوب إنكلترا السامى فى حدود ما كان مفهوماً من التصريح يوم صدوره وهذه حالة ليس من شأنها أن تستبقى علاقات المودة بين الدولتين سليمة صالحة . ونتائج هذا الاضطراب فى العلائق لا يضر مصر وحدها بل يضر إنكلترا أيضاً . لأن تكراره يؤدى حتماً إلى فشل سياسة التفاهم ويقف كلاً من مصر وانجلترا موقف الخصومة إحداهما بإزاء الأخرى . وبين مصر وانجلترا مصالح سياسية وتجارية واقتصادية كثيرة مشتركة . والخصومة بين دولتين ذلك اتصالهما ، تجنى على كلتيهما ، ولو كانت إحداهما ضعيفة والأخرى قوية . فالمسألة ليست فى الواقع مسألة نضال تتغلب فيه انجلترا على مصر وتصل إلى الرأى الآخر الذى يقول به أمثال مستر مارشال من ضم مصر إلى ممتلكات إنكلترا . فحل كهذا لن يكون إلا مثاراً لمتاعب لا تنتهى بالنسبة للإمبراطورية لا فى مصر وحدها ولكن فى الشرق كله . إنما المسألة نجاح سياسة التفاهم لمصلحة الدولتين جميعاً ولمصلحة السلم فى العالم . وهذا النجاح لا يتأتى وتلك الحالة المعلقة المحوطة بالإبهام والريبة باقية تثير بين الدولتين أسباباً للخلاف وإنما يتأتى يوم يتم الاتفاق بينهما اتفاقاً يكفل مصالحهما جميعاً من غير أن يمس استقلال مصر .

وإذا صح أن الصحف البريطانية هى مرآة الرأى العام البريطانى ومظهر الرأى السياسى الرسمى أو الشبيه بالرسمى على الأقل فمن حقنا أن نتفاءل فهذه الصحف جميعاً حتى التى كانت منها إلى وقت قريب تظهر الريبة فى نجاح التفاهم وتبلغ من ذلك إلى حدود

التشاؤم ، قد أصبحت متفائلة وقد بالغت فى تفاؤلها إلى حد التسليم بقاعدة عدم مساس اتفاق مصر وإنكلترا باستقلال مصر بحال . ذلك ما تقرأه فى تلغرافاتنا الخاصة نقلاً عن جريدة النيرايست وما تقرأه فى أقوال سائر الصحف البريطانية . ومعنى هذا أن الرأى العام البريطانى قد وقف على حقيقة النوايا المصرية وأدرك أن ما ينسب للمصريين من معاداة بريطانيا كذب صراح ، وأن الحقيقة أن المصريين جميعاً يطمعون فى تحقيق المودة بينهم وبين إنكلترا بعقد اتفاق وتحالف بين الدولتين على أن لا يمس هذا الاتفاق استقلال بلادهم . وطبيعى وقد اعترفت إنكلترا بهذا الاستقلال أن لا يكون اتفاقها اللاحق لهذا الاعتراف متعارضاً معه جاعلاً إياه لغواً أو فى حكم اللغو .

ومن نافلة القول نفى ما يزعمه بعضهم من أن البرلمان المصرى يعارض كل اتفاق يمكن أن يتم بين مصر وإنكلترا . فقد أبدى البرلمان وأبدى الزعماء المسئولون عن مصائر البلاد حرصهم على سياسة حسن التفاهم . وهم بطبيعة الحال يقصدون بحسن التفاهم إلى غاية هى الاتفاق مع إنكلترا اتفاقاً يحقق مطالب مصر ولا يقصدونه لذاته مع بقاء هذه الحالة الحاضرة المعلقة التى يلمسون هم بأيديهم سوء ما يترتب عليها من النتائج . فإذا هم رأوا إنكلترا قدرت الموقف قدره الحق ولم تجعل من توافه الأمور أسباباً تقف فى طريق الاتفاق وألفوها مقدمة بعزم صادق تريد تحقيقه مراعية فى ذلك ما للضعيف من عذر فى التظنن عاملة على إزالة كل سبب للظنة - إذن لأقدموا إقدامها ولاحتملوا بشجاعة مسئولية تحديد مركز مصر التحديد الذى يحقق مطامع البلاد التى يعبرون هم عنها .

وإنا لنحسب الفرصة الحاضرة أشد الفرص ملاءمة لهذا الإقدام الذى يقضى على كل أسباب الخلاف والاحتكاك بين مصر وإنكلترا والذى يفتح لمصر أبواب النشاط الاقتصادى والسياسى لفائدة السلام ولتحقيق المصالح المشتركة بين الدولتين . ولعل الإنكليز ما يزالون يذكرون إلى اليوم الحماسة التى قابلت الأمة بها مشروع الاتفاق الذى وضع فى سنة ١٩٢٠ بين الوفد المصرى ولجنة ملنر مع إبداء تحفظاتها التى رأتها واجبة لكى لا يمس الاتفاق استقلال مصر . ثم لعلهم يذكرون أن من أهم أسباب هذه الحماسة ما أبدته إنكلترا من الحرص على معاونة مصر فى استكمال استقلالها وسيادتها بإزاء الدول الأخرى فى شأن الامتيازات الأجنبية وعلى معاونتها كذلك فى الالتحاق بعصبة

الأمم . وخطوة تخطوها إنكلترا من هذا النوع فى الوقت الحاضر وعزيمة صادقة نحو اتفاق يحقق مصالح الدولتين من غير أن يمس استقلال مصر تعيد إلى المصريين حالهم الأول وتكفل تحقيق غاية طالما تاقت إنكلترا وطالما تاقت مصر لتحقيقها للقضاء على كل إبهام يثير بينهما خلافاً أو يكون سبباً فى تكدير السلم .

فلعل هذه الظروف الصالحة ولعل تفاؤل الصحف الإنكليزية يجعل المصريين فى حل من التفاؤل فى أن يحقق الشتاء المقبل رجاءهم فى إنهاء المسائل المعلقة بما يتفق مع مطالبهم العادلة وما يكفل لإنكلترا مصالحها التى لا تمس بسوء هذه المطالب .

حديث اليوم
المسألة المصرية فى مفترق الطرق
يجب الاستعداد لكل الاحتمالات(*)

المصريون اليوم فى شغل بما يضمره المستقبل لمصر . وآية ذلك أنهم جميعاً يسألون كل من يتوسمون فيه الوقوف على شيء من أخبار المحادثات التى دارت بين ثروت باشا ووزارة الخارجية البريطانية عما يمكن أن يكون لديه من المعلومات عن أمر هذه المحادثات . فإذا أجابهم بالواقع من شدة التكتم وعدم وصول أى خبر غير ما تذيعه الصحف من الإشاعات التى تتناولها الصحف والدوائر البريطانية لم يكفهم ذلك وحاولوا الوقوف عما إذا كان الجو جو تفاؤل بإمكان الاتفاق بين إنكلترا ومصر أو هو على العكس من ذلك نذير بعدم إمكان هذا الاتفاق .

ولبثنا نؤكد لهم أن ليس فى الجو أكثر مما وقفوا عليه من الصحف . فشغفهم وشغلهم يدفعانهم للإلحاح فى المسألة . ومع اقتناعهم آخر الآمر بما تؤكده لهم فإنهم لا يتركونك دون أن يستطلعوك رأيك وهم يرجون أن تكون متفائلاً وأن يكون لديك ما يسمح لك بإستنتاج شيء يدل على قرب تمام الاتفاق .

وللمصريين عن اشتغالهم هذا عذر أكبر العذر . فقد طال الأمد بهذه الحالة المعلقة التى تعانيها مصر منذ بداية الحرب . وكان الرجاء معقوداً بأن يتم الاتفاق بين مصر وإنكلترا بعد محادثات الوفد المصرى ولجنة ملنر وبعد إعلان إنكلترا استقلال مصر لكن الظروف للأسف الكثير ، لم تكن مواتية وظل المآل الذى يطمح المصريون إليه معلقاً فى كفة القدر منذ سنة ١٩٢٢ إلى اليوم . ولو أن المصريين اطمأنوا يوماً إلى أن سياسة الاتفاق بين الدولتين قد قضى عليها قضاء أخيراً لكانوا أقل مما هم اليوم قلقا . فاليأس إحدى الراحتين . كما أنهم فى مثل هذه الحال يرون أنفسهم أمام حالة لا مفر لهم بإزائها من البحث عن خطة سياسية معينة ينتهجونها لتحقيق مطالبهم . فأما هذا التعليق الحاضر وهذا الإبهام الذى لم يفد مصر يوماً من الأيام فهو من دواعى القلق والخوف على المستقبل .

* السياسة : ١٩٢٧/٨/٢

ولعل الساسة البريطانيين يشغلهم شيء من مثل هذا الذى يشغل المصريين . فليست الحالة المعلقة فى مصر مما يدل على نجاح السياسة البريطانية فى توطيد الصلات الحسنة بين إنكلترا والدول الأخرى . وهى ليست كذلك مما يدعو إلى طمأنينة الأمم المتصلة بمصر من بلاد الشرق العربى بل من بلاد الشرق كله . فإذا ظلت هذه الحال ورأت إنكلترا نفسها مضطرة كلما جد خلاف بينها وبين مصر إلى أن ترسل المذكرات والإنذارات والبوارج إلى الحكومة المصرية فأقل ما يفيده ذلك أن الحالة السياسية فى مصر وفى الأمم المتصلة بها مفعمة بالاحتمالات التى لا يمكن تقدير نتائجها فى المستقبل القريب . وليس مثل هذا الموقف مما يغتبط له سياسى ولا مما يطوع له القول بأنه نجح فى سياسته .

موقف سياسى ذلك شأنه لا يمكن أن يستمر بل لابد له من حل . ونظننا لا نخطىء كثيراً إذا قلنا أن موعد هذا الحل قد اقترب ولذلك كان واجباً أن يفكر المصريون فى مختلف الاحتمالات سواء منها ما تعلق بموقف إنكلترا وما تعلق بموقف الهيئات المصرية المختلفة ، وأن يفكروا أكثر من ذلك فى الخطة التى يجب اتباعها بإزاء كل واحد من هذه الاحتمالات .

ولسنا بحاجة إلى القول بأن خطة واحدة هى التى يجب أن لا يفكر المصريون فى انتهاجها . تلك خطة الاستسلام أو قبول الحالة المعلقة تستمر على حسابهم . فمن شأن هذا القبول أن يضيع علينا فى المستقبل أكثر مما أضاع علينا فى الماضى وأن يعرضنا لنسلم مستسلمين حتى فيما كسبناه إلى اليوم من حقوق . ولعل المتتبع للحوادث منذ سنة ١٩٢٢ إلى اليوم يرى كم حلت مسائل على حساب مصر وبما لا يتفق ومصالحها سواء لضعف الحكومة القائمة بالأمر أو لالتجاء الإنجليز إلى القوة والعنف . فإذا كنا قد كسبنا من إعلان استقلال مصر الحكم الدستورى واستقلال المصريين بإدارة شؤونهم الداخلية فقد خسرنا من تاريخ إعلان الاستقلال ملايين الجنيهات التى دفعت وفاقا لمعاهدة تعويض الموظفين الأجانب التى وقعتها حكومة يحيى باشا إبراهيم فى سنة ١٩٢٣ وخسرنا جغبوب بموجب المعاهدة التى وقعتها حكومة زيور باشا وخسرنا سلطتنا فى السودان (. . .)(*) الإنكليزى الذى أبلغ فى سنة ١٩١٤ ونفذ بالقوة أضف إلى هذه

(*) كلمة غير مقروءة .

الخسائر ما كان من حكم القضاء بإلزامه بديون الجزية وهذه المسائل وغيرها كانت تطمع إنكلترا فيها كنتيجة للاتفاق الذى يتم بين الدولتين . وها هى قد وصلت إلى مطامعها وما تزال الحال بيننا وبينها معلقة وما تزال مطالب المصريين ولم يتحقق منها الكثير وما يزال الذى تحقق منها معرضاً لمثل هذه الخسائر إذا ظلت الحال جارية فى الطريق الذى تجرى اليوم فيه .

والاحتمالات التى يمكن افتراضها للمستقبل القريب ظاهرة فأما أن تكون إنكلترا قد رفضت ما يعتقده المصريون جميعاً الحد الأقصى لما يمكنهم قبوله فى سبيل ضمان المصالح البريطانية من غير مساس باستقلال مصر . وفى هذه الحالة تكون سياسة الاتفاق بين الدولتين قد قضى عليها نهائياً بالفشل ويجب أن يفكر المصريون فى سياسة غيرها . ونحن وإن كنا نستبعد هذا الاحتمال لأنه لايتفق ومصالح بريطانيا بحال من الأحوال فإنا لا نشك فى أن مصر مستعدة له ولما يوجبه من التضحيات مصممة كل التصميم على أن تحقق مطالبها بكل ما يباح لأمة من الأمم أن تحقق به مطالبها القومية . وقد عرف المصريون هذا الموقف وأثبتوا فى أحرج الظروف والمواقف أنهم لا يرهبون فى سبيل حقوق الوطن المقدسة شيئاً ولا يضنون بتضحية .

وأما أن تكون المحادثات التى دارت بين ثروت باشا ووزارة الخارجية البريطانية قد مهدت السبيل للاتفاق بين الدولتين تمهيداً يقره زعماء الأحزاب المختلفة فى مصر ويرضونه ويترتب عليه أن يتم هذا الاتفاق . وفى هذه الحالة تكون مصر وتكون إنكلترا قد حققتا السياسة التى رسمناها منذ الهدنة وكفلت كل منهما بمصادقة الأخرى ما تطمع فيه الأمم من طمأنينة وأمن وسلام .

وربما كانت الأخبار التى ترد من أوربا تجعل هذا الاحتمال غير مستحيل الحدوث . فالواقع أن كثيراً من المسائل الشائكة بين إنكلترا ومصر قد حل سواء بإعلان الاستقلال وإنهاء الحماية ، أو بتنظيم علاقات مصر الأجنبية تنظيماً يتفق ومعنى الاستقلال ويلائم ما تقتضيه سياسة الصداقة بين مصر وإنكلترا ، أو بفض مسألة الموظفين الأجانب بتعويضهم ، أو بانتهاء الأحكام العرفية بعد صدور قانون التضمينات ، أو بصدور الأحكام فى قضايا الجزية . فهذه المسائل كلها كانت معلقة وكلها تناولها مشروع ملنر ومشروع كرزن وكلها استنفدت مناقشات طويلة بين الدولتين . فأما المسائل الباقية معلقة فقد اقترحت

لها حلول عدة من بينها ما يقرب بين وجهتى نظر مصر وإنكلترا تقريباً عظيماً . وأوفى الاقتراحات فى هذا الشأن مشروع الوفد المصرى الذى قدم إلى لجنة ملنر فى سنة ١٩٢٠ فإذا لم يمكن مع ذلك الوصول إلى حل فى هذه المسائل ؛ كان من المتعذر تعذراً تاماً تعليق أى رجاء فى المستقبل بإمكان حل هذه المسائل المعلقة من طريق الاتفاق .

والاحتمال الأخير أن تعرض حلول تقرها الحكومة البريطانية ويختلف رأى المصريين فى صلاحها أو عدم صلاحها . وأحسب التجارب الماضية تجعل الخطة التى تتبع عند حدوث هذا الاحتمال واضحة جلية . ذلك أن يتبع رأى الأغلبية أيا كان فإذا رأت إتمام الاتفاق وجب إتمامه وإذا رأت رفضه وجب الرفض . وفى الحالة الأولى ، حالة تمام الاتفاق أخذاً برأى الأغلبية يجب أن تنفذه مصر بالدقة والإخلاص اللذين تنفذه بهما فى حالة حدوث الإجماع عليه . وفى الحالة الثانية ، حالة رفض الاتفاق ، تقرر الأغلبية الخطة التى تسير الأمة عليها ثم لا يعرضها فى ذلك أحد ويكون لها فى تنفيذ الخطة الفضل وعليها التبعة . ذلك ما توجبه علينا تجارب الماضى . فلم يكن المصريون يوماً كلهم رأياً واحداً يوم تكون الوفد المصرى فى سنة ١٩١٨ . ولكن الذين كانوا على غير رأى الوفد تركوا له تصريف الأمور ، له فضلها وعليه تبعتها . وكان لذلك أكبر الأثر فيما أحرزته القضية المصرية من نجاح . فلنأخذ بهذه التجربة فى هذا الاحتمال الأخير ولتنفذ هذه الخطة بكل دقة . ذلك أدنى إلى النجاح وإلى تحقيق ما تطمح الأمة فى تحقيقه .

هذه هى الاحتمالات المتوقعة والخطط التى يمكن أن تترتب عليها . وإذا كنا نرجو أن يتم الاتفاق وتصح نبوءة المتفائلين فى إنكلترا وفى مصر فإنا يجب أن نعد منذ اليوم عدتنا لهذا الاحتمال ولما سواه . وإنا لعلى ثقة من النجاح ما دمنا فيما نعتزم صادقى النية مخلصين .

حديث اليوم

ثروت باشا فى طريقه إلى مصر

التفاؤل بنتيجة محادثاته مع وزير الخارجية البريطانية(*)

غادر دولة ثروت باشا لندرة أمس فى طريقه إلى مصر بعد أن ظل بها أكثر من أسبوع استأنف خلاله المفاوضة مع السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية . والظاهر من الأخبار التى وصلت عن هذه المحادثات وعن عرض وزير الخارجية إياها على زملائه فى اللجنة الوزارية التى اجتمعت أمس ومقابلته ثروت باشا بعد ذلك من جديد وتوديعه إياه هو وموظفو إدارة الشؤون المصرية بوزارة الخارجية البريطانية ، الظاهر من هذا كله ومن الحديث الذى أدلى به رئيس الوزارة المصرية إلى الصحفيين ساعة مغادرته بريطانيا ومن أقوال الصحف البريطانية وتعليقاتها على المحادثات أن ثمة محلا للتفاؤل بإمكان إجراء مفاوضات رسمية كنتيجة للمحادثات التى أجراها ثروت باشا وأنه مأمول أن تسفر هذه المفاوضات عن تحسين علاقات مصر وبريطانيا بل عن محالفة تعقد بين البلادين بعد أن تحل المسائل المعلقة حتى اليوم بينهما حلاً نهائياً .

فإذا صح هذا التفاؤل كان للمصريين وللإنكليز جميعاً أن يغتبطوا بهذه النتيجة وأن يحمدوا لكلا الوزيرين : سير تشمبرلن وثروت باشا ما قاما به من مجهود للتقريب بين وجهتى النظر البريطانية والمصرية تقريباً ينتهى إلى الاتفاق وهما أحق بهذا الحمد خصوصاً بعد الذى كان من توتر العلاقات فى أوائل الصيف الماضى بسبب مسألة الجيش وغير مسألة الجيش من الشؤون . فقد وصل ثروت باشا إلى لندرة فى أوائل يوليو عند زيارة جلالة الملك لإنكلترا فألفى جو السياسة فى شأن المسألة المصرية مكفهراً ورأى من ميول وزارة الخارجية البريطانية مالا يبشر بأمل كبير فى الاتفاق ومالا يدعو إلى كثير من التفاؤل . وليس يخفى على أحد فى إنكلترا ولا فى مصر ما قام به دولته من جهود لإزالة ما أدى إلى هذا الجو ولإقناع وزير الخارجية الإنكليزية والساسة ورجال المال والأعمال البريطانيين بأن كثيراً مما لديهم من معلومات مبالغ فيه وأنه على حقيقته لا يؤدى إلى شىء مما يظنون وأن التفاهم بين مصر وإنكلترا ممكن ما انعقدت عليه الإدارة وقد بلغ دولته

(*) السياسة : ١٩٢٧/١١/٩

فى محادثاته الأولى نجاحاً أقل ما يقال عنه أنه جعل جو تبادل الرأى ممكناً ، وإذا أمكن تبادل الرأى وتبادل الإقناع والاقتناع وأراد الطرفان الاتفاق إرادة صادقة لم يكن بعد ذلك دون الاتفاق حائل . وهاهى الأخبار التى تذيعها الصحافة الإنكليزية والتى ينم عنها حديث ثروت باشا والتى ينقلها إلينا مراسلنا الخاص تدعو كلها إلى توقع حدوث مفاوضات تنتهى إلى الاتفاق وإزالة هذا الجو المبهم . المستعد بإبهامه لإثارة الخلاف بين مصر وإنكلترا لمناسبة ولغير مناسبة وفى كل ظرف من الظروف .

ولئن كان الحذر السياسى يدعو إلى عدم الاندفاع فى التفاؤل أو التشاؤم فإن تطورات المحادثات التى حصلت بين ثروت باشا وسير تشمبرلن وما تذيعه الأخبار من حسن نتيجتها تدعو كل حريص على مصلحة البلاد أن ينظر بعين الأمل للمستقبل القريب . فليس من مصلحة بريطانيا ولا من مصلحة مصر أن تستمر الحالة المعلقة بينهما . وما دامت الهيئتان الرسميتان فى البلدين ترى الاتفاق ممكناً فواجب تمهيد السبيل لهما كى يسعيا للوصول إليه وتحقيقه . فمتى عاد ثروت باشا إلى مصر واستشار زملاؤه وأقتنعوا معه بإمكان بدء المفاوضات لم يبق إلا أن تتم لكى تعرض نتيجتها وتفاصيلها على البرلمان لتكون له - كممثل الأمة والناطق بإرادتها - الكلمة الأخيرة والقول الفصل فى الموضوع .

ونحن واثقون تمام الثقة من أنه لن يكون لبدء المفاوضات الرسمية معنى إلا إذا كان ثمة رجاء أكبر الرجاء فى أن تحقق اتفاقاً بين الدولتين . فثروت باشا وزملاؤه يقفون أكثر مما يقف أى مصرى على مطالب الأمة منذ بدء حركتها الوطنية إلى وقتنا الحاضر وعلى الأطوار التى مرت بها هذه المطالب . وهم أنفسهم قد لعبوا فيها دوراً عملياً خطيراً كما أنهم يقدرون مدى ما ترضاه الأمة وما لا ترضاه فضلاً من أنهم كمصريين لن يرتضوا إلا ما يرونه محققاً لمطامعهم الوطنية . فليس علينا إذن إلا أن ننتظر مطمئنة نفوسنا حتى يعود ثروت باشا إلى مصر . وطبيعى أن لا تنتظر الأمة بعد ذلك طويلاً لتقف على رأى الحكومة فى بدأ المفاوضات . فإن ذلك سينجلى فى خطبة العرش بصورة واضحة . والأمر كما قدمناه لا يحتاج لأكثر من كلمة بسيطة هى مبلغ الرجاء فى نتيجة هذه المفاوضات .

فلعل هذه الكلمة تتفق مع ذلك التفاؤل البادى فى مظاهر الحفاوة بوداع ثروت باشا ساعة سفره من لندرة ومع ما أشرنا إليه من أقوال الصحف الإنكليزية ومن تصريحات ثروت باشا . ولعلنا نشهد فى القريب هذا الاتفاق بين مصر وإنكلترا على ما يكفل مصالح

بريطانيا من غير مساس باستقلال مصر فتنتهى الحالة المعلقة الحاضرة وما ينشأ عنها الوقت بعد الوقت من ارتباك ، وتفرغ الأمة إلى الحركة الداخلية العظيمة التى بدأتها منذ إعلان استقلالها والتى نقوم بها اليوم فى مختلف مرافقها فتتحقق بذلك لمصر غايتها جميعاً كاملة من دستور واستقلال وسعادة فى ظلال الدستور والاستقلال .

حديث اليوم

بين مصر وإنكلترا

ما أدت إليه محادثات ثروت باشا(*)

إنكم جميعاً تعلمون أنه عند ما زار جلالة ملك مصر هذه البلاد الزيارة الرسمية كان يصحبه رئيس الوزارة المصرية ، الذى جاء فى بضعة الأيام الأخيرة إلى لندن فى زيارة ثانية .

وقد انتهزت حكومة جلالة الملك فرصة هاتين الزيارتين لتبحث مع دولته بحثاً وافياً فى العلاقات بين بلادينا . وهناك من الأسباب ما يحمل الفريقين على الاغتباط بسير هذه المحادثات التى نرجو أن تكون قد أنشأت أساساً نستطيع أن نبنى عليه فى الحال هيكلاً متيناً للصداقة بين انجلترا ومصر ، فنستطيع أن نضمن لهذه البلاد وللإمبراطورية البريطانية مصالحهما الجوهرية وأن نؤدى ما علينا من التعهدات الدولية ، كما نضمن لمصر حريتها واستقلالها ، وأن تتبوأ المكان اللائق بها بين الأمم .

مستر بالدوين

«رئيس الوزارة البريطانية»

هذه العبارة التى يتلوها القارىء فى صدر هذا المقال هى عبارة مستر بلدوين رئيس الوزارة الإنجليزية فى خطبته التى ألقاها فى جلد هول بلندره . وهى حتى اليوم أكثر العبارات توضيحاً لنتيجة المحادثات التى قام بها ثروت باشا فى لندرة أثناء محادثاته التى بدأت فى يوليو الماضى ثم استؤنفت فى أوائل هذا الشهر وانتهت أول من أمس . ولهذه العبارة التى فاه بها رئيس الوزارة الإنكليزية من الأهمية أنها تعبر عن رأى الوزارة الإنكليزية . فقد ألقاها جنابه بعد أن عرض سير أوستن تشمبرلن نتيجة محادثاته مع ثروت باشا على اللجنة الوزارية الإنكليزية وبحضور مستر بالفور رئيس لجنة الدفاع عن الإمبراطورية وبعد ما حمل رأى اللجنة الوزارية إلى ثروت باشا : فهى بهذه المثابة تعبر عن رأى الحكومة البريطانية وتقديرها للمحادثات المصرية البريطانية واعتبارها إياها أساساً يمكن أن يبنى عليه فى الحال هيكل اتفاق يضمن للإمبراطورية مصالحها ويضمن لمصر حريتها واستقلالها .

وأهمية هذا التصريح تزيد وضوحاً إذا وقفنا عند قول مستر بلدوين أن المحادثات تناولت بحث ما بين مصر وإنكلترا من العلاقات بحثاً وافياً . فالمسائل المعلقة كلها والأمور

---

* السياسة : ١٩٢٧/١١/١١

التى جدت منذ تعليق هذه المسائل وكانت موضع خلاف بين الدولتين قد تناولها البحث إذن وأمكن الوصول فيها إلى حل اعتبره رئيس الوزارة الإنكليزية من جانبه صالحاً . ولئن كانت أحاديث ثروت باشا ليست فى وضوح عبارة مستر بلدوين فإن إشارة هذا الأخير إلى أن هناك من الأسباب ما يحمل الفريقين - أى المصريين والإنكليز - على الاغتباط يبدو منه أن ثروت باشا يشاطر الوزارة الإنكليزية شيئاً من هذا الشعور على الأقل وأنه إذا لم يتقدم من جانبه بتصريح كالذى تقدم به رئيس الوزارة الإنكليزية فذلك لأنه لم يتصل بعد بزملائه الساسة المصريين ليحتمل مسئولية التصريح بإسمه كما احتمل مستر بلدوين هذه المسئولية .

فإذا صح هذا فمن حق المصريين أن يتفاءلوا تمام التفاؤل وأن ينتظروا تطور العلاقات المصرية البريطانية فى هذا الشتاء القادم تطوراً يقيمها على أساس الصداقة الصحيحة ويحقق للمصريين كمال استقلال بلادهم وحريتها . ذلك بأن ثروت باشا رجل بعيد النظر دقيق التقدير يعلم من مطالب المصريين ويحرص على تحقيقها ما يجعل الجميع يطمئنون إلى أنه إذا اغتبط بنتيجة محادثاته مع الحكومة البريطانية واعتبرها أساسًا للاتفاق بين الدولتين فذلك لأنها من الجانب المصرى تستحق الاغتباط بالفعل . وإذا صح لغير ثروت باشا من السياسيين أن يقدر ما يستحق الاغتباط ويحقق مطالب المصريين بعد الذى كان من وضوح هذه المطالب أثناء محادثات ملنر وما تلاها من مناقشات ومحادثات رسمية وغير رسمية وكان يعرف لذلك ما ترضاه البلاد وما لا ترضاه ، فإن ثروت باشا من أقدر الساسة فى ذلك .

وإذن فمتى عاد دولته من رحلته وعرض الأمر على زملائه واتفق الرأى على الدخول فى المفاوضات الرسمية للوصول إلى اتفاق ، فمعنى هذا لن يكون إلا أن المسائل المعلقة حلت بالفعل . فلن يقبل سياسى أن يعرض بلاداً كمصر لخيبة الرجاء بعد الذى كان من فشل المفاوضات الرسمية مرتين سابقتين وبعد الذى عقب ذلك من فوران النفوس فى مصر وما أدى ذلك إليه من نتائج لا تحمدها إنكلترا ولا تود مصر أن تتكرر لنعود إلى حال لا يطمئن إليها منا أحد .

وفى انتظار عودة ثروت باشا وتقرير الخطة التى تتبع يجب على الأمة أن تزيد صفوفها تراصا وقوة حتى يجد دولته وزملاؤه الساسة المصريين منها ما يعتمدون عليه . وإذا كان

نواب البلاد أول من توجه إليهم هذه الدعوة فإنا نتوجه بها إلى الأمة جميعاً لأن فى تحقيق الوحدة القومية قبيل الشئون الجليلة الخطر ما يكفل المصلحة ويحقق أمل البلاد . وتاريخنا نحن قد علمنا هذا فى غير موقف . وتاريخ غيرنا من الأمم حافل بمثله . فهؤلاء رؤساء الوزارات فى أشد الأمم أيدا وقوة كإنكلترا وفرنسا نراهم إذا اعتزموا المفاوضة لم يذهبوا إليها إلا بعد أن يستوثقوا تمام الاستيثاق من تأييد نواب الأمة لهم ووقوف البلاد كلها تنصرهم وتعززهم . هذا والمسائل التى يلجأ فيها ساسة إنكلترا وغير إنكلترا من الأمم إلى الإعتماد على ثقة الأمة وتأييدها ليست حيوية متعلقة بحياتهم واستقلالهم كالمسألة التى يراد الآن حلها بين مصر وإنكلترا والتى تتناول فى الحقيقة مصير مصر كله فى هذا العصر من عصور حياتها السياسية .

وما نحسبنا بحاجة إلى القول بأن الدعوة إلى هذا التكاتف وهذه الوحدة واجب وطنى مقدس يقع على كل مصرى يريد استقلال بلاده مخلصاً . فنحن اليوم وبعد تصريح رئيس الوزارة البريطانية فى مفترق الطرق إذا ألقى هذا التصريح على حكومتنا وساستنا لتقدير الموقف بعد أن انتهت الحكومة البريطانية من تقديره . وسواء أكان هذا التقدير من جانبنا إلى اليمين أم إلى اليسار فإنا بحاجة إلى أن نكون رجلاً واحداً فى الطريق الذى نسلك . يجب أن ننسى الآن كل شيء إلا هذه الوحدة المقدسة ويجب أن لا نجعل من الجدل العقيم وسيلة تفرق وانقسام . ولقد رأت هذه الأمة من آيات الائتلاف والوحدة وما ينشأ عنهما من النتائج حين تضافرت الأيدى على إعادة الحياة النيابية ما لا يجعل ثمة موضع ريبة فى أن هذا الائتلاف وهذه الوحدة هما الخطة الوحيدة لكسب ما نطمع فى كسبه لمصلحة البلاد .

وإنا لندعو اليوم إلى هذه الوحدة من قبل أن يحضر ثروت باشا وندعو إليها متى حضر وأقر هو والساسة المصريون الخطة الواجبة الاتباع . ونرجو أن تكون هذه الخطة محققة لما نرجوه من اتفاق مصر وإنكلترا اتفاقاً يحقق تحقيقاً صحيحاً مطامع مصر من الحرية والاستقلال والوقوف فى الموقف اللائق بها بين الأمم .

حديث اليوم

خطاب العرش

وسياسة الحكومة فى الامتيازات الأجنبية(*)

تناولت خطبة العرش مسألة الامتيازات الأجنبية ورسمت ما رأته الحكومة خطة لها بشأنها . وكان طبيعياً أن تستثير مسألة الامتيازات عناية الحكومة بنوع خاص بعد أن مرت بالأدوار التى مرت بها أثناء الدورة البرلمانية الماضية سواء فى البرلمان أو فى الصحافة . دعك من تاريخ المسألة القديمة ودوام عناية المصريين بها . فلقد يذكر القراء السؤال الذى ألقاه حضرة النائب المحترم الأستاذ مكرم عبيد على أثر حادث مقتل المأسوف عليه سلامون شكوريل وتوزيع الاختصاص فى محاكمة الذين ارتكبوا الجريمة بين مصر وإيطاليا واليونان والذى طلب فيه رأى الحكومة فى هذه المسألة وما تبذله من المساعى لخضوع جميع الذين يرتكبون الجرائم فى الأراضى المصرية لقضاء المحاكم الأهلية أو على الأقل لقضاء المحاكم المختلطة باعتبارها محاكم مصرية . ولقد يذكرون إلى جانب إجابة وزير الحقانية التى بين فيها رأى الحكومة بوجوب مقاضاة الذين يرتكبون جرائم فى أراض مصرية أمام المحاكم المصرية ما دار من الأبحاث حول ضرورة التعجيل بإخضاع الذين يقترفون جرائم مخلة بالصحة أو بالآداب العامة إلى المحاكم المختلطة . وفى هذا المعنى وفى مسألة الامتيازات بوجه عام ألقى حضرة صاحب الدولة عبدالخالق ثروت باشا رئيس الوزراء بجلسة مجلس النواب التى انعقدت بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢٧ التصريح الآتى نصه :

«لم يغب عن نظر الحكومة ما هناك من الأهمية فى محاكمة جميع من يرتكبون الجرائم فى الأراضى المصرية أمام القضاء المصرى . ولا تزال ترى من واجبها أن تعمل على إخضاع جميع مرتكبى الجرائم فى مصر لمحاكم مصرية . ولكنها رأت ، كما صرحت بذلك على لسان وزير الحقانية ، أن بعض المسائل أولى من غيره بالتعجيل من حيث السعى للحصول على موافقة الدول على اختصاص المحاكم المختلطة بها . ونزيد الآن أن الحكومة

* السياسة : ١٩٢٧/١١/٢٠

ابتدأت فى المفاوضات ولكنها ترى أن كل بيان تفصيلى عن ذلك يكون سابقاً لأوانه . وسيحاط المجلس علمًا فى الوقت المناسب بما يجد فى هذا الموضوع .»

ومما يوجب الاغتباط حقاً أن يتفق هذا التصريح تمام الاتفاق مع ما جاء فى خطبة العرش التى ألقيت يوم الخميس الماضى . فقد ورد فيها ما نصه : «وقد عنى رئيس حكومتنا فى أحاديثه مع حكومات البلاد التى زرناها بمسألة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة ليشمل على الأخص بعض الجنح الماسة بالصحة والآداب العامة وغير ذلك مما رأى البرلمان سرعة العمل على تحقيقه . ويسرنى أن أذكر أن مساعيه فى هذا السبيل كللت بالنجاح . وستطلب حكومتى إلى الدول ذوات الامتيازات عقد مؤتمر دولى فى مصر لتقرير مبدأ التوسيع ووضع ما يستدعيه ذلك المبدأ من مشروعات القوانين تمهيداً لعرضها على البرلمان» .

ومع الاغتباط بهذا النجاح الذى تكللت به مساعى رئيس الحكومة فى مسألة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فإن الخطبة لم تقف عند تقرير هذه الخطوة الأولى التى اعتبرتها الحكومة فى تصريح مجلس الوزراء جزءاً من سياستها . بل أضافت إلى ذلك أن السلطات التى تباحث معها رئيس الحكومة فى شأن الامتيازات «دلت على ما تحمد عليه من حسن الفهم لحقيقة الحال وصحيح التقدير لمضار ذلك النظام إذ أظهرت استعدادها لبحثه وتعديله بما يتفق مع مصلحة البلاد . والمأمول عندما يتم الاتفاق على مبدأ التعديل مع جميع الحكومات ذوات الشأن أن تأخذ الحكومة فى جمع المؤتمر الدولى الذى ينبغى عقده لإعداد ما يلزم وضعه من الاتفاقات والقوانين . وبذلك يتم للبلاد ما كانت تتوق إليه من سلطان القضاء فى شؤون القاطنيين فى البلاد كافة والتشريع بينهم وفرض الضرائب عليهم بلا تفرقة ولا تمييز» .

هذه الفقرة الأخيرة صريحة كل الصراحة فى أن المسائل الجوهرية التى تشكو البلاد من التفريق المجحف التى يترتب على الامتيازات فيها ستكون بعض عمل المؤتمر وفى أن الحكومات التى تكلم رئيس الحكومة معها فى هذا الشأن أحلت الأمر محل التقدير . فإذا كان أول ما يتناوله المؤتمر المزمع عقده مسألة توسيع الاختصاص الجنائى للمحاكم المختلطة فى الجرائم الماسة بالصحة والآداب العامة ونحوها فيضع لذلك ما يحتاج إليه الحال من اتفاقات وتشريع يعرض على البرلمان المصرى لبحثه وإقراره وسرعة تطبيقه فإن المؤتمر

سيتناول بعد ذلك هذه المسائل الجوهرية مسائل الضرائب التى لا تقوم فى مصر بسبب الامتيازات على أساس صحيح ولا قاعدة عادلة وسيتناول كذلك مسألة التشريع المصرى وسريانه على الأجانب والمصريين سواء بسواء . وما دامت الحكومات التى تحدث إليها ثروت باشا قد أظهرت تقديرها للموقف وما يجب من تعديله فالرجاء فى النجاح عظيم . والنجاح فى هذه المسألة الجوهرية الماسة بسيادة البلاد واستقلالها أمر تغتبط له البلاد لأنها حريصة عليه أشد الحرص .

ومما يدعو إلى التفاؤل فى مسألة الإمتيازات ما تناولت به الصحف الأجنبية المحلية فى مصر والصحف الأجنبية الخارجية هذه المسألة من تعليق . فقد أشارت جريدة الإجبشن ميل إلى هذا النص الذى أوردناه من خطبة العرش وعلقت عليه بقولها : «ولاشك فى أن المؤتمر المزمع عقده سيبدى نحو مصر كل عطف وسيؤيدها فى تحقيق رغبتها بجعل نظام الامتيازات متفقاً مع ما تقضى به الظروف الحديثة . . . والأجانب فى مصر يرحبون جميعاً بالقرار الذى سيقرره المؤتمر والذى سيعود تنفيذه بالخير على المصريين والأجانب» . وقد تناول المراسل السياسى لجريدة الديلى تلغراف الإنكليزية النص المشار إليه من خطبة العرش فى مقال أساسى جاء فيه : «أن إنكلترا لا تريد أن تقف عقبة فى سبيل السيادة المصرية أو أن تقيدها . فهى تترك للحكومة المصرية أن تفاوض الدول كلها معاً أو كل واحدة منها على حدة بغير أن يشاركها فى ذلك أحد . ويحتمل أن يجد الرأى العام المصرى أن إنكلترا أميل من بعض الدول الأخرى إلى إجابة مصر إلى مطالبها» .

ونحن نعتقد من جانبنا أن الدول جميعاً ستبدى فى هذه المسألة الخطيرة بالنسبة لمصر كل عطف . فهذه خطبة العرش تدل على أن الدول التى تحدث ثروت باشا إلى رجال حكوماتها قد قدرت الموقف تقديراً حسناً . وما نظن الدول الأخرى تبدى غير هذا الإحساس الذى يمليه العدل وتقتضيه علاقات المودة بين مصر وسائر الدول . ونعتقد أن المستقبل القريب سيدلنا أصرح الدلالة على أن السياسة التى سارت عليها الحكومة المصرية الآن فى مسألة الامتيازات مثلها فى غيرها من المسائل هى أشد السياسات مراعاة لعلاقات المودة وأبعدها على العنت مع أى طائفة من الأجانب وأية دولة من الدول الأجنبية . وبديهى أن نجاح مثل هذه السياسة يؤدى إلى استمرارها كما أن عدم نجاحها

يؤدى بطبيعة الحال إلى حلول سياسة التطرف والمغالات فيه محلها . وليس لأية جالية من الجاليات المقيمة فى مصر والمتمتعة بصداقة المصريين ومودتهم مصلحة فى عدم نجاح سياسة الاعتدال . كما أن روح العدل التى يجب أن تسود العلاقات الدولية تملى هذه السياسة عينها .

فلنكرر الاغتباط بالنجاح الذى أحرزته سياسة الحكومة حتى اليوم والرجاء بأن تكلل بالنجاح نجاحًا عمليًا سريعًا .

حديث اليوم
السعى إلى تعديل الامتيازات الأجنبية
واجتماعات النزلاء فى مصر(*)

أشار خطاب العرش فيما أشار إليه إلى توفق حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة المصرية أثناء الرحلة الملكية لإقناع بعض الدول صاحبات الامتياز فى مصر بضرورة إدخال تعديلات على نظام الامتيازات الأجنبية الذى يعرقل تقدم البلاد ويمس من كرامة أهلها ويجعلها دون بلاد العالم كله الوحيدة التى ترضخ لتلك البقايا البالية من غرائب القرون الوسطى . وأعلن خطاب العرش فى الوقت نفسه قرب اعتزام الحكومة المصرية دعوة الدول ذات الشأن إلى مؤتمر يعقد فى القاهرة للنظر فى أمر التعديل المرغوب فيه .

وقد قابل أعضاء البرلمان هذا الموضع من خطاب العرش بالتصفيق ، بل أن تصفيقهم فيه كان أطول من تصفيقهم فى أى موضع آخر من مواضع الخطاب كلها . وقابلت صحف مصر هذا التصريح الخطير بكثير من البشر والتفاؤل . والحق أن الصحافة الإنجليزية فى عمومها قابلت إعلان النبأ بغير قليل من التأييد والعطف . ذلك أن هذه النواحى كلها تقدر النتائج الخطيرة – لا بالنسبة لمصر وحدها بل بالنسبة لكل من يتصل بعمرانها – التى تنتج عن تعديل ذلك النظام العتيق المعرقل لكل نهضة والحائل دون كل خطوة إلى الأمام فى سبيل إسعاد البلاد إسعاداً يزيد من قدرتها على الإنتاج وبالتالى من قدرتها على الشراء ومن حركة التداول فيها .

***

ويظهر أن الحكومة المصرية قد أخذت بالفعل منذ افتتاح البرلمان وإلقاء خطاب العرش تعد العدة للدعوة إلى ذلك المؤتمر وتراجع المواضيع التى ستكون محل نظره وقراراته .

ويظهر من ناحية أخرى – على ما أذيع هذين اليومين – أن الغرفة التجارية البريطانية تريد أن تدعو الغرف التجارية الأخرى فى مصر إلى عقد اجتماع تتبادل وإياها الرأى فى أمر الامتيازات الأجنبية وما يراد لها من تعديل عن طريق المؤتمر المنتظر .

***

* السياسة : ١٩٢٧/١١/٢٥

ونحن لا يضيرنا طبعًا أن تفكر الغرفة التجارية البريطانية فى أمر الامتيازات وإلغائها أو تعديلها ولا أن تفكر فى دعوة الغرف التجارية الأخرى إلى تبادل الرأى وإياها فى أمر تلك الامتيازات وما يصيب البلاد ومصالحها المادية كلها المصرية منها والأجنبية . بل قد يسرنا أن تفكر الغرفة البريطانية فكرتها وأن تدعو دعوتها فقد يكون هذا نوعاً من أنواع تنظيم التفكير والعمل المفيد استعداداً لانعقاد المؤتمر الدولى .

لكن الذى نود توجيه النظر إليه إنما هو ألا يكون ذلك التفكير وتلك الدعوة سبيلاً إلى عرقلة أعمال الحكومة المصرية أو إلى تعكير صفو اجتماع المؤتمر بأن تفاجىء الغرف التجارية مصر والدول ببيانات تذيعها تحمل فيها على المطالب المصرية أو تعلن فيها عدم إذعانها إلا لإجراءات معينة .

ذلك أن المؤتمر الدولى سيمثل كل الدول صاحبات الامتياز فى مصر . ولاشك أن ممثلى هذه الدول سيتصلون بممثلى مصالح بلادهم فى مصر اتصالاً الأصل فيه الدفاع عن هذه المصالح وإحاطتها بسياج قوى من الضمان الداعى إلى الطمأنينة . وإذا تقرر هذا فلا يكون هناك محل لإقدام الغرف التجارية الأجنبية فى مصر أو لإقدام غير هذه الغرف من الهيئات على ما قد يخشى البعض أن يكون نتيجة محتملة لذلك «التداول» الذى تدعو إليه الغرف التجارية البريطانية .

ونحن إنما نعرض لهذا الموضوع اليوم موجهين إليه نظر الحكومة ونظر الجماعات الجادة بين هيئات النزلاء الأجانب مجرد توجيه لا يذهب بنا إلى حد التطير أو التخوف . فإنا مازلنا نعتقد أن الغرف التجارية البريطانية والغرف التجارية الأجنبية الأخرى فى مصر متواصية جميعاً بالصبر مستمسكة بالحكمة والاعتدال فى تفكيرها وفى حركتها ، وإنا مازلنا واثقين أن هذه الغرف جميعاً ستكون عند حسن ظننا بها .

فلتعقد ما تشاء من الاجتماعات ولتتبادل ما تريد من الآراء ، بل إنه ليسرنا أن تجتمع وأن تتبادل الرأى ، لكن الذى نرجوه ألا يكون من شأن اجتماعها وتبادل آرائها عرقلة لمساعى الحكومة المصرية المتواضعة ولا تعكير لصفو المؤتمر حين الدعوة إليه وحين انعقاده . فشىء من هذا لا يكون فى مصلحة أحد الطرفين .

حديث اليوم

تعديل الامتيازات الأجنبية أيضاً

وجوب ترك الجو حراً للمؤتمر القادم(*)

نعود اليوم إلى الموضوع الذى تناولناه أمس الأول لمناسبة ما قيل من أن الغرفة التجارية البريطانية تريد أن تدعو الغرف التجارية الأخرى فى مصر إلى عقد اجتماع تتبادل وإياها الرأى فى أمر الامتيازات الأجنبية وما يرجى من تعديلها عند اجتماع المؤتمر الذى أشارت إليه الحكومة فى خطاب العرش الأخير . نعود لهذا الموضوع بعد إذ كنا نريد أن نترك مسألة الامتيازات الأجنبية تتولاها الحكومة بالبحث من جوانبها المختلفة لتتبادل الرأى فيها مع ممثلى الدول الأخرى حين انعقاد المؤتمر فى جو صفو بعيد عن أى مؤثر غير ما توجبه الحكمة ويقضى به الإنصاف والعدل . ونعود إليه لنكرر الرجاء إلى الغرفة التجارية البريطانية بنوع خاص وإلى ما سواها من الغرف التجارية ومن الأجانب المقيمين فى مصر بوجه عام أن لا يكون فى عمل من أعمالهم ما يعرقل عمل المؤتمر أو يخلق فى الجو الذى يراد أن ينعقد المؤتمر المذكور فيه ما يعكر صفو التفاهم ويجعل الاتفاق عسيرًا .

وإنما يدفعنا للعودة إليه ما تعودناه فى غير هذا الظرف من قيام بعض الغرف التجارية وبعض الأجانب المتمتعين بالامتيازات يقفون فى سبيل كل دعوة إلى تعديل نظام الامتيازات بله إلى إلغائها . وليس بعيداً عن ذاكرة قارىء من القراء ما قامت به بعض الصحف الأجنبية المحلية من حملة فى العام الماضى لم تكتف فيها بمناقشة التعديل المراد إدخاله على نظام الامتيازات بل تعدى الكاتب فيها بالطعن على المصريين طعناً جارحاً مثيراً للعواطف خالقاً فى الجو من السحب ما يهيج الخواطر ويجعل التفاهم متعذراً . ثم إنا يدفعنا إلى العودة إليه أنا نريد تنبيه الغرفة التجارية البريطانية بنوع خاص والغرف التجارية والأجانب المتمتعين بالامتيازات بوجه عام أن كل سعى قد يفهم منه أنهم يريدون عرقلة الطريق أمام المؤتمر المراد عقده لا يمكن تأويله إلا بأنهم متأثرون بمصالح مادية شخصية ضئيلة يريدون أن يفسدوا جو التفاهم بين حكوماتهم وبين الحكومة المصرية .

---

* السياسة : ١٩٢٧/١١/٢٧

وهم يقدرون كما نقدر أن الشخص الذى يندفع متأثرًا بمصلحة مادية شخصية ضئيلة لا يمكن أن يقام لرأيه من الاعتبار والوزن مثلما يقام لرأى الشخص النزيه غير المتحيز ، وغير المتأثر باعتبارات مادية يضحى فى سبيلها مصالح حكومته وأمته ويضحى فى سبيلها ما بين حكومته وأمته والحكومات الأخرى من علائق المودة .

إن فكرة المؤتمر التى أشارت إليها خطبة العرش إنما كانت نتيجة لمحادثات قام بها دولة ثروت باشا مع الحكومات التى زارها أثناء زيارة جلالة الملك إياها . وهى فكرة أراد بها رئيس الحكومة المصرية أن يثبت على ملأ العالم أن مصر تريد من طريق المناقشة فى مؤتمر يجمع ممثلى الدول ذوات الشأن أن تتخلص من نظام عتيق سيئة آثاره مجحف بالمصريين إجحافاً لم يعودوا يستطيعون الصبر عليه - تريد مصر أن تصل من طريق هذه المناقشة إلى الاتفاق على تعديل هذا النظام بما يتفق وروح العصر الحاضر فيزيل هذا الإجحاف الضار بمصالح مصر ويكفل للأجانب الذين يعيشون فى هذه البلاد أن يجدوا من تعاطف المصريين وإياهم فى المستقبل ما وجدوا دائماً فى الماضى . وليس يرتاب أحد أقل ريبة فى أن هذه خطوة حكيمة فيها من الأناة ومن التؤدة أكثر ما يطلب إلى حكومة تحتفظ بصداقة الحكومات الأخرى وتريد أن يظل شعبها محتفظاً كذلك بصداقة الشعوب الأخرى أن تفعله . فليس من المصلحة ولا من حسن الرأى فى شىء أن تقوم الغرفة البريطانية التجارية بحركة يمكن أن يشتم منها السعى لعرقلة هذا المسعى المبنى على الحكمة . وليس من أصالة الرأى كذلك أن يأخذ الأفراد بأيديهم عملاً تتفاهم الحكومات عليه بغية إفساد الجو لإكراه هذه الحكومات على رأى معين .

وإنا لنوجه إلى الغرفة التجارية البريطانية اللوم على مخالفتها لما عرف به المزاج الإنجليزى من هدوء وتؤدة وتقدمها غيرها إلى ميدان كنا نعتقد أنها لا تجارى فيه من يريدون التقدم إليه ونرجو إن هى ظلت عندما أذيع من دعوتها غيرها من الغرف التجارية إلى الإجتماع أن تكون داعى حكمة وعدل وأن لا تتأثر بالمصالح المادية العاجلة . نلومها لأن الصحف الإنكليزية على اختلاف لهجاتها رحبت بهذا المؤتمر وأظهرت للمصريين أن الحكومة البريطانية والشعب البريطانى سيظهران للمصريين أنهم أكثر من غيرهم من ذوى الامتيازات استعدادًا لإجابة مطالب مصر . ولأن البريطانيين فى كل الظروف والأزمان

كانوا أشد الناس حملة على نظام الامتيازات وأشد الناس إظهاراً لبالغ ضرره وعظيم خطره وإلى أنه أصبح نظاماً عتيقاً لا يتفق وروح العصر الحاضر . ولم يقف ذلك عندما كتبه المعتمدون البريطانيون فى مصر . كلا ولا وقف عندما دونته لجنة ملنر فى مشروعها . بل ظهر واضحاً جلياًفى المذكرة التى وجهتها الحكومة البريطانية الحاضرة إلى حكومة الصين الأهلية فى العام الماضى . فإذا كان هذا هو شعور الحكومة البريطانية وشعور الشعب البريطانى ، كان لنا أن نعجب لتصرف الغرفة التجارية البريطانية وأن نذهب إلى أكثر من العجب . كان لنا أن نلومها لأنا نخشى إن هى عقدت مع غيرها من الغرفة هذا الاجتماع الذى قيل أنها تدعو إليه أن يثور فى الجو الخاص بالامتيازات ما يعوق الخطى المعتدلة الحكيمة التى تقوم بها الحكومة الحاضرة فى أمر الامتيازات . والغرف التجارية البريطانية وغيرها من الغرف ومن المتمتعين بالامتيازات يقدرون الموقف الذى ينشأ عن فشل السياسة المعتدلة فى أمرها .

فلعلنا نطمئن إلى أن ما أذيع لا يؤثر بحال على الخطة المعتدلة التى تسلكها الحكومة المصرية ولا يتأثر بالمصالح المادية الشخصية تأثراً يجعله كريهاً منافياً لروح العدالة والحق - هذا الروح الذى تتوطد به دون سواه علاقات المودة والصداقة بين الأمم .

حديث اليوم

تعديل نظام الامتيازات

الخطوة الأولى على وشك النجاح(*)

تشتغل الحكومة منذ العام الماضى فى مسألة تعديل تنظيم بعض الشؤون فى القضاء المختلط وتوسيع اختصاصه فى الشؤون الجنائية . وهذه أولى خطوتين تسعى لهما فى سبيل تعديل نظام الامتيازات من أساسه . أما الخطوة الثانية فخاصة بالتشريع للأجانب وفرض الضرائب عليهم وخضوعهم للقوانين المصرية أسوة بالأجانب فى بلاد العالم كافة .

ويذكر القراء أنا كنا قد نشرنا منذ ٧ مارس الماضى أن اللجنة المنوط بها النظر فى الشؤون الخاصة بالخطوة الأولى انتهت من وضع تقريرها على أن تعقد لها اجتماعاً أخيراً تتلو فيه التقرير التلاوة النهائية ، وأن هذا التقرير يتضمن أن يكون رؤساء المحاكم المختلطة ووكلاؤها أحدهما مصرى والآخر أجنبى خلافاً لما هو متبع الآن من كونهما أجنبيين وأن يكون تعيينهما لثلاث سنوات لا لسنة واحدة وأن يكون بمرسوم لا بمجرد إقرار محكمة الاستئناف المختلطة ، وأنه يحتوى فى صدد الاختصاص الجنائى أن تفصل المحاكم المختلطة فى جرائم المخدرات والرقيق وبيوت الدعارة ومحال القمار وغش البضائع على أن تقصر اختصاصها على حالات الاشتراك بحيث يكون بين الشركاء واحد من رعايا إحدى الدول المتمتعة بالامتيازات .

وقد انتقدنا يومئذ قصر الاختصاص على حالة الاشتراك وانتقدنا بنوع خاص بقاء المحاكم القنصلية مختصة إذا كان المتهم واحداً وكان تابعاً لإحدى الدول صاحبات الإمتيازات . على أن الحكومة فيما يظهر لم ترد أن تقف عند النقد الذى وجهناه لتقرير لجنتها إن رأت أن الخطوة الأولى تكون أدنى إلى التحقيق على الصورة التى وضعتها هذه اللجنة ، وأن هذه الخطوة الأولى تكون مقدمة صالحة لخطوات أخرى تتبعها .

ومن ذلك التاريخ بدأت الحكومة تخابر الحكومات صاحبات الامتيازات فى المسائل التى احتواها التقرير . وقد نجمت صعوبات شتى فى سبيل إقراره فى تلك الأيام أشرنا إليها غير مرة حين قمنا باستفتاء الممثلين السياسيين للدول المختلفة فى هذا الموضوع . على

---

* السياسة : ١٩٢٧/١٢/٢٧

أن هذه الصعوبات لم تزعزع من عزيمة الحكومة المصرية فى متابعة سعيها . ولما سافر ثروت باشا فى الصيف الماضى واتصل بالحكومات المختلفة أثناء زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك إياها تمكن من إقناع المسئولين فى هذه الحكومات بوجهة نظر الحكومة المصرية إقناعاً ظهر أثره فى خطبة العرش واضحاً جليًا .

وقد انتهت الحكومة من وضع تقريرها ، فى صيغته النهائية وأبلغته أمس إلى ممثلى الحكومات ذوات الشأن . ولدينا ما يحمل على الاعتقاد بأن المسائل التى حواها التقرير لتكون موضع نظر مؤتمر الامتيازات الأول ، لن تثير مناقشات جدية ولن تقوم صعوبات فى سبيل التغلب على ما يمكن أن يثور من هذه المناقشات . وعلى ذلك ينتظر أن ينعقد هذا المؤتمر الأول فى شهر يناير المقبل وأن يتم فى زمن غير طويل الاتفاق على القواعد التى تقدمت بها الحكومة المصرية إلى الدول .

وهذه الخطوة الأولى هى لاريب خطوة ضيقة فى سبيل تعديل نظام الامتيازات كنظام . فهى على ما رأى القارىء لا تتناول غير مسائل قليلة ومسائل دون غيرها فى الخطر والأهمية بكثير . فأين الجنح المعدودة التى بينا من مجموع الجرائم جنحاً وجنايات ومنها الرشوة والتزوير والقتل وغيرها مما ترتعد له الفرائص . وأين تطبيق تشريع دولى بمعرفة المحاكم المختلطة من وجود التشريع فى يد المشرع المصرى .

لكن الناظر المدقق يرى فى هذه الخطوة الضيقة الأولى ، برغم ضيقها ، مدى واسعاً يدل على فادح ضرر الامتيازات . ويكفى أن يذكر الإنسان ما جاء فى تقارير جمعية الأمم خاصا بالرقيق الأبيض ونصيب مصر منه ليرى ما ينتجه تشريع يجعل محاكم مصرية قائمة فوق أرض مصر مختصة بالنظر فى هذه الجرائم الشنيعة . ويكفيه أن يذكر جرائم المخدرات وفتك هذه المخدرات بالعقول والأرواح ليقدر ما يكون للمثل الرادع الذى يضرب به القضاء على أيدى المتجرين والمستعملين لهذه المخدرات أيا كانت جنسيتهم من أثر بالغ . وبيوت الدعارة كانت تتمتع من حماية الامتيازات بما جعل انتشارها وباء لولا نشاط البوليس فى ظروف خاصة . هذا والخطوة الأولى التى نحن بصددها ضيقة غاية الضيق لا يشعر الإنسان معها كأن شيئاً من هذا النظام الضار أشد الضرر – نظام الامتيازات الأجنبية – قد أصابه أى تحوير أو تعديل جوهرى .

فإذا نحن حمدنا للوزارة الحاضرة ولدولة ثروت باشا نجاح ما قاموا به من المساعى فى سبيل تحقيق هذه الخطوة الأولى فإن ذلك لا يمنعنا من أن نتعجلهم وأن نلح فى التعجيل كى يقوموا بإتمام الخطوة الثانية التى وعدوا به فى خطبة العرش . فقد أصبح نظام الإمتيازات نظاماً مرهقاً ممقوتاً فى نظر المصريين إلى حد لا يطيقون معه سماع اسمه من غير تقزز وألم . وكيف تريدهم أن لا يألموا لبقاء نظام ماس بكرامتهم وبشعورهم القومى بينا هذا النظام يتداعى ويتدهور إلى الحضيض فى كل بلاد العالم ، وفى بلاد من بلاد العالم بعيد مدى ما بينها وبين مصر فى درجات الحضارة .

والمصريون أحق الأمم بمقت نظام الامتيازات وهو فى مصر أشد ضررًا منه فى أية أمة أخرى . أخبرنا الأستاذ أديسن أستاذ تاريخ الديانات بجامعة كامبردج الأمريكية أنه رأى نظام الامتيازات فى الصين ورآه فى مصر ورأى الثورة عليه فى الصين وفى مصر وأن دراسته له دلته على أن الامتيازات الموجودة فى الصين أقل خطراً وضرراً وأقل مساساً بالسيادة القومية من الامتيازات الموجودة فى مصر بمراحل .

أليس من حق المصريين وهذه هى الحال أن يمقتوا نظامًا ذلك شأنه . وهل ليس من حقهم أن يتعجلوا حكومتهم السعى لإزالة ما ينالهم بسبب هذا النظام من ضرر . ولنا أكبر الرجاء أن تستمع الحكومة لنداء البلاد فى هذا السبيل وأن توفق فى الخطوة الثانية توفيقها فى الخطوة الأولى عما قريب .

حديث اليوم
موقف المصريين من المحادثات السياسية
موقف أناة وحزم وإيمان بالحق(*)

تتعرض بعض الصحف فى هذه الأيام لمسألة المحادثات الجارية بين دولة ثروت باشا والحكومة الإنكليزية لحل المسائل المعلقة بين الدولتين فتذكر حيناً أنها انتهت وأن فرصة مكاشفة البلاد بها قد ترك تحديدها لدولة ثروت باشا وللمعتمد البريطانى فى مصر . وتذكر حيناً آخر أن ثروت باشا لم يفض بها إلى أحد من زملائه ولا غير زملائه فى مصر . وتتكهن مرة بما وصل إليه ثروت باشا من حلول لبعض المسائل . وتنقل أخرى شيئاً من النقط التى تقول أنها موضع الخلاف .

وهذه الصحف نفسها تعلم أن ما ترويه من أخبار لا يزيد على أنه من مرجميات الظنون وأنها لا تعلم من الحقيقة إلا ما يتناقله الناس على أنه أمانى أو حدس فإذا به يبدو للقارىء على أنهر الصحيفة وكأنه الحقيقة الواقعة .

ولهذا أمسكنا منذ الساعة الأولى عن أن ننشر شيئاً من أمر المحادثات إلا ما نقف عليه مما يتعلق بسيرها وبالمدى الذى وصلت إليه . وقد نشرنا ما وقفنا عليه من ذلك منذ أسبوع فذكرنا أن مسألتين ما يدور حولهما البحث ما تزالان ، ولما تتفق عندهما وجهتا النظر الإنكليزية والمصرية .

والقارىء يرى فى غير هذا المكان أن الأسبوع الذى انقضى منذ نشرنا ذلك الخبر إلى يومنا هذا كان أسبوع نشاط فى المحادثة وفى تبادل الرأى ولكنه مع الأسف لم يقدم كثيراً فى النتيجة المرغوب الوصول إليها ألا وهى التوفيق بين وجهتى النظر توفيقاً يتناول التفاصيل والمبدأ على السواء .

ويسير أن يقدر القارىء ما يقتضيه هذا العمل الجسيم من جهد شاق قضت الظروف أن يضطلع به ثروت باشا وحده . فقد اتفق منذ اللحظة الأولى بينه وبين وزير الخارجية البريطانية أن تكون المحادثات فى شأن المسائل التى تتناولها بسرية بحتة . وهو لذلك ملتزم بحكم هذه السرية أن لا يشرك أحداً معه فى أمرها ولو كلفه ذلك من الجهد والعناء ما

(*) السياسة : ١٩٢٨/١/١٧

كلفه وطبيعى أن هذه السرية فى المحادثات تتناول مسائل تعتبر فى نظر المتحادثين كلاً يراد الوصول إلى اتفاق فى شأن أجزائه جميعاً . فما دام أحد هذه الأجزاء باقياً لم يحصل الإتفاق عليه فكأنما لم يحصل على شىء من ذلك الكل اتفاق . وبديهى فى هذه الحالة أن يعتبر الإفضاء بشىء من أمر المحادثات سواء فى ما يختص بما اتفق عليه أو بما لا يزال موضع البحث والمناقشة مخالفة للسرية التى التزمها المتحادثان فضلاً عن أن الإذاعة تضر بالمحادثات نفسها إذ تخلق حولها جواً لا يستطيع أحد أن يقدر ما يكون له من أثر على الرأى العام فى مصر وفى إنكلترا وما يكون لهذا الأثر من رد فعل على المحادثات نفسها .

ولسنا بحاجة إلى القول بأن الحكمة محل الحكمة فى عدم إظهار القلق من جانب المصريين لما يحدث من بعض المهل فى هذه المحادثات . فإن المهل معناه تمسك الجانب المصرى بمسائل يرى ضرورة تسجيلها فى أى اتفاق يمكن أن يتم بين مصر وإنكلترا . وما دام رئيس الحكومة القائم بأمر المحادثات لم يعلن للناس أنه لم يصل إلى التوفيق بين وجهتى النظر المصرية والإنكليزية وكان المعروف على العكس من ذلك أنه مستمر فى المحادثة وأن له فيها رجاء فالمعقول أن تظهر الأمة كلها تضافرها وتضامنها فى تأييده حتى يشعر الجانب الآخر بأن المصلحة الحقيقية فى تنفيذ سياسة الاتفاق إنما تكون باتباع جادة الحق والاعتدال . هذا هو ما يقول به العقل وما توحيه الحكمة وما تمليه تجاريب مصر فى السنوات الماضية كلها منذ بداية النهضة الوطنية على أثر الحرب إلى وقتنا الحاضر . وهذا هو ما تبديه الأمة من الأناة والحزم فى انتظار ما تسفر عنه المحادثات الحالية من نتيجة .

وإذا كنا قد استطعنا أن نصابر تسع سنوات كاملة دون أن يتزعزع لمصرى إيمان أو تتغير لمصرى عقيدة ودون أن يسرى إلى نفس مصرى ريب ، أقل ريب فى عدالة قضية بلاده وفى ضرورة وصولها إلى مطالبها السلمية المعتدلة المتجهة بكل إخلاص إلى ناحية التفاهم والاتفاق بين مصر كدولة مستقلة استقلالاً صحيحاً وبين سائر الدول إذا كنا قد استطعنا أن نصابر كل هذه السنين فلن يحفظنا ولن ينفذ من صبرنا شىء من المهل مادام رئيس الحكومة المصرية مستمراً فى محادثاته حريصاً على أن يحقق هذه السياسة التى تريد مصر أن تتحقق . إنما يكون نفاذ الصبر يوم يعلن الرجل الذى عرفت مصر ، كما عرفت إنكلترا ، أناته واعتداله أنه لم يجد من استعداد الجانب الإنكليزى ما يبرر استمرار التفاؤل مكان الاتفاق .

فأما إلى ذلك الحين فالرزانة والحزم والأناة هى كلها المظاهر الطبيعية بالنسبة لشعب كالشعب المصرى عرف بحكمته . كما عرف بقوة إيمانه بحقه . ومتى وصل ثروت باشا إلى اتفاق تام فى مجموع المسائل التى يتكون منها ذلك الكل الذى يراد أن يصاغ فى صيغة المعاهدة بين مصر وإنكلترا فهو لا ريب لن يتأخر فى وضع الخطة التى يعرض بها هذا الاتفاق على الأمة ممثلة فى البرلمان . وهذه الخطة تتناول بطبيعتها خطوات عدة فى مقدمتها عرض الأمر على المهيمنين على مصالح الدولة والمسؤولين عن مصائرها من الوزراء والساسة وذوى الرأى الناضج والنظر البعيد . فهؤلاء هم العمد الأولى التى يلجأ إليها من توكل إليهم كبار الشؤون مما يراد عرضه على الأمة للفصل فيه وهؤلاء هم الذين يقدرون تقديرًا صحيحاً مسؤوليات آرائهم ونتائجها القريبة والبعيدة . ونعتقد من شواهد الأمور أن وضع الخطة وترتيب الخطوات ليس بالأمر البعيد أمده مالم يجد من الشؤون ما يزعزع العقيدة فى سياسة الاتفاق من أساسها . وهذا الاحتمال بعيد كل البعد لما لإنكلترا من مصلحة لا تقل عن مصلحة مصر فى تمام الاتفاق . فإذا آن هذا الوقت وبدأت هذه الخطوات فسيكون موقف الأمة منها كما كان دائماً وفى أشد الظروف دقة وحرجاً موقف الواثق من نفسه المطمئن إلى حقه المؤمن بأنه لاريب واصل إليه بقوة إيمانه وبحكم الظروف العالمية التى تجعل الاعتداء على الحق منظوراً إليه نظرة إنكار واشمئزاز فى أقطار العالم جميعًا .

حديث اليوم
الحال السياسية فى مصر
ومزاعم الصحف الإنكليزية(*)

للصحف الإنجليزية ما بين حين وحين نغمات تتغير ولست تدرى لماذا تتغير . وكثيرون يسرعون إلى تأويل كل عبارة ترد فى الصحف الإنجليزية كأن هذه العبارة وحى يوحى أو كأنها تعبر عن رأى وزارة الخارجية بينما هى لا تزيد أغلب الأمر على أنها نتيجة حديث يجرى بين صحفى وأحد الساسة الذين يتفاءلون ويتشاءمون لخبر يسمعونه ويرتبون على تفاؤلهم وعلى تشاؤمهم نتائج منطقية على حين لا تزيد هذه النتائج على إنها افتراضات يمكن أن يغيرها هؤلاء الساسة أنفسهم لخبر جديد يسمعونه أو بعد ساعة تفكير تكون أعصابهم فيها غير ما كانت من قبل . لذلك كان من الخطأ تعليق أهمية ذات بال على ماترويه الصحف الإنجليزية ما لم تدل الحوادث على أن لهذه الرواية مصدرا وأملا يمكن معه اعتبارها معبرة عن رأى رسمى أو شبيه بالرسمى وليست أحوال مصر السياسية فى الظرف الحاضر لتدل على أن الساسة المصريين أو الإنجليز قد انتهو إلى رأى يرومون الدعوة إليه والترويج له بل هى ما تزال قيد النظر والبحث وما تزال الاخبار التى ترد بشأنها لا تزيد على أكثر من أنها مجرد حدس يلقيه صاحبه على عواهنه من غير أن يقصد به إلى تحرى حقيقة أو إلى تكييف الموقف السياسى تكييفا معينا .

من ذلك هذا الذى يراه القارىء فى تلغرافاتنا الخاصة نقلا عن المراسل اللندنى لجريدة (سوت ويلزنيوز) . فهذا المراسل يتوهم أن الأمور السياسية فى مصر فى مأزق دقيق ، وأن ثروت باشا ما يزال فى جدل مستمر مع وزارة الخارجية البريطانية يحاول به التخلص من وضع معاهدة تقيد النقط التى قبلها فى لندن لأنه يعلم أن أغلبية وفدية لن تقبل هذه النقط . وأنه لذلك يمهد للاستقالة ولاجراء انتخابات جديدة قد تنيله أغلبية ذاتية يعتمد عليها فى تنفيذ معاهدته وهذا وهم باطل من أوله إلى أخره فثروت باشا منذ كان يتحادث فى لندرة بعد عودته إليها للمرة الثانية يعلم أن الأغلبية التى تعرض عليها

* السياسة : ١٩٢٨/٢/١٥

المعاهدة التى يمكن أن تتم إنما هى أغلبيـة وفدية وثروت باشا إلى جانب هذا يعلم أن الأحزاب السياسية المصرية جميعا سواء فى طلب استكمال استقلال مصر ، فما لا يقبله أحدهما لا يقبله ثروت باشا نفسه . ثم أن ثروت باشا لم يتفق فى لندن إلا على نقط أساسية لأن وقته لم يتسع لتناول التفاصيل . وكثيرا ما أدى إلى خلاف على تفصيل من التفاصيل إلى انهيار معاهدة كاملة . وليس العهد ببعيد حين انعقد مؤتمر لوزان بين تركيا والدول الأخرى . ففى هذا المؤتمر تم الاتفاق على المسائل الأساسية وجاء دور التحرير ثم حدث خلاف على مسألة الامتيازات الأجنبية فانفض المؤتمر واستمرت المحادثات بين الحكومات ذات الشأن حتى قبلت هذه الحكومات وجهة النظر التركية فعاد المؤتمر للإنعقاد ووضع المعاهدة التى قبلتها الدول جميعا . فمن الممكن إذا أن يتم الإتفاق بين ثروت باشا والحكومة الإنكليزية على النقط الاساسية ثم يحصل خلاف فى مسألة متعلقة بهذه النقط تجعل هذا الإتفاق وكأن لم يحصل منه شىء بل إن كثيرا ما يقع فى المفاوضات السياسية أن يحصل الخلاف على التحرير فكلمة مبهمة المعنى قد تؤول يوما من الأيام تأويلا ضارا بأحد المتعاقدين فيرفضها بينما مصير الآخر عليها .

وما دامت المفاوضة حاصلة بين دولتين ليست بينهما حرب ولا تملك إحداهما أن تكره الأخرى على التوقيع فإن الزمن وحده هو الذى يحل ما ينشأ من خلاف . ولن ترضى مصر ولن ترضى أى سياسى فيها عن أى إتفاق لا تحقق به مطالبها ، فمصر تتقدم إلى الأمام وتكسب استقلالها كل يوم أمام دول العالم ، يعترف الجميع لها بهذا التقدم وبالمكانة الدولية التى يجب أن تحتلها بين الأمم . وها نحن أولاء نفاوض إنكلترا منذ سنة ١٩١٩ أى منذ تسع سنوات ، ومع أن هذه المفاوضات لم تصل بعد إلى نتيجة حاسمة فإن ظروف مصر تجعلها مطردة التقدم بأوسع الخطى وتجعل تأخير الإتفاق غير ضار بها كما تجعل هذا الإتفاق بينها وبين إنكلترا أمرا محتوما بطبائع الحياة السياسية .

إن لم يكن اليوم فغدا فإذا كان ثروت باشا قد وجد أوجها للخلاف بينه وبين الحكومة الإنجليزية لا يمكن التغلب عليها – وهذا ما لا نعلمه نحن ولا نستطيع أن نبدى فيه رأيا أو أن نقول فيه كلمة خصوصًا مع غياب ثروت باشا عن القاهرة – نقول حتى فى هذه الحال فذلك لا يفت فى عضد المصريين ولا يزعزع من ثقة البلاد بثروت باشا ولا

يجعله فيما نفهم يمهد للاستقالة ولا يفكر فى شىء مما يقوله هذا المراسل الإنجليزى بحال من الاحوال .

ولماذا يستقيل ثروت باشا سواء أتم بينه وبين إنكلترا إتفاق أم لم يتم ما دام هو حائزًا لثقة البرلمان وما دام النظام الدستورى وطيد الأركان بفضل الائتلاف الحاضر . إنا لا نستطيع أن نفهم كيف يؤدى خلاف بين دولتين إلى استقالة حكومة أى منهما مالم تفقد هذه الحكومة ثقة المجلس النيابى الذى تعتمد عليه فى بلادها لتحل محلها حكومة غيرها تستطيع تسوية هذا الخلاف .

هذا هو المنطق الدستورى وخصوصا فى شأن حكومة كالحكومة المصرية الحاضرة لم تشكل بقصد المفاوضات ولم يرأسها ثروت باشا للقيام بهذه المفاوضات فالمصريون جميعا يعلمون أن ثروت باشا إنما شكل الوزارة بعد الإتفاق بينه وبين المغفور له سعد زغلول باشا على أثر استقالة دولة عدلى باشا من غير أن تكون هناك أية فكرة عن مفاوضات بين مصر وإنكلترا ، بل لقد حدث بعد تشكيل وزارة ثروت باشا بأيام أن تلبد الجو السياسى بين مصر وإنكلترا بأزمة الجيش ، ولم تكن المحادثات بين ثروت باشا والحكومة الإنجليزية إلا عرضا ولمناسبة وجود دولته فى صحبة جلالة الملك اثناء زيارة جلالته الرسمية للندرة . وكان أكبر ما يقصد إليه ثروت باشا من محادثاته أول الأمر تصفية الجو مما تلبد به أثناء أزمة الجيش فإذا كان دولته قد وصل إلى تنقية الجو ثم وجد الوقت مناسبا لكلام فى المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا فليس معنى هذا أن وزارته الائتلافيه إنقلبت وزارة مفاوضات أو أن دولته أصبح وزير مفاوضات . بل مايزال الائتلاف على ما نحو ما صرح به المغفور له سعد باشا فى خطبته بمجلس النواب من أن غرضه الأول المحافظة على الدستور والحياة النيابية وغرضه الثانى تحقيق مطالب مصر القومية ، فإذا لم تتحقق هذه المطالب من طريق الإتفاق اليوم فسترى إنكلترا نفسها إنها لابد ستتحقق غدا لأنها سترى المصريين لا يداخل نفوسهم خور أو يأس بإزاء مطالبهم هذه وإنهم مع محافظتهم على علاقات المودة بينهم وبين سائر الدول أشد محافظة على استقلال بلادهم واستكماله .

تخرص الصحف الإنجليزية ليس إذن إلا من باطل الوهم . ولن يكون الإتفاق أو عدم الإتفاق بين مصر وإنكلترا سببا لاستقالة وزارة مصرية مادامت هذه الوزارة حائزة على ثقة مجلس النواب .

ولن يكون ثمة محل لحل هذا المجلس إلا أن يصل ثروت باشا إلى إتفاق مع إنكلترا ترضاه البلاد ثم يخالفه المجلس فيه . أما ولما يحصل من ذلك شىء ولم يختلف ثروت باشا مع أحد من الناس فى أمر إتفق عليه ، بل وأما والصحف الإنجليزية تقول إن الاتفاق لم يتم بين ثروت باشا والحكومة الإنكليزية فكل ما تتخرص به بعد ذلك لا يزيد على أنه أوهام باطلة لا يرضاها المنطق الدستورى ولا تقرها التقاليد النيابية .

حديث اليوم

فى مصلحة التليفونات - وظائفها الرئيسية الخالية

يجب أن يشغلها فنيون قديرون(*)

جاء فى تلغرافات السياسة الخاصة أمس إشارة إلى سؤال المستر سندرسون وزير الخارجية البريطانية إذا كان الموظفون البريطانيون فى مصلحة التليفونات قد عزلوا وإذا كان الأمر كذلك فمن الذين حلوا محلهم ، ويرى القارئ فى تلغرافاتنا الخاصة اليوم جواب مستر لوكر لامبسن على السؤال بأن الحكومة ليست لديها معلومات بشأن ما أشار إليه عضو مجلس العموم المحترم ، وقد يكون من المناسب بإزاء هذا السؤال أن نوجه نحن نظر الحكومة المصرية أيضًا إلى ضرورة العناية بمصلحة التليفونات بعد الذى كان من استقالة ميجر منرو وكيل هذه المصلحة وما يقال من أن مستر مين مفتش عام المصلحة قدم استقالته وكذلك وبعد الذى كان من بقاء وظيفة كبير المهندسين خالية بعد إحالة محمد بك حسن إلى المعاش لبلوغه السن القانونية قد يكون من المناسب أن نلفت نظر الحكومة إلى العناية بمصلحة التليفونات خصوصا بعد الذى تكرر الشكوى منها وبعد أن ذهب كل علاج قامت المصلحة به لتلافى هذه الشكوى أدراج الرياح .

فقد قيل على أثر انتقال التليفونات من يد الشركة التى كانت تستغلها إلى يد الحكومة قبيل الحرب أن الشكوى نشأت عن إقفال الحرب أبواب الموانى وعدم ورود مهمات من الخارج . فلما انتهت الحرب واستمرت الشكوى أرادت الحكومة ملافاتها بطريقتين : أحدهما بأن بعثت بعثة إلى أوربا وأمريكا فى عامين متتاليين ليتمكن الذين يعودون بعد تلقى دراساتهم الفنية من معرفة العيوب وأسباب تداركها وليشغلوا الوظائف تمهيدا لحمل مسؤوليات العمل ، والثانية بأن أنشأت فى القاهرة مركزين جديدين للتلفون هما سنترال العتبة وسنترال المدينة ، مع هذا ومع أن الشبان الذين ذهبوا فى البعثة عادوا إلى العمل فما تزال الشكوى من التليفون مرتفعة وماتزال أسبابها قوية كما كانت .

ولقد يكون متعذرا علينا أن نفهم سبب استمرار الشكوى بعد هذا المجهود الذى اقتضى من الحكومة نفقات طائلة تقدر بمئات الألوف من الجنيهات ، والذى يخيل إلينا السبب فى استمرار الشكوى أن ليس لمصلحة التليفونات سياسة إنشائية معينة تنفذ على

---

* السياسة : ١٩٢٨/٢/١٦

موجبها خطة يراد بها بلوغ الكمال ، ويكفى للدلالة على هذا ما يلاحظه الإنسان من غير حاجة إلى مباحث فنية من أن الأقسام المتصلة بمركز كالعتبة بعيدة جد البعد عن هذا المركز بينما أقسام المدينة المحيطة بالعتبة تتصل تلفونيا بمركز المدينة ، فلو أن هناك سياسة إنشائية رشيدة لكان المعقول أن يكون المركز (السنترال) فى وسط أقسام المدينة التى تتصل بها اتصالا مباشرا .

ولسنا نقطع أن كانت مقتضيات العمل فى الإصلاح هى التى أوجبت هذه المخالفة للسياسة المعقولة فى نظام التليفونات أو أن عدم وجود هذه السياسة الإنشائية عند القائمين بأمر المصلحة هو الذى كان سببا فى المخالفة ، كذلك لاندرى كيف أنشىء التليفون الأوتوماتيكى بسنترال العتبة على سبيل التجربة حتى ليقال منذ الآن أن ثمت تفكيرا فى الاستغناء عنه بإنشاء مركز عام للقاهرة برغم ما تكلف مركز العتبة من باهظ النفقات ، لكن الذى ندريه أن إصلاح الحالة يتطلب أن يكون القائمون بالأمر فى مصلحة التليفونات ومكان الأشخاص الذين خلت أماكنهم بالاستقالة رجالا ذوى كفاية فنية خاصة وخصوصا وظيفة كبير المهندسين التى خلت بإحالة محمد بك حسن إلى المعاش كما قدمنا .

ونحن إنما يدفعنا إلى هذا الطلب ما هو حاصل من سرعة تقدم المنشئات التلغرافية والتلفونية تقدما علميا كان للحرب واختراعاتها فضل كبير فيه ، وما هو حاصل كذلك من ازدياد المواصلات التليفونية ازديادا سريعا مطردا أن أصبح كل إنسان لا يستغنى عن التلفون كبعض حاجات حياته ، فلمواجهة هذه المطالب من جهة مسايرة التقدم العلمى فى التليفون من جهة أخرى يجب أن يكون الأشخاص الذين يشغلون هذه الوظائف الرئيسية فنيين ذوى كفاية ممتازة ومقدرة فائقة ، ومادام المصريون الذين عادوا من بعثاتهم فى الخارج مايزالون فى بداية حياتهم العملية ولا يستطيعون أن يضطلعوا بأعباء المسئوليات الكبرى إلا بعد أن يشتغلوا فى العمل الفنى فى المصلحة ويتدرجوا فى درجاته المختلفة ، وكان لزاما لذلك أن يقع الاختيار على أجنبى أو أجانب فنيين فيجب أن يكون هؤلاء ممتازين فى مقدرتهم ويجب أن يكونوا قدوة لشبابنا الذين ينتظر مع مضى الزمن وبعد تدريبهم على الأعمال تدريبا يمكنهم من تحمل مسئووليتها أن يحلو محلهم وأن يجدوا بعدهم تركة من العمل الصالح لا من الشكاوى على نحو ما هو حاصل اليوم .

ويقـيننا أن هؤلاء الموظفين الرئيسـيين من ذوى المقـدرة متى ألقيت إليهم شـؤون التليفونات فى مصر سيمهدون إلى سياسة إنشائية على أحدث ما أثبت العلم من قواعد وسيجيئون إلى مصر بالمنشئات الجديدة كلها وسيكونون فى وقت واحد خير منظمين للمصلحة مزيلين لأسباب الشكوى الموجودة اليوم وخير قدوة للمهندسين المصريين الذين يعملون بإرشادهم وحسب توجيهم .

حديث اليوم
بين مصر وانكلترا
حول مقال المورننج بوست(*)

يرى القارئ فى تلغرافاتنا الخاصة خلاصة مقال رئيسى نشرته جريدة المورننج بوست الإنكليزية عن مصر وعن الاتفاق الذى يرجى أن يتم بينها وبين انكلترا . وما كنا لنناقش ما ورد فى هذا المقال من تشاؤم لولا ما نعلمه من أن المورننج بوست تعبر عن رأى غلاة المتطرفين من المحافظين فى انكلترا ، ولئن لم تكن لهؤلاء أغلبية هى التى تسير سياسة الإمبراطورية فإن لهم على كل حال رأيا مع المحافظين القائمين بشؤون الحكم هناك لذلك ، وخشية أن يؤثر هذا الرأى على ما يرجى من حل المسائل المعلقة بين الدولتين باتفاق يرضيانه ، أردنا أن نناقش بعض ما جاء فى مقال الجريدة المذكورة ليرى المصريون والإنكليز على السواء أن سياسة الاتفاق هى التى ستتغلب آخر الأمر . إن لم يكن اليوم فغدا ، وأن الاتفاق بين الدولتين كلما قرب أمده حقق لهما من المصالح والمطالب ما لا يمكن تحقيقه بدونه يتلخص ما كتبته المورننج بوست فى أنها تخاف كلمة المعاهدة بين مصر وانكلترا مما تفسر به هذه الكلمة من أنها انتصار لمصر يجنى على هيبة انكلترا فى البلاد التى تحكمها وأنه يجنى على مصالح المصريين أنفسهم كما جنى عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى منحها من الحقوق ما ساء استعماله فأدى إلى القسوة والرشوة وبؤس الفلاحين ونقص الرخاء عندهم كما كان عليه أيام لورد كرومر مما يدعوا انكلترا إلى استبقاء مركزها فى مصر واسترداد منحتها التى كانت شؤما على مصر ، ولسنا نستطيع أن نفسر معنى ظهور هذا المقال فى الوقت الحاضر وبعد الشهور الطويلة التى انقضت منذ بدأ ثروت باشا محادثاته إلا أن يراد به حمل انكلترا على العدول عن شىء مما سبق الاتفاق بشأنه ، على أنا مع ذلك وقبل أن نثبت هذا المعنى نود أن ننتظر حتى نعرف من أمر المفاوضات ما يمكننا من ترجيح هذا الرأى أو عدم ترجيحه ونكتفى اليوم بمناقشة المقال وما احتواه .

وقبل أن نتكلم عن سياسة الاتفاق بين مصر وانكلترا نود أن ندفع ما ذكرته المورننج بوست عن الإدارة المصرية الحاضرة ومقارنتها بالإدارة فى عهد لورد كرومر الذى نعتته

---

* السياسة : ١٩٢٨/٢/٢٦

بالعصر الذهبى وأن نصارح كل منصف بأن الإدارة خير بكثير منذ تولاها المصريون بعد إعلان استقلال مصر مما كانت فى أى وقت مضى . صحيح أن شكاوى كثيرة ارتفعت بها أصوات بعض الناس ، وأن سنى شدة مرت بالبلاد بسبب اضطراب الحالة الاقتصادية . لكن سنى الشدة ليست أمرا عجبا فى هذا العصر الحاضر فى أمة من الأمم ، فالأسواق تتقلب ما بين حين وحين تقلبات يصعب على أدق الاقتصاديين التكهن بكثير منها ، وما يمكن التكهن به لم تفت المصريين معرفته ومعالجته بوسائل لم تراع فيها إلا المصلحة القومية ، ثم إن عصر كرومر الذهبى لم يخل من أزمات هزت قواعد البلاد الاقتصادية وبلغت من الشدة أن أفلست بعض البنوك وليست الأزمة التى حدثت فى السنة الأخيرة من عهده فى مصر بالشىء الذى ينساه إنسان من الذين عاشوا فى هذا العهد ، ولسنا نقول ذلك غمطاً من مجهود لورد كرومر الاقتصادى فى مصر .

ولكنا نقوله لنبين للمورننج بوست وللقراء جميعا أن الأزمات الاقتصادية لا تخلو منها عصور يمكن لإنسان من الناس أو لصحيفة من الصحف أن تسميها عصورا ذهبية ، وأما الشكاوى التى تسمع عن الإدارة المصرية فى الوقت الحاضر فأكثرها باطل مكذوب وبخاصة فيما يتعلق بنسبة الرشوة والقسوة لرجال الحكم فى مصر .

وهذه أبواب القضاء مفتوحة أمام الناس جميعا وهذه أحكامه تشهد بأن الحال اليوم فى هذه الناحية خير مما كانت فى الأزمان الماضية بكثير .

فأما سبب الشكاوى وأنها اليوم أكثر مما كانت فى عصر كرومر فيرجع إلى أن الناس يتمتعون الآن بحرية لم تكن فى عهد من العهود الماضية وأن الحكم الحاضر تحت رقابة الصحافة والنواب فكل خطأ فيه يبدو ويظهر تطالب الحكومة بعلاجه بينما كان كل خطأ يعرف فى العهد الماضى يجزى من دل عليه بالرفت وبأسوأ الجزاء ، ولعل المورننج بوست تعترف معنا بأن الشكاوى التى ترتفع بها بعض الأصوات اليوم لم يكن لها نظير فى العهد الذى سبق وجود لورد كرومر فى مصر ، فهل معنى هذا أن ذلك العهد كان عهدا ذهبيا أكثر مما كان فى عهد لورد كرومر ومن كل عهد الاحتلال الإنكليزى لهذه البلاد .

بقى إلى جانب هذا أن نشاط الإدارة المصرية فى السنوات الست الأخيرة يعادل أضعاف نشاط الإدارة المصرية فيما سبق ذلك من السنوات .

ولسنا نقف عند ضرب المثل بوزارة المعارف وبالخطوات الواسعة التى خطتها فى سبيل التعليم بل إنا لنضرب المثل عن كل وزارة من الوزارات المصرية ، وإذا كان علينا أن نعترف بأنا لم نتقدم فى بعضها فإن الإدارة الحالية فى أسوأ المرافق لم تتأخر قط عما كانت عليه من قبل . وهذه حالة الأمن العام التى شكونا وشكى مدير الأمن العام نفسه منها بقيت فيها نسب الجنايات التى تحفظ ويحكم فيها بالبراءة على نحو ما كانت قبل العهد الذى تولى فيه المصريون أمورهم بأنفسهم هذا فمع أن الإدارة المصرية أثناء الحرب والسنوات التى عقبتها إلى حين إعلان الاستقلال خلفت وراءها للمصريين متاعب كثيرة ترى المصريين يطمعون دائما فى أن يحققوا منذ تولوا أمورهم بأنفسهم تقدما ونجاحا لم يكونا معروفين من قبل . وتراهم نجحوا فى ذلك فى أحيان كثيرة نجاحا باهرا ، هذا وأما سياسة الاتفاق وما يترتب عليها من معاهدة تنزعج المورننج بوست من اسمها وترى فيه وحده ما يسقط هيبة بريطانيا فهى السياسة الوحيدة التى تحتفظ معها مصر باستقلالها وانكلترا بهيبتها .

وربما كان يكفينا للتدليل على ذلك أن الحكومات الإنكليزية جميعا وأن الأحزاب المصرية التى تعبر عن رأى الأمة كلها تعبيرا صحيحا قد اجتمعت كلمتها عليه .

فالمحافظون والأحرار العمال فى انكلترا قد أقروا كلهم هذه السياسة كما أقرتها الأحزاب المصرية المختلفة ، وكل حكومة من الحكومات الإنكليزية تعبر عن رأى واحد من هذه الأحزاب قد عملت لتنفيذ سياسة الاتفاق كما عملت لها كذلك الحكومات المصرية المختلفة ، وكل يوم يمر يدل على أن وجهة نظر الدولتين فى مختلف المسائل تقترب حتى لتستطيع أن تجزم بأنها سيتفق فيها جميعا ، ولايمكن لإنسان أن يتصور أن إحدى الحكومات الإنكليزية تتصرف تصرفا من شأنه أن يسقط هيبة بريطانيا أو أن إحدى الحكومات المصرية تعقد اتفاقا يجنى على حقوق مصر كأمة مستقلة .

على أنا نود أن نلفت نظر المورننج بوست ومن هم على رأيها فى أن العود إلى سياسة كالسياسة التى كانت متبعة فى عهد لورد كرومر أصبح محالا فى الوقت الحاضر ، وأصبح يجنى على الأمم الكبرى جناية جسيمة ، وقد أدركت السياسة الإنكليزية ذلك من بعد الحرب مباشرة فجعلت ممتلكاتها مستقلة ونزلت لها عن كثير مما كان محالا أن تنزل عنه

فى ذلك العصر الذى انتهى ببداية هذا القرن العشرين وأصبحت الإمبراطورية بذلك أكثر مرونة وأقوى على مواجهة حوادث زماننا هذا من غيرها من الدول ، ومن غير المعقول أن تكون مصر التى كسبت استقلالها الداخلى من تركيا منذ قرون بعيدة فى مرتبة لا توازى مرتبة غيرها من الدول التى كانت مملوكة لغيرها قبل الحرب . وذلك هو ما حمل الساسة الإنكليز على الأخذ بسياسة الاتفاق بين مصر وانكلترا على أنها السياسة الوحيدة التى يمكن أن تؤدى إلى نتيجة إيجابية وأن تربط بين الدولتين بعلاقات متينة .

متى نؤتى هذه النتيجة كل ثمراتها؟ ذلك مالا نعلمه ما دمنا لم نقف على ما انتهت إليه محادثات ثروت باشا ولا نستطيع لذلك أن نبدى رأيا فيها .

لكن الأمر الذى لا نشك فيه مطلقا هو أنه سواء أتم الاتفاق كنتيجة لهذه المحادثات أم لم يتم فإن انكلترا ستبقى كما تبقى مصر مقتنعة بأن سياسة الاتفاق هى وحدها السياسة الصالحة ، وأن كل معارضة لسياسة الاتفاق لا يمكن إلا أن تجنى على مصالح انكلترا وأن تعوق مصالح مصر . وهذا ما لا يرضاه من يقدر مصلحة بلاده تقديرا صحيحًا .

حديث اليوم
الاتفاق بين مصر وانكلترا
هو السياسة الوحيدة المنتجة(*)

كثر الحديث فى شأن المحادثات بين مصر وانكلترا وما انتهت إليه . وكثر ذكر الصحف فى الفترة الأخيرة للبيان الذى يمكن أن يلقيه دولة ثروت باشا فى البرلمان ، وليست صحافة انكلترا ولا أعضاء البرلمان فيها بأقل تطلعا للوقوف على ما يحتويه الاتفاق المبدئى الذى تم من قواعد وما إذا كانت هذه القواعد مقبولة من المصريين والإنكليز أو غير مقبولة . وقد نشرنا أمس الأول خلاصة مقال لجريدة المورننج بوست الإنكليزية فى هذا الموضوع تبين القراء منها معارضة هذه الجريدة التى تعبر عن رأى غلاة المحافظين من الإنكليز فى عقد معاهدة بين الدولتين .

ويرى القراء فى التلغرافات الخاصة ، المناقشة التى حدثت بمجلس العموم البريطانى بين سير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية والكبتن ووتر هدس والتى نعت فيها الكبتن ووتر هدس الاتفاق الذى يراد عقده بين الدولتين بأنه خطوة ثورية فى سياسة انكلترا وأنه لذلك يريد من وزير الخارجية الإنكليزية تأكيدات بأن الحكومة لن تخطو هذه الخطوة قبل عرضها على البرلمان .

هذا وقد انتهى دولة ثروت باشا بأن أفضى إلى زملائه الوزراء بنتيجة هذه المحادثات التى دارت منذ أوائل الصيف الماضى ، وماتزال هذه النتيجة ولما تصل إلى علم الجمهور ولا إلى البرلمان حتى يمكن القول بما إذا كانت قد أدت بالفعل إلى التوفيق بين المطالب المصرية وحلت التحفظات الإنجليزية أو أنها لم تحقق هذا الغرض .

ومن سبق الحوادث سبقا لا مبرر له إبداء رأى فى المحادثات ونتيجتها قبل الوقوف على نصوص الاتفاق ، على أن الأمر الذى لا ريبة فيه فذلك أنه إذا كانت الحكومة البريطانية قد أكدت لمجلس العموم على لسان وزير خارجيتها أنها لن تخطو خطوة جديدة فى شأن العلاقات التى بينها وبين الحكومة المصرية من غير أن تعرض أمرها على المجلس

* السياسة : ١٩٢٨/٢/٢٨

المذكور فإن الحكومة المصرية لا تملك إبرام اتفاق إلا إذا وافق عليه البرلمان المصرى بمجلسيه ، ومفوض أن البرلمان لن يوافق على اتفاق يراه حائلا دون تحقيق آمال البلاد ومطالبها .

ونحن فى انتظار الوقوف على تفاصيل الاتفاق ، نود أن نعيد ما ذكرنا غير مرة من أن سياسة الاتفاق هى وحدها السياسة التى يمكن أن تحل بها المسائل الخلافية بين مصر وإنكلترا .

فإن كان الاتفاق الذى يعرض الآن معرض البحث سيكون مقبولا من الحكومتين الإنكليزية والمصرية ومن البرلمانيين اللذين يؤيدان الحكومتين فقد انتهى الأمر وصارت المعاهدتان هما نظام تعامل الحكومتين فى المستقبل .

فأما إن كان الاتفاق الحالى غير محل للقبول فإن علاقات مصر وانكلترا لايمكن أن تستقر إلا باتفاق آخر بين الدولتين يوفق بين وجهتى نظر كل منهما فى المسائل الخلافية الحادثة بينهما . نقول هذا لأنا نرى وسيلة أخرى يمكن أن تنتظم بها علاقات الدولتين إلا أن يكون حادث غير منتظر وخارج عن إراداتهما جميعا ، ونحسب أى إنسان لا يستطيع وإن حاول أن يجد وسيلة أخرى لحل عملى .

وكيف توجد وسيلة أخرى والمفاوضة والاتفاق هما الوسيلة الوحيدة التى يحل بها الخلاف بين دولتين متحاربتين كما يحل بها الخلاف بين دولتين تتضارب آراهما فى أية مسألة من المسائل ، هذا إلا أن يكون التحكيم وسيلة يمكن الالتجاء إليها ويقبلها الطرفان ويرتبطان بقبول نتائجها كما حدث فى شؤون كثيرة خاصة بمصر نفسها وأقر بها ما كان ؛ حين قبلت الحكومة المصرية وقبلت الدول التى لرعاياها ديون على مصر أن يكون حكم لجنة التصفية التى عينت فى سنة ١٨٨٠ حاسمًا لا يقبل معارضة ولا نقضا .

وستجد انكلترا نفسها أن الاتفاق العادل هو وحده الوسيلة لإنهاء حالة مقلقة بالنسبة لها فى مصر . فإن كل حل آخر يمكن أن تلجأ إليه اعتمادا على القوة لايمكن أن يكون من شأنه إلا أن يزيد المسائل بينها وبين مصر تعقيدا وأن يزيد ما بينها وبين الدول الأخرى المجاورة لمصر أو المتأثرة بها اضطرابا وارتباكا .

هذا ما قدرته إنجلترا منذ قبلت سياسة الاتفاق ، ونعتقد اعتقادا كبيرا أنها إذا لم يحصل بينها وبين مصر اتفاقًا كنتيجة للمحادثات الأخيرة- وهذا كما قدمنا هو ما لا نستطيع أن نبدى فيه رأيًا قبل أن نقف على النصوص - فإنها سترى نفسها أمام حالة تضطر معها لإعادة النظر فى الموقف لا لتحله بطريق القوة كما قد يحسب بعض الغلاة والمتطرفين من الاستعماريين ولكن لتبحث عن وسيلة جديدة للاتفاق الذى ينطبق على العدل ويرضى بذلك الأطراف المختلفة .

سياسة التفاهم إذن هى وحدها السياسة التى يمكن أن تنجح لإقامة العلائق بين مصر وإنجلترا ، ومن حسن السياسة أن لا تقيم أى من الدولتين العراقيل فى سبيل هذا الاتفاق أو تؤخر أمده ، ولعلهما قد صنعتا هذا فى المحادثات الأخيرة .

حديث اليوم
ما يقال عن المحادثات ونتيجتها
سياسة الاتفاق إنما تنجح
حين يحقق الاتفاق مطالب مصر القومية(*)

ماتزال نتيجة المحادثات السياسية موضع البحث بين الوزراء والرجال السياسيين فى مصر ، وإلى الآن لم تتخذ الحكومة ولا الهيئات السياسية بشأنها قرارا . وقد يكون من سبق الحوادث أن يبدى الإنسان فيها رأيًا قبل أن يطلع على النصوص التى أسفرت عنها ، على أن ما تناقله الكثيرون بشأنها يدل على أن من بين ما فيها مسائل لا تحقق المطالب المصرية ولا تتفق والفكرة التى يرى المصريون أن تسود فى معاهدة تربط مصر وانكلترا ، فإذا صح هذا كان موضعاً لأشد الأسف ، فالمصريون متمسكون أشد التمسك بحقوقهم حريصون أشد الحرص على أن تكون المعاهدة التى تبرم بينهم وبين إنجلترا لضمان المصالح البريطانية فى وادى النيل غير ماسة باستقلال مصر بحال . ومادام الإنجليز يصرحون فى كل فرصة بأنهم لايطمعون من مصر إلا فى كفالة مصالحهم الإمبراطورية ولايقصدون إلى الاعتداء على استقلال هذه البلاد فإنه مما يثير الدهشة أشد الدهشة أن لايتمكن السياسيون من الوصول إلى اتفاق يحقق للدولتين أغراضهما ويربط بينهما برابطة المعاهدة والتحالف .

لقد قلنا أمس ، وقلنا قبل أمس ، أن ظروف الحياة العالمية السياسية تقتضى أن تكون العلاقات بين مصر وانكلترا علاقات تفاهم وتعاون لا علاقات مشادة وتنافس . وقلنا أمس وقبل أمس أن المصريين لايمكن أن يتنازلوا عن استقلالهم ولايمكن أن يفرطوا فى حقوقهم المعترف بها لكل شعب له من مجد التاريخ ومن المكانة بين الشعوب الأخرى مثل ما لمصر ، بل أقل مما لمصر . وإذن فواجب التوفيق بين هذين الموقفين توفيقا تنتهى معه الحالة المعلقة بين مصر وانكلترا تعليقا لايحقق مصالح أى من البلادين ، ومهما يقل غلاة الاستعماريين من الإنكليز بأنهم يرون فيما يسمونه التساهل مع مصر مساسا بهيبة الإمبراطورية ، ومهما يقل بعض أعضاء مجلس العموم أن خطوة الاتفاق مع مصر خطوة

---
* السياسة : ١٩٢٨/٢/٢٩

ثورية فى تقاليد السياسة الإمبراطورية ، فإن الأمر الذى يسلم به كل سياسى بعيد النظر أن انكلترا لن تفيد شيئا من بقاء المسائل المعلقة بينها وبين مصر من غير حل ، وأنها لن تفيد شيئا من التفكير فى سياسة مصر بالقوة والبطش ، وأن الغاية التى لا مفر لها من الوصول إليها مع مصر إنما تكون بالاتفاق مع المصريين اتفاقا يحقق مطالبهم العادلة تحقيقا عادلا .

فإذا صح ما يتناقله الكثيرون من عدم تحقيق نتائج المحادثات التى حصلت فى الصيف الماضى ، والتى لم تعلم بعد تفاصيلها ، للمطالب المصرية فالنتيجة الوحيدة التى يمكن أن تترتب على هذا ستكون أن يحصل فى زمن قريب أو بعيد احتكاك جديد بين مصر وانكلترا باسم التحفظات إو بإسم آخر غير التحفظات ، وسيترتب على هذا الاحتكاك تشاد لا تجد انكلترا إلا الالتجاء إلى وسيلة من وسائل العنف ، ثم يكون جواب المصريين على هذا العنف الاحتفاظ بمركزهم وبحقوقهم ، ثم يتبين للعالم أن المصريين لم يفعلوا إلا ما تفعله أمه حية تطالب بحقها وأن انكلترا كانت معتدية عليهم ، ثم تحصل محادثات من جديد كالتى حدثت فى الصيف الماضى لتنتهى إلى نتيجة من النتائج .

فإما كانت هذه النتيجة محققة لمطالب المصريين العادلة أو يعود الأمر بين الدولتين إلى مثل ما وصفنا حال كهذه لايمكن أن يرضاها سياسى بعيد النظر .

وإذا كان من رأى الإنكليز أن كسب الوقت يحل المشاكل فإن الوقت من شأنه أن يكون فى جانب الحق وأن يحل المسائل حلا أدنى إلى العدل . وقد رأى الإنكليز هذا فى المسألة المصرية نفسها وجربوه مع المصريين من سنة ١٩١٩ إلى الآن ، والمصريون لايمكن ما لم يصلوا إلى حقوقهم كاملة ، أن تفتر لهم عزيمة أو تضعف لهم همة أو يستولى اليأس على نفوسهم ، وهم فى الوقت نفسه لن يسعوا من تلقاء أنفسهم لخلق المشاكل حبا فى المشاكل .

فإذا وجدوا فى اتفاق يعرض عليهم ما يتفق ومطالبهم فإنهم لن يترددوا فى تحمل مسئولية قبوله ، وتنفيذه تنفيذا دقيقا . فأما كل اتفاق لايحقق هذه المطالب فلن يقبلوه إذا عرض عليهم وما نحسب أحدا فى العالم كله ألا يقرهم على هذه الخطة ويرى أنهم لم يتجاوزوا أدنى ما يقضى به الانصاف وما تقتضيه الكرامة الإنسانية .

بل إنا لنحسب العدول من الإنكليز أنفسهم يقرون هذا الذى نقوله . وكيف لا تقر رجلا يريد أن يتفق معك اتفاقاً عادلاً ، وكيف ترضى لنفسك أن تتعاقد مع من يقبل ما ليس عدلا ، ومالا يتفق مع الكرامة ثم تكون بمأمن من أن ينقلب عليك لأية فرصة تسنح له ، فإذا طلب المصريون أن يكون الاتفاق بينهم وبين انكلترا محققا لمطالبهم العادلة فذلك لأنهم يريدون أن يكونوا فى تنفيذ الاتفاق كما كانوا فى كل ظرف آخر أشرافا فى معاملتهم ، أوفياء لعهودهم ، لا ينقضون غدا ما أبرموا اليوم ، ولا يتوقعون الدوائر تدور بالذين صافوهم لينقلبوا أعداء لهم فى أول فرصة تسمح لهم بذلك .

هذه كلها بدهيات لا تغيب على إنسان ، لذلك يدهشنا أكبر الدهشة أن يكون ما أمكن أن تصل إليه محادثات الصيف الماضى غير محقق لمطالب مصر وإن كان يقيننا أن ذلك إن صح فلن يهتز له المصريون ولن يضطربوا فهم لم يكونوا يجهلون يوما من الأيام قوة انكلترا ، ولكنهم لم يجهلوا كذلك يوما من الأيام أن مصر وطنهم ، وأن استقلال مصر حياتهم وكرامتهم وشرفهم ، وأن لا حياة للإنسان بغير شرف ولا كرامة .

حديث اليوم

الموقف السياسى الآن

الكلمة للوزارة أولا(*)

نشرت الصحف المصرية كثيرا عما اعتبرته نتيجة محادثات الصيف الماضى وعلقت على ذلك بآراء مختلفة ، وقد وردت التلغرافات الخاصة من إنجلترا تعلق على الحالة فى مصر وتصف ما يسود دوائر كثيرة من حالة التشاؤم بسبب ما تراه فى المعاهدة من عدم تحقيق مطالب البلاد . على أن بعض الصحف الإنكليزية تذهب إلى أن ما يعرض الآن على مصر ليس الصيغة النهائية لما يمكن أن يكون المعاهدة التى توقع بين البلادين وإن قال بعضها غير هذا القول ورأى- على نحو ما يراه القارئ فى التلغرافات الخاصة - أن ما ذهبت إليه الحكومة الإنكليزية هو أبعد مدى يمكن أن تصل إليه .

وسيان أكانت ما تقوله هذه الصحف أو تلك هو الواقع فإن النصوص المعروضة تحت نظر الوزارة وبحثها فى الوقت الحاضر إنما هى النصوص الإنكليزية التى أسفرت عنها محادثات ثروت باشا مع وزير الخارجية البريطانية ، وهى النصوص التى تريد الحكومة الإنكليزية كلها ، لا وزير الخارجية الإنكليزية وحده ، أن تكون قاعدة الاتفاق بين مصر وانكلترا ، وهى نصوص لم يقرها ثروت باشا لأنه لم يكن مفوضا من جانب الحكومة المصرية ولا البرلمان المصرى بإقرار نصوص خاصة . وإنما هى نتيجة لمحادثات الصيف الماضى كما كانت نصوص مشروع ملنر نتيجة لمحادثات الوفد المصرى مع لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ ، وكما كان مشروع كرزون نتيجة لمفاوضات الوفد الرسمى مع وزير الخارجية البريطانية فى سنة ١٩٢١ ، وكما كان الكتاب الأبيض نتيجة لمفاوضات المغفور له سعد زغلول باشا مع مستر ماكدونالد فى سنة ١٩٢٤ وإلى أن تبدى الوزارة المصرية (. .)(**) رأيها الأخير فى هذه النتيجة وإلى أن ينتهى الأمر بين الوزارتين المصرية والإنكليزية فى شأن المشروع برفضه أو تعديله أو قبوله ، فليس يمكن القول بأنه مشروع نهائى يطلب إلى البرلمان أو إلى الهيئات السياسية المصرية أن تبدى فيه رأيًا أخيرًا .

---

* السياسة : ١٩٢٨/٣/١ .

** كلمة غير مقروءة .

فالكلمة الآن للوزارة ، وإذا كانت الهيئات السياسية التى تتكون منها الوزارة تتبادل الرأى فى بعض نصوص ما أسفرت عنه المحادثات فليس ذلك لأنها يطلب إليها أن تبدى رأيها ولكن لكى يستنير الوزراء الممثلون لها فى الحكومة بما يبديه الأعضاء من الآراء لتكون مناقشتهم الموضوع فى هيأة الوزارة مستندة إلى ما يستشفونه من ميول أحزابهم لا من قرار تتخذه هذه الأحزاب . فإذا رأى الوزراء مثلا أن أحزابهم تطلب تعديلات معينة فى بعض النصوص وتسنى لهم من طريق محادثه جديدة أن يصلوا إلى تعديل يرونه مرضيا لأحزابهم ، ولمطالب البلاد فاتفقت الوزارة على قبول هذه النصوص الأخيرة كأساس للمعاهدة ، إذن فقد صار لزاما أن تتقدم الوزارة بالمعاهدة للبرلمان وصار واجبا أن تناقش الهيئات السياسية وأن تناقش الصحف النصوص وأن تبين للأمة الموقف وما فيه من صلاح وفساد ليكون الرأى الذى يتكون والذى يعتمد عليه النواب فى حكمهم متفقا مع مصلحة البلاد ومع العواطف التى تجيش بصدر الأمة .

هذا هو الوضع الدستورى الصحيح للمسألة فإلى أن تبدى الحكومة رأيها ليس يطلب إلى هيأة سياسية أكثر من أن تنير ممثليها فى الوزارة بالرأى الذى يمهد لهم صحة الحكم فيما هو معروض عليهم ، وهذا هو الذى يجعل وزير الخارجية البريطانية يستمهل أعضاء البرلمان كلما طلبوا إليه أن يبدى أى تصريح بشأن المحادثات التى حصلت مع رئيس الحكومة المصرية بالرغم من أن هؤلاء الأعضاء هم من حزب الوزارة ، أى من حزب المحافظين . والوزارة المصرية لم تحط علما بتفاصيل المحادثات إلا من أيام معدودة ، وعضوان من أعضائها لم يصلا إلى القاهرة إلا أمس الأول . والمحادثات التى استغرقت تسعة أشهر لم تنقض فى تحرير النصوص المقتضية التى تذهب بعض الصحف إلى أنها وقفت عليها ، بل هى قد تناولت تحرير ملاحق كثيرة تتناول المسائل المختلفة الواردة فى كل نص من نصوص المعاهدة وتوضحه . فإلى أن يدرس الوزراء ذلك كله وإلى أن يقارنوه بالمحادثات السابقة وإلى أن يتبينوا قيمته بالنسبة لمطالب البلاد إلى أن يتم ذلك كله وإلى أن يبدوا رأيهم يجب أن يسود جو البلاد من الهدوء ما يسمح لهم بالتفكير فى طمأنينة وزنة الأشياء وتقديرها تقديرا صحيحا فإذا هم رفضوا بعد ذلك قبول المعاهدة المراد إبرامها ولم يصلوا إلى تعديل فيها فقد أصبحت ولا محل لعرض شىء منها على البرلمان وأصبح واجبًا أن ينصرف التفكير عن المعاهدة وما فيها إلى تقدير الموقف السياسى وما يمكن أن ينشأ عنه .

فأما إن قبلت الوزارة النصوص المعروضة عليها من الحكومة الإنكليزية أو استطاعت أن تصل إلى تعديلها بحيث تصبح مقبولة من جانب الحكومة فهنالك يكون عرضها على البرلمان وعلى البلاد كما تقدم ، وهنالك يجب على الهيئات السياسية وعلى الكتاب والمفكرين إبداء رأيهم لتمكين البرلمان من صحة الحكم .

إذن فالكلمة للوزارة أولا . على أنا نطلب إلى الوزارة أن تتعجل فى إبداء رأيها فقد أثار عرض المعاهدة على الهيئات السياسية العواطف وأصبح الناس يريدون أن يعرفوا الموقف الذى تقفه الحكومة والمصير الذى تصير إليه البلاد .

وهاجت نفوس الذين لم يقفوا على النصوص الحقيقية يريدون أن يقفوا عليها كما هاجت نفوس الذين وقفوا على هذه النصوص يريدون أن يطالعوا الناس برأيهم فيها .

ولهؤلاء وأولئك عذرهم فى هياج نفوسهم . فكتمان الرأى ليس سهلاً ، كما أن من غير السهل على النفس عدم الوقوف على حقيقة يقف عليها كثيرون .

هذا ما نطلبه إلى الوزارة ، ونحن فى الوقت نفسه نطلب إلى الأمة فى الفترة القصيرة التى تنقضى بين يومنا هذا واليوم الذى تبدى فيه الوزارة رأيها ، أن تظهر بما ظهرت به دائما من ضبط النفس والمحافظة على كل أسباب السكينة والهدوء . فالكلمة الأخيرة على كل حال كلمتها ، والمصير الذى تبت فيه الوزارة اليوم لن يكون حاسما حتى تقول هى فيه هذه الكلمة لأنها مصيرها .

حديث اليوم
الموقف السياسى
بعد رفض الوزارة مشروع الاتفاق(*)

رفضت الوزارة بإجماع الآراء مشروع الاتفاق الذى عرض عليها كأساس لمعاهدة بين مصر وانكلترا وأبلغ دولة ثروت باشا قرار الرفض أمس إلى فخامة المندوب السامى ، وإنا ليسرنا أكبر السرور أن تكون الوزارة قد انتهت إلى هذا القرار بالسرعة التى تزيل من نفوس الناس قلقها ، يسرنا بعد إن كتبنا نطلبه فى حديث أمس وبعد ما بينا للوازارة ما يجيش بالنفوس من قلق مصدره حرص الناس على أن يعرفوا المصير الذى كتب لبلادهم .

وهو يسرنا كذلك أن كان بإجماع آراء الهيئات السياسية التى استنار الوزراء برأيها فى الأمر . فهذا الإجماع يحفظ على الأمة وحدتها ويزيد فى قوتها وتماسكها . ولئن كان رفض المشروع يبعدنا عن حال الطمأنينة على مصير بلادنا ويقضى على النفوس على أمل كان كبيرا فى أن يحقق الاتفاق مطالب البلاد ؛ فإن ذلك لن يغير من نفسية الأمة شيئا ولن يدفع إلى نفسها أى يأس من الحصول على حقوقها كاملة ، بل أنه ليزيدها اليوم كما زادها – ما كان من رفض المشروعات التى سبقت على أثر محادثات الوفد المصرى مع لجنة ملنر ومفاوضات الوفد الرسمى مع لورد كرزان ومفاوضة سعد باشا لمستر ماكدونالد أنه ليزيدها إيمانا بحقها وتشبثا به وحرصا عليه .

ولئن كانت أسباب رفض الوزارة للاتفاق لم توضع بعد فى صيغة نهائية ولم تبلغ للمندوب السامى ، فإن أغلب الأمر أن ستكون هذه الأسباب على ما ذكرت زميلتنا البلاغ الغراء «أن الوزارة تأسف لأن المحادثات لم تنجح وأنها تطلب إرجاءها إلى وقت آخر كى يبقى الباب مفتوحا» فنحن نعتقد مع الزميلة المحترمة أن ممكنا أن تتغير وجهة نظر الوزارة البريطانية الحاضرة إلى الشئون المصرية فتكون أكثر تقديرا لمطالب المصريين مما هى اليوم .

كما أنه إذا أصرت هذه الوزارة المحافظة على وجهة نظرها فمن الممكن على أثر حدوث الانتخابات الإنكليزية فى هذا العام أو فى العام المقبل على ما يتوقعه كثيرون من

* السياسة : ١٩٢٨/٣/٢

الساسة ، أن تسفر الأغلبية عن وزارة أكثر اعتدالا فى تقديرها للمصالح الإمبراطورية وأحسن تقديرا للمطالب المصرية . ومادام البابا مفتوحا - على حد تعبير الزميلة - فإن انكلترا سترى أنها وهى ليست أقل من مصر حاجة للاتفاق تكسب كثيرا لسياستها الإمبراطورية نفسها إذا هى اتفقت مع المصريين اتفاقا عادلا لا يمس استقلالهم ويكفل فى نفس الوقت المصالح البريطانية .

والآن وقد رفضت الوزارة الاتفاق فقد أصبح وكأنه لم يكن ، وأصبح ولا محل لعرضه على البرلمان . وهذه النظرية التى شرحناها أمس هى النظرية الدستورية الصحيحة ، وهى النظرية التى سارت عليها الحكومة البريطانية نفسها .

فقد سأل الكبتن ووتر هدس السير أوستن تشمبرلن عن الخطوة الثورية التى تريد أن تخطوها الحكومة البريطانية باتفاقها مع مصر فكان جواب وزير الخارجية البريطانية أنه يرجو أن يعرض على المجلس أوراق الاتفاق من وقت قريب وأن الحكومة لن تبرم اتفاقا حتى تعرضه على البرلمان البريطانى . والمفهوم من هذا أن الحكومة تعرض إذا كانت ستخطو الخطوة التى نعتها السائل الإنكليزى بأنها ثورية .

فأما وهى لم تخط هذه الخطوة فهى لن تعرض شيئا لأن الأمور السلبية لا تعرض على مجالس النواب ، فإن الحكومات لا تلجأ إلى تأييد الهيئات النيابية فى مسائل سلبية وحين تريد أن لا تفعل شيئا ، وإنما تلجأ إليها حين تريد أن تفعل شيئا .

على أنه قد نفهم أن تعرض الحكومة على البرلمان مشروع معاهدة رفضته إذا كان من بين أعضائه طائفة كانت تعتزم قبول المعاهدة وكانت ترجو من وراء تأييدها أن تحرز أغلبية فى المجلس ، والحال فى مصر ليس كذلك ، فقد استنارت الحكومة آراء الأحزاب التى تؤيدها فى البرلمان ثم اتخذت قرارها حين رأت اتفاقا جماعيا . فليس يمكن وهذه هى الحال أن تكون طائفة تريد مناقشة الحكومة فى رفضها ما دامت الآراء متفقة على هذا الرفض ، وليس يطلب إلى الحكومة أن تعرض شيئا رفضته ما دام الإجماع قد انعقد على الرفض من الجميع .

قد نفهم هذا الغرض وإن كنا لا نسيغه دستوريا ، فنحن لم نسمع فى التاريخ الدستورى أن حكومة عرضت إلى مجلس نيابى الامتناع عن عمل من الأعمال . وفى هذا نخالف رأى زميلتنا الغراء التى تطلب عرض المعاهدة على المجلس حتى فى حالة رفض الحكومة إياها وإذا صح أن تدلى الحكومة ببيان إجمالى تبين فيه أسباب رفض المعاهدة فلن يكون ذلك إلا من باب الإحاطة لا ليكون أساسا للمناقشة .

ثم نود أن نلفت نظر زميلتنا ونظر غيرها من الصحف أن المناقشة ليس من ورائها لمصر فائدة فى الوقت الحاضر .

فالبلاغ ترى أن يترك الباب مفتوحا لا يقفل ، وهى تعلم ما قد ينشأ عن المناقشات العلنية فى مثل هذه الشؤون . فإذا لاحظت أن كثيرين من الإنكليز ومن غير الإنكليز يتربصون بنا الدوائر وينتظرون أية عبارة ليخلقوا فى الجو السياسى ما يفيده رأيهم ويضر مصر ، وكانت وإيانا على وفاق فى الرأى على أن المصلحة والدستور متفقان على أنه لا محل لمناقشة ما تم ما دام الذى تم هو رفض المشروع .

على أنا مع ذلك نقول ما قالت البلاغ فى آخر رسالتها من أنه إذا عرض وزير الخارجية البريطانية أوراق الاتفاق على البرلمان فلتعرضها الحكومة المصرية ، ولا نشك فى أنه حتى فى هذا الظرف فسيعرف المصريون كيف يضبطون أنفسهم ، ولا يدعون للكائدين فرصة للكيد لهم ولبلادهم .

حديث اليوم

استقالة الوزارة

وتسليم ردها مشروع الاتفاق للمندوب السامى(*)

قلنا أمس أن الموقف السياسى الحاضر دقيق وإن من الصعب التكهن بالنتائج التى يمكن أن تترتب عليه . ولم تمض ساعات على وصول السياسة إلى أيدى القراء حتى كانت الحوادث تتطور سراعا وكان الوزراء يضعون صيغة رفض مشروع الاتفاق المعروض من الحكومة البريطانية ثم كان ثروت باشا فى عابدين يرفع إلى جلالة الملك استقالته ، ليتوجه بعد ذلك بساعتين إلى دار المندوب السامى ليبلغه الصيغة الرسمية لأسباب رفض الوزراء مشروع الاتفاق ، وقد أدى هذا التطور السريع فى الحوادث إلى طلعة الناس الذين جعلوا يتساءلون من كل صوب عما يمكن أن يتلو هذه الأدوار من تطورات أخرى . والجواب الطبيعى على هذا التساؤل هو نفس ما قلنا أمس من أن الموقف دقيق ومن الصعب التكهن بتطوراته . ، فماذا تُرى يكون موقف انكلترا بإزاء رفض مصر لمشروع المعاهدة . لقد أفضى السير أوستن تشمبرلن أثناء مروره بباريس قاصدًا جنيف لشهود اجتماع عصبة الأمم إلى مندوب شركة روتر بأنه يأسف لإخفاق المحاولة التى أريد بها التوفيق بين مبادئ مصر وحاجات الإمبراطورية وأن ذلك يعود بالضرر على مصر لا على بريطانيا وستظل علاقاتهما جارية فى الطريق المرسوم بموجب تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ ، وهذه عبارة مهمة لايمكن أن يفيد الإنسان منها كثيرا فى تبين السياسة البريطانية ، وتبين هذه السياسة هو لا ريب عامل جوهرى فى تقدير تطورات الظروف فى المستقبل ، ولذلك كان من السابق لأوانه أن يقول الإنسان شيئا عن هذه التطورات .

على أن الذى نستطيع أن نقوله من جانبنا هو أن التطور كما يتوقف على تصرف انكلترا يتوقف كذلك على تصرف مصر ، ونحسب انكلترا نفسها تريد أن تقف على اتجاه الأمور فى مصر لتنظم خطتها وطريق تصرفها حتى لو أنها كانت فقد رسمت المبادئ العامة لهذه الخطة من قبل ، لذلك يجب أن يقف المصريون من الحوادث موقف أناة

---

* السياسة : ١٩٢٨/٣/٥

وحكمة مقرونتين بالحزم والإيمان بحقوق البلاد ويجب أن يعلم المصريون أن هذا الظرف الدقيق الذى نتخطاه يتطلب من كل مصرى أكبر حظ من إنكار الذات ومن التفكير فى مصلحة البلاد وحدها ومن الوقوف بازاء الحوادث موقف من لا يخشى ما يمكن أن تتمخض عنه هذه الحوادث ، لقد اتفقت كلمة الوزارة على رفض مشروع الاتفاق بعد أن وقف الوزراء على رأى أحزابهم فكانت هذه خطوة أولى فى سبيل تخطى الأزمة ، وهذا وزير الخارجية الإنكليزية يصرح أن الحالة عادت إلى مجراها الذى كانت سائرة فيه بحكم تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وهذا التصريح على ابهامه وعدم بيانه للسياسة الإنكليزية وموقفها من رفض الحكومة المصرية مشروع الاتفاق معناه أن مصر يجب أن تسير سيرتها الأولى وأن تقوم حكومتها المسئولة أمام البرلمان بأعباء الحكم فيها ، ومادام ثروت باشا قد قدم استقالته فيجب أن تقف البلاد من علاقاتها مع انكلترا موقفها السابق على عرض مشروع الاتفاق على الوزارة والأحزاب التى تؤيدها وأن تنتظم الحياة الدستورية وتقاليدها الصالحة فى انتظار فرصة أخرى يحل فيها ما بيننا وبين انكلترا من خلاف حلا يحقق مطالب البلاد ولا يمس استقلالها .

وفى هذا السبيل يجب أن يكون تصرف الأمة المصرية ، يجب أن تكون الحياة الدستورية الصالحة هى الخطة التى يمكن أن تتغلب بها على مصاعب الموقف الحاضر . فمتى تشكلت وزارة جديدة يؤيدها نواب الأمة كانت هذه الوزارة الجديدة هى المطالبة بالسير بالبلاد بعيدا عن مهاوى الذلل والخطر وعن أن يتعرض حق من حقوقها بمساس ما . فأما أن نجعل من الفوضى ومن الاضطراب وسيلة من وسائل الخروج من الموقف الحاضر فذلك هو الخطأ أكبر الخطأ بل ذلك هو الذى يعرض مركز مصر لأن تقف انكلترا منها موقفا لا يتفق وما نريد تحقيقه بالخروج من هذه الأزمة ، لقد علمتنا التجارب أن السياسة الدستورية أكفل لحقوقنا وأنجع فى سبيل تحقيق مطالبنا من كل سياسة أخرى وأن الشوائب التى يمكن أن تشوب هذه السياسة الدستورية تعرضنا لضياع حقوق ومصالح البلاد ليس من اليسير استعادتها بعد أن تضيع ، فالأناة إذن والجرى على سنن الحياة الدستورية الصالحة – هذه هى الخطة التى يجب على الأمة كلها أن تختطها فى الظرف الحاضر .

لقد انتهت مسألة الاتفاق ومشروعه بين مصر وإنجلترا بتسليم معتمد انكلترا فى مصر رأى الحكومة المصرية . فلنعد إلى النظر فى شئون البلاد الأخرى ولتتحد فى ذلك كلمتنا ولتتحد كذلك قلوبنا لنتخطى الظرف الدقيق الذى تمر البلاد به ونتقى مفاجآته ونفتح أمامنا بابا جديدا للأمل فى المستقبل الكفيل بأن يحقق للأمم كل ما تطمح إليه من حقوقها ، وما تطمح فى تحقيقه من مطالبها العادلة .

حديث اليوم

المذكرة البريطانية

وجوب السكينة والهدوء

ليعالج الساسة والمسئولون الموقف(*)

أمس قدم المعتمد البريطاني إلى الحكومة المصرية مذكرة يرى القارئ خلاصتها فى غير هذا المكان ، وهى لا ريب مذكرة خطيرة ، ففيها تحتفظ إنكلترا باسم التحفظ الخاص بالدفاع عن الأجانب والمصالح الأجنبية ضد ما تراه من القوانين ومن الأعمال الإدارية ماسا بهيبة السلطة التنفيذية مساسا يترتب عليه عدم المحافظة التامة على الأمن العام . ومعنى هذا إن ممثل بريطانيا فى مصر يحتفظ بالحق فى اعتراض الهيئة التشريعية واعتراض الأعمال الإدارية التي يقدر هو أن قد يكون من شأنها المساس بالأمن ويقدر هو كذلك أن قد يترتب عليها تعويض أمن الأجانب ومصالحهم للخطر .

وقد كان جواب الوزارة الحالية هو الجواب الطبيعي ، فهي وزارة مستقيلة باقية فى مراكزها إلى أن تشكل وزارة أخرى . وهذه الوزارة الأخرى هى التي تملك الرد على هذه المذكرة لأن هذا الرد قد يترتب عليه بحث ومناقشة بين الوزارة والبرلمان ، فالوزارة التى تتقدم البرلمان هى التي تتقدم إذن بهذا الرد .

وهذه المذكرة الخطيرة تجعل كل إنسان يقدر الموقف الحاضر يرى ما فيه من دقة وخطورة . وهذه الخطورة وتلك الدقة تحتاجان إلي كثير من الروية والأناة وزنة الأمور بميزان الحكمة والحزم ، ولايتأتى ذلك كله إلا فى جو سكينة وهدوء يمكن فيه للمسئولين الذين نلقى عليهم أعباء الموقف أن يروا ما يجب عمله للسير بدفة الأمور إلى الناحية التى توجبها مصلحة البلاد .

وهؤلاء الساسة والمسؤلون هم وحدهم الذين يستطيعون متى وجد مثل هذا الجو أن يقوموا بعمل منتج ، أما الطلبة وغير الطلبة فلا يستطيعون فى الموقف الحاضر عملا . والواجب عليهم إذ هم قدروا مصلحة بلادهم تقديرا صحيحا أن يعودوا إلى مدارسهم وأن

* السياسة : ١٩٢٨/٣/٧

ينصرفوا عن الاضراب وعن المظاهرات إلى دروسهم وأن يساعدوا على خلق جو السكينة وأن يتركوا للمسئولين تقدير الموقف .

فأما الاضراب وأما المظاهرات فلايمكن أن تقدم فى الموقف الدقيق الحاضر شيئا ولايمكن أن تأتى عنها أية فائدة . بل لئن ترتبت عليها نتيجة من النتائج فذلك أنها تزيد الموقف تعقيدا واضطرابا وتجعل الساسة بإزاء موقف أدق من الموقف الحاضر . ولهذا أهبنا بالطلبة وبغير الطلبة منذ أول يوم نشأت فيه الأزمة الحاضرة أن يرعوا جانب السكينة وأهبنا بالطلبة وبغير الطلبة أن لا يذيعوا من الأخبار ما لا يتأكدون صدقه وطلبنا إلى من بيدهم قياد الرأى العام أن لايسارعوا إلى الدفاع فى خطط قد يندمون فى مستقبل قريب لاندفاعهم فيها بسبب ما يترتب على ذلك من زيادة الموقف ارتباكا وتعقيدا .

ولم نكن نحن وحدنا الذين دعونا إلى السكينة وإلى انقاء كل ما من شأنه أن يوجد الاضطراب فى الجو السياسى ، بل لقد دعا إلى ذلك سعادة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد كما دعت إليه السيدة المحترمة صفية هانم زغلول . وليست هذه الدعوة التى ندعوها نحن ويدعوها رئيس الوفد والسيدة صفية هانم مجرد تظاهر ينطوى على تحريض خفى . كلا . فإن الموقف دقيق يحتاج إلى إخلاص صحيح من جانب الذين يتولون حله .

ولو أن الإخلاص كان يقتضى أن نلقى على الطلبة أية مسؤولية أوندفعهم إلى أى عمل لما ترددنا فى القول بذلك والنداء به صراحة وجهرا . ولكنها دعوة خالصة إلى السكينة ويحتاج إلى تعاون كل من يملك شيئا من أمرها أن يعمل كل ما يستطيع فى سبيلها .

وقد يكون أساتذة المدارس أنفسهم أول من يجب أن يلقى عليهم هذا الواجب ، وهم إذا كانوا يقدرون مصلحة بلادهم تقديرا صحيحا يجب أن يقوموا بهذا الواجب بإخلاص وأن يبذلوا فى سبيل القيام به كل ما يستطيعون من جهود ، ويجب على كل من اقتنع به منهم أن يقنع زملاءه المدرسين . فقد اتصل بنا أن بعضهم لا يقدر المسئوليات الملقاة على ساسة البلاد ولا الملقاة عليه هو شخصيا فإذا رأى فى الدرس عددا من الطلبة ورأى الباقين مضربين أضرب هو عن القاء الدرس أو يعود الطلبة جميعا . ولسنا ندرى بم يفسر الأساتذة

هذا التصرف ، ولكن الذى ندريه أن هذا التصرف يزيد فى الاضراب اتساعات ويزيد الاضطراب ويفسد الجو حول الساسة العاملين ويجعل حلهم المسائل الدقيقة التى أمامهم أشد تعذرا .

ربما كان الطلبة والأساتذة لهم من العذر قبل اليوم أنهم لم يكونوا يقدرون ما يمكن أن يتطور إليه الموقف رغم أنا نبهنا منذ أول يوم إلى ماهو مفعم به من الاحتمالات .

أما وقد رأوا المذكرة التي نشرنا خلاصتها ، فأحر بهم أن يقدروا أن حل الموقف الحاضر إنما هو من عمل الساسة والمسئولين وليس من عمل الطلبة ، وأنه يحصل بالتشاور وتقليب الأمور على مختلف وجوهها فى غرفة من الغرف ولايحصل بالتظاهر فى الشوارع والميادين . ولعل هذا الحادث الجديد يقنعهم بصحة ما قلنا ويجعلهم يرون واجبا عليهم لوطنهم أن يتركوا السياسة للساسة والمسئولية للمسئولين وينصرفوا هم إلى أعمالهم ما دام هؤلاء الساسة والمسئولون ينصحون إليهم بهذا الانصراف .

حديث اليوم
الحكمة والتضامن أولى
من حملات طائشة لا تضر غير مصر(*)

أصبح الحديث فى مشروع الاتفاق بين مصر وإنكلترا ورفض الحكومة المصرية إياه باتفاق وزرائها وأحزابها حديثا معادا ، وصار الموقف السياسى الحاضر هو الذى يجب أن يسترعى التفات المصريين جميعا وأن ينال محل عنايتهم وكل اهتمامهم وأن يقتضى تضافرهم على حله والخروج منه بسلام ، فهو موقف يعترف الكل بدقته ويقدر أن الاحتمالات التى قد تنشأ عنه ليست من الاحتمالات التي يمكن الاستهانة بها . وكان المنتظر لذلك أن تكرس الهيئات السياسية وأن تكرس الصحافة وأن يدور حديث الناس فى مجتمعاتهم ومنتدياتهم حول هذا الموضوع وما يجب من اتحاد الكلمة لملاقاته . لكنا مع الأسف رأينا بعض الصحف ورأينا الناس فى مجامعهم ينصرفون عن هذا الحديث الذي يتعلق به مصير البلاد فى الأيام القريبة المقبلة إلى حديث لا ندرى سببا فى التعلق به الآن ولا نرى له مبررا عند إنسان يقدر مصلحة بلاده . ذلك حديث ثروت باشا والمشروع الذى وضعه ، وما إذا كان يحقق الاستقلال أو لا يحققه ، وماذا كان رأى المغفور له سعد زغلول باشا فيه . وذلك ما يتقوله الناس على ثروت باشا على مشروع الاتفاق الأخير الذى قدمته الحكومة البريطانية وكان موضع بحثه إلى الزمن الأخير حين بقيت بينه وبين الحكومة البريطانية نقط لم يصل فيها إلى اتفاق .

والعجيب فى نظرنا والذي لانجد له مبررا من مصلحة مصر أن ما تكتبه الصحف وما يتناوله الناس من الحديث فى هذا الشأن يقال بلهجة مثيرة للعواطف وبصورة تثير عند كل إنسان يقدر مصلحة بلاده تقديرا صحيحا أشد الدهشة .

وربما كان لمثل هذه الأحاديث محل لو أن ثروت باشا أبدى رأيا غير رأى زملائه الوزراء وغير رأى الهيئات السياسية المصرية فتمسك بالمشروع الذى عرضه ورأى أن لابد من عرضه على البرلمان وذهب إلى حد السعى لحل البرلمان كى يستطلع رأى البلاد فيما عرضته إنكلترا . أما وشيء من ذلك لم يحدث ، وأما وقد أجمع الوزراء على الرفض

---

* السياسة : ١٩٢٨/٣/٨

ومعهم ثروت باشا وإن اختلف معهم فى أسبابه ، ثم أما وهو لا يقبل مطلقا أن يلجأ إلى هذه الحلول الحاسمة التي قد يقبل أن يلجأ إليها رجل سواه ، أما وهذا كله هو الواقع فلسنا ندرى سبب هذه الحملة المثيرة التى تباعد بها أصحابها عن الموقف السياسى الحقيقى وأخذوا جانبا من جوانب ماضية لا علاقة له بالوقت الحاضر ولايمكن أن يكون له أثر صالح فيه .

بل لئن كان لهذه الجهة أثر فلن يكون إلا أثرا سيئا . فهى كما قلنا لهجة مثيرة للعواطف . وإذا ثارت عواطف الجماهير فليس يدرى أحد إلى أى مدى تصل ثورتها ، وحينئذ فمن العسير التكهن بالنتائج والاحتمالات التى تترتب على هذا التصرف العجيب وإن كان من المحقق أن هذه النتائج لايمكن أن تؤدى إلى خير لأنها تؤدى فى حالة حدوث أى أثر لها إلى ما تعتبره وإنكلترا ممكنا لها من تحمل التبعات التى يلقيها عليها تحفظ الدفاع عن مصالح الأجانب وأموالهم . فهل إلى هذه الغاية يرمى الذين يثيرون هذه الثائرة التى لا يبررها مبرر ولو أن الوقائع التى تنسب لثروت باشا كان لها نصيب من الصحة ، فسواء أكان مشروع ثروت باشا محققا لما تريده البلاد أو غير محقق لما تريده ، وسواء أكان خيرا من المشروع الذى تقدم به المغفور له سعد زغلول باشا إلى لجنة ملنر فى سنة ١٩٢١ ، والذى دافع عنه سعادة مصطفى النحاس باشا فى سنة ١٩٢٣ أو كان شرا منه ، فهو على كل حال مشروع لم ترتبط به البلاد ولم يكن ممكنا أن ترتبط به لأن ثروت باشا قام بمحادثاته غير مفوض من أحد من جهة ؛ ولأنه حتى لو كان مفوضا من البرلمان كان لا يستطيع أن يمضى مشروعه إلا بموافقة البرلمان . فلماذا إذن هذه الضجة ولماذا تصرف الصحف ويصرف الناس وقتهم ومجهودهم فى أمر لا طائل تحته بينما الحوادث تلد لهم كل يوم جديدا يزيدنا ويزيدهم إيمانا بأن الموقف دقيق بالفعل وأنه يتطلب عناية المصريين جميعا وتضافرهم على الخروج منه من غير أن يصاب هذا الوطن بسوء إنا لنكرر بأن هذه الحملة وأمثالها من نوعها ، مما لا يتصل بحل الأزمة الحاضرة ؛ لايمكن أن تجنى البلاد من ورائه أى خير وهذا هو ما دفعنا للخوض فى هذا الموضوع . فأما الدفاع عن ثروت باشا ومقارنة مشروعه بغيره من المشروعات التي عرضت وما كان بينه وبين المغفور له سعد زغلول باشا من حديث ومكاتبات فى آخر أيام حياته فذلك ما سيتولاه دولته بنفسه وما يعتقد على ما حدثنا أنه بالغ منه إقناع الجمهور تمام الإقناع بأنه خدم بلاده خدمة صادقة . فلنترك ذلك نحن له ، يختار له الوقت والميدان الذى يختاره .

أما نحن فنرى فى ترويج الأباطيل لاستثارة الخواطر مالا يفيد مصر فى موقفها الحاضر بل ما يضرها أبلغ الضرر . ولو راجع الذين يثيرون هذه الثائرات ضمائرهم لرأوا حقا أنهم لايفيدون بلادهم بصنيعهم هذا وأنهم يعرضونها لشر مما تعرضت له فى سنوات ١٩٢١ وما بعدها ، وهذا ما نربأ بحكمة المصريين أن يعودوا إليه بعد الذى جربوا من نتائجه . ولعل الساسة المسؤولين يقدرون النتائج الخطيرة التي تترتب على حملة غير موفقة فى مثل الظرف الدقيق الذى تتخطاه البلاد فيعملون لكبحها إتقاء لما يترتب عليها وتوفيرا لما تحتاج البلاد توفره فى ربوعها اليوم من أمن سكينة .

كشافات الكتــاب

١- كشاف الأعلام .

٢- كشاف الأماكن والبلدان .

٣- كشاف الحكومات والوزارات .

٤- كشاف المجالس والمنظمات والهيئات .

٥- كشاف المعاهدات والإتفاقيات والمؤتمرات والتصاريح .

كشاف الأعلام*

- أ -

- ت -

- ج -

- ح -

- ر -

- س -

- ع -

كشاف البلاد والأماكن

كشاف الحكومات والوزارات

المجالس والمنظمات والهيئات

- و -

المعاهدات والإتفاقيات والمؤتمرات والتصاريح

الفهرس

القضية الوطنية جـ ١

م	تاريخ المقال	عنوان المقال	اسم الجريدة	الصفحة
٤٢	١٩٢٣/٣/١٢	لا تطمئن الأمة إلا إذا تحققت سيادتها بالفعل	السياسة	١٩٥
٤٣	١٩٢٣/٣/١٤	سياسة التردد لا تجدى نفعا	السياسة	١٩٨
٤٤	١٩٢٣/٤/١٠	تعويض الموظفين الأجانب عن إخلاء مناصبهم فى الحكومة المصرية	السياسة	٢٠٢
٤٥	١٩٢٣/٤/١١	ماذا يحتوى قانون التضمينات	السياسة	٢٠٦
٤٦	١٩٢٣/٤/٢١	الدستور ومسألة السودان	السياسة	٢٠٩
٤٧	١٩٢٣/٤/٢٦	مصر فى مؤتمر لوزان ديوان الجزية	السياسة	٢١٢
٤٨	١٩٢٣/٤/٢٧	مصر مستقلة وتدفع الجزية	السياسة	٢١٥
٤٩	١٩٢٣/٧/٦	إلغاء الأحكام العرفية قانون التضمينات وسياسة الأمة	السياسة	٢١٨
٥٠	١٩٢٣/٧/٢٩	فضول الحكومة المصرية فى المعاهدات الدولية قبل انعقاد البرلمان	السياسة	٢٢٢
٥١	١٩٢٣/٩/٢٤	بوادر ما كنا نخشى على من يقع التبعية؟ واجب الأحزاب المصرية	السياسة	٢٢٦
٥٢	١٩٢٣/١٠/٢٣	خطبة لورد اللنبى	السياسة	٢٣٠
٥٣	١٩٢٤/٢/٨	المفاوضات بين الحكومتين ـ المسجونون السياسيون وقانون التضمينات ـ تعويض الموظفين ـ المسألة المصرية	السياسة	٢٣٣
٥٤	١٩٢٤/٢/١٠	الإفراج عن المسجونين السياسيين مقدمة لحل المسألة المصرية	السياسة	٢٣٧
٥٥	١٩٢٤/٢/١٢	حول قانون التضمينات ـ الثكنات والمطارات	السياسة	٢٤١
٥٦	١٩٢٤/٢/٢٧	بين مصر وبريطانيا ـ تصريحات رئيس الحكومة البريطانية يجب أن تمهد الحكومة المصرية للمفاوضات المقبلة .	السياسة	٢٤٤

م	تاريخ المقال	عنوان المقال	اسم الجريدة	الصفحة
٥٧	١٩٢٤/٦/٦	السودان والمفاوضات خطاب وزير مصر المفوض فى إنجلترا	السياسة	٢٤٧
٥٨	١٩٢٤/٦/١٥	الأجانب والقضاء المصرى ـ خطوة فى سبيل إلغاء الامتيازات الأجنبية	السياسة	٢٥١
٥٩	١٩٢٤/٦/٢٣	السودان بين مصلحة الأمة وثقة الحكومة	السياسة	٢٥٤
٦٠	١٩٢٤/٦/٢٦	في السودان	السياسة	٢٥٧
٦١	١٩٢٤/٧/٢	موقف الوزراء بعد تصريحات رئيس الحكومة البريطانية	السياسة	٢٦٠
٦٢	١٩٢٤/٧/٩	ديون الجزية وجهة النظر الإنكليزية بشأنها	السياسة	٢٦٣
٦٣	١٩٢٤/٧/١٧	القضية المصرية وأثر الجريمة السياسية عليها	السياسة	٢٦٧
٦٤	١٩٢٤/٧/٢٢	المفاوضات المقبلة	السياسة	٢٧١
٦٥	١٩٢٤/٧/٢٣	الحكومة البريطانية والمفاوضات المقبلة	السياسة	٢٧٤
٦٦	١٩٢٤/٧/٢٤	الجالية البريطانية والمفاوضات المقبلة	السياسة	٢٧٨
٦٧	١٩٢٤/٧/٢٥	المفاوضات أيضًا بمناسبة سفر سعد باشا	السياسة	٢٨١
٦٨	١٩٢٤/٩/٢٦	بين الوزيرين بلاغ الحكومة البريطانية	السياسة	٢٨٤
٦٩	١٩٢٤/١٠/٥	فشل المحادثات ـ أو المفاوضات .	السياسة	٢٨٨
٧٠	١٩٢٤/١٠/١٥	سياسة الأمانى وخطرها على القضية المصرية	السياسة	٢٩٢
٧١	١٩٢٤/١١/٢١	الاعتداء على حياة السردار والعلاقات بين مصر وإنجلترا	السياسة	٢٩٦
٧٢	١٩٢٤/١١/٢٤	جواب الحكومة المصرية ورد الحكومة البريطانية	السياسة	٢٩٩
٧٣	١٩٢٤/١٢/٣	الخطوة الأخيرة فى التسليم بالمطالب البريطانية	السياسة	٣٠٤

م	تاريخ المقال	عنوان المقال	اسم الجريدة	الصفحة
٧٤	١٩٢٤/١٢/١٧	العلاقات بين مصر وإنجلترا بمناسبة خطبة وزير الخارجية البريطانية	السياسة	٣٠٩
٧٥	١٩٢٤/١٢/١٨	نظرية التحكيم مناقشات البرلمان الإنكليزى فى المسألة المصرية	السياسة	٣١٣
٧٦	١٩٢٥/١/١٦	السودان بين مصر وإنكلترا	السياسة	٣١٧
٧٧	١٩٢٥/١/٢٨	مياه النيل بين مصر والسودان		٣٢٠
٧٨	١٩٢٥/٣/١	استقلال مصر ليس منحة ، السبيل إلى الاستفادة من الاستقلال	السياسة	٣٢٤
٧٩	١٩٢٥/٣/٢٧	الأمل فى المستقبل لاموضع للتشاؤم ولا للقلق	السياسة	٣٢٨
٨٠	١٩٢٥/٤/١٥	حدود مصر الغربية تبادل المذكرات بين	السياسة	٣٣٢
		إيطاليا ومصر موقف إنجلترا بإزاء هذا الحادث	السياسة	
٨١	١٩٢٥/٤/٣٠	الحدود الغربية موقف الحكومة البريطانية		٣٣٦
٨٢	١٩٢٥/٥/٢١	اللورد اللنبى استقالته من منصب المندوب السامى	السياسة	٣٣٩
٨٣	١٩٢٥/٦/١٠	الحكم على قتلة السردار أثره الواجب بين مصر وإنكلترا	السياسة	٣٤٣
٨٤	١٩٢٥/٦/٢٢	الأجانب فى مصر ممتازون وغير ممتازين واختصاص المحاكم المختلطة	السياسة	٣٤٦
٨٥	١٩٢٥/٧/٥	مصر وعصبة الأمم . ليس هناك محل للخوف	السياسة	٣٤٩
٨٦	١٩٢٥/٧/١٢	خطبة اللورد اللنبى فى الجمعية الإنكليزية المصرية	السياسة	٣٥٣
٨٧	١٩٢٥/٧/٢٣	زيور باشا فى لندرة	السياسة	٣٥٦

م	تاريخ المقال	عنوان المقال	اسم الجريدة	الصفحة
٨٨	١٩٢٥/٧/٢٦	حول خطابى السير جورج لويد مشكلة تحديد المصالح البريطانية	السياسة	٣٥٩
٨٩	١٩٢٥/٧/٢٨	إذن لاتفاهم ماداموا يصرون على الاحتلال	السياسة	٣٦٢
٩٠	١٩٢٥/٧/٢٩	لكن قرار مجلس الوزراء البريطانى جديد فى الموضوع	السياسة	٣٦٥
٩١	١٩٢٥/٨/٣	نحن والإنكليز	السياسة	٣٦٧
٩٢	١٩٢٥/٨/٢٨	بين مصر وإنكلترا هل ثمة سياسة جديدة	السياسة	٣٧٠
٩٣	١٩٢٥/١٠/٢	حول خطبة سير جورج لويد ـ ضرورة السهر على الحياة النيابية	السياسة	٣٧٣
٩٤	١٩٢٥/١٠/٢٢	بين مصر وإنكلترا ـ لمناسبة قدوم المندوب السامى	السياسة	٣٧٦
٩٥	١٩٢٥/١٢/٧	وزارة الهزيمة والتسليم ـ توقيع الاتفاق بتسليم جغبوب	السياسة	٣٧٩
٩٦	١٩٢٥/١٢/٨	جغبوب تضيع فى مقابل بئر بل فى مقابل حق الاتفاق على بئر	السياسة	٣٨٢
٩٧	١٩٢٥/١٢/٢٩	الامتيازات الأجنبية فى مصر مضارها وموقف الحكومة المصرية إزاءها	السياسة	٣٨٧
٩٨	١٩٢٦/١/١	الحكومة والامتيازات الأجنبية ما يزالون يمعنون فى تبديد سياسة الدولة	السياسة	٣٩١
٩٩	١٩٢٦/١/٤	الحكومة والامتيازات الأجنبية ـ تصرف الحكومة يقتل القضاء الأهلى	السياسة	٣٩٤
١٠٠	١٩٢٦/٢/١١	مصر والصحافة الإنكليزية التيمس وخروجها على تقاليدها	السياسة	٣٩٧
١٠١	١٩٢٦/٢/٢٢	الصحف الإنكليزية والحركة الوطنية المصرية	السياسة	٤٠١

م	تاريخ المقال	عنوان المقال	اسم الجريدة	الصفحة
١٠٢	١٩٢٦/٣/٤	السياسة المصرية الإنكليزية وجوب تغيير وجهة النظر إليها	السياسة	٤٠٤
١٠٣	١٩٢٦/٥/٢٧	السياسة البريطانية ونتيجة الانتخابات المصرية	السياسة	٤٠٧
١٠٤	١٩٢٦/٦/١٥	سنة عجيبة إنكلترا وزيور باشا	السياسة	٤١٠
١٠٥	١٩٢٦/٦/١٨	الصداقة بين مصر وإنكلترا وكيف يسعى مكاتب التيمس لهدمها .	السياسة	٤١٣
١٠٦	١٩٢٦/٧/٢	الصحف البريطانية أيضًا ما تزال تعكر صفو السياسة المصرية البريطانية	السياسة	٤١٦
١٠٧	١٩٢٦/١١/١١	بين مصر وإنكلترا لمناسبة عود اللورد لويد	السياسة	٤١٨
١٠٨	١٩٢٦/١٢/٣	بريطانيا ومصر خطة التيمس لاتنطبق على سياسة الحكومة البريطانية	السياسة	٤٢١
١٠٩	١٩٢٧/١/٣	الامتيازات الأجنبية وجوب تعديلها على الأقل	السياسة	٤٢٤
١١٠	١٩٢٧/١/٥	المحاكم المختلطة واختصاص المحاكم القنصلية	السياسة	٤٢٨
١١١	١٩٢٧/١/٧	الامتيازات الأجنبية الاقتصادية لا يبرر قيامها الآن مبرر	السياسة	٤٣١
١١٢	١٩٢٧/١/٣٠	الامتيازات الأجنبية تصبح شذوذا فى مصر وحدها	السياسة	٤٣٤
١١٣	١٩٢٧/٢/١٤	الكولونيل ودجـوود رأيه فى حل المسـألة المصرية	السياسة	٤٣٧
١١٤	١٩٢٧/٢/٢٥	الامتيازات الأجنبية وجوب الجد فى سبيل تخفيفها	السياسة	٤٤٠
١١٥	١٩٢٧/٢/٢٨	الامتيازات الأجنبية يجب إذن إلغاؤها	السياسة	٤٤٣

م	تاريخ المقال	عنوان المقال	اسم الجريدة	الصفحة
١١٦	١٩٢٧/٣/٢	الامتيازات الأجنبية والتشريع أضرارها البالغة بالتقدم التشريعى	السياسة	٤٤٧
١١٧	١٩٢٧/٣/٣	المطالبة بإلغاء الامتيازات ليست حملة عدائية ضد الأجانب	السياسة	٤٥١
١١٨	١٩٢٧/٣/٨	الامتيازات الأجنبية أيضًا موقف المصريين وموقف أرباب الامتيازات	السياسة	٤٥٥
١١٩	١٩٢٧/٣/١٠	الدوائر السياسية فى إنكلترا وحركة الامتيازات الأجنبية فى مصر	السياسة	٤٥٩
١٢٠	١٩٢٧/٣/١١	مصر وعصبة الأمم وجوب انضمامها إلى عضوية العصبة	السياسة	٤٦٢
١٢١	١٩٢٧/٣/١٢	الامتيازات الأجنبية والضرائب تعطيلها لكل مجهود فى سبيل زيادة إيرادات الدولة	السياسة	٤٦٥
١٢٢	١٩٢٧/٣/١٣	مقاييس الرقى اللازم لإلغاء الامتيازات الأجنبية	السياسة	٤٦٩
١٢٣	١٩٢٧/٣/٢٨	الامتيازات وتوزيع الضرائب وقوفها فى سبيل زيادة إيرادات الدولة	السياسة	٤٧٢
١٢٤	١٩٢٧/٤/٧	الامتيازات الأجنبية كيف تعوق نمو الصناعة فى مصر	السياسة	٤٧٦
١٢٥	١٩٢٧/٤/١٣	تعديل نظام المحاكم المختلطة ما يقوله أنصار الظلم والاستعمار	السياسة	٤٨٠
١٢٦	١٩٢٧/٤/١٤	الامتيازات الأجنبية الحق والعدل لايعدمان أنصارًا	السياسة	٤٨٣
١٢٧	١٩٢٧/٥/٩	الامتيازات الأجنبية والضرائب موقف المندوبين المصريين فى المؤتمر الاقتصادى الدولى	السياسة	٤٨٦

م	تاريخ المقال	عنوان المقال	اسم الجريدة	الصفحة
١٢٨	١٩٢٧/٥/١٦	زيارة لورد لويد للأقاليم أثرها على العلاقات المصرية البريطانية	السياسة	٤٩٠
١٢٩	١٩٢٧/٥/٢٦	بين مصر وإنكلترا الحكمة والقصد كفيلان وحدهما ببقاء حسن التفاهم	السياسة	٤٩٣
١٣٠	١٩٢٧/٥/٣٠	التفاهم يجب أن يكون من جانبين . العقبات التى تضعها السلطة البريطانية بمصر فى طريقه	السياسة	٤٩٦
١٣١	١٩٢٧/٥/٣١	إنكلترا والجيش المصرى القوة لا تحيل الباطل حقا	السياسة	٤٩٩
١٣٢	١٩٢٧/٦/١	الأمة اليوم كتلة واحدة للدفاع عن حقوق الوطن المقدسة لا فرق فيها بين سعديين ووطنيين ودستوريين ومتطرفين ومعتدلين	السياسة	٥٠٢
١٣٣	١٩٢٧/٦/٢	العلاقات المصرية الإنكليزية خطبة وزير الخارجية البريطانية	السياسة	٥٠٥
١٣٤	١٩٢٧/٦/٥	الموقف السياسى ، أى مصير قدر للأزمة؟	السياسة	٥٠٨
١٣٥	١٩٢٧/٦/٦	مذكرة أم إنذار نهائى؟ هل إلى صفو الجو السياسى سبيل؟	السياسة	٥١١
١٣٦	١٩٢٧/٦/٧	أما وجواب الحكومة البريطانية لم يردا اعتبارات نرجو لورد لويد أن يقدرها	السياسة	٥١٤
١٣٧	١٩٢٧/٦/٨	تطور الأزمة . مايزال الجو مضطربا ، تقديرات هادئة أخرى نرجو أن توضع موضع الإعتبار	السياسة	٥١٧
١٣٨	١٩٢٧/٦/١٤	درس الأزمة الأخيرة المفوضيات وما يجب أن تقوم به	السياسة	٥٢١
١٣٩	١٩٢٧/٦/٢١	الزيارة الملكية لإنكلترا أثرها فى العلاقات المصرية البريطانية	السياسة	٥٢٥

م	تاريخ المقال	عنوان المقال	اسم الجريدة	الصفحة
١٤٠	١٩٢٧/٧/٥	جلالة الملك فى لندرة أثر هذه الزيارة على العلاقات المصرية البريطانية	السياسة	٥٢٨
١٤١	١٩٢٧/٧/٢١	محادثات لندرة ، تصريحات سير تشمبرلن وتفاؤل الصحف الإنكليزية	السياسة	٥٣٠
١٤٢	١٩٢٧/٨/٢	المسألة المصرية فى مفترق الطرق يجب الاستعداد لكل الاحتمالات	السياسة	٥٣٤
١٤٣	١٩٢٧/١١/٩	ثروت باشا فى طريقة إلى مصر . التفاؤل بنتيجة محادثاته مع وزير الخارجية البريطانية	السياسة	٥٣٨
١٤٤	١٩٢٧/١١/١١	بين مصر وإنكلترا ما أدت إليه محادثات ثروت باشا	السياسة	٥٤١
١٤٥	١٩٢٧/١١/٢٠	خطاب العرش وسياسة الحكومة فى الامتيازات الأجنبية	السياسة	٥٤٤
١٤٦	١٩٢٧/١١/٢٥	السعى إلى تعديل الامتيازات الأجنبية واجتماعات النزلاء فى مصر	السياسة	٥٤٨
١٤٧	١٩٢٧/١١/٢٧	تعديل الامتيازات أيضًا ، وجوب ترك الجو حدًا للمؤتمر القادم	السياسة	٥٥٠
١٤٨	١٩٢٧/١١/٢٧	تعديل نظام الامتيازات الخطوة الأولى على وشك النجاح	السياسة	٥٥٣
١٤٩	١٩٢٨/١/١٧	موقف المصريين من المحادثات السياسية . موقف أناة وحزم وإيمان بالحق	السياسة	٥٥٦
١٥٠	١٩٢٧/٢/١٥	الحال السياسية فى مصر ومزاعم الصحف الإنكليزية	السياسة	٥٥٩
١٥١	١٩٢٧/٢/١٦	فى مصلحة التليفونات ـ وظائفها الرئيسية الخالية يجب أن يشغلها فنيون قديرون	السياسة	٥٦٣

م	تاريخ المقال	عنوان المقال	اسم الجريدة	الصفحة
١٥٢	١٩٢٧/٢/٢٦	بين مصر وإنكلترا . حول مقال المورننج بوست	السياسة	٥٦٦
١٥٣	١٩٢٧/٢/٢٨	الإتفاق بين مصر وإنكلترا هو السياسة الوحيدة المنتجة	السياسة	٥٧٠
١٥٤	١٩٢٧/٢/٢٩	ما يقال عن المحادثات ونتيجتها سياسة الاتفاق إنما تنجح حين يحقق الاتفاق مطالب مصر القومية	السياسة	٥٧٣
١٥٥	١٩٢٧/٣/١	الموقف السياسى الآن ـ الكلمة للوزارة أولا .	السياسة	٥٧٦
١٥٦	١٩٢٧/٣/٢	الموقف السياسى بعد رفض الوزارة مشروع الإتفاق	السياسة	٥٧٩
١٥٧	١٩٢٧/٣/٥	استقالة الوزارة وتسليم ردها مشروع الاتفاق للمندوب السامى	السياسة	٥٨٢
١٥٨	١٩٢٧/٣/٧	المذكرة البريطانية وجوب السكينة والهدوء ليعالج الساسة والمسئولين الموقف	السياسة	٥٨٥
١٥٩	١٩٢٧/٣/٨	الحكمة والتضامن أولى بين حملات طائشة لا تضر غير مصر	السياسة	٥٨٨
		كشافات الكتاب		٥٩١
		كشاف الإعلام		٥٩٣
		كشاف البلاد والأماكن		٥٩٥
		كشاف الحكومات والوزارات		٥٩٩
		كشاف المجالس والمنظمات والهيئات		٦٠٠
		المعاهدات والإتفاقات والمؤتمرات والتصاريح		٦٠٢